

عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

- الجريمة والمجرم
- المجرم والقانون
- اتجاهات معاصرة في الفكر الاجتماعي عن الجريمة
- المجرم والمنظمات الدولية
- ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

[illegible]



General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

عالم الفكر

رئيس التحرير : أحمد مشاري العدواني
مستشار التحرير : دكتور أحمد أبو زيد

مجلة دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن وزارة الاعلام في الكويت * اكتوبر - نوفمبر - ديسمبر - ١٩٧٤
المراسلات باسم : الوكيل المساعد للشئون الفنية * وزارة الاعلام - الكويت : ص ٠ ب ١٩٣

٣	بقلم التحرير	التمهيد
١٣	الدكتور عنبان الدورى	الجريمة والمجرم
٥٣	الدكتور عبد الوهاب حومد	المجرم والقانون
٩١	الدكتور احمد محمد خليفة	اتجاهات معاصرة في الفكر الاجتماعى عن الجريمة
١١٣	الدكتور مصطفى العوجى	المجرم والمنظمات الدولية
١٤٧	الدكتور محمد حواد رضا	ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

★ ★ ★

١٧٧	الاستاذ عادل شسعبان	حقوق الانسان بين الاعلان العالمى لحقوق الانسان واعمول هذه الحقوق فى الاسلام
٢٠٣	الدكتور عمر محمد حريين	الابصار بعض آياته العضوية والنفسية

★ ★ ★

أشجان عضو منتسب (سيرة ذاتية) الاستاذ يحيى حقي ٢٤٩

★ ★ ★

٢٦٧	عرض وتحليل الدكتور اسحق يعقوب القطب	بناء النماذج في علم الاجتماع
٢٧٧	عرض وتحليل الدكتور قيس النوري	الصناعات المؤممة

الدراسات التي تنشرها المجلة تعبر عن آراء اصحابها وحدهم .

7

11

12

13

14

15

16

17

18

19

20

21

22

23

24

الإنسان والجريمة

تمهيد

قصة « الإنسان والجريمة » في تاريخ الإنسانية قديمة طويلة ، كتبها الإنسان بكل معاناته وإنسانيته ، ورواها بكل معرفته وخبرته ، فكانت بحق قصة الفكر الإنساني التي جمعت بين سحر الرواية وممتعة العلم والخبرة . ولكل قصة بداية ونهاية . وقصة الجريمة تبدأ بذلك السؤال التقليدي الذي لا مفر منه : ماهى الجريمة ولماذا ؟؟

سؤال واحد طرحه الفكر الإنساني في مسيرته الطويلة ، وكان الجواب آلاف الأساطير والروايات ، ومئات الكتب والبحوث والنظريات والفرضيات . وقد أراد رجال الفقه والقانون أن يختصروا الطريق الى هذا الجواب في نظرتهم الواقعية الى الجريمة كظاهرة قانونية تنشأ بالقانون ، ولذلك يكون المجرم من يخالف هذا القانون . الا أن السؤال يظل قائما يبحث عن الجواب . لماذا يختار القانون افعالا معينة دون أخرى ليجهلها جرائمها بنص في التشريع ؟؟

اشرف على اختيار دراسات هذا العدد وراجع مادتها العلمية الدكتور عدنان الدوي استاذ علم الاجرام بجامعة الكويت .

في القرن الخامس قبل الميلاد حاول الفيلسوف « أرسطو » أن يجد هذا الجواب بالتمييز بين فعلين يكون كلاهما جريمة . الأول جريمة ائزلية طبيعية بجوهرها Mala Per Se ، لا تتأثر بالبيئة ، ولا تخضع لابعاد الزمان والمكان ، والآخر جريمة دنيوية نسبية Mala Prohibita ، تختلف باختلاف الشعوب وتتغير بتغير الزمان والمكان . وكاد أن يكون هذا التمييز نواة للفقه القانوني الكلاسيكي في عصور لاحقة ، ولكنه لم يعد كافيا اليوم للفصل بين تلك الجرائم الازلية بطبيعتها ، وبين تلك التي يخلقها القانون بالتشريع . وجاء رجال الدين ليفصلوا بين ماهو الهي ثابت ، وماهو طبيعي أو عقلي ، وذلك ببيان الافعال المحرمة التي تشكل معصية أو خطيئة ، والافعال الاخرى الممنوعة التي تصبح جريمة في القانون .

وحين أراد فلاسفة الأخلاق المثاليون أن يصيغوا لسلوك الانسان قواعد اخلاقية مطلقة تقوم على سلطان العقل وحرية الارادة ، عجز فيلسوفهم كانت Kant عن ايجاد ذلك القانون الاخلاقي الذي يحكم بين فعل المجرم القاتل ، وبين فعل المجتمع الذي يقتله عقابا وقصاصا ، تحقيقا للشعور بالعدل المطلق . ولذلك قامت مشكلة على انقاض أخرى ، وهي مشكلة التمييز بين القانون الاخلاقي المطلق الذي يحكم اخلاقيات الفرد ، والقانون الجنائي النسبي الذي يحكم جرائمه ، وذلك حين لا تكون كل مخالفة اخلاقية جريمة يحاسب عليها القانون من جهة ، وحين لا تصبح كل جريمة انتهاكا صارخا لأخلاقيات الفرد والجماعة من جهة أخرى . ولذلك فقد وضع الاخلاقيون هذا « الشعور الاخلاقي بالعدل المطلق » في مأزق ، حين عهدوا اليه بمهمة تقييم الفعل من زاوية اخلاقية صرفة . فالتقييم الاخلاقي بوجه عام تظل عائمة حتى تستقر على قاعدة تشريعية صلبة ، تجعل من الفعل الا اخلاقي جريمة ممنوعة يعاقب عليها القانون . وجاء الوضعيون Positivists ، بعد « أرسطو » بأربعة وعشرين قرنا ، لينكروا سلطان الاخلاق وسلطان القانون معا ، حين جعلوا الجريمة حقيقة قائمة تخضع لجبرية أو حتمية يقرها منطق العلم ومنهجه . وبدأ هذا الاتجاه العلمي يجمع خيوط المعرفة المنظمة حول موضوع الجريمة والمجرم ، وأنبرى اصحابه يبحثون عن ختميات بيولوجية ونفسية واجتماعية تطفئ فضول العقل في البحث عن تفسير للجريمة .

ونحن لازلنا الى اليوم نجهل الكثير عن طبيعة العلاقات السببية في مجال الظواهر الانسانية والسلوكية ، اللهم الا بذلك القدر الذي يكشف نوعا من العلاقة ، بين مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية من جهة ، وبين زيادة معدلات الجريمة والانحراف من جهة أخرى . فالتفسير البيولوجي وضع الانسان في مرتبة الظواهر الطبيعية ، وصار هذا الانسان يخضع لما تخضع له جميع الكائنات الحية في تطورها وفي سلوكها ، لقوانين التطور والوراثة . وكان عسيرا على منطق هذا العلم أن يربط الجريمة بسببية حتمية ، لا تتأثر بنسبية السلوك ، ولا تخضع لمشئنة المشرع القانوني الذي يخلق من هذا السلوك جريمة .

وظهر أنصار التفسيرين النفسي والاجتماعي بحتمية نسبية على درجة كبيرة من الفموض والتعقيد ، اذ هي تفترض قيام تفاعلات معقدة بين الخصائص الشخصية للفاعل ، ومجموعة من العناصر البيئية التي يتعرض لها . وبرز مفهوم « الشخصية » ليستوعب جميع العمليات

الاجتماعية والنفسية التي تعتبر مسئولة عن تحقيق التوافق النفسي والتوافق الاجتماعي للفرد المجرم. كما ظهر مفهوم « النظام الاجتماعي » أو « التنظيم الاجتماعي » ليصبح أرضية واسعة لتفسير كيفية انتقال السلوك الاجرامى بين الافراد والجماعات .

وقد أبت موسوعية العلم الا أن تجند مختلف مباحث علوم الانسان المتخصصة في معركة البحث عن سبب الجريمة ، ولذلك فقد ظهرت علوم جديدة هي اقرب الى الفروع منها الى الأصول ، وبدأ العلماء يجمعون الأدلة والمبررات ، وينسقون الآراء والفرضيات ، لربطها في سياق منهجي متكامل يقود الى معرفة السبب . وكانت حصيلة هذه الجهود تضيق بما رسم لها من أهداف وغايات كبيرة ، ولذلك فقد لجأ بعضهم الى تعديل مسيرتهم بالبحث عن الخاص دون العام ، حيث انصرفوا عن ايجاد الكل المعقد ، الى جمع وتنسيق الاجزاء المتناثرة التي يتكون منها. وحسبهم أنهم ساروا على الدرب الصحيح ، طريق العلم ومنهجه السليم ، بروح علمية أصيلة .



وفي الدراسات المنشورة بهذا العدد عن « الانسان والجريمة » يتناول الاستاذ الدكتور عدنان الدورى موضوع « الجريمة والمجرم : مشكلة الانسان ومعضلة الحضارة » بموسوعية خاصة ، قد لا تتناسب وحجم هذا الموضوع الكبير ، ولكنها محاولة لطرق كل باب طرقه العلم وغير العلم من أشباه العلوم ، في معالجته لا قدم معضلة عرفها الفكر الانسانى . ويبدو أن الدكتور الدورى أراد ان يبدأ بايجاد بعض المبررات المنطقية لشغف الانسان المتواصل بموضوع الجريمة وقصص المجرمين ، فأرجع بعض السبب لعنصر التحدى الذى تفرضه الجريمة كعدوان على سلامة النفس او على حقوق الافراد . ورغم ذلك فقد وجد من يقول لنا بأن الجريمة ظاهرة طبيعية سوية ، او ضرورة اجتماعية حتمية ، وذلك لشيوعها في كل المجتمعات الانسانية ، وفي جميع مراحل تطور هذه المجتمعات . وهذا رأي مثير وقف الباحث عنده قليلا في معالجته لمفهوم « المجتمع الاجرامى » فيما بعد . كما تتناول الدراسة سرد بعض فصول « قصة الجريمة في اولويات الفكر الانسانى » ليضع العقل الانسانى في خدمة فضول الانسان الفطرى لمواجهة تحديات المجهول . ولا شك ان الطبيعة البشرية ذاتها ، كانت ولا زالت ابرز مجهول غامض اثار فضول العقل الانسانى في كل العصور ، وكان فضولا على شيء من التعقيد ، لانه ارتبط بانفعالات انسانية واتجاهات نفسية واعتبارات ثقافية متعددة . وكان الانسان في تحديه السافر لاسباب السلطة قد وضع اللبئات الاولى في بناء الاشكال الاولى لسيادة القانون .

ويبدو أن علماء الانسان (الانثروبولوجيا) لم يستطيعوا اخفاء ايمانهم العلمي بقوانين التطور والنزعة التطورية ، ولذلك فقد تناولوا الرجل البدائى كمرآة صادقة تعكس بعض المراحل الاولى لنشوء وتطور المجتمعات البشرية . ولكنهم رسموا لجريمة البدائى صورة الانسان المتوحش الذى كان يقتل بالفطرة من أجل العيش والبقاء . وهذا لاشك رأى فيه شيء من التجني ومجانبة اغراض البحث العلمى الموضوعى السليم . فجريمة البدائى ، مهما كانت ، لم تكن بمعزل عن ثقافة خاصة تقف وراءها ، وهى ثقافة بدائية ذات مبررات غنية بعناصر العرف والتقليد

والعقيدة . وان كان البدائي لم يحفل بمعرفة السبب ، فقد حاول مجابهة الفعل المحرّم بالعقاب ، وهذا واضح في كل العصور ، حيث سبق العقاب مطلب السببية ، وصار الانتقام من الجاني يأتى قبل البحث عن العلة والسبب .

واذا كان علم الاجرام ، كعلم جديد ، قدواجه بعض المشكلات فقد كانت مشكلة السبب مرحلة قلقه ، في تأريخ هذا العلم وفي حاضره ، كادت أن تقضي على مستقبله او تطيح بكيانه . وكان على علوم الطبيعة ان تجتاز هذه المرحلة بمزيد من الموضوعية والتجريب وتعديل في المنهج والاسلوب ، وذلك بخلق مفاهيم علمية مستقرة ، وقوانين علمية على درجة كبيرة من الثبات . الا ان عالم الجريمة ظل ، ولا زال ، يبحث عن مفاهيمه ، وبوجه خاص مفهوم السبب ذاته ، وذلك في خضم مفاهيم غيبية امتدت جذورها في تأريخ الفكر الانساني ، ومفاهيم فلسفية اخلاقية اختلطت بالدين والعرف والعقيدة ، وكان عليه ان يستعير بعض مفاهيمه من علوم أخرى تارة ، او يخلق مفاهيم « اجرائية » تخدم اغراضه العلمية القريبة تارة أخرى . وهو كلما اقترب من رحاب العلم الموضوعي ، ابتعد عن القانون قليلا ، ليجد طريقه الخاص لبناء علم جديد يعالج موضوع السببية في اطار علمي منهجي يتفق وطبيعة الظاهرة الاجرامية ذاتها .

واذا كان لكل من العلوم قاعدة فلسفية ينطلق منها ، ثم يأخذ في النهاية مدارا مستقلا عنها ، فان عالم الاجرام ظل يدور حول الفلسفة الخلقية ومعاييرها المطلقة فترة طويلة ، كادت ان تخرجه من زمرة العلوم الصحيحة . ولذلك فقد هرع اطباء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لنجدة هذا العلم وحماية صبغته العلمية الموضوعية ، حين تركوا الجريمة وامسكوا بالانسان المجرم ، ليصبح مادة علمية تخضع لفحوصهم الطبية واختباراتهم العقلية وقياساتهم الانثروبولوجية . ويبدو أن رواد مثل هذه الفراسة العلمية لم يفلحوا في بناء علم اجرام جديد على أسس بيولوجية ، ولذلك تلاشت فرضياتهم الواحدة تلو الاخرى ، رغم محاولات البعض لبعث الحياة بنظرية الكروموسوم الاضافي ، التي لازالت هي الاخرى تعيش حالة جدل وتجريب ، قبل ان تهيم لها السند العلمي الصحيح ، الذي يثبت صحتها وعموميتها .

وبدأت الاتجاهات النفسية والاجتماعية تنفزو علم الاجرام المعاصر من كل جانب ، حتى صارت شخصية المجرم ومجتمعه الاجرامي ، حقولا اكااديمية في مناهج دراسة الانسانيات في غالبية جامعات العالم . وبدأ الاهتمام يتحول من جسم المجرم وتركيبه البيولوجي والفيزيولوجي لينصب على كشف تلك العمليات التي تسهم في انحراف سلوكه وشخصيته . وصارت النغمة السائدة بين الاوساط العلمية المعاصرة هي محاولة لقاء اللوم والمسئولية على المجتمع ، وعلى التركيب الاجتماعي ، وعلى التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية التي تشجع على تبلور الاتجاهات الاجرامية ، وبالتالي تجعل من بعض المجتمعات المعاصرة بيئة ملوثة فاسدة تفرز جرائم الجريمة والانحراف .



هناك رأى يشيع اليوم بين غالبية رجال القانون الجنائي ، والعاملين في حقول مكافحة الجريمة وتنفيذ متطلبات العدالة الجنائية وهوان المجتمعات المعاصرة لاستطيع مجابهة مشكلة

الجريمة بدون سلطة القانون العقابي الذي يحمي المجتمع كوسيلة أساسية من وسائل الضبط الاجتماعي . وقد أثار هذا الموقف عداء تقليديا ضد أولئك الذين يسيرون في ركاب بعض الاتجاهات العلمية الحديثة التي تبني مصلحة المجرم ، وتؤمن بقدرتها على تقويمه واصلاحه . ولاشك ان مجتمعات اليوم قد فشلت جميعا في القضاء على الجريمة ، او حتى امكانية السيطرة على حجمها ، ولذلك فقد رجحت كفة العقاب وكثر أنصاره ، وبرزت حكمة العقوبة كوسيلة من وسائل الردع والحماية والوقاية .

وغالبا ما تحمل فكرة الاصلاح تحديا للنزعة العقابية التقليدية ، التي سادت غالبية أقطار العالم قرونا طويلة ، ولذلك كان على دعاة الاصلاح ان يزعزعوا الايمان الجازم بجدرى العقاب ، وان يثوروا على الراى التقليدى الذى يجمع بين مفهوم الجريمة ومفهوم العقاب على صعيد واحد .

وقد اراد الاستاذ الدكتور عبد الوهاب حومد في دراسته « المجرم والقانون » ان يضع فكرة العقاب في اطارها الصحيح من خلال تحليله لطبيعة وتطور القانون العقابي ، وكان في الواقع منصفاً في نقده الموضوعي لكل من العقاب والقانون العقابي معا . وقد اعتمد في تحليله لطبيعة الجريمة ومفهوم العقوبة على علم القانون ومعطيات التاريخ . فهو لم يجد للعقوبة تاريخ معين يحدد نشوءها ، ولكنه وجد أن الجريمة السياسية سبقت في ظهورها الجرائم العادية ، لان مثل هذه الجرائم كان ضحيتها المجتمع الصغير بأسره . وقد افرد الاستاذ حومد لتاريخ الجريمة والعقاب جزءا كبيرا من دراسته ، حيث عرض مفهوم كل منهما لدى المجتمعات التاريخية القديمة ، وعالجهما في اطارهما الديني ، وعرج على عرب الجاهلية في اوهامهم وغيبياتهم ليظهر ان جرائمهم كانت تتصل بقيم دينية واعتبارات اجتماعية عكست واقعهم الاجتماعي . ويظهر ان مفهوم السلطة ، كما يراه الباحث ، قد اتصل بتاريخ نشوء الدولة في معناها السياسي ، ولذلك كان على القانون الجزائي ان ينتظر دوره حتى تستكمل الدولة مقومات نشوئها . وقد بدأ التشريع الجنائي دينيا مقدسا ، وانتهى ليصبح دنيويا وضعيا ، وذلك خلال فترة انتقال امتدت قرونا طويلة .

والقانون الجزائي قانون ناه في معظمه ، حيث تزيد جرائم الفعل على جرائم الامتناع ، ولكن هذا لا يمنع ، بحال من الاحوال ، ان يستجيب هذا القانون لمتطلبات التغيرات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية ، التي قد تفرض أنماطا اجرامية جديدة ، تستدعى مرونة النصوص لاستيعاب هذه الانماط بنصوص جديدة . ولا احسب أن القوانين الجزائية المعاصرة ستظل جامدة راكدة ، ازاء ما يطرأ على صور وأبعاد الظواهر الاجرامية منذ نهاية النصف الثاني من هذا القرن ، وذلك على المستويات القومية والعالمية . وقد لا يتردد الكثير من رجال القانون في قبول بعض الاتجاهات العلمية الجديدة ، التي تهدف الى كشف دوافع الجريمة او تشخيص الظروف التي صاحبت ارتكابها ، ولكنهم لا يريدون في الغالب فقدان طابع العقوبة الرادع والمشين ايضا . ولا بأس من أن يطعموا العقوبة بتدابير قانونية مستحدثة ، كوقف تنفيذ العقوبة ، والافراج الشرطى ، والامتناع عن النطق بالحكم ، على ان يتم في اطار القانون ومن خلال نصوصه . والواقع ان مشكلة تطوير التشريعات الجنائية لمواجهة تحديات الحضارة ، وما تفرضه

من قيم جديدة وأنماط سلوكية جديدة ، لم تعد تنحصر اليوم برجال القانون وفقهاء التشريع الجنائي وحدهم . فالقانون الجنائي مؤسسة حيوية ، تدور حولها جميع أجهزة نظام العدالة الجنائية ، ولذلك فإن التخطيط السليم لسياسة جنائية عملية متكاملة يسهم فيها رجال السياسة والقانون والتشريع ، الى جانب علماء النفس والاجتماع والاجرام . ولأجل ذلك فإن على القانون الجنائي ان يطور سلاحه وفق ما تقتضيه ظروف المعركة التي يخوضها لمواجهة تحديات الجريمة ، والا ظلت ، معركة غير متكافئة يدفع المجتمع من راحته وهدوئه ثمن الخسارة .



وليس بوسع عالم الاجرام أن يفغل اليوم شأن بعض الموجات الاجرامية الطاغية التي تجتاح المجتمعات ، والتي تهدد مستقبل علم الاجرام ، والتي تفرض البحث عن اساليب جديدة متطورة من اساليب المواجهة والمعالجة والوقاية . وقد ظهرت اليوم بوادر الضيق والنقمة والتشاؤم بين اكثرية المؤمنين بقدرة العلم على مواجهة مشكلة الجريمة بالبحث العلمي ومنهجه . ويبدو ان رجال القانون والعاملين في مؤسسات تنفيذه كانوا اطول باعا في اىصال صوتهم الى اسماع ذوى الشأن بضرورة التدخل السريع العاجل لمواجهة مشكلة الجريمة والانحراف بتخطيط سياسة جنائية شاملة متكاملة تكون جزءا من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة . وهم بذلك قد فتحوا صفحة جديدة من القانون الجنائي المعاصر لربطه بالمجتمع ، وبمؤسساته العاملة في حقل الضبط الاجتماعي . ذلك أن الضبط الاجتماعي Social Control ضرورة اجتماعية لحفظ النظام الاجتماعي وما القانون الا أداة المجتمع في تحقيق توافق الافراد مع هذا النظام . وربما كان القانون الجنائي أقرب في نشوئه من تلك الاعراف والتقاليد وقواعد الاخلاق غير المكتوبة التي ارتبطت بنشأة المجتمع الانساني ، منذ عصور ساقطة ولكن القانون الوضعي المكتوب يشكل أداة معقدة التركيب ، وهي أكثر تطورا وأبعد تخصصا في معالجة أنماط سلوكية معينة تعرف بالجرائم .

وفي دراسة الاستاذ الدكتور أحمد خليفة عن الاتجاهات المعاصرة في الفكر الاجتماعي ،

محاولة موفقة لربط القانون بالجريمة في اطار اجتماعي علمي يكاد أن يضع ظاهرة الجريمة في اطار كليٍّ موسع ، يجعل منها حقيقة اجتماعية . وقد أراد الدكتور خليفة أن ينسب للجريمة المعاصرة حجما يفوق ادراك الفكر المعاصر الذي غالبا ما يقف عند حدود الجرائم التقليدية الخطرة كالقتل والسرقة وغيرها . كما انه لا يريد ان ينصرف ادراك المجتمع لمفهوم المجرم بوصفه شخصا لا اجتماعيا ، نبذه مجتمعه لتوحشه وبربريته . انه يريد لكل من الجريمة والمجرم أبعادا حضارية واقعية تتناسب وكمية ونوعية السلوك الاجرامي . هذه الأبعاد هي البعد الديني والبعد الاخلاقي والبعد السياسي والباحث يضيف اليها بعدا رابعا هي البعد التكنولوجي لأن اى اعتبار خلقي في العصر الحديث مرتبط بحالة المعرفة ذاتها .

واذا كان الدكتور خليفة قد حاول الالتزام بالاطار الاجتماعي العام في بحثه للاتجاهات

الاجتماعية المعاصرة في تفسير الجريمة والسلوك الاجرامي ، فقد استطاع ان يتجاوز نطاق علم الاجتماع التقليدي ليخطو خطوات واضحة في نطاق علم الاجتماع القانوني اذ هو يريد ان يخضع

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق اصله في الحقائق الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات .
ولذلك فان القانون ينبغي ان يكون أداة حيّة متطورة ، وعلمًا منظما يهدف الى دراسة الظواهر
الاجتماعية التي يفترض انه يقوم بتنظيمها ، وان يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون
فيها رجل العلم ورجل القانون .

والواقع ان علم الاجرام المعاصر قد سارطويلا في متاهات البحث عن سبب الجريمة ،
الامر الذي اورثه عجزا كبيرا في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فان
الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية
بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في
أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد اورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن ان تكون حقولا
علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، واجراءات القبض والتحقيق
والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والاخراج الشرطي والرعاية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى
الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولا طويلة في كتب علم الاجرام ،
والزم نفسه ببحث موضوعات اكثر واقعية واقرب الى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ،
والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح ان الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكامليا » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب
العقاب ، اذ هو يرى ان مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في
مواجهة هذه المشكلة ، ولذلك فان الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة
دون الاستعانة بتلك الارضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ،
والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدعو لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقا
واسعة لتطوير أساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة
المجتمعات المحلية ، بل ان المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صورا مستحدثة مرعبة
للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواه من
مبررات ومعطيات أخرى فان الأنشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج الى مزيد من الفهم والبحث في
المتغيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني
والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلا كبيرا أسوة بالمشكلات
« التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طفيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العالميتين عاملا في
تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الانسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم
المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه
ليمتد الى اصلاح وتقويم ما جلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية
والاجتماعية في اكثر اقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل الى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

مشكلات التحضر والتصنيع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة ، والارتقاء بالإنسان لخدمة أهدافه في العيش والبقاء .

أما الاهتمام الفعلي بمشكلة الجريمة ومعاملة المجرمين على النطاق العالمى فقد بدأ بتوصية أولية اتخذها المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٨ ، وجرى إقرارها وتنفيذها فى سنة ١٩٥٠ . ويبدوان المجتمع الدولي قد أوكل للمنظمة الدولية مهمة كبيرة شاقة أثقلت كاهلها ، ولذلك ظلت أعمال المنظمة فى هذه المجالات المقترحة صورية فى أشكالها ، ضئيلة فى محتواها ، ضعيفة فى آثارها لسنوات عديدة ، حتى توفرت للمنظمة تعزيز الكفاءات البشرية والإدارية والفنية ، وتيسير الموارد المالية لوضع هذه البرامج المقترحة موضع العمل والتنفيذ .

وقد عالج الاستاذ الدكتور مصطفى العوجى فى دراسته المجرم والمنظمات الدولية » هذا الموضوع بأسهاب ودقة الشخص الذى شهد مولدها هذا العمل ، ورافق مراحل تطوره ونموه خلال سنوات طويلة . وربما يبدو مذهلا حقا مراقبة نمو وتطور هذا العمل الدولي الذى بدأ قرما صغيرا وصار عملاقا كبيرا فى ربع قرن من السنين ، حتى امتدت خدماته المتعددة لتمسك بآطراف العالم من كل جهة وفى كل قارة من قاراته الخمس .

ولعل من أبرز النشاطات التى تقوم بها منظمة الأمم المتحدة ، كما يؤكد الباحث ، تنظيم المؤتمرات الدولية التى تخصص لمناقشة جميع الموضوعات ذات الصلة بالجريمة والمجرم، ومعاملة المدنيين والجانحين . وقد عقدت أربع مؤتمرات دولية حتى مطلع هذا العام وسيعقد خامسها فى صيف ١٩٧٥ . ولا شك أننا لانستطيع اغفال أهمية مثل هذه الندوات الفكرية العلمية ، وما يمكن أن تنجزه من تقارب الآراء وتبادل الخبرات والكفاءات ، فى ظروف قلقه أو شكت مشكلة الجريمة أن تهدد كل المجتمعات على السواء . إلا أننا لازلنا ننظر الى قيمة هذه المؤتمرات بشيء من التحفظ الذى ينبعث من نظرة واقعية تقوم على شيء من الخبرة والعبرة . إن الحماس الذى يبرزه المشاركون فى هذه المؤتمرات الدولية يشجع على ضرورة انعقادها لحيوية الموضوعات التى تعالجها ، ولكن مثل هذا الحماس يفوق الى حد كبير الحماس اللاحق الذى تظهره الاقطار المشاركة فى تطبيق قرارات هذه المؤتمرات وتوصياتها . وهذه ظاهرة تحتاج الى بعض الدليل الملموس . منذ عام ١٨٧٢ ، وقبل ظهور منظمة الأمم المتحدة باثنين وسبعين عاما ، قامت اللجنة الدولية للعلوم الجزائية والعقابية بوضع قواعد أساسية لمعاملة المسجونين صارت نواة لقواعد الحد الأدنى التى أقرتها الامانة العامة للأمم المتحدة فى أغسطس ١٩٥٥ . وكانت هذه القواعد حصيلة دراسات ومناقشات طويلة جرت خلال المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المحكومين ، الذى انعقد فى مدينة جنيف بسويسرا . وقد قامت أجهزة الأمم المتحدة بنشر وتعميم هذه القواعد على أعضائها على أوسع نطاق ، والحقت بجهود جبارة لحث الدول على الأخذ بهذه القواعد بعقد ندوات وحلقات دراسية دولية وإقليمية ، ومنح المساعدات المالية لعقد دورات تدريبية، وتنظيم مؤتمرات دولية وإقليمية للاحقة تطبيق هذه القواعد بكل حزم وجدية . ورغم هذا كله فإن مثل هذه القواعد لا تطبق فى الوقت الحاضر الا فى اقطار قليلة لا يتناسب عددها وحجم الجهد الدولي الذى بذل فى سبيل تطبيقها ، كما أن اقطارا كثيرة لاتعلم عن ماهية

هذه القواعد ولا تهتم بوجودها . هذا لاشك يشل عمل هذه المنظمات ويعرقل غاياتها ويقعدها عن ايصال خدماتها الى اكبر عدد من الاقطار ، سيما تلك الاقطار النامية التي تحاول اليوم شق طريقها بصعوبة وسط معوقات التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

ويبدو أن الباحث من المتفائلين بالدور القيادي للمنظمات الدولية المتخصصة، وما يمكن ان تقدمه من خدمات صادقة بناءة في ميادين مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين . هذا رغم اعترافه بقصورها في تحقيق بعض اهدافها . الا ان مثل هذا التفاؤل يجعل الامل قائما بلزوم مضي هذه المنظمات بدورها ، وتجاوز ما يقف في طريقها من عقبات مختلفة ، تنبعث من ظروف اقليمية تحيط ببعض اقطار العالم ، وهذا ، كما يراه الباحث ، دليل على حيوية هذه الاجهزة وقابليتها على المقاومة والصمود . ولعل لمثل هذه الحيوية الفائقة التي تتميز بها غالبية اجهزة منظمة الدفاع الاجتماعي على مستوياتها العالمية والاقليمية ما يبرر ببعد حركة اصلاحية عالمية بدأت طلائعها تظهر في الافق خلال الربع قرن الاخير ، وذلك في مختلف الميادين القضائية وحقوق نظام العدالة الجنائية ، والمؤسسات اصلاحية والعقابية في بعض اقطار العالم . الا ان هذا ينبغي ان يعزز بحركة مماثلة في ميادين البحث العلمي لوضع علم الاجرام المعاصر في اطار علمي سليم وجعله حقلا أساسيا من حقول المعرفة الانسانية في اطارها الاكاديمية والتطبيقية .



عالم اليوم مضطرب عنيف منقسم على نفسه ، تعصف به التناقضات من كل جانب .
وطبيعي ان لا يجد الانسان المعاصر امامه كبر اختيار للتصرف المتوافق الحكيم حين يطلب اليه الاختيار في مواقف انسانية صعبة . وغالبا ما يكون اختيار العنف هو المخرج الذي تنفس به حرية الاختيار ، ولكنها معاناة انسانية مرهقة تثقل كاهل الضمير ، وتطيح بتوازن الحياة . ولكن لماذا كل هذا العنف الانساني في المجتمع الحديث ؟

يعالج هذا الموضوع الاستاذ الدكتور محمد جواد رضا ، في دواسته « ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة » ، بأسلوب ذكي جمع بين بلاغة التعبير ودقة العلم وجمال العرض والرواية . وكل ظاهرة أراد الباحث ان يجد لها أسبابا ومبررات متعددة . لقد بدأ بالتفسيرين التاريخي والنفسي الفلسفي لظاهرة العنف ، فأرجعها الى انعدام ذاتية الفرد أو انسحاقها في آلية الحياة الميكانيكية . ومن الجهة الاخرى فقد ينشأ العنف من ميل ثابت في الانسان الى تمجيد ماضيه وتفضيله على حاضره ، الامر الذي يضعف أسباب قناعاته بنعم حاضره .

وكان الدكتور محمد جواد رضا واقفيا ، بحث في معطيات الواقع ليدلل على مفهوم العنف من خلال رؤيته الشخصية لصور العنف المعاصر . واعطى امثلة ثلاثة لصور هذا العنف ، وهو **الطلابي والعنف الأسود والعنف الثوري** . اما العنف الطلابي فهو النغمة الجماعية الجديدة التي يطرب لها الجيل الجديد كلما أراد التعبير عن تدمره وسخطه ورفضه لأسباب السلطة . وقد كانت مواجهة السلطة محصورة بصور الاحتجاج لدى السلطات الجامعية وفي قضايا جامعية صرفة . ولكنها امتدت اليوم لتصبح مواجهة سياسية شاملة ذات تخطيط مسبق ،

واستراتيجية دائمة ثابتة وبمجاهبات دموية وأساليب مفعجة . وطرح بعضهم اسبابا نفسية وأخرى نفسية اجتماعية لتفسير عنف الشباب ، ومن أبرز هذه الاسباب ، ان المجتمعات الحديثة قد اطالت مرحلة تعلم النشء الجديد ، واستيعابهم لمسئولياتهم الاجتماعية حتى أوشكت ان تكون حياة الشباب فترة مراهقة طويلة لا نهاية لها . ومن التفسيرات الاخرى الصراع الثقافي وتناقض القيم وازدواجية الاخلاق والتعصب العنصري ، وهذه كلها أرضيات واسعة يصلح كل منها لتشكيل الشخصية الاعتدائية وتفديتها بفلسفة عدوانية في الحياة .

اما العنف الأسود فهو ظاهرة اميركية ومعضلة الحضارة الاميركية ذاتها ، ولدت في المجتمع الاميركي وترعرعت بين ظلم اجتماعي وشعور بالدونية واستقلال اقتصادي وإبتزاز اجتماعي ، حتى اكتملت عناصر ثورتها فانفجرت بقوة وكان القتل والحرق والدم . ولذلك فانها مشكلة اجتماعية حقيقية ذات ابعاد ثقافية ، وجذور تاريخية عميقة ومبررات انسانية واخلاقية مشروعة . هي ثورة الرجل الأسود ليأخذ مكانه في مجتمع حرمه مكانته وجعله في مرتبة واطئة بحكم الواقع بعد ان سقط عنها حكم القانون .

أما العنف الثوري فهو قضية المجتمع واختيار مدى قدرته على تعديل مسيرته ، وذلك بتغيير مؤسساته الاجتماعية التقليدية تغييرا جذريا لحل مشكلاته الانسانية . وهنا يطرح الباحث فرضية وجود هذا العنف بأشكال غير منظورة تمارسه الدولة أو العائلة أو المؤسسة الاقتصادية من خلال ساحة الحياة اليومية المعاشة . ولكن مثل هذا العنف لا يشكل عنفا ثوريا الا حين يتحرك الافراد ضده بعنف آخر ، وعند ذلك يصبح العنف خروجا على الإرادة الجماعية المقننة . وهنا يثير الدكتور رضا بعض الجدل حول مشروعية هذا العنف حين يكون مقابلة للعنف بالعنف ، وهذه معضلة اخلاقية تشكل امرا صعبا لم يجد الباحث الى حله سوى الاعتماد على فلسفة اجتماعية تستطيع تبرير مثل هذا العنف بمشروعية مقبولة . كما يعترف بان المجتمعات الانسانية ستلجأ الى استخدام العنف كأداة لحل صراعاتها الانسانية لمدة طويلة ، ولكنه يؤمن بقدرة الانسان على معالجة هذه الحالة باستئصال مسببات العنف ، بالفهم الذكي والمعرفة المنظمة لتحليل طبيعة المشكلات الانسانية ، كما فعل من قبل بالنسبة للمشكلات الطبيعية . وقد أورد بعض هذه الحقول التي يجب ان يبدأ بها البحث للطبيب المعالج لهذه المشكلات ، ولكنه وضع المشكلات في قمة هذه المشكلات ، اذ هي مصدر نشوء الفقر والحرمان الذي يشكل اسباب المعاناة النفسية والاجتماعية ، التي تغذي عناصر العنف والتمرد والعدوان . أما في مجتمع الرخاء الذي لا يشكو افراده من العازة فان مصادر العنف يمكن ان تنشأ عن تنافس القيم الاقتصادية القائمة على الاستغلال ، حيث تصبح الثروة وجمع المال قيما ، ولكنها بعيدة المنال لغياب فرص تحقيقها ، ولذلك يتعرض الافراد لتوترات تؤدي الى انهيارات نفسية شديدة .

ودوافع العنف المعاصر ، كما يجدها الباحث ، دوافع مكتسبة لعمليات تنشئة اجتماعية ، واعية او غير واعية ، تفرس بدور العنف في الاطفال عن طريق الراشدين . وهذا كله يخضع للتغير وفقا للظروف والمواقف المتجددة المتغيرة .

وهكذا نكاد ان نتبين من خلال تفسيرات الدكتور رضا المتعددة لظاهرة العنف ان تكوين مثل هذه الظاهرة ينشأ عن حتمية واقعية خلقها الانسان والمجتمع معا ، ولكنها حتمية ليست مستحيلة على الفكر الانساني الذي خلقها . رغم انه يقول بان يوما خاليا من العنف بعيد على الانسان ان يبلغه ويتجاوزه في ضمير الزمن الذي لم يات بعد .

• عدنان الدورى

الجريمة والمجرم مشكلة الإنسان ومعضلة الحضارة

منذ أن عرف الإنسان طريقه الى تدوين افكاره بكتابة القصص والروايات كانت الجريمة أبرز مادة وموضوعاً لمثل هذه القصص والروايات، لقد نسج الإنسان حول الجريمة الأساطير والحكايات ، ووصفها الأدباء والشعراء ، وجادل حولها الفلاسفة والحكماء ، وتصدى لها رجال العدل والشرعية والقانون ، ودرسها علماء النفس والاجتماع وأطباء العقل والبدن . وظلت الجريمة ولا زالت موضوعاً شيقاً للفكر ، ومتعة جميلة للخيال .

والإنسان حين يسمع اليوم عن جريمة ارتكبت في أى مكان يقفز بخياله الى تصور أحداثها ووقائعها بأسلوب يقرب في طبيعته الى روايات المجرمين وخيال القصاصين والروائيين. ولذلك فان

✽ الدكتور عدنان الدورى استاذ علم الاجرام بجامعة الكويت حالياً ورئيس قسم الاجتماع بجامعة بغداد والرباط سابقاً . له العديد من البحوث والمقالات باللغتين العربية والانجليزية ومن أهم مؤلفاته اصول علم الاجرام ؛ أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي .

تأثير الجريمة على الافراد غالبا مايفوق اطارواقعها الفعلي حيث يضفي الناس على الجريمة مسحة من المبالغة والخيال . ومن هنا لا تكون ردود فعل المجتمع نحو الجريمة بالدرجة التي تستلزمها آثار تلك الجريمة ، وانما تندفع وراء تصورات خيالية جماعية تتصل بقصص الجريمة والمجرمين . لقد هبَّ المجتمع الانجليزي يومياطالب حكومته باعادة عقوبة الاعدام بعد ان قتل أحدهم ثلاثة أشخاص من رجال الشرطة الانجليزية . هذا على الرغم من ان معدل ما يقتل من رجال الشرطة الانجليزية لايتجاوز الشخص الواحد لكل سنتين . (١) وهكذا تظهر ردود فعل غالبية المجتمعات نحو الجريمة بعيدة عن القناعة العلمية ، التي تستند على تقييم هادئ للحقائق، او ادراك سليم للمؤشرات الاحصائية الثابتة .

ولكن لماذا يفعل الافراد بشدة لاخبار الجريمة وقصص المجرمين ؟ الواقع ان الانسان بطبعه يعشق التصدى لكل غريب مجهول . ولاشك ان الجريمة في طبيعتها العدوانية تشكل تحديا لكل ماهو اعتيادي مألوف ، وثورة على أسباب العيش الهادئ الشريف . ومن هنا تصبح الجريمة مصدرا لمجموعة كبيرة من الانفعالات ، لانها تحرك في الافراد مجموعة من الدوافع الانسانية ، حيث تثير الخوف واليقظة والحذر ، وتحرك في النفس نوازع الزهو والاعجاب وتأكيد الذات . انها في الواقع تجسد للافراد مواقف الجراة والشجاعة والعنف والتمرد والعدوان . وهذه اتجاهات نفسية قوية لاقدرة لكل الافرادعلى اخفائها أو اغفالها ، لانها تمثل عجزنا عن القيام ببعض الاعمال حين نموزنا الجراة او تنقصنا الشجاعة والاقدام للقيام بها ، ولكننا نسعد او ننفعل بشدة حينما نجد من يقوم بمثل هذه الاعمال بدلا عنا وكأننا نقوم بها انفسنا . وقد يجد الكثير منا مثل هذه الانفعالات لدى مشاهدتنا بعض العاب الحظ او العاب القوى ، ولكن انفعال الجريمة لا يوازيه انفعال آخر ، لانه يعتمد على أرضية background ثقافية عميقة الصلة بحياتنا اللاشعورية او بلاشعورنا الجمعي بالذات . ولذلك فقد حاول بعض العلماء ان يرد شغف الانسان بالجريمة الى تلك الرواسب الثقافية التي طواها عقلنا الباطن ، والتي انزوت وراء لاشعورنا الجمعي منذ فترة طويلة . لقد كانت الجريمة لقرون عديدة ظاهرة اجتماعية مقبولة وعملا مشروعا من أعمال العيش والحياة . كان الانسان يمجّد أعمال القتل والسلب بوصفها اساليب عيش سوية ، بل عادات اجتماعية شائعة تتصل بقيم اجتماعية سامية . والى عهد قريب كانت ظاهرة المبارزة حتى الموت من العادات الاجتماعية التي تقوم على قيم بطولية سامية حيث يعامل القاتل معاملة الشخص المنتصر لشرفه وكرامته .

ومع ذلك فقد أوشك مفهوم الجريمة اليوم أن يكون مرادفا للتوحش والبربرية ، او يقرب من الفوضى والعنف والعدوان . فالجريمة تثير في الانسان المعاصر الخوف والهلع والحذر ، وتزرع في نفسه القلق وعدم الطمأنينة ، مما يدفعه الى طلب الحماية والنجدة ، وذلك لانها تجسّد مواقف الخطر حين يتصور الفرد نفسه ضحية للجريمة ، سواء كان ذلك في جسمه او في ماله

(١) Wolfgang, Marvin, Savitz, Leonard, and Norman Johnston, The Sociology of crime and delinquency, New York, John Wiley and Sons, Inc. Second Edition, 1970, PP. 147-165.

أو في عياله . (٢) ولعل هذا ما يفسر لنا لماذا نغضب من الجاني ونخشاه في وقت واحد ثم نطلب عقابه والانتقام منه . ومن جهة أخرى نحن نتعاطف مع الضحية في الجريمة ، ونطلب الثأر بالقصاص من الجاني . ولكن مثل هذا الشعور قد لا يشكل جميع جوانب الصورة . فقد ينعكس شعورنا نحو الجاني أحيانا حين نجد فعله ، ونعجب لشجاعته وجراته وبالتالي ، نطلب الصفح عن جريمته أو انصافه باخف العقاب . وقد نسخط على المجنى عليه أحيانا أخرى فنزدري موقفه وبالتالي نشمت لما لحق به من أذى وكأننا أزاء الجاني الذي يستحق العقاب . تلك مواقف إنسانية قد ترتبط ببعض خلفيات اجتماعية وسياسية وثقافية متناقضة ، حيث تختلط القيم والمفاهيم ، وتتعارض الأسباب والمبررات وتتعدد الأهداف والغايات .



ويعتقد الفيلسوف الفرنسي « أميل دوركايم » « Durkheim » أن الجريمة ظاهرة طبيعية سوية تشيع في كل المجتمعات على اختلاف درجة تطورها . ومع هذا فقد تتباين أنماط السلوك الإجرامي من مجتمع إلى آخر . وهذا يعني أن وجود الظاهرة حتمية اعتيادية في كل مجتمع إنساني ، ولكن حين تتجاوز معدلات الجريمة أو بعض أنماطها مستوياتها المألوفة تصبح الجريمة ظاهرة شاذة غير سوية . ومع كل ذلك فإن هذا القول لا يعني أن الإنسان المجرم شخص سوى لا يعاني شلوا بيولوجيا أو نفسيا أو عقليا ، وذلك لأن سوية المجتمع لا تتعارض مع شلوا مجرميه الذين يعيشون فيه ، وهناك اختلاف كبير بين طبيعة الظواهر النفسية الفردية وبين الحقائق الاجتماعية (٣) . وفوق هذا يرى « دوركايم » أن الجريمة ضرورة اجتماعية ، ذات فائدة كبيرة للجماعات الإنسانية ، لأنها تساعد على تحقيق بعض الانسجام في عمليات التطور الاجتماعي ، وذلك فيما يتصل بمفاهيم الأخلاق والقانون . وهو يعطى جريمة الفيلسوف الإغريقي « سقراط » نموذجا لجدوى الجريمة ، حيث كانت جريمته تلك نبراسا لأزمات الطريق إلى حرية الفكر الإنساني ، إذ كانت ثورة على الجمود الفكري التقليدي الذي كانت تعيشه « أثينا » . لقد خلقت جريمة « سقراط » ، كما يراها دوركايم ، أخلاقية جديدة ، وغرست إيمانا جديدا بالعقل الإنساني وحرية ، وكانت تحديا سافرا لمشاعر جماعية استقرت في ضمير الفرد العادي ، ولذلك جاءت هذه الجريمة ثورة إصلاحية وحركة اجتماعية وفكرية لامناص منها في تاريخ الفكر الإنساني (٤) .

(٢) وفي ذلك يقول عالم الاجتماع الأمريكي « شارلس كولي Cooley » أننا لازلنا ندرك اليوم طبيعة العمل الإجرامي أو نحاول إدراكه من خلال شعورنا بالاستياء من الفعل نفسه أو الغضب على الجاني . فلو صلب أحدهم آخر أو سلبه نقوده بأكراه فنحن سرعان ما ندرك هذا الموقف الإجرامي وكأننا ضحية هذا العدوان أنفسنا . انظر :

Human Nature and the social order, P. 387.

(٣) Durkheim, Emile, Rules of sociological methods, 8th edit., Translated by Sarah Solway and John Mueller, The Free Press, 1950, pp. 65 - 73.

Durkheim, Ibid, p. 68. (٤)

(١) قصة الجريمة في أولويات الفكر الانساني :

حين اراد حكماء الاغريق القدماء ان يجعلوا الانسان حيوانا عاقلا طغى موضوع العقل الانساني فوق كل موضوع سواه . وصار هذا العقل جوهرًا لكل فكر فلسفي لاحق وحقلًا لكل جدل جاد . كذلك ظل موضوع العقل الانساني عبر ثقافات الانسان التاريخية المتعاقبة طريق الانسان الى معرفة نفسه وسلاحه في مواجهة مصيره .

والانسان فضولى بفطرته يسعى الى طلب المعرفة بكل أشكالها . وهو فضول يستوى فيه الانسان بعقله البدائي أو بعقله المعاصر ، بل ويستوى فيه فضول الطفل الصغير بفضول الشيخ الكبير . ان المعرفة بكل انواعها تبدأ بالفضول الساذج وتنتهى الى كشف الحقيقة كاملة أو الوقوف عند جزء منها .

ويظهر ان الانسان الأول اتجه بفضوله الفطرى نحو الطبيعة وظواهرها في محاولته الدفاعية المصرية لمواجهة تحدياتها . ولكن حين تهيأت للانسان بعض اسباب العيش والبقاء ، رجع الى نفسه يكشف أسرارها ، وذلك في محاولة ساذجة لفهم الطبيعة البشرية ومعرفة اسباب السلوك الانساني وبواعثه . وقد وقف الانسان طويلا أمام مجهول غامض كبير لم يجد الى كشفه غير التماس مسالك الغيب والسير في متاهات الخرافة . وسار الانسان طويلا في دروب السحر والتنجيم والأرواح والاساطير ، وخرج منها ببعض تفسيرات غيبية ظلت رواسبها تعيش اليوم في بطون فراسة الانسان القديمة ، وبين ثنايا بعض مباحث علوم السلوك المعاصرة .

وربما تكون مشكلة الخضوع الى النظام أول مشكلة عرفها الانسان حين وجد نفسه ينتظم في حياة جماعية تخضع لأساليب معينة من أساليب الفكر والعمل . ولذلك فقد برز مفهوم النظام قيديا على حرية الانسان الفطرية في الحركة والتفكير ، وبرز مفهوم الجماعة ليستوعب مواقف الفرد وآماله واهدافه وغاياته في العيش والحياة . لقد وجد الفرد نفسه يعيش في تنظيم اجتماعي ، وكان عليه ان يروض نفسه على قبول النظام والخضوع الى السلطة . ان النظام في طبيعته قسر على الخضوع الى قوة اكبر من الفرد هي قوة الجماعة ، وكان هذا ولازال هدف كل اجتماع انساني منظم . فالنظام الاجتماعي تنظيم لعلاقات الافراد المتعارضة ، وتنسيق لمصالحهم المتضاربة ، وتعيين لحقوقهم وواجباتهم في اطار جماعي يقوم على خدمة الفرد وخدمة الجماعة في وقت واحد . ولذلك كانت مهمة التنظيم الاجتماعي في أولى مراحل شاقة عسيرة لان الانسان بفطرته لا يعرف القناعة بأى مطلب حتى يسعى الى طلب المزيد على حساب الآخرين . ولذلك فقد اختلف الافراد في مدى استجابتهم لمفهوم السلطة ومفهوم النظام . لقد خضع فريق كبير لسلطان السلطة والنظام ، وانحرف فريق آخر لاكثر من سبب . وهكذا ظهرت مشكلة المنحرفين . وحاسبت المجتمعات المنحرفين حسابا عسيرا دون أن تأبه لكشف عوامل انحرافهم . لقد كان الانحراف عدوانا على الجماعة ، يهدد مصالحتها ، وكان على الجماعة ان تحمي نفسها لمواجهة هذا العدوان بكل وسيلة واسلوب . وهكذا ظهرت الاشكال الأولية لسيادة القانون . لقد ظهر القانون في أول مراحل عرفيا غير مكتوب ، واضحا لاحتاج في فهمه الى تفسير أو تأويل . ثم ظهرت القوانين الوضعية المكتوبة لتكون مظهرا من مظاهر السلطة وسيادة القانون .

وحين أصبح التنظيم الاجتماعي social organization ضرورة لقيام الحياة الجماعية ، صار غياب مثل هذا التنظيم سبباً لشيوع الفوضى واضطراب العلاقات الاجتماعية ، وبالتالي استحالة قيام المجتمع ذاته . وكان على المجتمعات أن تحرس تنظيماتها الاجتماعية بفرض رقابة اجتماعية social control بشكل يحول بين الأفراد وبين نزعاتهم الفطرية للتمرد على السلطة والنظام . وهكذا ظهرت الجريمة وظهر لذلك العقاب . لقد كانت الجريمة هي الانحراف الكبير الذي يسلكه الأفراد بالنسبة للحظ الاجتماعي السوي الذي ترسمه الجماعة لسلوك أفرادها ، وكان العقاب هو ردود فعل الجماعة إزاء هذا الانحراف .



وغالباً ما يفرض علماء الإنسان (الأنثروبولوجيا) إلى أعماق ثقافة الإنسان البدائي لرسم مسيرة ثقافة الإنسان المعاصر . وهذا لا شك يعكس تلك النظرة التطورية التي صبغت مناهج البحث العلمي منذ النصف الثاني من القرن الماضي وفي مطلع هذا القرن . وقد بدأ بعض الرحالة وعلماء الأنثروبولوجيا الثقافية بدراسة بعض القبائل الأفريقية المتناثرة ليصوروا كيف يعيش الرجل (الأفريقي) بوصفه ممثلاً لأدنى مراحل التطور البشري ، والتي لم تكن لترتفع به عن مستوى بعض أنواع الحيوان (٥) وربما تعرض أكثرهم لجريمة الرجل البدائي كمرآة تعكس حياة البدائي ، وترسم معالم ثقافته البدائية . على أن هذا لا يعني بحال من الأحوال أن يصوروا الرجل البدائي بالإنسان الحجري الذي عاش عصور ما قبل التاريخ . أن المجتمعات البدائية لازالت تعيش اليوم على هامش الحياة في بقاع نائية منعزلة ، ولكنها تمثل ثقافة بدائية بسيطة ذات معالم وأبعاد خاصة واضحة . أن ثقافة البدائي غنية بعناصر ثقافية متعددة ، قوامها العرف والتقليد والطقوس والعقيدة والعلاقات الاجتماعية الأولية . (٦)

وإذا كان للبدائي جريمته ، فهي جريمة ارتبطت بثقافته البدائية وبملاح شخصيته البدائية . فالرجل البدائي بوجه عام طفل يعيش بعواطفه دون عقله أو بصيرته . يثور لاتفه الأسباب ، ويثار بكل عنف وقسوة . وهو مقاتل بالفطرة ، يقتل من يعترض سبيل حريته أو يقطع عليه أسباب خلوته أو ينتهك حرمة ملكيته . ولذلك كان القتل جزءاً من متطلبات العيش وسبباً من أسباب البقاء . فالبدائي يقتل في سبيل الدفاع عن النفس ، أو عن المال ، وقد يقتل في سبيل التسلط والتملك والاقتناء . وهو إنسان يندفع بأقصى غرائزه ، مدفوعاً بكل ما يحركها من بواعث ومنبهات ، وساعياً إلى إشباعها بكل حرية وقوة . وقد نجد لبعض جرائم الإنسان المعاصر جذورها الثقافية في ثقافة الرجل البدائي ، ولكن جريمة البدائي ذات طبيعة خاصة تتصل بأسس حياته البدائية ذاتها .

(٥) الدكتور أحمد أبو زيد - التصنيع والتغير الاجتماعي في أفريقيا - مطبوعات جامعة الكويت ١٩٦٩ - ص ١ - ٢ .

(٦) Taft, Donald, Criminology, New York, The Macmillan Co., 3rd Edit., 1956, p. 76.

(٦ مكرر) Hall, Arthur Cleveland, Crime and social Progress, Columbia University Press, New York, 1902, p. 24.

ان حياة البدائي ترتكز على اعمدة رئيسية ثلاثة . **اولها** اعجاب البدائي الشديد بالبطولة وتقديسه للشجاعة والشجاعة . **والثاني** عبادة البدائي لاسلافه والعيش على امجادهم ، والتزامه الالي بالعرف والقيم السائدة في جماعته . **والثالث** خوف البدائي من المجهول واندفاعه الشديد للايمان بالغيب والخرافة . وكان طبيعيا ان تقوم مؤسسات اجتماعية تتولى رعاية هذه الاسس الثلاثة . وكان طبيعيا ايضا ان يظهر من ينتهك حرمة هذه الاسس او يعيث بقدسية هذه المقدسات . وهذه هي الجرائم البدائية الكبرى في حياة البدائي وفي ثقافته البدائية . ان انتهاك طاعة الجماعة والعبث بوحدها والخروج على طاعة قادتها وعدم احترام ابطالها وشجعانها خيانة عظمى . وانتهاك رابطة الدم والخروج على قدسية الاسلاف والاعداد هي الأخرى جريمة كبرى ، هي جريمة الزنا بالمحارم . أما جريمة السحر الأسود فهي انتهاك حرمة العقيدة ، والعبث بالقوى الروحية التي تملك خير الجماعة وشرها ، وخرق خطير لعقيدة البدائي بالغيب والمجهول . تلك هي الجرائم الخطيرة الكبرى ، وفيما عداها من جرائم القتل والسرقات ، فهي جرائم غير خطيرة تجري تسويتها اما على النطاق الفردي أو على النطاق العائلي ، وبالعقاب البدني او بالتعويض المالي .

وهكذا تبدو جريمة البدائي وكأنها جزء صغير من نسيج ثقافي متلاصق لا يستطيع البدائي العيش خارجه - انه عقل الجماعة الذي يصبغ ملامح شخصية البدائي ، وذلك من خلال ما يفرضه من ممارسات كاملة لطقوس وعادات اجتماعية تحقق الحد الاقصى للولاء والتماسك الاجتماعي . ولذلك فان جريمة البدائي ، وكذلك أسلوب مواجهته لها بالعقاب ، هما ظواهر اجتماعية تتلاشى في التنظيم الاجتماعي الكبير الذي يحتويهما . واذا كان العقل البدائي لم يقدم للمعرفة العلمية المنظمة تعليلا معينا يستقيم ومنهج العلم المعاصر وذلك في مجال علّة الجريمة ، فقد كان هذا العقل يبحث في اطار السبب ، ولكن من خلال معالجة الفعل الاجرامي ذاته . لقد اختلط لديه مطلب السببية بمطلب العقاب ، وصار الاخير جزءا من التفكير في العلّة والسبب . (٧) وربما لا يكون الانسان المعاصر بعيدا في تفكيره السببي عن ذلك الاطار البدائي الذي كان يهتم بالعقاب دون البحث عن العلّة والسبب . ذلك ان الفرد العادي لايهتم اليوم بسبب الجريمة وبواعث ارتكابها بقدر اهتمامه بالقبض على المجرم أولا والانتقام منه بأشد العقاب . فالجريمة تشيع الخوف والقلق لدى الافراد ، ولذلك فهم يطلبون الحماية المطلقة بالعقاب . وفيما وراء هذا المطلب العاجل تقف المطالب الاخرى التي لاتستاهل الاهتمام الفوري .

وقد يقف اليوم بعض علماء الجريمة والباحثين في علّة السلوك الاجرامي ، موقفا لا يكاد يختلف عن تلك النظرة الغيبية التي خرج بها الرجل البدائي منذ قرون طويلة ، وذلك في مواجهته لمشكلة الجريمة . لقد ترك البدائي تفسير العلّة والسبب لقوى غيبية او ارواح خفية تنقص من الافراد من تشاء وتترك منهم من تشاء لأسباب مجهولة لاسبيل الى معرفتها ولا سبيل للوقاية منها . واليوم يتحدث الكثير من علماء الجريمة عن فطرية الجريمة او عن المجرم

بالولادة او عن المجرم بالتكوين الفطري الموروث . وهذه تفسيرات علمية معاصرة ، ولكنها تحمل في طبيعتها بعض رواسب تلك النظرة الفيبية القديمة التي تترك العلة الى مجهول لاسبيل الى حصره ، وبالتالي لاسبيل الى مواجهته بالوقاية او العلاج .

اما البحث العلمي في سبب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي فذاك مبحث متأخر ، جاء بعد مسيرة طويلة سبقت مرحلة العلم والتفكير العلمي المنهجي . لقد تعثر مطلب البحث عن سبب الجريمة بعقبات منهجية ، اتصلت بمفهوم الجريمة من جهة ، وبطبيعة الظاهرة الاجرامية ومدى خضوعها لمتطلبات البحث العلمي من جهة أخرى . ولذلك كانت ولا زالت مشكلة السبب والسببية . تلك المشكلة التي اعاققت مسيرة علم الاجرام الحديث عن ركب العلوم الطبيعية المعاصرة . (٨)

(٢) مشكلة البحث عن العلة والسبب :

لعل من المعروف اننا لازلنا نتخذ في مكافحة الجريمة اجراءات قليلة بسيطة غير ملتوية . وهذا يميل بالكثير للاعتقاد بان ظاهرة الجريمة هي الاخرى من الظواهر البسيطة التي لا نحتاج في مجابتهها غير طريق بسيطة . ولعل مثل هذا الاعتقاد الساذج هو الذي اوقع الكثير من الباحثين في علة الجريمة في متاهات البحث عن السبب الواحد للجريمة بوصفها ظاهرة واحدة تخضع لمنطق السببية والتعليل السببي البسيط .

والواقع انه من العبث ان نبحث عن سبب الجريمة كظاهرة واحدة تتجاوز في طبيعتها ابعاد الزمان والمكان . ان الجريمة ظاهرة قانونية تنشأ بالقانون وتزول بزوال هذا القانون ، واذا كان ثمة تشابه بين سلوك اجرامي وآخر ، فهو ان كليهما مخالف لنص معين في القانون العقابي ، وبالتالي يصبح القانون ذاته مصدر الجريمة او سببها . فالقانون هو الذي ينشئ جرائم جديدة ويلغي اخرى قديمة . وقد يصبح العمل البطولي الواحد في وقت ما جريمة خطيرة في وقت لاحق . ومن هنا تصبح الجريمة ذاتها ظاهرة نسبية غير ثابتة ، ليس لها اصل ثابت في الوراثة ، او في الشيء ذاته او جوهره . ولاجل ذلك فنحن لا نجد للجريمة نمطا سلوكيا ثابتا يرتبط بتكوين خلقى جثمانى او نفسى ، وبالتالي لا نكاد نجد من السمات الثابتة التي تصلح لتمييز المجرمين عن سواهم من غير المجرمين . فقد يكون المجرم شخصا مجنوناً ، او ناقص عقل ، وقد يكون سوياً او عبقرياً او متوسط الذكاء . وقد يكون المجرم وغداً شريراً يكره المجتمع ولا يحترم قوانينه . وقد يكون مواطناً صالحاً نبيلاً يحترم المجتمع ويحترم قوانينه . وقد يرتكب جريمة عن قصد وسوء نية ، وقد يرتكبها تحت ضغط ظروف عسيرة او لحاجة قاهرة لا قدرته على ردها او مقاومتها .

ولا شك ان المحاولات المتعددة ، العلمية منها وشبه العلمية ، التي حاولت ربط الجريمة بفراصة جثمانية معينة ، فشلت في اهدافها وعجز اصحابها عن ايجاد ذلك التركيب الجثمانى او العقلى او النفسى المرضى التكوينى الذى يمكن ان يربط بين صاحبه وبين مخالفة القانون . ان دراسة المجرمين ، سواء كانت في فحص اجسامهم او عقولهم ، او عناصر شخصياتهم ، لم تهيب

٨ للمؤلف - اصول علم الاجرام - الكتاب الاول : اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامى - الفصل الخامس - مشكلة السببية - مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٢ ص ٤٢ - ٥٧ .

للباحث العلمي فرصة إيجاد المعادلة العلمية الواحدة التي تفسر علة الجريمة . ومع ذلك فهناك جماعات مجرمة وعصابات إجرامية ومجرمون معتادون ومجرمون محترفون ، أو غير هؤلاء من فئات المجرمين الأخرى . إلا أن هذا لا يعني أن يكون لكل فئة من هذه الفئات سمات خاصة تصلح لتمييزها تمييزاً قاطعاً عن سواها من الفئات الأخرى ، وبالتالي تصلح لتفسير العلة والسبب . أنها سمات قد لا تخرج في دلالتها عن تلك السمات المهنية أو الاجتماعية ، التي نجدها في بعض الفئات المهنية البشرية وذلك بصرف النظر عن دلالتها السببية .



وإذا كان مفهوم السبب cause ذاته من المفاهيم العلمية المعقدة ، التي ظلت ولا زالت محورا لجدل الفلاسفة وعلماء الأمس واليوم ، فإن محاولة إيجاد سبب الجريمة بوجه خاص من أكثر موضوعات السببية ، ومن أبرز العقبات المنهجية التي تعترض بحوث ودراسات علم الإجرام المعاصر كعلم من علوم الإنسان . لقد كان على عالم الجريمة أن يتخطى عقبتين كبيرتين في سبيل بحثه لسبب الجريمة ، أولهما معالجة مشكلة السبب في العلوم الإنسانية وفي الظواهر السلوكية بوجه عام ، والأخرى معالجة مفهوم الجريمة ذاتها كظاهرة ذات تركيب خاص . ولذلك فإن على عالم الجريمة أن يجد له طريقاً خاصاً في معالجة موضوع علة الجريمة ، وذلك بإعادة صياغة مفاهيمه ، وإيجاد التعريف الواضح ، والتحليل المناسب ، للظروف والمواقف التي تحيط بظاهرة الجريمة موضوع البحث .

ولعل بوسع عالم الطبيعة أو عالم الحياة أن يبدأ كل منهما من أرضية جديدة لكشف مفهوم السبب ، متجاهلاً تلك الأرضيات الفلسفية والأخلاقية التي أحاطت بمفهوم السبب قروناً طويلة . أن مفهوم العلة والنتيجة " Cause and effect " لاشك يتصل بمعنى « الجبرية » الأمر الذي يجرنا إلى موضوع حرية الإرادة والاختيار ، وهذا لا شك مفهوم يتصل بالقانون وبالاخلاق وبالمسؤولية الجنائية . (٩) ولكن ليس بوسع عالم الجريمة أن يقلل من شأن هذه الأرضيات الأساسية التي تتصل بظاهرة الجريمة ، والتي غالباً ما تفقده بعض الحرية والمرونة المنهجية المطلوبة في البحث العلمي السليم . ومن هنا فلا سبيل إلى بحث مفهوم السبب بمعزل عن طبيعة الظاهرة الإجرامية ، لأن مثل هذه الظاهرة ذات طبيعة خاصة تثير مشكلات خاصة .

لقد انتقلت فكرة السبب في العلوم الطبيعية من مرحلة البحث في العلاقات السببية Causative relations ، إلى مرحلة البحث عن علاقات محتملة ، كما وأن فكرة القانون العلمي الثابت Scientific law قد تطورت هي الأخرى إلى فكرة البحث عن بعض النماذج أو الأنماط models وذلك من خلال الاقتصار في البحث على استخدام عينات صغيرة Samples بدلاً من استخدام كمية كبيرة من المعلومات data . ولعل هذا التطور في المناهج العلمية كان ضرورة تتطلبها طبيعة الظواهر الطبيعية ، وما هية الطرق التي يمكن استخدامها في بحث مثل هذه الظواهر . ولذلك فقد خرج

Wilkins, Leslie J. The Concept of cause in criminology Issues in criminology (٩)
(Sprin 1968) 3:2, pp. 147-165.

مفهوم السبب "cause" من اطار جبريته القاطعة "determinism" ليستوعب علاقات احتمالية جديدة . فنحن في الواقع لانخلق القوانين العلمية من عدم ، وانما مهمة العالم كشف مثل هذه القوانين وصياغتها بلغة علمية او « مفاهيمية خاصة » Conceptual وذلك بعد ان نضفي عليها شيئا من الجبرية والاحتمال معا (١٠) .



وازاء ظاهرة معقدة التركيب ، وقف عالم الجريمة يبحث لنفسه عن منهجية مناسبة لبحث موضوع علة الجريمة . وكان عليه ان يشق طريقه بصعوبة بالغة من خلال مجموعة كبيرة من العقبات والمشكلات المختلفة . وبدأ الصراع بمفهوم الجريمة اولا وهى مشكلة التعريف القانوني للجريمة . فالقانون هو الذى يضع طابع الجريمة label على كل سلوك اجتماعى لا يقره المجتمع . وهذا بالذات يضع السلوك الاجرامى فى اطار قانونى ضيق يحدد ماهيته ، ويقرر عدم مشروعيته ، ويعين نوع العقوبة المقررة لفاعله . ورغم ان مثل هذا المعيار القانونى هو الاطار الثابت الذى لا نجد سواء للتمييز بين السلوك الاجرامى وبين سواء من انماط السلوك الاخرى ، فهو معيار نسبي غير ثابت ، يخضع لاختلاف الزمان واختلاف المكان . وهذا يضيع على الظاهرة الاجرامية صفة الثبات وصفة الموضوعية ، وهى صفات اساسية لتحقيق متطلبات البحث العلمى الصحيح .

والعلم بوجه عام يعالج ظواهر محددة ذات طبيعة متجانسة تخضع للمشاهدة المقصودة ، وتخضع للحصر والتعريف والتصنيف والتحليل والتعليم والتجريب . وهذه صفات تسهل مهمة الباحث العلمى لتحقيق اهدافه فى البحث من العلة والسبب ، وتقرب بحثه من الموضوعية العلمية المطلوبة . اما الحال بالنسبة للظواهر الانسانية بوجه عام ، وظاهرة السلوك الاجرامى بوجه خاص ، فهي ظواهر معقدة التركيب ، غير متجانسة المحتوى ، وهى فوق هذا وذاك نسبية ، تخضع لمشيئة المشرع الجنائى ، الذى يقرر ماهية الجريمة ، وبالتالي يخلق الجريمة . وهذا كله يتوقف على نوع ومقدار الضرر الذى تلحقه الجريمة بمصلحة المجتمع ، وهذا لاشك يخضع لاعتبارات ثقافية ، ومعايير نسبية ، تختلف من مكان الى آخر ، وتختلف من وقت لآخر ، وذلك لاختلاف ردود فعل الجماعات وفقا لاختلاف مثل هذه الاعتبارات . ولذلك فان مثل هذه الردود الجماعية تتصف بالمرونة والنسبية وعدم الثبات ، الامر الذى يؤدى الى تباين القوانين العقابية واختلافها باختلاف بعض الظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مجتمع من المجتمعات وفى مرحلة زمنية معينة . فالفعل الواحد ، الذى تصر بعض المجتمعات على خطورته ، تتهاون مجتمعات اخرى بصدده ، وبالتالي لا تفرض القسوة او الشدة فى عقاب فاعله . وهكذا يصبح العقاب ذاته مرآة تعكس ثقافة المجتمع ، وذلك بالنسبة لمواقف افرادة نحو السلوك الاجرامى . ومن هنا خضعت الجريمة لضرورات او حتميات تاريخية وثقافية ، وصارت بالتالى جزءا من ثقافة المجتمع ، او مرحلة من مراحل مسيرة المجتمع او تطوره الاجتماعى . وهكذا لا تصبح مفاهيم العدالة مطلقة واحدة فى كل زمان ومكان ، وبالتالي تتعدد وتباين ممارسات الشعوب لاساليب الضبط الاجتماعى على الافراد .

وبدأت محاولات عالم الجريمة لكسر الطوق القانوني الثقيل ، الذي أحاط بمفهوم الجريمة ، والذي ربط السلوك الاجرامي بتقييمات اخلاقية وفلسفية ودينية وسياسية واجتماعية قرونا طويلة . ووجد عالم الجريمة نفسه يبحث عن افاق علمية جديدة ، لانتحصر بالضرورة بالفعل الذي يعاقب عليه القانون العقابي ، بل بمعالجة ظاهرة الجريمة بوصفها ظاهرة سلوكية كبيرة تراها الجماعات سلوكا اجراميا لامتبارات ثقافية معينة وخرج الباحث العلمي بالظاهرة الاجرامية خارج اطارها القانوني الضيق ، وانطلق يبحث عن مظاهر الانحراف الاجتماعي ، مهما كانت اسباب هذا الانحراف وفي جميع انماطها ونماذجها (١١) .

وربما اضاع هذا الاتجاه التكاملي الموسع فرصة ايجاد البديل المنهجي المناسب لتحديد ماهية الانحراف السلوكي الذي يشكل الظاهرة الاجرامية ذاتها . لقد اراد انصار هذا الاتجاه ان يربطوا بين الانحراف في معناه الاجتماعي الواسع ، وبين مفهوم الجريمة كظاهرة قانونية ، ولكنهم عجزوا عن تقرير المعيار الصحيح لمفهوم السوية السلوكية المطلوبة كحد ادنى للقبول الاجتماعي المطلوب ، ولذلك تركوا مفهوم السلوك المنحرف في دائرة واسعة ، وجعلوا من الاستحالة بمكان حصر انماط الانحراف تحت تصنيفات علمية معينة لخدمة اهداف البحث العلمي . وهكذا كان التعريف القانوني ضيقا اشد الضيق ، بينما اتسع التعريف الاجتماعي بشكل صار من الاستحالة بمكان تحديد نطاق الانحراف ومدى شموله .



والواقع ان مناهج البحث التي استخدمت في دراسة الظواهر الطبيعية كانت تعتمد في مراحلها الاولى على المفهوم الميكانيكي للسببية ، بحيث تفسر الظاهرة بقانون المتغير الواحد ، الذي يرجع سبب نشوئها الى عامل جوهري واحد ، بينما تظل جميع الاسباب والمتغيرات الاخرى ساكنة ثابتة (١٢) . ورغم شيوع مثل هذا التعليل السببي البسيط ، الا ان منطق العلم الحديث ابقى الخضوع الى مثل هذه الثنائية القاطعة ، وظهر السبب "cause" في مفهوم نسبي مقارن ، ومن خلال ابعاد منهجية جديدة لمعالجة موضوع المجهول عن طريق التكهن والاحتمال . ولذلك فقد ظهرت الجبرية الجديدة كحساب احتمالي يؤخذ بشكل جوازى على انه مطلق جازم (١٣) .

واذا كانت علوم الطبيعة والحياة قد وجدت اليوم بعض المفاهيم الاجرائية . operational concepts " المناسبة لتفسير ظواهرها في اطار منهجية جديدة ، فقد برزت فكرة السبب "cause" في علم الاجرام في اكثر من معنى او مفهوم اجرائي مناسب . فاذا علمنا مثلا بان هناك زيادة ظاهرة في بعض جرائم السرقات ، خلال فترة ركود اقتصادى او أزمة مالية حادة ، فان بوسع الباحث العلمي ان يربط بين ظاهرة زيادة هذه الجرائم ، وبين هذا الظرف الاقتصادى المحدد

(١١) Sutherland, Edwin H. Principles of Criminology, 5th edit., Lippincot Co.,

1955, pp. 54-56.

(١٢) ويشار الى هذا القانون بـ " قانون المتغير الواحد Law of the single variable determinism وهذا يفيد الجبرية او الحتمية في معناها المباشر

(١٣)

Wolfgang, Ibid, p. 147.

وبالتالي حصر أبعاد المشكلة في داخل هذا النطاق الاقتصادي وحده . أما إذا أراد معالجة عوامل أخرى ثانوية ، كزيادة معدلات الجريمة بين طبقة العمال وحدهم ، ومقارنتها بمعدلات الجريمة بين الطبقات الأخرى ، فهنا يتسع مجال البحث في معالجة الجانب الاقتصادي الواحد ، وإنما تقوم بعض الاحتمالات التي تتجاوز عنصر المهنة ، كعامل جوهرى لحصر أبعاد السببية ، ولذلك فإن الصورة تتسع لأبعاد أخرى ، يمكن أن تتناول تحليل طبيعة جميع المهن والطبقات الاجتماعية ، وهذا بالذات يستلزم إطارا آخر لبحث السببية (١٤) .

ومع ذلك فقد حاول الكثير من رواد مبحث السببية في علم الاجرام الالتزام الكامل بالتفسير السببي الميكانيكي ، الذى يبحث عن السبب الواحد المباشر للجريمة . وقد عانى علم الاجرام من اهتمام علماء الجريمة بمثل هذا الاندفاع الشديد وراء فكرة السبب الواحد للجريمة ، وظهرت لذلك مدارس علم الاجرام التقليدية المتعددة التي ، بحثت كل منها عن السبب الجوهرى الواحد للجريمة . فالمدارس النموذجية " typological schools " أرادت أن تجد هذا السبب الواحد في تكوين جسمى او عقلى يرجع الى الوراثة والمدارس الاجتماعية sociological schools والبيئية environmental أرادت أن تجد هذا السبب في بعض حتميات جغرافية او اقتصادية او ثقافية لتفسير حلة الجريمة . وكان أصحاب المدارس النفسية والعقلية psychological يبحثون عن السبب العقلى او النفسى الذى يقف وراء السلوك الاجرامى ليجعلوا منه سبب الجريمة وهكذا ظل علماء الجريمة يشغلون انفسهم بالبحث الطويل وراء السبب الواحد سنين طويلة ، حتى فاضت كتب علم الاجرام بمثل هذه البحوث التقليدية . وظهر اخيرا من جاء بالمذهب التكاملى الذى لا يقف عند حدود السبب الواحد ، وانما يبحث عن مجموعة متكاملة من العوامل التى يشكل فى مجموعها هذا السبب . وطلع انصار هذا الاتجاه بمئات من هذه العوامل والمواقف والظروف ، التى تشكل فى مجموعها سبب الجريمة او الانحراف . ويظهر ان مثل هذا الاتجاه التكاملى لم يكن غير انعكاس لعجز العلماء عن ايجاد الحل الصحيح لمشكلة السبب ، حيث انكر هؤلاء وجود السبب الواحد ، ولكنهم جاندوا بمجموعة كبيرة من العوامل والاسباب . وسواء وقف انصار السبب التقليدى الواحد عند حدود منهجيتهم القاطعة ، او تجاوزها فغريهم من انصار الاتجاه التكاملى الى مجموعة من العوامل والاسباب ، فقد ظل موضوع السبب من أبرز مشكلات علم الاجرام ، قديمه ومعاصره ، وظل لذلك سحر السبب والسببية يشغل اهتمام علماء الجريمة فى كل مكان ، حتى صرنا لانجد لعلم الاجرام بحوثا أصيلة غير مباحث السببية . واليوم وبعد سنين طويلة ، وقف علماء الجريمة يقيمون بعض منجزاتهم العلمية فى ميدان سببية الجريمة ، وترك بعضهم موضوع السبب الى غير رجعة ، وحاول اخرون بعث الحياة فى سببية جديدة وفى اطار منهج علمى جديد وكان هؤلاء أقرب الى الواقعية فى مساعيهم الجديد . لقد وجد هؤلاء ان مشكلة السبب لا يمكن معالجتها بمعزل عن طبيعة الظاهرة الاجرامية ذاتها ، وحين يتعدى على العلم ومنهجيته اخضاع هذه الظاهرة لمنطق سببيته ، فان من الاولى اعادة النظر فى مفهوم السبب ذاته . فاذا كانت الظاهرة الاجرامية تتضمن أنماطا سلوكية متباينة ، فان من الاستحالة بمكان أن نجعل من هذه الظاهرة الكبيرة ظاهرة متجانسة واحدة تخضع للتصنيف العلمى المنهجي . ولذلك كان على بعض العلماء أن يبحثوا عن السبب فى

معناه الخاص دون العام ، وهذا يعنى البحث عن الجزء دون الكل . وفي هذه الحالة يستطيع الباحث العلمي ان يتناول نمطا اجراميا واحدا فحسب من أنماط السلوك الاجرامي ، وبذلك يتجاوز عقبة البحث عن معادلة علمية واحدة لتفسير ظاهرة سلوكية تتضمن أنماطا سلوكية متباينة (١٥) .

وقد يكون هذا المطلب الجديد أيسر منالامن ايجاد الاطار النظرى الكامل لتفسير الجريمة كظاهرة واحدة . اذ كيف يكون بمقدور الباحث ان يفسر جريمة القتل كسلوك اجرامي واحد ، بنفس الكيفية وبمعادلة علمية واحدة ، التي ينسبها جريمة مخالفة قوانين المرور كسلوك اجرامي اخر ؟ لقد هدف علماء الامس الى ايجاد المعادلة العلمية الواحدة لتفسير الجريمة بوصفها ظاهرة مخالفة للقانون ، ولذلك اخفقوا في مسعاهم لانهم كانوا يبحثون عن السبب الواحد لاكثر من ظاهرة سلوكية . واذا كان ما يهدف اليه علماء الامس هو ترجمة هذه الاهداف الى تطبيقات عملية في ميادين الوقاية والعلاج ، فليس اصعب من ايجاد العلاج الواحد لحالات غير متجانسة . وهذا هو ما يهدف اليه بعض علماء اليوم من وراء البحث عن السبب الخاص لكل جريمة من الجرائم . ولعل مثل هذا المطلب يحصر مفهوم السبب بأهداف صغيرة قد تضمن قدرا متواضعا من ايجاد الوقاية والعلاج . وذلك لان معاملة فئة خاصة من المذنبين ، ممن يرتكبون نمطا واحدا من أنماط السلوك الاخرى ، هي في الواقع اكثر ايجابية وايسر تحقيقا من محاولة التصدى لجميع فئات المذنبين وفي جميع أنماط السلوك الاجرامي .

٣ - ومقولة الإرادة الجريمة :

واذا كان عالم الغيب والخرافة لم يترك للعقل البدائي فرصة لتكوين فكر فلسفي منظم لتفسير تلك الظواهر الطبيعية والانسانية التي احاطت بثقافة البدائي ، فقد ظل هذا العقل عقلا اسطوريا ، يعتمد على القوى الروحية التي كانت تمدده بأسباب البقاء ، وتفدى خياله بافاق يتسع لها تفكيره الساذج . لقد كان العقل البدائي يواجه مشكلة المجهول بالخرافة والارواح الخفية ، وكانت مواجهته تلك بعيدة عن الواقع الملموس ، ولذلك ظل هذا العقل حبيس الوهم والخرافة والقوى الغيبية .

وحين تحققت للانسان بعض أسباب الاستقرار المعاشي ، انطلق عقله يبحث عن آفاق جديدة لنشاطه الفكرى ، وبدأ يبحث عن بعض الحقائق المجردة بشيء من العمق والتفكير المنظم حتى اقترب شيئا فشيئا من التفلسف ، وطفى التفكير الفلسفي على كل نشاط عقلي اخر . وهو كلما سعى نحو الحقيقة المجردة صار فيلسوفا يبحث عن المعرفة المطلقة ، وسما تفكيره هذا فلسفة . وبدأ التفكير الفلسفي يستقر على بعض دعائم المنطق وقوانينه ، وظهرت للانسان فلسفات متميزة خلال مراحل وعصور زمنية متعاقبة .

وعلى الرغم من ظهور فلسفات شرقية تاريخية للبابليين ، وقدماء الصينيين والهنود ، فقد احتلت الفلسفة الاغريقية أهمية كبرى في تاريخ الفلسفة ، حتى صار الفكر اليوناني قاعدة لكل فكر فلسفي لاحق ، وربما ساعدت ظروف بلاد اليونان واسلوب حضارتها ومؤسستها السياسية

Gibbons, Don C., Changing the Lawbreakers; The Treatment of Delinquents (١٥) and criminals, New Jersey, 1965, Prentice-Hall, Inc. Englewood Cliffs, pp. 44-47.

والاجتماعية على تكوين فلسفة يونانية متميزة ذات أسس واضحة . لقد اتاحت مثل تلك الظروف للفيلسوف اليوناني فرصة ممارسته لحرية فكرية بعيدة عن سلطان الدين والعرف والتقاليد الصلبة التي كانت تشيع في المجتمعات القديمة الاخرى . ولأجل ذلك فقد انطلق العقل الانساني يبحث عن ماسبقها من فلسفات شرقية او غربية قديمة فقد كانت بعض نظرات او تأملات فلسفية غير متكاملة ، تناولت بعض مسائل الكون والوجود ، ولكنها لم تبلغ نضجا منهجيا أكسبها شيئا من البقاء والشبوع .

ويظهر أن الفكر الفلسفي اليوناني تناول غالبية المسائل الفلسفية التي كانت تشكل موضوع الفلسفة بجانبها النظري والعملي . فالجانب النظري شمل مسائل الطبيعة والكون ومشكلات الوجود واللاوجود والحركة والثبات والصيرورة والعدم وبقية مسائل الميتافيزيقيا المعروفة . اما الجانب العملي فقد تناول الانسان وطبيعته البشرية واستهدف اخلاقياته وسلوكه ، وصار الانسان موضوع الفلسفة العملية حتى عرفت هذه الفلسفة بالفلسفة الخلقية او الاخلاق . لقد تناولت هذه الفلسفة الانسان بوصفه حيوانا اخلاقيا ينفرد دون مملكته الحيوانية بعقل وحرية ارادة وقدرة على العمل والتغيير عن وعى وتبصر (١٦) .

وقد اتخذ السفسطائيون القدامى الانسان شعارا لفلسفتهم ، ومحورا تدور حوله غالبية المسائل الفلسفية الاخرى . لقد جعلوا الانسان موضوعا لكل مقارنة وقياس حيث انكروا كل حقيقة موضوعية مستقلة عن وجود هذا الانسان أو لامت الى ظروف حياته بصلة . ولذلك أصبحت مشكلات الانسان هي مشكلات الفلسفة وصار السلوك الانساني حجر الزاوية في كل فكر فلسفي ، وكان على كل فيلسوف ان يحدد مواقفه عن التعرض لمشكلات الطبيعة ، والتزموا يبحث مشكلات الانسان واخلاقياته .

ولم تكن اخلاقيات الانسان تنحصر بالضرورة بالفلسفة الخلقية وحدها ، بقدر ماهي متصلة بالدين والعرف والتقاليد الاجتماعية ، ولكن الفلسفة الاخلاقية هي التي صاغت لاهلاقيات الانسان معاييرها المطلقة ، التي تصلح لكل زمان ومكان ، رغم ان مثل هذه المعايير لم تكن واحدة بالنسبة لجميع الفلاسفة (١٧) . لقد اراد السوفسطائيون ان يجعلوا الانسان نفسه مقياسا لكل شيء ومعيارا لقياس الخير والشر والخطأ والصواب . ولذلك فقد تصبح مثل هذه المعايير نسبية ، تتغير بتغير الزمان وتغير المكان ، وقد تختلف باختلاف ظروف الانسان ذاته . ويظهر انهم كانوا ينظرون الى الطبيعة البشرية نظرتهم الى حشد من الاهواء ، او مجموعة من الشهوات والفرائز الحيوانية ، ولذلك فقد طالبوا باطلاق عنان هذه الطبيعة لاشباع رغبات الانسان وميوله الفطرية حتى اصبح الشر في نظرهم قيمة نسبية صافها ، كما يقولون ، عامة الناس لاختفاء ضعفهم ، وستر مجزاهم عن عدم تمكنهم من اشباع ميولهم ورغباتهم (١٨) .

(١٦) الدكتور توفيق الطويل - الفلسفة الخلقية - دار النهضة العربية - ١٩٦٧

(١٧) الدكتور الطويل - الفلسفة الخلقية - المصدر نفسه ، ص ٧ وما بعدها .

(١٨) الدكتور الطويل - المصدر نفسه .

ويظهر أن الفيلسوف «سقراط» لم يحتمل هذه الانانية الحيوانية الغريزية التي أظهرها السوفسطائيون لطبيعة الإنسان وجوهر أخلاقياته ولذلك فقد رفض موقفهم هذا من الطبيعة البشرية وإنكر أن يصبح الإنسان مصدراً لكل القيم والمعايير الأخلاقية ، فهو يؤمن بقدرة العقل البشرى على صد دوافع الشهوة ورد نوازع الهوى ، وأراد أن يربط بين المعرفة والفضيلة ، حيث يرى أن الفضيلة ذاتها وليدة المعرفة ، إذ متى عرف الإنسان الخير بعقله حرص على الالتزام به ، ومتى أدرك الشر بعقله مال عنه . وكذلك اعتقد «سقراط» بأن الإنسان الجاهل وحده هو الذى يرتكب الشر والخطيئة ، وذلك لجهله وعدم معرفته . فالإنسان كما يراه «سقراط» حيوان عاقل ذو طبيعة عاقلة تخضع لشريعة العقل ولحكم العقل وحده (١٩) .

وكان «سقراط» يكاد أن ينكر أى تأثير للدين أو للعرف أو للتقاليد الاجتماعية على تكوين أخلاقيات الإنسان ، لأنه يضع للأخلاق مقياساً مطلقاً ، لا يتأثر بتغير الزمان أو اختلاف المكان فهو لذلك من أشد المتفائلين بقدرة العقل البشرى على توجيه سلوك الإنسان نحو الخير ، كما وأن سعادة الإنسان تتحقق بسيطرة العقل على دوافع اللذة ومحركات الشهوة ، وبالتالي تتحقق الفضيلة وكادت فكرة التوحيد بين المعرفة والفضيلة أن تشيع في فلسفة اليونان القديمة ، لولا ظهور المسيحية ، التي لم تر ضرورة للتمييز بين قلب الرجل العالم وبين قلب الجاهل ، إذ أن كليهما قد يفعل الخير أو قد يرتكب الخطيئة ، وكذلك فإن مقياس الخير والشر هو لله سبحانه وتعالى ، وهو القادر على مثل هذا التمييز .

وقد ظل للفكر السوفسطائي ، وللانحياز السقراطي ، شأنهما الكبير في بلورة الاتجاهات الفلسفية اللاحقة، وما ظهرت من مدارس فلسفية وسيطة وحديثة . فقد سار أصحاب المذاهب الذاتية ، على اختلاف اتجاهاتهم التجريبية وراء السوفسطائيين ، وساء فلاسفة الأخلاق ، من أصحاب المذاهب الموضوعية ، وراء «سقراط» كالمذاهب العقلية والحدسية .

وحين جاء «أفلاطون» بفلسفته الفالسية أصبح مفهوم الخير والشر غايتين لكل فعل أخلاقي فهو يعتقد بأن الجسم البشرى مصدر كل الشرور ولذلك طلب أن يتحرر الإنسان من شرور الجسد ، وينصرف عن اللذات الحسية ، ويلتزم جانب الزهد والحرمان .

وهو هنا يريد أن يرتفع بالإنسان فوق بشريته ، حيث يدعو إلى الابتعاد عن عالم المحسوسات والتحرر من عبودية المادة وشهوة اللذة ، حتى أنه طالب في مثاليته أن يكف الإنسان عن مقارعة العدوان بعدوان مثله . فهو يعتقد بوجوب القصاص العادل الذى يتحمل فيه الإنسان الألم ، ولذلك فإن علاج الخطيئة لا يكون إلا بعقاب فاعلها ومن لم يرض بالعقاب فقد ارتكب خطيئة أخرى حين يرفض العقاب . وهكذا يظهر «أفلاطون» بمثالية مفرطة أو اتجاه مثالي خيالي ، يختلط بصوفية دينية أو روحانية سامية (٢٠) .

وإذا كان «أفلاطون» قد تألق في سماء مثاليته الخيالية ، فإن «أرسطو» كان أدنى منه للواقع وهذا رغم أنه سار في بعض متاهات الفلسفة التقليدية ، التي عالجت مشكلات الطبيعة والكون

(١٩) الدكتور حسن شحاته سفيان - علم الجريمة - الطبعة الثانية - ٩٦٢ ص ٦١

(٢٠) الدكتور الطويل - المصدر نفسه - ص ٧٠ - ٧١

والتجريدات المنطقية التي سادت في عصره . ولكن « أرسطو » جاء بشيء جديد ، خالف فيه أسلافه وهو مذهب الاعتدال أو « الوسط الذهبي » الذي ينأى بالاعتدال بين الإفراط والتفريط (٢١) . وقد اعترف « أرسطو » بأن السعادة هي غاية الإنسان ولكنه ميز بين نوعين من الفضائل ، أولهما فضائل خلقية يكتسبها الإنسان بالتربية والتعود ، والآخرى عقلية يكتسبها بالعقل والتعلم . وربما يكون « أرسطو » أول من تنبأ بعلم فراسة اجرامي physiognomy ، حين أشار في كتابه « رسالة الروح » إلى امكانية التعرف على اخلاق الانسان من خلال بعض سماته الجسدية الظاهرة ، كلون شعره ولون بشرته وطول قامته او غيرها من السمات البدنية الظاهرة ، وباختصار فان فكرة الخير والشر ، كما وردت على لسان فلاسفة اليونان كانت تتفاوت بين التطرف والمغالاة في الاعتماد على غرائز الانسان الحيوانية التي نادى بها السوفسطائيون واتباعهم ، وبين سمو المعرفة والالتزام المطلق بالمثل العليا الذي شاع على لسان « سقراط » و « أفلاطون » وانصارهما اللاحقين ، وبين وسط معتدل جاء به « أرسطو » وأتباعه . وقد ظلت هذه الاتجاهات التقليدية الرئيسية محورا لجدل فلاسفة الاخلاق ، ممن تعرضوا للمشكلات الانسان واخلاقه ، وتكاد نلمس اليوم رواسب بعض هذه الاتجاهات في أفكار الكثير من المدارس الفلسفية الحديثة والمعاصرة ، كالاتجاهات التجريبية والوضعية والماركسية ، وغالبية الفلسفات العملية والتحليلية والوجودية . لقد حلت الفلسفة النفعية مكان السوفسطائية القديمة . وجاءت الفلسفة الوضعية لتضع حدا للتفكير الميتافيزيقي المجرد في مسائل الاخلاق .

وجاء المذهب العلمي ليقطع الطريق على التفكير المعيارى المطلق . ورفض الماركسيون مثالية « أفلاطون » الخيالية امام حتميتهم التاريخية ، التي فرضت أنماطا جديدة من التفكير . وانصرف اتباع الفلسفة العملية عن المثل والغايات السامية ، ونزاعوا بالقيم الانسانية واخلاقيات الانسان الى واقع مادي يعتمد على النتيجة التي تحقق للفرد المنفعة . وهؤلاء يرون أن معيار السلوك ينبغي أن يكون في مقدار ما يقدمه هذا السلوك من منفعة في الواقع ، ولذلك فان الفلاسفة الوجوديين الواقعيين ينكرون خضوع الاخلاق الى بعض حتميات اجتماعية او موضوعية علمية ، وانما يرون أن الفرد مخلوق حر الإرادة والاختيار ، لا ينحصر اختياره بفكرة مسبقة ، أو بمثل أعلى أو بعرف اجتماعي سابق . لقد هبط هؤلاء بقيم الانسان العليا الى دنيا المادة وعالم الواقع النسبي ، وأنكروا وجود الثابت المطلق الذي لا يتغير . ولذلك فقد وضعوا كل ما في الحياة في خدمة الانسان ، ووفقا لحرية ومشيئته ، وصار الانسان لديهم مخلوقا حرا سيد سلوكه ، وحاكم أفعاله وصانع مصيره (٢٢) .



(٢١) فالفضيلة كما يراها أرسطو هي وسط بين طرفين كلاهما رذيلة حيث أن الشجاعة هي وسط بين التهور وبين الجبن وكلاهما رذيلة ، والكرم وسط بين الاسراف وبين البخل وكلاهما رذيلة ، وهكذا شأن الفضائل الاخرى . ويعتقد أرسطو أن مثل هذا الوسط حسابيا بقدر ما هو نسبي اعتباري يتغير باختلاف الأفراد وتباين ظروفهم ولذلك فالعقل وحده هو الذي يعين لنا هذا الوسط . الدكتور الطويل - المصدر السابق - ص ٧١ .

(٢٢) الدكتور الطويل - المصدر نفسه .

ويظهر مما تقدم أن محاولات الفلاسفة اللامتناهية لتبرير سلوك الإنسان أحيانا ، أو تجريم خطيئة أحيانا أخرى ، لم تكن في الواقع تهدف إلى معالجة الجريمة ، أو السلوك الإجرامي بوجه خاص ، ولكنها كانت بعض تأملات فكرية منطقية ، تناولت طبيعة الإنسان وجوهر سلوكه وماهية أخلاقياته . ومع هذا فقد ظهرت بعض هذه التأملات الفلسفية تحت شعار مدرسة فلسفية ، تناولت موضوع الجريمة أو السلوك المنحرف بشيء من التخصص والوضوح . ففي نهاية القرن الثامن عشر جاءت المدرسة الكلاسيكية لترسم للسلوك الإنساني صورة فلسفية تحليلية ، تعتمد على عنصر الرغبة وحرية الإرادة . لقد طلعت هذه المدرسة بمذهب عرف بمذهب « المتعة » hedonism وهو تفسير فلسفي نفسي ، يضع حرية الإرادة أساسا لكل سلوك إنساني ، إذ يفترض أن السلوك هو حصيلة التوازن بين رغبات الإنسان للحصول على اللذة أو المتعة ، وبين تجنبه للآلم الذي يصاحب مثل هذا السلوك أو ينجم عنه .

وقد استخدم هذا التفسير لتحليل طبيعة الجريمة أو السلوك الإجرامي ، حيث اعتبرت الجريمة حصيلة اختيار المجرم للذة أو المتعة ، لقاء ما يلحقه من ألم أو عقاب بسبب ارتكابه لها . ولذلك فإن أنصار هذه المدرسة يطالبون بشدة العقاب وقسوته ، ليكون رادعا كافيا يصرف الإنسان عن ارتكاب الجريمة في المستقبل .

وقد تبلورت هذه الأفكار الفلسفية ، في إطار مدرسة فلسفية معينة ، كان لها أثرها الكبير في تطوير وتعديل غالبية التشريعات الجنائية في بعض أقطار العالم . ولذلك فيمكن القول بأن أفكار هذه المدرسة كانت أقرب إلى فلسفة العقاب منها إلى تفسير طبيعة السلوك الإجرامي ذاته . (٢٣) والواقع أن اتجاهات هذه المدرسة كانت توفيقا بين الفلسفات الأخلاقية المثالية وبين الفلسفات النفعية العقلية . فالفلسفات الأخلاقية تبرر العقاب بالنكر أو بالقانون الأخلاقي أو بالمنطق المطلق أو بفلسفة الجمال ، أما الفلسفات العقلية فهي التي تعتمد على العقل والادراك كمصدر للسلوك الاجتماعي .

وعلى الرغم من اهتمام فقهاء هذه المدرسة بتحقيق مبادئ العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان ومناداتهم بإصلاح السجون ومعاملة المجرمين وتعديل التشريعات العقابية ، فقد أسهمت هذه المدرسة ، بطريقة غير مباشرة ، بمعالجة مطلب السببية حيث قدمت تفسيراً فلسفياً يعتمد على قاعدة نفسية للسلوك الإجرامي . وقد جاءت المدرسة الكلاسيكية الجديدة اللاحقة لتعالج أسباب الجريمة وبواعث السلوك الإجرامي بشكل أكثر إيضاحاً ، حيث تعرضت لموضوع المسؤولية الجنائية كأساس لتقرير حرية الإرادة والاختيار . (٢٤) ومع ذلك فإن مثل هذا التفكير الفلسفي ، قديمة ومعاصرة ، لا يخرج في جوهره عن تأكيد مبدأ الفردية المطلقة ، وهذا يفترض حرية الإرادة والاختيار ، ومن هنا لا يجد الباحث العلمي فرصة كبيرة لدراسة السبب في إطار موضوعية علمية أو في دراسة وضعية positivistic ، وهي الدراسة التي لم تظهر في علم الاجرام قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

Barnes and Teeters, New Horizons in criminology, Prentice-Hall, Inc., New (٢٣)
York, 1951, pp. 371-374.

Taft, Donald, Criminology, New York, Macmillan Co. 1956, p. 362.

(٢٤)

(٤) الأطباء ومجرم الفطرة :

وإذا كان الفكر الفلسفي بمنطقه وتجرباته قد صور لنا السلوك المنحرف من خلال إرادة مجرمة ، فقد هب بعض أطباء القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ومن وراءهم علماء الحياة والجناس البشرية خلال القرن الماضي ومطلع هذا القرن ، لتبرئة هذه الإرادة ، من خلال حتميات بيولوجية وفزيولوجية واثنولوجية متعددة . ويبدو أن مثل هذا الاتجاه البيولوجي في تفسير السلوك الانساني لم يكن في الواقع غير ترجمة شبه علمية لفراصة الانسان القديمة ، التي تحاول ربط السلوك الانساني بملامح جسدية ظاهرة . ولكن بظهور علم الحياة ونزعة التطورية الجديدة ظهرت منهجية علمية جديدة لتفسير سلوك الانسان من خلال دراسة ملامحه العضوية ووظائفه العضوية . ويعتمد هذا الاتجاه في منطقته على أن الانسان كائن بيولوجي ، يعيش من خلال تركيب عضوي معين ، ووظائف متعددة تجعل من الانسان وحدة وظيفية متكاملة ، تجمع بين التكامل العضوي والعصبي والبيو كيميائي ، وما الحياة ، كما يقول عالم الفيزيولوجيا الفرنسي « كرافيه بيشا Bishat » ، الا مجموعة الوظائف التي تقاوم الموت ، ولذلك يكون السلوك الانساني وظيفية ترتبط بتكوين بيولوجي معين ، ومن هنا ظهر الاهتمام بدراسة الوظائف الحيوية المختلفة ومدى علاقتها بتركيب بيولوجي معين .

ولدى ظهور علم الاجناس البشرية الطبيعي Physical anthropology برز اهتمام العلماء ببعض الاجناس البشرية human races وبيان علاقتها بتكوين بيولوجي معين ، وظهرت الكثير من الدراسات العلمية المقارنة لوضع أسس لعلم التاريخ الطبيعي للانسان . وجاء علم الطب البشري فوضع المجرم موضع الفحص والتشريح ، لكشف مدى اختلاف مظاهره المورفولوجية والتشريحية عن سواه من الاشخاص غير المجرمين ، وبدأت دراسات بعض الاطباء تسير في ركاب مباحث الفراسة الجنائية ، ولكنهما بثوب علمي جديد . وكان هذا الاتجاه في الواقع تحولاً كبيراً في المناهج التقليدية ، التي سادت في بحث مشكلة الجريمة ، حيث كان الاهتمام ينصب على الجريمة ذاتها دون شخصية المجرم . ولذلك فقد برزت بعض المقدمات التاريخية لظهور علم وضعي جديد هو علم الاجرام criminology او « علم الجريمة science of crime » . (٢٦) وقد استخدم الاطباء ما تيسر لهم من الفحوص التشريحية والمختبرية والقياسات الجسمية المتعددة للبحث عن نموذج بشري خاص للانسان المجرم . وسارت غالبية الدراسات الطبيعية الرائدة في هذا الاتجاه الطبي التقليدي رغم ما علق بها من رواسب مباحث الفراسة القديمة ولكنها فراسة علمية جديدة اختصت بحقل جديد عرف بفراصة الدماغ phrenology ، وهي الدراسات التي تناولت جماجم المجرمين لايجاد العلاقة بين تضاريس الجمجمة الخارجية ، وبين بعض القدرات العقلية والمزاجية لصاحبها . وقد كان لمثل هذه الدراسات سحرها الكبير في بعض الاوساط العلمية ، وفي بعض مجالات التطبيق ، حتى أن بعض السجون الاميركية كانت تطبق أسس هذه الفراسة في تصنيف السجناء خلال السنوات ١٨٥٥ - ١٨٦٥ . (٢٧)

(٢٥) يوسف مراد - مبادئ علم النفس العام - دار المعارف بمصر ١٩٦٢ - ص ٥٣

(٢٦) MacDonald, Arthur, Criminology, Funk and Wagnalls Co., New York, p. 43.

(٢٧) Teeters, New Horizons in Criminology, Ibid., p. 141.

واندفع أطباء أوروبا يبحثون بكل شوق ولهفة عن نموذج الانسان المجرم ، وذلك بفحص ودراسة كل جزء من أجزاء الجسم البشرى . لقد تناولوا دراسة رأس المجرم وشكل دماغه وشكل جمجمته ، ولاحظوا وسامة الوجه ، وقاسوا طول القامة وعرض الصدر وطول الاذرع والساقين ، وفحصوا قوة السمع والشم والابصار ، وشخصوا الامراض والعاهات والمناقص الجسمية ، وقاسوا مدى الحساسية للألم ، ومدى القابلية للشفاء من الجروح ، أو من بعض الامراض السارية . ودرسوا قدرات المجرم العقلية والنفسية والمزاجية . وكانوا يبحثون عن نموذج بشرى إجرامي يفسرون به عملة الجريمة . وطلعوا بعشرات الفرضيات والنظريات ، وكانت جميعها تقف على أرضية واحدة ، هي نموذجية إجرامية يتميز بها المجرم عن سواه . (٢٨)

وجاء الطبيب الايطالي « شيراز لومبروزو » في النصف الثاني من القرن الماضي ليضع جهود من سبقه من الاطباء في اطار نظرية علمية تعتمد على فرضيات علمية معينة . لقد اعلن هذا الطبيب انه وجد مجرمه المطبوع ، الذى يشكل نموذجية إجرامية بالوراثة ، وهي نموذجية يمكن تشخيصها بسمات أو صفات تشريحية وعقلية ونفسية ومزاجية معينة . وقد اعتقد « لومبروزو » أن مثل هذه السمات ، أو ما يدعوها بوصمات انحلال degenerative stigmata ، ليست في الواقع سبب الجريمة ، وإنما عوامل مساعدة تسهم في مضاعفة قابلية الفرد على ارتكاب الجريمة .

وقد استعان « لومبروزو » بفرضيتين أساسيتين لتفسير مجرمه المطبوع استعار اولاهما من علم الاجناس البشرية الطبيعي ، والاخرى من علم طب الامراض العصبية . لقد أراد أن يقول بأن المجرم المطبوع بالولادة أما أن يخلق مجرماً نتيجة ردة أو تكسة وراثية atavism ، أو أن اجرامه يرجع الى مرض الصرع epileptic ، وهو هنا أو هناك يريد أن يفسر السلوك الاجرامي بحتمية بيولوجية biological determinism ، لا يستطيع المجرم مقاومتها رغم اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها ، ولذلك فإن الجريمة حتمية لا مفر منها ، ولا يمكن القضاء عليها بوقاية أو علاج . ولا شك أن « لومبروزو » يدحض بتفسيره البيولوجى هذا جميع التفسيرات الكلاسيكية الفلسفية ، التي تفسر الجريمة بحرية الإرادة والاختيار . فالمجرم ، كما يراه « لومبروزو » انسان متوحش ، ولد بطريق الصدفة في العصر الخطأ ، ولذلك فهو شخص مطبوع على الجريمة مهما اختلفت ظروف بيئته (٢٩) .

وإذا لم تكن نموذجية المجرم بالمطلب الجديد على علم الاجرام القديم ، فإن فرضيات « لومبروزو » اكتسبت مثل هذه النموذجية موضوعية علمية ومنهجية معينة ، كانت في الواقع سببا لظهور مدرسة علمية عرفت بمدرسة « لومبروزو » ، أو تلك التى يشار اليها بالمدرسة الايطالية . أو المدرسة الوضعية the positive school . وهى أول مدرسة علمية قلبت مفاهيم علم الاجرام القديمة والحقته بعلوم الانسان المعاصرة .

(٢٨) Ellis, Havelok, The Criminal, The Walter Scott Publishing Co., New York, p.28.

(٢٩) Wedder, Clyde, Koenig, Criminology, The Dryden Press, New York, 1955, pp. 139-147.

ورغم أن «لومبروزو» نفسه كان قد أجرى الكثير من التعديلات الأساسية على فرضياته ونظرياته الخاصة بالمجرم المطبوع ، إلا أنه غرس في الواقع بدور النموذجية الإجرامية في حقول علم الجرام الحديث ، حتى طفت مباحث هذه النموذجية على غالبية البحوث والدراسات التي تناولت الجريمة والسلوك الإجرامي سنين طويلة. ورغم هذا فقد ظهرت فرضيات جديدة وتفسيرات جديدة ، ولكنها جميعها تدور في إطار الحتمية البيولوجية لسببية السلوك الإجرامي . لقد أظهر بعض انصار «لومبروزو» أن الانحطاطية العضوية التي يتميز بها المجرم هي في الواقع شذوذ نفسي ، أو شذوذ عقلي موروث ، يدفع الإنسان إلى ارتكاب الجريمة . وبرز آخرون أهمية الاستعداد التكويني لارتكاب الجريمة ، ولكنهم لم يؤكدوا مكانة وراثته بعملية الوراثة ذاتها ، وكل ما يرثه الإنسان المجرم في هذه الحالة هو استعداده نحو الفشل في تحقيق بعض التوافق الاجتماعي المطلوب ، وذلك حين مواجهته لبعض ظروف الحياة ، الأمر الذي يقوده إلى سلوك يصمه مجتمعه بالجرام (٢٠) .

وهكذا ظهر المنطق البيولوجي اللاحق بعدم مغالاته بدور الوراثة في انتقال السلوك الإجرامي ذاته ، بقدر التأكيد على الدور النسبي الذي تلعبه بعض الاستعدادات التكوينية ، وذلك بالنظر لاختلاف الأفراد في مدى مقاومتهم لضغوط البيئة التي يعيشون فيها . ومن هنا يمكن اعتبار الوراثة مجرد أرضية أو خلفية background ، واضطرابات محتملة قد تلحق بالشخصية . ومثل هذه الاضطرابات قد تقود إلى اضطراب عصبي تارة ، أو إلى شذوذ جنسي أو ادمان على العقاقير المخدرة تارة أخرى ، أو ربما تقود إلى ارتكاب الجريمة في أحوال أخرى . ولذلك فقد لا يشترط أن يتوفر السلوك الإجرامي في حياة الآباء والأجداد ليصبح أحفادهم مجرمين . وهكذا بدأ بعض اتباع «لومبروزو» يتعدون قليلا عن مفهوم النموذجية الإجرامية الموروثة في معناها التقليدي ، وحل محلها ما أطلقوا عليه «الدونية البيولوجية biological inferiority» ، وهي انحطاطية تكوينية ، تضعف من قدرة الشخص للعيش السوي المقبول ، وبالتالي تضعف من مقاومته لمفريات الحياة ، أو مجابهة بعض المواقف المشجعة على ارتكاب الجريمة ، وهكذا يندفع نحو ارتكابها (٢١) .

وهناك من أصر على فكرة التمييز بنموذجية مورفولوجية ومرضية ونفسية بفرضية جديدة أطلقوا عليها «التكوين الفطري الإجرامي constitutional» ومثل هذا التكوين هو الذي يقرر إلى حد كبير شكل الجسم وقابليته للاستجابة للمنبهات البيئية التي يتعرض لها المجرم . والواقع أن فكرة التكوين الفطري هذه لا تتجاوز في طبيعتها التأكيد على وجود انحطاطية تكوينية معينة يتميز بها المجرم ، وهذا يفترض مقدما أن كل مجرم يتميز بمثل هذه الانحطاطية ، وحين يجدها الباحث في أجسام المجرمين أو في عقولهم ، يقرر دلالتها السببية بالقول بأن صاحب هذه الانحطاطية هو شخص مجرم ، وأن انحطاطيته هي سبب جريمته . ولعل لمثل هذه

Cavan, Rth Shonle, Criminology, Thomas Y. Growwel Co., New York, pp. 321-322. (٢٠)

Reckless, Walter, The Crime Problem, Appleton-Century-Crofts, Inc., New York, 1955, pp. 86-88. (٢١)

الفرضية النموذجية الجديدة جدواها ، لأنها لا تتحدد بالضرورة بالمجرم المطبوع ، الذي يولد وسمات الجريمة مطبوعة على جسمه أو عقله . فهي فرضية قد تتسع لمختلف العلاقات الوظيفية ، التي يمكن أن تقوم بين بعض السمات الجثمانية أو العقلية الظاهرة ، وبين تكوين السلوك الإجرامي . ولذلك فإن هذه الفرضية لا تشترط نموذجية إجرامية واحدة لكل المجرمين ، وإنما هناك نموذجية جثمانية وأخرى عقلية وثالثة مزاجية ، وقد يكون لكل جريمة من الجرائم ، نموذجيتها الخاصة بها . وإذا كانت القارة الأمريكية لم تعهد ذلك الحماس الأوروبي الشديد للبحث عن المجرم النموذجي ، فقد انتقلت بعض عدوى هذه النموذجية إلى القارة الجديدة ، منذ مطلع هذا القرن ، لتستقر في قسم الدراسات الأنثروبولوجية بجامعة « هارفرد » الأمريكية . لقد ظهرت هذه النموذجية الأوروبية بمنطق أميركي جديد ، يعتمد على تفسير أنثروبولوجي ، مفاده أن السلوك بوجه عام يخضع إلى تركيب بيولوجي معين ، وإذا كان لكل حيوان سلوكه الذي يمثل خصائص نوعه أو فصيلته ، فإن هذا لا شك يرتبط بتنظيم بيولوجي معين خاص بالجنس الواحد ، رغم ظهور بعض الاختلافات الفردية بين أفراد الجنس ذاته (٢٢) .

ويمثل هذا المنطق الأنثروبولوجي تناول بعض العلماء الأميركيين الإنسان المجرم ، بوصفه كائناً ينتمي إلى أجناس أو عروق بشرية human races متعددة ، يتميز كل منها ببعض الخصائص والسمات الخاصة بها . وإذا كان السلوك الإنساني ليس إلا وظيفة ترتبط بتركيب بيولوجي معين ، فإن لكل عرق بشري race نمطه السلوكية الخاصة بأفراد هذا العرق الواحد . ولا شك أن المجرمين هنا يشكلون مجموعة بشرية متجانسة ، تتميز بأن جميع أفرادها ارتكبوا سلوكاً متطرفاً وصمه المجرم بوصمة الجريمة ، وصار كل مجرم منهم يشترك ببقية أفراد مجموعته بصفة مخالفة للقانون . وإذا كان المجرم في مجتمعاتنا المعاصرة شخصاً تحققت هويته وثبتت أدانته أو تجريمه وتميزت شخصيته ، باستخدامنا لبعض الطرق والوسائل العلمية التشخيصية ، كالفحوص والاختبارات والقياسات المختلفة التي تحقق هوية المجرم ، وذلك عن طريق مطابقة بصمات أصابعه أو قياس طول قامته ووزن جسمه وصورته الشمسية ، أو غير ذلك من السمات التي يتميز بها كل مجرم عن سواه من المجرمين الآخرين ، فلماذا إذن لا يجرى استخدام مثل هذه الوسائل العلمية التشخيصية في تصنيف المجرمين جميعهم ، كمجموعة بشرية واحدة يمكن أن تتميز بصفات وسمات عن غيرها من مجموعات أخرى غير مجرمة ؟ وهكذا تبلور المنهج الأنثروبولوجي الجديد لدراسة المجرمين كمجموعة واحدة ، وإيجاد الصفات المشتركة التي تجمع بينهم . إلا أن هذا لا يعني بحال من الأحوال أن مثل هذه الصفات المشتركة بين جميع أفراد مجموعة المجرمين هي سبب إجرامهم ، وإنما صفات تشخيصية مميزة سواء كان ظهورها فيهم بسبب الوراثة أو بسبب ظروف بيئية ، أو بسبب الاثنين معاً . وحين يكون مثل هذا الأمر ميسوراً فيمكن إذن تشخيص تلك الصفات المشتركة ، التي تجمع بين مجموعة المجرمين الذين يرتكبون جريمة معينة كجرائم القتل أو السرقة أو غيرها . وفي هذه

(٢٢) Hooton, Earnest A. Crime and the Man, 1939, Harvard, University Press, pp. 3-34.

الحالة فان البحث هنا لا يتناول شخص المجرم كفرد بخصائصه الفردية ، وبهدف البحث عن سبب تكويني أو علة فطرية لجريمته ، وانما ينصب اهتمام البحث على تمييز مجموعة بشرية كبيرة بصفات أو سمات مشتركة ، تجمع بينهم وحدهم ، وبالتالي تميزهم عن سواهم من المجرمين الآخرين الذين يرتكبون جرائم أخرى (١٢) . وإذا كان هناك ثمة استحالة قيام مجتمعات اليوم بتقويم أو اصلاح حالة كل مجرم بوصفه حالة ذات مشكلات فردية خاصة ، فلعل بوسع هذه المجتمعات ، أن تعنى بمجموعة تشكل طبقة بشرية متجانسة ، ذات صفات عامة مشتركة ، وهذا يسهل أمره نسبيا .

ولذلك فان هذه الدراسات الانثروبولوجية الاميركية تناولت مجموعات المجرمين كمجموعات عرقية متجانسة ، تعيش في اطار المجتمع الاميركي الكبير الذي يضم اجناسا بشرية متعددة . وعلى الرغم من وجاهة هذا المنطق العلمي الجديد ، فقد ظلت حصيلة دراساته العلمية المتعددة هزيلة ضئيلة ، رغم الجهد الكبير ، والوقت الطويل ، الذي بذل في انجازها بهدف ايجاد تلك الصفات الانحطاطية ، التي يمكن ان تنسب الى بعض الاجناس البشرية في المجتمع الاميركي (١٤) .



وقد استمرت مبادرات البحث في اطار هذه الحتميات البيولوجية حتى امتدت الى حقل جديد عرف « بالفيزيولوجيا الجنائية » ، تناول مباحث الغدد الصماء والامراض والعاهات والمناقص الجسمية ، في محاولة علمية لاثبات مدى علاقة هذه الامراض بتكوين السلوك الاجرامي . فالمعروف ان للغدد الصماء ، ولافرزاتها الهرمونات ، قوة سحرية كبيرة ، تكاد تجعلها تهيمن على كل نشاط جسمي أو عقلي يصدر عن الانسان كوحدة وظيفية متكاملة . ولكننا لا زلنا نجهل اليوم الكثير عن اسرار هذه الغدد السحرية ، ومدى ارتباط افرازاتها بوظائف الجسم الحيوية ، هذا رغم الكثير الذي كتب عنها ، ورغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الهرمونات ووظائفها الدقيقة في الجسم البشري (١٥) . وغالبا ما تشير تلك الدراسات ، التي تناولت موضوع هذه الغدد وعلاقتها بالجريمة أو السلوك الاجرامي ، الى أن نسبة كبيرة من المجرمين ، المقيمين في السجون والمؤسسات اصلاحية ، يعانون من اضطرابات تتصل بوظيفة غددهم الصماء ، ولكن مثل هذا المؤتمر الاحصائي العام لا يسعفنا بايضاح العلاقة السببية ، سيما وأن هناك عددا كبيرا من الاشخاص غير المجرمين لا شك يعانون من اضطرابات وظيفية مماثلة تتصل بغددهم ، ومع هذا فلم ينحدر أحدهم الى هاوية الجريمة والانحراف بسبب هذه الغدد . وهذا يجعلنا لا نقف من هذه الغدد ووظائفها الحيوية موقفا علميا ذا دلالة سببية توضح كيف أن مثل هذه الغدد تدفع صاحبها الى الجريمة أو تقوده الى السلوك المنحرف (١٦) .

Cavan, Criminology, Ibid, p. 323.

(٣٣)

Reckless, Ibid, pp. 33-34.

(٣٤)

Teeters, New Horizons in Criminology, Ibid, pp. 148-152.

(٣٥)

Marshall, Clinard B, Sociology of Deviant Behavior, Reinhart and Co., Inc., New York, 1957, pp. 34-36.

(٣٦)

وربما وجد بعض العلماء في الامراض والعاهات بغيتهم لتفسير جريمة المرضى وذوى العاهات ، ولجعلوا من هذه الامراض والعاهات ، حقلا علميا جديدا يشبعون فيه شغفهم بالسبب وعلة الجريمة . وكل ما طلع به هؤلاء ، في دراساتهم المتعددة ، أنهم وجدوا أن نسبة كبيرة من المجرمين يعانون من أمراض معينة أو من عاهات جسمية أو عقلية مزمنة . وربما استأهل قبح الوجه أو وسامته اهتمام البعض الآخر ، حتى انصرف بعضهم الى دراسة العلاقة بين تشوه الوجه وعدم انتظام شكل الجسم أو قبح لون البشرة ، وبين نشوء السلوك الاجرامي . وهم يعتقدون بأن قبح الوجه ، أو عدم وسامته ، يؤدي الى تكوين مركب نقص لدى صاحبه ، وذلك في مجال منافسته للآخرين في بعض النشاطات الاجتماعية ، وهذا يجعل الشخص يبحث عن بعض الوسائل التعويضية العاجلة للتغلب على عجزه ، أو فشله ، وهذا غالبا ما يكون في مجال حصوله على المال الوفير ، مهما كان مصدره ، وبالقيام ببعض الاعمال المثيرة التي تسترعي انظار الآخرين ، وقد تكون الجريمة ذاتها احدي هذه المسالك التعويضية المرضية (٢٧) .



اما موضوع الوراثة ومدى علاقتها بتكوين السلوك الاجرامي فهو موضوع قديم حديث ، تتصل جذوره بالفلاسفة ومقولاتهم الفلسفية ، وبأولويات العلوم الطبيعية التي حاولت التصدي الى كشف علة السلوك الانساني ، ومدى توارثه من خلال عملية الوراثة ذاتها . وقد برزت ظاهرة الجريمة كظاهرة بيولوجية خضعت للاتجاه البيولوجي الذي ساد لتفسير السلوك تفسيراً حتمياً بالوراثة . لقد أراد البعض أن يفسر انتقال السلوك الاجرامي من خلال عملية الوراثة ، أسوة بتوارث بعض الخصائص الجثمانية ، كلون الشعر وطول القامة . وهرع بعضهم يبحث في تاريخ العوامل المجرمة التي عرف افرادها بالاجرام ، ومتابعة سلوك هؤلاء خلال أجيال متعاقبة بهدف ايجاد الدليل العلمي على صحة توارث الجريمة في الاسرة الواحدة . وحاول آخرون تطبيق قوانين « مندل » في الوراثة لمعرفة مدى امكانية تطبيقها في عملية توارث السلوك الاجرامي . وقام بعضهم بدراسات احصائية لمقارنة نسبة جرائم الآباء والاجداد الى جرائم الابناء والاحفاد . ولجأ آخرون الى التوائم كحقل علمي جديد لكشف عامل الوراثة في انتقال السلوك الاجرامي . وربما كان للدراسة التوائم بعض الحجج ، حين ظن الكثيرون أنها تقدم ادليل علمي الفاطح على توارث الجريمة ، وذلك حين يكون احد التوأمين مجرماً لا بد أن يكون التوأم الآخر كذلك . ولكن سرعان ما ظهر ضعف قيمة هذه الدراسات من الناحية العلمية ، وافتقارها الى المنهجية ، وذلك لاعتمادها على حالات قليلة جدا ، لا تكفي للتعميم النظري العام من جهة ، ومن الجهة الاخرى فقد اعتمدت على معيار التمييز بين التوائم المتماثلة وبين التوائم الاخوية المتغايرة ، رغم أن من الاستحالة بمكان اتيام بمثل هذا التمييز من الناحية الواقعية ، لمرور مدة طويلة جدا على الولادة ، الامر الذي يجعل امكانية هذا التمييز بين النوعين أمراً غير مستطاع (٢٨) .

(٢٧) Nelson, Victor, Prisons Days and Nights, Boston, 1935, Little Brown, p. 135.

(٢٨) Korn and McCorkle, Criminology and Penology, New York, Holt, Rinehart, and Winston, 1959, pp. 202-204.

ويبدو أن سحر الوراثة وجاذبيتها العلمية لم تنقطع بين أوساط علماء الجريمة ، فقد ظهرت فرضية جديدة ، تتصل بموضوع جديد من موضوعات الوراثة . ففي عام ١٩٦١ ، اندفع بعض علماء الجريمة وراء فرضية الكروموسوم الزائد XYY الذي يحمله بعض المجرمين بالوراثة ، والذي يؤدي الى انحطاطية في الذكاء ، وزيادة كبيرة في النزعات العدوانية . ويبدو أن بعض المحامين في المحاكم الجزائية تعلقوا بهذا الخيط العلمي الجديد للدفاع عن المجرم في محاولة لتبرير جريمته ، وبالتالي إعفائه من المسؤولية الجنائية . وقد ثار لذلك جدل فقهي بين فقهاء القانون حول مشروعية هذا الكروموسوم الإجرامي ، وحول مدى قبوله كسبب من أسباب الإباحة ، أو مانعاً من موانع العقاب . ومع هذا فإن الدراسات العلمية ، التي تناولت دراسة هذا الصنف البشري الذي يحمل هذا الكروموسوم الشاذ ، لم تستطع بحال من الأحوال إيضاح العلاقة السببية للتسليم بايجابيتها في تكوين السلوك الإجرامي ، وهذا بالإضافة الى ظهور دراسات لاحقة أبدت انعدام الميل العدواني بين أفراد الصنف البشري الذي يحمل مثل هذا الكروموسوم الزائد (١٦) .

وهكذا انزوت هذه النظرية الجديدة ، وتلاشت اصداؤها ، اذ لحقت بمن سبقتها من فرضيات أو نظريات تقليدية أرادت أن تخضع ظاهرة الجريمة لسبب بيولوجي يعتمد على عنصر الوراثة كسبب جوهري لتكوين السلوك الإجرامي أو الانحراف . لقد كانت تلك النظريات لا شك محاولات علمية مخلصه ، ذات أهداف وغايات علمية أصيلة ، ولكنها كانت جميعها تدور حول الفراسة الجنائية القديمة ، تلك المعرفة التي عشقها الإنسان منذ أقدم عصور ثقافته . ومع ذلك فقد ظلت رواسب مثل هذه الفراسة تظهر من حين الى آخر ، كلما وقف العلم أمام مجهول غامض كبير ، لا يخضع لمنطق العلم ولا يحتويه منهجه .

(٥) صورة المجرم في اطار علم السلوك :

حين طغى اهتمام العلماء النموذجيين من اطباء العقل والبدن للبحث عن قرائن مرضية في جسم المجرم أو في عقله ، سادت تلك النظرة التقليدية للربط بين الجريمة وبين الجنون فترة طويلة من الزمن . ويبدو أن فقهاء القانون الجنائي لم يضيعوا وقتاً كبيراً لصياغة موقفهم من المجرم المجنون ، حيث وضعوا معياراً قضائياً للتمييز بين حالة الصحة العقلية وبين حالة الجنون . فالمجرم المجنون قانوناً شخص غير مسئول أم القانون ، لأنه غير قادر على التمييز بين الخطأ والصواب ، وبالتالي لا يدرك طبيعة العمل الإجرامي ذاته . وربما قنع أصحاب القانون بالقول بأن المجرم المجنون مريض بعقله ، حيث لا يستطيع العيش باستقلال كاف ، لعجزه عن حماية نفسه ضد استغلال الآخرين له . وفسر بعضهم طبيعة هذه الاستقلالية بالقول بأنها تتضمن جانبين أساسيين ، أحدهما نفسي يهدف الى تحقيق سعادة الفرد ، والآخر اجتماعي يتضمن قدرة الفرد على تحقيق التكيف الاجتماعي المطلوب للقيم السائدة في مجتمعه ، والعيش في اطار ثقافة ذلك المجتمع .

Fox, Richard G. The XYY Offender; A Modern Myth, Journal of Criminal Law, Criminology, and Criminal science, 62, March 1970, pp. 59-73. (٣٩)

والواقع أن محاولات حصر مشكلات السلوك الانساني بظاهرة الجنون ، او بتلك الاضطرابات الذهنية التي تشكل خلا خطيرا في الشخصية ، امر لا يقوم على دليل علمي مقبول بين جميع الاوساط العلمية المعنية في الوقت الحاضر . ذلك ان عجز الفرد عن تحقيق التوازن الاجتماعي لا ينحصر بالضرورة بمرض الدهن او الجنون او اختلال القوى العقلية بشكل كبير . ولهذا فقد فقدت اليوم تلك الخطوط التقليدية السوداء التي تفصل بين الصحة العقلية والجنون لونها المميز حتى صارت خيوطا واهية لا تكاد تفصل بين مفهوم الانحراف ومفهوم السوية .

واذا كان من الصعوبة بمكان التمييز بين مفهوم الصحة وبين مفهوم المرض في معنييهما الطبيين ، رغم ما تيسر اليوم من وسائل تشخيصية سريرية او تحليلات مختبرية دقيقة ، فان ايجاد مثل هذا الخط الذي يفصل بين مفهوم السوية الشخصية وبين مفهوم الانحراف يكاد يكون امرا مستحيلا . ان مفهوم السوية ، لا زال حتى يومنا هذا ، من المفاهيم العلمية المجردة ، التي يكتنفها الغموض والتعقيد ، والتي لا يقطع العلم فيها برأي حاسم (٤٠) . ولذلك فقد ظلت مشككة السلوك المنحرف تتأرجح بين مباحث طب الامراض العقلية ومباحث الطب البشري من جهة ، وبين دراسات علم النفس وفروعه المتخصصة كالتحليل النفسي من جهة أخرى . وقد بدأ بعض العلماء يستبدلون مصطلح الجنون في معناه التقليدي ، ببعض مصطلحات علمية جديدة ، كمفهوم الانحراف او الاضطرابات السلوكية او الانحراف النسبي في الشخصية والشخصية السيكوباثية وغيرها .

وقد شهد القرن التاسع عشر هوية جديدة لجمع بعض القضايا الجنائية ذات الطابع الانساني المثير . وعلى الرغم من ضالة ما تحمله هذه الهوية من قيمة علمية ، فقد كانت بادرة لظهور بعض الوعي العلمي لدراسة الشخص المجرم من الناحية النفسية والوجدانية او تحليل شخصيته بوجه خاص . ومع هذا فلم يكن اصحاب هذا الاتجاه وحدهم فرسان هذه الحقول العلمي الجديد في دراسة نفسية المجرمين وتحليل شخصياتهم ، اذ سبقهم الى ذلك عدد غير قليل من الروائيين العالميين ، امثال شيكسبير ودستوفسكي وبلز ودهوجو ، ممن عالجوا تحليل شخصية المجرمين في اسلوب روائي جميل . كما كان الطبيب الايطالي « شيراز لومبروزو » قد تعرض في بعض دراساته لنفسية المجرمين . فذكر انهم يتميزون بالجبن والقسوة والبذاءة . وجاء الطبيب الانجليزي « جالس جورنغ » فأبرز بعض العلاقة بين الميول الانتحارية والتخلف العقلي من جهة ، وبين ارتكاب الجريمة من الجهة الاخرى (٤١) . وعلى الرغم من عدم اندثار فكرة المجرم المطبوع بين غالبية أطباء أوروبا ، فان مقولة الوراثة لم ترق لغالبية علماء النفس والسلوك في القارتين الأوروبية والأميركية . لقد كان الايمان بوراثة السلوك الاجرامي معناه الانزلاق في الاعتقاد بوراثة الاخلاق ، او وراثة الفرائض ، او وراثة الضمير الانساني ذاته ، وهذا لا شك لا يتصل بالشخص المجرم وحده ، بل بجميع الاشخاص على السواء . وهكذا لا يجد البعض دليلا علميا للقول بأن بعض الاشخاص

(٤٠) Sykes, Gresham M. and Thomas E Drabeck, Law and the Lawless, Random House New York, 1969, p. 150.

Mannhei, Pioneers in criminology. London, 1960, p. 341.

(٤١)

يرثون الوازع الاخلاقي ، الذى يهديهم الى السلوك الصحيح ، وبالتالي فهم لا يتورعون عن التورط فى ارتكاب الجريمة او السلوك الاجرامي (٤٢) .

ويقول العالم الانجليزى « سيريل بورت » Cyril Burt ان فكرة المجرم بالولادة ليست سوى اسطورة وخرافة قال بها انصاف العلماء واشباههم (٤٣) . ومع هذا فقد ظهرت فكرة الوراثة هذه تحت قناع علمي جديد عرف بالاتجاهات التكوينية Constitutional tendencies وهذه تقود الى ان يسلك الفرد على نحو معين ، او تؤدي احيانا الى السلوك الاجرامي . واذا كان الاميركيان « الينور وشيلدون جالوك » في محاولتهما للربط بين التركيب الجثماني للطفل الجانح وبين سببية جنوحه ، لم يفلحوا في ايجاد تلك الصفات الجثمانية الانحطاطية التي يتميز بها الاطفال الجانحون ، فانهما لا شك لا يستطيعان القول بأن صحة الاطفال الجانحين أسوأ حالا من صحة الاطفال غير الجانحين .

وكذلك كان شأن عالم الاجناس البشرية الاميركى « وليام شيلدون » Sheldon ومن قبله العالم الالماني « كريتشمر » Kretschmer . لقد اعتقد « شيلدون » بأن هناك فئة من الافراد يميلون بفطرتهم الى استغلال الآخرين والعيش على حساب الغير دون ان يقوموا بأى عمل مقابل ذلك . ولذلك أراد « شيلدون » ان يضع اساس علم طب تكوينى للأمراض العقلية ، ليفسر بواسطته تكوين المجرم من النواحي الجسمية والمزاجية والعقلية . لقد حاول « شيلدون » تصنيف البشر فى نماذج جسمية ثلاثة ، وحاول ان يجد لكل نموذج جسمى ما يناسبه من النماذج المزاجية والعقلية . ذلك انه يعتقد بأن السلوك الانساني بوجه عام ، والسلوك الاجرامي بوجه خاص ، ليس الا وظيفة ناشئة عن تكوين جسمي معين ، وان مثل هذا التكوين الجثماني يشكل انحطاطية مرضية . وعلى الرغم من ان دراسات « شيلدون » فى هذا المجال جاءت لدعم فرضية بوجود هذه النماذج البشرية المميزة وكيفية انتقالها بعملية الوراثة . كما جاءت تعميماته النموذجية تكوين مثل هذه الانحطاطية المميزة وكيفية انتقالها بعملية الوراثة . كما جاءت تعميماته النموذجية لا تنطبق على جميع الجانحين ، ولا تصلح معيارا علميا للتمييز بينهم كنموذج بشرى وبين سواهم من الاطفال غير الجانحين (٤٤) .

وقد يجد بعض مؤرخي علم الاجرام ان معالجة موضوع الجريمة ، كظاهرة نفسية او سلوكية ، ترجع فى نشأتها الى ظهور ذلك الفرع المتخصص من علم النفس العام الذى يعرف بعلم النفس الجنائي criminal psychology . ومع ذلك فلم يظهر لهذا العلم نطاق محدود او كيان ثابت حتى يومنا هذا ، وذلك لاختلاط موضوعاته بمباحث علم النفس العام ، وفروعه المتخصصة

May, John Barron, Crime and the Social structure, Faber and Faber Ltd., (٤٢)
London, 1967, pp. 98-110.

Burt, Cyril, The Causes and Treatment of Backwardness, University of (٤٣)
London Press, 1952. p. 95.

Sheldon, William H. Varieties of Delinquent Youth, Harper Brothers, New (٤٤)
York, 1949s p. 828.

كعلم نفس الطفل ، وعلم النفس المرضى ، وعلم النفس التجريبي من جهة ، وبمباحث طب الامراض العقلية ، والتحليل النفسي ، وطب الامراض العصبية من الجهة الاخرى .

على انه يمكن القول بأن علاقة علم النفس بدراسة الجريمة والسلوك الاجرامي قد اتجهت الى اتجاهين أساسيين ، اعتمد أولهما على مباحث علم النفس العام وعلم النفس التربوي ، والآخر على مباحث طب الامراض العقلية والتحليل النفسي بوجه خاص .



اما الاتجاه النفسي العام ، فهو الذى يدور في اطار التفسير النظرى العام لطبيعة السلوك البشرى بوجه عام ، وللسلوك المنحرف أو السلوك الاجرامي بوجه خاص . ويكاد يكون الاستاذ الانجليزى « سيرل بيرت » [Burt] خير من يمثل هذا الاتجاه بشكل واضح . فهو يرى أن السلوك الجانح هو في الواقع سلوك بشرى سوى ، لا يخرج عن استجابات طبيعية لمحررات غريزية طبيعية . وكان يمكن أن تظل هذه الاستجابات ظواهر سلوكية سوية ، فيما لو ظلت المجتمعات البشرية تعيش حالة المجتمع البدائي ، الذى تسوده الفوضى وشرعية القاب ، ولكن طبيعة الحياة في المجتمعات الحضارية المعقدة ، بكل ما تفرضه من محرمات وقواعد ومعايير وقوانين وحوافز ومفريات ، جعلت حياة الافراد صراعا مستمرا بين حرية التصرف وبين قوة ردع المؤسسات الاجتماعية التي تعترض سبيل هذه الحرية .

ولذلك فان السلوك الاجرامي سلوك مكتسب ، ولكنه خاطيء غير مقبول . كما لم يجد « سيرل بيرت » Burt للتخلف العقلي أية أهمية في تكوين السلوك الجانح ، وذلك بالنسبة للحالات الجانحة التي قام بدراستها ، ولكنه وجد أن الاطفال الجانحين كمجموعة يعانون من تضافر مجموعة من العوامل السببية ، التي لا يمكن فصل كل عامل منها عن غيره من العوامل الاخرى ، ولذلك فهو يرى أن السلوك الجانح هو حصيلة تفاعل بعض الميول الفطرية التكوينية من جهة ، وبين محفزات البيئة التي يتعرض لها الطفل في مجتمعه ، وهذه تنحصر في بعض ظروف الاسرة والرفقة السيئة والحي وجماعة اللعب . (٤٥)

وقد استعان بعض علماء النفس ، أمثال أيزنك Eysenck ، وtrasler ، بنظرية التعليم The theory of learning في تفسير طبيعة السلوك الاجرامي ، حيث يصبح السلوك الاجتماعي المقبول سلوكا ، يتعلمه الفرد بعملية تعلم ، تقوم على عاملين ، أولهما ادراكي ، والآخر تكييفي ، يتم عن طريق التداخي لربط منه معين برجع معين ، ولذلك يصبح الضمير الانساني ذاته انعكاسا متكيفاً ، وينشأ السلوك الاجرامي وفقا لذلك عند فشل الفرد في تحقيق العنصر الادراكي لعملية التعلم ، أو عند أخفاقه في تحقيق عملية التكيف ، أو عند الفشل في تحقيق الجانبين معا . (٤٦) وحين يرتبط عجز الفرد عن تحقيق عملية التكيف السليم بحالة عصاب مرضي شديد ،

(٤٥) Syril Burt, The Young Delinquent, London University Press, 1925, p. 558.

(٤٦) Eysenck, H.J. Crime and Personality, Routledge and Kegan Paul, 1964, pp. 44-63.

او بحالة انبساطية شديدة ، لا يجد الفرد أمامه سوى الخروج على قواعد المجتمع وكسر قوانينه بارتكاب سلوك اجرامي . (٤٧) اما الاتجاه النفسي الآخر فهو الذى يقوم على مباحث طب الامراض العقلية ومدرسة التحليل النفسي . وقد طغى هذا الاتجاه بشكل كبير في الولايات المتحدة ، حتى استطاع اصحابه بسط آرائهم في مختلف المجالات التطبيقية والمؤسسات العاملة في حقل مكافحة الجريمة والوقاية منها . واذا كان من الصعوبة بمكان التمييز القاطع بين مباحث طب الامراض العقلية ، وبين تلك التي يعتمد عليها انصار التحليل النفسي في مجال تفسير السلوك الاجرامي ، فان هناك اتجاهاً واضحاً بين اطباء العقل نحو تصنيف المجرمين تصنيفاً طبياً يعتمد على مباحث الطب الفعلي بشكل خاص .

يرى الاستاذ الاميركي « ديفيد ابراهامسن » Abrahamson ان نوع الجريمة التي يرتكبها المجرم تعتمد على عنصرين اساسيين ، احدهما تركيب شخصية المجرم ، والاخر بعض العوامل الظرفية التي تتصل بالبيئة التي يعيش فيها . ولذلك فان ارتكاب الفعل الاجرامي يتم من خلال تفاعل حالة الفرد الوجدانية او الانفعالية من جهة ، والضغوط الانية التي يعاني منها ، والتي تقرر الى حد كبير نوع المتنفس أو المسلك الهروبي الذى يختاره المجرم للتخفيف من حدة هذه الضغوط النفسية التي يتعرض لها من الجهة الاخرى . وقد يتحقق هذا المسلك الهروبي بشكل سلوك لا اجتماعي او سلوك اجرامي تارة ، وقد يتخذ شكل اضطراب عقلي ذهني او عصاب مرضي تارة اخرى . ويكاد ينطبق مثل هذا التفسير على المجرمين والاشخاص غير المجرمين على السواء ، وذلك بوصفهم اشخاصا يتعرضون الى ازمات نفسية وضغوط بيئية حادة ، ولكن الفرق بين المجرم وغير المجرم هو أن الاول يفتقر في الواقع الى الوازع الاخلاقي بسبب بعض ظروف اسرية غير سوية ، ولذلك فهو يندفع الى ارتكاب الجريمة كمسلك هروبي لحل المشكلات التي يعاني منها . أما مريض الدهان ، ومريض العصاب ، فهما غالباً ما يواجهان عدوانهما نحو نفسيهما ، وقلما يرتكبان عدواناً على غيرهما يشكل جريمة . (٤٨)

وباختصار فان اطباء العقل يفسرون السلوك الاجرامي بوصفه حصيلة اضطرابات ذهنية او عصابية او اضطرابات كبيرة في الشخصية ، الا انهم لا يدعون بحال من الاحوال ان مثل هذه الاضطرابات تشكل سببية قاطعة لتكوين السلوك الاجرامي ، وذلك لان ظهور مثل هذه الاضطرابات لا يؤدي بالضرورة الى تكوين السلوك الاجرامي ، ولكنهم يرون دراسة ظروف كل حالة على انفراد ، مما يلقي الضوء على اهمية بعض الظروف والعوامل دون غيرها ، وذلك من خلال تحليل دقيق لتاريخ حياة كل مجرم بوجه خاص . (٤٩)

Trasler, Gordon, The Explanation of Criminality, Routledge and Kegan Paul, (٧) 1962.

Fray, Alexander, and Hugo Staub, The Criminal, The Judge, and the Public, (٨) A psycho- logical study, Macmillan, New York, 1931, P. 152.

Mannheim, Comparative criminology, Ibid, p. 286.

وقد قام بعض أطباء الأمراض العقلية بوضع تصنيفات طبية للمجرمين ، على ضوء الفحوص الطبية الخاصة بهذا الشأن ، ولعل التصنيف الذي جاء به الاستاذ الأميركي «ديفيد أبراهامسن» Abrahamsen كان من أكثرها أهمية وشيوعاً . لقد وضع «أبراهامسن» المجرمين جميعاً في صنفين أساسيين ، يضم كل صنف منهما صنف فرعية متعددة . فالصنف الأول هو صنف المجرمين غير الخطرين ، من ذوي الشخصيات المرهقة الحادة acute ، ويشتمل هذا الصنف على صنف المجرمين الظرفيين situational ، والمجرمين بالمخالطة associational ، والمجرمين بالصدفة accidental . أما الصنف الثاني فهو صنف المجرمين المزمنين chronic ، ويشتمل على صنف المجرم العصائبي neurotic ، والمجرم الذهاني psychotic ، ومتخلف العقل mentally defective ، والسيكوبات psychopath .

«ويرى أبراهامسن» أن مجرمي الصنف الأول لا يرتكبون جرائم خطيرة ، ولكنهم يتميزون بسمات شاذة ، ولذلك فهم يمثلون طبقة المجرمين الأسوياء ، الذين غالباً ما يشعرون بالندم لعدم ارتكابهم الجريمة تحت تأثير بعض الظروف التي تغريهم بارتكابها . ومن هؤلاء «المجرم الظرفي» ، وهو الذي يتورط بارتكاب الجريمة تحت ضغط ظروف معينة ، أو نتيجة شعوره بحاجة معينة تدفعه إلى ارتكاب الجريمة ، كالجائع الذي يسرق رغيفاً من الخبز في غفلة من صاحب المخبز . ومن هؤلاء «المجرم بالمخالطة» ، وهو الذي يقع ضحية رفقة سيئة ، تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية . ومن هؤلاء أيضاً «المجرم بالصدفة» ، فهو الذي يتورط في العمل الإجرامي بمحض الصدفة ، أو نتيجة خطأ أو إهمال ، أسوء تقدير ، ومثل ذلك حوادث المرور والحريق غير عمد . (٥٠) أما الصنف الثاني فهو الذي يضم المجرمين المزمنين ، وفيهم «المجرم العصائبي» الذي يندفع إلى ارتكاب جريمته بدوافع لا شعورية مكبوتة يقع الدافع الجنسي في مقدمتها . ومن هؤلاء من يرتكب الجريمة تحت تأثير عقدة الذنب أو عقدة الأثم ، التي تدفع صاحبها إلى ارتكاب الجريمة طلباً للعقاب . ولعل من أبرز جرائم العصائبيين هوس السرقة Kleptomania ، وهوس الحريق pyromania ، وهوس الكحول dipsomania ، وهوس القتل homicidal mania ، وهوس القامرة ، وهوس التشرذ والتسكع . أما المجرم الذهاني ومتخلف العقل فهذان يشكلان فئة من الأشخاص تتميز بعدم قدرتها على مواجهة أعباء الحياة ، وذلك بسبب نقص في قواهم العقلية ، أو بسبب اضطراب خطير فيها . وقد يرتكب مجرمو هذه الفئة الجريمة لعدم ادراكهم مفهوم الخطأ والصواب ، وقد ترجع أسباب ذلك إلى بعض عوامل تكوينية وراثية ، أو عوامل كيميائية ، أو عوامل نفسية اجتماعية .

أما المجرم السيكوبات ، فهو شخص لا يظهر أعراضاً ذهانية أو عصائية ، ولكن سلوكه الإجرامي يكون بديلاً للعصاب ذاته . ويشكل المجرم السيكوبات فئة كبيرة من المجرمين ، حيث يمكن تمييزهم بسمات مشتركة ، كالميول العدوانية ، والشعور بالترجسية ، وعدم الاستقرار العاطفي ، وبضعف الضمير أو الانا العليا ، كما يختلف السيكوبات عن المجرم العصائبي في أنه قد يرتكب كل أنواع الجرائم . (٥١)

Abrahamson, David, The Psychology of Crime, Columbia University Press, (٥٠) New York, 1950, p. 105.

Ibid, pp. 134-150.

(٥١)

٤٠

ويكاد يصبح مصطلح السيكوبات والشخصية السيكوباتية من أكثر مفاهيم علم النفس الحديث، وعلم طب الأمراض العقلية، غموضاً وتعقيداً، سيما حين لا نجد له تعريفاً واحداً من جهة، ومن الجهة الأخرى فإن السبب لا زال هو الآخر عائماً فوق مجموعة من الفرضيات العلمية، التي لا تقوم على سند علمي ثابت. فمنذ عام ١٨٨٨ حين برز مفهوم السيكوبات، استخدم هذا المفهوم في أكثر من معنى ولاكثر من غرض. ويرى اللورد «ديفيد هندرسون» Henderson أن الشخص السيكوبات هو أحد ثلاثة، فهو إما أن يكون شخصاً عدوانياً aggressive، أو شخصاً غير متلائم inadequate، أو شخصاً موهوباً creative يتميز بقابلية كبيرة على الخلق والإبداع. (٥٢) والشائع في طب الأمراض العقلية أن يبدأ طبيب العقل بالشاذ ليصل إلى السوي، ولكنه في حالة السيكوبات، يبدأ بالسوي ليصل إلى الشاذ. وهنا يرى الأستاذ «نورود إيست» East أن المجرم السيكوبات شخص غير عاقل، وغير مجنون في وقت واحد، وذلك لأنه لا يعاني اضطراباً ذهنياً أو عصبياً أو تخلفاً عقلياً، ومع ذلك يعجز عن تحقيق التوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية، بسبب شذوذ في اندفاعيته، وعدم الان في انفعالاته، وهذه لا شك أعراض مرضية قد تتطلب بعض العناية الطبية والعلاج النفسي والاجتماعي، بدلاً من العقاب الذي يشترطه القانون. (٥٣)

ويكاد يتفق غالبية الباحثين في الشخصية السيكوباتية أن مثل هذه الشخصية لا تنشأ عن سبب معين بالذات، بل هي حصيلة مجموعة من العوامل التكوينية، والخبرات الحياتية الخاطئة، وهذه جميعها تعمل على تكوين شخصية مرضية غير متوافقة أو شخصية شاذة غير سوية، هي أقرب إلى الشخصية العصابية، وقد يطلق عليها بعضهم صفة «الجنون الأخلاقي» moral insanity. ولذلك فقد يكون السيكوبات شخصاً يعاني من شذوذ في شخصيته ويعاني مجتمعه من شذوذه. (٥٤)



وإذا كانت فرضيات «لومبروزو» ومدرسته الإيطالية قد فتحت الطريق لظهور علم إجرام حديث، منذ النصف الثاني من القرن الماضي، فإن فرضيات الطبيب النمساوي «سيجموند فرويد» ومدرسته في التحليل النفسي، قد فتحت الطريق لظهور علم نفس جديد، بل وبلورة اتجاه علمي جديد كاد أن يطفئ على كافة مفاهيم علم النفس الشائعة في مجال تفسير السلوك الإنساني. ذلك أن «فرويد» يرى أن السلوك الإنساني هو نتيجة مجموعة متكاملة من القوى اللاشعورية النفسية البيولوجية، التي تدمج أحياناً بالفرائر أو المحركات، وأن اضطراب

The British Journal of Delinquency, Vol. VI., No. 1, 1955, pl.

(٥٢)

East, Sir Norwood, Society and the Criminal, H.M.S.O., 1949, p. 41.

(٥٣)

The British Journal of Delinquency, Vol. II, No. 2, Oct. 1951, Papers on psychopathy.

(٥٤)

السلوك الوظيفي ، الذي يشكل سلوكا إجراميا أحيانا ، هو حصيلة بعض الصراع الناشيء عن مثل هذه الفرائز أو الحركات أو الدوافع المكبوتة ، فهي إما أن تظهر بشكل سلوك رمزي مقنع ، أو يعجز الفرد عن السيطرة عليها لضعف كبير في تنشئته الاجتماعية ، ولذلك فهي تبرز بشكل سلوك لا اجتماعي أو إجرامي . (٥٥)

ولا شك أن بعض الفرضيات الأساسية قد استخدمت في تحليل طبيعة السلوك الإجرامي ، حيث صار هذا السلوك بمقتضى ذلك استجابة بديلة لرغبات لا شعورية مكبوتة ، وهنا يؤدي الصراع اللاشعوري الداخلي إلى تكوين شعور بالذنب ، وإلى قلق نفسي شديد ، يحمل معه الرغبة في عقاب النفس للتخلص من الشعور بالذنب وتخفيف حدة القلق ، ولذلك فإن الفرد يلجأ إلى ارتكاب الجريمة لينال عقابها ، وهذا ما يظهر بوضوح في أسلوب ارتكابها ، حين يسعى المجرم إلى ترك بعض الأدلة الثبوتية التي تقود إلى القبض عليه وتجريمه وعقابه . (٥٦)

ويبدو أن كلام « فرويد » و « لومبروزو » يقفان على أرضية انثروبولوجية وقاعدة تطويرية مشتركة ، وهي البدء بدراسة أولى مراحل تطور الجنس البشري وثقافته الاجتماعية ، ولكنهما يختلفان في ماهية التفسير وفي الأسلوب والمنهج . « فرويد » يعتقد بأن البشر سواء حين يدخلون الحياة بفرائز حيوانية لا أخلاقية ، وبنزعات لا اجتماعية عدوانية . وهو لذلك يرى أن الطفل مجرم بالولادة ، إذا ما قيس سلوكه بمعايير البالغين التقليدية . أما « لومبروزو » فهو يميز بين مجرم بالولادة وبين سواه من الجنس البشري ، وذلك بسمات نموذجية معينة ، وهو لذلك وجد هدفه في مورفولوجية المجرم المطبوع ، وخلص إلى فرضيته في الردة أو النكسة الوراثية . أما « فرويد » فقد وجد غايته في التوتمية والمحرمات البدائية ، حين أوضح طبيعة جرائم قتل الآباء وجرائم الزنا بالمحارم (٥٧) وبين هذا وذاك ، يقف الاستاذ « مارتين بوبر » Buber ليقول بأن الإنسان ليس خيرا كله ، وليس شرا كله ، ولكنه جمع بين الخير والشر معا (٥٨) .

والواقع أن الحدود التي تفصل بين السوية والشذوذ لا تظهر إلا في تلك الحالات الاستثنائية التي تكشف حالة عدم استقرار عاطفي كبير أو عدم توازن انفعالي واضح . مثل هؤلاء الأشخاص يعجزون في الغالب عن مواجهة واقعهم ، ويفشلون في مقاومة الظروف البيئية التي تعترضهم ، ولذلك يشعرون بقلق شديد قد يقود بعضهم إلى درجة العصاب . وقد يجد بعض هؤلاء في استخدام العنف والقسوة ، أو في ارتكاب الجرائم والعدوان على الآخرين ، بعض ما يخفف عنهم قلقهم الشديد ،

(٥٥) Gibbons, Doc., C, An Introduction to Criminology, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1973, p. 156.

(٥٦) Vold, George B, Theoretical Criminology, Oxford University Press New York, 1958, p. 119.

(٥٧) Mannheim, Comparative criminology, Ibid, p. 318.

(٥٨) Buber, Martin, Between Man and Man, London, 1947 p. 103.

ولذلك قد يصبح السلوك الاجرامي احيانا بديلا للطريق المسدود الذى يعترض حياة المجرم ، وهو هنا كماء النهر الذى يلتمس مجرى جديدا اذا ما عترض مجراه حجر كبير يسد طريقه (٥٩) .

اما الفرق بين عالم النفس psychologist ، وبين المحلل النفساني psychoanalyst ، فى حقل علم الاجرام فهو ان الاول يتعامل مع العقول السوية العادية للمجرمين الذين يسلكون سلوكا لا اجتماعيا يخالف القانون ، بينما يتعامل الآخر مع تلك الحالات المرضية ، كالذهان التي تركت فى الشخص جدورا لا شعورية استقرت فى العقل الباطن . وقد يقف بعض المتخصصين من اطباء العقل electic psychiatrist عند بعض الحالات التي تشكل نوعا من الاضطرابات النفسية ، ولكنها لا ترقى الى مرتبة الامراض الذهانية او العصابية .

ولا شك ان الفرد غالبا ما يتعرض لبعض ضغوط الحياة ومنغصات البيئة التي يعيش فيها ، ولكنه قد يواجهها بما لديه من خبرة وضبط نفس ، معتمدا على معطيات تنشئته الصحيحة ، اما المجرم او الجاني فهو الذى تعوزه مثل هذه القدرة على ضبط النفس ، وتقصصه الوسيلة لمواجهة اعباء الحياة . ولكن ليس المجرم وحده هو الذى يفشل فى مواجهة ضغوط البيئة ، فهناك مرضى العقول ، ومدمنو المخدرات ، والمتشردون وغيرهم من الفاشلين فى معركة الحياة . ذلك ان لكل شخص نصيبه من خبرات الحياة وضغوط البيئة ، وهو شخص سوى عادى حتى يفشل فى مواجهة هذه الضغوط ، وعندها يتعرض الى خبرات مُحْبِطَة فى علاقاته الانسانية ، وهنا يلتمس ردود فعل شاذة غير سوية . ويؤكد انصار مدرسة التحليل النفسي ان فترة الطفولة الاولى هى حجر الزاوية فى بناء الشخصية وبلورة عناصر تكوينها ، وذلك لأنها فترة قلقة يمكن ان تؤدي الى خبرات احباطية كفقدان العطف الابوى ، او افراط الوالدين فى هذا العطف ، او عدم اشباع رغبات الطفل الاساسية او غير ذلك من الخبرات الاحباطية الاخرى . (٦٠)

ورغم ما يقال فى تحليل طبيعة شذوذ شخصية المجرم ، فان حصيله الدراسات العلمية فى هذا المجال اخفقت فى تشخيص عوامل هذا الشذوذ المتوقع فى شخصية المجرمين . ففي دراسة مسحية لـ (١١٣) دراسة علمية اميركية ، سبقت عام ١٩٥٠ ، والتي تناولت كل منها سمات المجرمين ومقارنتها بغير المجرمين ، فقد اظهرت هذه الدراسة المقارنة ان ٤٢٪ من هذه الدراسات وجدت بعض الاختلاف بين الشخصيتين الاجرامية وغير الاجرامية ، بينما اخفقت ٥٨٪ من هذه الدراسات فى اظهار مثل هذا الاختلاف (٦١) .

ومع هذا فقد يتفق الكثير على بعض السمات المشتركة بين المجرمين ، ومن أبرز هذه السمات حالة عدم النضج immaturity ، وهنا تكون الجريمة نكوصا الى مرحلة الطفولة بسبب

Barron, Mays John, Crime and the Social Structure, Ibid, p. 103. (٥٩)

Barron Mays, Ibid, pp. 286-290. (٦٠)

Karl Schussler and Cressey, Personality Characteristics of Criminals, American Journal of Socieof Sociology, Vol. 50, March 1950, p. 476. (٦١)

خبرات احباطية . ومن هذه السمات ظاهرة العدوان aggressive ، وهذا بدوره يرجع الى الاحباط ، رغم ان العوامل المحيطة به قد لا تقود الى عدوان ظاهر .

فالمجرمون في الواقع أسهل الناس تأثرا بالاحباط واقلهم تأثرا بالعقاب . كما ذكروا حالة عدم اشباع الحاجات او الرغبات الاساسية للفرد كسبب للجريمة ، وهذه الحاجات او الرغبات كما ذكرها الاستاذ الاميركي توماس Thomas ، هي الرغبة في الحصول على خبرات جديدة ، والرغبة في التقدير الاجتماعي، والرغبة في الأمن والحماية، والرغبة في الاستجابة (٦٢) .



بقي أن نقف قليلا عند ظاهرة العبقرية أو النبوغ genius، ومدى علاقتها بالجريمة أو السلوك الاجرامي . ويظهر ان هناك من يربط بين العبقرية والجنون من جهة ، وبين العبقرية والسلوك الشاذ الاجتماعي من جهة أخرى . فالشائع ان العباقرة أشخاص شواذ غير أسوياء ، لا يقنعون كغيرهم بأساليب العيش التقليدي الذي يرضي سواهم . ورغم ان ظاهرة العبقرية لا تخضع الى تعريف علمي دقيق ، كما ولا يمكن قياسها كميّا بالاحصاء ، فان بعض المحاولات جرت لدراسة هذه الظاهرة في بعض أبعادها النفسية (٦٣) .

وقد وضع الطبيب الالماني « كريتشمر » Kretschmer التعريف التالي لظاهرة العبقرية وذلك بقوله بأن العبقرية هي « القابلية لخلق قيم خاصة تحمل طابعا شخضا مميزا ، كالأفكار الجديدة والاشكال التعبيرية ، والمبتكرات المثمرة التي يمكن ان تصنع تاريخا . (٦٤)

والحقيقة ان موضوع العبقرية ، وشذوذ العباقرة ، ليس بالموضوع الجديد ، اذ سبق أرسطو بالقول بأن الموهوبين من الشعراء والفنانين ورجال السياسة غالبا ما يعانون من مرض السوداء أو الجنون . الا أن المهم هنا هو ايضاح مدى خضوع هذه الظاهرة للدراسة العلمية المنهجية . في دراسة لـ (١٧٥) شخصا من العباقرة الانجليز الموهوبين ، وجد العالم المعروف « هافلوك إليس » Ellis أن (١٦٠) منهم ، او ما يزيد على ١٦ ٪ دخلوا السجون مرة أو أكثر ، بينما رضي آخرون بالهجرة الى خارج البلاد ، بدلا من عقوبة السجن . ومع هذا فان « إليس » لم يكلف نفسه عناء التمييز بين المجرمين السياسيين والمجرمين العاديين في مجموعة عباقرته ، الا انه ذكر عددا كبيرا من العباقرة الموهوبين ممن عرفوا بأعمالهم الاجرامية (٦٥) .

(٦٢) Arnold H. The Psychology of Aggression John Buss., Wiley and Sons, Inc. London, 1961, pp, 1-17.

(٦٣) Terman, Lewis M. Psychological Approaches to the Biography of Genius, London, 1947, p. 4.

(٦٤) Kretschmer, Textbook of Medical Psychology, English Translation by E.B. Strauss, London, 1934, p. 160.

(٦٥) Rhodes, Henry F. Genius and criminals, London, 1932, p. 65.

(٦) المجرم الاجتماعي والمجتمع الاجرامي :

في محاولاتهم لبناء كيان ثابت لعلومهم الجديد ، اجهد علماء الجريمة أنفسهم لحل مشكلتين منهجيتين كبيرتين ، هما مشكلة تصنيف السلوك الاجرامي ومشكلة تصنيف المجرمين . اما المشكلة الاولى ، فقد ساعد فقهاء القانون الجنائي على ايجاد بعض الاطار القانوني الثابت لتصنيف الجرائم في صنوف تقليدية ، صارت في الغالب انماطاً ثابتة لخدمة اهداف البحث العلمي في دراسة موضوع السلوك الاجرامي ذاته . اما مشكلة تصنيف المجرمين ، فقد ظلت على جانب من الصعوبة والتعقيد ، وذلك لارتباط موضوعها بأكثر من فرضية علمية ، الامر الذي جعل من عملية التصنيف ذاتها جزءاً لا يتجزأ من مشكلة السببية او البحث عن علة السلوك الاجرامي . ومع هذا فقد فاض علم الاجرام بعدد غير قليل من تصنيفات المجرمين ، والتي ارتبط كل منها بفرضية معينة او قام لتحقيق اهداف معينة .

ويمكن القول بأن أقدم تصنيف علمي للمجرمين ذلك الذي طلع به الطبيب الايطالي «لومبروزو» في سياق دراساته للسلوك الاجرامي . لقد ذكر «لومبروزو» أن المجرمين بوجه عام ينقسمون الى مجرمين بالولادة او بالفطرة ، ومجرمين بالعاطفة ، ومجرمين بالصدفة ، ومجرمين معتادين ، ومجرمين مجانين . وقد جاء الفقيه الايطالي «جاروفالكو» وهو من أنصار لومبروزو ومدرسته الايطالية ، ليضع تصنيفاً أخلاقياً للمجرمين ، فذكر أن المجرمين ينقسمون الى مجرم معدوم الضمير ، ومجرم عدواني شرير ، ومجرم فاسق داعر ، ومجرم معدوم النزاهة والامانة . وقد ظهرت تصنيفات متعددة ذات أسس نفسية واجتماعية وطبية ، لتضع كل مجموعة من المجرمين في نسق طبقي يتصل بفرضية علمية من فرضيات السببية (١٦) . وقد شهد علم الاجرام المعاصر مرحلتين متلازمتين من مراحل البحث في تصنيف المجرمين ، كانت الاولى مقدمة تاريخية للآخرى . فالمرحلة الاولى تناولت المجرم بوصفه شخصاً مريضاً ، يعاني اضطرابات في جسمه او في عقله او في شخصيته ، ولذلك فقد فسرت جريمته بحتميات لا مفر منها . اما المرحلة الثانية فهي التي تناولت المجرم بوصفه شخصاً سويًا ، لا يعاني اي اضطراب في جسمه او في عقله ، ولكنه مع ذلك يرتكب الجريمة لأسباب موضوعية تتصل بظروف حياته وبطبيعة الثقافة التي تحيط بالمجتمع الذي يعيش فيه ، وقد صرّف مثل هذا الاتجاه بالاتجاه الاجتماعي ، الذي شاع وكثر أنصاره في الولايات المتحدة بوجه خاص . ويقوم هذا الاتجاه على فرضيات أساسية مفادها أن السلوك الاجرامي ، كأي سلوك انساني مكتسب ، يتعلمه الفرد من خلال عمليات أو تصورات processes اجتماعية مختلفة ، ولذلك فإن المجرم شخص سوي لا يولد مجرماً بآية حتمية بيولوجية ، وإنما تصنعه ظروف الحياة كذلك . فهناك أشخاص يولدون ويعيشون في بيئات اجرامية فاسدة ، تفرض عليهم أنماطاً سلوكية ، وذلك من خلال مخالطتهم الدائمة مع المجرمين والمنحرفين ، وهذا يضعف مقاومتهم لمجابهة ضغوط البيئة ، وبالتالي تتضاعف قابليتهم

للتأثر بعناصر هذه الثقافة الاجرامية . وقد يطلق بعض العلماء على مثل هذه العمليات « وراثة اجتماعية » ، ولكنها وراثة لا تنقل بقوانين الوراثة سبولوجية المعروفة (٦٧) .

ومن أبرز التفسيرات الاجتماعية المعاصرة ذلك الذى يربط الجريمة بالدور الاجتماعي الذى يلعبه الفرد في مجتمعه ، وهو الذى يعكس منزلته الاجتماعية والواقع الاجتماعي الذى يعيش فيه . فالدور الاجتماعي هو جزء من التركيب الاجتماعي من جهة ، وهو حصيلة عملية التنشئة الاجتماعية التي يكتسب الفرد من خلالها صفته الاجتماعية من جهة أخرى . ولذلك فان السلوك الانساني يتضمن جانبين أساسيين ، احدهما وظيفي يتصل بطبيعة النظام الاجتماعي ذاته ، وهذا يقرر الى حد كبير نوع وطبيعة الدور الاجتماعي المطلوب ، والجانب الآخر مكتسب يقوم على عملية تعلم الفرد للأنماط السلوكية التي يفرضها الدور الاجتماعي والتي تلائم منزلته الاجتماعية .

والفرد في الواقع قد يلعب أكثر من دور واحد في مجتمعه ، وقد يلعب أدواراً جانبية ، وأخرى غير جانبية ، وهذا يفسر كيف ان الافراد جميعاً قد يرتكبون بعض أعمال جانبية ، بصورة مباشرة أو بصورة رمزية ، ولكن أعمالهم هذه لا تنسم بالخطورة أو التكرار . اما المجرمون ، فهم الذين يتعادون في لعب أدوار منحرفة ، وبصورة مكثفة متكررة ، ولذلك فانهم يوصمون بوصمة الجريمة والانحراف من قبل مجتمعاتهم . وهكذا يصبح السلوك الاجرامي جزءاً من الدور الاجتماعي الجانح الذى يلعبه الفرد من خلال سلوكه العام والذى يشتمل على أدوار أخرى غير جانبية ، مثل دور الفرد كآب في الاسرة ، ودوره كمواطن في مجتمعه ، ودوره كمستخدم في نطاق العمل (٦٨) . ولكن خطورة الدور الاجرامي تتوقف على بعض الصفات الفردية التي يتميز بها بعض المجرمين من جهة ، وعلى كمية السلوك الاجرامي ذاته من الجهة الاخرى . ولذلك فقد يكون بوسعنا ان نميز بين مجرم وآخر بالقول بأنه مجرم ذكي ، وذلك مجرم خشن الطباع ، وآخر مجرم عدواني خطير . والواقع ان استقرار السلوك الاجرامي حول نمط سلوكي معين يتصل بدور اجتماعي منحرف قد يتيح تكوين شخصية اجرامية لبعض المجرمين ، وذلك حين تتحدد أدوارهم المنحرفة ويتميز سلوكهم الاجرامي من حيث النمط واسلوب ارتكاب الجريمة بحيث يستقر بشكل قلما يحاول المجرم تغييره . اما كيف يتكون هذا الدور الاجرامي المستقر بصورة دائمة ، فان هذا يخضع الى عمليات متكاملة ، تقوم على مجموعة من المتغيرات ، التي تعمل على تكوين نمط سلوكي اجرامي معين . وقد تختلف هذه المتغيرات من مجرم الى آخر ، وقد تتباين في طبيعتها من سلوك اجرامي الى آخر . وربما تعمل بعض هذه المتغيرات على زيادة سرعة اكتساب الفرد للدور الاجرامي المنحرف ، وذلك حين يعيش هذا الشخص في مجتمع اجرامي يتميز بثقافة اجرامية فاسدة .

Reckless, Walter C, the Crime Problem, Appleton-Century-Crofts, Inc. (٦٧)
1955, New York, p. 213.

Gibbons, Donc, Changing the Lawbreaker, The Treatment of Delinquents, (٦٨)
Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, pp. 233-235.

وقد يبدو مثل هذه الظاهرة بوضوح في حالة بعض المجتمعات الاميركية المعاصرة ، التي تتميز بثقافة اجرامية ذات طبيعة تساعد على تكوين مثل هذه الادوار الجانحة بسهولة . فالمجتمع الاميركي بوجه عام يتميز بثقافة ذات طبيعة مادية تنافسية ، ولذلك فقد يتبلور شعور الافراد بالاعتداء على حقوق الملكية في سبيل كسب عيشهم . هذا الى جانب متغيرات أخرى تزيد من عنصر مجازفة الشخص لارتكاب الجريمة .

ومن خلال مثل هذه الارضيات الثقافية برز مفهوم المجرم الاجتماعي social criminal من جهة ، ومفهوم المجتمع الاجرامي the criminalistic society من جهة أخرى .



ان موقف الافراد أو الجماعات من الجريمة غالبا ما ينحصر في تلك الجرائم التقليدية التي تشكل عدوانا كبيرا على النفس ، أو انتهاكا لحرمة الملكية ، كجرائم القتل والسرقة باكره والاغتصاب وغيرها . وهذه افعال يحدد القانون الجنائي ماهيتها ، حيث يوضح اركانها المادية والمعنوية ، ويبين خطورتها بتحديد العقوبة المقررة لفاعلها ، ولذلك فان خطورة السلوك الاجرامي تتحدد بمقدار ما يثيره من ردود فعل جماعية ، أي بمقدار العقوبة التي يقرها القانون لكل جريمة . الا ان ردود فعل المجتمع قد تتأثر بعاملين ، أحدهما يتصل بطبيعة الفعل الاجرامي ذاته ، والآخر بشخص المجرم . فالجريمة التي تنتهك قيما اخلاقية عامة تثير ردود فعل جماعية بشكل كبير . وهذا يعني ان بعض الاختلاسات المالية التي يرتكبها أحد العاملين في مؤسسة تجارية قد لا تثير ردود فعل جماعية بقدر ما تثير جريمة سلب تجرى بالتهديد بقوة السلاح ، هذا رغم أن القانون الجنائي ينظر الى كلا الفعلين كجريمة سرقة ، لأن كلا منهما يتضمن فعل الاختلاس لمال منقول مملوك للغير بغير رضاه . اما العامل الثاني ، فهو مركز المجرم ومنزلته الاجتماعية . وهذا ما يفسر كيف ان بعض المجتمعات تستهين بخطورة بعض الجرائم التي يرتكبها اشخاص ينتمون الى طبقات عليا . وفي هذه الحالة يبرز مفهوم « المجرم لاجتماعي » ، الذي يمثل ذلك المواطن المحترم ، الذي لا ينتهك قيما اخلاقية عامة ، وبصورة مباشرة ، ولكنه يرتكب بعض افعال « ضارة اجتماعيا » . ويرى الاستاذ الاميركي « ادون سذرلاند » Sutherland ان السلوك الاجرامي لا يمكن ان يرجع في كل الاحوال الى حالة الفقر ، او الى تلك الظروف والعوامل النفسية والاجتماعية التي تتصل بالفقر والفقراء . فهناك اشخاص لا يعيشون في احياء خربة slum areas ، ولا ينتمون الى طبقات فقيرة ، كما ولا يعانون من نقص واضح في قدراتهم العقلية ، او من اضطرابات حادة في شخصياتهم ، ومع ذلك يرتكبون بعض الجرائم كجزء من نشاطاتهم المهنية ويخالفون القانون من أجل المؤسسة التي ينتمون اليها أو يعملون من أجل تحقيق اهدافها (٦٩) . وهذا يتفق

Sutherland Edwin, Principles of Criminology, Lippincot Co., 1955, New York, pp. 74-75. (٦٩)

ونظريته في كيفية انتقال السلوك الاجرامي بعملية الاختلاط التفاضلي differential association . فهو يرى ان السلوك الاجرامي يتعلمه الاغنياء والفقراء معا بطريقة واحدة وبعمليات متشابهة . فالفقراء يبدأون حياتهم في أحياء خربة، وفي بيوت فقيرة متصدعة، حيث يجدون السلوك الجانح من حولهم يشكل النمط السائد للحياة ، ولذلك فهم يتعلمون المثل الخاطئة والقيم المنحرفة من جهة ، واسلوب ارتكاب الجريمة من جهة اخرى ، وذلك لاتصالهم ومخالطتهم للمنحرفين والمجرمين . وكذلك يفعل الاغنياء ، الذين يعيشون في مناطق سكنية غنية ، وفي بيوت سوية غير متصدعة ، وينالون قسطا كبيرا من التعليم ، ولهم مثل وقيم اجتماعية سوية ، ويعملون في اعمال حرة ، ومع ذلك فانهم يجدون من حولهم انماطا سلوكية منحرفة تتصل بنطاق اعمالهم الحرة ، وهم يقلدونها كآية عادة اجتماعية اخرى يكتسبونها عن طريق المخالطة بغيرهم . ولذلك فان السلوك المنحرف يتعلمه الفقير والفني بأسلوب واحد ، من خلال عملية واحدة ، غايتها تحقيق قدر من التوافق او الانسجام بين قيم منحرفة يتبناها الفرد لتحقيق مصلحة خاصة على حساب مصلحة المجتمع الكبير (٧٠) .

وقد يبدو المجرم الاجتماعي سوية في شخصيته ، اذ انه لا يعاني من علة مرضية اجرامية معينة ، ولذلك فهو يطيع القانون بوجه عام ، وبقدر ما ينسجم هذا القانون ومصلحته الشخصية ، وهو يخالفه حين يتعارض مع قيم الجماعة التي ينتمي اليها . وهكذا تصبح جريمته ذات طبيعة اجتماعية ، لانها تهدف الى تحقيق بعض الاهداف الاجتماعية التي تنسجم ومنزلته الاجتماعية . اما المجرم غير الاجتماعي الانفرادي individualistic ، فهو الذي يرتكب جريمته لأسباب فردية شخصية ، وقد يرتكب جريمته لأول مرة ، دونما عود او تكرار مقصود . وهو شخص لا ينتمي الى جماعة اجرامية ، ولا يشكل مع غيره جماعة متجانسة ، ولذلك يظل شخصا غريبا عن عالم الجريمة والمجرمين ممن يرتكبون جرائم مماثلة لجريمته (٧١) .

وقد وضع بعض علماء الجريمة سلما مبدرجا وضعوا في أقصى طرفيه المجرم الاجتماعي وفي الطرف الآخر المجرم الانفرادي ، ثم انحدرت عن المجرم الاجتماعي صنوف المجرمين الاخرى ، حيث ظهر المجرم المحترف اقرب الى المجرم الاجتماعي ، وبعدها المجرم المعتاد ، ومجرم الخاصة او ذوى الياقات البيضاء ، والمجرم العائد . وينحدر عن المجرم الانفرادي في الطرف

Sutherland, Edwin, White Collar crime, Dryden Press, 1949, New York. (٧٠)

Julian B. Roebuck, Criminal Typology, Charles C Thomas, Springfield, 1967, pp. 58-96. (٧١)

الآخر المجرم الجنسي ، والمجرم بالصدفة ، والمجرم بالشذوذ الجنسي المثلي ، وينتهي بالمجرم المجنون (٧٢) .

• • •

لم يظهر للجريمة تاريخ خاص بها خارج اطار القانون الجنائي، أو خارج اطار تاريخ العقاب ذاته . ومع ذلك فقد كتب بعض العلماء في تاريخ الجريمة في منتصف القرن الماضي وفي مطلع هذا القرن ، كما واسهم بعض علماء الاجناس البشرية في كشف ابعاد مفهوم الجريمة لدى بعض المجتمعات البدائية النائية (٧٣) . ويظهر ان غالبية الباحثين الذين تناولوا موضوع تاريخ الجريمة لم يغفلوا مسئولية المجتمع في تكوين الجريمة أو الانحراف . وجاء علماء الاجتماع المعاصرون ليصيغوا هذا الاهتمام العام بالاجاء علمي عرف بالمدرسة الاجتماعية في علم الاجرام .

قال العالم الفرنسي « لأكاسان » Lacassagne في المؤتمر الدولي الانثروبولوجي الاول ، الذي عقد بمدينة روما في عام ١٨٨٥ ، ان لكل مجتمع جرائمه التي تناسبه وتلائم ظروفه الثقافية والاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الخاضعة به (٧٤) .

وقال عالم الاجتماع والاحصائي البلجيكي « ادولف كيتليه » Quetelet ان كل مجتمع من المجتمعات يحمل في داخله جرائم الجرائم التي يعاني من آثارها في المستقبل (٧٥) . والمقصود بالمجتمع هو ثقافة المجتمع أو حضارة افراده ، وهذا ما يشار اليه عادة بمصطلح Culture حيث يعني ما خلقه الانسان من أساليب عيش في اطار مجتمع معين . وربما لا زال مصطلح الثقافة culture من المشكلات التي لم يتفق الكثير على ماهيته ونطاقه ، ولكن تعريف الاستاذ « تايلور » يعد خير تعريف لمصطلح الثقافة في الوقت الحاضر . يرى « تايلور » Tylor ان الثقافة

(٧٢) Lindsmith, Alfred H, Dunham Warren N, Some Principles of Criminal Typology, Social Forces, 29, March 1941, pp. 209-311.

(٧٣) فلي انجلترا كتب لوله اوين بايك Pike في « تاريخ الجريمة في انجلترا » (١٨٧٢) وكتب هنري ميهيو Mayhew من « العمال والفقر في مدينة لندن » (١٨٦١) ، وكتب هرمان مانهايم Mannheim عن « الجوانب الاجتماعية للجريمة في انجلترا بين العربيين العاليتين ، ومن « الجريمة والحرب » (١٩٢١) . وفي ألمانيا كتب جوستاف رادبروك Rodbruck وهنري جوينر Gwinner عن « تاريخ الجريمة في ألمانيا » (١٨٥٨) . وفي النمسا كتب فرانك اكسندر Exenr من « الجريمة والحرب في النمسا » (١٩٢٧) . وفي الولايات المتحدة الاميركية كتب مارشال كلينا « Clinard » من « السوقي السوداء » (١٩٥٢) وايمست كيلوفر Kefauver من « الجريمة في أمريكا » (١٩٥٢) ، وجيروم هول Hall عن « السرقة والقانون والمجتمع » (١٩٥٢)

Mannheim, Hermann, Comparative criminology, Routledge and Kegan Paul, London, 1965, pp. 424-428.

Bonger, Willem, Introduction to criminology, English translation by Loo, (٧٤) London, 1936, p. 48.

Barnes and Teeters, New Horizons in criminology, Prentice-Hall Inc., (٧٥) New-York, 1951, pp. 132-136.

culture تعني ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والاخلاقيات والعرف والقانون ، وكافة القدرات البشرية التي اكتسبها لانسان بوصفه عضوا في مجتمع (٧٦) .

وقد ظل المجتمع الغربي ، وبوجه خاص ذلك الذي يشار اليه بالمجتمع الانجلو امريكاني ، هدفا سهلا لنقد لاذع، وموضوعا خصبا لتسميات متعددة ، من قبل بعض فلاسفة الاجتماع وعلماء الاجتماع والاقتصاد . فمنهم من دعاه بالمجتمع الاكتسابي acquisitive society ، او مجتمع الفنسى والرخاء affluent society ، او المجتمع غير المسئول irresponsible society او المجتمع الراكد stagnant society ، او غير ذلك من التقسيمات التي تظهر هذا المجتمع بمظاهر الانحلال وعدم التنظيم الاجتماعي .

ويظهر ان انصار الاتجاه الاشتراكي كانوا سبق من غيرهم في الطعن في المجتمع الرأسمالي وكشف عيوب نظامه ، وذلك بابرار ما يعانيه من صراع طبقي يقود الى اوضاع اجتماعية تشجع على ارتكاب الجريمة . ولا شك ان دراسات الاقتصادي الهولندي «**وليام بونجيه**» Bonger هي خير من يمثل هذا الاتجاه ، الذي عرف فيما بعد بالمدرسة الاشتراكية في علم الاجرام (٧٧) يرى «**بونجيه**» ان المجتمع الرأسمالي يؤدي بطبيعة تركيبه الى زيادة الجريمة ، وذلك لان طبيعة النظام الرأسمالي تقود الى نشوء الجريمة ، ولذلك فهو يعتقد بان مثل هذا النظام هو منشأ كل الجرائم mother of all crimes ، لانه يقوم على الفردية المطلقة والاستغلال الطبقي .

• • •

واذا كانت الكائنات الحية تتأثر بالبيئة التي تعيش عليها ، فان الانسان ككائن حي ، هو الآخر يسلك وفق القوانين الاساسية التي تنظم حياة جميع الكائنات الحية ، ولأجل هذا فهو يرتبط ارتباطا عضويا بالبيئة التي تحيط به ، وبنوعية هذه البيئة ، ومساحتها ، وعناصرها البشرية ، ووقائعها البيئية المتعددة . وربما يعود الفضل في ربط موضوع الجريمة بالبيئة الى تلك الدراسات الاميركية الرائدة ، التي بدأت بهامدرسة شيكاغو الاميركية تحت اشراف العالمين «**دوبرت بارك**» Park «**وارنست برجس**» Burgess ، والتي تناولت تحليل المجتمع المحلي بوجه خاص . وقد برزت فكرة منطقة الجناح delinquency area ، كتفسير ايكولوجي اجتماعي ، لظاهرة زيادة الجناح والجريمة في بعض مناطق مدينة شيكاغو الاميركية ، حين قام الاستاذ **كليفاود شو** Shaw واعوانه ، بدراسة هذه المناطق وأبرزوا معالمها الايكولوجية ، وقالوا بان مثل هذه المناطق تفرز جرائم اجرامية بصورة دائمة ، لتكوين ما يعرف بظاهرة الجناح الجماعية

Gittler, Joseph, Social Dynamics, New York, 1952, Part 6.

(٧٦)

Bonger, Willem, Criminality and Economic Conditions, translated by Austin

(٧٧)

T. Turk, Indiana University Press, 1969, p. 21.

group delinquency ، وذلك لما تتميز به من موقع جغرافي خاص وتركيب سكاني وظروف ثقافية واجتماعية معينة (٧٨) .

وظلت الولايات المتحدة الاميركية ، بتركيبها الخاص ، حقلا كبيرا لنمو مختلف الفرضيات الاجتماعية لتفسير السلوك الاجرامي . فالتنظيم الاجتماعي ، لاي مجتمع من المجتمعات ، كما يراه دوركهايم ، يشكل جهازا ضابطا لسلوك افراد ذلك المجتمع ، ولكن حين يختل هذا الجهاز وتضطرب وظائفه الضابطة ينطلق افراد المجتمع وراء تحقيق اهدافهم الشخصية القريبة ، متجاوزين بذلك جميع الاهداف الاجتماعية والوسائل المقررة لتحقيقها . وفي هذه الحالة تفقد هذه الاجهزة قدرتها على تصحيح مسيرة الافراد وضبط سلوكهم ، وهنا يتعرض المجتمع الى حالة عدم انتظام ، ويحل الانحراف بدل السوية الاجتماعية (٧٩) .

وهكذا ظهر المجتمع الاميركي المعاصر كنموذج حي لتفسير كيفية اختلال التركيب الاجتماعي الذي يشكل الخلفية الثقافية لزيادة الجنوح والاجرام . يقول الاستاذ « ووبرت مرتون » Merton ان المجتمع الاميركي المعاصر يضع لافراده اهدافا كثيرة ، ولكنه لا يتيح لافرادهم الفرص المتساوية لتحقيق هذه الاهداف ، وذلك لما يفرضه من تفاوت طبقي على مستوى الافراد ، وعلى مستوى الجماعات والاقليات ، وهذا ما يشجع الافراد على التماس وسائل غير مشروعة لتحقيق اهداف مشروعة (٨٠) .

وقد شاع مفهوم عدم التنظيم الاجتماعي socila disorganization ليصبح الارضية الواسعة لتحليل وتفسير جميع مظاهر التخلف والانحلال والتناثر الاجتماعي ، والصراع العائلي وفقدان الشعور الجماعي ، وعدم تناسق اجزاء ثقافة المجتمع ، وبدأ بعض العلماء يقارنون بين خصائص المجتمع الحضري الكبير urban ، وبين المجتمع المحلي الصغير rural . وقد اعتبر بعضهم ان المجتمع الحضري مجتمع مزيف spurious society ، لافتقاره الى عناصر التكامل والاستقرار ، بينما يعتبر المجتمع المحلي الصغير مجتمعا حقيقيا genuine society ، لاستقراره نسبيا ، وثبات العلاقات بين افراد وجماعاته . وهكذا ظهرت الجريمة بشكل انتمائية اجتماعية من جانب الفرد نحو قيم اجتماعية ومعايير اجتماعية تسود في مجتمعه . وقد رسم الاستاذ « مرتون » Merton خصائص المجتمع الحضري المعقد بشكل يشجع على رغبة الافراد الجامعة لجمع المال بكل طريق ، وعلى كراهية الفرد للقانون ومحاولته الدائمة لايجاد البديل غير المشروع لتحقيق اهدافه في العيش والحياة (٨١) .

Barnes and Teeters, New Horizons in criminology, Prentice-Hall Inc., New York, 1951, pp. 132-136. (٧٨)

Durkheim, Emile, Suicide, Translated by J.A. Spaulding and George Simpson, New York, The Free Press, 1951. (٧٩)

Merton, Robert K, Social Theory and Social Structure, New-York, 1957, pp. 131-146. (٨٠)

Merton, Ibid, p. 162. (٨١)

وخلاصة القول فيما تقدم أن بعض علماء الاجتماع المعاصرين أرادوا أن يظهرُوا ظاهرة الجريمة أو الجناح كظاهرة اجتماعية ، تكاد أن تصبح ظاهرة سوية ، كلما تعقد تركيب المجتمعات ، واضطربت علاقات أفرادها ، وتناقضت القيم والمعايير السائدة فيها ، ولذلك فإن انتهاك القانون يصبح عرفاً وتقليداً بين الأفراد ، حيث يترك لهؤلاء أمر الاختيار بين مشروعية ولا مشروعية السلوك الذي يختارونه ، وذلك وفقاً لتقديرهم الشخصي . فالأفراد ، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ، قد يخالفون القانون بشكل من الأشكال وذلك حين يميزون بين فعل وآخر من الناحية الأخلاقية ، دون الاكتراث باعتبار أن كلا الفعلين يشكل جريمة يعاقب عليها القانون . فالموظف العمومي ، الذي غالباً ما يأبى التصرف في أموال الدولة المودعة في أمانته ، لا يتردد كثيراً في استخدام وقته الرسمي أو استغلال نفوذ وظيفته في أمور لا تمت إلى وظيفته بصلة ، كاستخدام السيارة الحكومية والهاتف الحكومي في مصلحة شخصية لا صلة لها بالوظيفة . وهذا لا شك يشكل مخالفة قانونية قد تضيق على الدولة بعض أموالها ، ولكن الفرد لا يكثر مثل هذه الخسارة لأنه لا يقيّمها كفعل إجرامي يعاقب عليه القانون الجزائي . فهو يعتبر الدولة طرفاً مجهولاً في علاقة تجارية كبيرة ، ولذلك فإن مخالفاته هذه لا تؤدي إلى ردود فعل جماعية مباشرة ، وبالتالي لا يجد الفرد في سلوكه حرجاً أخلاقياً . ولذلك فإن الجريمة تظهر من زاوية اجتماعية لا شخصية ، ويظهر المجرم من زاوية أخلاقية لا قانونية . ولعل هذا بعض ما يفسر لنا اليوم زيادة الأجرام الاجتماعي بأشكاله المتعددة غير المنظورة ، وهذا قد يفوق في كميته وفي مقدار ضرره الاجتماعي ذلك الأجرام التقليدي الذي عرفت المجتمعات الإنسانية عبر عصور التاريخ .

★ ★ ★

عبد الوهاب حومد

المجرم والقانون

- ١ -

لا احد يعلم ، على وجه التحديد ، متى بدأت البشرية بمعاقبة المجرمين . ولكن الباحثين يعتبرون ان المعاقبة قديمة جدا ، وقد يعود تاريخها العلمى ، الى بدء تشكيل الخلايا الاجتماعية الاولى .

وسواء اكان تشكل المجتمع الاول ، من علاقات حرة بين اى رجل وامراة بحيث ينشأ الاولاد ، ابناء المجتمع كله ، ام تشكل من نوع من انواع الزواج المنظم على شكل ما ، وهو الراى الذى نرجحه فان ذلك المجتمع كان حريصا على سلامته ، يجزع ان يهددها حيوان مفترس ، او تضر بها قوة من قوى الطبيعة ، فكان يجمع صفوفه ، للوقوف فى وجه الاخطار الخارجية المداهمة ، دفاعا عن كيانه وذودا عن سلامته . وكان كل من يقصر فى واجب الدفاع عن المجموعة المهددة ، من اعضاءها القادرين على القتال «مجرما» لانه يخرج على نظامها ، الذى تعتبره بفعل الغريزه ، قوام حياتها الانسانية .

وفي تلك المرحلة من فجر البشرية ، لم يكن لقانون مفهوم محدد . كان هناك قواعد للسلوك ، املتتها ضرورة الحفاظ على النفس ، وعلى أعضاء الفريق . فلما تكاثر الناس ، وتوزعوا قبائل في الارض ، دفعت بهم ضرورة البقاء ، الى غزوا الجيران أولا ، لاستخلاص ما بأيديهم ، مما ينفعهم في حياتهم ، ثم لضمهم الى صفوفهم ، موالى وأرقاء ، توسيعا للقبيلة ، وتقوية لوسائل كفاحهم ضد الاخطار الخارجية .

ومن تتبع ما كتب عن تلك المرحلة من عمر البشرية ، نجد أن الناس اذ ذاك ، لم يكونوا في حالة استقرار سكاني ، لانهم كانوا يبحثون عن موارد الرزق ، على جوانب الانهار ، أو حيث يتوفر الماء والكلا ، لهم ولانعامهم . وكانت هذه الانعام مصدر رزقهم الوحيد ، من ألبانها ولحومها يفتدون ، ومن اوبارها وجلودها يكتسبون . وكان كل عدوان على القطيع ، عدوانا على حياة المجتمع بأسره ، ولذلك ، اذا أهمل الرعاة واجبات الحراسة ، كان حسابهم عسيرا ، لان زعامة القبيلة ، ما كانت تتوانى في « معاقبتهم » على « جريمتهم » .

وهكذا ذرت « الجريمة » قرونها ، منذ فجر البشرية ، حين كان الرعاة يفرطون بالماشية ، ولا يدفعون عنها الحيوان المفترس ، أو حين كانت القبيلة تتعرض لهجوم خارجي ، ويقصر بعض أفرادها في القيام بأعباء الدفاع عنها .

واذا صح هذا الذي قدمت ، فان أول اجرام عرفته البشرية ، هو ما نسميه اليوم « الاجرام السياسي » *criminalité politique* لانه كان اجرا ما يتصف بالشمولية ، ويمس مصالح المجتمع الصغير بأسره ، في حين أن « الجرائم العادية » *délits de droit commun* لم تكن معروفة كجرائم تعرض مرتكبها الى معاقبة عادية .

والواقع ، أن كثيرا من الجرائم التي نعاقب عليها اليوم ، لم يكن وجودها متصورا اذ ذاك . فالتزوير وتقليد النقد ، والمخدرات ، والشيكات بدون رصيد ، وتحريف جوازات السفر ، والمزاحمة غير المشروعة ، والتسلل الى البلاد دون اذن ، ومقاومة التحول الاشتراكي ، ودخول مساكن الآخرين بصورة غير مشروعة ، وانشاء جمعية لتغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي ، لم تكن معروفة ، لعدم معرفة الناس بالكتابة وبالأوراق الرسمية ، والعملية الورقية ، والبنوك والارصدة ، والمتاجر وما يترتب على تراحمها غير المشروع من نتائج ضارة . ولم يكن الناس ، في تماسكهم وتضامتهم الفطريين ، في حاجة الى مذاهب سياسية متطاحنة ، تفسد عليهم هدوء حياتهم (١) . بل أن بعضا من الافعال الأكثر خطورة لم تكن معاقبة ايضا . فقتل الولد ، والاجهاض وبعض جرائم العرض كانت من الافعال التي لم تكن تستوجب اقل لوم من جانب الهيئة الاجتماعية . وبعد هذا الزمن بعشرات القرون ، كان العرب الجاهليون يثدون البنات ، ولا يؤاخذهم على ذلك أحد ، لانهم كانوا يمارسون حقا لهم . ويقول المؤرخون (٢) ، أن الجاهليين كانوا

(١) انظر كتابنا الاجرام السياسي ، دار المعارف - لبنان ، ١٩٦٢ ص ١٢ وكتابنا بالفرنسية

. La criminalité politique en droit comparé; Paris 1944

(٢) الدكتور جواد علي ، تاريخ العرب قبل الاسلام ، ج ٥ ، القسم الديني ص ٢٩٨ .

يُبدون بناتهم خوفا من العار أو لوجود نقص في أجسادهن أو فساد تكويني أو تشويه ، كأن تكون زرقاء أو شيماء أو برشاء ، أو خوفا من الفقر والجوع . وكانوا يطلبون من الأم أن تهىء ابنتها للوَد ، وتزينها ، ويهال عليها التراب حتى تستوى الحفرة بالأرض . ويذكر النويري (٣) أن بعضهم كان يفرقها أو يقوم بذبحها . وكانت عادة الواد متبعة لدى قبائل العرب كافة ، فكان يستعمله واحد ، ويشركه عشرة . وقد نهى القرآن عن هذه العادة الدميمة بقوله : « وإذا المؤودة سُئلت ، بأى ذنب قتلت ؟ »

ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم ، إن قتلهم كان خطئا كبيرا . . .

ويقال ، إن السرب ، كانوا يخشون أن تسبى بناتهم ، ويلحقن بهم العار ، فكانوا يفضلون الخلاص منهن . ويذهب البعض من الباحثين إلى أن عادة الواد هي رذيلة مقيتة « نشأت عن فضيلة تطرف الاعتزاز بسلامة العرق ونقاوة النسب » (٤) . وكانوا يقتلون الأولاد أيضا ، وقد أشار الله إلى ذلك في سورة الأنعام : « قد خسر الدين قتلوا أولادهم سفها بغير علم ، وحرموا ما رزقهم الله افتراء على الله ، وقد ضلوا وما كانوا مهتدين » (الآية ١٤٠ من سورة الأنعام) .

وقد كانت بعض الأمم القديمة ، تمارس هذه العملية القبيحة أيضا فيقتل الآباء أبناءهم ، تحت تأثير اعتبارات دينية (حلول الأرواح) أو اقتصادية (الفقر) أو جسدية (الولد العليل) (٥) .

وحتى حين شبت المجتمعات القديمة عن الطوق ، ظلت تعرف الجرائم الخاصة *delicta privata* وهي الكثرة الكاثرة ، والجرائم العامة *delicta publica* وهي القلة ، أجمالا ، والتي لم تتشكل ، إلا مع تشكيل الدولة ، ووضع يدها على مؤسسة العقاب .

فقد كانت الجرائم الخاصة — وندموها تجاوزا بهذه التسمية ، استنادا إلى تعابيرنا المعاصرة ، تحل بالوسائل الخاصة ، دون تدخل من المجتمع ، من حيث المبدأ ، على خلاف في تطور المجتمعات .

فقد كانت السرقة جريمة عامة ، لدى اليونان في عهد صولون ، وكان القتل قضية خاصة ، في حين أن قانون الاثنى عشر لوجا الروماني ، كان يعتبر القتل جريمة عامة . وكلما اشتد ساعد الدولة ، كانت تحول أفعالا عادية إلى جرائم عامة ، لتحافظ على النظام الاجتماعي ، وبذلك ازداد عدد هذه الجرائم العامة كثيرا ، ويقول السير توماس باكستون Sir Thomas Buxton الإنجليزي ، أن

(٣) بلوغ الأرب ج ٣ ص ٥٢ .

(٤) الشيخ أحمد حسن الباقوري ، مجلة العربي ، ١٩٧٣ ، ويرجع بعض الاختباريين تاريخ الواد إلى أيام النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، فيقولون أن بني تميم منعوا الملك ضربية الاتواة ، فجرد عليهم حملة كان أكثر رجالها من بكر بن وائل ، فأوقعت بهم وسيت ذرايعهم . فلما أرضعوا الملك وكلموه في الذرايع ، حكم بأن يجعل الخيار في ذلك للنساء ، فأية امرأة اختارت زوجها ، ردت عليه ، فاختلعت في الخيار . وكان فيهن لقيس بنت عاصم ، فاختارت سابعها على زوجها ، فندد لقيس بن عاصم أن يدس كل بنت تولد في التراب ، فواد بضع عشرة بنتا . (بلوغ الأرب ج ٣ ص ٢٢) ، الألفاني ج ٢ ص ١٥٠ . ولكن كان في العرب من يأخذ على الوالدين فعلهم الدميم ، ويفتدون المؤودات بأموالهم ، ومن هؤلاء عمرو بن لغيل وصمصمة بن ناجية . (الدكتور جواد علي الرجيع السابق ، ص ٢٩٩) .

(٥) Encyc. Britan. 12. P. 322

عدها بلغ عام ١٨١٩ ، ٢٢٣ جريمة (٦) ، بل إنه في تلك المرحلة من عمر المؤسسات العقابية كانت السرقة مهنة معروفة في مصر الفرعونية يمارسها محترفوها ، بمعرفة الدولة ، وكانت لهم نقابة رسمية ، ويدفعون للدولة ضريبة ، شأن سائر الحرفيين وأصحاب المهن . وكانت القرصنة ضرباً من ضروب الشجاعة .

لم يكن تطور القانون الجزائري ، متماثلاً ، في كل المجتمعات ، أن تطوره كان يتأثر بالواقع الاجتماعي والسياسي لكل مجتمع . ففيما كانت مصر القديمة وروما واثينا دولاً ذات مؤسسات سياسية واجتماعية سامية ، كانت المجتمعات الأخرى ، كقبائل الجزيرة العربية ، وأغلب شعوب العالم القديم ، تعيش على الفطرة ، في حالة متردية من البداوة .

ومع تطور المجتمعات السياسية ، كانت تتطور فكرة المسؤولية الجزائية نفسها . ولعل نظرة سريعة إلى جريمة القتل ، توضح ما نريدان نقول : كانت المسؤولية الجنائية ، مسؤولية شاملة ، جماعية . فإذا قتل شخص شخصاً آخر ولو كان القتل بطريق الخطأ ، كان دم أي فرد من أفراد جماعة القاتل مهدوراً ، ويحق الثأر منه . ذلك أن السلطات العامة للمجتمع لم تكن قد تكونت بعد ، وحتى بعد أن أصبح للقبيلة كيان سياسي واجتماعي ، كانت سلطتها تقف عند أفرادها ، ولا تمتداهم إلى سواهم لتقتص منهم . فكان اللجوء إلى الثأر ، طريقاً ، وحيداً ، في أول العهد لارواء الغليل ، وتسكين ثورة الحقد . وكان أهل المقتول يثأرون من أكبر عدد من ذوى القاتل ، أن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .

وقد جاء في التوراة (كتاب التكوين ، الفصل ٤ ، ١٠) أن أحد أحفاد قابيل ، واسمه ليميك Lemec وقف يصرخ :

يا زوجات ليميك ، اسمعن كلامي :

لقد قتلت رجلاً ، لأنه جرحني .

وقتلته شاباً ، مقابل الكدمة التي أصابني بها .

سيثأر قابيل سبع مرات .

وسيثأر ليميك سبعين مرة .

ثم خطت التوراة خطوة ثانية ، حين أدخلت قانون المائلة ، وهو ما يسمى عادة ، قانون العين بالعين ، والسن بالسن . (الخروج الفصل ٢١ ، ٢٤) . في هذه المرحلة ، أصبح ثمن الدم الواحد دماً واحداً ، لا أكثر . ولكن يجوز الاقتصاص من أي واحد من ذوى القاتل .

وأتبعها بخطورة ثالثة ، حينما قال الرب الخالد : « لماذا تضربون هذا المثل في اسرائيل ؟ : الإباء يأكلون الحصرم والأبناء يضرسون ؟ انكم لن تقولوا هذا بعد اليوم . فكل واحد يموت بظلامته هو ، وأن الذي يأكل الحصرم ، تضرس أسنانه هو » ٧ .

(٦) دكتور كمال دسوقي ، علم النفس العقابي ص ٤٤ .

(٧) انظر الاستاذ Pierre Jaccard ، في مقاله عن تاريخ العقاب ، منشور في Revue internationale de criminologie et de Police technique, 1970 P. 89.

ولم يكن عنصر القصد معتبرا ، اذ ذلك دوما فقد كانت العبرة للفعل المادى الذى يحدث النتيجة ولذلك كانوا يعاقبون الجريمة المركبة خطأ ، كما لو كانت مركبة عمدا ، بل اشد احيانا ، حينما يتوهمون ان روحا شريرة تقمصت الفاعل ، فارتكبت بواسطته الجرم . فكانوا بضربهم الفاعل المادى ، يضربون الروح الشريرة . ومن هذا الاعتبار انطلقوا في معاقبة الجمادات والحيوانات والمجانين .

ويؤكد الباحثون المعاصرون ، ان الانسان البدائي ، الذى كان يعيش في ظلمات السحر وغيابات ما وراء الطبيعة ، كما رسمتها له اوهامه كان في الاصل ، ينظر الى الجريمة ، بأنها اهانة للالهة ، ، من شأنها ان تجر المصائب على المجتمع كله ، فتهلك الضرع ، وتقضي على الزرع .

وقد عرف العرب الجاهليون ايضا الثار، وطبقوه عقابا مقبولا على المجرم وعلى أي واحد ينتسب اليه بصلة القربى ، أو الدم .

وكانت للثار عندهم قيمة دينية واعتبارات اجتماعية ، تتعلق بواقعهم الصعب ، وطبيعة حياتهم .

فقد كانوا يعتقدون ان هامة ، وهى في زعمهم طير من نوع خاص ، تخرج من رأس القتيل ، الذى لم يثار له ، وتقف على جده ، وتنادى قائلة : « اسقونى فانى صدية » . وهذه الهامة ، عندهم ، لا تشرب الا من دم القاتل او دم احد اهله وفي ذلك يقول ابو داود الايدى :

سلط الموت والمنون عليهم : فلهم في صدى المقابر هام

(والهام جمع الهامة) .

ويقول ذو الاصبع العدواني :

يا عمرو ان لا تدع شتمى ومنقصتى : اضربك حتى تقول الهامة اسقونى

ويقول مفلس الفلسي :

وان اخاكم قد علمت مكانه : بسفع قيا ، تسفى عليه الاماصر

له هامة تدمو اذا الليل جنهما : بنى عامر هل للهلالي ثائر ؟

وللثار عندهم ايضا اعتبارات اجتماعية ، تتصل بكرامة ذوى القتل والتطاول عليهم والحق العار بهم . ولذلك ، كان من عاداتهم ، انهم يحرمون على انفسهم النساء والدهن والفسول والقمار ، حتى يدركوا ثارهم . وفي ذلك يقول ثابت شرا :

فأدركنا الثار منهم ولما يمض ملحيين (٨) الا الاقل

حلت الخمر وكانت حراما وبلاي ما ألت تحل

وكان من عاداتهم ايضاً ان النساء لا يبيكين المقتول الا بعد ان يؤخذ بثارته فاذا ثار قومه له ، بكته النساء :

من كان مسروراً بمقتل مالك : فليات نسوتنا بوجه نهار
يجد النساء حواسرا يندبنه : يلطنن حر الوجهه بالاسحار

وكان الثأر يجرى على حسب قواعدهم العرفية ، التي تستمد اصولها من مبدأ المسؤولية الشاملة ، والتفاوت الاجتماعي . فاذا كان المقتول من قبيلة شريفة ، والقاتل من قبيلة « وضيعة » ، طلب اهل المقتول دم حر عن دم عبد ، ودم رجل عن دم امرأة ، ودم حر عن دم حر ، وطلبوا في الجراح عضوين أو أكثر بعضو واحد .

اما اذا كان المقتول من الطبقة العليا الرفيعة فلم يكن لدمه ثمن مألوف . والرواة يحدثننا ان افراداً من قبيلة غني « قتلوا شاسا بن زهير بن جذيمة . فسار اليهم ابوه في جمع غفير من أحلافه فأرسلوا له رسلاً يفادونه على حل سلمى وفصل للقوات ، فقال لهم : انى اريد احدى ثلاث لا يفنيني غيرها : ١ - تحيون لى شاسا ٢ - او تملأون ردائي من نجوم السماء ٣ - او تدفعون الى غنيا - القبيلة - بأسرها ، فأقتلها ، ثم لا ارى انى اخذت عنه عوضاً (٩) .

وادرك العرب ، تحت وطأة الضرورات ، ان ممارسة الثأر الجماعى مهلكة لهم ، كما حدث في حرب داحس والغبراء ، فآخذوا يدخلون تعديلاً على « قانونهم الجزائي » وهو العرف الذى تناقلوه ابا عن جد ، وكان لحكمائهم وعقلائهم دور فى توضيق رقعة « العقوبة » الجماعية ، متأثرين بالتوراة التى ادخلت قانون المماثلة ، وهو القانون الذى اقرب مبدأ النفس بالنفس ، والعين بالعين والسن بالسن واليد باليد والكى بالكي والجرح بالجرح والرض بالرض « (١٠) .

والى هذا المبدأ اشار تعالى بقوله : « وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس ، والعين بالعين . . . » وكان هذا القانون كسبا عظيماً للمجتمعات القديمة ، لانه نقل المسؤولية الجزائية ، من مسؤولية جماعية ظالمة ، الى مسؤولية فردية عادلة . ولكن هذه الظاهرة الخيرة لم تكن شاملة ولا جذرية ، لانها رسخت في مجتمعات ، وبقيت متموجة في مجتمعات اخرى ، ومجهولة تماماً في مجتمعات غيرها . وليس سرا على احد ، ان البادية السورية ، لا تزال تشن الى اليوم ، رغماً عن انف كل قانون وسلطة ، تحت وبلاات الثأر الجماعى . وقل ان تتاح للسلطة ان تتدخل ، فالعشائر البدوية لا تزال نوحا ما تقيم عدالتها حسب اعرافها « القانونية الموروثة » ، كابرا عن كابر . وانى لا ذكر انه في مطلع الوحدة بين سورية ومصر ، وكانت الدولة ، اذذاك ، مرهوبة الجانب حقاً ، انقض رجال احدى القبائل الكبرى ، بقضهم وقضيضهم على مخفر للشرطة ، لجات اليه احدى بناتهم الهاربة مع شخص من عرق اخر احبته ، وتعاهدا على الزواج ، وهذه جريمة جزاؤها القتل عندهم ، واوشكوا ان يفتكوا برجال الشرطة ، لولا انهم وجدوا طريقة لانقاذ انفسهم ، بتسليم « المجرمين » مقابل تعهد بحمايتهم . . ولكنهم قتلوهما بالفرصاة اخترقت جسيهما في هدأة المساء ،

(٩) انظر كتابنا ، الحقوق الجزائية العامة ، الطبعة السادسة ١٩٦٣ ، ص ٦٣ وما يليها . وانظر نهاية الارب للنويرى ج ٢ ص ١١٧ .

(١٠) سفر الخروج ، الاصحاح ٢١ .

وطويت الواقعة « لجهالة الفاعل » . ولا يقتصر التأثير على البداية ، لانه موجود في العديد من المدن ولكن على نطاق اضيق . بل ان بلدا كلبانان ، وهو في مقدمه البلاد العربية ثقافة وحضارة ، لا يزال يعيش في ظل حراب النار ، لا فرق في ذلك بين مسيحييه منطقة (الجبال الشمالية) او مسلميه (جرود بعلبك والهرمل) (١١) . ويذكر الاستاذ المصري محمد التوني (في كتابه علم الاجرام الحديث القاهرة ١٩٦٠) ان عدد جرائم القتل في مصر ، مع الاصرار او العمد ، عام ١٩٥٧ بلغ ١٤٤٨ ، وان ما يقرب من نصف هذا العدد ارتكب بدافع النار وتعطى جريدة الاهرام (عدد ١٩٦٨/١١/٤) صورة اكثر تشاؤما ونحن نذكر ان من مصر انبثقت انوار المدنية الاولى ، فاضاعت ظلمات العالم القديم ، وهى اليوم موطن سبع جامعات مزدهرة ونظام سياسى واقتصادى ، يرفع شعار الطبقات المحرومة ومع ذلك ، فانها لم تستطع ، رغم جهودها الحميدة ، من القضاء على النار .

وفي هذه المرحلة من عمر البشرية ، عرفت المجتمعات القديمة ، التبرؤ من المجرم وطرده من حظيرتها ، او تسليمه الى ذوى المقتول ، يقتصون منه ، وهو ما كان الرومان يسمونه Noxae Deditio (١٢) . واذا طرد المجرم من كنف قومه ، فانه يظل بدون رب يحميه ، لان الرب يبقى مع القوم وينتقل معهم ، وبذلك يكون دمه مهدورا ، ويحق لكل شخص الاقتصاص منه . وقد عرف العرب الجاهليون هذا التعامل ، وكانوا « يخلعون القاتل من عشيرتهم فتقصيه عنها ويصبح خليعا (١٢)

ثم خطوا الخطوة الحاسمة ، فادخلوا الدية عن النفس ، والأرض عن عما دونها ، وبذلك اخذوا يفتندون القاتل بعدد من الابل او الشاة او المال ، وربما ساهم في الدفع ، اجواد اشتهروا بسخائهم وكرمهم ، للقضاء على بدور حروب اهلية طاحنة ، كانت تندلع بسبب طلب ثار . وكانوا يتوسلون بمساعدة الجاني على الهرب ، لنجاح المفاوضات ، ودفع الدية ، ذهابا منهم الى ان هرب الجاني يهدى ثورة الانفعالات ، ويخمد نار الاحزان . بل انهم وجدوا شهورا تعارفوا على تقديسها ، هى رجب الفرد ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، فكانوا لا يقتتلون فيها ، ولا يأخذون بالثار . ولكنهم كانوا احيانا يتحايلون لتحليل حرمة بعض الاشهر ، باللجوء الى النسب . والناسىء رجل له حرمة وقدسية ، يقف اذا فرغت العرب من حجها عند حجرة العقبة ، فيهتف بأعلى صوته : اللهم انى لا

(١١) « في المجتمع اللبناني لظاهر اجتماعية اقوى في نتائجها - حتى الان - من القانون ، وهى تشكل استمرارا فعلا لآراء ومبادئ وتقاليد تعتبر بالنسبة الى فئات اجتماعية واسعة ، قوانين طبيعية ، تبجح ما يمنعه القانون ، وتمتبره أمرا واجبا ، ومن هنا امر تعارضها مع الفلاسفون النجالي . مجموعة الاعراف والمبادئ والتقاليد هذه ، تحكم العلاقات الاجتماعية مثلا مشكلة الثار او غسل العار ، ولها لاحكام اللوائح العشائرية فالعشيرة تعتبر هؤلاء (القتلة) ابطالا تجب حمايتهم ، لانه « في الجريمة تشترط العشيرة » . وعندهم قاعدة راسخة ، هى ان « قتل القاتل عمل مشروع وواجب وان عملية الثار لنفسها ضرورة اجتماعية بالنسبة الى قريب المقتول وسائر افراد عشيرته » . (استطلاع نشر في ملحق جريدة النهار اللبنانية ، مسدده ١٩٧٤/٥ ، كتبه عبد الهادي محفوظ) .

(١٢) انظر Monier ، مصطلحات الحقوق الرومانية ص ٢٣١ ، و Giffard الحقوق الرومانية ج ١ ص ٢٣١ . ولقد ذكر علماء الانثروبولوجيا المعاصرون ان قبائل افريقيا الغربية ، لا تزال الى يومنا هذا تنبرا من القاتل بطقوس دينية خاصة .

(١٣) الاغاني ج ١٣ ص ٢ والعقد الجديد ج ٢ ص ٧٢ واذا خلع الشخص ، اصبح صملوكا ، سارقا ، يقطع الطريق ، او يلجأ الى احد الاماكن المقدسة ، ليميش آمنا في حرماها . الدكتور احمد صالح العلى محاضرات في تاريخ العرب ، بغداد ١٩٦٤ ص ١٦٢ .

اعاب ولا اخاب ، ولا مرد لما قضيت . اللهم انى احللت شهر كذا ، وانسأته الى العام القابل ، وحرمت مكانه شهر كذا ... (١٤) وقد قال تعالى عن هذا الاسلوب السيئ : انما النسيء زيادة في الكفر » .

واستحدثت مجتمعات اخرى ، اماكن مقدسة ليلجأ اليها الهارب من وجه العدالة ، ويجد فيها الامن ، الى ان تحل قضيته ، بطريق المصالحة وقد جاء في التوراة (الاصحاح ٣٥ ، سفر التثنية) ان من ضرب صاحبه بغير علم وهو غير مبغض له ، منذ أمس وقتله ، ومن ذهب مع صاحبه في العمر ليحطب حطباً فاندفعت يده بالفأس ليقطع الحطب وافلت الحديد من الخشب ، واصاب صاحبه فمات ، فهو يهرب الى **احدى تلك المدن (وهي ثلاث مدن خصصها موسى لتكون ملجأ)** ، لئلا يسمى ولى الدم وراء القاتل ، حين يحمى قلبه ويدركه اذا طال الطريق ويقتله . . . » .

ولم تخرج التوراة على ما كان مألوفاً ، من منح الحماية لبعض الهاربين من جريمة ، وخاصة في جرائم القتل الخطأ ، اذا لجأوا الى اماكن مقدسة وقد عرفت القبائل العربية « حماية الدخيل » واعتبرت التفريط به عاراً . وقد يكون لجوء السياسيين الى بعض السفارات اليوم ، ذكرى معاصرة ، لتلك الاعتبارات الانسانية القديمة ، حتى أن بعض الدول اليوم تصل الى التهديد بأقصى التدابير اذا انتزع من سفارتها لاجئ سياسى اليها .

والى جانب الثار ، كان عندهم ، **الاعراف** ، لمحاكمة الجرائم التى تقع داخل القبيلة الواحدة ، او فى البلد الواحد . وكان يسهر على حرمة هذه الاعراف ، وهى القوانين غير المكتوبة أمر القبيلة ومجلسها ، وقد يساعدهم فى ذلك العرافون بالسابقات .

ويذكر الاستاذان لامانس فى كتابه « **مهد الاسلام** » ونيلينو فى كتابه « **النظام السياسى البدوى** » انه كان لكل قبيلة مجلس ، هو ندوتها ويستطيع كل فرد من افراد القبيلة ، حضوره والتحدث فيه . وكان هذا الحضور مفخرة له . وفى ذلك يفاخر الشاعر بأنه كان يحضر المجالس او الاندية ، بقوله :

حُمال الوية ، شهد اندية قوَّال محكمة ، جوائب آفاق

ويرأس القبيلة امير ، وكان يطلق عليه عدة أسماء ، كالرب والرئيس والشيخ ، وكانوا يختارونه لسفائه ونجدته وحلمه وتواضعه ، وكان يحكم فى الخلافات ، اذا لجأ اليه المتخاصمون * ولكنه لا يحتكر وظيفة القضاء ، اذ كان المتنازعون يلجأون الى غيره من الحكام والعارفة ... » (١٥) وفى الغالب يكون الى جانب الامير ، مجلس من عقلاء القوم ، يحضونه النصيح ، ويبصرونه بالقواعد القانونية السائدة عندهم .

وكان القانون الذى يطبقونه دوماً ، هو العرف المحلى .

(١٤) د . جواد علي ، المرجع السابق ، ج ٦ ص ٢٢٤ .

(١٥) د . احمد صالح الطي ، المرجع السابق ص ١٥٧ .

وقد سمعت من الاستاذ المستشرق الانجليزى سارجنت ، مدير دراسات الشرق الاوسط فى جامعة كامبريدج فى محاضرة القاها فى جامعة الكويت عام ١٩٧٠ ، عن « القانون العرفى فى جنوب الجزيرة العربية » ، انه سمع الناس فى بعض تلك المناطق التى زارها يسمون « القانون غير المكتوب » اى العرف باسم « الطاغوت » . وهذا يفسر ، قول الله تعالى : « يريدون أن يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا بان يكفروا به » (النساء الآية ٦٠) (١٦) .

ومن البديهي ان نقول ان هذه الاعراف لم تكن مكتوبة مقننة ، الا فى النادر ، وانها مزيج من التقاليد الموروثة ، والمستوحاة من الحاجات الاجتماعية والقيمية والعقائد الدينية والسحر

ولقد وصلت انبأها الى مسامعنا من طرق متعددة ، منها النصوص الادبية والملاحم والاساطير الشعبية ، ومنها الدراسات المقارنة لاعراف الشعوب البدائية التى لا زالت تعيش بين ظهرانينا ، فى مجاهل افريقيا واستراليا ، بل اننا لا نزال نصادف عقابيلها وبقاياها لدى القبائل البدوية فى الصحراء السورية والعراقية وصحراء سيناء (١٧) وغيرها

وجاء الاسلام بنظام جديد ، الفى به مساكن مالوفا ومتعارفا عليه من قبل ، وبرز ما فيه مما يتعلق بموضوعنا ، انه اكد مبدأ المسؤولية الفردية ، بقوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر اخرى » ، واقامها على التكليف ، وهو اشتراط العقل والتمييز ، ونص على جرائم الحدود والقصاص ، وترك للقاضى عقوبات التعزير .

وجاءت فى اعقاب هذه المرحلة ، مرحلة اساسية فى تكوين القانون الجزائي ، بدأت مع تشكل الدولة .

ومن الباحثين من يرى ان الدولة تشكلت باتفاق الافراد على العيش معا فى نظام الدولة وهذه هى نظرية العقد الاجتماعى ، التى نادى بها جان جاك روسو فى القرن الثامن عشر ، والتى عيب عليها ان المجتمعات قديمة قدم الافراد انفسهم (١٨) ومنهم من يقول بنظرية الفتح ، وذلك ببسط سلطة المجتمع الصغير الاقوى على المجتمع الاضعف ، وضمه اليه وامتصاصه واذابته فى ، وتشكيل مجتمع اكبر ، واعادة العملية عدة مرات وعلى مئات او الاف السنين ، حتى انتهى بها المطاف الى اقامة الدولة . وقد رسخت دعائم هذه النظرية فى القرن التاسع عشر ، بتأثير نظرية دارون ، التى تقوم على بقاء الاصلح والاقوى للكفاح فى سبيل الحياة .

(١٦) قد يدعش القارئ اذا علم انه كان فى سورية قرار اصدره المفوض السامي الفرنسى تحت الرقم ٢٦٦١ تاريخ ١١ تموز / يوليو ١٩٢٩ ينص فى مادته الثانية على ان « الجنائيات والجنح المرتكبة بين افراد القبائل الرحل بمناسبة الغزو ، يجب تسويتها بحسب العادات المعروفة » . وقد ابقى هذا القرار بقانون صدر عام ١٩٥٨ . وقد كان الدستور السوري لعام ١٩٢٨ والدستور السوري لعام ١٩٥٠ ، والدستور العراقى السابق ، تنص صراحة على وجوب « مراعاة التقاليد العشائرية » ولكنها القيت فيها بعد .

(١٧) انظر كتاب : سيناء ارض القمر ، اللواء رفعت الجوهري ، لغصته مجلة العربى فى عدد كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ .

(١٨) انظر دراسة الاستاذ Halbwachs استاذ علم الاجتماع فى السوربون ، عن كتاب روسو المشوار اليه Le controt social باريس ١٩٤٣ .

وليس لتفضيل احدى النظريتين ، بين عدة نظريات ، ما يمكن ان يؤثر في موضوع بحثنا ، تأثيرا اساسيا . ففي مثل هذه اللقاءات والاندماجات يظل كل فريق محافظا على ما عنده من عادات واعراف ، فترات طويلة ، حتى يعمل التقارب والتطور عملهما ، ويفيرا الاعراف والتقاليد المتعددة والمتنافرة احيانا ، فيصبح للمجتمع الموحد عادات واحدة ، تميزه عن غيره من المجتمعات . ويروى ان النبي عليه السلام اقر لقبيلتي الاوس والخزرج تسوية نزاعاتهما ، وفقا لاعرافهما رغم دخولهما السمع في الاسلام (١٩) .

والصبغة الغالبة على التشريع الجزائري في نظام الدولة ، انه كان في اول عهده مصطبغا بصبغة دينها ، ثم انتهى بعد مخاض طويل واليم ، الى ان يصبح وضعيا .

وفي الاساطير القديمة ، ان الالهة - الملكة المصرية **ايزيس** Isis ، انتهت عهد الثار بان ثارت لزوجها واخيها - **اوزيريس** Osiris ، بمعاونة ابنهما **اوروس** Orus من قاتله **تيفون** Typhon ، واعلنت للملا ، بان ثارها هذا يجب ان يكون اخر ثار من نوعه لانها ، حينما قامت به ، حطمت الروح البربرية ... وقامت في مصر ، واثينا وروما عدالة ، باسم الدولة ، يشرف عليها رجال الدين ويحكمون وفق ما جاء في كتبهم المقدسة ، ثم اخذت اوامر السلطة الزمنية ، تنفذ الى الحياة العامة ، تحت ستار سلامة الدولة ، ومصصلحة الامن . ولكن العدالة المنزلية ظلت محترمة عهدا عديدة ، يقوم بأعبائها الوالد السيد ، على زوجاته واولاده وعبيده وعامائه ...

« والتشريع الروماني ، لم يكون وحدة متكاملة ، في اى مرحلة من مراحلها ، لذلك كان من العيب ان نحدد تاريخه وتطوره بدقة . والمعقول انه بدأ بقانون **Valéria** الذى اخضع الاحكام بمقوبة الاعدام لموافقة الشعب ، بوصفه صاحب السلطة القضائية العليا » (٢٠) .

وكان الملك في روما يقوم بأعباء القضاء ، وكان القاضى الاوحد ، في اول العهد ، ثم اصبحت الى جانبه قضاة مختصون يزداد عددهم ، كلما توسعت المدينة - الدولة ، وتوسعت معها مشاكل المواطنين . وكان الاعتداء على القاضى جريمة كبرى لانه كان معتبرا حالة من حالات الاعتداء على سلامة الوطن **Perduellio** وخاصة في العهد الامبراطورى (٢١) .

وكان القانون الروماني البدائي ، مرتبطا ارتباطا وثيقا بالدين ، حتى ان المراسيم القضائية كانت تتشابه تشابها كبيرا مع الطقوس الدينية . وكانت مهمة تفسير القوانين الجزائية ، وتطبيقها من اختصاص الزعماء الدينيين . وكانت الهتهم الاولى **Numina** الهة روحانية ، غير مادية حاضرة دوما ، ولكنها لا ترى ولا تقع تحت التحس ثم وسعوا نطاق عقائدهم ، فاتخذوا آلهة يونانية آلهة لهم ، مثل **Jupiter** و **Junon** و **Minerva** و **Athena** في القرن الرابع او الثالث ، الطقوس

(١٩) معاصرة الاستيلاء سارجنت المشار اليها .

(٢٠) Mommsen في كتابه الرابع ، الحقوق الرومانية الجزائية ج ١ ص ٦٤ .

(٢١) المصدر نفسه ص ٢٩٠ .

السحرية من الدين الرسمي ، وتحدد دور الملك الديني Rex sacrorum فأصبح ملكه شرفيا وبقيت العدالة من اختصاص الكهنة قرونا طويلة. الى ان اخذت تتحرر من هذه الصبغة، حينما اخذ القانون يكتسب طابعا وضعيا ، مع وضع قانون الاثنى عشر لوجا ، حوالى عام ٥١٠ قبل المسيح ، بعد كفاح مرير بين طبقتى النبلاء Patriciens والشعب Plébéens (٢٢) .

ومن مظاهر الطابع الدينى لقانون الجزاء ، انهم كانوا يستفتون الالهة فى الصعوبات التى تقوم فى طريق اكتشاف الحقيقة . Ordalies . وكانت هذه الالهة لا تقصر فى الاستجابة لهم . وفى قصة Antigone التى كتبها اليونانى Sophocle والى مثلت عام ٤٤٠ قبل الميلاد ، يدافع الحراس الذين اتهموا بالاهمال اثناء حراستهم بولينيس « بانهم مستعدون للقبض على الحديد المحمى ، والسير على النار المؤججة ، والقسم فى حضرة الالهة بانهم لم يشاركوا فى الجريمة » (Antigone 264 265) وكان من عادة اليونان ان يتحسسوا راي الالهة بوسائل شتى . ومن طرقهم المألوفة ، انهم كانوا يلغون المجرم الى البحر ، فى تابوت مفلق ، فان ابتلعه اليم ، نفذ فيه حكم الارباب ، وان نجا ، وقل ان ينجو ، كان من اصحاب الدرجات المقدسة . . .

« وقد كانت اكثر الشعوب تحتكم الى الالهة ، اذا اعوزها دليل يدين المتهم . فكانت تلجأ الى طريق المحنة Ordalle وذلك بالقاء المتهم فى النار او الماء ، فاذا نجا ، فهذا دليل على ان الالهة قد قضت ببراءته من التهمة ، واذا غرق او التهمته النار ، فهذا دليل على انه مذنب وان الالهة قد قضت امرها فيه .

وقد لجأ قدماء المصريين الى اقامة تمثال للالهة (ما آت) ، الهة العدل . وكان كهنة الالهة امون يستفتون هذا التمثال فى المسائل الجنائية فكان يؤتى بالمتهم امام التمثال ، ويسأل عما اذا كان مذنباً او غير مذنب ، فاذا حرك التمثال رأسه بالنفى ، كان المتهم بريئاً من الذنب ، وان حركه بالايجاب كان مذنباً . وكذلك كان لليهود قبل موسى تمثيل يتصل كهنة بنى اسرائيل بها ، ويحركونها ، فتجيبهم باشارات خاصة ، بالحكم الواجب النطق به » (٢٣) .

ويذكر الاستاذ السويدي Olaf Kinberg ان هذا الطابع الدينى المقدس للقانون الجرائى ، صانه من النقد ، ولكنه اعاق اصلاحه ، بسبب روحانيته (ميتافيزيقيته) . وقد انتقد ارسطو هذه الناحية من ضعف الاساس القانونى ، بقوله ان عادة ملاحظة الطبيعة ، تمنحنا موهبة ايجاد فرضيات من شأنها ان تربط بين مجموعات كبرى من الوقائع ، فى حين ان الاعتماد على المبادئ المجردة والمفاهيم الميتافيزيقيه تضعف هذه الملكة ، لانه يفقدنا التأمل فى الواقع ، ولا يكشف لابصارنا الا مساحة صغيرة منه ، ويدفعنا ، بسبب من ضيق نطاق تأملاتنا وافكارنا ، الى ان ننشئ نظريات ناقصة . . » (٢٤) .

R. Monier, manuel élémentaire de droit romain. Paris, 1947,

(٢٢) النظر

(٢٣) الدكتور عبد السلام الترمائني ، فى كتابه تاريخ الشرائع ص ٥٥ . T.I.P.26,

Les problèmes fondamentaux de la criminologie, ed. cujas 196 P. 17 et s.

(٢٤)

وقد كان على رأس القضاء اليوناني، مجلس أعلى مقره أثينا .

وكان في مصر القديمة ، محكمة عليا ، مؤلفة من ثلاثين قاضيا من كهان منفيس وطيبة وهليوبوليس ، وتختص بمحاكمة الجنايات الكبرى ، كائنا من كان فاعلها ، كما تختص بمحاكمة جرائم الطبقة النبيلة . وكانت اجراءات المحاكمة سرية ، ومكتوبة بالهيروغليفية ، التي كان يحتكر اسرارها الكهنة وحدهم . وحين ينتهي الكهان -القضاة من مداولتهم السرية ، امام الكتب الثمانية ، ويتفقون على الحكم ، يلمس الرئيس الخصم الحق بصورة الحقيقة المعلقة بسلسلة في صدره ، وعندها يمسك الحرس بالخصم الفاشل ، لينال عقابه (٢٥) .

ومما يزيل بعض القتام عن وجه العدالة القديمة ، ان بعض المجتمعات كانت تحسن القضاء بالاستقلال في الرأي ، انطلاقا من فكرة انهم أسنة الحق واعوان الله ، وتجعل لقضائهم قدسية روحانية ومن مظاهر تأكيد سيادة القانون في مصر ، ان فرعونها كان يطلب من القضاة ، قبل تسلم مهام مناصبهم ، ان يقسموا يمينا بعدم اطاعة او امره لو انه طلب منهم ما يخالف العدالة . وكانت رسومهم تظهر بلايد للاشارة الى نواهة ايديهم ، وبأعين تتجه الى اسفل للاشارة الى انهم ما كانوا يحلفون بأى انسان مهما كان عظيما (٢٦) .

وكذلك كان اليونانيون يرمزون للعدالة بامرأة معصوبة العينين ، اشارة الى انها لا ترى المتخاصمين ولا تفرق بينهم ، وفي يد ميزان تزن به القضايا ، وفي اليد الاخرى سيف ، تقتص به من المعتدى ..

ومن هنا جاء المثل المعبر عن النزاهة بأن العدالة عمياء ..

وعلى الرغم من عدم قيام الدولة في الجزيرة العربية ، فانه جرت محاولات بين كبارهم ، لاقامة تكل قوى لاقامة العدل . ومن هذه المحاولات « حلف الفضول » ، قبل البعثة المحمدية بعشرين سنة ، وكان اول من دعا اليه ، الزبير بن عبد المطلب ، وعقد في بيت عبد الله بن جدعان ، وحضره هاشم وزهرة وتيم بن مرة ، وتحالفوا على أن يكونوا يدا واحدة مع المظلوم حتى يؤدي اليه حقه وفي هذا الحلف ، الذي يحتمل أن يكون أول قانون جاهلي مكتوب ، يقول رسول الله الذي حضره « لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفا ما أحب ان لى به حمر النعم ، ولو دعيت اليه في الاسلام لاجبت ... تحالفوا ان ترد الفضول على أهلها والا يعز (يقلب) ظالم مظلوما » ..

(٢٥) انظر Albert du Bois, Histoire du droit chez les peuples anciens Déclareuil, la justice dans les coutumes primitives

(1) La solidarité de la famille dans la Grèce antique

وكتابي الاستاذ Glotz وهما

(2) L' ordalie dans les coutumes primitives

(٢٦) الدكتور رؤوف عبيد ، المشكلات العملية الهامة في الاجراءات الجنائية ، الطبعة الثانية ١٩٧٣ ، ج ١ ص ٦ .

ومنذ أن رسخت جذور الكنيسة سعت الى ان تضع يدها ، على مؤسسات العدالة في الغرب المسيحي . وحين اشتد عودها ، عاقبت على الجرائم العادية ، والجرائم الدينية (٢٧) على السواء ، وكانت شديدة جدا في هذه الأخيرة ، ولكنها اكثر من عقوبات السجن ، انطلاقا من مبدأها الشهير « الكنيسة تنفر من الدم » Abhorret a sanguine ، رغبة منها في حمل المجرم على الندم ، والتكفير عن خطئه بالتوبة ، « ولكن رجال الكنيسة راوحا يمتلكون الاقطاعات الكبرى . ويقول بعض المؤرخين أن الكثيرين منهم انصرفوا الى امور الدنيا ، أكثر من انصرفهم الى الاستمرار بمحاكمة الجرائم بروح حرة وانسانية (٢٨) .

وهذا ما ساعد الانظمة الملكية المتحجرة ، والمتربصة بالعدالة الكنسية ، في نضالها لتقوية نفوذها ، عن طريق تدعيم محاكمها الدينيوية ، ودخلت في كفاح مريع ضد السلطين الكنسية

(٢٧) هذه الجرائم كثيرة ، منها البدعة Hérésie ، وهي تبني آراء لا تقرها الكنيسة وكانت معاقبة بالحرق بالنار ، والردة apostasie ، وتعني ترك الدين الى غيره ، وعقوبتها الاعدام حرقا أيضا ، وتحضير الرب والعذراء والقدسين blasphème ، باللفظ أو بالكتابة ، وتشتمل على النماط من الجرائم ، مثل الالحاد athéisme وعبادة الاصنام idolâtrie والسحر magie وكلها معاقبة بالموت . وقد حكم قاضي مدينة abbeville الفرنسية ، عام ١٧٧٦ على شاب متحرر (اسمه La Barre) اتهم بانه شوه تمثال المسيح ، بالموت حرقا ، ولقد فيه الحكم . وقد اهتمت والدة العالم الفلكي العظيم Keppler في دولة فرتنبورغ بالمانيا ، بتهمة السحر ، فاضطر ولدها الى مفارقة النمسا ، ليبدل كل حثائه وتضرعه ، حتى تمكن من انقاذها بامعجوبة . ويقال ان محكمة leipzig ، برئاسة القاضي الشهير carpzov اصسدت ما بين ١٦٢٠ و ١٦٦٦ ، عشرين ألف حكم بالاعدام ، بينها عدد كبير جدا ، بسبب السحر والشعوذة . ويذكر الاستاذ البير دوبرا في كتابه اشاراليه ص ٦٥٦ انه احرق في مقاطعة Hennberg ١٩٧ ساحرة . فثار وجدان المفكرين على عنف معاقبة هذه الجرائم ، وراوحا يدعون الى التخفيف والاعتدال . وقد صدر في فرنسا امر ملكي عام ١٦٨٢ ، اوجب الاكتفاء بنفي السحرة ، الذين ينتهبون بالفيج ، اما « اذا مارس السحر لارتكاب الكبائر والكفر ، فانه بعدم » (المادة ٣ من الامر المذكور) . ومن حق الامانة العلمية علينا ، ان نشيد بجرأة وشجاعة راهب الماني اسمه Joseph Spee فلقد هاجم هذه المحاكمات السرية بشدة ، والف كتابا في مهاجمة التمسك والجور في هذه القضايا ، وخاصة بعد ان اخذ الرهبان النسخهم يحاكمون بهذه التهمة . فقد اتهمت راهبة ، راهبا في مدينة Aix الفرنسية بانه تعاطى السحر ، فانكر ولكنه حين اخضع لتعذيب فليج ، بكى كثيرا ثم اعترف ، فقصت المحكمة باعدامه حرقا ، ولقد فيه الحكم . وقد جاء في محضر التنفيذ الذي نظمه رئيس ديوان المحكمة ، انه قال وهو يبكي ، بانه خائف جدا من الحرق ، وأن التعذيب انتزع منه احساسه . وذكر Spee انه رافق عددا من المحكوم عليهم الى حيث تشتمل النار ، وخرج بحقيقة مذهلة ، وهي انهم جميعا ابرياء ، ولكنهم فضلوا ان يموتوا مرة واحدة بدلا من ان يموتوا كل يوم ميتة بالتعذيب .

ولست مؤهلا ، لان ابحث قضية السحر في الشريعة الاسلامية . ولكني سألت عالما جليلا هو الشيخ الاستاذ محمد الملكي الناصري ، استاذ الشريعة الاسلامية في جامعة الرياض ، فدلني على مراجع هامة ، وجدت فيها ، ان الساحر ، عند الامام مالك ، يقتل ولا يستتاب ، وهو رأى القاضي ابي محمد . ويرى ابن عبد الحكم واصبغ ، انه يستتاب ، فان لم يتب قتل . (ابو الوليد البساطي ، في المنتقى ، شرح الموطا) ، ويقول ابن رشد ، انه لا يقتل الا مع الكفر (بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٤٩) ويقول ابن خلدون : « فلهذا كان السحر كلرا ، والكفر من مواده واسبابه . ولهذا اختلف الفقهاء في قتل الساحر ، هل هو للكفر ، او لتصرفه بالافساد ... » (المقدمة ص ٤١٦) . وقد نقلت مجلة العربي (ديسمبر ١٩٧٠) من مجلة تايم الاميركية ، ان عدد الملحدين في امريكا اليوم يبلغ ١٨٥.٠٠٠ ، منهم متفرغون للتنجيم ! ... كما ينقل الاستاذ محمد لطفي جمعة ، في مقال له عن السحر والاحجية في مجلة المجتمع العربي (عام ١٩٣١ ص ٣٨٥) من الاستاذ والاس ن . ج (انه يوجد اليوم في انكلترا وامريكا وغيرها ، كثيرون يعتقدون بما كان يعتقد به الاشوريون والبابليون منذ اكثر من ٥.٠٠٠ سنة .

والاقطاعية ، حتى ظفرت بالكثير مما أرادت ، وتقلص ظل العدالة الكهنوتية الى ابعد حد . ومن أبرز القوانين التي سنت في هذه المرحلة ، الكارولينيا الالماني ، عام ١٥٣٢ ، والقانون الاعظم الفرنسي لعام ١٦٧٠ . وكلاهما أقر مبدأ التعذيب ، للحصول على اعتراف المتهم . وتمتاز عقوبات هذه المرحلة الطويلة ، بعنفها ، وشدتها ، وكثرتها ، نذكر منها ، للتعريف بها ، عقوبة النار الحمراء feu vif والتمزيق écartellement والدولاب La roue والمشنقة وقطع الرأس ومن عقوبات ما دون الموت ، ثقب اللسان ، والمصادرة العامة .

والظاهر أن عددا من القضاة الذين عينهم الملك ، لاقامة العدالة ، اعتبروا انفسهم موظفين عنده ، فاستبدوا بالناس لصالحه ، حتى انبثقت أنوار الديموقراطيات الحديثة ، مع شرارة ثورة ١٧٨٩ الفرنسية ، التي قضت على تعسف القضاة القدماء واستبدادهم .

وظلت الشريعة الاسلامية ، قانون المسلمين الجزائري ، خلال ثلاثة عشر قرنا وبعض القرن ، حتى دخل التقنين المعاصر في تعاملهم ، منذ أن تبنت الدولة العثمانية ، عام ١٨٥٨ ، قانون الجزاء الفرنسي الصادر عام ١٨١٠ ، بعد أن أدخلت فيه التعديلات التي تناسبها . وقد طبق هذا القانون في أكثر البلاد العربية ، التي كانت أجزاء من الامبراطورية العثمانية (٢٩) .

وهكذا ، نشأ القانون الجزائري ، ليوقف المجرم بالمرصاد ، ويضربه حين ينتهك قواعد المسنونة . والقانون مواد ساكنة ، تأتي الجريمة لتحركها ، وتنقلها من حالة السكون الى حالة الحركة .

واذا استثنينا بلادا قليلة ، نستطيع القول بأن القانون الجزائري ، في أيامنا هذه ، ومنذ فترة ليست طويلة نسبيا ، يعتبر ناظما للحياة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة .

ويمكننا أن نختار له تعريفا من تعاريف شتى متقاربة ، بأنه « مجموعة التشريعات التي تنظم تطبيق العقاب من قبل الدولة ، في بلد من البلدان » (٣٠) . ويترتب على ذلك ، اخراج العقوبات التأديبية ، التي تفرضها بعض الهيئات على أعضائها ، كالعقوبات التي يفرضها الوزير على الموظفين ، وتقابات المحامين أو الأطباء على أعضائها ، بسبب مخالقاتهم المسلكية ، من نظام العقوبات الجزائية ، كما يخرج منها العقوبات التي يسمح العرف بها لبعض الأشخاص ، كتأديب الاولاد القاصرين من قبل آبائهم لصالحهم .

واذا اردنا أن نضع القانون الجزائري في موضعه الحقيقي من حياتنا الاجتماعية ، وجب علينا أن نتذكر دوما بأنه قانون وضع لمعاقبة المجرمين ، فهو قانون ، إذن ، لا يتعامل مع غير

(٢٩) وضعت الشريعة الاسلامية السمحاء ، ثلاثة أنواع من العقوبات ، هي الحدود والقصاص والتعزير ، ودرست بتوسع زائد في كتب الفقه . ولقد درسها فقهاء معاصرون ، سهلوا للقارئ أن يحيط بها ، نذكر من هؤلاء ، التشريع الجنائي الاسلامي ، للاستاذ عبد القادر عوده ، ومحمد بن محمد أبو شهية ، الحدود في الاسلام ، ١٩٧٤ ، والاستاذ محمد أبو زهرة ، وغيرهم . .

(٣٠) وهو تعريف الاستاذ Donnedieu de Vabres في كتابه Traité élémentaire de droit criminel et de législation comparée, 1947

ومن ذلك تعريف الاستاذ محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ١٩٦٩ رقم ١ : « هو مجموعة القواعد التي تسنها الدولة ، لتبين ما يعد جريمة وما يفرضها من عقوبة » .

هذه الفئة من الناس ، التي انتهكت القواعد القانونية ، المقررة والمعلنة ، والتي يعرفها الناس أو افترض القانون فيهم أنهم يعرفونها ، نظراً لأنه لا يحق لأحد أن يحتج بجعل القانون الجزائي . وهذه قاعدة ، تحكيمية بلا ريب ، إلا أنها وضعت لقطع دابر المماحكة . ومع ذلك فقد وجد من انتقدها بشدة ، بل وجد من انتقد مفهوم « المجرم » نفسه بشدة ، وقالوا بأنه لا يوجد مجرم وغير مجرم ، لأن هذه التسمية ، تسمية اصطلاحية ، أوجدها واضع القانون ، وهي نسبية أيضاً ، لأن المجرم بالنسبة لها ، هو من انتهك حرمة النظام الذي أقامته الاكثرية لصالحها . وعندهم أنه لا يوجد إلا أنسان ، نحن الذين نعتناه بأنه مجرم أولاً اجتماعي antisocial ، ومن حقه على المجتمع ، بل من واجب هذا المجتمع ، أن يعيد تأهيله ، ولا أكثر من ذلك ولا أقل .

« ان تاريخ الانسانية يبرر انموذجين من الناس : المجرمين وغير المجرمين . ولكن هذين الانموذجين ، لا يمثلان ، عملياً ، الا موقفين خاصين ، وضع الناس انفسهم في احدهما أو في الآخر ، بسبب ظروف الحياة ، التي قضت بأن ينتهك الفريق الاول قوانين المجتمع ، في حين أن الفرصة لم تتح للفريق الثاني ليفعل ذلك . وهذه المقارنة تثير شكاً جدياً في قيمة الفصل Le critère الذي يسمح بالتفريق بين الانموذجين المذكورين ، لذلك يكون تعريف « الا اجتماعية » (أى الاجرام) أمراً قاصراً ونسبياً . فليس كل من يخالف القانون يفتضح أمره ، وبالتالي ، فليس جميع الذين يريدون أن ينتهكوا حرمة التشريع ، تتاح لهم دوماً فرصة تحقيق هذه الامنية . ثم أننا نزع من أن يخالف القانون ، يكون شخصاً لا أخلاقياً ، والذي لا يخالفه ، يكون شخصاً أخلاقياً . لو كان هناك تطابق تام ، بين الاخلاق والقانون ، لكنت هذه الملاحظة صحيحة . ومنذ أقدم الأزمنة ، اعتبر من يخالف هذا الفرع من القانون ، الذي نسميه اليوم ، القانون الجنائي ، « مجرماً » ، ومرتبكاً فعلاً بلحق به وبأسرته العار ، وله « صفات » المجرم . ولكن أين هذه الصفات مثلاً في التاجر الذي أفلس أفلاساً تقصيرياً ، لمجرد أنه قصر في مسك دفتره التجاري ؟ ان المجتمع هو الذي يضع القاعدة الجزائية ، ثم يعتبر من ينتهكها مجرماً ، إذن القاعدة الجزائية ، هي التي تخلق المجرم ، وليس العكس . . . » (٣١) .

ونحن لا نأخذ هذا الرأي مأخذ الجحد ، والعلم الجزائي على حالته الراهنة اليوم . ولكن لا نريد أيضاً أن نفلق الباب في وجه التطورات العلمية ، التي قد تقلب مفاهيمنا ، ذات يوم ، رأساً على عقب . وإلى أن يتحقق هذا التجديد ، وما نظنه قريباً ، يظل قطب الرحى في حياتنا ، المفهومان الأساسيان : القانون الجزائي والمجرم . ومع ذلك ، فلا بد من مفهوم ثالث لهما يتممهما ، وهو مفهوم رد الفعل الاجتماعي ضد المجرم ، وتقصد بذلك معاقبته .

والقانون الجزائي اليوم سيف المجتمع ، لتحقيق الاستقرار ، وسيادة الطمأنينة والامن . وهو نظام قائم بذاته ، مستقل عن غيره ، ولكنه غير معزول عن العلوم الأخرى ، ولا عن مواكبة التطور العام . وقد كان ، فيما مضى من الزمن ، ممتزجاً بالقانون المدني ، ثم انفصل عن الاخلاق ،

التي كان صدى لها ، قرونا طويلة ، ولكنه لا يزال ، رغم انفصاله عنها ، يستلهمها في الكثير من مسائله ، وأن كان يشيخ بوجهه عنها ، في بعض من هذه المسائل .

وهذه قضية تستحق أن نتحدث عنها قليلا ، لأهميتها . فحين كان الدين ، في المجتمعات القديمة ، ينبوع الحياة العامة ، والعمود الفقري للدولة ، كانت القواعد الجزائية حامية للعقيدة وذائدة عن حياض المجتمع . ولكن تبين بعد أحقاب طويلة ، أن الدين صلة روحية مقدسة تربط المرء في هدوء ضميره بربه ، وأن القانون الجزائي أداة زاجرة لضرب الدين ينتهكون القواعد القانونية ، التي ارتضتها الاكثرية في نظام ديموقراطي ، أو فرضتها القوة في الانظمة الأخرى . لذلك فإن القانون الجزائي لا يعاقب على عدم ممارسة الشعائر الدينية ، لأنه لا يريد أن يخرج على مهمته الأساسية . وقد كرس ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ ، الذي أقرته سائر الدول العربية ، الأعضاء فيها ، حق الإنسان في « حرية العبادة وحرية التعبير عن الرأي » . ونحن إذا نظرنا في القوانين الجزائية العربية ، كالقانون المصري (المادة ١٦٠ والمادة ١٧١) ، وقانون العقوبات البغدادي لعام ١٩١٩ (الباب ٢١ من الكتاب ٢) والقانون العراقي الجديد الصادر بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٦٩ (المادة ٣٧٠) ، وقانون العقوبات اللبناني ، وقانون العقوبات السوري المادة ٤٦٣ ، وقانون الجزاء الكويتي (المواد ١٠٩ - ١١٣) ، نجد أنها لا تعاقب الممتنع عن القيام بالواجبات الدينية أبداً وإنما تعاقب بعض الأفعال التي تعتبر عدواناً على مشاعر المؤمنين ، وتحدياً لمواطنهم ، في معتقداتهم . حتى أن كل بحث في دين أو في مذهب ديني ، في محاضرة أو مقال أو كتاب علمي إذا تم ، بأسلوب هادئ ومتزن خال من الالفاظ المثيرة ، وبحسن نية لا يكون سبباً للملاحقة القانونية (المادتان ١١١ - ١١٢ من قانون الجزاء الكويتي) . وحتى الإفطار في رمضان لا يعاقب ، إلا « إذا جاهر به المفطر في مكان عام » (القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٨ الكويتي) . وبذلك تكون مسائل المعتقدات قد خرجت من نطاق القانون الجزائي (٣٢) .

كذلك يقف القانون الجزائي ، بحذر تجاه الاعتبارات الاجتماعية ، فلا يريد أن يتورط فيها ، ولكنه قطعاً ، لا يعارضها . فالتضامن الاجتماعي ، يوجب على المرء أن يمد يد العون ، لمن هم في حاجة اليه ، كالصدقة ، والمعاونة على تخطي الصعوبات ، والتخليق بخلق الشهامة . ولكن القانون الجزائي لا يعاقب من يقصر في هذه الواجبات الاجتماعية ، إلا إذا كان على الإنسان واجب طبيعي ، كواجب الوالدة في إطعام رضيعها ، أو تعاقدى ، كواجب الممرضة بالعناية بمرضاها . . أما ما عدا ذلك ، فالامر متروك لمطلق تقدير الشخص ، إذا أراد أن يتدخل ، فإنه يرضي ضميره وشعوره الإنساني ، وأن رفض العون ، فلا يستطيع القانون الجزائي أن يطالبه .

ولكن حركة معاصرة لحسن الحظ أخذت تهز نخوة المشرع ، بعد أن تحرك الشارع الفرنسي عام ١٩٤١ ، وعدل قانونه الجزائي ، تلبية لمشاعر الناس ، فأوجب مؤازرة من كان في محنة ، كالغريق

(٣٢) الدكتور حميد السعدى ، شرح قانون العقوبات الجديد ، بغداد ١٩٧٠ ج ١ ص ١٥ - ١٨ ، والدكتور رؤوف عبيد ، مبادئ القسم العام من التشريع العقابى ، الطبعة الثالثة ١٩٦٦ ، ص ٤١ والدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، الرقم ٧ و ٨ ، الذى يقول : « وإذا أصيب إلى هذا أن الشريعة الإسلامية قد وضعت شروطاً شديدة ، قلما تتوافر ، تطبيق العقوبات المحددة في القرآن وعندئذ تطبق العقوبات التزيرية المنصوص عليها في قانون العقوبات ، فإنه يتبين أن أحكام قانون العقوبات لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية » .

في اليم ، أو المهدد بالنار ، الا اذا كان تدخله يعرض حياته أو صحته الى خطر . وقد خطا الشارع العراقي (قانون العقوبات الصادر في ١٥ ايلول ١٩٦٩) خطوة موفقة في هذا الموضوع ، فعاقب الامتناع من نجدة من كان في خطر (بعقوبة خفيفة ، هي الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر ، والغرامة التي لا تزيد على خمسين دينارا ، أو باحدى هاتين العقوبتين) . وكان القانون الكويتي اكثر تحفظا ، اذ اكتفى في المادة ١٤٤ بقصر العقاب على حالات الكوارث العامة ، والامتناع من تنفيذ اوامر الموظف العام ، وفرض عقوبة بسيطة جدا (الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر ، وغرامة لا تجاوز ٢٥ دينارا ، أو باحدى هاتين العقوبتين) (٣٢) . . .

ولقد حمى القانون الجزائي الفرد من كل عدوان عليه ، ولكنه امتنع عن التدخل في شئونه الشخصية اذا كان هو الذي اعتدى على نفسه ، أو قبل بهذا العدوان ، راضيا مختارا .

فاذا تعرض شخص ، رجلا كان أو امرأة ، لعدوان اخلاقي على عرضة أو شرفة ، فان قانون الجزاء يهب لنجدته ، بكل عنفه ووطنه . فالمادة ١٨٦ الكويتية مثلا ، تعاقب « من واقع انثى بغير رضاها ، سواء بالاكره أو بالتهديد أو بالحيلة ، بالحبس مدة لا تجاوز خمس عشرة سنة ، ويجوز ان تضاف اليها غرامة لا تجاوز خمسة عشر الف روبية » . وتشدد العقوبة الى الحبس المؤبد ، اذا كان الفاعل من الاصول أو المربين أو الخدم . . . والمادة ١٩١ ، تعاقب « كل من هتك عرض انسان بالاكره أو بالتهديد أو بالحيلة ، بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات ، ويجوز أن تضاف اليها غرامة لا تجاوز عشرة آلاف روبية » .

ولكن الامر يختلف اذا كان الشخص - رجلا أو امرأة - راضيا بأن يرتكب هذا الفعل عليه ، الا ان القانون لا يعتد بالرضا حتى سن معينة ، ذهابا منه الى أن ناقص التمييز أو فاقده لا يكون صالحا قانونا للرضا . وعلى هذا فان القانون الكويتي يحمي الشخص حتى سن الثامنة عشرة (المادة ١٩٢) ، والقانون السوري يحميه حتى نهاية الخامسة عشرة من عمره (المادة ٤٩١ المعدلة) ، الا في حالات اخرى محددة (المادتان ٤٩٠ و ٤٩٢) . . .

وفيما عدا هذه الحالات ، رجحت بعض القوانين الجزائية ، عدم التدخل في قضايا اعتبرتها خاصة بصاحبها ، ومثروكة لمطلق اختياره وتقديره ولم تعاقب عليها رغم قباحتها (كاللواط) . . . ولكن بعض القوانين عاقبت هذه الافعال الجنسية ، رغم الرضا . فالقانون الكويتي يعاقب على اللواط بالحبس حتى ثلاث سنوات وبغرامة أو باحدهما (المادة ١٩٣) ، كما يعاقب موقعة امرأة بالغة برضاها (بلغت الثامنة عشرة من عمرها) « وضبط الفاعل ملبسا بالجريمة » بالحبس مدة لا تجاوز سنتين أو بغرامة (المادة ١٩٤) . وهذه المعاقبة مظهر من مظاهر الحشمة والتدين ، اللذين تحرص عليهما المجتمعات الاسلامية .

وفيما سوى ذلك ، لا يتدخل القانون الجزائي في الاخلاق الشخصية . فهو لا يعاقب على الكذب ، ولا على الغيبة ولا على البخل ، ولا على التبذير . ولكن اذا بلغت النقيصة الاخلاقية

(٣٣) كنت قد تقدمت الى مجلس النواب السوري ، بوصفي نائبا من نوابه ، عام ١٩٥٧ ، باقتراح قانون لتعديل قانون العقوبات من ناحية المائة من كان في خطر ، وذكرت في الاسباب الموجبة أن « الولت قد حان لينقل تشريعتنا من نطاق الانانية والالفة ، الى نطاق الايثار والنفسان الانساني ، ونجدة المنكوب ، وتكريم روح الشجاعة المادية والادبية » . ولم يقدر لهذا الاقتراح أن يظفر باقراره ، ولم اعد اسمع منه شيئا ، رغم مرور سبعة عشر عاما على تقديمه . ومن المؤكد ان حالة عدم الاستمرار التي سادت البلاد منذ ذلك الحين ، مسئولة عن اهمال كثير من المشاريع الحيوية .

درجة خطيرة ، فانه يعاقب عليها ، بسبب تأثيرها في المجتمع ، وحقوق الافراد الاخرين . فشاهد الزور ، كذاب ، وقد نص القانون على معاقبته بسبب تضليل العدالة ، والاضرار بحقوق الناس ، وجعل عقوبته متناسبة مع الاذى الذي كان محتملا ان يترتب على شهادته الكاذبة . غير ان هناك حالات يعاقب عليها القانون ، دون اى نظر الى المفهوم الاخلاقي ، لان الاعتبارات الاجتماعية هي التي اقتضت هذه المعاقبة . ومن ذلك بعض مخالفات السر ، كمن يسير بسيارته في اتجاه ممنوع ، او من يضيء النور المبهر او يسير بسرعة تزيد عن السرعة المسموح بها ، فانه يعاقب ، ولو لم يلحق بسلوكه ضررا باحد ، كما ان هناك حالات ، تتضرر منها الاخلاق قطعا ، امتنع القانون الجزائي من معاقبتها ، لاعتبارات مصلحة الاسر ومصلحة العدالة . ومن ذلك اعفاء الفاعل ، في جريمة عدم التبليغ عن مشروع جريمة قتل او حريق او سرقة ، اذا كان الذي اعد المشروع ، زوجه او احد اصوله او فروعه (المادة ١٤٣) ، وبعض القوانين تضيف الاخوة والاخوات والاصهار (المادة ٢٢١ عقوبات سورى) ، واغراء « شاهد الملك » ، بافشاء اسرار جريمة خطير وغامضة ، للسلطات المختصة ، مقابل اعفائه من العقاب . وقد يؤخذ على هذا السلوك لا اخلاقية من جانب المجتمع ، لانه دفع الى الوشاية والوقية ، ولكن المصلحة العامة ، كانت محط انظار الشارع ، قبل اعتبارا الاخلاق (وهذا تدبير اخذ به الشارع العراقي (٢٤) في المادة ١٨٧ والشارع الكويتي في المادة ١٦٠ من قانون الاجراءات الجزائية وقانون الاجراءات الجنائية السوداني في المواد ٢٣٢ وما يليها) . وهي قاعدة مأخوذة من القانون الانكليزي (٣٥) .

- ٢ -

اذن المجرم هو الذي يرتكب فعلا يحرمه القانون الجزائي تحت طائلة العقوبة . والامتناع عن الفعل كالفعل في نظر القانون . ولكن اذا استقرنا الجرائم وجدنا ان جرائم الفعل اكثر من جرائم الامتناع ، اى التترك . ذلك ان القانون الجزائي ، قانون ناه ، في الاغلب من الحالات ، فهو ينهى عن فعل القتل والسرقة ، والتزوير ، وقيادة السيارة بسرعة ، ولكنه يكون احيانا آمرا بفعل معين ، تحت طائلة العقوبة ، كواجب الذهاب الى المحكمة لاداء الشهادة ، والاعلان عن اسعار البضائع ، والاخبار عن ولادة مولود في فترة معينة . ومن المؤكد ان تطور التكنولوجيا المذهل ، يفرض على اصحاب العمل ، ومستعملي الاجهزة ، القيام ببعض الافعال الاحتياطية ، لكيلا يلحق الضرر بالناس ، ويساءلوا جزائيا عن تركهم القيام بما امروا به . وما دامت التكنولوجيا في توسع ، فان جرائم الامتناع ، في تكاثر ايضا (الاحتياطات الضرورية للوقاية من الآلات والاجهزة الخطرة) (٣٦) .

(٢٤) انظر الدكتور اكرم نشأت ابراهيم ، الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة . دار مطابع الشعب ١٩٦٥ ص ٣٣٤ .

(٣٥) الاستاذ عبد الرحمن خضر ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي ، الطبعة الرابعة ١٩٤٩ ج ٢ ص ٢٠٦ .

(٣٦) انظر نظرية الارتكاب بالامتناع Bouzat La commission par omission Traité de droit pénal et de criminologie Etudes des journées fr.belg. Lux. Rec. Sirey 1951

ومند Glaser ، المجلة البلجيكية الجزائية ١٩٦٢ ص ٨٧٧ .

ومن الباحثين من يود تعريف المجرم ، بأنه الذي يرتكب فعلا ضارا بمصلحة المجتمع . وهذا تعريف لا يقبله رجال القانون الجزائي ، لأنهم لا يعتبرون جرما ، الا الفعل الذي حرمة القانون الجزائي وحدد أركانه (أو على الأقل سماه ، وترك مهمة تحديد أركانه للفقه والاجتهاد ، مثل جريمة هتك العرض ، أو الفعل الفاضح) ، ووضع له عقوبة . ومن باب أولى ، أنهم لا يقبلون رأى بعض الباحثين الذين يعرفون المجرم ، بأنه من يرتكب فعلا ينص القانون على معاقبته ، شريطة أن يكون مقتنعا بأنه ارتكب فعلا ممنوعا وإن الناس تعتبره كذلك (٢٧) .

ويجب أن يكون الفعل مسندا imputable الى الفاعل ، وأن يكون الفاعل أهلا للمساءلة ، وبدون ذلك لا تتحقق جرميته .

وفي موضوع المسؤولية الجزائية ، قيل الكثير من الآراء ، وتعددت فيها النظريات . ولكننا لن نعود في بحثنا الى ما قبل الثورة الجزائية ، التي انبثقت أنوارها ، في أواخر القرن الثامن عشر ، لقلة جدوى هذه العودة ، لا سيما ونحن قد سلطنا بعض الضوء على الوضع القانوني القديم . . .

فمنذ قرنين من الزمن ، حمل الفلاسفة والمفكرون معاول آرائهم ، لينقضوا بها على الصرح الشامخ ، الذي شيد من ظلمات الأبرياء ، وتعاصات المساكين ، ليهدموه ، وقيموا مقامه ، بناء يقوم على أسس فكرية وعلمية .

ونود ، هنا ، أن نذكر بالخير الانجليزى جون هارد John Huard (١٧٢٦ - ١٧٩٠) ، الذى درس حالة السجون فى بلاده ، وزار بعض السجون الأجنبية ، وانتقد الحالة السيئة التي كانت عليها ، وناذى بأصلاحها ، جلدريا ، ومن ذلك ضرورة تخفيف نظام السجن الانفرادى ، ووجوب التفريق بين طوائف المسجونين ، ونذكر الألماني هنريخ بستالووزي Heinrich Pestalozzi (١٧٢٦ - ١٨٢٦) ، الذى كان من الرواد الأوائل الذين وعوا فكرة تأهيل المحكوم عليهم (٢٨) ، والفلاسفة والادباء الفرنسيين جان چاك روسو ، ومونتسكيو وفولتير ، الذين هياؤا للثورة الفكرية ظروفها ، كما هياؤا للثورة السياسية أسلحتها .

ولكن الثناء الأعظم ، يجب أن يذهب الى الشاب المتحمس الإيطالي بكاريا ، بصورة خاصة ، وإلى الفيلسوف الإنكليزى بنتام والفقيه الألماني فريباخ ، لأن لهم ، وخاصة لأولهم (٢٩) ، فضيلة شيد المدرسة الفكرية الأولى ، والتي عالجت بصورة سليمة ، أسس المسؤولية الجزائية .

(٢٧) وهو رأى الأستاذ الأمريكى بيرفس . انظر محاضراتنا « ظاهرة تغالم الاجرام فى المجتمعات المعاصرة » منشورة فى كتاب الموسم الثقافى لجامعة الكويت ١٩٦٩/٦٨ ، ص ٢٢٥ - ٢٥٩ .

(٢٨) انظر الدكتور محمود نجيب حسنى ، علم العقاب ١٩٦٧ ص ٢٠ . (د. نجيب حسنى . . .)

(٢٩) نشر بكاريا كتابه الشهير « الجرائم والعقوبات » عام ١٧٦٤ . وقد تأثر بجامعة الوسوسة الفرنسيين Les Encyclopédistes ، وكتاب العقد الاجتماعى لروسو ، فهاجم قسوة العقاب فى أيامه ، وأقام فكرته على أساس « المنفعة الاجتماعية » ، لأنه يعتبر الضرر الناتج عن الجرم ، الركن الذى يجب أن تقاس به العقوبة ، واعتبر تطبيق العقاب ، واجبا لا بد منه ، حتى يستقيم أمر القانون ، ولذلك طالب بالقضاء على العقاب الذى يتمتع به الملك أو الأمير . وقد طبع كتابه مرارا ، واستقبل فى باريس عام ١٧٧٦ استقبال الرؤساء الكبار . . .

César Cantu, Beccaria et le droit pénal, Paris 1885

انظر

وهذه المدرسة هي المدرسة التقليدية L'ecole classique

وتلخص فلسفتها الجزائية بالمبادئ الآتية :

- ١ - حاربت قسوة العقاب الذى كان سائدا .
- ٢ - قاومت التعذيب لانتزاع الاعتراف .
- ٣ - اعتبرت غاية العقوبة « الدفاع عن المجتمع » بطريق ردع الفاعل حتى لا يعاود الجريمة ، وردع الآخرين حتى لا يقلدوه .
- ٤ - رفضت مبدأ البيئات القانونية .
- ٥ - اقامت نظريتها على مبدأ الحرية المعنوية المطلقة .

والواقع ان العقاب ، فى تلك الفترة من عمر القانون الجزائى ، كان غاية فى القسوة . وحسبنا ان نذكر بما كتبه الفقيه ميوار دى فوجلان Muyard de vouglans عن اعدام داميان الذى حاول قتل لويس الخامس عشر وفشل : « عرض داميان على نوعين من التعذيب ، العادى والاستثنائى ، وقدم الغرامة الشريفة (وهى نوع من التعذيب أيضا L'amende honorable ثم سيق عاريا على عجلة ذات دولابين ، الى مكان التعذيب . وهناك مدده الجلادون على ظهره فوق مصطبة عالية ، وشدوه اليها ، بقضيين من الحديد ، احدهما عند رقبته ، والاخر فوق وركبه ، وثبتوا القضيين بمسامير فى خشب المصطبة ، وبعدئذ ربطت يداه ورجلاه ، بأربعة من الخيول ، كل منها يقف فى اتجاه يعاكس الآخر ، ووضع السلاح الذى حاول القتل به ، فى كفه ، وأحرق مع الكف بكبريت . . وفيما كانت النار تأكل يده ، كان الجلاد ينتزع بكماشة مرعا من لحمه ، يختارها من ثديه وذراعه وساقه ، ويضع فى الجرح مادة رصاصية كبريتية مشتعلة . . ثم انطلقت الخيل بفرسانها ، لتقطع اطرافه ، ولكنها كانت تقاوم ، فكان الجلاد يفصلها بسكينه بهدوء وثؤدة ، زيادة فى التعذيب . . . ثم جمعت الاطراف الى بقية الجسم ، والقى بها جميعا فى نار موجهة ، حتى اذا اصبحت رمادا ، ذرت فى الهواء . . » .

وبسبب من اوهامهم ، عاقبوا المجانين والاطفال ، لان روحا شريرة كانت تثممهم ، وترتكب الجريمة بواسطتهم ، فكانوا يعتقدون انهم اذا شددوا عقابهم ، فانهم يضربون الشيطان الذى يتلبسهم . وبالفوا فى غيهم هذا ، فراحوا يعاقبون الحيوانات ، ويقيمون مجالس لمحاكمتها فى مدينة Falaise الفرنسية حاكموا الخنازير عام ١٣٥٦ ، وفى زورنخ حاكموا اللثاب عام ١٤٤٢ وفى المانيا حاكموا الدببة عام ١٤٩٩ ، وفى ديجون حاكموا الخيل عام ١٦٣٩ ، وحاكموا الكلاب الكلبية ، ولم تسلم من قضائهم الجرذان والقطط والحشرات . وكان الحكم ينفذ فيها بصورة تقشعر لها الابدان . من ذلك ان القطط كانت توضع فى سلال حديدية ، وتوقد تحتها النار ، تنفيذاً لحكم صادر باعدامها . . .

وكان للتعذيب وضع قانونى عندهم .

فكان لديهم التعذيب الاعدادى question préparatoire ، ويتم اثناء التحقيق الابتدائى ، لحمل المتهم على الاعتراف ، مساعدة للتحقيق ، والتعذيب الذى يسبق تنفيذ العقوبة ، questron préalable لحمله على الاعتراف اراحة لوجدان القضاة .

وكان التعذيب تفننا في الإبداء . . ففي أماكن تغمس أرجل المتهمين بالزيت المغلي (مقاطعة ديجون) وفي أخرى ، تضغط أصابع الأرجل بالحديدية حتى يفقد رشده (مقاطعة روان) وفي الثالثة ، كانوا يكوونه بالحديد المحمي في نار حمراء (بريثانيا) (٤٠) .

ولكن المبدأ الاساسي ، الذي يميز هذه المدرسة ، هو مبدأ الحرية المعنوية .

ويقوم هذا المبدأ على اعتبارا ان الانسان ، اصلا ، حر في تصرفاته ، يتخذ قراراته بمحض ارادته . فهو اذا اراد الخير فعله ، وان اراد الشر اقترفه . ولا حدود لحرية الارادة ، فهي اما انها موجودة ، وعندها تكون مطلقة ، وبالتالي يجب ان يكون عقاب الفاعل تاما ، او غير موجودة ، وعندها تكون معدومة ، وبالتالي لا يعاقب الفاعل بالمرة .

ويترتب على هذه النظرية ، ان كل شخص يبدل قدرا من الارادة في ارتكاب الجريمة ، يساوي تماما ، القدر الذي يبدله اي شخص اخر في ارتكابها . وينبغي على تساوي المقادير الارادية ، المساواة المطلقة في العقوبات بين الناس .

وقد تأثر بها القانون الذي وضعه الثوار الفرنسيون المشاليون ، عام ١٧٩١ ، حينما اختاروا نظام العقوبات الثابتة ، دون حد ادنى أوحد أعلى . . ليحرموا القاضي من كل سلطة تقديرية ، نظرا لانهم كانوا يحتفظون بذكرى سيئة من النظام القضائي في عهد الملكية ، وليسا ووا بين الناس مساواة مطلقة ، اذا ارتكبوا جريمة ، تنفيذ الاحكام الدستور الذي نص على ان المواطنين متساوون امام القانون . ولكن قانون ١٨١٠ ، عدل عن مبدأ العقوبات الثابتة ، وادخل مبدأ الحدين الأدنى والأعلى . ولقد عيب على هذه المدرسة :

١ - انها بمناداتها بالمساواة المطلقة بين المجرمين ، حرمت القاضي من سلطة تفريد العقاب بالنسبة لكل مساهم في الجريمة . فليست المساواة الحققة ، في توقيع عقاب ثلاث سنوات حبسا على كل من اشترك في جريمة السرقة ، اذ قد يوجد فيهم المضلل والبائس وعائر الحظ والخطر ، ولكل واحد ظروفه واوضاعه التي يجب ان يحسب لها حسابها ، وانما المساواة الحققة ، هي المساواة في الألم . وهذه المساواة قد تقتضي فرض عقوبات متباينة بين الشركاء في الجريمة الواحدة (ومن باب أولى بين مختلف المجرمين الذين يرتكبونها) .

(٤٠) للتوسع في موضوع التعذيب ، (السؤال) ، تراجع المصادر التالية :

César Cantu, Beccaria et le droit pénal . P.31

Girardin, le droit de punir, P.405

Albert du Boys, histoire du droit pénal, T.V.P. 180

ومع ذلك فلم يخل التاريخ القضائي الاسلامي من حوادث ، قام بها بعض المسئولين : ومن ذلك ، ما يروى عن محمد بن عبد الملك الزيات ، الذي كان يمدب الناس في تلور محمي ، ولكنه ما لبث ان لج فيه ، فلف في فيه نجبه . ومن ذلك ، ان أحد القضاة ، حكم على كلب بالثوت ، لانه عض كلبا آخر فقتله . وفي ذلك يقول أحد اللغزاة :

علمت بان الله حق لتساؤه : وان الربيع العامري رقيق

اقاد لنا كلبا بكسب ، فلم يدع : دماء كلاب المسلمين تضيق

ونظن ان هذه حادثة فريدة في تاريخنا القضائي ، على طوله ، وليس لها سند شرعي اطلاقا . وفي الفقه « جناية المعجماء جبار » .

٢ - انها باقامتها المسؤولية الجزائية على مبدأ المسؤولية المعنوية المطلقة ، تكون قد اقامتها على مبدأ مسؤولية الخطأ rétribution ، واعتبار الضرر الناشئ اساسا لتحديد العقاب ، اى انها نظرت الى الفعل ولم تنظر الى الفاعل ، الا بمقدار ضئيل . ويترتب على ذلك انها اهتمت بالجريمة ، بوصفها واقعة قانونية مجردة ، ولم تنظر اليها على انها واقعة مادية ، ارتكبتها انسان حى ، تحركه عواطفه وظروفه الخاصة .

وبتعبير آخر ، اعتبرت نفسها مدرسة تجريدية ، تهتم باصلاح الضرر الحادث عن الجرم ، دون اعتبار فاعله ، شأنها فى ذلك شأن العدالة المدنية المعوضة . فمن يكسر اناء لآخر ، يجب عليه ان يعوض عنه ، دون نظر الى شخصه غنيا كان او فقيرا ، رجلا كان او امرأة ، كبيرا او صغيرا . . ولذلك نعتت هذه المدرسة التقليدية ، بانها « مدرسة الفعل » وانها تسير على خطى المنطق المجرد ، وكان اولى بها ان تهتم بالفاعل أيضا .

٣ - وانها ، بتصلبها فى نظرتها الى مبدأ حرية الارادة ، تخالف العقل ، وتجافى الواقع . فليس صحيحا ، ان المرء لا بد ان يكون فاقدا لحرية تماما ، او ممتعا بها اطلاقا . فهناك حالات وسط ، لا يكون فيها المرء كامل الارادة ، ولا فاقدا لوعى بالمرء . وقد ثبت علميا ان المرء قد يتعرض لضغوط نفسية ، تضعف قدرته على توجيه ارادته ، دون ان يصبح لذلك مجنوننا ، فهناك حالات مرضية وحالات شذوذ نفسى ، تؤثر فى الحرية المعنوية ، فتضعفها ، ولكنها لا تُلغِيها ومن ذلك اصحاب الفكرة الثابتة ، الذين كلما ازدادوا تركيزا على هذه الفكرة نقصت فيهم حريتهم المعنوية فى الاختيار ، وهناك اصحاب المثل العليا ، الذين يسقطون فى هفوة ، فيجسمها لهم سمو مبدئهم ، ولا تعود تفارق تفكيرهم ، فينتابهم صراع نفسى رهيب ، يؤثر فى احكامهم وارادتهم . وكانت هذه المآخذ ، قواعد مدرسة ريبية ، نشأت فى احضان المدرسة الاولى ، ولكنها أخذت على نفسها ، اقامة المسؤولية الجزائية ، على قواعد ارسخ ، واغوى على مواجهة النقد ، **وهى المدرسة التقليدية الحديثة** ، L'ecole néo-classique (٤١) ، التى لازلنا متأثرين بها . ومن اعلامها الكبار ، الاساتذة Rossi و Guizot ، صاحب نظرية الجرائم السياسية ، و Ortolan و Garraud و Garçon و Donnedieu de vabres ، وكبار الفقهاء العرب . واليها تنتسب قوانيننا الجزائية الراهنة ، رغم أن بعضها رفض أن يغمض العين عما تكشف عنه العلم من جديد ، فتأثر به أيضا .

وتجمل مبادئها بما يلى :

١ - الحرية المعنوية ، أساس المسؤولية الجزائية ، ولكنها حرية ذات درجات ، تتأثر بالحالات النفسية ، والاعتبارات الخاصة بكل فرد . بل ، وانها لتتفاوت ، فى الفرد نفسه ، بين حين وآخر ، كحالات الغضب والانفعال والمرض الجسدى والنفسى وهى درجات تمتد على ساحة واسعة ، تفصل بين الحرية المطلقة وبين انعدامها . وبفضل هذا المبدأ ، ادخلت

(٤١) بعض المؤلفين المصريين ، سماها « النيوكلاسيكية » . انظر الدكتور احمد فتحي سرور ، السياسة الجنائية ، ١٩٦٩ ص ٥٠ .

مسائل التمييز والظروف المخففة ، ووقف التنفيذ ، والافراج الشرطي ، والامتناع عن اصدار الحكم (٤٢) (الاختبار) ، ورد الاعتبار القضائي ، (وربما نظام الاحكام غير محددة المدة ايضا) .

كما نفذت الى التشريع نظرية « المسؤولية الناقصة » التي تتعرض لنقد شديد في ايماننا هذه . وبهذه النظرية ، أعادت هذه المدرسة الاعتبار للقاضي ، والثقة به وبشرفه ونزاهته وتجرده . ومن حسن حظ العدالة ، أن الدساتير العربية المعاصرة ، نصت ، بكل وضوح ، على استقلال القضاء ، وعاقبت القوانين الجزائية كل تدخل في شؤنه (٤٣) .

٢ - تقوم نظرتها القانونية على مبدأ : « لا أكثر مما هو عادل ، ولا أكثر مما هو مفيد » . ولذلك ، عملت على الفاء قطع يد قاتل الأب ، قبل اعدامه ، لأنها عقوبة غير مفيدة ، كما الفت التشهير بالمجرم لنفس الاعتبار .

وانطلاقاً من هذا المبدأ ، سعت الى اخراج الجرائم الدينية من نطاق التشريع الجزائي ، بمهاجمتها فلسفة Joseph de Mestre مؤلف كتاب « ليالى سانت بترسبورغ » ، كما أنها رفضت أن تعتبر الجريمة انتهاكاً للمبادئ الأخلاقية ، وهذا الاتجاه يعنى مقاومتها لفلسفة Kant (٤٤) . وقد كان هذا الفيلسوف يرى أن العقاب يجب أن يطبق على المجرم الذى ينتهك اخلاقية الجماعة ، ولو لم يكن من تطبيقه أية فائدة مرجوة . ويضرب على ذلك مثلاً ، جماعة في جزيرة ، مرغمة على مفادرتها الى الابد . فمن واجبها أن تعدم المحكوم عليه بالموت ، قبل المفادرة ، ولو كان سيموت وحيداً فيها ، وان بقاءه حياً لا يمثل أى خطر على الجماعة النازحة ، ولا على غيرهم .

(٤٢) ينقرد التشريع الكويتي بمؤسستين جريشتين : الاولى ، حق المحكمة بأن تقرر الامتناع عن النطق بالحكم فى أى نوع من أنواع الجرائم « اذا وجدت من اخلاق المتهم أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها جريمته ، أو تفاهة هذه الجريمة ، ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى الاجرام » ، شريطة أن يتعهد بحسن السلوك ، ويلتزم بمراعاة بعض الشروط التي تفرضها عليه المحكمة (المادة ٨١ من قانون الجزاء) .

الثانية ، حق وزير الداخلية بحفظ التحقيق نهائياً « ولو كانت هناك جريمة ، وكانت الأدلة كافية اذا وجد فى تفاهة الجريمة أو فى ظروفها ما يبرر هذا التصرف » (المادة ١٠٤ من قانون الاجراءات الجزائية) .

(٤٣) فالمادة ١٣٣ من الدستور الصادر فى سورية عام ١٩٧٣ تنص : « القضاء مستقلون ، لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون . شرف القضاء وضميهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم » .

وقد منح قانون السلطة القضائية (الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٩٨ تاريخ ١٥/١١/١٩٦١ وتعديلاته) القضاء من ممارسة أى نشاط سياسي ، أو ابداء أى آراء سياسية ، حين نص فى المادة ٨١ على أنه « يحظر على القضاء ابداء الآراء والميول السياسية . ويحظر كذلك عليهم الاشتغال بالسياسة » . كما أن الدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢ اهتم كثيراً بحياة القضاء ونزاهتهم فنص فى المادة ١٦٢ على أن « شرف القضاء ، ونزاهة القضاء وعدلهم ، أساس الملك ، وضمان للحقوق والحريات » ، كما أن المادة ١٦٣ نصت على أنه « لا سلطان لأى جهة على القاضي فى قضائه ، ولا يجوز بحال التدخل فى سير العدالة ... » . كما أن المادة ٤٠ من المرسوم الامرى رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم القضاء ينص فى المادة ٤٠ على أنه « يحظر على القضاء ابداء الآراء السياسية ... » .

وقد استثنى القضاء والعسكريون ، أيام الوحدة بين مصر وسورية ، من الدخول فى منظمة الاتحاد القومي ، وهى الهيئة السياسية الوحيدة ، اذ ذاك . وكان ذلك تدبيراً حكيماً .

(٤٤) يرى الدكتور احمد فتحي سرور ، رايًا آخر . فعنده ان هذه المدرسة التقليدية تأثرت بموضوع تفريد العقوبات وفقاً لشخصية كل مجرم ، بمذهب الفيلسوف كانت . السياسة الجنائية ، ص ١٥ .

وفيما كانت الفلسفة الجزائرية ، تنعم بازدهارها الوائق من نفسه ، هبت عليها رياح مدرسة جديدة ، كانت من العتو والانكار والتجديد ، بحيث ارادت أن تقضي عليها قضاء مبرما ، لو استطاعت الى ذلك سبيلا .

هذه المدرسة ، هي **المدرسة الوضعية** L'école positiviste وقد أخذت هذه المدرسة ، على المدرستين السابقتين ، أنهما تنطلقان من مبدأ خاطيء ، هو الحرية المعنوية ، فأنشأنا بنيانا جزائيا ، قائما على التفكير المجرد ، وتسببتا بذلك ، في تفاقم نسبة الاجرام .

وفي نظر هذه المدرسة ، أن الحرية المعنوية ، نوع من الوهم ، لا وجود له الا في مخيلة القائلين بها ، أي أنها باختصار ، مدرسة تدّين بالجبر déterminisme (أو الحتمية كما يسميها الدكتور نجيب حسنى ، في كتابه علم العقاب ، رقم ٦٨) .

ففى مفهومنا ، أن المرء مسير ، فى موضوع الجريمة ، غير مخير . انه مسوق اليها ، بفعل مجموعة من العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية ، لا تترك له مجالا ، لقرار يتخذه بحرية .

فالمدرسة التقليدية تقول ، أن المرء عندما يقدم على الجريمة ، يقدم عليها وهو يريد ، وقد يكون حسب لها حساباتها ، وقايس بين المنافع التى يحصل عليها منها ، وبين المتاعب التى قد يتعرض لها ، فى قاعات المحاكم . فحريته فى اتخاذ قراره مطلقة .

وتدخل المدرسة التقليدية الحديثة ، فى حساباتها ، حين اتخاذ قراره هذا ، حالته النفسية والصحية والظروف التى أحاطت به ، لتمييز بينه وبين غيره من حيث المعاقبة . وعندها ، أن حريته فى بعض الحالات ، حرية نسبية .

اما المدرسة الوضعية ، فانها تعتبره آلة مادية فى قبضة العوامل الوراثية والبيولوجية أو الاجتماعية والنفسية أيضا ، لا تترك له مجالا للتفكير فى قراره ، لأنه قرار متخذ قبلا ، من قبل ظروف وأوضاع لا قبل له بمقاومتها ، وليس له الا أن يكون أداة تنفيذ فقط . وانطلاقا من هذا المبدأ ، أزيلت عن العقوبة فكرة الشين ، لأنه ما دام غير مسئول معنويا عن الجريمة ، وأنه مدفوع اليها ، رغم أنفه ، فلا يكون شخصا ، ملوما عليها ، ولا يجوز النظر اليه بازدراء أو احتقار . كل ما فى الامر أنه مسئول «مسئولية اجتماعية» فقط ، ومن حق المجتمع أن يحمى نفسه منه ، باتخاذ تدبير وقائي ، يقيه مما قد يتعرض له من اذى . فكما أن الكلب يعض ويؤذى ، وهو تحت تأثير دائه ، والأفعى تلدغ بفعل طبيعتها ، فإن اذاهما ، لا يعتبر اخلاقيا أو لا اخلاقيا ، زينا أو شينا ، لأنه ظاهرة طبيعية ، وكل ما يحق لنا أن نفعله ، هو اتخاذ تدبير لحماية أنفسنا من عدوانهما علينا . وهذا شأن الجرائم والابوثة أيضا ، ومختلف الكوارث الطبيعية ، كالحريق والفيضان والزلازل .

ومسألة الاختيار والجبر ، مسألة قديمة جدا فى البشرية . وقد أثيرت فى أثينا ، وعرض لها أرسطو وأفلاطون . وكان المذهب الشائع عندهما ، حرية الانسان المعنوية . فأرسطو يعتبر أن الفضيلة والرذيلة اراديتان ، والجريمة رذيلة من الرذائل ، وأفلاطون يقول أن المرء هو الذى يختار الفضيلة

أو الرذيلة ، وأن السماء ليست مسئولة عن الخطأ . ويخالف الرواقيون اليونانيون في ذلك ، ويقولون بالضرورة (٤٥) . والضرورة نوعان ، ضرورة عمياء يخضع لها الناس والآلهة والكائنات الحية وغير الحية على حد سواء ، كما يخضع لها كبير الآلهة زيوس Zeus نفسه ، وضرورة أخرى يقتضيها القانون الأخلاقي ، باعتبار أن ثمة نظاما أخلاقيا ينبغي أن يخضع له المرء ، حتى يسير في حياته سيرا مستقيما .

والرواقيون في هذا ، يأخذون برأى سقراط ، في أن الفضيلة علم والرذيلة جهل ، بمعنى « أن الإنسان إذا رأى بوضوح ما ينبغي أن يفعله ، فهو لا بد فاعله ، لأن لفكرة الخير من القوة ، ما يجعل من المستحيل على المرء أن يعرف الخير ، دون أن يعمل بالضرورة وفقا له » (٤٦) .

ونادى القديس أغسطين بالحرية ، وعنده « أن الذي يجادل في وجودها واقع في عمية تمنعه من أن يرى إلى أي حد تكون حججه الباطلة الكافرة ، صادرة عن الإرادة نفسها . . . والناس مجمعون على المدح والذم والاثابة والمعاقبة بناء على ما يشعرون به في أنفسهم من حرية » (٤٧) .

وقال « كانت » بحرية الإنسان المعنوية . وعنده « أن الواجب ليس ممكنا إلا بالحرية ، ووجوده يدل على وجودها ، فإذا كان على الإنسان واجب ، كانت له القدرة على أدائه . . . فالحرية خاصة الموجودات العاقلة بالاجمال ، وهي لا تعمل إلا مع فكرة الحرية ، فهي إذن من الوجهة الخلقية حرة حقا . . . » (٤٨) .

ومن أبرز الفلاسفة المعاصرين الذين قالوا بحرية الإرادة ، وليام جيمس ، وهنري برجسون Bergson ، وبمعنى ما جان بول سارتر ، في فلسفته الوجودية .

ويقف في وجه الطوع هذا ، مذهب آخر ، هو مذهب الجبر ، الذي يعتبر الإنسان خاضعا خضوعا تاما لقوانين الحياة ، بحيث لا يكون له ذرة من خيار ، كما يولد بغير خيار ، ويموت رغم أنفه .

وفي هذا يقول المعري :

ما باختياري ميلادي ولا هرمي : ولا وفاتي ، فهل لي بعد تخيري ؟

فالبيولوجيون - أو غالبيتهم - يتمسكون بنظرية التطور المادي ، وخضوع الطبيعة والحياة إلى نواميس طبيعية تجري وفق قواعد ثابتة ، لا تتبدل ولا تتحول ، والإنسان محكوم بها ، خاضع لمشيئتها العمياء . . . ولذلك لا يمكن أن يكون له في سلوكه ، أي إرادة في اتخاذ قراراته . وعلماء

(٤٥) يذهب الاستاذ Démètre Karanicas في مقال كتبه في مجلة العلوم الجنائية (rev. sci. crim.) سنة ١٩٥٢ ص ٥٤٩ ، إلى أن أول من وضع الفلسفة الوضعية ، هو الفيلسوف اليوناني القديم Protagore وعنه أخذ هيسوم وأوغست كونت فلسفتهما التي أسماها ، وفنناها ، وفتحنا بذلك باب التقدم للعلوم الطبيعية .

(٤٦) انظر الدكتور رؤوف عبيد ، في كتابه : في التفسير والتثجيل ١٩٧١ ص ١١٠ ، مستشهدا بمقطع من كتاب الدكتور لكريا إبراهيم ، مشكلة الحرية ، طبعة ٢ ص ٤٩ .

(٤٧) المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٤٨) الدكتور يوسف كرم « تاريخ الفلسفة الحديثة » ١٩٦٢ ص ٢٥٣ .

الفيزياء الماديون ، والكيميائيون ، والفلكيون يعتبرون أن كل عناصر الطبيعة وأكوانها وجزئياتها خاضعة لقوانين صارمة ، تسير وفقها بحساب دقيق ، لا مكان فيه لحرية أو اختيار .

بل أن بعض رجال علم النفس ، (فرويد مثلاً) يعتبرون الإنسان آلة مسخرة في يد الغرائز والملكات الفطرية ، وخاصة غريزة الجنس وغريزة البقاء .

ولم يبق الفكر الإسلامي في منأى عن هذه المسألة الحساسة . بل إنها طرحت كعامل أساسي ، من عوامل العقيدة نفسها :

الجريمة معصية ، يعاقب الدين فاعلها بحد أو بقصاص أو تعزير . وقد تساءلوا : هل الله ، هو الذي يخلق الإنسان ، ويترك له حرية الخيار ، فيختار الخير ، ويدخل الجنة ، أم الشر ، ويدخل النار ؟ أم أن الله ، هو الذي يخلق الإنسان ، ويوجهه كما يشاء ، من الأزل ، نحو الخير أو نحو الشر ، لحكمة هو يعرفها ؟

في الإجابة على هذا السؤال ، انشطر المسلمون إلى شطرين ، شأنهم في ذلك شأن سائر المفكرين الأجانب : الأول يقول ، بحرية الإرادة ، والآخر ينفيها تماماً . ثم ظهر بين الفريقين فريق ثالث ، يحاول أن يوفق بين الرأيين . وكل رأى ، له حججه ، التي يدعمها بآيات من القرآن ، وبأحاديث نبوية .

فاهل الطوع ، أي جماعة الإرادة الحرة (ويسمون بالقدرين أيضاً ، من باب تسمية الأشياء بأضدادها) ، وعلى رأسهم المعتزلة ، يقولون بأن أفعال العباد مخلوقة لهم ، ومن عملهم ، وفي قدرتهم أن يفعلوها ، ألا يفعلوها . وعندهم أن الفرق واضح بين نازل من مئذنة ، وواقع منها ، وأن الإنسان ، لو لم يكن هو الذي يخلق أفعاله ، بطوعه ، لما كان مكلفاً ، ولسقطت عنه المسؤولية . ولو أن الله هو الذي يخلق للعبد أفعاله ، لما كان له أن يعاقبه ، على فعل ، هو في الحقيقة فاعله . واستدلوا على هذا الرأي ، بآيات من القرآن ، كقوله تعالى : « من يعمل سوءاً يجز به » ، « فويل للذين يكتبون الكتاب ثم يقولون هذا من عند الله » ، « قال رب ارجعوني لعلى أعمل صالحاً » ، « لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت » .

ورد أهل الجبر بقولهم ، أن الإنسان مجبر كالجماد ، وحرية ظاهريّة مجازية ، كالحرية التي للجماد حين تقول : أثمرت الشجرة ، ومات الإنسان ، وقام البناء ، وسقط الحجر . . . ويعلنون رأيهم ، بأنه لو كان المرء خالقاً لأفعاله ، لوجب الإقرار بقبول وقوع أفعال لا تجري على مشيئة الله . وهذا مخالف للعقيدة . واستدلوا على رأيهم ، هم أيضاً ، بآيات من القرآن ، كقوله تعالى : « الله خالق كل شيء » ، « الله خلقكم وما تعملون » ، « ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً » ، « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى » . . .

وأرادت جماعة ثالثة ، أن توفق بين الرأيين . ومن هؤلاء **أبو الحسن الأشعري** الذي أوجد ما أسماه « **نظرية الكسب** » ، التي انتقدها الفقهاء ، وخاصة « **ابن تيمية** » ، الذي قال : « أن الأشعري لا يقول أن العبد فاعل في الحقيقة بل كاسب ، ولم يذكر بين الكسب والفعل فرقاً معقولاً . . . » (٤٩) .

على أن محاولة الاشعرين ، كانت محاولة « حل وسط » ، ليقولوا ، ان حرية الانسان ليست مطلقة ، ولا جبريته مطلقة أيضا ، وانما هو يتمتع ، رغم خضوعه لقوانين اقوى منه ، بقسط من حرية الاختيار . .

ولا تزال المسألة عالقة ، لم تحل . ولن يكتب لها ، يوما ، أن تجد حلا مطلقا .

واذا نحن عدنا الى المدرسة الجرائية الوضعية ، التي نادى بالجبر ، نجد أن زعماءها اختلفوا فيما بينهم ، في الاساس الذي يقوم عليه هذا الجبر .

فأحد هؤلاء القادة ، وهو لومبروزو César Lombroso ، طبيب ، جعل أساس الجبر ، تكوين الانسان الجسدى والوراثى . ولذلك ، ابتكر نظرية المجرم بالفطرة ، وهو الذى يولد ، مثقلا بالجريمة ، وعليه ملامحها ، في فكه الضخم ، وجهته الضيقة ، واذنيه المندفعتين بعيدا عن الرأس ، ووجنته البارزة . ومرد جريمة هذا الانسان ، الارتداد الوراثى Atavisme الذى يرجع به الى الانسان المتوحش . ومن آرائه ، أن دماغ المجرم اخف وزنا من دماغ الرجل الشريف .

والآخر ، وهو Enrico Ferri ، استاذ القانون الجنائى فى جامعة روما ، فقيه اشتراكي النزعة ، يعلل نظرية الجبر ، بتألب العوامل الاجتماعية والبيئية على الانسان ، فيجد نفسه ، مسيرا فى طريق الجريمة ، لا يستطيع الا أن يرتكبها . وقد أخذ على لومبروزو مادته المفرطة ، ومن ذلك ، أنه أثبت فساد نظريته فى خفة وزن دماغ المجرم ، بأن وزن دماغ السياسي الفرنسي الشهير Gambetta هو ١١٦٠ جراما فقط ، ووزن دماغ الشاعر الايطالى العظيم Dante ١٢٣٠ جراما ، ووزن دماغ الموسيقار شوبير ١٤٢٠ جراما ، ووزن دماغ كرومول ٢٢٣٣ جراما ، ووزن دماغ رجل ابله ٢٩٦٦ جراما ! ...

اما الثالث ، وهو Garofalo ، فعالم من علماء الاجرام ، بمفهومه المعاصر ، وميزته ، فى هذا المقام ، أنه من انصار الجبر الاجرامى (٥٠) .

وقد وجهت الى هذه المدرسة انتقادات شتى ، حتى ظن انها تبددت ، الا ما تركته من فكرة الاهتمام بشخص المجرم ، والا لما ورثته عنها القوانين التقليدية ، بالنسبة الى فكرة التدابير الوقائية ، والخطورة الاجرامية . وللحق نقول ، بأنها اشياء ليست بقليلة او ضئيلة الاهمية .

ولكننا نشهد اليوم عودة ملحّة ، ربما بشكل آخر الى مبادئها . ونذكر من كبار مجدديها ، Olof Kinberg السويدي (٥١) ، و Di Tullio (٥٢) الايطالى . وقد برهنت الدراسات المعاصرة ، أهمية افرازات الغدد الصماء فى سلوك الانسان ، وتأثير الهرمونات أيضا فى هذا السلوك .

(٥٠) انظر ما كتبه الدكتور عدنان الدوى ، عن الانثروبولوجيا الجنائية ، فى كتابه أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامى ، ١٩٧٣ ص ١١٣ وما يليها .

Les problèmes fondamentaux de la criminologie, Paris 1960.

(٥١) فى كتابه /

Principes de criminologie Climigue, P.U.F. 1967

(٥٢) فى كتابه

ولا يدخل في اطار موضوعنا ، أن نبحث مختلف النظريات التي بحثت في أسباب الجريمة والوقاية منها ، فلذلك علمان آخران ، هما علم الاجرام وعلم السياسة الجنائية . ولكن نود ، أن نشير مع ذلك ، الى نظرية حديثة ، هي تعليل الجريمة بالانحراف الكروموزومي . وقد قامت هذه النظرية في أعقاب عدة جرائم مروعة (قتل ثمانى ممرضات) ارتكبها في شيكاغو مجرم يدعى Richard Speck عام ١٩٦٦ . وحين تم فحصه طبيا ، تبين أنه يحمل كروموزوما اضافيا (٥٣) . وقد حكمت عليه المحكمة بالاعدام. ولكن الحكم لم ينفذ - على علمنا - حتى الآن . ثم أثير الموضوع مجددا في فرنسا عام ١٩٦٨ في أعقاب الدموي المقامة على مجرم اسمه Daniel Hugon . وقد نشأ دانييل هذا نشأة بائسة ، وولد وله قدم اضافية، لم تتمكن الجراحة من ازالتها تماما ، مما جعله موضع سخرة اخوته أولا ، ورفاقه ثانيا ، ولذلك عاش انطوائيا ، ميالا الى العنف . وكانت جبهته بارزة جدا ، وبصره غاية في الضعف (بـ فقط) . وقد حاول الانتحار مرتين ، دون جدوى ، وأدخل مستشفى الامراض العقلية ، « لاختلال روحى وميل صرعى واندفاع الى العنف » . وفي عام ١٩٦٣ قتل عاهرة قضى معها بعض الوقت في فندق مشبوه ، بحجة أنه خاف على حياته من الشخص الذى يستثمرها . وحين سلم نفسه للعدالة ، أجريت عليه فحوص طبية ، فتبين أن فيه كروموزوما اضافيا . وقد قال الاستاذ Lejeune في تقريره عن حالته : « نحن نجهل كيف يغير الكروموزوم الانسان . ولكنني أقرر أن حامل الكروموزوم الاضافي ، يجب أن يعتبر مريضا » . وقد حكمت عليه المحكمة بالحبس سبع سنوات « لأنه لم يرتكب الجريمة تحت الاكراه ، أو لأنه مجنون » ...

وقد درست الطبيبة البريطانية باريشيا جاكوب Patricia Jacobes ١٩٧ مجرما من الشواذ، فوجدت ٧ حالات في أصحابها كروموزوم زائد . ودرست ماري تالبير Mary Telber ومعاونوها صيغ ١٢٩ معتقلا من ذوى القامات الطويلة ، في احدى مؤسسات ضعاف العقول في بانسلفانيا ، فوجدت ١١ حالة شاذة . وقام بعض الباحثين الاستراليين ، بدراسة ٣٧٠ حالة عام ١٩٦٨ ، فثبت لهم بشكل قاطع ، كثرة الاختلالات الكروموزومية عند المرضى النفسيين ، المعتقلين بسبب سلوكهم الاجرامي (٥٤) .

وتعتبر هذه الاكتشافات مقدمات هامة ، لعلم جديد ، لا يزال في بدايته .

ومن الحق أن لاحظ أن الاتجاه العام لدى رجال الاجتماع ، هو عدم قبول هذه الآراء ، في مجملها ، لأنهم يقيمون المسؤولية الجزائية على أساس اجتماعى فقط ، ويعطون أعظم الاهمية في تعليل السلوك الاجرامي ، للتربية والبيئة بصورة خاصة (٥٥) .

(٥٣) الدكتور عدنان الدورى ، الرجوع السابق ص ١٦٦ .

(٥٤) أخذنا هذه المعلومات من مقال في جريدة Le Monde ، عدد ١٦ أكتوبر / تشرين الاول ١٩٦٨ ص ٨ ، كتبه الدكتور Escoffier-Lambiotte

(٥٥) انظر الاستاذ Sutherland و Cressy ، في كتابهما علم الاجرام ، وقد ترجمه الى العربية الدكتور حسن صادق المرصاوى ، واللواء السبامى .

وتفاديا من خطر الوقوع في المناهات النظرية، ساد في التشريعات المعاصرة اتجاه جديد ، هو الابتعاد عن قضايا الجبر أو حرية الإرادة ، والاكتفاء ، في تقرير المسؤولية ، بأن يكون المجرم متمتعا ، عند ارتكابه الجريمة ، بالادراك والإرادة ، أى أن يكون انسانا عاديا فقط *La normalité* وقد اتاح هذا الموقف الحيادي ، لوضع القوانين الجزائية ، أن يختاروا من كل مدرسة ، ما يثبت صلاحه . ولذلك نجد في غالبية القوانين ، الفكرة القانونية ، والإرادة ، الى جانب التدابير الوقائية . وبذلك يكون الاتجاه السائد ، هو الاتجاه الانتقائي *éclectique* وهو ، على كل حال ، اتجاه سائر القوانين الجزائية العربية .

- ٣ -

وكما شهد الجيل السابق تطاحن النظريات العلمية والفلسفية ، يشهد جيلنا اليوم تحولا هاما في مفهوم التقنين الجزائي ، انطلاقا من الموازنة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع .

فالدعامة الكبرى ، التي يركز عليها التشريع الجنائي المعاصر ، منذ عام ١٧٨٩ (عام الثورة الفرنسية) ، هي قانونية الجرائم . فلا يسأل أحد ، الا عن فعل حرمه الشارع بنص صريح ، ووضع له عقوبته . وقد نصت المادة الثامنة من اعلان حقوق الانسان والمواطن على أن « القانون لا يستطيع أن يضع الا عقوبات معينة بوضوح ، ومقصورة على الحالات الضرورية . ولا يعاقب أحد الا بموجب قانون مسنون ، ومنشور بالصورة القانونية قبل ارتكاب الجرم » . وأكدت هذا المبدأ ، المادة التاسعة من اعلان «حقوق الانسان» لعام ١٩٤٨ . وقد حرصت جميع قوانين العقوبات العربية على النص عليه (المادة ٥ من القانون المصري والمادة ١ من القانون اللبناني ، والمادة ١ من القانون السوري والمادة ١ من القانون الكويتي ، والقانون العراقي ، والمفربي ٠٠٠) . بل أن بعض البلاد العربية ، بالفت في اعرابها عن احترامها لهذا المبدأ ، فجعلته قاعدة دستورية . ومن ذلك الدستور السوري لعام ١٩٢٨ المادة ٩ ودستور عام ١٩٥٠ (المادة ١٠) ، ودستور ١٩٧٣ (المادة ٢٩) ، والدستور الكويتي (المادة ٣٢) ، والدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة (المادة ٨) وغيرها ٠٠٠

ولم تظفر البشرية بهذا الكسب ، الا بعد أن عانت كثيرا من سوء اختيار القاضي ، وتحامله بل وغدره الناشئ عن شعوره بأنه موظف لدى النظام السياسي . ولهذا السبب ، حارب الزعيم الثائر روبسيير المذهب الاجرائي ، الذي نادى باعطاء القاضي حق تقدير الجريمة ، متحررا من قيود البيئة القانونية التي كانت سائدة قبل الثورة الفرنسية ، بقوله : « ان القانون لا يستطيع أن يترك لوجدان القاضي وحده حق الحكم بصورة مستبدة ، كما يحلو له ٠٠٠ » (٥٦) .

وقد حدث تطور جذري في اتجاهات المشرعين الجزائيين ، منذ اندلاع الثورات الدكتاتورية في الربع الثاني من هذا القرن (الثورات الشيوعية والفاشية والنازية) ، حيث

(٥٦) انظر مناقشة الآراء القائلة بقانونية البيانات ، والآراء القائلة بمبدأ حرية اقتناع القاضي ، عند فوستان هيلي ، قانون الاجراءات الجزائية ج ٤ ، ص ٣٣٦ وما يليها . وكتابنا ، اصول المحاكمات الجزائية ، الطبعة الثالثة ، دمشق ١٩٥٧ ، ص ٣٣٢ وما يليها .

تعرضت القاعدة القانونية الى ضربات معساول تهديمية خطيرة ، فأدخلوا القياس (٥٧) والاستنتاج في القانون الجزائي ، وسلطوا على عنق التشريع والمواطن قوانين الطوارئ ، والقضاء الاستثنائي .

ولم تبق الديموقراطيات الحرة نفسها بمنجى عن هذا التيار ، فالانت من عريكة النصوص الجزائية ، لتجعلها اكثر طواعية . وسرنا نحن في الموكب وتطرفنا في بعض نصوصنا ، حتى أخذ المرء يسائل نفسه : وماذا بعد ذلك ؟ ماذا بقي من مبدأ القانونية ؟ ويكاد المرء يصاب بالدهول حين يقارن بين وضع فاتكى الاعراض والمزورين واللصوص ، الذين ظل المشرعون اجمالا يحترمون حقوقهم « المقدسة » ويعتبرون أن من حقهم على العدالة أن يقوم توازن دقيق بين حقوقهم وحقوق المجتمع ، وبين بعض المجرمين الخطرين سياسيا أو اجتماعيا ، الذين أصبحت حقوقهم أوراق شجر يابسة ، تذررها الرياح ، حسب الالهواء التي تعصف بها ، وأصبحت القاعدة القانونية ، بالنسبة لهم ، تركز على افضلية حقوق الدولة والمجتمع ، على حقوق الافراد . وهذه هي النزعة الديكتاتورية الممنعة ، بقناع ديموقراطي هجين يكشف عورات هذه الأنظمة التعميسة . وانها ، في الواقع ، لتعميسة ، لانها تعتمد على القهر ممثلا بالشرطى ، والابادة ممثلة بالسجن ، لحماية نفسها ، من نسمات الحرية وسهام الفكر ، ووهج المبادئ عملا بمبدأ « الدفاع الاجتماعي » كما تفهمه هي .

وقد استخدمت القوانين الجزائية المعاصرة ، تعابير ، كانت تعتبر فضيحة الى وقت قريب . فقد عرضت على محكمة كولومبيا الامريكية عام ١٩١٠ قضية ، كان عليها أن تحاكم فيها « متهما » ارتكب جريمة الصعود الى « الحافلة » ، وهى مزدحمة كثيرا . والقانون يمنع الركوب مع الازدحام الشديد . وقد رفضت المحكمة تطبيق هذا القانون ، لانه لا يوجد فيه تعريف صحيح للازدحام الشديد . وفار جدل عنيف ، حول الشخص يستهلك الكهرباء ، دون مرورها على العداد ، حتى لا يدفع ثمن استهلاكه للشركة وهل هو سارق أم لا . وكان سبب التردد ، أن القانون الجزائي يعرف السرقة بأنها اختلاس مال منقول للغير بدون رضاه . والكهرباء ليست مالا منقولا ، وانما هى قوة محرزة من قوى الطبيعة . وانتهى المطاف بالاجتهاد الالماني والفرنسى ، الى اعتبار الفعل سرقة ، لانه

(٥٧) فقد نصت المادة الثانية من قانون العقوبات الالماني الهنرى على ما يلى : « كل من ارتكب فعلا ينص القانون على معاقبته ، وكل من يستحق العقاب بموجب المبادئ الاساسية للقانون العقوبات ، والمفهوم السليم للشعب ، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها . واذا لم يوجد نص ينطبق على الفعل ، فإن الفاعل يعاقب بموجب النص الذى يكون اقرب من سواه اليه » وهو أمر يقدره القاضي ، بالاستناد الى ضمير الشعب الالماني المنور ... ويرى ليلين (فى كتابه الدولة والثورة ، الفصل السادس) أن الجريمة تظهر من مظاهر النطاحن الاقتصادية « فاذا تحرر الناس من ريقة العبودية الرأسمالية والاستغلال الرأسمالى ، فانهم سيبتادون تدريجيا ، وبصورة عفوية ، على احترام قواعد الحياة المدنية ، بدون اكرام ولا خوف ، ولا هيمنة طبقية ، وخاصة بدون الجهاز ، المخصص للقمع والضغط ، الذى يسمى الدولة ... » ولكن الى أن يقوم هذا المجتمع المثالى ، فقد اعتبروا الجريمة ، « فعلا اجتماعيا خطرا » ، وتوسعوا ، عن طريق القياس ، الذى كانوا من اوائل دعاته ، بمعاينة كل من يروونه منحرفا عن قواعد مجتمعهم الجديد . فقد نصت المادة ١٦ من قانون العقوبات السوفييتي لعام ١٩٢٨ على ما يلى : « اذا لم يكن الفعل الخطر اجتماعيا (أى الجريمة) منصوصا على عقابه فى هذا القانون ، فإنه يعاقب وفقا للاسس والمبادئ المقررة للمسئولية الجزائية التي تطال فعلا تشبه هذا الفعل ، أو يقترب منها اكثر من سواها » . بل ان الشارع السوفييتي ، افرد فى امتهان القاعدة القانونية ، حين نص فى المادة السابعة على معاقبة « المجرم » - وخاصة المجرم السياسى - حتى ولو لم يرقم باى فعل تنفيدي « ١٣١ كانت له ارتباطات مع وسط خطر أو كان له ماضى خطر » . انظر فى ذلك ، كتابنا الاجرام السياسى ص ١٥٧ و ١٧١

اجتهاد ينسجم مع ضرورة تحرى ارادة الشارع في نص معين (٥٨) ، او كما نقول اليوم ، التفسير التوسعي Interpretation extensive .

وفضل القانون السوري والقانون اللبناني ان ينصا صراحة ، تفاديا من المتاعب النظرية ، على انزال « القوى المحرزة » - ومنها الكهرباء - منزلة الاشياء في تطبيق القوانين الجزائية . (المادة ٦٢١ ف ٢ من قانون العقوبات السوري) .

ولكن التطرف اليوم بلغ أشده في بعض التشريعات الجزائية ، حتى المتحررة . فنحن نجد اليوم انماطا من الالفاظ والمفاهيم تفتح الباب على مصراعيه لكل تفسير جرىء ، ولو تجاوز مقاصد الشارع .

ونود ان نورد فيما يلي ، أمثلة منها ، لا نبغى من ذلك نقد قانون بذاته او نقد نظام سياسي معين ، وانما نقرر حقيقة اتجاه ، أخذنا نشعر بخطرته على الحقوق والحريات الفردية ، لا سيما وقد اکتوينا نحن أنفسنا بناره ، ذات يوم كثيب ، دون أن نعرف سببا لذلك ، حتى اليوم .

فجريمة الفتنة « تستهدف » اثارة الحرب الاهلية او الاقتتال الطائفي ، وبعض الافعال التي تنال من الوحدة الوطنية تعتبر جرائم اذا كانت ترمى الى « اثارة النعرات المذهبية او العنصرية » او « الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة » .. ويعاقب مرتكب الجرائم التي تنال من مكانة الدولة المالية ، اذا قام « باذاعة وقائع ملفقة ، لاحداث التدنى في اوراق النقد الوطنية ، وزعزعة الثقة في متانة هذا النقد ... » ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من « دس الدسائس لدى دولة اجنبية او اتصل بها ليدفعها مباشرة الى العدوان .. » ، ويحكم بالاعدام « كل من اقدم باية وسيلة كانت - قصد شل الدفاع الوطنى - على الاضرار بالمنشآت والمصانع ... » ، ويعاقب بالاعتقال الموقت « من قام بدعاوة ترمى الى اضعاف الشعور القومى » ، كما يعاقب بالحبس « كل من نقل انباء كاذبة او مبالغ فيها من شأنها أن توهم نفسية الامة » ... « او تنال من هيبة الدولة او مكانتها المالية ... » . وعاقب مرسوم تشريعى (سوري) بالاشغال الشاقة المؤقتة « مناهضة تحقيق الوحدة بين الاقطار العربية ، او مناهضة اى هدف من أهداف الثورة ... وزعزعة ثقة الجماهير بأهداف الثورة ... » (المرسوم التشريعى رقم ٢١ الصادر في ١٩٦٣/٤/٢٤ ، المادة ٥ ، المعدلة بالمرسوم التشريعى رقم ١١٣ تاريخ ١٩٦٤/١١/٥) ، كما جعل المرسوم التشريعى رقم ٦ الصادر في ١٩٦٥/١/٧ من اختصاص المحكمة العسكرية الاستثنائية :

- ١ - « الافعال التي تعتبر مخالفة لتطبيق النظام الاشتراكي في الدولة ... »
- ٢ - « الجرائم التي تقع خلافا لاحكام المراسيم التشريعية التي صدرت أو ستصدر ، ولها علاقة بالتحول الاشتراكي » ..
- ٣ - احتكار التجار والباعة للمواد الغذائية أو رفع اسعارها بصورة فاحشة » .

(٥٨) انظر محاضرة الاستاذ Gégout في الكتاب الموضوع لتكريم ذكرى الاستاذ الكبير Gény .

وقد تسللت بعض هذه التعابير الى تشريعات، تعتبر محافظة ، كالتشريع الكويتي مثلاً . . . فقد ورد في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ ، الذي عدل بعض احكام قانون الجزاء ، فيما يتعلق بأمن الدولة الخارجي والداخلي ، تعابير غامضة ، رغم شدة عقوبتها ، مثل « الاعمال العدائية » و « المساس بالاستقلال » و « الاضرار بالعمليات الحربية » ، و « الاضرار بمركز الكويت العربي او السياسي او الدبلوماسي او الاقتصادي » و « زعزعة اخلاص القوات المسلحة ، أو اضعاف روحها ، أو روح الشعب المعنوية ، أو قوة المقاومة عنده » و « اضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها » أو « الاضرار بالمصالح القومية للبلاد » و « اعتناق مذاهب ترمى الى هدم النظم الاساسية في الكويت بطرق غير مشروعة . . . » .

وقد يقول قائل : ان التشريع الجزائي ، يسن ، ليظل أبدا نافذا . ولا يستطيع الشارع أن يلم بكل الجزئيات ويتنبأ بكل الحالات التي قد تعرض للقضاة ، فلا بد من اختيار قوالب لفظية ، فيها بعض المرونة ، لتستطيع المحكمة توسيعها قليلا ، وتضرب الاذكياء الذين يتلاعبون بالنصوص الجامدة . ثم ان العلم يتطور . وهو يتكشف ، مع الأيام ، عن أحوال جديدة ، لا يمكن أن تخطر ببال الشارع عندما يضع القانون . فلا بد من أن تكون النصوص مطواعة ، يستطيع القاضي تكييفها ، لتشمل ما أراده الشارع ، ولم يستطع أن يعبر عنه بنص دقيق . ومن المحقق أنه ليس من السهل تعديل القوانين ، اذا كانت الاجهزة التشريعية معقدة ، أو بطيئة ، فكان من حق العدالة على الشارع ، الا يكون جامدا ، متصليا في تعابيرها والفاظه .

ونحن لا ننعي على هذا الاتجاه ، ما يطالب به اذا ظل ذلك في حدود المعقول المقبول . ولكننا نخشى كثيرا أن يعث العابثون بالتشريع ، فيمسخوه ، ويجعلوه أداة طيعة في أيديهم لا يؤمن حيفها وتجنيتها ، فتصبح بذلك أقدار الناس في مهب الريح ، لان القاضي ، في توسعة بتفسير النصوص ، يحل محل الشارع ، وقد يتطرف فيطبق نصا قاصرا ، على حالات لا يطالها أصلا ، فيخلق بذلك جرائم جديدة ، وهذا عمل يمنعه الدستور حين نص على التفريق بين السلطات .

وهذه محنة يجب أن تسترعى اهتمام واضعي القانون الجزائي عندما يباشرون التقنين أو التعديل .

- ٤ -

ويطرح التقدم العلمي في أيامنا قضايا حساسة تتحدى المفهوم التقليدي للقانون الجزائي، فتفرض عليه أن يتصدى لها ، ليجد لها الحلول التي تنسجم ومبادئه الديمقراطية ، الانسانية . وتشاهد هذه القضايا في مواضيع الاثبات ، وفي شخص المجرم ، وفي انطلاق العلم الى المجهول ، بحثا عن فتوحات عملية جديدة .

نفى نطاق الاثبات ، يحاول العلم أن يمد التشريع الجزائي بما يعتقد أنه جوهري للكشف عن الحقيقة . ويحار رجال القانون الجزائي في أمرهم ، وينقسمون بين مؤيد ومعارض ومتردد .

ومعلوم أن الاعتراف ، اذا لم يكن عفويا ، جاز الحصول عليه بالاستجواب ، فاذا انكر المتهم ظلت القاعدة : كل انسان بريء الى أن يدان قانونا ، مرعية ومحترمة ، ووجب على ممثل المجتمع أن يقيم الدليل على الجريمة .

وقد أمد العلم الجنائيين بطرق حديثة ، للحصول على الاعتراف ، ودعاهم الى الاستعانة بها ، في سعيهم لاكتشاف الحقيقة .

ومن هذه الوسائل ، ما لا يمس الشخصية الانسانية ، ولا يجرح الكرامة ، مثل النفخ في كأس لمعرفة وجود الكحول ونسبته ، وخاصة حين يكون سائق السيارة في حالة سكر بين ، ومنها اخذ قليل من بوله أو دمه ، لتحليله لهذه الغاية .

ولكن هناك وسائل أخرى ، لا تخلو من شيء من الدقة : فكاشف الكذب (Polygraphe) آلة تسجيل ضغط الشرايين ، وتسارع الحركات التنفسية ، ومن شأنها أن تكتشف محاولات المتهم لإخفاء الحقيقة ، أي كذبه .

ويقول دعائه ، أن « لسان الاعضاء الجسدية ، اصدق من لسان الفم » وأن نسبة الخطأ فيه ضئيلة ، اذا استعمله خبير متمرس به .

وقد بحث أمر هذا الجهاز في عدة ندوات دولية ، (مؤتمر المحامين الدولي الذي عقد في لندن من ١٩ - ٢٦ تموز / يوليو ١٩٥٠ ، ولجنة القانون الجنائي المنبثقة عن نقابة المحامين في شيكاغو ، بتاريخ ١٩ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٥٨) ، وانتهت الآراء فيه الى أنه :

- ١ - مفيد في التحريات الجزائية ، بسبب تأثيره النفسي في المتهمين .
- ٢ - وأن نسبة الخطأ فيه تتراوح بين ٥ - ٣٠ ٪ ، حسب كفاءة الخبير الفني الذي يقوم باستعماله .
- ٣ - لذلك لا يجوز أن تكون معطيائه أدلة دافعة ، وانما يمكن أن تكون قرائن ، من شأنها أن تقوى القرائن الأخرى ، التي يجب على القاضي أن يبحث عنها ، بتؤدة وصبر .
- ٤ - ومع ذلك ، لا يجوز اعتبار قبول المتهم أو رفضه الخضوع للاستجواب تحت سلطان هذا الجهاز ، قرينة على براءته أو جرميته .

واخطر من كاشف الكذب ، الاستجواب تحت تأثير المخدر (٦٠) ، لأنه يفقد المتهم السيطرة على توجيه ارادته ، مع بقاءه محتفظا بسلامة الذاكرة وقد اكتشفت هذه الطريقة ، بطريق الصدفة .

(٥٩) اكتشاف الدكتور Larson من جامعة هارفارد عام ١٩١٥ ، وطوره الأستاذ Léonard Keeler من جامعة شيكاغو

(٦٠) وهو بلا ريب ، اخطر من الاستجواب تحت التنويم المغناطيسي Hypnotisme الذي يشل ارادة الانسان ، ويتركه في حالة غيباب روحي ، فتنتلق الأفكار التي تخزنها الذاكرة ، ويحرص المتهم على كتمانها ، من منطقة اللاشعور ، حينما توجه اليه أسئلة محددة . وقد لجأ إلى هذه الطريقة ، أحد قضاة التحقيق ، في قضية توجيهه رسائل دون توقيع ، فاجبر على التخلي عن التحقيق ، وسلم الى قاض آخر . (الأستاذان بوزا وبيناتيل ، القانون الجنائي وطعم الاجرام ج ٢ رقم ١١٥٨ هامش ٥) .

فقد كان الطبيب هاوس House من تكساس يجرب دواء اكتشفه لتخفيف آلام الولادة ، اسمه الطبي Scopolamine ، فلاحظ أن الحامل تفقد السيطرة على أفكارها ، ولا يستطيع بذل أى جهد لاختفاء ما تريد كتمانها كسر شخصي لها . وبعد أن قام هذا الطبيب بعدة تجارب ، انتهى إلى أنه « على كل سؤال يلقي ، يرد جواب صادق » . وطور هذا الدواء ، فيما بعد ، وسماه بعض المستغلين في هذا الحقل « مصل الحقيقة » Sérum de la vérité ويقولون أنهم جربوه ، فاعطى نتائج جيدة . ومن ذلك أن امرأة إيطالية ، اعترفت بارتكاب أربع جرائم قتل ، بعد أن حقنت بهذا الدواء ، وتبين أن أقوالها كانت صحيحة (١١) وحصل أحد النواب العامين في الولايات المتحدة ، على معلومات دقيقة عن عصابة إجرامية ، إلا أن القضاء رفض الأخذ بها .

وقد بحث هذا المصل في عدة مؤتمرات دولية (مؤتمر بلجيكا عام ١٩٤٧ ولوزان ١٩٤٨ ، والندوة التي نظمتها الأمم المتحدة في فيينا من ٦/٢٠ إلى ٧/٤ عام ١٩٦٠ تحت شعار حماية حقوق الإنسان في نطاق أصول المحاكمات والإجراءات الجزائية ، ومؤتمر أيجان - ساحل العاج - المنعقد في كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ لدراسة « الطرق العلمية للبحث عن الحقيقة » . .) ، ولكن لم يتم الوصول إلى إراء موحدة بشأنه ذلك أن لهذه الطريقة ، وغيرهما من الطرق العلمية ، أخصاما عتاة ، كما أن لها أنصارا أشداء .

ويدخل في هذه الأساليب أيضا الطريقة الجراحية ، التي وضع أسسها الطبيب البرتغالي Egas Moniz من جامعة لشبونة ، وتتلخص بأجراء عملية جراحية صغيرة في دماغ المتهم ، تفعل فيه نفس فعل التخدير ، إذ تبقى له ذاكرته على حالها ، ولكنها تفقده قدرة الإرادة ، بحيث يصبح « دودة تعيسة عاجزة عن أى دفاع عن النفس » فيدلي باعترافات كاملة . ويذهب أنصار هذه الجراحة ، إلى أنها تزيل من المتهم مركز العنف أيضا ، فيستقيم سلوكه بعد ذلك .

ولكن على الرغم من تعدد الدراسات (١٢) ، والمؤتمرات ، بشأن اتخاذ موقف من هذه الطرق العلمية ، فإن الإراء لا تزال متعارضة ، إلى أبعد حدود التعارض ، فأخصامها ، يأخذون عليها أنها تهدم الإنسان ، للوصول به إلى منطقة التهديم الروحي ، وإنها ترغمه على اظهار خفايا نفسه ، وتهدد المجتمعات المعاصرة بعودة محاكم التفتيش ، بل أنها مخالفة لمبادئ قوانين الإجراءات التي ترفض أن يتهم المرء نفسه ، لأن لكل متهم الحق في أن يسكت ، ثم أنها وسائل خطيرة ، إذا آل أمر

(٦١) انظر R vue internationale de police criminelle, organe de L' Interpol, Paris 1947, Mai P. 21.

J. Graven, le probl me des nouvelles techniques

(٦٢) انظر في ذلك

d' investigation en proc s p nal, Rev. sci. crim. 1950 P. 313

P. Bouzat, les proc d s d'investigation et la protection des droits

de la d fense: 5 eme congr s int. de droit compar , Bruxelles 1958

وانظر كتاب المحامي اللبثاني موسى برنس « اكبر المحققين في القرن العشرين » ، مطابع « الدنيا » بيروت ١٩٥١ .

استعمالها الى انظمة سياسية دكتاتورية بوليسية ومن أنصار هذا الاتجاه أكاديمية الطب الفرنسية التي اقترعت ضدها بالاجماع في ٢٢ اذار / مارس ١٩٤٩ ، وتقابات المحامين . وقد قال الاستاذ المحامي موريس غارسون « ان قبول هذه الطرق يسيء الى شرف العدالة في البلاد المتقدمة » ، وجاراه نقيب محامي بلجيكا T.Collignon الذي طالب « بانقاذ جوهر استقلال الشخصية البشرية من هذه الطرق العلمية » ...

وعلى اساس هذه الاعتبارات ، منع وزير الداخلية البريطاني استعمال العقاقير المخدرة عام ١٩٤٨ ، ومنعها وزير العدل الالماني الاتحادي عام ١٩٤٩ ، وحاربتها وزارة العدل الفرنسية .

ولكن التيار الاخر ، الذي ينادى بقبولها ، هو تيار قوى أيضا ، وله أنصاره وحججه ، التي لا يستطيع المرء ان يصم أذنيه عن سماعها .

وعندهم ان الجريمة في ازدياد مخيف ، وان العلم يتقدم ، ولا بد من التخلص من الاعتبارات العاطفية ، لحماية المجتمعات من ويلات الاجرام ، الذي اخذ يتسلح بكل ما هو جديد وعلمي أيضا . فمن واجب المشرع ان يعتمد الى تطوير وسائل الكفاح ضد الجريمة ، والا بقي متخلفا ، عاجزا تجاه الاجرام المتطور ، ويضيفون الى ذلك ان القانون لا يمنع البحث من الحقيقة بأسلوب جديد ، بل انه يفرض على القاضي واجب السعي لكشفها بكل الطرق المشروعة . وهذه طرق مشروعة ، لانها لا تتم تحت التعذيب أو الاكراه . ثم ان حق السكوت او حق الكذب الذي نعترف به للمتهم ، اليوم ، ما هو الا رد فعل ضد سوءات القضاء في العصور الغابرة . ولا يجوز مطلقا ان يضحي بحقوق المجتمع بسبب رعاية حقوق وهمية للمتهم .

والمسألة لا تزال مطروحة ، ولا نريد ان نتخذ منها ، هنا ، موقفا نهائيا ، ولكننا لا ننكر أهميتها من الناحية المبدئية ، ونتمنى أن تدرس دراسة أعمق ، للتخلص من عيوبها ...

وأما بالنسبة الى شخص المجرم ، فقد دخل عن طريق علم الاجرام ، مفهوم السببية العلمية في الجريمة ، وعن طريق السياسة الاجرامية ، مفهوم معالجة المجرم .

فالمجرم ، في نظر العلماء الماديين ، من أطباء وعلماء الوراثة ، هو انسان محكوم عليه ، بفعل تكوينه الجسدي ووراثته ، أن يرتكب الجريمة . وخطورته ، اذن تأتي من بيئته ، ومن تركه أسلافه ولا فائدة ، في نظر فريق من المدرسة الوضعية ، من معاقبته ، لانه لن يرتدع ، ما دام لا يستطيع مقاومة ميوله الخطرة ، ولذلك تكمن الفائدة في اتخاذ تدابير وقائية ضده ، ومعالجته اذا أمكن ، حتى يشفى ، والا فيجب الخلاص منه ، بشكل أو بآخر ،

وخطورة المجرم ، مفهوم استعمله غاروفالو الايطالي ، لأول مرة وأطلق عليه تعبير *timibilità* ، وعرفها بأنها : الانحراف الدائم والفعال لدى المجرم ، ومقدار الشر الذي يمكن ان يخشى من جانبه (٦٤) ... وجاء الاستاذ اميل غارسون الفرنسي يستعمل تعبير *timibilité* ، الذي لا وجود له

(٦٣) انظر ، مثلا على ذلك ، محاكمة الكريستال الهنغاري مندوتشي ، في مجلة *Sélection* - الطبعة الفرنسية

- عدد كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ .

(٦٤) انظر كتابه *La criminologie* طبعة ١٩٥٥ باريس ص ٢٢٢ .

في الفرنسية أصلاً (٦٥) ونظراً لقصور تعبير غاروفالولانه لا يشمل الخطر الموجه ضد المجتمع ، فقد استعملت النصوص القانونية اللاحقة تعبيراً جديداً هو *La réincorporation* . ولم نجد نحن تعبيراً إلا **الخطورة** ، التي أطلقها قانون العقوبات اللبناني ، وقانون العقوبات السوري على هذه الحالة (المادة ٢٥٤) . ويفرق القانون السويدي بين حالتين ، من الخطورة ، هما الخطورة والخطورة الشديدة . وجماعة هذا الاتجاه يقولون بوجوب اتخاذ ردود فعل اجتماعية (ونقول عقوبات وتدابير احترازية) ضد كل شخص خطر ، بحسب درجة خطورته . ولا يشترط أن تكون ردود الفعل هذه ، تدابير جزائية ، لأن التدابير الأخرى ، النفسية والطبية والتربوية ، والفنية والدينية لها مكانها أيضاً وأهميتها . وما دام المطلوب أن يأتي رد الفعل الاجتماعي مناسباً لكل حالة فردية على حدة فإنه من العبث إذن ، أن نضع تقيناً دقيقاً ، بصورة مسبقة . فالطبيب لا يصف الدواء للمريض ، إلا بعد التعرف بدقة على حقيقة مرضه . وهكذا يصلون إلى القضية الدقيقة : هل الجريمة مفهوم قانوني ، وعندها تكون من اختصاص القاضي ، الذي هو رجل قانون ، أم هي مفهوم علمي مرضي ، وبالتالي يجب أن يكون أمر البت فيها ، من اختصاص الرجل العالم أو الفني ، كالطبيب وعالم الأمراض النفسية ، وعالم الأمراض العصبية ، والمختص بدراسة أفراسات الغدد ؟ . . . (٦٦) .

ثم ماذا ينفع العقاب وحده ، إذا دخل المجرم السجن ، وخرج منه أسوأ مما دخله ؟

ولعلنا نذكر أن جماعة الدفاع الاجتماعي المعتدلين ، من جناح المستشار الفرنسي ، مارك أنسل ، يطالبون ، بتقسيم الدعوى الجزائية إلى مرحلتين ، مرحلة الادانة ، ويقوم بها القاضي ، ليتأكد مما إذا كان المتهم ارتكب الجرم أولاً ، فإذا ثبت له أنه ارتكبه ، فإنه يكتفى بتقرير ذلك ، وتنتهي مهمته عند هذا الحد ، وعندها ينتقل المجرم إلى مرحلة التنفيذ ، تحت إشراف لجنة من الخبراء ، منهم الطبيب وطبيب الأمراض العقلية ، وعالم الاجتماع وعالم الاجرام والمربي . . . لتدرس حالته ، وتختار له من وسائل «المعالجة» ما يصلح من شأنه ، ويعيده إلى حظيرة المجتمع سليماً معافى . . . وقد تهكم على التشديد في هذا الاتجاه الذي يعتبر المجرم ضحية أقدار وظروف لا يملك أن يقاومها ، ويزيل عن العقوبة مفهوم الشين ، وزير العدل الفرنسي (في محاضرة ألقاها بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ ، أشير إليها في كتاب النقض واجتهادها ص ١٨١) حين قال : « ان النظام الذي تختفي فيه الجريمة خلف المجرم ، ويختفي فيه المجرم خلف المريض ، نظام مؤسف فعلاً . وان الاهتمام الزائد بشخصية الفاعل ، يهدد بأن يقودنا إلى نتيجتين مشؤمتين ، الأولى ، أحداث هزة في نظام العقوبة ، والثانية تطبيق معالجة غير أكيدة ، نتيجة كشف غير مؤكد » .

ونحن لا نتردد في قبول الاتجاهات العلمية ، التي تدعو إلى الاهتمام بكشف دوافع المتهم إلى الجريمة ، ومعرفة ظروفه وحالته الصحية والنفسية والاجتماعية ، والعمل على تأهيله ليعود إنساناً شريفاً إلى أهله ومجتمعه ، ولكننا نريد أن يتم ذلك في نطاق المحكمة التي نعرفها ، والعقوبات وتدابير الوقاية ، وخاصة بالاحتفاظ للعقوبة بطابعها المشين والرادع أيضاً . وهذه النظرة لا

(٦٥) في كتابه « القانون الجنائي » باريس ١٩٢٢ ص ١٤٩ .

(٦٦) انظر مقال الأنسة Yvonne Marx في *Recueil d'études à la mémoire de M. Lebre* باريس ١٩٦٨ طبع « المطبوعات الجامعية الفرنسية P. U. F.

تمنع أبدا من قبول إيقاف تنفيذ العقوبات ، والافراج الشرطي ، والامتناع عن النطق بالحكم ، وغير ذلك من الوسائل القانونية التي تحقق مبدأ تفريد العقاب ، واصلاح التهم وتأهيله (٦٧) . فلا شيء يمنع أبدا أن تطعم العقوبات ، بشتى التدابير التي تجعلها مجدية وناجزة .

أما بالنسبة الى موقف القانون الجزائي ، من القفزات العلمية ، فالموضوع اكثر دقة ، على وجه التأكيد . فالجهد العلمى البشرى لم يتوقف لحظة ، ولكنه فى جيلنا هذا أخذ أبعاداً مذهلة ، حتى شاهدنا نزول الانسان على القمر ، وأصبح الطريق بين الارض والكواكب الاخرى ، حلبة يتسابق عليها العلماء ، باللاتهم وأجهزتهم ...

ولم تبق نصوص قانون العقوبات ومفاهيمه فى منجى عن التحديات التى يطرحها تقدم العلم والفن ، بحيث أصبح عجز القانون الجزائي عن اللحاق بركب التطور يبدو لعين البصير ، من أول نظرة فاحصة . ذلك أن هذا القانون يظل قابعا ساكنا ، حتى اذا حدث ما يعكر صفو المجتمع ، استيقظ وتحرك ، ليضرب « المجرم » الذى انتهك ما كان روسو يسميه « العقد الاجتماعى » . ولكن العلماء يجهدون فى مخابرتهم ، لاكتشاف ما ينفع الناس ، ويجربون مكتشفاتهم ، (الطبية مثلا) على الحيوان قبل الانسان ، ولكن التجارب لا تجد مداها الا على الذى اكتشف الدواء من أجله ، وهو الانسان . فاذا كان على الطبيب أن يتصرف « ضمن حدود مفاهيم العلم المكتسبة » ، وضمن القواعد الاخلاقية الطبية ، فهل يجترح انما ، أو يرتكب جريمة اذا خرج من دائرة الشفاء ، الذى يربطه بعقد ضمنى مع المريض ، الى دائرة التجربة الجريئة ، حين اقتناعه بحاجته الى مواجهة تحدى المرض ، بوسيلة جديدة ؟ نشير بذلك الى مسألة زرع الاعضاء (مثل عمليات زرع القلوب التى بدأها الدكتور كريستان برنار فى جنوب أفريقيا ، وانتقلت الى مناطق اخرى من العالم) ، كما نشير الى مسائل صنع المواد الغذائية وحفظها بصورة علمية ، والعقاقير المانعة من الحمل ، للوقوف فى وجه الانفجار السكانى (٦٨) ، وتلقيح المرأة صناعيا ، وعلاقة ذلك بجريمة الزنا ...

(٦٧) يجب على الباحث ان يكشف ما اذا كانت حالة الخطورة ، عامة Générale أى أن الفاعل مستعد أن يرتكب أى نوع من الجرائم ، أو خاصة ، تتفق بنوع معين من الجرائم ، كالسرقة ، والجرائم الخلقية ... كما أن عليه ان يكشف ما اذا كانت حالة الخطورة هذه ، ناشئة عن اسباب داخلية endogènes ، كائنة فى شخص الفاعل ، أو عن اسباب خارجية exogènes ، كالترية ، والوسط الاجتماعى .. ويجب على القاضى ان يتحقق من درجة الخطورة ، بان يعرف بدقة الى أى حد يستطيع المتهم أن يعاود ارتكاب جريمة اخرى .

Di Tullio, principes de criminologie clinique, Paris 1967 P. 372

انظر

وانظر ايضا Kinberg, op. cit. p. 45 وقد حسم قانون العقوبات السورى ، مسألة الخطورة ، فقررها بنص صريح على صورتين : الاولى : حالة خطورة متروكة تقديرها للقاضى (حالة المادة ٢٥٣) ، فيما اذا كان عالما ، وثبتت اعتياده على الاجرام وأنه خطر على السلامة العامة . والثانية : حالة قانونية ، حدها القانون نفسه . فقد نصت المادة ٢٥٤ على أن كل مجرم معتاد « يعتبر حكما أنه خطر على السلامة العامة ، ويقضى عليه بالعزلة » اذا حكم عليه بعقوبة مائة الحرية ، من أجل تكرار قانونى آخر « . انظر فى ذلك ، كتابنا ، الحقوق الجزائية العامة ، الطبعة السادسة ، دمشق ١٩٦٣ ص ٦٣٨ .

(٦٨) وضعت لجنة تابعة للأمم المتحدة تقريرا عن الاجهاض ، بتاريخ ١٩ آذار ١٩٧٢ ، قالت فيه ان الاجهاض لا يمثل خطرا كبيرا اذا جرى فى شروط جيدة . واقترحت لجنة شكلها الرئيس نيكسون لدراسة مسألة تزايد السكان ، اباحة استعمال الحبوب المانعة للحمل والتعقيم والاجهاض .

Le monde, 21 mars 1972 P. 11.

والى جانب التحديات العلمية ، نشهد تحديات أخلاقية عميقة ، وخاصة في مفاهيم الاحداث والشباب ، الخلقية والدينية والاجتماعية الذين غزتهم المسكرات ، وأذلتهم المخدرات .

وفي جميع هذه الاحوال ، يجب أن يقبل قانون الجزاء التحدى ، ليتمكن من تحديد المجرم بدون خطأ ، ولا خوف . وهذه مسألة شائكة ، لا يستطيع أن يتصدى لحلها الا مجموعات منسقة من رجال العلم والقانون ، ليظل العلم الجزائي في موكب التطور العلمي ، ما أمكنه ذلك ، دون أن يتخلى عن رسالته في حفظ التوازن بين حقوق الفرد والمجتمع ، ودون أن يخلط بين حاجات العلم في تقدمه ، وبين حماقات ترتكب باسم العلم .

وللامانة العلمية ، نقول ، بأننا ، كمرب ، في حاجة الى بذل جهود ضخمة في هذا المضمار ، لعلنا نخرج ذات يوم من مأساة التقليد والمحاكاة ، الى حلبة الابداع والابتكار . ولكن للامانة العلمية نقول أيضا ، أن ما تفعله السلطات العامة ، لتحقيق هذا الهدف ، لا يكاد يسمن ولا يغنى من جوع ، على تفاوت بين ، بين نظام ونظام .

ولم يفت القوت . فقد قال الاستاذ الالماني فون ليست ذات يوم لطلابه ، أن عليهم أن يتجهوا الى دراسة الاجراءات الجنائية ، لأن مواضع القانون الجنائي قد استنفدت . ولكن الايام برهنت على أن مواضع القانون الجنائي قد تجددت ، وأصبح الباحثون في علوم الاجرام والسياسة الجنائية (٦٩) والامراض النفسية والعقلية وعلم الاجتماع الجنائي ، وعلم العقاب يتأون كل يوم بالطريف الممتع .

ويجب على رجال هذا القانون ، أن يقفوا للتحدى ، ويتفهموه ، ويتطوروا انفسهم ، لكي يتطور قانونهم ، فلا يظل قاعدا والركب يحث الخطى ... لا سيما وان الاجرام يتفاقم ، والناس معه في معركة ، وان المجرمين يطورون أساليبهم (٧٠) ، ومن البديهي أن يتطور السلاح الذى يقف في وجههم ، والا كانت المعركة غير متكافئة يدفع المجتمع من راحته وهدوئه ، ثمن الخسارة فيه . وانها لخسارة جسيمة حقا .

(٦٩) انظر الدكتور احمد فتحى سرور ، السياسة الجنائية (فكرتها ومذاهبها وتخطيطها) القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٦٩ .

(٧٠) خلف الديبلوماسيين والقضاة والاطفال والطائرات ، والتهديد بقتل اترهائن للحصول على فدية مالية .

واخطر من ذلك . اتجاه الاجرام الدولى المسخم ، الذى يستغله رجال اعمال من ذوى الياقات البيضاء ، يعيشون مترفين على حساب مجتمع منحل ، الى الاجرام الذى يعرف باسم Racket ، وهو المتاجرة بالنساء ، وتهريب المخدرات وادارة بيوت سرية للخمر والدعارة والقمار .

ويقدرون رقم اعمال الجريمة ، في فرنسا ، سنويا بخمسين مليار فرنك قديم ، وهو في الولايات المتحدة ، اكبر بأربعين مرة ...

انظر في هذا ، كتاب Privat Le monde du Crime مطبعة باريس ١٩٦٨ ص ١ تحت ادارة الاستاذ R. MERLE .

أحمد محمد خليفة *

اتجاهات معاصرة في الفكر الإجتماعي عن الجريمة

(١)

بعد الحرب العالمية الثانية كانت النغمة السائدة في اسماع العالم هي البناء والتعمير ، وبعد سنوات وعلى سبيل التأكيد قبل الستينيات بدأ العالم يدرك أن المسألة ليست مجرد البناء وان العناصر الانسانية قد اهتمت في طريق البحث من مجرد النمو Growth ، ومن ثم اصبحت الكلمة الرائدة هي « التنمية » Development ، حتى أن منظمة الامم المتحدة أعلنت ان الستينيات هي حقبة التنمية العالمية ، ومن نقطة البداية تلك بدات تنبثق موضوعات متتالية تستأثر بالاهتمام وتعكس القلق على مستوى الحياة الانسانية ونوعيتها .

* الدكتور احمد محمد خليفة رئيس مجلس ادارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايية في ج.م.ع والوزير الاسبق لوزارة الشئون الاجتماعية كما تولى عددا من المناصب الهامة في الامم المتحدة .

مسألة الشباب وثورته أو فورته التى تتسائل عن ملائمة الاوضاع القائمة وتميل احيانا الى رفض هذه الاوضاع والاسس ، والى شجب مجتمع الصراع والمنافسة القاتلة تطلعا الى مستقبل أفضل .

تزايد السكان او الانفجار السكاني ومسايعنية من تهديد الكم للكيف ، حتى تهدد التدهور حياة الانسان عن طريق عدم الشعور بالمسؤولية والاكالية وسوء التخطيط وقصر النظر .

المخدرات واعصارها العاتى لا يما يهلك فحسب ، بل بالرمز الى أن حقائق الحياة قد أصبحت لا تحتمل ، حتى أصبح المخدر يقدم طريقا للهرب والخلاص ، ومن ثم أصبحت تجارة المخدرات صناعة دولية هائلة تتخطى الحدود ، صناعة نتاجر فى الموت وتعكس موت الضمير .

مشكلة البيئة وما يقال من أن كوكبنا ينتحرويدمر نفسه عن طريق تدمير البيئة وتسميمها واجهادها واساءة معاملتها ، فانما يضع الانسان يديه فى أرضه بدور فنانة .

ثم الجريمة والانحراف وهى موجة هائلة هادرة اجتاحت المجتمعات جميعها على اختلاف فى الصنف واختلاف فى الكيف ، ولم يسلم منها احد ومن آلامها وويلاتها . وهنا تكمن مفارقة عجيبة ، وهى أن الضمير الانسانى على المستوى المحلى والدولى لم يتقدم للتخفيف من مشكلات الجريمة قدر ما تقدم بالنسبة للمشكلات الاخرى .

لقد حظيت المخدرات والبيئة والانفجار السكاني وغيرها من المسائل والمشاكل ذات الابعاد العالمية بنصيب الاسد مقارنة بما حظيت به قضية مكافحة الجريمة من عناية ، ولا نقصد فحسب ما ينفق من مال على مرافق العدالة الجنائية من شرطة ومحاكم وسجون ، ولكننا نقصد الانفعال الحقيقي والاقدام الواعي والادراك الكامل للأفاق والابعاد التى وصلتها ويمكن أن تصلها موجة الجريمة فى المجتمع الحديث .

ولعل مرجع هذا اننا الى حد كبير مازلنا نخلط فكرة الجريمة بالفجريات . ان ما يطلق عليه الجرائم التقليدية مثل السرقة والحرق والقتل والاغتصاب لم يعد مركز الخطورة ، والمجرم لم يعد ذلك المخلوق الهمجى الغريب الذى ينبذه المجتمع والذى يختلف تماما عن باقى الناس ، هذا فكر مضى وانتهى وقد أصبحنا بعيدين عن المنطق اللمبروزى كل البعد وأصبحنا نعلم ان المجرم يمكن ان يكون مثل أي واحد منا ، بل يمكن أن يكون مدفوعا بذات الدوافع ، وان الفعل الاجرامى متغير السمات وذو طبيعة مائعة ، وان الافعال الاجرامية وغير الاجرامية ممتزجة معا يحملها تيار الحياة الذى لا ينقطع .

لقد أصبحت الجريمة بعيدة كل البعد عن أصولها الفجيية الاولى وأصبحت تأخذ بتلابيبها نسيج ومصير المجتمع كله . وأصبح علينا ألا نبذل جهودنا ونحصرها فى بعض الافراد الذين درجنا على دهمهم بالوصمة والجريمة تاركين الامتدادات الحديثة التى امتدت اليها مخالف الجريمة والتى تحظى منا بالالتفات والادراك الملائم لخطورتها .

وليس معنى ذلك اهدار المعنى البشرى للجريمة على مذبح المعنى الاجتماعى . ليس معنى القول بأن المجتمع هو الذى يصف الفعل بصفة الجريمة أن الفعل الاجرامى لا يضرب بجذوره الى أعماق الطبيعة البشرية ، وأنه ليس - فى معظم الاحيان - الا اشباعا لميول وتحقيقا لنزعات

مستقرة في نفس الانسان بحكم طبيعته . وانما قصد الى القول بأن المجتمع هو صاحب الحق النهائي على هذا الفعل بحيث يستطيع اعتباره جريمة أو عدم اعتباره كذلك بصرف النظر عن دلالة على نزعة ترمى الى اشباع الحاجات الفردية .

ومع ذلك فان بعض العلماء يذهب الى ان هناك أفعالا تحرمها كل المجتمعات أي أنها من قبيل الجرائم الطبيعية . ويناصر العلامة جاروفالو هذا الرأي على أساس ان هذه الافعال تنتهك أولى مبادئ التعايش الاجتماعى ، التى تستنكر الاعتداء على الآخرين في أجسامهم أو أموالهم كالقتل والسرقة ، والواقع أنه في الامكان ذكر امثلة عن مجتمعات لا تنظر الى هذه الافعال نظرها الى شيء محرم .

على أنه بالرغم من أن كافة العصور قد شهدت تحريما لبعض الافعال ، فانه من الصعب ان نتبين ملامح مشتركة تدل على ان المجتمعات كانت تصدر في آرائها عن مصدر واحد ، ولعل أهم مصادر التحريم وأقواها وأعمقها أثرا في حياة الجماعة هي الدين والاخلاق والقانون .

وتشمل دائرة المحرمات في أي مجتمع سار شوطا في طريق التطور جانبا من المحرمات تتدخل السلطة الحاكمة بنفوذها وقوتها لتؤكد تحريمها غير قانعة بأن الدين قد ينهى عن اتيانها ويهدد مقترفيها بالعقوبات الاخرية أو أن المجتمع يستنكرها لانها تتنافى مع الاخلاق . (١)

قد نستطيع القول بصفة عامة انه في المجتمعات المعاصرة فان المناخ الخلقى والقيم السائدة وما ينطوى عليه من معايير لسلوك انما تعكس البناء السياسى أكثر مما تعكس الموقف الدينى ، وبمعنى آخر فان التحريم يصدر عن سلطة خارجية أكثر مما يصدر عن قيم وأخلاقيات داخلية ، ومن الواضح ان أي اعتبار خلقى في العصر الحديث مرتبط بحالة التكنولوجيا او حالة المعرفة .

وهذا يضعنا ازاء الابعاد الآتية : البعد الدينى ، والبعد الاخلاقى ، والبعد السياسى .
وقد نستطيع ان نضيف اليها البعد المعرفى او التكنولوجى بحيث ينبثق التحريم في نهاية الامر من امتزاج وتنافس وصراع هذه الابعاد الاربعة .

ويبدو اننا سوف نستمر في ربط عقائدا الى معارفنا ، وان نناقش الامرين معا دون ان ندرى ، وان كان الامل ان يرى المستقبل تقاربا أكبر بين هذين الاعتبارين . ومع ذلك فقد نجد اتجاها يدعو الى الفصل بين العقيدة والمعرفة ، والقول مثلا بأن بعض المبادئ الاخلاقية التى قد لا نجد سنداً عقليا أو علميا مطلوبة في حد ذاتها على أساس أنها ذات قيمة مطلقة ، وقد يكون الالتجاء في هذا الى نصوص مقدسة أو القول بالقانون الطبيعى . (٢)

والجريمة ، وان كانت ظاهرة اجتماعية - لا أن تفسيرها غير مقتصر على العوامل الاجتماعية ، اذ أنها من ناحية أخرى مظهر من مظاهر النشاط الفردى تحكمه العوامل الفردية الى حد ما .

(١) خليفة ، احمد محمد : مقدمة في دراسة السلوك الاجرامى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ، ص ١١ ، ١٢

(٢) Wilkins, Leslie T. »Crime and Criminal Justice at the Turn of the Century« Paper presented at the 77th Annual meeting of the American Academy of Political and Social Science. Philadelphia, 1973.

وقد كانت أولى الدراسات العلمية في علم الاجرام ذات طابع اجتماعي . وذلك على يدي البلجيكي كيتليه Quétélet (١٧٩٦ - ١٨٧٤) الذي نشر في عام ١٨٣٢ بيانات احصائية تتصل بتوزيع الجريمة مكانيا وتبعاً للمناخ والانسول . كما ذهبت النظرية الماركسية منذ عام ١٨٥٠ الى أن سبب الجريمة نظم وعوامل اقتصادية ، وهى النظرية التى بسطها الهولندى بونجر (١٨٧٦ - ١٩٤٠) Willem Bonger بعد ذلك فى أوائل القرن العشرين .

وبمقدم لمبروزو أبى الوضعية الإيطالية اتجه البحث الى الفرد على شكل كاسح ، وصف بانه انقلاب استولى به الاطباء على مقاليد عام الاجرام . ولكن لمبروزو نفسه فى أعماله المتأخرة ، سمح للعوامل الاجتماعية بمكان محدود متأثراً فى ذلك بآراء فرى Ferri الذى يعد فعلاً أول من أقر بأهمية كافة العوامل من بيولوجية ونفسية واجتماعية فى احداث الجريمة ، ومن ثم يمكن أن يعد والد علم الاجرام بمعناه التركيبى . (٢)

وتاريخ علم الجريمة منذ ذلك الحين يزخر بالعلماء الذين مكفوا على تفسير السلوك الاجرامى بآراء ونظريات يغلب عليها الاتجاه البيولوجى أو النفسى أو الاجتماعى .

لقد ظهر الاتجاه الاجتماعى فى دراسة الجريمة واضحاً فى نهاية القرن التاسع عشر فى حركة تحد للأفكار اللمبروزية قادها لاكاسانى ومانوفرييه وجابريل تارد فضلاً عن عالم الاجتماع دوركايم الذى عنى بالجريمة فى أبحاثه عناية خاصة .

والى الحرب العالمية الاولى كان الفكر الجنائى والبحث مرتكزاً فى أوروبا ، وكان الاهتمام بالدراسات الاميريكية للانسان والمجتمع الانسانى قد بدأ فى الظهور ، صدى لكتابات داروين وكومت وسبنسر ، وأخذ الوضعيون يأملون فى اتخاذ هذا المنهج وسيلة لمعرفة أصول الجريمة وبالتالي السيطرة على النظم الوقائية والعقابية والعلاجية ، مما كان حرياً بأن يمس بطبيعة الحال نصوص القانون نفسه ، وقد رأينا مظاهر الاهتمام فى إيطاليا وفى فرنسا ، وإن كانت له انعكاسات أخرى فى بلجيكا وهولندا وألمانيا .

لقد كان تقدم الابحاث الجنائية فى فرنسا مدعماً الى نتائج عملية فى اصلاح السجون والاساليب العقابية ، وبرز فى هذا الاتجاه فيدال وكوش فى مجال انظمة السجون ، وكذلك سالى فى كتابه عن تفريد العقوبة ، كما اشتغل تارد بموضوع المسؤولية الجنائية .

الا أن دراسات علم الجريمة فى أوروبا ظلت تعتمد أساساً على موقف كليات الحقوق ، وخاصة أساتذة القانون الجنائى الذين كانوا مستغرقين أو كادوا ، فى النواحي الفقهية ، وحتى عندما تخفف هذا الاتجاه فقد ظلت العلاقة بين القانون والعلوم الاجتماعية والنفسية محل شك وقيل من الحماس ، وظلت بالتالى علاقة القانون الجنائى بعلم الجريمة فاترة على احسن الفروض .

أما أعظم تطور فى المدرسة الاجتماعية فى علم الجريمة فقد حدث فى الولايات المتحدة الامريكية . وكان الامريكيون كغيرهم متأثرين حتى أوائل القرن بكثير من الاتجاهات اللمبروزية ، ولم يحدث الا بعد نشر كتاب جرونج أن برز الاتجاه الى النواحي الاجتماعية . وقد لفتت دراسة الجريمة أنظار

(٣) خليفة ، أحمد محمد : مقدمة فى دراسة السلوك الاجرامى - المرجع السابق ص ٣١ ، ٣٢ .

علماء العلوم الاجتماعية فاستفادت من الاهتمام البالغ الذى نالته العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة . يضاف الى ذلك ان الجريمة في الولايات المتحدة تعد مشكلة قومية خطيرة ، وزاد من خطورة هذا الوضع الراى السائد في أن مرافق العدالة الجنائية لا تعمل بالكفاية أو بالنزاهة اللازمة ، مما يشجع على ظهور الجريمة المنظمة والتي تحميها بعض السلطات ، ومن هنا كان الاهتمام بدراسة الجريمة والانفاق الكبير على هذه الدراسات . (٤)

وتذهب المدرسة الاجتماعية الى أن السلوك الاجرامى ينبع من نفس العوامل التى ينجم عنها أى سلوك اجتماعى ، وقد أخذ البحث من هذا المنطلق اتجاهين رئيسيين ، الاول محاولة الربط بين الجريمة والتنظيم الاجتماعى ، مما أثار البحث في الصراع الحضارى والحراك الاجتماعى والمنافسة والعقائد السياسية والدينية والاقتصادية والملاحم السكانية والثروة والدخل والعمل ، والاتجاه الثانى هو الاتجاه الاجتماعى النفسى ومحاولة تبين العمليات التى تحول الشخصية الى طريق الجريمة ، وهي عمليات مرتبطة بالتعلم والنزعات . وتعمل بحوث على النفس الاجتماعى فى دراسة شخصية الإنسان من حيث هو مخلوق اجتماعى ، وتتابع عملية اندماجه فى المجتمع وتنشئته الاجتماعية ، تلك العملية التى تبدل بالولادة وتظل الحياة بطولها لتهيئ الفرد للحياة الاجتماعية ، وبث الروح الاجتماعية فى كيانه الفردى .

والواقع ان هناك زحمة من النظريات والافكار والعبارات تحاول تفسير السلوك الاجرامى بصورة بلغ بها التداخل وعدم الانضباط الى حد انه من العسير حتى مجرد المقارنة بينها ، فهناك - بين عشرات الافكار - نظرية ساذرلاند فى المخالطة المتغيرة Differential Association ، وميرتون فى الانومية Anomie وسيلين فى الصراع الحضارى ، والواقع انه باستثناء ساذرلاند فليست هناك نظرية تدعى انها شمولية ، بعض النظريات تسعى الى تفسير سلوك انحرافى بذاته او نموذج اجرامى بذاته ، ومعظم النظريات تقدم تفسيراً لاحد العوامل الداخلة فى التفسير ، وميرتون لا يريد ان يقدم تفسيراً عاماً للجريمة ، ويقول ان نظرية الانومية تقدم تفسيراً لبعض نماذج السلوك الانحرافى فحسب ، ويقر ان بعض النظريات النفسية يمكن ان تكون مكملة لنظريته ، وسيلين يؤكد ان أساس البحث هو انتهاك القواعد السلوكية وليس النصوص القانونية ، وان أقر بأنه الى زمن طويل سوف يتركز الاهتمام على هذا الجانب من الانتهاكات الذى يضمه قانون العقوبات (٥) .

وفى هذا المجال تبرز نظرية المخالطة المتغيرة التى تعنى فى النهاية وفى حقيقة الامر انه لا توجد نظرية علمية تفسر السلوك الاجرامى ، وانه ليس هناك عامل بذاته يقدم هذا التفسير .

والواقع ان احدا لم يعد يؤمن بأن عاملاً واحداً اياً كان يمكن ان يفسر السلوك الاجرامى ، ولا وجود - فى الواقع - لنظرية يمكن أن تفسر السلوك الاجرامى بكل صوره . وقد تركت العصبية العلمية مكانها لشعور عام أصبح يسود اوساط علماء الجريمة بأن كل هذه الاتجاهات لا تعارض بينها ، وانما يشير كل منها الى جانب من المشكلة ، وان مستقبل علم الجريمة معلق بمقدرة العلماء وتكاتفهم على الدراسة التركيبية لهذه الحقائق المتناثرة .

(4) Radzinowicz, L. »In search of Criminology». London, Heinemann, 1961. P.123.

(5) Sutherland, E.H. and Cressey, D.R. »Principles of Criminology» Lippincott, 1960. P.20.

هكذا كان البحث الاميريقي في الجريمة قد أصبح يملأ الآفاق منذ اوائل القرن العشرين وبالذات منذ أن أصدر هيلي كتابه الرائد « **المجرم الفرد** » (The Individual Offender) في عام ١٩١٥ ، حتى صدر كتاب **جلوك** « كشف النقاب عن جناح الأحداث » (Unravelling Juvenile Delinquency) في عام ٥٠ ، ويمكن القول أنه في هذه المرحلة قد تم تكديس أكوام من المادة والمعلومات والإحصاءات لا تكاد تقع تحت حصر .

ولكن صدر في عام ١٩٣٣ مؤلف خطير كان بمثابة « رياح عكسية » في وجه هذا التيار .

وكان هذا الكتاب بمثابة وقفة من الشك أزاء الآمال التي أخذت تتصاعد بشأن أبحاث علم الجريمة ، وأنها ستؤدي الى العثور على أسباب وعوامل السلوك الاجرامي ، وبالتالي ستجد الدواء والترىاق الذي يؤدي الى اراحة المجتمع من مشكلات الاجرام .

كان مؤلف « **الجريمة والقانون والعلم الاجتماعي** » (Crime, Law and Social Science) **لمايكل وادلر** عنيفا ، وكان ما كتب بشاطور بغير هوادة أو مواربة حتى قيل « أنه ينزل في النفس مذاقا مثلما يتخلف عن زيارة سلخانة في شيكاغو » ، فقد وصل المؤلفان الى حد انكار وجود علوم حقيقية في أبحاث علم النفس وعلم الاجتماع ، وبالتالي كما يقولان فإن خطورة المشكلات العلمية للجريمة تدفنا الى أن نبحت عن الحلول ليس عن طريق البحوث التي سادت حتى ذلك الوقت لعلم الاجرام ، بل عن طريق محاولة خلق علوم حقيقية في النفس والاجتماع حتى اذا تحقق ذلك ، حق لنا ان نعلن أننا بدأنا البحث في أسباب السلوك الانساني (٦) .

لم يأخذ المؤلفان اتجاه النقد المعتدل الذي ينمى على كل هذه البحوث أنها تميل الى تبسيط الامر أكثر مما ينبغي ، وتحاول تأكيد فعالية عامل معين من بين العوامل بطريقة تحكمية . لقد رفض مايكل وادلر هذا الموقف وذهب الى القول بأن أى محاولة للخروج بعامل أو عوامل معينة على أنها جذور الجريمة لا تستحق حتى مجرد المناقشة فإنها أساسا إنما تقوم على مادة لا قيمة لها على الإطلاق .

ولاشك في ان هذه الصرخة المبكرة هيأت الأذهان الى الموقف الحالي الذي لم يعد مبهورا بالبحث « **الدونكيشوتي** » وراء ميكروب الجريمة بأمل اكتشاف المصل المضاد ، وهم أو حلم قد آذن بالزوال لاننا نعرف الآن خيرا من ذلك . نعرف هذه الصفات الغامضة التي تجعلنا على ما نحن عليه ، وتحدد ميولنا الى افعال معينة قد تحدد لنا اتجاهات مختلفة في نظر المجتمع . وان دراسة الجريمة هي دراسة الانسان أو بالادق دراسة الانسان في المجتمع ، أو بأدق من هذا أيضا دراسة الانسان في مجتمع ديناميكي متغير بلا انقطاع . فالجريمة صور متحركة أكثر مما هي لفظة ثابتة من آلة تصوير .

وفوق ذلك ، فقد أصبح الان لدى معظم علماء الجريمة ان المجرم الذي تصفه السلطة العامة بهذا الوصف ليس الا الحصيلة النهائية لعمليات طويلة من الطرح والاختيار ، وأن كثيرا ممن يعدون من أمثاله في نظر بحوث الجريمة كان من الممكن ان يدخلوا في هذه المحصلة ، وان نظام الضبط في

(6) Mueller, G.O.W. «Crime, Law and the Scholars». University of Washington Press, Seattle, 1969. PP. 106 — 107.

أى مجتمع هو الذى يتولى هذه العملية المعقدة من الطرح والاختيار . بمعنى أن المواطن الذى تلحق به صفة الجريمة فى مجتمع معين وأن كان يعكس حقيقة مفهوم الجريمة فى هذا المجتمع ، إلا أنه يجب أن يقال أيضا أنه يعكس نظام الضبط فى هذا المجتمع الذى يفرز من بين المجرمين فعلا من يضع عليه بطاقته الرسمية .

لهذا فإن جانبا كبيرا من مادة بحوث الجريمة أكثر فائدة فى الدلالة على طبيعة نظام الضبط لهذا المجتمع أكثر من كونها وسيلة الى معرفة لماذا يرتكب بعض الناس أفعالا إجرامية . ولناخذ مثالا على ذلك ما يمكن أن تصل اليه بعض الأوراق العلمية من أن الشبان الجانحين فى سن معين فى مدينة معينة يأتى أربعون فى المائة منهم من أسر مفككة بالطلاق بينما الشبان الجانحون من نفس السن فى بلد آخر يأتى منهم عشرون فى المائة فقط من هذه الأسر ، فما قيمة هذه الملاحظة المقارنة ؟

أولا نحن لاندري شيئا عن الميائزمات التي أدت الى القبض على هؤلاء فى كل من المدينتين ، وربما فى المدينة الأولى رجل الشرطة مختص بمنطقة محددة معينة يعرف الأسر فيها جيدا وعندما يقبض على شاب يعرف أسرته فإنه يسلمه إليها ، بينما فى المدينة الأخرى تكون الشرطة مركزية مما يؤدي الى اختلاف نسبة المقبوض عليهم فى العائلات الكاملة الى المقبوض عليهم فى العائلات المفككة ، ثم ما الذى نعرفه عن معنى الطلاق فى كل من المدينتين هل الطلاق طبيعي أم أنه وصمة اجتماعية وهل يؤدي الى تصعيب الحياة ، وهل هو أسلوب يختص بدرجة أكبر بطبقة معينة من المجتمع وهل تكرر الزواج ينظر اليه بتسامح أم على أنه علامة انحلال (٧) . وبالتالي فإنه من الأحكم الانبعاث دراسات المقارنة بالأرقام الرسمية ، بل يجب أن تكون نقطة البدء هي نظام الضبط ، والنقطة الثانية أن يكون الجناة منظورا اليهم من خلال التنظيم الاجتماعي الكامل لكل مجتمع . علينا أن ندخل فى اعتبارنا منظور المجتمع الكبير وهو ما يفهم منه أن دراسة علم الجريمة هي فى الحقيقة دراسة لعلم الاجتماع المقارن . وإلى جوار الاهتمام بالنسق الاجتماعي شاملا ، وقد يكون ذلك صعبا فإن الاهتمام يجب على الأقل أن يتجه الى المنظمات الاجتماعية المحدودة كمجتمع السجن والشرطة والمدرسة الى غير ذلك فى إطار كل مجتمع على حدة .

وهذا ما يجعل أكثر الموضوعات جدارة بالاهتمام الدراسة المقارنة لمعنى الانحراف والضبط الاجتماعي ، لأن مقارنة المجرمين وصفاتهم لا تعنى شيئا أن لم تكن فى إطار دراسة مقارنة لا تقل دقة عن ملامح المجتمعات التي ينتمون اليها .

لقد كانت دراسة الجريمة لمدة طويلة مرتبطة بقانون العقوبات الى حد قول فرانشيسكو كرادا أن الجريمة ليست حقيقة فى الواقع بل حقيقة فى نصوص القانون ، ومهما كان فى هذا القول من الصحة ، فمن يستطيع أن يشك فى أن القانون نفسه أداة اجتماعية ، وأن قانون العقوبات نفسه أداة لحماية المجتمع من الجريمة وأنه بالتالي يخشى دائما أنه كلما توغلنا فى الدراسات الفقهية واقتصرننا عليها فإننا نبتعد بالتدريج عن الوظيفة الأساسية للقانون .

لقي القانون الجنائي ، طوال المائة عام الأخيرة على الاخص ، اهتماما فقهيا كبيرا استخلص المبادئ العامة ، وبلور الأصول وصقل الصيغ والمعايير .

(7) Christie, Nils

»Comparative Criminology». Canadian Journal of Corrections, Vol. 12 (1970) P.3.

ولكن جانباً من الدراسة ظل دائماً أقل حظاً وهو إخضاع القاعدة القانونية لفكر شامل عميق أصله في حقائق الحياة الاجتماعية وفرعه في سماء القيم والغايات . فكر يقلب القانون لا متسائلاً عن مقاصد الشارع وإنما عن الحقائق والمثل التي تكاثفت وتفاعلت لتخرج إلى الوجود القانوني فعلاً بوصف بالجريمة .

ولا يعني ذلك أن الكلمة الأخيرة في التجريم ليست لإرادة المشرع . ولكن هذه الإدارة التي تأخذها الدراسة الفقهية أخذ مجرداً ، لا تعمل في الحقيقة في الفراغ بل تتحرك تحت ضغط مادي وضغط معنوي ، يمثل أولهما في عوامل اجتماعية والثاني في قيم ومثل . وبين هذه وتلك يضع المشرع سياسته في التجريم .

وقد برز الاتجاه الاجتماعي في الدراسة القانونية عندما نظر بعض العلماء إلى ظاهرة القانون في غير تفيد بنصوص قانون معين . وعندما نظروا إلى القانون نظرة وضعية غير متأثرة بالميثاقية التي صحبت القانون طويلاً .

ولعل المدرسة التاريخية Historical School وهي تمثل رد فعل قوى لعقلية القرن الثامن عشر وإيمانها بالقانون الطبيعي ، هي بداية هذا الطريق الجديد .

وقد أظهرت المدرسة التاريخية في جناحها الألماني بقيادة سافيني وجناحها الإنجليزي بقيادة Maine ، حقيقتين : الأولى أن القانون متصل مباشرة بالمضمون الاجتماعي Social Context وبذلك أصبح المجال الاجتماعي مفتوحاً للدراسة القانونية . والثانية أن الاتجاه المنطقي المجرد ، والفروض التجريدية من العدالة لا تكشف الحقائق الاجتماعية للقانون .

ولكن الأرض التي كشفت عنها المدرسة التاريخية لم تحتلها قواتها بل رفع عليها علم الفقه الاجتماعي . ولعل ذلك يرجع على ما يرى سالي إلى أن المدرسة التاريخية قصت أجنحتها من مبدأ الأمر بإعلانها العجز عن التدخل في تطور القانون ، وأن كل ما يستطيع هو أن ننتظر ونلاحظ ونسجل . رفضت أن تكون وسيلة لخلق القانون أو تفسيره ، بينما على التاريخ في دراسة المجتمع أن يكون قوة خالقة . ولكن المدرسة التاريخية وقفت في منتصف الطريق .

ولعل الفضل الأول يرجع إلى مونتسكيو الذي حرر التفكير القانوني من الشطحات الصوفية والنزعات الميتافيزيقية وقربه إلى حد ما من الوضعية المقارنة . وإلى هذا أشار بنتام إذ قال أنه إلى ما قبل مونتسكيو في « روح القوانين » L'Esprit des lois لم يكن يكلف المشرع نفسه أكثر من الرجوع إلى الانجيل أو إلى القانون الروماني بغير اهتمام بعوائد المجتمع الذي يشرع له أو بيئته .

ويعتبر مونتسكيو أول رائد لاجتماعية القانونية بكتابه « روح القوانين » الذي قضى عشرين سنة في رحلات طويلة وقراءات مرهقة ليجمع مادته ، ولو أن هذا الكتاب لا يعد رغم ذلك بحثاً علمياً بالمعنى الدقيق وأن ظل منهلاً غزيراً بمالمسه وتعرض له من مشاكل . وإذا كان مونتسكيو مثل كل معاصريه يذكر القانون الطبيعي فإنه في الواقع يتحده ، ويقصد إلى النزعات الطبيعية للإنسان التي لا يجوز للقوانين أن تغفلها أو تنافسها . وقد ناقش عوامل مختلفة كالمناخ والدين والعادات والتجارة وشكل الحكومة ، محاولاً أن يثبت أن قوانين كل بلد مرتبطة بهذه العوامل وغيرها . بل أنه يرى أن القانون الذي تصوغه الجماعة يشارك في صياغة الجماعة نفسها .

والواقع ان القانون لم يكن في حاجة الى مونتسكيو لكي يشتغل بعلم الاجتماع فقد اشتغل به دائما دون ان يدري . فعندما شعر المجتمع بضرورة التعليم أصبح التعليم اجباريا ، وعندما شعر الناس بالحاجة الى حرية الفكر جعلت من اساس القانون . وكان الاضراب جريمة فأصبح حقا . وكان التسول عملا مقدسا في العصور الوسطى فأصبح جريمة . ولاسبيل الى تفسير اختفاء جرائم وظهور جرائم ، واختلاف النظر الى خطورة الجرائم بغير الاستعانة بعلم الاجتماع الا ان الفضل الاول في القيام بدراسة علمية منتظمة في اجتماعية القانون يرجع الى العلامة الهولندي Ihering الذي عكف على دراسة تطور القانون الروماني وخرج بفلسفة متماسكة عن هدف القانون وآراء مدروسة عن ارتباطه بالواقع الاجتماعي ، ولهذا اشتهر مذهبه بمذهب الفقه الاجتماعي Sociological Jurisprudence .

وينظر الفقه الاجتماعي الى القانون في ضوء العلوم الاجتماعية كما ينظر اليه الفقه التحليلي في ضوء المنطق ، وكما تنظر اليه المذاهب المثالية في ضوء القيم المطلقة .

فالقانون ايا كان مصدره حقيقة اجتماعية من حقائق المجتمع المتبادلة التاثير والتاثير . محتوى القانون يتاثر ويتبع ما يجري في المجتمع ، كما ان للقانون اثره في المجتمع . وما دام المجتمع في تحول وتغير فان القانون هو الاخر في متابعته للمجتمع ، يرد عليه التحول والتغير ولو كان شريعة مقدسة .

وعلى ذلك يذهب الفقه الاجتماعي الى ان التشريع لا يفني في الاقدام عليه مجرد الاسترشاد بمثل ، او الاستعانة بمهارة فقهية تحسن تقليب النصوص وتحليلها ، بل لابد فيه من دراسة اجتماعية تبحث عن الحقائق الاجتماعية المتصلة وتبحث في كيفية انفاذ هذه القوانين في الواقع الاجتماعي . ومن ناحية اخرى فان التاريخ القانوني يجب ان يفهم في ضوء الصلات بين النظم القانونية والاحكام والمذاهب ، وليس التشريعات فحسب ، وبين الاوضاع الاجتماعية .

بل انه من وجهة النظر الاجتماعية الحديثة لا يكون التساؤل عن ارتباط الواقع الاجتماعي بالقانون فحسب بل ارتباطه بالضبط الاجتماعي عموما . ذلك ان القانون لا يساير التغير الاجتماعي دائما وذبدبات التحريم في الواقع الاجتماعي اشد مما تسجله القوانين وخاصة اذا فصل بين المجموعة القانونية ومالها من تعديلات حقبة طويلة . ولهذا فعلينا ان نقبل احيانا ذلك الوضع العجيب من عدم وجود ارتباط بين قاعدة ما من القواعد القانونية وبين الاوضاع الاجتماعية القائمة . ففي بعض الاحيان تبدو القاعدة القانونية شاذة ، اذ ان التشريع قد يتخلف جيلا او اكثر عن الراي العام والقضاء قد يتخلف هو الاخر جيلا او اكثر عن التشريع (٨) .

لهذا كله كان لابد ان يثور التساؤل دائما عما اذا كانت القوانين القائمة تتابع التغير الاجتماعي ام انها ازاء التغيرات التي وقعت قد أصبحت عديمة الفائدة او حتى معارضة للاتجاهات العامة . دون ان يغيب عنا ان القانون لا يعكس مشاعر وخلفيات الشعب فحسب ، بل انه يساعد في خلق مشاعر وخلفيات ومواقف خلقية يرى انها تحمي المصلحة العامة ، ووظيفة خلق هذه الضوابط والمواقف ليست يسيرة بل محفوفة بالحساسية والخطر وقد تؤدي الى انفجار معاكس اذا لم يجر تناولا في كثير من الحذر .

(٨) خليفة ، احمد محمد : النظرية العامة للتحريم ، دار المعارف بمصر ١٩٥٩ ، ص ٤٤ / ٤٨ .

ولهذا، لم يكن ممكناً أن يفلت موضوع التجريم من موجة الأبحاث التقييمية التي استهدفت دراسة علمية لقواعد التجريم والعقاب سعياً وراء إثبات مدى ملاءمتها في أداء دورها الاجتماعي، ومن أجل هذا انتشرت الدراسات التي تعنى بتحديد معنى الانحراف، وإجراء قياسات للرأى العام تتناول التجريم وتشديد العقوبة أو تخفيفها وأنواع العقوبات ومدى فعالية التجريم والعقاب في أحداث الردع العام.

فإذا كان القانون اجتماعياً لازماً، وعلمياً يسمى إلى دراسة الظواهر التي يفترض أنه إنما يقوم من أجل تنظيمها، والتشريع هندسة اجتماعية، كان التعاون بين رجل القانون ورجال العلوم السلوكية ضرورة لكي لا يعد القانون عنوان الحقيقة الاجتماعية الذي لا يقبل الدحض ولكي نجد الحافز لدينا لاختبار القانون إزاء الحقائق كما نختبر الحقائق إزاء القانون.

والواقع أنه من الصعب أن نتخيل أن يجري التشريع بغير محاولة علمية تسمى إلى بناء العلاقات بين القانون والقائم والقانون المقترح والمجتمع الذي يسعى القانون إلى تنظيمه وخدمته. محاولة تعين المشرع على الوصول إلى قرار في أي الطرق يسلك بين طرق مختلفة مفتوحة أمامه.

ومنذ أول القرن فان روسكوباوند قد أبدى رأيه في أن يكون أستاذ القانون المعاصر دارساً لعلم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية.

أنه من المؤلم حقاً أن نتخيل أن دور رجال القانون سوف يقتصر على أن يحاضروا ثم يعيدوا محاضراتهم في القانون، وإنما على القانون أن يشق طريقه إلى غير المكتبات القانونية لا لكي يفر من نفسه وذاته ومهامه، وإنما لكي يجد مكانه في الصفوف التي تؤدي وظيفة اجتماعية أساسية هي الهندسة الاجتماعية، ولا شك أن رجل القانون ورجل القانون الجنائي له مكان في هذه المسيرة، وإذا كان رجل القانون ليس بالضرورة مسلحاً بالمعرفة بمنهج البحث في العلوم الاجتماعية والاحصاء وما شاكل ذلك، فإنه ملتزم مع ذلك بأن يتحالف مع من كانت هذه المعارف في صلب تكوينهم، ليكون هناك بحث لفريق متكامل من الباحثين فيهم رجل القانون.

وكقاعدة عامة فإن رجال المنهج يأتون من العلوم الاجتماعية الأخرى أكثر مما يأتون من علم القانون وإن كان البعض يتساءل أحياناً، هل هم حقاً من علماء الجريمة أم مجرد فنيين يحاولون فرض سلسلة من الأدوات التقنية المستعارة على ميدان يفهمونه دائماً، وأنهم عادة ذوو مهارة كبيرة في جمع المادة ومعالجتها وتقديمها في عبارات جذابة ولكنها في الغالب لا تغلف إلا حقائق تافهة مشكوك فيها، حتى يصبح الغرام بهذه الأشكال الأنيقة هو الهدف أكثر من الانشغال بالظاهرة نفسها؟

وعلى أي حال - إذا كان كل علم من العلوم الاجتماعية قد سار أشواطاً منظوياً على نفسه، حريصاً على ذاتيته واستقلاله فإن علم الجريمة لم ينعم بمثل هذه المرحلة بل اعتبر، كما فطن إلى ذلك فيري من بداية الأمر، علماً «تركيبياً» Synthetic يعمل على تنسيق النظريات والحقائق العلمية المختلفة التي تسفر عنها البحوث العلمية في ميادين العلوم الاجتماعية والبيولوجية

في تفسيرها للسلوك اللا اجتماعي . ومما يؤكد هذا ان الباحث في علم الجريمة لابد ان يتفد اليه عن طريق علم من العلوم ، ولا وجود لعالم من علماء الجريمة لم يفد اليها من تخصص اخر كالطب او القانون او علم الاجتماع او الاقتصاد او علم النفس او غير ذلك (١٠) .

(٢)

مما يزداد وضوحا مع الايام ان فشل ونقص مرفق العدالة الجنائية يمكن ان تكون معوقا للتقدم الاجتماعي ، بل تهديدا للاسس التي يقوم عليها المجتمع الانساني الديموقراطي ، وهو ما يجعل الامر محل اهتمام على كافة المستويات في الدولة والمجتمع ومن ناحية اخرى فانه من الطبيعي ان نهتم بنظم العدالة الجنائية وكيف تسير ، ذلك ان اى نظام مهما احكمت قواعده لقيمة له الا اذا احكم تنفيذه .

صحيح ان علماء الجريمة كانوا دائما اصحاب رأى بالنسبة لبعض الجزئيات في مرافق العدالة الجنائية ، ولكن هذا شيء ، والنظرة العامة الشاملة الى هذا المرفق الخطير شيء اخر . ان اتجاهها حديثا في الفكر العلمي ازاء الجريمة هو ان نولي مزيدا من الاهتمام لمرافق العدالة الجنائية التي تتولى ادارة العدالة الجنائية بادئة بالمنع ، مارة بالشرطة والمحاكم ووسائل العلاج والعقاب حتى تنتهي صلة المحكوم عليه بالسلطة العامة ، هذه المرافق التي تعد وسيلة المجتمع ازاء الجريمة والمجرم لاداء واجبه في الدفاع عن نفسه ، وفي حماية المواطنين وفي معاملة المنحرفين ومحاولة اصلاحهم .

ويتضح من استقراء سير هذه المرافق في معظم بلاد العالم انها ليست محل الرضاء العام ، وانها على الاغلب لا تعكس حقائق التغير الاجتماعي القائم والمرتب ، ولا تخدم او ترتبط كما يجب باهداف التنمية القومية ، بل قد تكون هي بذاتها من عوامل المزيد من الجريمة والانحراف . ان الانسان لا يملك الا ان يدهل وهو يرى البطء الشديد في تطور هذه المرافق وتخلفها ، وانها لا تكاد تختلف في روحها على الاقل عما كان عليه الامر منذ عشرات السنين ، لا يملك الانسان الا ان يتساءل من هو المسئول عن هذه الجهالة والعشوائية التي تعمل من خلالها هذه الاجهزة بالرغم مما ثبت من فشلها ويأسها وفسادها .

من هذا المنطلق اخذ الفكر العلمي يسعى الى الاتجاه مباشرة الى هذه الاجهزة والمرافق من اجل تطويرها ، دون ان يشغل نفسه بمتاهات البحث في اسباب الجريمة . ان هذا الاتجاه المستحدث يسعى الى ان يتجاوز هذه المرحلة التي اورثته الدوار ودارت به في حلقات مفرغة ، الى النظر راسا الى هذه المرافق ، اساليبها وفلسفتها وسياستها ومحاولة الارتقاء بها وتطويرها وتكييفها مع الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية الجديدة . وبطبيعة الحال فلكي يكون هناك نجاح في هذا الاتجاه كان لابد من التحقيق اولا في مدى ما انجزته النظم والاساليب القائمة ، ومدى نجاحها بحيث يؤدي المزيد من الفهم لمدى النجاح والفشل الى تصور افضل لما يجب ان تكون عليه هذه الاساليب والسبل .

ومن الطبيعي ان يكون الهدف من هذه البحوث تعميق فهمنا لاثر هذه الاجراءات ، مما يتوقع معه نتائج عملية مفيدة تساعد المشرع في سن قواعده ، وتساعد المحكمة في اصدار حكم

(١٠) خليفة ، احمد محمد : المنهج العلمي والاشراكية ، اصدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٣ ، ص ١٢٤ .

ملائم ، وتساعد المجتمع في دعوة المحكوم عليه عضوانا فعا ، وتساعد بصفة عامة على اداء افضل لمرافقي التشريع والشرطة والقضاء ومؤسسات العقاب والاصلاح .

واذا اردنا ان ندخل مدخلا يتصل بالمنصرف والعائد في مرافق العدالة الجنائية ، واذا اردنا بالتالي ان نخفض من تكلفة الجريمة ، كان علينا ان نستشف من وراء هذه الدراسات الوسائل الى تخفيض تكلفة برامج الوقاية والردع ونفقة العمليات التي تؤديها أجهزة العدالة الجنائية .

ويمكن أن نذكر فيما يلي بعض المسائل في مجال مرافق العدالة الجنائية التي تحتاج دائما الى دراسة وتقييم : دراسة هيكل وتنظيم الخدمة الشرطية ، واجراءات القبض والتحقيق ، واجراءات التقاضي وطولها وتعقدها وازدحام السجون ، المحبوسون بدون محاكمة او لعدم اداء الغرامة ، تقييم نظام الافراج بكفالة ، العقوبات غير السالبة للحرية التي تحل محل السجن كالاختبار القضائي ، والمقارنة بينها والمؤسسات المفتوحة واثار العقوبات الطويلة الامد والقصيرة الامد ، والبارود والرعاية اللاحقة ، وبصفة عامة بحث العقوبات من ناحية تكلفتها ومن ناحية فعاليتها ودراسة اساليب الوقاية المباشرة من الجريمة ، والمنظمات الرسمية والشعبية التي تعمل في هذا الخصوص .

ولاشك في أن كثيرا من الابحاث العقابية كان دافعه امتقاد الباحثين بأن الاوضاع القائمة ليست مجدية او مرضية ، ولكن بطبيعة الحال هناك فرق بين النظرة الجزئية الى برنامج او اجراء بعينه ومحاولة دراسته لتغييره ، وبين النظرة الكلية الشمولية التي تتناول نظاما بأكمله بهدف التحليل وإعادة التركيب من اجل نظام افضل .

ومن ناحية اخرى فانه يبدو من استعراض الجديد في مجالات اصلاح العقابي ، ان معظمها لم يكن نتيجة بحوث ، وربما في خلال قرن من الزمان قد تم تعديل هذه العقوبات والاجراءات لاسباب انسانية ، كما هو شأن الاختبار القضائي وبورستال ومؤسسات الاحداث الخاصة ، او لاسباب اقتصادية كخفض عدد من يحكم عليهم بعقوبة السجن ، او للاعتقاد غير المبني على بحث علمي في ان بعض الاجراءات قد تكون افضل مما هو قائم . كما هو شأن الاختبار القضائي ، او لمزيج من هذه الاعتبارات . ومع ذلك فانه لا يمكن ان نستبعد أن مثل هذه البحوث التقييمية كان لها اثر ما فيما حدث .

ان من انجازات النصف الثاني من القرن التاسع عشر سيادة فلسفة تفريد العقوبة سسعيها وراء مزيد من العدالة ومزيد من القدرة على اصلاح ، وينعكس هذا المبدأ في نصوص القانون سواء في مرحلة الحكم أو في مرحلة العقاب والتنفيذ العقابي ، وبطبيعة الحال فقد استتبع ذلك ضرورة اجراء البحوث السابقة على شخصية المتهم *Pre-sentena investigation* والتي تتناول فحوصا جسمانية ونفسية وعقلية واجتماعية ، كما ان الامر قد استدعى أحيانا تفريدا عقابيا من طريق انشاء مؤسسات متخصصة .

وقد ذهب الكثير من الباحثين وراء هذا الامل الى محاولة وضع قواعد وجداول مدققة تحاول أن تربط بين شخصية المحكوم عليه وبين العقوبة والبرنامج الاصلاحى الذى يطبق عليه ، وهنا يلاحظ ان مثل هذا الاتجاه يتطلب ادراكا وعلماء لعوامل السلوك نفسه حتى يمكن الربط بين

الاجراء المتخذوبين النموذج السلوكي الذي يمثله. ويمكن القول بأن كل فرد نموذج خاص من حيث تراكم الامل التي أدت الى سلوكه سلوكا معيناً ومن الصعب ان نتخيل اى نظام للتبويب او التصنيف يمكننا من ان نربط شخصا معيناً بأسلوب معين في العلاج ، اذ لا يتوقع في اى نظام للتصنيف ان يأخذ كل الفروق الفردية في اعتباره واذا كان أقصى الامل ان يكون هناك قدر مقنن من المعرفة تحت تصرف القاضي أو مدير المؤسسة العقابية ، فان هذا الامل المحدود بدوره صعب التحقيق لان هناك تعقيدا بالغا في عملية تحليل شخصية المتهم تحليلا علميا يتطلب استدعاء الكثير من المعارف الانسانية والمتخصصين الذين يحملون في شيء من الترابط ، رغم اختلاف فلسفاتهم واتجاهاتهم ، وان يجري هذا في ظروف ملائمة وان يستغرق الوقت المناسب ، كل هذا يعز وجوده حتى في البلاد المتقدمة ، ويكاد لا يكون له وجود في البلاد المتخلفة وذلك كله دون الاشارة الى الصراعات الموجودة عادة بين الباحثين وبين المديرين ، ودون الاشارة الى اعتبارات حقوق الانسان التي قد تثار في هذا المجال .

ولاننسى أيضا ان مثل هذا التدقيق من أجل التصنيف والتفريد لاجدوى من ورائه ، حيث لا توجد اى امكانيات لاحداث تصنيف في البرامج والمعاملات والمؤسسات ، اذ كيف نتوقع اهتماما حقيقيا بهذا التدقيق اذا كان معروفا سلفاً ان خدمات السجون أو خدمات المراقبة القضائية قاصرة ، وان أبسط الامكانيات المطلوبة في المؤسسة كتسهيلات التفريد غير قائمة أصلاً ، واذا كانت أبسط الاحصاءات التي لابد من الاستعانة بها في مثل هذه البحوث معدومة أصلاً او تعاني من كثير من الفوضى والاختفاء .

ومن ناحية اخرى فان القاضي سوف تبقى عليه مهمة أن يحدد القدر من الردع أو الإبلام الذي تحتاجه كل حالة على حدة ، وهي مسألة قد يخدمها الاشتغال بالتصنيف. وبالتالي فانه من الصعب تماماً ان نحدد طريقة نعرف بها ان كانت عقوبة معينة بالنسبة لشخص معين هي أفضل ما يمكن ان يوقع عليه . وقد يرى البعض ان هناك دلالات أفضل تثير الطريق امام القاضي ، تتصل بنوعية الفعل الذي ارتكبه الجاني وتاريخه الاجرامي ، فهي في رأيهم أدق في توقع العودة الى الجريمة من اى شيء يتصل بالعقوبة الموقعة نفسها ومع ذلك فانه من الصعب القول بأن العقوبة لاصلة لها على الاطلاق بالعلاج أو الهدوء ، ولهذا فان الباحثين يستمرون في بحوثهم في هذا المجال ، ويهتمون بتحديد نماذج من العقوبات او المعاملة من خلال العقوبات ، محاولين ربطها بنماذج من المحكوم عليهم لبيان تبادل ال اثر والتأثير .

وبالاضافة الى كل ذلك ، فان الدراسات التقييمية لاساليب المعاملة العقابية مثلاً لها صعوبات منهجية فمئل البداية لا يمكن ان يجري تقييم برنامج او مشروع الا اذا كانت اهدافه واضحة ، فالتقييم ليس مجرد دراسة وصفية للنواحي الادارية والمالية والفنية للبرنامج دون اخلال بما قد يكون لهذه الدراسة الوصفية من أهمية ، ولكن التقييم يذهب الى ما وراء الدراسة الوصفية ويحتاج الى منهج اشد دقة سعياً وراء تقرير مدى كفاءة البرنامج . فالدراسة التقييمية اما ان تسعى الى الاجابة عن هذا السؤال : لماذا نجح البرنامج ؟ او ان تسعى الى الاجابة على السؤال الاخر وهو هل نجح البرنامج (١١) ؟

(11) Morris, N.

»Evaluation Research as a Guide to Social Defence Policy and Planning». Report submitted to the U.N. Interregional Seminar on the Use of Research as a basis for Social Defence and Planning». Copenhagen, 1973

وقد نتساءل ان كان من الممكن أصلا القيام بتقييم علمي لاي نظام أو أسلوب عقابي . ان عملية التقييم يمكن ان تنصب على عناصر ثلاثة : هي اثر الاسلوب العقابي والقائمين بتنفيذه على المذنب : واثر المذنب على المذنب ، ثم اثر التفاعل بين أنواع المذنبين . وذلك تأسيسا على افتراض ان الاساليب العلاجية المختلفة لها اثار مختلفة على نماذج المذنبين المختلفة .

وايا كانت العناصر التي نتناولها ، فاننا نتصدى لها لمعضلة علمية تكاد تستعصي على الضبط ، فاذا قطعنا اليها بعض الطريق بشيء من الضبط ، فالأغلب اننا لن نقرب الا بعد ان تكون الاوضاع التي ندرسها قد اصابتها تغيير بمضي الوقت .

فاذا افترضنا ، تجنبنا للتعقيد ، ان هدف اى اسلوب عقابي هو انقاص احتمالات الدود ، وان هذا هو محك فعالية اى أسلوب ، ومعيار تقييمه بقي هناك عوامل تعمل على اصلاح الجاني ومنعه من الجريمة يتعذر عزلها وقياسها ، ومن ثم فان الاثر الدقيق لاي أسلوب من اساليب المعاملة يبقى من الصعب تحديده .

وغنى عن البيان ، انه للقيام بأى تقييم حقيقي ، لابد من اتباع المنهج العلمي في اختيار المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة ، وهوامر من الصعوبة بمكان من الناحية المنهجية ، ومع ذلك ، فان الفروق الاحصائية الواضحة التي تسفر عنها المقارنة ، لا تكفي لكي تنسب هذه الفروقات الى أسلوب من اساليب المعاملة أو أسلوب آخر ، ففى كثير من الأحوال لا تكون هذه الفوارق نابعة من أسلوب المعاملة ، ولكن من متغيرات أخرى لا تكشف عنها المقارنة الاحصائية .

وهناك مشكلة منهجية أخرى ، هي ان أسلوب المعاملة يتضمن عادة اساليب ثانوية أخرى ، كل منها قد ينظر اليه كأسلوب مستقل قابل للتقييم ، ومع ذلك ، فان مجموعة هذه الاساليب قد ينظر اليها كأسلوب واحد مطلوب تقويمه ، ومن ثم ، فان نتيجة التقويم اذا ما شمل البرنامج بكل تفاصيله ، سوف لا يمكن أن تنسب بدقة الى أسلوب معين بذاته . (١٢)

اذا عدنا الى تحديد الهدف الذى يستلزمه أى بحث تقييمي ، فاننا نجد ان اهداف برامج الدفاع الاجتماعى لا تتسم بهذه البساطة ، اذ انها تتعدد ، بل انها قد تتضارب ، فالحكم الجنائى يسعى الى تحقيق الامن والاستقرار ، وتحقيق قيم اجتماعية فى نفس الوقت الذى ينظر فيه الى المجرم نفسه والى الآخرين الذين قد يفكرون فى ارتكاب افعال مماثلة ، مما يستلزم قبل النظر الى أى تقييم دقيق ان تكون الفلسفة الجنائية واضحة تماما ومستقرة على نمط معين من القيم يساعد على تحديد واضح لاهداف البرنامج العقابى .

وهناك اعتبارات أخرى تستحق التقدير مسئولة عن النجاح او الفشل فى عمليات البحث التقييمى لاجراءات العدالة الجنائية . منها تربية الراى العام لخلق جو ملائم لهذه البحوث ، وتوجيه اهتمام مديرى المؤسسات والعاملين بها الى أهمية هذا التقييم للبرامج المختلفة ، وبطبيعة الحال هناك حاجة الى سجلات واحصاءات يستند اليها البحث وان وجب الا يقتصر على تحليل الاحصاءات القائمة ، وان يتناول أحيانا عينات ومسوح خاصة ، فضلا عن ضرورة اعداد الباحثين والاختصاصيين المدربين والحصول على الاعتمادات المالية اللازمة .

(١٢) خليفة ، أحمد محمد : الاتجاهات الحديثة فى بحوث الجريمة ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ، القاهرة العدد الثانى ، ١٩٧٠ .

وعلىنا أن ندرك أن أجهزة العدالة الجنائية عليها واجبات مثالية كثيرة في الوقت الذي تعاني فيه من قصور الاعتمادات المالية عموماً ، وهو عامل يمارس ولا شك ضغطاً شديداً في وجه أى إصلاح ، حتى لو اتضح أمام المخطط الطريق الذي يتعين السير فيه .

إن الدفاع الاجتماعي مازال قائماً على غير قاعدة علمية صلبة ، وقد نقول مثلاً أنه يلزمنا عدد أكبر من قوات الشرطة لمنع الجريمة ، ولكننا عاجزون عن أن نقرر بصفة قابلة للاختبار الكفاءة الحدية التي تحملها زيادة رجل شرطة واحد ، أو انقاص رجل شرطة واحد ، والأمر كذلك بالنسبة للسجون ، فقد يرى المجتمع أنه قد مارس السجن طويلاً وأنفق عليه كثيراً دون أن يثبت له أن السجن عقوبة ناجعة ، ودون أن يملك في الوقت نفسه دليلاً على أن إجراء آخر قد يكون أنجع وأفضل .

ولا ننسى في غمار ذلك كله أن العدالة الجنائية ميدان حساس لا يعمل بالعلم وحده ، وأن ضغوط الرأي العام المبني على الخوف والفزع من الجريمة قد تدفع سياسياً إلى اتخاذ إجراءات متعجلة أو رجعية ، لا تقوم على استبصار حقيقي أو حساب موضوعي .

(٣)

إن القانون الجنائي يرتدى قفاز الجراح الذي يسعى إلى أن يصلح ويشفي ، أو قفازاً من حديد لا يعنى إلا البطش والانتقام المنظم باسم القانون . والأمر كله يعتمد على الفلسفة العامة لكل مجتمع بالذات ، فاما أنها تقوم على الضغط والعنف والتخويف والانتقام ، واما أنها تؤمن بمحاولة خلق ضوابط داخلية عن طريق أنظمة وأجهزة وأدوات ليس القانون الجنائي إلا واحداً منها . فإذا ما اعترفنا بأن القانون الجنائي ليس مجرد قبضة حديدية ، فإنه ينبني على ذلك ضرورة أن يقوم على التفكير والتدبير والاختيار والانتقاء والتحقيق والتنسيق ، ومن ثم كان لابد أن يكون هناك بحث علمي من وراء هذا كله .

إن نظام مكافحة الجريمة بكامله هو انعكاس لنوعية المجتمع ، ذلك أن المجتمع يحدد ملامحه الأساسية مزيج من الأفكار والحقائق ، وفي ضوء تشخيص نوعية هذا المجتمع نجد أشياء تبدو خطيرة يتسامح فيها ، أو أشياء تبدو تافهة لا يطبقها نجد أن ما هو جريمة في نظر القانون في مجتمع معين ، هو بذاته علامة على المواطنة الصالحة لمجتمع آخر ، أو أنه من الهنات التي لا يعنى المجتمع بها كثيراً ، ومن قبيل ذلك جرائم اقتصادية كثيرة والمضاربة والبغاء والأجهاض والمخدرات ، وجرائم الرأي والنشر واختلاف التقدير كثيراً في النظر إلى الجرائم الأخلاقية .

من أجل هذا فإن علينا أن نتمق أكثر ونحن نواجه مشكلة الجريمة والعقاب . إن التركيز على قوة القانون والسلطة في مكافحة الجريمة مع إهمال المسائل الاجتماعية والاقتصادية لن ينجح عنه إلا مزيد من التدهور في علاقة المواطنين بالقانون وتطبيق القانون .

ومن ثم فإن التقييم الذي يجب أن نسعى إليه هنا ليس هو التقييم للبرامج والإجراءات الجزائية ، وإنما نحن في حاجة إلى دراسة ، وتقييم أكثر شمولاً ، يتناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تلبس السلوك الإجرامي والسلوك المنحرف على سبيل القطع .

إن النظام الجنائي أو العقابي لم يخرج عن كونه نظاماً اجتماعياً وهو يعكس مساوئ النظام الاجتماعي على أى حال ، لذلك فإن مساوئ النظام الجنائي في أى بلد لا يمكن أن تعالج بإجراءات

جنايئة محضة ، فالسلوك المنحرف لابد أن يجابه عند المنبع ، ولا بد أن يوجه الاهتمام الى القضاء على المساواة الاقتصادية والاجتماعية كالفقر المدقع ، والعنصرية والمظالم الاجتماعية ، وعدم المساواة في الفرص .

وليس معنى هذا أن هناك نموذجاً معيناً أو نظاماً اجتماعياً أو اقتصادياً بذاته يؤدي الى تكيف الفرد مع المجتمع ، وليس هناك نظام أيا كان هو الأفضل أو المثالي أو الذي لا يحتاج الى التغيير ، في هذا الإطار نجد أملنا في هجمة حقيقية على مشكلة الجريمة في المجتمع الانساني . أن جهودنا يجب أن تتجه أكثر وأكثر نحو دراسة نماذج السلوك المتغير ، ومدى ارتباطها بالبناء الاجتماعي كله ووظائفه المتغيرة .

وبالتالي إذا أردنا دراسة مقارنة سليمة لسياسات الضبط الاجتماعي ازاء الجريمة ، فإن علينا أن نبحث عن نموذج المجتمع في كل حالة لنسبة أجهزة الضبط اليه سواء كانت التشريع ، أو الشرطة ، أو المحاكم أو النظم العقابية ، فهذا خير من أن نضيع في التفاصيل عند اجراء هذه المقارنات بغير اطرار مرجعية واضحة .

اننا ونحن على عتبة الربع الأخير من القرن العشرين ، علينا أن نهتم بفهم الجريمة فهما متطورا يتفق مع واقع الحال الاقتصادي والاجتماعي في العالم ، وأن نتحلل من أسر الأفكار العتيقة التي ما تزال كلما ذكرت الجريمة والانحراف تستحضر الى الومي الصور التقليدية لهذه القلة من الأشخاص ، الموصومين بالجرائم التقليدية التي عرفت انسانية منذ فجرها واستنكرتها ديناً وخلقا .

ان هذه الفئة من الجرائم التقليدية لا تزال لها بطبيعة الحال أهميتها وارتباطها القوي بالنزعات الدينية والخلقية ، ولكن الخطر كل الخطر في التركيز عليها والانفصال عن الأشكال الجديدة للجريمة والانحراف الاجتماعي مما يتطلب ضرورة اعادة النظر في التشريعات الجنائية حتى تصبح صدى حقيقيا لهذا التغير الذي أصاب معنى الانحراف في العصر الحديث ، على الانسى هنا أن أخطر أنواع الانحراف قد لا يتناولها القانون بشكل واضح ، ومن الصعب أن تصل الى يد السلطات لتشعبها ووصولها الى المراتب العليا للسلطة والتعقيد المالي والفني المحيط بها ، الذي يصعب معه كشفها وإثباتها بل أكثر من هذا فإنها قد تتسرب الى النسيج السياسي والقرار السياسي ، وهنا تصبح المشكلة مشكلة المجتمع كله وما يمكن أن يقاسيه من وصول جرثومة الجريمة الى حياته السياسية .

ان هناك جوانب معاصرة على المسرح الاجتماعي تستحق المزيد من التأمل وتزداد أهميتها مع الوقت ، ومن ثم فهي جديرة بأن تحظى بمزيد من اهتمام البحث العلمي في المسائل الجنائية . ومن أولى هذه المسائل التغير الدائم الذي يلبس معنى الجريمة والانحراف نتيجة للتغير الذي يصيب القيم والمعتقدات والأساليب الاجتماعية والاقتصادية في عالم متغير بل سريع التغير .

ولاشك في أن الأساس المادي للجريمة وبواعثها المادية تزداد أهمية على حساب الأسس غير المادية في مجتمع انساني متجه الى التحضر ، وإلى الحياة في مجتمعات مدنية وهجرة من الريف والغابة والجبل والصحراء ، حيث تسود قيم قبلية وقيم من التضامن والتقارب الأسري الى حيث تصبح وسائل الانتاج داعية الى مزيد من الشعور بالفردية والحد من المسؤولية ازاء الأسرة الممتدة .

ولاشك في أن الصناعة قد جاءت معها أنواع جديدة من الانحراف والجريمة مثل الفسح الصناعى على مستوى كبير ، وخداع المستهلكين والتلاعب بالأسواق والحملات الاعلامية المفرضة ، كما أن غلبة الاعتبارات المادية وقوة الاغراء وضخامة الربح المرتقب والأوضاع الاقتصادية التى قد تترك البعض بلا كفالة أو قدرة على مواجهة الحياة الشريفة ، كل هذا يشجع على ظهور الاجرام المنظم أو ما يسمى بنقابات الجريمة لاستغلال بعض الأنشطة غير المشروعة التى تدر الربح الطائل ، مثل الاتجار فى المخدرات والرقيق الأبيض والاختطاف وطلب الفدية والسرقات الكبرى والسطو على البنوك وابتزاز الأموال بالتهديد والمشاركة بالقوة فى أرباح بعض أصحاب الملاهى والحوانيت . ومن الواضح أن بعض أنواع النشاط الإجرامى قد تسلمت بما أبدعته التكنولوجيا المعاصرة وأصبحت تستعين بالوسائل المستحدثة كالأسلحة المتقدمة والطائرات والهليكوبتر وأجهزة السطو والنسف والدمار .

وقد أصبحت تجتاح العالم اليوم ، وربما غير تفرقة بين عالم متقدم وغير متقدم ، شرقى أو غربى ، جرائم الفساد الذى أصبح يستشرى فى الأجهزة العامة أو فى إدارة الأعمال الخاصة على جميع المستويات . لقد أصبحنا نسمع الشكوى مرة من الفساد الذى يستشرى فى بعض الأجهزة السياسية واستغلال النفوذ ونزح الأموال وتهريبها واختلاس الأموال العامة والرشاوى الكبيرة واقتطاع الأتاوات نظير الميزات التى تعطى لأصحاب الأعمال ولأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية الذين يستفيدون من قرارات السلطة ويسعون إلى الحصول عليها بكل وسيلة .

وقد ظهر فى الفترات الأخيرة على المسرح العالمى أنشطة أخرى تعتمد على العنف كالقتل الجماعى وتعريض الطائرات للخطر وخطف الشخصيات الباززة كالدبلوماسيين وزرع القنابل ، على أننا فى هذا الموضوع بالذات يجب أن نفرق بين هذه الأعمال اذ تدفع إليها أهداف إجرامية محضة أو عندما تلابسها اعتبارات سياسية ، وحينما توجد ملابس عقائدية أو سياسية فإنه يجب الحذر من التعميم فى هذا المجال .

ويلاحظ بصفة عامة أن هذه الصور المستحدثة من الجريمة ذات أبعاد فى أغلب الأحوال تتجاوز الحدود القومية وتتداخل مع حدود دولية ، وهو ما يؤدى إلى مزيد من التفكير فيما يجب أن تقوم به العائلة الدولية لمكافحة هذه الجرائم التى تفترق فوق الحدود وتصبح بذلك أشد استعصاء على الكشف والمطاردة .

وعندما نقول أن هذه الجرائم جرائم تتجاوز الحدود القومية ، فلسنا بالضبط نقصد إلى الجريمة الدولية التى تعتبر انتهاكاً لمواثيق ومعاهدات وأعراف دولية ، فالجرائم التى نقصدها هي جرائم بطبيعتها تحدث أو يمكن أن تحدث فى إطار قومي ، ولكنها تأخذ أبعاداً أوسع من ذلك كتزيف العملة وترويجها ، أو امتداد بعض المشروعات الوهمية أو المشبوهة فى أكثر من دولة ولاشك فى أن تقدم وسرعة وسائل المواصلات يساعد على انتشار النشاط الإجرامى ، وهو ما يثير مشكلة المجرم الرحالة الذى ينتشر إذا ما يصعب فى الوقت نفسه الاهتمام إليه أو أدانته ، ويبدو من ذلك أنه من الصعب أن نضع خطاً فاصلاً بين ما هو جريمة قومية صرفة وما هو جريمة تتجاوز الحدود القومية .

ويرد إلى الذهن فى هذا الصدد محاولة تقدير الخسارة والمعاناة الناجمة عن استئراء الصور الحديثة للنشاط الإجرامى . وهنا نجد أنه بالإضافة إلى ما تمثله هذه الأنشطة من عدوان

خلقي فإن هنالك أبعاداً أخرى من الخسارة والمعاناة قد يمكن تقييمها بالمال وقد لا يمكن . ويكفي في هذا المجال أن نشير مثلاً إلى ما يترتب على انتشار العنف من أثر في شعور المواطنين بالامان وبالتالي تقييد حركتهم ووضعهم دائماً في موضع الحذر الشديد والخوف من العدوان في بيوتهم أو في الطرق العامة أو شوارع المدن ومرافقها . إن شيوع مثل هذا الشعور لدى المواطنين خسارة كبرى لا تقدر بمال ، بل هي حرمان لهم من حق من حقوقهم الإنسانية وهو الشعور بالامان والطمأنينة ، ومع ذلك فقد أصبحت هذه الصور شائعة في الكثير من المدن الكبرى وفي أشد البلاد تقدماً . أو لننظر إلى جانب واحد من جوانب التكنولوجيا والذي أدى إلى أن أصبح الإنسان في العصر الحديث محروماً تقريباً من حق إنساني ودستوري هو حق الحياة الخاصة . لقد أصبح الإنسان معرضاً باستمرار لانتهاك حياته الخاصة بالتسمع والتسجيلات والتصوير غير المرئي وغير ذلك ، ولم يعد التجسس مقصوراً على الحياة الخاصة بل أصبح صناعاً وسياسياً بل إن أقدس حق للإنسان وهو أن يختار حاكمه بنفسه وبمحض اختياره يمكن أن ينتهك وبالتالي تنتهك أسس الديمقراطية عن طريق التجسس السياسي . فإذا نخر التجسس في حياتنا السياسية ، وقع أسوأ ما يمكن أن يقع لمجتمع ، وهو أن تخرج الجريمة من جحورها التي عاشت فيها طويلاً لتستولي على مؤسسات المجتمع العزيزة عليه .

لقد وضح من كل ما تقدم أن كل تغير في الوظائف الاقتصادية والاجتماعية يتوالد عنه صيغ جديدة من الجريمة مرتبطة بعناصر جديدة تعكس ظهور علاقات اجتماعية جديدة ، مما قد يؤدي إلى اختفاء بعض الصيغ القديمة من الجريمة أو تأثرها شدة وضعفاً ، أو ظهور صيغ جديدة .

إن الاتجاه « الميكروسكوبي » في البحوث السببية مؤد إلى المبالغة في عزل عناصر المسألة الاجتماعية ومحاولة تفكيكها ، ومن ثم إخفاء الاعتبارات « الكلية » التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي ، وهذه المبالغة في العزل لا تزودنا في الغالب بغير بيانات ضيقة ، وتقف عاجزة دون « الرؤية » العميقة للظاهرة .

ولعل فيما نراه من استشراف ظاهرة الجريمة في بعض المجتمعات الفنية ، رغم ما ينفق من أموال وجهود طائلة في بحوث الجريمة ومكافحتها ما يؤيد هذا الرأي ، ومن ثم فإن من واجب البحث أن يتعمق أحياناً في أصول النسق الاجتماعي السائد ، لتبين معالم قوته وضعفه ، ومدى قدرته على خلق مجتمع تسوده عناصر الوثام الاجتماعي .

والآن ونحن في عالم متغير سريع التغير بصورة لم يسبق لها مثيل وتترايد مع الوقت ، الآن ونحن نعيش الحقبة العالمية الثانية للتنمية ، فإنه من المتعين أن نبحث عن سياسة للدفاع الاجتماعي مرتبطة وخدمة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هادفة إلى تقليل الفاقد الاجتماعي في طريق التنمية القومية ، وأن نتخذ سياسة نستطيع معها القول بأن ما يكسبه المجتمع بالتنمية الاقتصادية لا تأكله الجريمة والانحراف والانتحار والمخدرات والفساد ، والظن عندنا أن بحوث الجريمة قد وجدت في نهاية الأمر إطارها الحقيقي واختبار حيويتها وهو مدى ما يقدمه البحث من عائد لقضية التنمية الاجتماعية .

إن التخطيط الاجتماعي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإزالة أو تجنب أو إضعاف العوامل أو آثار الجانبية التي تؤدي إلى سلوك منحرف أو تدفع هذا النمط من السلوك ، ونعني بذلك أن التخطيط

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب ان يجرى ونحن على وعى بنقاط الضعف التي قد ينجم عنها انهيار أو تفكك اجتماعي ، هذا الوعي الذي يؤدي الى مزيد من الضبط للسلوك وتوقي ظواهر الباثولوجيا الاجتماعية .

ان هناك ، في اطار التخطيط للتنمية ، مسائل تثير عديدا من المشكلات الاجتماعية ، وربما يتوقع لها ان تزداد حدة وضغطا من خلال عملية التنمية القومية . ومع ذلك ، فليست كل المشكلات قابلة للتناول عن طريق البحث الجنائي ، او من وجهة نظر الدفاع الاجتماعي ، وعلى المخطط ، او الباحث ، عندئذ ان يحسن اختيار موضوعات البحث قبل ان ينسبها الى قطاع الدفاع الاجتماعي بصفة أساسية ، ويجعلها من مسؤولياته .

وهناك معايير يمكن الاستعانة بها في هذا الصدد ، وأهمها ان يكون للمشكلة مغزى اجتماعي في عملية التنمية القومية ، وصلة مباشرة بالسلوك .

والواقع انه من الصعب لتشابك المشكلات الاجتماعية ، ان تضع عنوانا خاصا لمشكلات الدفاع الاجتماعي بالذات . ومع ذلك ، فان الاطار العام للسياسة الجنائية ، قد يساعد قياس مدى ارتباط الدفاع الاجتماعي بالمشكلة المعروضة ، ومثال ذلك : اننا في حاجة الى فهم لاثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على أنماط السلوك ، ودورها في احداث الاحباط والصدمات الحضارية والانومية Anomie . ومن هذا القبيل اختبار الفرض القائل : بأن التغير الاجتماعي الناشيء عن التصنيع ، والاخذ بأسباب التنمية العصرية مؤد الى التفكك الاجتماعي والسلوك الاجرامي .

ومن الواضح ان هذه العلاقة المفترضة بين التغيرات الاجتماعية والانشطة الاجرامية تحتاج الى مزيد من الفهم ، ومن ثم الى المزيد من البحث الذي يتناول المتغيرات من قبيل : التحضر ، والتصنيع ، والحراك المهني ، والهجرة ، والزيادة السكانية مثلا .

ومثال آخر : فانه في بعض الاحوال ينبثق السلوك الاجرامي من القيمة العالية التي يعلقها المجتمع على بعض التقاليد الحضارية ، فاذا كان يراد للتغيير الاجتماعي ان يؤثر في هذه الصورة ، فلا بد من مزيد من الفهم للتنظيم الاجتماعي نفسه ، والعلاقات التي تسوده .

فاذا اضعنا الى ذلك الفساد في العمل العام واستغلال النفوذ والرشوة والتستر ، فسوف يبدو لنا ان هذه الرقعة من الاوضاع وانماط السلوك ذات صلة وثيقة بعمليات التنمية ، وبالرغم من صعوبة البحث في هذا المجال فانه لا بد من ايجاد وسائل للحصول على مزيد من البيانات .

ورغم ما تقدم ، فانه لا محل للتفاؤل المبالغ فيه ازاء الاتجاه الجديد في ربط الدفاع الاجتماعي بخطة التنمية ، ومع ذلك ، فليس من المعقول اتخاذ موقف التشاؤم الكامل .

(٤)

ومن ناحية اخرى وعلى الجانب الاخر من الصورة ، على اساس ان الجانب الاول هو الدفاع الاجتماعي ، نجد حقوق الانسان والتي يتعين الايفائها اى بحث في مجال تنظيم العدالة الجنائية . وهناك بطبيعة الحال المسائل التقليدية التي تثور عادة في هذا المجال ولكن هناك أيضا مسائل كثيرة لاتقل اهمية لعلها فرضت نفسها بتزايد الدور الذي تقوم به التكنولوجيا الحديثة في حياتنا .

ان موضوع حقوق الانسان في المسألة الجنائية تقوم على ميزان حساس ازاء حق المجتمع في الدفاع عن نفسه ، ولابد ان يثور هنا الكثير من الجدل الذي يتناول توازن القيم وتوازن المصالح الاجتماعية المختلفة كتوازن مصلحة المجتمع في ادانة المذنب ومصلحته في حماية البريء ، والى اى حد يكون للانسان حق في حياة خاصة لاتعارض مع المصلحة الاجتماعية ؟

الى اى حد يستطيع المجتمع ان يتحرك دفاعا عن نفسه دون ان يخل بحقوق الانسان ؟

هل يتصور تجاوز المجتمع لحق الدفاع الاجتماعي ان صح التعبير ؟

ان الفرد ضعيف ازاء السلطة ، لكن المجتمع المنظم احيانا لا يتحمل التحدى من جانب الفرد بل قد لا يتحمل سعيه في سبيل تطوير المجتمع ، عند ذلك يبدو الفرد ضعيفا ازاء السلطة ، لان السلطة تستطيع ان تسحقه باسم الدفاع الاجتماعي . وهنا يقال ان للانسان حقوقا تنتمي للقانون الطبيعي وهي مبررة في حد ذاتها ولا تحتاج الى تبرير بل هي تبرر ماعداها . ولهذه الحقوق كلها ما يسمى بحقوق الانسان وهو التمتع بكل هذه الحقوق بغير تفرقة او تمييز ، فهناك حق لا تكتمل بدون حقوق الانسان ، وهو انه لكل فرد ، بغير تمييز او تفرقة على اساس الاصل او اللون او الجنس او العنصر او الدين ، ان يتمتع بحقوقه .

واذن فالمشرع الدستوري ملتزم بالنص تفصيلا بالنسبة لحقوق الانسان وبالذات حقوق الفرد ازاء المجتمع . ملتزم الا يترك القانون الادنى يعيث بحقوق الانسان والا يسمح له بالاسراف في التجريم والحيث على الحريات . ثم لابد من النص دستوريا على مبدأ مساواة جميع المواطنين امام القانون وامام القضاء . ولابد من النص على عدم رجعية القوانين ، وان العقوبة شخصية . وأن المتهم في جنائية لابد له من مدافع ، وأنه لا يجوز ابعاد المواطن عن وطنه لاي سبب من الاسباب ، او منع عودته الى وطنه . علينا ان نضع في الدستور كل ما نستطيع من الحقوق - حرمة المسكن وحرية الاتصالات وحدود القبض والتفتيش - فقد جرى العرف على أن القانون هو الذي ينظم هذه المسائل على اساس الرخصة الدستورية مما يفتح الباب الى تآكل هذه الحقوق الدستورية .

الموقف الرئيسي في قضية الدفاع الاجتماعي وحقوق الانسان هو ان يكون الانسان موضع اتهام من السلطة ، وهو موقف خطير في حياة اى انسان سواء كان الاتهام صحيحا ام لم يكن .

ماهي حقوق هذا المتهم في ظل مجتمع يأخذ بسيادة القانون ؟ المبدأ الاول ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته . والمبدأ الثاني حقه في محاكمة عادلة .

في ظل سيادة القانون اذا حدث مساس بحرية شخصية او حق من حقوق الانسان فان ذلك لا يكون الا في اضيق نطاق ، ولاقوى مبرر . في كل مراحل الاتهام والدعوى الجنائية تثار مسائل تتصل بحقوق الانسان . الافراج بكفالة مثلا يعنى ان الشخص الذي يستطيع او يملك هذه الكفالة يفرج عنه ، اما الذي لا يستطيع دفعها فلن يفرج عنه ، وهو امر يخالف الحق الاساسي في المساواة امام القانون .

وفي موضوع المساعدة القضائية نجد مثلا آخر على الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص فاننا اذ نقرر للمتهم بحقه في مدافع ، ندرى عملا كيف يستطيع صاحب الحق ان يمارس حقه اذا لم يكن قادرا ماديا . وهنا نجد القدرة المادية على الاستعانة بمدافع بارز قد ير نوعا من التفرقة في ممارسة الحقوق قد تكون بذاتها هي الفارق في حصول المتهم على حكم بالادانة أو البراءة .

ان الامر يحتاج الى مزيد من الوعي بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والا ذهبت جميع الحقوق الانسانية هباء .

بعد ان يصل المتهم الى المحكمة لابدله من حق محاكمته محاكمة عادلة ، وان يحاكم أمام قاضيه الطبيعي ، وان يكون القضاء سهل الاجراءات ، فالفرد يعتمد على الحقيقة ان كان برئيا . الحقيقة التي تنطوى عليها شهادة الشهود ، فاذا فقد الشهود الرغبة في خدمة العدالة فان الذي يضار من ذلك هو المتهم البريء ، والشاهد يفقد هذه الرغبة من تعقيد اجراءات العدالة واساءة معاملة الشهود وعدد حصولهم على التعويض الفعلي وتأخير نظر القضايا .

يأتي بعد ذلك العلية في المحاكمة التي لابد ان تكون اساسا للمحاكمة العادلة الا اذا اقتضى غير ذلك اعتبارات النظام العام أو الآداب أو مصلحة العائلة ، وهنا تثار مشكلة وسائل الاعلام التي أصبحت اليوم ، بالقوى التي تملكها ، تشارك فعلا القضاء في المحاكمة .

ان على الصحافة واجب الاعلام ، ولكن هل تصل الصحافة أحيانا الى حد تستطيع معه القول بأنها تقوم بالمحاكمة ، هل يمكن ان يؤثر على حياد القاضي بالتغطية والتحقيقات الصحفية ؟ ان الصحافة لا تنقل الاخبار فحسب ، بل انها تعلق وتكهن وتشير من طرف خفي وتناقش الأدلة ، فأين نرسم الخط بين أداء الواجب واساءة استخدام الحق ، وكيف نحول بين ان تتحول المحاكمة العلنية الى محاكمة عامة ؟

وفي المجال العقابي تثار اعتبارات جمة متصلة بحقوق الانسان . هل حقوق الانسان ان أحكم على متهم لا بالسجن بل بالارسال الى مكان آخر يواجه فيه طبيبا عالما وباحثا بدلا من السجن ، فيمكث في هذا المكان بضع سنين باسم العلاج والاصلاح ، بينما لو لم يكن لدينا هدف الاصلاح لما حكم عليه بأكثر من أشهر معدودات سجننا أو حبسا ؟

ان من أخطر المسائل ان نتمشى وراء هدف الاصلاح في الدفاع الاجتماعي فنسئ الى موقف المحكوم عليه . ليس مقبولا تحت أي مبرر ان يحدث للمتهم شيء أشد مما كان يحدث له لو لم يكن هدف الاصلاح قائما ، فالعدالة هي غاية كل غاية . والقيمة الاولى التي يجب ان نحافظ عليها هي العدالة ، ولا يمكن ان نضحى بقيمة العدالة لاي سبب من الاسباب . ونظريات الاصلاح امور فيها اجتهادات من علم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الجريمة فمن المستحيل ان نضحى بمبدأ العدالة من أجل اجراء التجارب أو الاختبارات أو لاي سبب آخر .

الاصلاح قد لا يخدم العدالة أحيانا . فمن الممكن ان أقول ان هناك عقوبة عادلة ، ولكنني لا أستطيع ان أقول ان هناك اصلاحا أو علاجا عادلا .

ومسألة أخرى : هل المحكوم عليه نزيل السجن يجوز استخدامه في أغراض البحث العلمي ؟ لاشك في أن البحث العلمي له هدف شريف ويقوم من أجل حل المشكلات . وقد وردت هذه المسألة في اتفاقية سنة ١٩٦٦ لحماية حقوق الانسان وجاءت المادة السابعة منها تقول أنه لا يجوز اخضاع أي فرد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير انسانية أو مهينة ، وعلى وجه الخصوص فانه لا يجوز اخضاع أي فرد دون رضائه الحر للتجارب الطبية أو العلمية . ولاشك في أن حرية الفرد تصادر بالسجن ولكن حقوقه الاخرى شيء آخر ومن ثم فان التجارب الطبية والعلمية حتى ولو لم تمس سلامة بدنه يجب الاتم الا برضائه الكامل .

وعند التنفيذ العقابي هناك حقوق للانسان لا تقع تحت حصر ، وتنص المادة العاشرة من الاتفاقية المشار اليها على حقوق الاشخاص المحرومين من حريتهم في المعاملة الانسانية وفي فصل المسجونين بعضهم عن بعض ، وغير ذلك من الحقوق التفصيلية التي يجب ان يتمتع بها المحكوم عليه بعقوبة تسلب حريته .

« خاتمة »

يبدو ان أقصى ما يستطيعه البحث العلمي الاجتماعي في السلوك الاجرامي هو القاء بعض الاضواء على بعض العوامل والظروف المرتبطة بالسلوك الانساني ، علما بأن مثل هذه العوامل والظروف قد تكون بذاتها مرتبطة بالسلوك السوي هو الآخر ، فضلا عن ان هذه العوامل والظروف متغيرة هي الاخرى بصفة مستمرة ومتأثرة بالاوضاع الاقتصادية والتكنولوجية . ولعل هذه الصعوبات جميعا تعكس الطبيعة الخاصة لعلم الجريمة بصفته علما تركيبيا يستدعي مشاركة مجموعة من العلوم وتعاونها ، وهو واقع يدعو الى كثير من التعقيد ، ويعد بذاته من دواعي صعوبة القيام ببحوث مثمرة في تفسير الجريمة .

واذا كانت الحاجة لن تتوقف الى مزيد من البحوث الهادفة الى تفسير السلوك فان هناك حاجة ملحة الى اعادة التفكير على غير الاسس التقليدية في موضوع الدفاع الاجتماعي .

ان جانبا من الجهد الثمين والمال المحدود في هذا المجال يجب ان يتجه مباشرة الى دراسة كيفية سير مرافق العدالة الجنائية وانظمتها ومؤسساتها بحثا وراء أفضل الاساليب لتحقيق اهدافها عن طريق تقييم السياسات والبرامج المتبعة حاليا في مكافحة الجريمة . على انه من الضروري ان يتعمق البحث في الدفاع الاجتماعي لكي يلمس الضغوط والتيارات من وراء التغير الاجتماعي وما تتركه من اثر على فكرة الجريمة .

ولا مناص من ان نوجه مزيدا من العناية الى الجانب الاخر من الدفاع الاجتماعي والذي يمس اخطر مقومات الحياة الاجتماعية وهي الاعتبارات المتصلة بحقوق الانسان

★ ★ ★

مصطفى العوجي *

المجرم والمنظمات الدولية

كي يتسنى للباحث تحديد الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية في تطوير علم الاجرام ونظم العدالة الجنائية ، لا بد من القاء نظرة سريعة على الموقع الذي يوجد فيه علم الاجرام وسط المجتمع الانساني المعاصر ، والاهداف التي يرمي الى تحقيقها والمؤازرة التي يلقاها ضمن هذا المجتمع .

علم الاجرام ، علم يتناول بالتحليل والدرس الظاهرة الاجرامية كظاهرة ترافق المجتمع الانساني ، والعوامل التي تهيب الانسان او تدفعه نحو الجريمة ، وذلك بغية ايجاد سبل العلاج والوقاية اللازمة للحيلولة دون اقدام الانسان على الاضرار بالمجتمع من خلال السلوك الاجرامي أو الانحراف .

وعلم الاجرام كما حددناه حديث العهد ، بدأت ملامحه تتضح مع مستهل هذا القرن ، وان كانت بعض الدراسات حول الانسان المجرم او حول الجريمة كظاهرة اجتماعية بدأت تظهر في القرن التاسع عشر ، وقد سبقتها افكار لبعض الفلاسفة والمؤلفين منذ القدم ، الا ان هذه الافكار

* الدكتور مصطفى العوجي مستشار لدى محكمة التمييز اللبنانية ، واستاذ القانون والعلم الجنائي في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية

لم تكن ضمن اطار تحليلي معين يمكن ربطها بخط علمي بارز الملامح يرمى الى دراسة السلوك الاجرامى . ولا عجب في ذلك لان السلوك الجرمى سلوك منبثق عن الانسان . ومعرفة الانسان ذاته كانت رهنا بافتراضات ومواقف مختلفة مصدرها التأمل او الفلسفة او النظرة الروحانية دون الامام العلمى الصحيح بطبيعية الانسان العضوية والنفسانية كما نلم بها وان كنا بعيدين عن الاحاطة بكافة جوانبها نراقب نتائج تفاعلاتها دون معرفة ثابتة لمصدرها . فالعلوم الانسانية ، بالرغم من التطور الهائل الذى طرأ عليها نتيجة للتقدم الطبى والنفسانى والتقنى ، ما زالت في طور النمو والتكامل ، وما زلنا بعيدين عن معرفة التفاعل الدائم بين العضوية النفسانية ، وان كنا نلم ببعض مظاهرها ونحدد الترابط الوثيق القائم بينها . اضيف الى ذلك ان علم الاجتماع نفسه ، والجريمة لا وجود لها الا ضمن الاطار الاجتماعى ، كان علما وصفا لا يتبع الا منذ عهد قريب سبيل التحليل العلمى والبحث الميدانى . وعلى كل ما زال بعيدا عن ايراد قواعد علمية ثابتة يمكن الاستناد اليها في دراسة العلاقات بين البشر فيما بينهم من جهة ، وبين هؤلاء ومحيطهم من جهة ثانية .

ضمن هذا الاطار العلمى أخذ علم الاجرام يبحث عن سبيله لتحقيق ذاتيته . وقد اثير اكثر من سؤال حول طبيعته ، وهل هو علم مستقل عن سائر العلوم الانسانية والاجتماعية ، ام انه علم متفرع عنها . فبعض الجنائيين اراد ان يصبغ عليه صبغة الاستقلال الذاتى بجعله علما قائما بذاته ذا هدف محدد ، وطرق علمية محددة ، وحتى نظريات معينة ، بينما البعض الاخر كان اكثر واقعية فرأى في هذا العلم علما متفرعا عن العلوم الانسانية والاجتماعية ، يستمد مادته من هذه العلوم ، ويستعملها في سبيل تحقيق الغاية التى اختطها لنفسه . فالعالم الجنائى ، في سبيل تحديد ماهية السلوك الجرمى والعوامل التى دفعت اليه ، يستعين بعلم البيولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع وما يتفرع عنها من علوم اكثر تخصصا ، تماما كما يفعل الطبيب عندما يشخص مريضا مستعصيا لدى مريضه ، فيستعين بالفحوص المخبرية والتصوير الشعاعى وتقنيات اخرى ، وكل منها يشكل علما قائما بذاته ليس من المفترض ان يتقنه الطبيب ولكن من الواجب ان يكون ملما بمعطياته ، وان يحسن تفسيرها حتى يهتدى بها الى التشخيص ومن ثم الى العلاج الصحيح .

بالاضافة الى كون الجريمة عمل ضار بالمواطن يهدد كيانه الذاتى والاجتماعى والاقتصادى من خلال الاضرار التى يلحقها به كالايداء الجسدى او الوفاة او الخسارة المادية فانها ايضا حدث اجتماعى يؤثر في حياة الامة على الصعيد الاخلاقى والاجتماعى والامنى والاقتصادى والثقافى . فالجتمتع الذى تكثر فيه الجرائم يتحمل عبئا معنويا يهز ثقة الفرد ببلده وحكومته وقوى الامن التى تحافظ عليه ، فينطوى على نفسه ويحذر اخاه المواطن ، ويتحفظ في علاقاته الاجتماعية والاقتصادية ، ويدافع المحافظة على النفس والمال يتخذ بعض المواقف السلبية من الجهود الوطنى الرامى الى اعمار بلده . فبدلا من ان يساهم في تطوير بلاده زراعييا او عمرايا بأن يقدم على مشاريع بعيدة عن الاماكن الاهلة بالسكان ، يفضل البقاء ضمن مدينته خشية تعرضه وعائلته للسلب او القتل او الاعتداء ، كما يحاول ان لا يفرط في توظيف امواله في بلده ، بل يلجأ الى توظيف هذه الاموال في بلاد اكثر امنا وثقة ، مما يلحق الضرر بالاقتصاد بمجتمعه . يضاف الى ذلك ان ثمن الجريمة باهظ يتحمله المواطن والخزينة من جراء الخسارة اللاحقة بالمال والملك والاقتصاد العام ، والنفقات التى تقطع من ميزانية الدولة وتصرف على مكافة المجرمين ومحاكمتهم وسجنهم

ومعالجتهم بدلا من توظيفها في المشاريع الانمائية والاجتماعية والتربوية، فيتوقف النمو الاقتصادي والصناعي لفقدان المال والثقة والامن . أما من الناحية الاجتماعية الاخلاقية فان الجريمة بالاضافة للكوارث التي تلحقها بالمجرم والضحية كليهما ، فانها تعرض المبادئ الاخلاقية والسلوكية للانهييار ، وتخلق نفسية شعارها الاشمئزاز والرفض ، فتعكس اثارها على حياة المواطن الفردية والعائلية والاجتماعية .

انطلاقا من هذه الاعتبارات والنتائج الثابتة التي المحنا اليها اعلاه ، اتخذت السياسة الرامية الى الوقاية من الاجرام ، ومعالجة المجرم مكانهما ضمن السياسة العامة الاجتماعية والاقتصادية للدولة . وليس صدفة ان تكون إحدى صلاحيات المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة دراسة الجريمة وطرق الوقاية منها ومعالجة المجرمين - وهذا ما عرف بسياسة الدفاع الاجتماعي - بل انه تكريس لواقع وقف عليه العالم المعاصر ، وحاول ان يعطيه اهتماما كافيا .

أولا : المنظمات الدولية وعلم الاجرام المعاصر

نشأة الاهتمام الدولي بعلم الاجرام

اتخذ علم الاجرام طريقه الى المجتمع الحديث عبر سبل متوازية ولكن مختلفة في ملامحها . فأول ما نلاحظه ان علم الاجرام ، بمفهومه المحدد اعلاه ، ظهر في مؤلف للسلامة غاروفالو نشر سنة ١٨٨٥ باسم « علم الاجرام » أو العلم الجنائي Criminology واستعرض فيه دراسة العوامل الجرمية ، والتشابهات الحاصل بين العلوم المختلفة والقوانين الجزائية ، لتحديد مفهوم الجريمة والمجرم . ومن ثم تلت هذا المؤلف مؤلفات أخرى ركزت على ناحية أو أكثر من نواحي السلوك الجرمي كدراسة انريكو فرسي عن علم الاجتماع الجنائي ودراسة الطبيب لومبروزو عن المجرم . أما في الشرق العربي ، فحسب معلوماتنا ، لم تنشر في تلك الحقبة من الزمن دراسات كتلك التي أشرنا إليها ، وأن كان ذكر الجريمة والمجرم يرد أحيانا في بعض المؤلفات العامة . فعلم الاجرام اتخذ اذا طريقه نحو المجتمع عبر المؤلفات العلمية التي اثرت في ذهنية المشرعين في الدول الأوروبية ، فبادروا الى تكييف هذه التشريعات مع متطلبات بلادهم ، ووضع الاجرام فيها والامكانيات البشرية والفنية والمادية المتوفرة لديها ، والتي تسمح باتخاذ مبادرات جديدة في ميدان الوقاية والعلاج .

وبالفعل فقد سنت بعض القوانين ، وفيها من النصوص ما يعطى القاضي صلاحية تقدير الظروف الشخصية التي وقع فيها الجرم ، بغية تحديد مدة العقوبة ، ونوعها وفقا لمتطلبات الناحية العلاجية منها ، كما استعاضت بعض النصوص عن العقوبة بالتدابير الاحترازية ، أي بالتدابير التي يمكن للقاضي ان يتخذها بحق المحكوم عليه ، اما لمعالجته من مرض او عاهة مصاب بها - كالوضع في مستشفى للأمراض العصبية ، أو المعالجة في مؤسسة خاصة ، او وضعه مقيّد الحرية تحت المراقبة ، او منعه من مزاوله إحدى المهن الخطرة ، أو ارتياد بعض الاماكن المفسدة للاخلاق . وما ان اتخذت فكرة الوقاية والعلاج طريقهما الى التشريع حتى ظهرت الحاجة الى مؤسسات متخصصة تقوم بتنفيذها ، كالسجون الحديثة والسجون المفتوحة ودور الإصلاح ، كما ظهرت الحاجة الى أشخاص متخصصين في علم التأهيل الاخلاقي والمهني والاجتماعي ، يضاف

الى ما تقدم ان تطبيق فكرة العلاج والوقاية يفترض ، ضمن اولوياته ، ان يكون واصف العلاج على بيئة من طبيعة السلوك الجرمي الذي يعالج ، وبالتالي على بيئة من طبيعة الانسان المجرم والعوامل التي ادت به للاجرام . اى ، اذا صحت المقارنة ، ان وصف العلاج ينترض معرفة المريض ونوع المرض . ومن هنا توجه التركيز مجددا نحو الانسان ونحو العقوبة التي اصبحت اداة للعلاج ، وليس للقصاص او الانتقام كما كانت عليها في الايام الغابرة . وطالما ان العقوبة اصبحت وسيلة لا غاية فكان لا بد من تجريدها من المضايقات التي كانت ترافقها ضمن السجون ، وهذا ما حدا بالمصلحين الاجتماعيين الى المناداة بانسانية العقوبة ، وضرورة جعلها بالقدر الذى يناسب الغاية العلاجية التي وضعت من اجلها .

بدء العمل الدولى المنتظم فى ميدان علم الاجرام والعقوبة

تجدر الاشارة بادى ذى بدء الى ان جهود المؤلفين بمفردها ان احدثت اهتماما معينا بالمجرم والعقوبة ، الا انها لم تحدث التيارات العالمية الفاعلة فى المجتمع الا من خلال الجمعيات العلمية المحلية ، التى مالبثت ان اتسع نطاقها فشملت المهتمين بهذا العلم من بلدان مختلفة ، واتخذت طابعا دوليا . فنشأة المنظمات الدولية تعود بالتالى الى المبادرة الفردية المحلية المنتظمة ضمن جمعيات علمية .

وهكذا انشئت اللجنة الدولية للعلوم الجزائية والعقابية سنة ١٨٧٦ ، واخذت على عاتقها عبء بحث الافكار الجديدة المتعلقة بالقوانين الجزائية والعقابية ، مركزة على محور هذه القوانين ، اى الانسان المجرم ، وباحثة فى الطرق العلمية الصحيحة التى تؤدى الى اصلاحه وعلاجه وبالتالي الى وقاية المجتمع من الاجرام . واستمرت هذه اللجنة الدولية فى عملها العلمى ، وفى عقد المؤتمرات الدولية لغاية ما اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة سنة ١٩٤٨ توصية بان 'أخذ المنظمة الدولية ، اى هيئة الامم المتحدة ، على عاتقها الدور القيادى فى تشجيع دراسة مشكلة الاجرام ، والتدابير الوقائية ، ومعالجة المجرمين (التوصية رقم ١٥٥ س ٧) . وفى سنة ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها رقم ١٥٠٤ على هذه التوصية فانتقلت صلاحية اللجنة ، بعد ان وافقت على حل نفسها ، الى الامم المتحدة ، واتخذ العمل فى ميدان علم الاجرام والوقاية طابعا دوليا رسميا ترعاه الدول المنتمة للمنظمة الدولية من خلال الكائنات والمعونات المادية التى تمكنها من اداء الرسالة التى اخذتها على عاتقها ، والدور الذى اختطته لنفسها ، عاكسة فى الواقع ارادة الدول المنتمة اليها .

دور هيئة الامم المتحدة

لاحظت الامم المتحدة ، عندما اخذت على عاتقها امر معالجة مشكلة الاجرام ومعاينة المجرمين ، انه بالرغم من وجود نشاطات محلية فى بعض البلدان تهدف الى نفس الغاية الا ان هذه النشاطات كانت تفتقر الى سياسة واضحة المعالم والاهداف . فكان لا بد لها من التعاون مع الجمعيات المحلية ، محاولة التنسيق بطريقة تجعلها متوافقة وغير متنافرة ، عملية لا نظرية ، بناءة بقرىها من الواقع وتحسسها بالمشكلات الملحة . ومن جهة ثانية كان يترتب على المنظمة الدولية ان توظف الاهتمام لدى الدول التى لم تعر هذه الناحية من حياتها اليومية اهتماما ، او كان اهتمامها غير كاف ، وان تمد لها يد المعونة الفنية وحتى المادية فى سبيل وضع سياسة جنائية

تساعد على القاء الاضواء على مشكلة الاجرام واثرها في المجتمع ، ومن ثم تعمل على معالجة هذه المشكلة والوقاية منها ، فكان عمل الامم المتحدة اذامزدوجا ، يرمى في فرعه الاول الى التعاون والتنسيق مع النشاطات الموجودة ، وفي فرعه الثاني الى خلق مثل هذه النشاطات والاهتمامات حيث لا توجد ، وتوجيهها نحو الغاية التي اختطتها وكما يسهل على المرء تصوره ان هذه النشاطات كانت متوفرة لدى البلدان المتطورة ، بينما كانت - وما زالت احيانا - مفقودة لدى البلدان النامية او المتخلفة . ربما كان مرد ذلك الى ان البلدان المتطورة اقتصاديا وصناعيا عرفت مشكلة الاجرام بصورة اكثر كثافة واكثر خطرا من الدول النامية . ولكن تجدر الاشارة الى ان هذه الاخيرة لم تكن سالمة من هذه المشكلة وان كان حجمها ونوعيتها مختلفين مما هما عليه في البلدان المتطورة .

وقد ظهر هذا البرنامج ، الذي اختطته الامم المتحدة ، في القرار المتخذ من قبل الجمعية العامة في اول كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٠ رقم ١٥٠١ والذي يلحظ ايجاد لجنة استشارية دولية مؤلفة من خبراء في حقل الدفاع الاجتماعى ، تكون مهمتها اسداء المشورة للامين العام للامم المتحدة ولجنة الشؤون الاجتماعية ، حول الوسائل الرامية الى وضع برامج ذات طابع دولي لدراسة مشكلة الاجرام وسبل الوقاية والعلاج منها ، ووضع مخطط يحتوى على تدابير يمكن تطبيقها على الصعيد الدولي .

وما ان باشرت الامانة العامة للامم المتحدة وضع مثل هذا البرنامج على ضوء الاقتراحات التي قدمت اليها حتى شعرت بثقل العبء الذي انيط بها ، وقلة الامكانيات البشرية والفنية والموارد المادية المتوفرة ، لا سيما وان المنظمة الدولية كانت مسترسلة في وضع اسس التطور الاجتماعى والاقتصادى بصورة عامة - والوقاية من الاجرام ليست الا فرعا منها ، ولكنه فرع متواضع بنظر بعض المسئولين - فادى ذلك الى مبادرة الامين العام للامم المتحدة في كتاب وجهه سنة ١٩٥٤ الى المجلس الاجتماعى والاقتصادى (١) يعرض فيه ان المجهود الاساسى للامانة العامة منصب بالافضلية على التطوير الاجتماعى والاقتصادى للامم المتحدة ، وهذا ما يدعو الى اختصار نشاط المنظمة الدولية في الميادين الاخرى ومنها ميدان الوقاية من الاجرام ، وان تركز الجهود فقط على الوقاية من جرائم الاحداث المنحرفين ومعالجتهم . وفي سنة ١٩٥٧ اكد الامين العام استمرار الصعوبات المادية التى واجهتها الامانة العامة من قبل ، الا ان لجنة الشؤون الاجتماعية اقترحت حلا وافقها عليه المجلس الاقتصادى والاجتماعى بموجب قرار اتخذه سنة ١٩٥٩ (٢) وماله انه يترتب على الامم المتحدة ان تحافظ على دورها الطليعى في حقل الوقاية من الاجرام ومعالجة المجرمين ، وان تجد الوسائل الممكنة لزيادة المعونة الفنية للبلدان النامية ، وان تعمل على توسيع نشاطاتها في هذا الميدان ، وان تطلب من المؤسسات الخاصة المحلية او الاقليمية او الدولية معاونتها في تنفيذ برامجها .

وكانت الامانة العامة قد انشأت قسما لدى مديرية الشؤون الاجتماعية تحت اسم (قسم الدفاع الاجتماعى) اوكلت اليه مهمة وضع وتنفيذ برامج الوقاية والعلاج كما صار بيانها آنفا ، وقد اخذ هذا القسم مركزا رئيسيا له في نيويورك ، ومكتبا اوروبيا في جنيف ، مما ساعد على ايجاد روابط بناءة ومفيدة بينه وبين سائر المنظمات الدولية ، كمنظمة الصحة ومنظمة الاونسكو

(١) مستند رقم E / 2598 paragraph 4-5

(٢) قرار رقم ٧٣١ E XXVIII

ومكتب العمل الدولي ، بسبب ما لنشاطات هذه المنظمات من اثر في حقل الوقاية من الاجرام ، كتنظيم الوقاية الصحية والتدريب المهني والثقافي ومحو الامية وتبسيط وسائل التحقيق وتطويرها وفقا لمتطلبات العصر .

وفي سبيل تنفيذ البرنامج الموضوع ، ولحمل الدول الاعضاء على التحسس بجوانب مشكلة الانحراف ، وايجاد التقاء بين المسؤولين والباحثين الجنائيين ومخططي السياسة الجنائية ، قام قسم الدفاع الاجتماعي بتنظيم المؤتمر الاول للامم المتحدة حول الدفاع الاجتماعي وكان ذلك في جنيف خلال شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٥٥ . فمن المواضيع الرئيسية التي بحثت اثناء هذا المؤتمر قواعد الحد الأدنى لمعاملة المجرمين ومعالجة انحراف الاحداث . وسنتطرق الى قواعد الحد الأدنى في مكان اخر من هذا البحث . بالاضافة الى تنظيم هذا المؤتمر الدولي الاول الذي كان له اكبر الاثر في انقاذ الاهتمام بمشكلة الاجرام والمسجونين وضع قسم الدفاع الاجتماعي في الامم المتحدة ، برنامجا للمساعدة الفنية في حقل الوقاية والعلاج . يتضمن هذا البرنامج اعتمادات مالية معينة ضمن برنامج المساعدات الفنية الذي تخصصه الامم المتحدة للبلدان المتخلفة او النامية ، تساعد على تغطية نفقات بعثات مؤلفة من خبراء في الدفاع الاجتماعي ، وفد الى البلدان التي تطلبها ، بغية دراسة الازواج المتعلقة بسياسة الدفاع الاجتماعي لديها ، وتدريب الموظفين على القيام بالمهام التي يناط بهم تنفيذها ضمن هذه السياسة .

وقد ثابر قسم الدفاع الاجتماعي على اداء المهمات المكلف بها لغاية سنة ١٩٦٥ ، حيث تقرر دمج مكتبى نيويورك وجنيف ، فاصبحت مكتبا واحدا مركزه نيويورك . لاشك ان هذا الدمج ادى من جهة ، الى تفادى بعثرة الجهود ، بأن استغنى عن كافة المراسلات بين المكتبين بعد ان اصبحت محصورة بمكتب واحد . ولكن من جهة ثانية ابتعد المكتب عن مركز سائر المنظمات الدولية ، وعن مواقع العمل الميداني مما شكل ضعفا في المؤسسة التي يمثلها ، وتقليصا للاتصالات الشخصية بين المسؤولين عن القسم وسائر المتعاملين معه ، وهذا عامل سلبي على صعيد التعامل الدولي . ولا بد هنا من ذكر التوجيهات التي صدرت عن المؤتمر الدولي الرابع للدفاع الاجتماعي الذي نظمته الامم المتحدة في طوكيو خلال شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٧٠ وحضره الف مندوب من خمس وثمانين دولة ، فقد اكد المؤتمر بأن مشكلة الاجرام اتخذت في بعض البلدان حجما خطرا جدا لم يعهده المجتمع البشرى من قبل ، وذلك بالرغم من مرور مئة عام على العمل المنظم في حقل الوقاية والعلاج - المقصود بذلك عمل اللجنة الدولية للعلوم الجزائية والعقابية الذي بدأ سنة ١٨٧٢ - . وبالتالي فقد اكد المؤتمر على ضرورة بذل الامم المتحدة المزيد من العناية في استقصاء العوامل الاجرامية عن طريق البحث العلمي ، وتقييم النظم الجزائية والادارة القضائية المنوط بها امر ملاحقة ومعاينة المجرمين ، وتعميم نتائج الابحاث على الدول الاعضاء بغية الافادة منها ، وتكييف برامج الوقاية الاجتماعية على صفوفها .

وعلى هذا الاساس اعيد تنظيم قسم الدفاع الاجتماعي ، واصبح معروفا باسم قسم (الوقاية من الاجرام والقضاء الجزائي) مما يشكل تطورا مهما في عمل الامم المتحدة ، لان الاهتمامات الاولى كانت في الماضي منصبة على دراسة العوامل الاجرامية ووضع القواعد الملائمة لشل فعاليتها ، ولم تكن دراسة الاجهزة المولجة بمحاكمة المجرم واخضاعه للعلاج لتحظى الا بعناية ضئيلة جدا

جعلتها دون اثر يذكر . وقد دخلت ايضا ضمن اهتمامات القسم الجديد مسألة برمجة وسائل الوقاية والعلاج ، ودمجها مع السياسة الانمائية العامة فتصبح جزءا من المخطط الانمائي العام . وهذا الموضوع سيعالج بتفصيل اكثر اثناء المؤتمر الدولي الخامس للأمم المتحدة الذى سيعقد فى تورنتو - كندا خلال صيف سنة ١٩٧٥ .

ولم تكتف هيئة الأمم المتحدة بالاتكال على هذا القسم لتنفيذ البرنامج الضخم الذى عهد اليها به ، نظرا لامكانياته البشرية والفنية والمادية المحدودة ، فانشأت بالاتفاق مع الحكومة الايطالية ، وبناء لتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتخذة سنة ١٩٦٥ مركزا دوليا للابحاث فى ميدان الدفاع الاجتماعي (٣) يمول بواسطة مساهمات دولية مستقلة عن ميزانية المنظمة الدولية تسمح له بحرية العمل وبالتحرر من التعقيدات الادارية . ويهدف هذا المركز الى تشجيع وتنسيق الابحاث الجنائية ، والى القيام عند اللزوم بابحاث فى ميدان الدفاع الاجتماعي لدراسة الظاهرة الجرمية وانحراف الاحداث بنية الوقاية والعلاج . وتشمل نشاطات هذا المركز الدولي دراسة وضع القوانين الجنائية ، والسبل التشريعية التي تجتازها مشاريع القوانين هذه ، والنظم الاصلاحية والعقابية ، وتقييم عمل الادارة القضائية ، والمساعدة فى وضع المخططات العامة للسياسة الجنائية . كما يهدف المركز الى ايجاد مكتبة دولية تحوى المؤلفات الجنائية العديدة ، وتجمع المعطيات الجنائية من بلدان العالم كافة بحيث تصبح مصدر معلومات فنية وعلمية على شكل مصدر معلومات جنائية ، يمكن لكل باحث علمي أن يستعين بها فى دراساته ، كما يمكن لكل دولة معنية بشؤون الوقاية والعلاج الحصول على هذه المعلومات .

كما قامت الأمم المتحدة بايجاد مركز اقليمي للدفاع الاجتماعي فى مدينة فوتشو فى اليابان تشمل صلاحيته منطقة الشرق الاقصى ، ويركز خصوصا على عقد دورات دراسية طويلة الامد للموظفين العاملين فى ميدان الدفاع الاجتماعي ، وعلى القيام ببعض الابحاث العالمية . وكذلك عقدت المنظمة الدولية اتفاقا مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية فى القاهرة للقيام بمهمة مماثلة تشمل منطقة الشرق الاوسط وافريقيا . وكانت قد انشأت مركزا فى امريكا اللاتينية ولكنه بقي دون وجود عملي يذكر اذا ما قورن بسائر المراكز . وسنركز على دراسة دور المركز الدولي للابحاث الجنائية المنشأ فى روما باعتباره يقوم بدور طبيعي ، وان كان مركز الشرق الاقصى لا يقل اهمية عنه ، لا سيما لجهة الدورات الدراسية التي نظمها للبلدان الافريقية ، كما ان تعاونه قائم جديا مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية فى القاهرة ، وقد اكمل هذا المركز ابحاثا جنائية عديدة ضمن الجمهورية المصرية .

بدأ المركز الدولي للابحاث الجنائية عمله فى اوائل سنة ١٩٦٨ بعد ان صدقت الاتفاقية المعقودة بين هيئة الأمم المتحدة من جهة وبين الحكومة الايطالية من جهة ثانية . وقد تعهدت الحكومة الايطالية بتقديم البناء الذى سيحل فيه المركز والموظفون الاداريون وكافة الادوات والتسهيلات المكتبية التي يحتاج اليها المكتب . ساهم فى ميزانيته لغاية الآن زهاء ثلاثة وعشرين بلدا بنسب اختلفت باختلاف وضعه المالي ، ومن بين كبار المساهمين اسوج .

من جملة الابحاث العلمية التي قام بها اويقوم بها المركز الدولي بحث حول المتغيرات في مفهوم السلوك المنحرف يجرى في ستة بلدان ، وبحث حول اثر البحث الجنائي والاحصاء في وضع اسس سياسة الدفاع الاجتماعي ، اى معرفة ما اذا كانت المعطيات العلمية تؤثر في ذهنية واضعي مخططات السياسة الجنائية ، ويجرى هذا البحث في اربعة بلدان . وبحث آخر حول الاحصاءات والمؤشرات الاحصائية الجنائية ، وبحث حول تقصي احوال المجرم الشخصية امام المحاكم بغية اتخاذ التدبير العلاجي المناسب بحقه ، ومدى اعتماد هذه الطريقة في بعض البلدان . وبحث حول اسباب الانحراف لدى الاحداث بغية تحديد العوامل التي تقود لمثل هذا السلوك ، واخيرا بحث حول فن العمارة في السجون بغية دراسة افضل اشكال البنيان التي تلائم تنفيذ البرامج الاصلاحية والعلاجية داخل السجون .

وتجدر الاشارة الى ان المركز الدولي يستقبل سنويا بعثات علمية من مختلف بلدان العالم ، كما يستقبل علماء جنائيين دوليين يؤمنونه ، بغية الاستقصاء والبحث العلمي ، كما يوفد المركز المذكور ، وبصورة منتظمة ، مندوبين عنه لحضور المؤتمرات العلمية حول الجريمة والدورات الخاصة بالابحاث الجنائية ، كما يدرب عددا من الموفدين اليه على طرق البحث العلمي ، ويمكن لكل دولة ان تتقدم بطلب للمركز الدولي للحصول على مساعدته الفنية في حقل من حقول اختصاصه فيبادر الى القيام بالمهمة المطلوبة منه ضمن الاعتمادات المالية التي تخوله ذلك .

ولا بد من ملاحظة ان الامم المتحدة ، سواء بقسم الدفاع الاجتماعي الذي اصبح معروفا بقسم الوقاية من الاجرام والقضاء الجزائي ، او بالمركز الدولي للابحاث الجنائية ، تعتمد في اداء مهمتها في هذا الميدان على الخبراء الدوليين الذين تنتدبهم في مهمات خاصة دون ان يكونوا حتما ملحقين بها كموظفين دائمين . ولذلك صحت تسميتهم خبراء من قبل المنظمة الدولية منتدبين لمهمات معينة تدوم الوقت اللازم لتنفيذ المشاريع الموفدين من اجلها . وطريقة الحصول على هؤلاء الخبراء تتم عادة بطلب من الحكومة المهتمة ، يقدم الى مكتب الامم المتحدة للتنمية المعتمد لديها ، فيقوم المكتب بدراسة المشروع مع الوزارة المختصة ، ومن ثم يدخله في مشروع برنامج التنمية ويعرضه على المرجع الدولي في نيويورك ، فيبادر لاتخاذ الخطوات الادارية والفنية لوضعه موضع التنفيذ .

المؤتمرات الدولية :

من ابرز النشاطات التي تقوم بها هيئة الامم المتحدة تنظيم المؤتمرات الدولية حيث يتم اثناءها بحث المواضيع المتعلقة بالوقاية من الاجرام ومعاملة المجرمين . والمؤتمرات الدولية على انواع نستعرض تاريخها ومواضيعها بايجاز لظهور الدور الذي تقوم به في انماء المعلومات الجنائية عبر العالم ، وتيسير وضع برامج للوقاية والعلاج .

قررت الجمعية العامة للامم المتحدة منذ سنة ١٩٥٠ ان يعقد مؤتمر دولي عام كل خمس سنوات ، يضم ممثلين عن الدول المنتمة للمنظمة الدولية ، ويبحث في المواضيع التي يهيئها قسم الدفاع الاجتماعي ، بناء لتوجيهات المجلس الاجتماعي والاقتصادي ، على ان يسبق المؤتمر العام مؤتمر اقليمي يعقد في امريكا واوربا والشرقين الادنى والاقصى وافريقيا ، وتبحث خلاله المواضيع التي سيتناولها المؤتمر العام ، وذلك حتى يتسنى للبلدان التي ستشارك فيه من تهيئة هذه المواضيع ، ووضع الدراسات اللازمة بشأنها .

وبالفعل عقد المؤتمر الاول في جنيف خلال شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٥٥ ، ومن ثم عقد المؤتمر الثاني في لندن خلال شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٦٠ والمؤتمر الثالث في ستوكهولم خلال شهر آب (اغسطس) ١٩٦٥ والمؤتمر الرابع في كيوتو - اليابان خلال آب (اغسطس) سنة ١٩٧٠ وسيعقد المؤتمر الخامس خلال شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٧٥ في مدينة تورنتو - كندا . اما المؤتمرات الاقليمية فنخصص بالذكر منها المؤتمرات المتعلقة بالمنطقة العربية حيث عقد المؤتمر الاقليمي الاول في القاهرة سنة ١٩٥٣ ممهداً لمؤتمر جنيف الذي عقد سنة ١٩٥٥ . وقد خصص القسم الاكبر منه لدراسة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين - على ما سنرى ذلك فيما بعد - اما المؤتمر الثاني فقد عقد في كوينهاجن - الدانمرك - وهو مخصص للدول العربية فقط وقد عقد في كوينهاجن لاسباب سياسية ومالية حالت دون عقده في المنطقة - والثالث عقد في دمشق سنة ١٩٦٤ ، والرابع عقد في الكويت خلال سنة ١٩٧٠ .

وعلى سبيل المثال نعطي فكرة عن المواضيع التي بحثت في المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة ستوكهولم سنة ١٩٦٥ وعددها ستة مواضيع :

١ - التطور الاجتماعي والجريمة . يتناول هذا الموضوع نوعية التطور والتغير الاجتماعي وموقف المشرع والسلطة من هذا التطور ، وحجم ونوع الاجرام في المجتمعات المتطورة او النامية اجتماعيا ، لا سيما تلك التي تقفز في ميدان التغيرات الاجتماعية قفزا بدلا من ان تتبع نموا متعادلا .

٢ - القوى الاجتماعية والوقاية من الاجرام . وتركز البحث اثناء معالجة هذا الموضوع على مساهمة الجمهور والمواطن في الوقاية من الاجرام ، وفي تأمين تطبيق القانون وعمل الاجهزة القضائية ، وكذلك على دور العائلة في ميدان الوقاية ، وتعزيز المبادئ الاخلاقية والاجتماعية لدى الاحداث والشباب وممارسة الاهل لمسؤولياتهم التربوية والاجتماعية ، والحؤول دون افلات الاولاد من الرقابة الابوية . كما ركز على دور التعليم والتثقيف في الوقاية من الاجرام ، وعلى دور العيادات النفسانية والطبية ضمن المدارس ، ومساهمتها في تقصي حالات الانحراف وعلى دور مكاتب التوظيف والتوجيه المهني .

٣ - التجهيز الحكومي والوقاية من الاجرام . عالج هذا الموضوع دور البرامج العامة التوجيهية ، والبرامج المنسقة بين مختلف القطاعات انعماء والخاصة ، والمراكز العيادية طبية كانت او اجتماعية ، ومساهمة الشرطة في وضع وتنفيذ برامج الوقاية ، حتى لا يبقى دورها محصورا في التدخل فقط للردع وملاحقة المجرمين .

٤ - التدابير الرامية لمحاربة التكرار الجرمي والمساعدة الى تصنيف المجرمين وفقا لاستعداداتهم الشخصية ، ونوع الجرائم التي يرتكبونها ، واثار التوقيف الاحتياطي والسجن على اخلاقهم ومواقفهم ، ودراسة امكانية ابدال العقوبة المانعة للحرية بعقوبات اخرى تؤدي لنتائج اكثر ايجابية واخصها المراقبة الاجتماعية .

٥ - استأثرت هذه العقوبات بالقسم الخامس من ابحاث المؤتمر حيث بحثت اشكال المراقبة الاجتماعية كبديل للعقوبة المانعة للحرية ، ومع مزاياها ونقاط الضعف فيها والعوائق التي تحول دون تعميمها .

٦ - وأخيرا استأثرت تدابير الوقاية والعلاج من جرائم الشباب بمركز مهم بين أبحاث المؤتمر ، لا سيما وان معدل اجرام الشباب زاد كثيرا وولدقات هاشية في المجتمع تؤثر في نموه ، وتهدد مستقبله لأن هؤلاء الشباب يشكلون نواة مجتمع الغد .

اما مؤتمر كيوتو لسنة ١٩٧٠ فقد استكمل بحث بعض المواضيع التي اثرت خلال مؤتمر ستوكهولم سنة ١٩٦٥ المشار اليها آنفا ، وانتقل للتركيز على عاملين رئيسيين في توجيه السياسة العامة الجنائية ، وهما ضرورة تعزيز البحث العلمي الجنائي على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي ، لأن ميدانه ما زال ضعيفا ومفتقرا جدا للمعلومات الاساسية التي تمكن المسؤولين من ولوج ابواب التصدى الحقيقي للجريمة واصلاح المجرمين ، وكذلك التركيز على الوسائل المتبعة في ملاحقة الجريمة ومحاكمة المجرمين ومراقبة تنفيذ العقوبات ، لأن تطوير هذه الوسائل له اثره الفعال في كل نظام وقائي وعلاجي ، فاذا لم توجه الانظار الى طبيعة العمل الوقائي والعلاجي تبقى الجهود المبذولة في الميادين الاخرى محاولات نظرية ، لا اثر لها في الواقع وفي الحياة اليومية للمواطن . اما الموضوعات الاخرى التي تناولها المؤتمر والتي بدأت تحتل مركزا مهما في السياسة الجنائية المعاصرة فهي ضرورة ادخال سياسة الدفاع الاجتماعي ضمن سياسة التنمية الاجتماعية ، بمعنى ان يوجه الاهتمام ، عند وضع كل بند من بنود التخطيط الوطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الى الاثر السلبي او الايجابي الذي يمكن لهذا البند ان يحدثه في السلوك الانساني ، والى الاثر الذي يحدثه الاجرام على هذا البند بالذات . مثال ذلك اذا شاءت الدولة تنمية الحياة الصناعية في مدينة من المدن يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن لهذه التنمية الصناعية ان تحدثه على صعيد السلوك الفردي الذي يؤدي للاجرام ، كابتناد الشبان عن عائلاتهم وضياعهم في مجتمع صناعي لا قيمة للشخص فيه الا بقدر ما ينتجه من عمل . فهذا الابتعاد عن شأنه ان يقطع صلة الوصل بين الشاب وقاعدته الثقافية والاخلاقية ويجعله يتيه في عالم لا هوية له ، مما يعرضه لخطر الانحراف ، فاذا ما اخذت الدولة بعين الاعتبار هذه الناحية السلبية للمجتمع الصناعي ، أمكنها احداث الاطارات الانسانية والاجتماعية الصالحة للوقاية من الانحراف ، بأن توجد مثلا الاندية الاجتماعية والرياضية ، والفسحات الخضراء ، والسكن اللائق ، وان تجعل من الصلة العائلية صلة مستمرة بمنح الفرص الملائمة .

والمواضيع الاخرى التي بحثها المؤتمر هي مساهمة الجمهور في الوقاية من الاجرام ، ودراسة تقييمه لقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

من خلال الصورة التي حاولنا رسم معالمها تبين ان دور الامم المتحدة يقوم على الامور التالية : -

- ١ - وضع برنامج عمل ذي طابع دولي يهدف الى الوقاية من الاجرام ومعالجة المجرمين .
- ٢ - وضع دراسات خاصة ذات طابع دولي عن مسائل متعلقة مباشرة بسياسة الوقاية والعلاج ، وبمعرفة العوامل التي تكمن وراء السلوك الجرمي .
- ٣ - القيام بأبحاث جنائية في البلدان التي تطلب ذلك ، بغية تحقيق اقتراب علمي صحيح من المشاكل الجنائية التي تشكو منها ، وبغية تقييم عمل الاجهزة المختلفة من شرطة وقضاء

وإدارة إصلاحية أو عقابية في ميدان الوقاية والعلاج ، حتى يتسنى للسلطات المختصة اتخاذ التدابير اللازمة لوضع سياسة جنائية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ .

٤ - نشر وتعميم الدراسات والأفكار المنبثقة عن الأبحاث الجنائية بغية توجيه العاملين في ميدان الوقاية والعلاج نحو إيجاد حلول إيجابية لمشكلة الإجرام ، ووضع أسس علمية سليمة لسياسة جنائية فعالة تشكل جزءاً من المخطط الإنمائي العام .

٥ - تنظيم المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية الإقليمية بغية تشجيع البحث العلمي من جهة ، وتعميم المعلومات وجعل المسؤولين وتحسسون مشكلة الإجرام عبر العالم وإطلاعهم على المحاولات العلمية للحد منها وفتح باب النقاش بينهم وبين الخبراء الاختصاصيين من جهة أخرى .

٦ - إيفاد الخبراء والاختصاصيين إلى البلدان التي تطلب الاستفادة من برنامج الأمم المتحدة للمعونة الفنية ، بغية مساعدة هذه البلدان على دراسة مشكلة الإجرام لديها وإيجاد الحلول المناسبة لها وتدريب العاملين المحليين في ميدان الوقاية والعلاج ، بإطلاعهم على الأساليب الحديثة التي تناسب البيئة الاجتماعية والإطار الاقتصادي والثقافي الذي يعملون ضمنه .

٧ - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والخاصة ، المهمة بشؤون الجريمة والمجرمين ، بغية التنسيق بينها والإفادة من مجهودها ووسائلها العلمية والمادية حتى تأتي كافة الجهود متناسبة ومتضافرة نحو تحقيق الهدف المشترك .

٨ - تقديم المنح للفنيين والموظفين المحليين بغية زيادة معلوماتهم في ميدان الوقاية والعلاج ، وإكسابهم خبرات جديدة مستمدة من تجارب البلدان المتقدمة في هذا الميدان ، وتنظيم البعثات العلمية للخارج في سبيل هذه الغاية .

كما نلاحظ أن العمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة ، بإقسامها الفنية والمتخصصة لا يتناول المسائل النظرية والأكاديمية التي تشكل الهيكل الأساسي لعلم الإجرام المعاصر ، إذ أن الأمم المتحدة ، بالنظر لصفحتها الدولية وللأهداف المحددة لها في شرعتها ، لا تدخل طرفاً في النظريات العلمية ولا تعتمد نظريات دون أخرى ، وكذلك لا تقوم بصياغة نظريات معينة ، فهذه أمور كلها تعود للعلماء الجنائيين والجامعات والمعاهد المتخصصة ، بل تقوم بوضع أسس سياسية عملية مبنية على الاختبار العلمي تتناول تنظيم الأجهزة المسؤولة عن القضايا الجنائية ، والأسس التي يجب أن تقوم عليها السياسة الجنائية الرامية للوقاية والعلاج ، والحد من مشكلة الإجرام لأن هذه المشكلة تشكل عائقاً مهماً يعترض سبيل النمو الاجتماعي والاقتصادي ، ويعرض المجتمع الإنساني لمخاطر جسيمة ، وللانفاق المادي غير المنتج ، بينما هو بحاجة ماسة لكافة الطاقات والجهود في سبيل تحقيق حياة إنسانية أفضل .

فعمل الأمم المتحدة إذاً عمل علمي تطبيقي يستفيد من الخبرات العلمية المختلفة المنبثقة عن علم الإجرام المعاصر ، فيضعها في خدمة أهداف بناء المجتمع السليم المتحرر من الآفات الاجتماعية وأهمها آفة الإجرام .

المنظمات الإقليمية :

وعلى منوال الأمم المتحدة قامت المنظمات الإقليمية ذات الطابع الرسمي فوضعت دساتيرها انطلاقاً من فكرة أساسية مآلها أن محاربة الإجرام مسألة تتعدى حدود بلد معين لتشمل مجموعة البلدان التي تربطها الجغرافية الطبيعية والبشرية والروابط الثقافية والاقتصادية ، وبالتالي أن مسؤولية مجابهة هذه المشكلة وإيجاد الحلول لها مسؤولية مشتركة بين هذه الدول تتطلب جمع الخبرات المبعثرة ، وتنسيق الأبحاث العلمية ، والاستفادة من العلماء المحليين ، ونشاطات الجامعات والمؤسسات والمعاهد المتخصصة ، وحتى توزع فروع النشاطات فيما بينها بحيث يختص كل معهد أو كل بلد في فرع معين ينكب على التعمق فيه والاحاطة بكافة جوانبه حتى إذا ما توفرت لديه المعطيات اللازمة عرضها على سائر المعاهد والبلدان فتتوفر لديها المعلومات اللازمة التي توجه سياستها الجنائية .

وعلى سبيل الذكر نشر الى بعض من هذه المنظمات الإقليمية وأهمها فرع القانون والمسائل الجنائية في مجلس أوروبا ، والمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة المنبثقة عن الجامعة العربية ، ومنظمة أمريكا اللاتينية ، والمنظمة الاسكندنافية للقضايا الجنائية .

وبما أن بحث نشاطات هذه المنظمات الإقليمية يستغرق وقتاً ، ويتطلب مجالا أوسع ، ونظراً لكون الأسس التي تقوم عليها هذه النشاطات متشابهة الى حد بعيد لذلك نكتفي بالإشارة الى نشاط مجلس أوروبا بفرعه الجنائي وإلى نشاط المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة .

مجلس أوروبا - الفرع الجنائي

انطلاقاً من الفكرة الموجهة لمجلس أوروبا ، وهي العمل على خلق أوروبا الموحدة بالنظر لوحدة الأهداف والثقافة والتاريخ والمصير يقوم الفرع الجنائي في مجلس أوروبا المنشأ سنة ١٩٥٧ بنوعين من النشاطات :

النشاط الأول يتناول تطوير العلم الجنائي بذاته وذلك من خلال جمع الطاقات العلمية في بوتقة علمية واحدة ، وقد تجلّى هذا النشاط بدعوة مديري معاهد الأبحاث العلمية الجنائية بعقد دورات منتظمة ابتداء من سنة ١٩٦٣ ، بغية وضع استراتيجية متوازنة لمعالجة ظاهرة الإجرام في أوروبا . تقوم هذه المعاهد على تنفيذها وبعقد مؤتمرات حول الوقاية والعلاج ، ونشر الأبحاث الجنائية والدراسات التي يضعها علماء البلدان الأوروبية بناء لطلب المجلس ، وتنظيم زيارات علمية متبادلة للاطلاع على المنجزات التي تتم في كل من بلدان المجموعة ، وكذلك تقديم المساعدة الفنية للبلدان التي تطلبها .

ومن بين أهم الأبحاث التي نشرها الفرع الجنائي في مجلس أوروبا دراسات حول انتقاء وتدريب العاملين في المؤسسات العقابية على كافة المستويات ابتداء من النفر البسيط مروراً بالرقيب والمدرب الاجتماعي والمهني والمرشد والمعلم المدرسي ، وانتهاء بالمدير الفني والإداري . كما نشر دراسات حول البحث الجنائي في أوروبا وتقنيته ، وعقوبة الموت في أوروبا والعقوبات القصيرة الأمد بحق الشباب وأثرها على مستقبلهم ، وحقوق السجين الانتخابية والاجتماعية والمراقبة

الاجتماعية بعد الافراج عن المحكوم عليهم ، والتعاون الاوروبي في ميدان مكافحة اجرام الاحداث ، والاثر الدولي للاحكام الجزائية ، والعلاقة بين وسائل الاعلام والسينما وانحراف الاحداث .

اما النشاط الثاني الذي يقوم به الفرع الجنائي في مجلس اوربا فينصب على دراسة القوانين الجنائية القائمة في بلدان المجموعة والمقارنة بينها ، ومحاولة التقريب بين النظريات التي تعتمد بها بغية الوصول الى مرحلة تجعل توحيد هذه القوانين امرا مقبولا علميا واجتماعيا وسياسيا ، كما ينصب نفس النشاط على صياغة اتفاقيات قضائية بين بلدان المجموعة حول امور عملية وحساسة واقرارها من المجالس التشريعية في تلك البلدان كالاتفاقيات المتعلقة باسترداد المجرمين وملاحقة جرائم السير ، ومراقبة الاشخاص المفرج عنهم او الموضوعين قيد الاختبار القضائي .

واخيرا تجدر الاشارة الى ان المجلس انشأ خلال شهر (فبراير) شباط سنة ١٩٦٢ مجلسا علميا لعلم الاجرام ، هدفه ابداء الآراء العلمية والفنية حول البرامج الجنائية العلمية التي يرغب مجلس اوربا وضعها كأساس للعمل ضمن الدول الاوروبية . وقد بدأ هذا المجلس العلمي عمله بجمع المعلومات الفنية حول الظواهر الجرمية ، وذلك بغية تعميمها على دول المجموعة ، ونشرها للاستفادة منها ، واتاحة المجال لتبادل وجهات النظر حول الابحاث الجنائية ومشاريع القوانين الجزائية الجاهزة او التي قيد الاعداد .

المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة

هدف المنظمة العربية كما يظهر من تسميتها هو وضع اسس الدفاع الاجتماعي والوقاية من الجريمة في البلدان العربية ضمن اطار عمل المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية . انشئت هذه المنظمة سنة ١٩٦٤ وبعد ان نظمت مكتبها عقدت اول مؤتمر لها بين ٢١ كانون الثاني (يناير) و ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٦ في القاهرة حول سبل الدفاع الاجتماعي والجرائم الاقتصادية وقد استعرض المؤتمر اثر النمو الاقتصادي - لا سيما في البلدان التي بدأت تسلك الخط الانمائي الوطني - على السلوك الجرمي والسبل التي يجب ان تتبع للوقاية من الآثار السلبية التي تخلفها التنمية الاقتصادية في البلدان الناشئة . ثم توالى المؤتمرات منذ ذلك التاريخ تعقد في البلد العربي الذي يستضيف المؤتمرين وقد خصص مؤتمر بغداد المنعقد في اوائل سنة ١٩٧٢ لتنظيم قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في البلدان العربية فكانت مناسبة لتقييم نظام السجون في هذه البلاد ، والوقوف على ما انجز بشأنها من تطوير وتحديث ، وما يجب انجازه في المستقبل . وسنستعرض توصيات هذا المؤتمر بصورة اكثر تفصيلا في القسم الثاني من هذه الدراسة لما لها من شأن في الوطن العربي .

ولم تكتف المنظمة العربية ، التي اتخذت مقرا لمكتبها ، بعقد المؤتمرات العربية والحلقات الدراسية ، بل دأبت على نشر الابحاث الجنائية والاحصاءات في البلدان العربية ، وقد بلغت منشوراتها لغاية تاريخه نحو خمسين بحثا مختلفا نخص بالذكر منها مكافحة انحراف الاحداث في مكافحة الجريمة وحركة الدفاع الاجتماعي في البلاد العربية ، وتخطيط السياسة الجنائية في البلاد العربية ، ومكافحة البغاء في الدول العربية والمسكرات والادمان عليها ، واهمية البحث السابق على الحكم الجنائي والمؤسسات العقابية في الدول العربية والجرائم الجنسية عند الاحداث ،

والبرامج المتبعة للوقاية من الاجرام في تونس ودور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها ، وظاهرة تعاظم المسكرات والادمان عليها في الدول العربية ، وسمات تنظيم العدالة الجنائية في الدول العربية ومكافحة الجريمة في الشريعة الاسلامية ، وجنوح الاحداث في الدول العربية ومقارنة واقع المؤسسات العقابية في الدول العربية ، مع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين والتنمية والدفاع الاجتماعي ، واهمية البحوث والدراسات في ميدان مكافحة الجريمة وانشاء شرطة للاحداث في الدول العربية ، ورعاية الحدث بين الاسرة والمؤسسة الاجتماعية ، وتطور القضاء الجزائي تجاه مشكلة الاجرام ، والشرطة ومستقبلها في المجتمع العربي .

هذا على صعيد المنظمات الدولية والاقليمية ذات الطابع الرسمي والحكومي . وكما سبق واشرنا اليه ان معظم نشاطات هذه المنظمات موجه نحو المواضيع العملية التي تساعد على وضع خطة وقائية وعلاجية يمكن للحكومات ان تلتزم بها وتتبع خطها فتحقق الاصلاح المنشود في ميدان معالجة المشكلة الاجرامية .

الجمعيات الدولية والاقليمية والمحلية الخاصة والاهلية

اما على صعيد الجمعيات الدولية الخاصة او ذات الصفة الاهلية فان هذه الجمعيات تمتاز بالحرية العلمية والاكاديمية في دراسة النظريات العلمية المختلفة وتقييمها والعمل على ادخالها ضمن التشريعات المحلية او التنظيمات العامة . فالجمعيات الخاصة او الاهلية غير ملتزمة بسياسة حكومية او اقليمية او دولية معينة ، وغير ملتزمة باعتبارات مبدئية تحول دون خوضها الابحاث العلمية التي ترى فائدة منها بغية تحقيق الاهداف العلمية التي تتخذها شعارا لها . فهذه الجمعيات تتمتع بالحرية الاكاديمية المطلقة ، وهذا ما يجعلها تستقطب العلماء والباحثين والعاملين في ميدان علم الاجرام ، حيث يجدون ميدانا فسيحا للبحث والمناظرة والمقارنة يبدون ما عندهم من خبرات ويقفون على خبرات اقرانهم . وهذه الحرية الاكاديمية في البحث والتفكير والتخطيط لدى هذه الجمعيات هي التي جعلت المنظمات الدولية والاقليمية الرسمية تستعين بها وتستشيرها في الامور التي تهمها ، وذلك دون ان تكون ملتزمة بما تبديه من آراء واقتراحات . وفعلًا قد اكتسبت بعض من هذه الجمعيات ، كالجمعية الدولية للعلوم الجنائية ومركزها باريس ، صفة استشارية لدى هيئة الامم المتحدة واليونسكو .

وسنستعرض فيما يلي بعضا من هذه الجمعيات مع الاشارة الى انها بدورها تقسم الى جمعيات دولية واقليمية ومحلية . فالجمعيات الدولية تضم اعضاء منتسبين من كافة انحاء العالم دون تمييز بين نظام وآخر ، او منطقة وأخرى ، ينتمون اليها لطابعها غير الملزم سياسيا او عنصريا او اقليميا ، ولأن اهدافها علمية فحسب ، والعلم ذو طابع عالمي لا حدود ولا جنسية له . هؤلاء الاعضاء هم عادة من اساتذة الجامعات والاختصاصيين في العلوم الجنائية والقضاة والمسؤولين الفنيين والاداريين في أجهزة الشرطة والادارة العقابية وممثلي الجمعيات المحلية المهتمين بنفس العلوم . اما الجمعيات الاقليمية فتتسم بالطابع المقتصر على منطقة معينة من مناطق العالم بينما الجمعيات المحلية ترتدي طابعا وطنيا محضا ، ويجب الاشارة الى ان الجمعيات الاقليمية والمحلية تنتسب عن طريق العضوية الى الجمعيات الدولية ، وتتمثل في اجتماعاتها بواسطة مندوبين عنها وتشارك في نشاطاتها العملية .

فالطابع الاقليمي او المحلي لا يعزل هذه الجمعيات ولكن يعطيها حيوية أكثر لأن بإمكانها وضع مشاريعها بصورة أكثر التصاقا بالحياة اليومية ومن ثم ملاحقة تنفيذ هذه المشاريع بالاتصالات المباشرة التي تجريها مع السلطات المحلية . ولا يخلو الامر من ان تضم هذه الجمعيات في اغلب الاحيان مسؤولين عن السلطة المذكورة ، مما يسهل وصولها الى مراكز المسؤولية والتخطيط والتقرير .

اما الوسائل التي تعتمد عليها هذه الجمعيات لتحقيق اهدافها العلمية فهي الاجتماعات الدورية لعضائها ومجالسها العلمية والمؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية المنتظمة او الطارئة ، وخصوصا المحاضرات التي تقدمها بواسطة محاضرين ذوي صبغة عالمية يتوجهون الى بعض البلدان للمحاضرة في مواضيع علم الجريمة والسياسة الوقائية والعلاجية . كذلك تعتمد هذه الجمعيات الى تعميم الدراسات والابحاث بواسطة النشرات التي تصدرها ، وهي عبارة عن مجلات فصلية تحمل الى القراء المتخصصين ابحاثا علمية جنائية مختلفة ، كما تتضمن بيانا عن احدث المؤلفات والمنشورات التي ظهرت في العالم مع بيان تقييمي او تحليلي موجز لأهمها . وكذلك بيانا عن المنجزات التشريعية والاصلاحية التي تتم في العالم ، وهذا طبعا افضل سبيل لجعل المهتم بعلم الاجرام على بينة بما يجري حوله في العالم ويساعده على تثبيت معلوماته وتغذيتها مما يجعله دائم الاطلاع . ولا بد من القول انه في علم الاجرام كما في سائر العلوم يتخذ التطور السريع الطابع التقني المعقد ، وبالتالي اذا ما توقف الانسان عن متابعة هذا التطور لا يشعر فقط بالنقص في المعلومات بل ايضا بالتقهقر العلمي ، لأن ما يمكن ان يكون صحيحا اليوم او مناسباً اوضع معين يصبح عديم الفائدة غدا بالنظر للتغير الجذري الذي يمكن ان يطرا على المعطيات الاجتماعية والانسانية ، او على التقنية التي تتبع في معالجة هذه المعطيات .

أما أهم هذه الجمعيات الدولية فهي الجمعية الدولية للعلوم الجنائية ومركزها باريس ، والجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي ومركزها كذلك باريس ، والجمعية الدولية للقوانين الجزائية والجمعية العامة للسجون والقانون الجزائي ورابطة هوارد للاصلاح الجزائي في انجلترا ، والمجلس الوطني الامريكي لعلم الجريمة والسلوك المنحرف ومركزه نيويورك ، والمؤسسة الدولية للعلوم الجزائية والعقابية والجمعية الدولية لقضاة الاحداث والجمعية الدولية لحماية الاحداث والجمعية الدولية للمربين المتخصصين بتربية الاحداث المنحرفين . اما الجمعيات الاقليمية او المحلية فهي جمعيات تحمل غالبا اسم الجمعية الوطنية للعلوم الجنائية او للعلوم العقابية او للدفاع الاجتماعي ، كالجمعية الامريكية او الكندية او الفرنسية او البلجيكية للعلوم الجنائية .

وناخذ كمثال للدرس والمقارنة الجمعية الدولية للعلوم الجنائية لبنين مساهمتها في نمو وتطور علم الاجرام ، ولنشير الى المركز الدولي للعلوم الجنائية المقارنة الذي انشأته بالاتفاق مع جامعة مونتريال في كندا .

الجمعية الدولية للعلوم الجنائية

تأسست هذه الجمعية في كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٣٤ بمبادرة من ممثلي الجمعيات والمعاهد المتخصصة في العلوم الجنائية في كل من المانيا وبلجيكا وانجلترا واسبانيا وايطاليا والارجنتين ،

واتخذت مركزا لها في باريس ودعت سائر الجمعيات والشخصيات العلمية للانضمام إليها . وتضم حاليا نحو أربعة الاف عضو ، ويقوم أكثر من عشرين بلدا بمدنها بالمعونة المالية .

تتولى هذه الجمعية تشجيع وتوجيه الدراسات الجنائية النظرية والعملية في العالم ، وفي سبيل ذلك تقوم بتنظيم مؤتمر دولي كل خمس سنوات تتركز الدراسة أثناءه على موضوع معين من مواضيع علم الاجرام ، كما تقوم بتنظيم دورات دراسية سنوية في كل بلد من البلدان المساهمة في الجمعية تضم مستمعين من جنسيات مختلفة . وكذلك تقوم بنشر مجلة نصف سنوية تحوى المقالات والابحاث العلمية والمعلومات والانباء عن النشاطات الدولية والاقليمية والمحلية في ميدان علم الاجرام .

وبخلاف نشاط هيئة الامم المتحدة في هذا الميدان تركز الجمعية الدولية للعلوم الجنائية على الدراسات الاكاديمية . وهكذا فان أول مؤتمر دولي عقدته في روما سنة ١٩٣٨ تناول موضوع العلم الجنائي العيادي ، أى تشخيص السلوك الجرمي الفردي من خلال الفحوص الطبية والنفسية والاجتماعية ووصف الحالة السلوكية الجرمية ووضع البرنامج العلاجي المناسب . وقد ركر المؤتمر على أن السلوك صادر عن انسان ، وبالتالي لا يمكن فهمه الا من خلال دراسة هذا الانسان بالذات من كافة النواحي العضوية والنفسانية والاجتماعية . أما المؤتمر الدولي الثاني الذى عقدته الجمعية في باريس سنة ١٩٥٠ ، بعد أن كان نشاطها قد توقف خلال الحرب العالمية الثانية ، فقد ركر على استعمال العلوم الانسانية في ميدان العلم الجنائي والاستعانة بمعطيات هذه العلوم لفهم طبيعة الانسان المجرم . أما المؤتمر الدولي الثالث الذى عقد في لندن سنة ١٩٥٥ فقد تناول بالدرس حالة التكرار الجرمي ، والمؤتمر الرابع الذى عقد في لاهاي سنة ١٩٦٠ فقد تناول الظواهر المرضية والنفسانية للسلوك الجرمي ، والمؤتمر الخامس الذى عقد في مونتريال سنة ١٩٦٥ فقد تناول معالجة المحكوم عليه والمؤسسات العقابية ، والمؤتمر السادس الذى عقد في مدريد سنة ١٩٧٠ فقد تناول دراسة استراتيجيات البحث الجنائي والافضلويات التي يجب أن تستأثر باهتمام الباحثين الجنائيين عند اختيارهم مواضيع أبحاثهم . وأخيرا تناول المؤتمر السابع المنعقد في بلغراد سنة ١٩٧٣ موضوع المجرمين والشخصية الاجرامية ودور المجتمع في لصق الصفحة الاجرامية بالافراد ، وتقييم الاجهزة المكلفة بوضع وتنفيذ السياسة الجنائية العامة .

وقد رأت الجمعية الدولية أن العلوم الجنائية في العالم بحاجة الى مبادرات علمية أكثر تركيزا في الميدان الجامعي ، اذ أن بعض الجامعات تخصص علم الاجرام بدراسة محصورة تدمج ضمن برامج اختصاصات أخرى كما هو الحال مثلا في كليات الحقوق في أوروبا ، حيث يدرس علم الاجرام كمادة ثانوية ضمن برنامج الدراسات الحقوقية الجزائية ، أو في كليات العلوم الاجتماعية في أمريكا وكندا حيث يدرس كفرع من فروع دراسة السلوك الاجتماعي ، بينما هذا العلم يؤلف علما قائما بذاته له فروع خاصة به ، ومن المفيد جدا أن يتخذ كيانا قائما بذاته يجعل المهتمين به ذوى اختصاص فيه يؤهلهم لممارسة اختصاصهم في شتى الميادين الجنائية والعقابية ، كما يجعل ذوى الاختصاص في العلوم القانونية والاجتماعية يقبلون على التخصص ايضا في علم الاجرام للمؤازرة الفنية التي يقدمها لهم في ميادين نشاطهم المهني . وعلى هذا الأساس قامت الجمعية الدولية بنشر

كتاب عن تدريس علم الاجرام في العالم وذلك بطلب من منظمة اليونسكو احتوى على الصيغ المتبعة في بلدان العالم في تدريس هذه المادة في الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة ، ومن ثم قامت بتوقيع اتفاق مع جامعة مونتريال في كندا سنة ١٩٦٩ لانشاء مركز دولي لعلم الاجرام المقارن اهدافه :

١ - تشجيع التعاون الفني بين كافة القطاعات العامة في الميدان الجنائي من تبادل الآراء والمعلومات والدراسات .

٢ - تأهيل جيل جديد من الجنائيين والعاملين في ميدان البحث العلمي الجنائي، وتدريب الموظفين المحققين بالادارات العامة العقابية والقضائية على العلوم الجنائية الحديثة .

٣ - تشجيع التخصص الجامعي في ميدان العلوم الجنائية .

قام المركز الدولي منذ نشأته بنشاطات في كندا وخارجها فنظم دورات دراسية في أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وكندا ، وكانت أهم المواضيع التي عولجت أثناء هذه الدورات - القيم الاخلاقية وردات الفعل الاجتماعية على السلوك المنحرف ، وثمن الجريمة ، أى النفقات والخسارة التي تلحقها في حياة بلد وفي ميزانيته ظاهرة العنف في الجريمة ، الجريمة في المدن الكبرى ، دور قوى الشرطة في الوقاية من الاجرام - الادارة القضائية في المدن الكبرى ، التطور الاقتصادي والاجتماعي والقضاء الجزائي والاجرام : الحاجات والملاصح المستقبلية .

كما أن الابحاث التي قام بها تناولت ميادين مختلفة أهمها قياس معايير ردة الفعل الاجتماعية على بعض انواع من السلوك المنحرف ، وبحث عن تطور دور الشرطة في كندا ، وبحث عن المجتمع الصناعي وتنظيم التسليحة وانحراف الاحداث ، وبحث عن طرق تفريد العقوبات ضمن أطار القضاء الجزائي الحديث .

وقد قام ايضا المركز الدولي بافتتاح معهد للعلوم الجنائية في مدينة ابيدجان في افريقيا يضم طلابا من افريقيا الغربية للتخصص في هذه العلوم، ويدير المعهد ويشرف على دراسته جامعة ابيدجان - شاطيء العاج .

هذه هي أهم النشاطات التي تقوم بها المنظمات والجمعيات الدولية في حقل علم الاجرام كما هو ظاهر من البيان السابق ، وبينما تتجه هيئة الامم المتحدة نحو الاهتمام بالتدابير الوقائية والعلاجية ووضع خطط السياسة الجنائية العامة تركز الجمعيات الدولية على النواحي الاكاديمية لتمرير الدراسات العلمية وتطوير المفاهيم وتكييف الابحاث الرامية الى اختبار النظريات القائمة ، أو الى صياغة نظريات جديدة تساعد على فهم السلوك الجرمي وبالتالي على معالجة الانحراف .

ويبدو هذا التوزيع للمسؤوليات الدولية في ميدان العلم الجنائي توزيعا ملائما لمتطلبات التطور من جهة ، واخطة تعميم المفاهيم الجديدة لعلم الاجرام الحديث من جهة ثانية ، فيجمع في الواقع الناحية النظرية العلمية والناحية العملية التطبيقية، إذ أن هدف علم الاجرام ليس ايجاد مفاهيم نظرية للسلوك الاجرامي ، أو وضع نظريات لشرح هذا السلوك ، بل الاستعانة بهذه المفاهيم والنظريات بغية تجنب المجتمع والافراد مساوئ هذا السلوك والاثار السلبية الذي يتركه في المجتمع ، وفي نفسية ومصالح المواطن . فعلم الاجرام علم ذو غاية عملية معينة يقوم على اقتراب علمي من

الظاهرة الجرمية ، وعلى اختبار المعطيات المتوفرة نتيجة للأبحاث العلمية . فالاختبار هو الطريق الوحيد لدعم أو دحض النظريات بالإضافة للخبرة التي يكسبها للعاملين في الحقل الجنائي وللإفكار الجديدة التي يوحى لهم بها .

ثانيا : المنظمات الدولية ومعاملة المذنبين الجانحين

لا بد قبل التعرض لدور المنظمات الدولية في وضع الأسس الحديثة لمعاملة المذنبين والجانحين من القاء نظرة خاطفة على الأطوار التي مرت بها العقوبة أن تتخذ الوجه المعاصر الذي نعرفه في أيامنا هذه .

كانت العقوبة في المجتمعات البدائية الأولى عبارة عن ردة فعل انفعالية وعاطفية تصدر عن ذوى الضحية ، أو عن الضحية نفسها بغية رد الأذى على من تسبب به والانتقام منه وإظهار الاستعداد الدائم والقوى لدى القوم للردع ذلك هو السبيل لاتقاء شر الاعتداءات في المستقبل وهذا ما جعل ردة الفعل تتصف بالخشونة والعنف تحل بالمجرم وذويه دون تمييز وحتى دون محاولة لمعرفة وضع الفاعل الشخصي وما اذا كان كامل القوى العقلية أو صغيرا أو غير مميز . فالعنف يجلب العنف والتعدي يجلب الانتقام . وعندما انتظم المجتمع في مجموعة سياسية اتخذ الحاكم سلطة معاقبة المجرم ولم يخرج في ممارسته لهذه السلطة عن الأطار التقليدي للعقوبة ولا عن الفلسفة التي كانت تبرزها ، بل انتقلت صلاحية العقاب من يد الفرد أو العائلة الى يد الحاكم . وطالما أن غاية العقوبة كانت الردع والزجر والاقتصاص فلم تتحرر من طابعها البدائي التنكيلي . وقد عرفت هذه المجتمعات السياسية الأولى أنواعا من العقوبات غير الإنسانية ما لم يكن له مثيل في تاريخ المدنية البشرية . فمن قطع الأوصال الى الصلب والحرق والقذف بالمجرم الى الحيوانات المفترسة يصارعها وتصارعه ، الى إلزام المجرمين على منازل بعضهم بعضا منازل الموت والحياة ، الى السحل والتعذيب وكل ما يمكن للتصور البشري أن يتخيل من ضروب الوحشية والحيوانية .

لم يكن السجن معروفا في تلك المجتمعات وأن وجد فكان فقط كمكان لاحتجاز المجرم لغاية ما تحين ساعة محاكمته وإنزال العقوبة به وتنفيذها ، أي ما ندعوه اليوم بالتوقيف الاحتياطي . ومن ثم عرف السجن كمكان لا يواء المذنبين وعزلهم عن المجتمع واخضاعهم للقصاص وذلك بتأثير التعاليم الدينية وبعض الآراء الاجتماعية والإصلاحية التي صدرت عن الفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين . ولكن السجن بقي زمنا طويلا غاية في حد ذاته بمعنى أن احتجاز الحرية فيه كان بدءا لحياة السجن بلاقي خلالها صنوف العذاب والحرمان والإكراه الجسدي المتجسد بعقوبة الأشغال الشاقة التي ما زالت قائمة في كثير من قوانين العقوبات ، وإن كانت قد فقدت محتواها العلمي تبعا لالغاء العبودية البشرية . ولم يكن بإمكان أحد في تلك العصور القول أو المناداة بالمفعول المصلح للعقوبة لأن العلوم الإنسانية لا سيما الطبيعية والنفسانية والاجتماعية منها كانت ليس فقط غير متطورة بل مجهولة في كثير من الفروع التي نعرفها بها اليوم .

ولكن بعد قرون من الظلمات التي خيمت على المجتمع البشري بدأت تظهر الحركات الإصلاحية ، وأخذ التجدد الاجتماعي والثقافي يتطور شيئا فشيئا فيلقي أضواء تبديد تلك الظلمات ، وتقود الإنسان نحو مجتمع أفضل يحفظ له كرامته الإنسانية ويحمي حريته الشخصية من الظلم

والتعسف ويجعله على بينة من حقوقه وواجباته، ويضمن له قضاء عادلا ومتجردا هدفه احقاق الحق وتأمين العدالة الانسانية بين البشر والحوول دون التنكيل والتعذيب وكل ما يمس كيان الفرد . كما أن النظرة للجريمة بدأت تتخذ اتجاها أكثر واقعية فلم يعد المجرم بنظر المجتمع ذلك الفاسق اللعين الذي تلبسه الشياطين والارواح الشريرة ، بل مواطنا مثل سائر المواطنين زلت به القدم لأسباب كثيرة منها عرضي ومنها مرضي أو اجتماعي أو اقتصادي فانحرف عن طريق الصواب والاستقامة ، إلا أن هذا الانحراف ليس دليلا على خروج نهائي عن السبيل الاجتماعي القويم بل ربما كان خروجاً ظرفياً مؤقتاً إذا عولج بطريقة صحيحة وأمكن التغلب على العوامل التي أدت لحدوثه ، وتحسين الفاعل بمؤهلات شخصية ومهنية تشكل درعاً وقائياً له في المستقبل تحول دونه والانحراف مجدداً .

مع هذا الاتجاه الانساني ظهر أيضاً الاهتمام بمستقبل المذنب المحكوم عليه انطلاقاً من الملاحظة الأولية القائلة بأن المحاكمة الجزائية لا تفرغ المشكلة من محتواها بمجرد صدور الحكم بسجن المتهم كما يخیل للبعض أو كما يريد البعض أن يحدد مفهوم دور القاضي في ملاحقة المجرم والحكم عليه . بل أنه خلافاً للمعتقد في الأوساط المتحفظة التي ترى في العقوبة وسيلة للردع والزجر ووسيلة لاستعادة المجتمع لاعتباره تعتبر لحظة صدور الحكم على المجرم بدء مرحلة جديدة بالنسبة للمحكوم عليه وبالنسبة للمجتمع . بالنسبة للمحكوم عليه أن حياة ملؤها الحرمان والانقطاع عن المحيط العائلي والاجتماعي الذي نشأ وترعرع فيه تنتظره طيلة مدة سجنه كما أن محيطاً ذا نفسية معينة ينتظره داخل السجن . محيط قوامه أشخاص عزلهم المجتمع عنه فعنهم من يثور عليه ، ومنهم من يعتبر نفسه مضطهداً ومنهم من يبيع نفسه للانتقام من مجتمع يعتقد أنه ظلمه ، إلى ما هنالك من نفسيات رافضة وناقمة أجمالا تريد في رفضها وتقميتها القيود المفروضة على حريتها داخل أسوار عازلة . وبالنسبة للمجتمع فإن الفرد الذي عزله عنه لا بد يرجع إليه لأن العقوبة المانعة للحرية عقوبة مؤقتة لا تؤمن العزل إلا لبرهة معينة تنقضي حتماً ، وبالتالي أن مصلحة المجتمع أن يتحصن ضد أي سلوك منحرف يمكن أن يسلكه الخارج من السجن في المستقبل فيعرض طمأنينة المواطنين ومصالحهم للخطر وربما كان هذا الخطر أشد وقعا من السابق .

انطلاقاً من هذه الاعتبارات الفردية والاجتماعية كان لا بد من إيجاد الوسيلة التي تجعل المحكوم عليه بعقوبة مانعة للحرية يستفيد من عقوبته بأن تصبح وسيلة لإصلاحه وتأهيله اجتماعياً وأخلاقياً ومهنيًا ، كما لا بد للمجتمع من إيجاد الوسائل الكفيلة بإعادة المحكوم عليه إلى أفضل مما كان عليه قبل ارتكاب جرمه . هذه المصالح المشتركة هي التي حدثت بالقائمين على السلطة وبالمشرعين إلى اتخاذ المواقف الجديدة من العقوبة والسجن والمجرم والمجتمع فينظر للعقوبة على أنها أداة للعلاج والإصلاح ، ويصبح السجن المكان المؤهل لهذه المهمة . كما يتهيأ المواطنون نفسانياً لتقبل المفرج عنه بينهم مع الأمل بأن يكون قد أصبح أفضل مما كان عليه . وبالفعل انطلقت الحركة الإصلاحية للنظم والمؤسسات العقابية من هذه المواقف الجديدة لتحقيق التطور المنشود والهدف الحقيقي للعقوبة .

أول من قام بتنفيذ هذه الحركة الإصلاحية الكتاب وعلماء الاجتماع وبعض القانونيين ، فكتبوا في حقوق المواطن والمجتمع على المجرم ، وحقوق هذا الأخير عليهم ، كما كتبوا في الغاية الإصلاحية

للعقوبة وتنظيم السجون وضرورة تطوير النظم العقابية والاهتمام بالوسائل الوقائية قبل حدوث الفعل الجرمي ، وعندما التقت الآراء وتجانست انتظم العلماء في جمعيات علمية هدفها اصلاح السجون وتأمين حد أدنى من العلاج والرعاية والحفاظ على حقوقه الأساسية في تلقي معاملة انسانية بناءة . وفعلًا بدأ الحديث الجدى عن وضع شرعة لحقوق السجين تكون متلائمة مع شرعة واجباته في السجن .

الجمعية العلمية التي اخذت على نفسها من جملة اهدافها تحقيق هذه الشرعة هي اللجنة الدولية للعلوم الجزائية والعقابية التي انشئت سنة ١٨٧٢ - وقد ورثتها ان صح التعبير - هيئة الامم المتحدة سنة ١٩٤٨ .

فقد وضعت هذه اللجنة اول مشروع لما يمكن ان يدعى بشرعة السجين خلال سنة ١٩٢٩ الذى عرف آنذاك وفيما بعد بقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين . وفي سنة ١٩٣٣ قامت اللجنة مع خبراء في العلوم الجنائية والعقابية بمراجعة هذه القواعد وتنقيحها وتعديلها . وعرض مشروعها سنة ١٩٣٤ على الجمعية العامة لعصبة الأمم فأقرته في جلسة ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٤ (٤) وهكذا اتخذت قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين صيغتها الدولية الاولى والقوة العنوية الدافعة نحو تحقيقها في البلدان المنتمية للمجموعة الدولية . وبالفعل بدأت بعض هذه البلدان بتحقيق الاصلاح المنشود في سجونها وبمحاولة تطبيق القواعد المقررة دوليا بما يتلاءم مع امكانياتها البشرية والمادية ووضع سجونها . وكل عمل انساني واجتماعي اخذت هذه القواعد تظهر عند التطبيق نواحي قوتها وضعفها ، مما جعل اللجنة الدولية للعلوم الجنائية والعقابية تبادر لتقييمها وادخال التعديلات اللازمة عليها الى ان عرضت صيغتها الجديدة على لجنة خبراء الدفاع الاجتماعى خلال دورتها الاولى المنعقدة في ٨ اب (اغسطس) سنة ١٩٤٩ فاوصت هذه اللجنة بأن تجرى اتصالات ومشاورات بين لجنة الشؤون الاجتماعية في الامم المتحدة ولجنة حقوق الانسان والحكومات والمنظمات الدولية والمحلية لابتداء ملاحظاتها واقتراحاتها بشأن هذه القواعد . وبالفعل تمت هذه الاتصالات وارسلت الاقتراحات الى اللجنة الدولية فاعتمدت ما وجدته ملائما منها ، ومن ثم ارسلت المشروع للامم المتحدة في ٨ آب (اغسطس) سنة ١٩٥١ الذى حوله بدوره الى الحكومات والهيئات المختصة لابتداء رأيها حول التعديلات المقترحة ، ثم اتخذت الامم المتحدة خطوة اكثر ايجابية عندما قررت وضع المشروع على جدول اعمال مؤتمر دولي يعقد حول مكافحة الجريمة ومعاملة المحكومين ، متخذة المبادرة في الدعوة الى مؤتمرات اقليمية تمهيدية لآخذ وجهات النظر حول الموضوع ولتهيئة الدراسات اللازمة ليصار الى عرضها على المؤتمر الدولي الاول . وبالفعل عقدت هذه المؤتمرات الاقليمية خلال سنة ١٩٥٣ ومنها مؤتمر القاهرة للدول العربية حيث اقرت فيه مجموعة القواعد ومن ثم عقد المؤتمر الدولي الاول لمكافحة الجريمة ومعاملة المحكومين في مدينة جنيف في سويسرا خلال شهر اب اغسطس سنة ١٩٥٥ فعرض عليه المشروع النهائي المعدل الذى اعدته الامانة العامة للامم المتحدة ونوقش من قبل المؤتمرين وصدق عليه بالنهاية من قبل المؤتمر وبالاتفاق مع التوضيحات التالية :

(٤) تراجع دراسة مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي وضعها المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة - بغداد كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٧٣ .

أولاً - يرجو المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة بالاستناد للفقرة (د) من ملحق القرار ٤١٥ (خامساً) للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أن يعرض هذه القواعد على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لاعتمادها وإقرارها .

ثانياً - يأمل المؤتمر أن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه القواعد وأن توافق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة وتبلغها للدول المنتمة للمنظمة الدولية مع التوصية بالآخذ بهذه القواعد وتطبيقها في مؤسساتها العقابية على أن تعلم الأمين العام للأمم المتحدة بصورة دورية كل ثلاث سنوات عن مدى تطبيق هذه القواعد .

ثالثاً - يرغب المؤتمر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بنشر المعلومات التي تردده وفقاً للفقرة السابقة في المجلة الدولية للسياسة الجنائية التي تصدرها الأمم المتحدة حتى يتسنى للدول الأعضاء الاطلاع عليها والعمل بموجبها .

رابعاً - يرغب المؤتمر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بنشر هذه القواعد وتعميمها على أوسع نطاق .

وبالفعل أحييت هذه التوصيات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي فدرسها كما دوس القواعد المذكورة وأقرها بتاريخ ٣١ تموز (يوليو) ١٩٥٧ وعممها على الدول الأعضاء متمنيا تطبيقها قدر المستطاع في مؤسساتها العقابية . ومنذ ذلك التاريخ تابعت الأمم المتحدة جهودها في الحث على تطبيق هذه القواعد في العالم فكانت تنظم حلقات دراسية حولها ، وتمنح المساعدات المالية لبعض الموظفين العقابيين للالتحاق بدورات تدريبية في البلدان الأكثر تقدماً في الميدان العقابي وتنظم المؤتمرات الإقليمية والدولية وتضمنها من جملة المواضيع موضوع تطبيق هذه القواعد ومدى النجاح الذي حققته في السجون والملاحظات عليها . ويمكن القول أنه لا يكاد يخلو مؤتمر من هذه المؤتمرات من جدول أعمال ينص على قواعد الحد الأدنى لمعاملة المحكومين .

وخلال المؤتمر الدولي الرابع الذي عقدته الأمم المتحدة في مدينة كيوتو - اليابان بين ١٧ و ٢٦ آب (أغسطس) سنة ١٩٧٠ بحث المندوبون في صلاحية هذه القواعد في عالم يشمله التطور الاجتماعي والاقتصادي السريع فيغير كثيراً من ملامحه ومن المعطيات التي تقوم عليها النظم الاجتماعية والاقتصادية ، وقد أبدت بعض الآراء حول هذا الموضوع (٥) ومنها أن تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المحكومين أصبح ضرورة أكثر إلحاحاً من ذي قبل بالنظر لتطور الفكر المعاصر لا سيما فيما خص الجريمة ومعاملة المسجونين . وأنه بالرغم من الصفة العالمية لهذه القواعد التي تألفت مع كافة المتطلبات الانسانية في الامكان تكييفها مع المتطلبات المحلية والإطارات الإدارية والبشرية في كل بلد من البلدان ، مع الآخذ بعين الاعتبار التركيبات البشرية والاجتماعية والثقافية التي تسود كل مجتمع .

كما أكد معظم الأعضاء على ضرورة تطبيق هذه القواعد على المحكومين والموقوفين ، ويتم ذلك بتعديل القاعدة رقم ٨٤ على أن تشمل المحكومين بجرائم سياسية كما تمنوا أن تدخل

(٥) مستند هيئة الأمم المتحدة رقم E / cn 5/469 تاريخ ١٩٧١/١/٢ .

هذه القواعد ضمن التشريعات الجزائية المعمول بها في البلدان المنتمة للمنظمة الدولية ، على أن لا يستبعد في المستقبل وضع اتفاقية دولية بصدد توقيها هذه البلدان وتلتزم بمضمونها .

واكد الاعضاء ايضا على ضرورة اعطاء هذه القواعد انتشارا اوسع مما هو عليه بأن توزع على كافة الجهات المسؤولة ، ويعمم مضمونها بواسطة وسائل الاعلام المختلفة ويستعمل الامين العام للأمم المتحدة نفوذه وسلطته لتأمين احترام اوسع لهذه القواعد وللحصول على معلومات دورية عن مدى تطبيقها والالتزام بها ، كما يقوم بتقديم المساعدات الفنية التي تمكن البلدان النامية او التي بحاجة لمعونة من تطبيقها في مؤسساتها العقابية ، ويوجه الاهتمام الى ضرورة اطلاق الجمهور على هذه القواعد حتى يتسنى له المساهمة في اعادة ائتلاف المسجون مع المجتمع بعد اطلاق سراحه وادماجه في الحياة العامة دون ان يحمل اثر عقوبته واثم جريمته مدى حياته . كما تمنى الاعضاء انشاء معاهد اقليمية متخصصة لتدريب الموظفين على المبادئ الحديثة في السياسة العقابية .

ولتأمين فعالية اكثر لهذه القواعد وامكانية عملية لدمجها مع القواعد المعمول بها اقترح بعض المندوبين انشاء هيئة خاصة في كل بلد يناط بها تأمين ومراقبة هذه القواعد في المؤسسات العقابية .

ونتيجة لتبادل الآراء اقر المؤتمر الرابع التوصيات التالية :

اولا - ان تتبنى مجددا الجمعية العامة للأمم المتحدة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المحكومين وان توصي الدول الاعضاء بتطبيقها .

ثانيا - ان يتخذ فوراً المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخطوات اللازمة لتشجيع البحث العلمي ولتنمية المساعدات الفنية ، وان يؤلف لجنة خبراء لدراسة المسائل المختلفة والعديدة التي يطرحها تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المحكومين .

ثالثا - ان يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخطوات اللازمة لتأمين تقييم مستمر على المستوى الدولي لتطبيق هذه القواعد ولتوفير المعلومات حول هذا التطبيق ومراقبته وان يدرس امكانية تجزئة القواعد الى جزئين : الجزء الاول يضم المبادئ العامة التي يمكن ان تكون موضوع اتفاقية دولية بينما يضم الجزء الثاني الناحية الفنية التي تبقى قابلة للتعديل وفقا لمتطلبات التطور .

وقد تضمنت هذه التوصيات طلباً الى المنظمات الدولية والاقليمية بضرورة تحقيق تقييم عملي جديد لقواعد الحد الأدنى تقف من خلاله على مدى تطبيق هذه القواعد والعوائق التي تعترضها ، كما تتدارس المقترحات التي تؤدي الى احلال هذه القواعد في المؤسسات العقابية التي لم تطبقها حتى الآن .

انسجاماً مع هذا الاتجاه عقد المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة مؤتمراً في بغداد خلال شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٧٣ حضرته الدول العربية المنتمة للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي وبحث مندوبوها اثناء النظم العقابية المطبقة في الدول العربية ومدى انسجامها مع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين والصعوبات التي تعترض تطبيق هذه القواعد والاقتراحات الرامية الى تحسين اوضاع المسجونين والسجون . وقد لاحظ الاعضاء المجتمعون ان عقوبات كثيرة

اعترضت تطبيق هذه القواعد واهمها بطء الحركة التشريعية في البلدان وعدم تجاوبها كليا مع مشاريع اصلاح السجون والصعوبات الادارية الناجمة عن تعاون الادارات فيما بينها والصعوبات المالية التي واجهتها البلدان النامية والافضليات الملحة التي صرقت نظر بعض منها عن الاصلاحات الاجتماعية المقترحة والاعباء المالية التي يستوجبها تطبيق هذه القواعد بالنسبة لتوظيف الاختصاصيين في السجون وفقدان معاهد التخصص في علم تطبيق العقاب واخيرا بعض العادات والاساليب المحلية التي لم تألف بعد مع مضمون قواعد معاملة المسجونين كما هي مقترحة .

الا انه رؤى ان هذه العوائق ليس من شأنها ان تستبعد تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في البلدان العربية بل ان من مقومات السياسة الجنائية المتبعة في هذه البلدان جعل السجين عند الافراج عنه افضل مواطنة واخلاقا من ذي قبل ، ولا يمكن ان يتم ذلك الا بتأهيله اخلاقيا واجتماعيا ومهنيا . وقد لاحظ بعض المندوبين ان العوائق التي تكلم عنها البعض انما هي شيء طبيعي يعترض النظم الجديدة المطلوب منها ان تحل محل نظم قديمة بالية ، وقد لاحظ واضعو قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين انفسهم هذه العوائق واخذوا بعين الاعتبار وجودها ، اذ اوردوا في القاعدة الثانية من هذه القواعد النص التالي :

« من الواضح ان هذه القواعد لا يمكن تطبيقها جميعا في كل مكان وزمان نظرا للتنوع الكبير في الاوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية القائمة في العالم . ومع ذلك فانه مع الاخذ في الاعتبار انها تمثل في مجموعها الحد الأدنى للشروط المقررة من قبل الامم المتحدة يتعين العمل باستمرار على حفز الجهود للتغلب على الصعوبات العملية التي تعترض تطبيقها » .

وبنتيجة المناقشات التي دارت في المؤتمر اتخذ الحاضرون المقررات التالية والتي نرى فائدة من ذكرها كافة لما لها من اثر في توجيه حركة اصلاح السجون والنظم العقابية في الوطن العربي ، ولما تعكسه من حقائق يقتضي الاطلاع عليها لتحديد مركزنا من التطور الذي امّ هذا القطاع الهام من الحياة الاجتماعية .

استهلت المقررات بالملاحظة ان الحلقة الدراسية قد وضعت في اعتبارها ان مبادئ الدفاع الاجتماعي هي في جوهرها تأهيل وتعميق وتطوير للاصلاحات العقابية التي كشفت عنها تجارب انسانية طويلة ودراسات علمية متعمقة ، وانها تهدف في المقام الاول الى جعل التنفيذ العقابي وسيلة الى تأهيل المحكوم عليه وتمكينه من استرداد مكانه في المجتمع كمواطن شريف .

وان الحلقة اذ تأخذ في اعتبارها ان قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين تهدف بدورها الى كفالة المعاملة العقابية التي من شأنها ضمان الحقوق الاساسية للمحكوم عليه كإنسان ومواطن ، وارساء مجموعة من المبادئ الاساسية التي تستهدف توجيه التنفيذ العقابي الى تأهيل المحكوم عليه .

توصي بما يلي :

اولا - ان الحلقة وقد لاحظت ان ثمة اتساقا وتكاملا بين مبادئ الدفاع الاجتماعي وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ، فهي توصي بان تعتمد من مبادئ الدفاع الاجتماعي الاسس التي تساند قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين وتساهم في تطويرها ودفعها الى المزيد من الفاعلية .

ثانياً - لما كانت قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين هي في ذاتها قواعد انسانية واصلاحية تستهدف في النهاية خير المجتمع وخير المحكوم عليه ، فان الحلقة توصي باقرارها والعمل على تطبيقها دون ربط بينها وبين اتجاه مذهبي معين .

ثالثاً - لما كانت مبادئ الدفاع الاجتماعي وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين هي في ذاتها قواعد ذات طابع محدد وعام ، وقد اريد بها ان تطبق في المجتمعات الانسانية على تباينها ، الا انها مع ذلك لا تنتج ثمراتها الا اذا روعي في تطبيقها اساقها مع ظروف المجتمع الذي تطبق فيه . لذلك توصي الحلقة باجراء المزيد من الدراسات لارساء أسس ومعاليم حركة عربية اصيلة للدفاع الاجتماعي ، وتوصي كذلك بدراسة ظروف الدول العربية في مجموعها وظروف كل دولة على حده ، باستخلاص افضل الاصول والسبل لاثاحة تطبيق سليم وفعال لقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

الموضوع الثاني : تطبيق قواعد الحد الأدنى في البلاد العربية (من حيث الموقف التشريعي ، والمشاكل والصعوبات ، والحلول المقترحة) .

ان الحلقة وقد اخذت في اعتبارها دور قواعد الحد الأدنى في توجيه النظام العقابي الى تحقيق غاياته الاجتماعية في الدفاع عن المجتمع عن طريق تاهيل المسجونين ، وبعد ان اطلمت على واقع السجون في البلاد العربية ، واذا تلاحظ ان بعض التشريعات العقابية العربية ما زالت بعيدة عن اقرار هذه القواعد .

فهي توصي بما يلي :

اولاً - توصي الحلقة بأن يعامل السجين كإنسان ومواطن وتحفظ له كرامته البشرية ، وان يراعى في كل ما يفرض عليه من قيود والتزامات عدم المساس بحقوقه الاساسية النابعة من صفته كإنسان ومواطن .

ثانياً - توصي الحلقة بأن تشكل في نطاق المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي لجنة استشارية دائمة للسجون تمثل فيها كل الدول العربية وتختص بتخطيط وضمان تنفيذ قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين بما يرتبط بذلك من فحوى الصعوبات التي تعترض تطبيقها واقتراح الحلول الملائمة للتغلب عليها .

ثالثاً - توصي الحلقة بأن يشكل في كل دولة عربية مجلس اعلى للسجون مؤلف من اشخاص يمثلون الجهات المعنية بالتنفيذ العقابي ، وذوى الخبرة فيه يختص بتخطيط السياسة العامة للسجون في الدولة والاشراف العام على تطبيقها . وتوصي الحلقة بأن يوكل الى جهاز قضائي الرقابة في كل سجن على تطبيق قواعد التنفيذ العقابي التي يحددها القانون ، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بكفالة الحقوق الاساسية للسجين .

رابعاً - ان الحلقة وقد اخذت في اعتبارها الطابع الفني التربوي للمؤسسات العقابية ، فهي توصي بأن تكون السجون - قدر الامكان - هيئة مستقلة تتبع وزارة العدل او وزارة الشؤون الاجتماعية حسب ظروف كل دولة ونظامها القانوني .

خامساً - توصي الحلقة بأن تشرع الدول العربية في انشاء سجون حديثة تكون متوسطة السعة ومستكملة المرافق ومهيئة من مختلف الجهات لكفالة تطبيق سليم وفعال لقواعد الحد

الادنى لمعاملة المسجونين . وبالنسبة للسجون القائمة حاليا فان الحلقة توصي بتفادى الازدحام فيها وعدم تجاوز المقر الصحي لعدد نزلائها .

سادسا - توصي الحلقة بأن يكون اساس التنفيذ العقابي الفحص الدقيق الشامل لشخصية المحكوم عليه من الجوانب البيولوجية والعقلية والنفسية والاجتماعية . وتوصي بأن يرسم البرنامج التأهيلي له في ضوء نتائج هذا الفحص . وتوصي بأن يكمل ذلك بوضع نظام سليم لتصنيف السجناء وما يقتضي ذلك من فصل بين الفئات المختلفة منهم .

سابعا - ان الحلقة اذ تعترف بدور الخدمة الاجتماعية والاخصائي الاجتماعي في توجيه التنفيذ العقابي الى تأهيل المحكوم عليه . توصي بأن يتضمن كل سجن عددا كافيا من الاخصائيين الاجتماعيين ، وان يكون لهم دور فعال في رسم البرنامج التأهيلي لكل محكوم عليه .

ثامنا - ان الحلقة اذ تعتبر العمل في السجون نظاما تهديبيا وتأهليا خالصا ومتجردا من طابع الايلاام او العقوبة الاضافية ، توصي بأن يكون بالنسبة للمحكوم عليهم اجباريا الا اذا قضت اسباب صحية على الاعفاء منه وان يمارس في ظروف ملائمة وان تتوافر له موجبات الأمن الصناعي اللازمة ، وان يمنح المحكوم عليه اجرا عادلا ويعوض عن اصابات العمل وفقا للقواعد المقررة في القوانين السارية في الدولة .

ثاسعا - ان الحلقة وقد تدارست نظام التوقيف (الحبس الاحتياطي) تؤكد المبدأ المقرر من ان الاصل في الانسان البراءة حتى تثبت ادانته ، وبناء على ذلك توصي بأن تكون معاملة الموقوف (المحبوس احتياطيا) قاصرة على مجرد سلب حريته وان يمنح جميع الزايات التي لا تتعارض مع مصلحة التحقيق ، وتوصي بصفة خاصة ان تكون اماكن التوقيف (الحبس الاحتياطي) مستقلة ومنفصلة عن الاماكن المخصصة للتنفيذ العقابي .

عاشر - ان الحلقة اذ تؤكد دور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم كمرحلة مكملة للتنفيذ العقابي واجراء لا غنى عنه لحماية المجتمع والمفرج عنه من خطر العودة الى الجريمة ، توصي بأن تحظى هذه الرعاية بما تستحقه من اهتمام بأن تعهد لها الاجهزة المتخصصة والمدربة وترصد لها الاموال الكافية ، وتتولى الدولة تنظيمها على نحو مباشر ودون اغفال لمساهمة الهيئات والافراد . ويرتبط بذلك الا تكون السابقة الاولى حائلا دون الحصول على عمل شريف .

الموضوع الثالث : العاملون في السجون وتطبيق قواعد الحد الادنى (من حيث المؤهلات

والتدريب والمشاكل والصعوبات)

ان الحلقة اذ تقدر الدور الاساسي الذي يؤديه العاملون في السجون من اجل توجيه النظام العقابي الى تأهيل المسجونين ، واذ تؤكد الطابع الفني والتربوي لهذا الدور ، الامر الذي يجعل من العمل في السجون مهنة متخصصة تخضع ممارستها لاصول فنية مستمدة من مجموعة العلوم والفنون التي تختص بمعاملة المسجونين ، واذ تقرر ان كل عامل في السجن هو في حقيقته مهذب في حدود تخصصه ، واذ تستخلص من ذلك ضرورة اعادة النظر في اوضاع العاملين في السجون ، وبعد ان اطلعت على اوضاعهم في التشريعات والنظم العقابية العربية مقارنة بينها وبين ما قرره قواعد الحد الادنى لمعاملة المسجونين .

توصي بما يلي :

١- اقامة النظام القانوني للعاملين في السجون العربية على الاسس التالية :

١ - تخصص العاملين في السجون بحيث يبدأون عملهم فيها ولا ينقلون منها الا عند هدم صلاحيتهم .

٢ - تفرغ العاملين في السجون بحيث لا يجمعون الى جانب عملهم عملا آخر ، على الا يحول ذلك دون الاستعانة بخبرات العاملين بعض الوقت والمتطوعين .

٣ - اسباغ الطابع المدني على العاملين في السجون عدا القائمين على الحراسة الخارجية ويكون ذلك تدريجيا قدر ما تسمح به ظروف كل دولة .

٤ - منح العاملين في السجون مزايا مادية ومعنوية تتناسب مع الاهمية الاجتماعية لعملهم ومشقته ومخاطره بحيث يكون ذلك حافزا للدوى الكفاءات على الانخراط في هذا العمل والاستقرار فيه .

ثانيا - لما كان العمل في السجون يفلب عليه الطابع الفني المعتمد على اصول وقواعد علمية وفنية فان الحلقة توصي بأن يعد العاملين في السجون في معاهد تتضمن برامج نظرية وتطبيقية تتناول العلوم والفنون المختصة بالتنفيذ العقابي .

وتوصي الحلقة بالاضافة الى ذلك بانشاء معهد عربي لاعداد العاملين في السجون يرتبط بالمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ، ويستفيد من الخبرات العربية والدولية .

وتوصي الحلقة بتشجيع تبادل الزيارات والخبرات العقابية فيما بين الدول العربية وفيما بينها وبين سائر الدول واتاحة الفرصة للعاملين في السجون لحضور المؤتمرات العقابية .

وفيما يتعلق بالعاملين حاليا في المؤسسات العقابية فان الحلقة توصي بتنظيم دورات تدريبية لهم لتنمية كفاءاتهم وتبادل الخبرات فيما بينهم وتيسير الاتصال بين ذوى التخصصات المختلفة منهم .

ثالثا - توصي الحلقة بأن تسهم اجهزة الاعلام العامة والخاصة في تعريف جميع الناس بالدور الاجتماعي للتنفيذ العقابي من حيث انه الوسيلة الفنية للدفاع عن المجتمع ضد الاجرام ، واهمية دور العاملين فيه باعتباره خدمة انسانية واجتماعية ، ووجوب ادماج المفرج عنه في المجتمع كي يسترد فيه مكانه كمواطن شريف .

الموضوع الرابع : نظرة تقويمية في قواعد الحد الأدنى وضرورة تعديلها او الإبقاء عليها .

ان الحلقة اذ تقدر أن قواعد الحد الأدنى لعاملة المسجونين تمثل تقدما ملموسا في اساليب التنفيذ العقابي وتكفل الحقوق الاساسية للمسجون وتصور له كرامته الانسانية ، واذ تقدر ايضا ان هذه القواعد لم يتح لها بعد التطبيق الدقيق الشامل في المؤسسات العقابية العربية بما يكفل تقدير مدى صلاحيتها من الوجهتين العلمية والتطبيقية ، واذ تدخل الحلقة في تقديرها أن الامكانيات الفنية والمادية للدول العربية لا تدع مجالا لقواعد تمنح المسجونين امتيازات أو تكفل لهم ضمانات أكثر مما ورد في هذه القواعد .

نوصي بما يلي :

أولاً - أن تعمل الدول العربية على تطبيق مجموعة قواعد الحد الأدنى في مؤسساتها العقابية وأن تدخل على تشريعاتها التعديلات التي تجعلها مسيرة لهذه القواعد ، وأن تدرب العاملين في المجال العقابي على حسن تطبيقها .

ثانياً - أن يجرى المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة استقصاءات للتعرف على مدى التقدم الذي أحرزه تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في المؤسسات العقابية العربية .

وإن يتابع تطبيق هذه القواعد في تلك المؤسسات على أن تعرض نتائج هذه الاستقصاءات والمتابعة في ندوات علمية دورية لمناقشة المشاكل الفنية والعملية التي تعيق تطبيق هذه القواعد .

ثالثاً - تدمو الحلقة المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة والأجهزة المعنية في الدول العربية إلى متابعة الجهود الدولية المختلفة في مجال تطبيق قواعد الحد الأدنى في معاملة المسجونين والمشاكل التي تنشأ عن ذلك والحلول التي تقترح في هذا المجال .

رابعاً - تدمو الحلقة الهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة إلى تقديم مساعداتها المادية والفنية من أجل معاونة الدول النامية على توفير الامكانيات اللازمة لتطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين . وتطلب إلى المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة الاتصال بهذه الهيئات لتحقيق ذلك .

ويقتضي الإشارة إلى أنه إلى جانب ما ذكرناه من دور هيئة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي في وضع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين قيد التنفيذ في البلدان المنتمية لها ، توجد تقريباً في كل بلد من هذه البلدان جمعيات أهلية تهتم بقضايا السجون والمسجونين ، وتقوم بالنشاطات اللازمة لمتابعة الحركة الإصلاحية فيها وإدخالها إلى المؤسسات العقابية ، كما تقوم بنشر المعلومات والمقالات الرامية إلى وضع المسؤولين والمهتمين بشؤون السجون على بينة من الأهداف التي ترمي إليها ومن التطورات الحاصلة في العالم . ولا داعي للذكر نشاط كل من هذه الجمعيات على حدة لأن هذا النشاط منتظم تحت لواء الأهداف المشار إليها آنفاً .

أما وقد تكلمنا عن قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين فإنه يتعذر ذكر كافة هذه القواعد البالغ عددها أربع وتسعون قاعدة ضمن هذه الدراسة ولكن يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يختص بالإدارة العامة للمؤسسات العقابية بينما يختص القسم الثاني بالنظام الواجب تطبيقه على كل فئة من فئات المسجونين ، ونكتفي بالتنبؤ به بعض ما جاء في هذه القواعد لأعطاء فكرة عن مضمونها . فلقد نصت القاعدة الثامنة على وجوب الفصل بين فئات المسجونين بعد الأخذ بعين الاعتبار سنهم وجنسهم وسوابقهم والجرائم المحكومين من أجلها ، وكذلك على وجوب الفصل بين المحكومين والموقوفين احتياطياً والمحكومين لديون ، على أن يجرى الفصل أما داخل السجن وأما في سجون مختلفة . كما نصت القاعدة التاسعة على أن أيواء السجن يجب أن يتم في حجرة انفرادية في الليل وأن لا يشد عن هذه القاعدة إلا في الحالات الاستثنائية وبصورة مؤقتة . أما القواعد اللاحقة فقد تعرضت إلى وجوب توافر الشروط الصحية في السجن والحجرات وأن يدخل الهواء والنور لهذه الحجرات بصورة طبيعية أو أن تكون بوضع يسمح بدخول الهواء النقي ، كانت هنالك

تهوئة صناعية أم لا ، كما يجب توفير النظافة التامة للسجين أن في الاماكن المعدة لحجزه أوفي الوسائل الرامية الى جعله يحافظ على مظهره الخارجي ، كالاغتسال والحلاقة وقص الشعر والبساس المناسب وفقا للمتطلبات المناخية ، والمأكل والمشرط والرياضة البدنية ، كما يجب توفير الخدمات الطبية له بحيث تتم معالجته فوراً بالوسائل الطبية الملائمة ، وأن يتم نقله الى المستشفيات العقابية إذا كان وضعه الصحي يستوجب ذلك .

وقد نصت القاعدة ٢٤ على وجوب الكشف من قبل الطبيب على كل سجين يدخل السجن وتحديد اذا ما كان مصاباً بمرض جسدي أو عقلي ويصف له ما يستدعيه وضعه الشخصي . كما يترتب على الطبيب الكشف بصورة دائمة على المسجونين وبصورة يومية على المسجونين المرضى ، كما عليه أن يكشف على الغذاء ونوعه واعداده وتقديره ، ونظافة المؤسسة العقابية والمسجونين والمنشآت الصحية ، وأن يراقب القواعد الخاصة بالتربية البدنية والرياضية .

ولا ريب أن احترام هذه القواعد لا يحول دون ممارسة الرقابة على النظام والامن في المؤسسات العقابية بل أن النظام من مقومات الحياة فيها سواء كان هذا النظام مفروضاً بموجب قوانين أو قرارات ادارية أو بموجب قواعد الحكم الذاتي لبعض فئات من المسجونين الذين ارتقوا بسلوهم الى هذه المنزلة . وفي كل الاحوال يجب أن تتضمن القرارات نوع المخالفات والعقوبات التي يمكن أن تنزل بالسجين حتى يكون على بينة منها ، على أن تحظر العقوبات البدنية أو الوضع في زنزانة مظلمة أو أية عقوبة أخرى مهددة للإنسانية كوضع القيود الحديدية أو السلاسل .

ومن ثم تطرقت القواعد الى حقوق السجين في الاتصال بالعالم الخارجي لا سيما بأسرته واصدقائه ذوي السمعة الطيبة عن طريق المراسلة أو الزيارة في فترات منتظمة وتحت الرقابة الضرورية ، وكذلك نصت القاعدة ٣٩ على حق السجين بالاطلاع على أهم الأنباء أما عن طريق الصحف أو المطبوعات الخاصة بالمؤسسة أو الراديو أو المحاضرات ، والاطلاع على المؤلفات الثقافية كما ضمنت القواعد للسجين حق ممارسة لشعائر الدينية وقيام رجال الدين بتنظيم الخدمات الدينية داخل السجن .

وقد ركزت القواعد على ضرورة حسن اختيار الموظفين لادارة السجون وتهيتهم للقيام بوظيفتهم على أكمل وجه مع تفهم تام لرسالة السجين الاجتماعية والاصلاحية ، وعلى أن يضم جهاز الادارة اخصائيين في علم النفس وباحثين اجتماعيين ومدربين مهنيين ، ويختتم القسم الاول من القواعد بتفتيش منتظم على المؤسسات العقابية وخدماتها بواسطة مفتشين من ذوي المؤهلات والخبرة تعينهم السلطة المختصة ، وأن تكون مهمتهم بصفة خاصة ضمان ادارة تلك المؤسسات طبقاً للقوانين واللوائح القائمة ، ومن أجل تحقيق أهداف الخدمات العقابية والاصلاحية .

أما القسم الثاني من مجموعة قواعد الحد الأدنى فيركز على أن العقوبة وسيلة اصلاحية بحد ذاتها تحمي الانسان والمجتمع . وقد وضعت القواعد ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ المبادئ الموجهة لكل عمل عقابي ونرى فائدة من ذكر هذه القواعد لما تضمنته من مبادئ اساسية يقوم عليها النظام العقابي المباصر .

نصت القاعدة ٥٧ على أنه تعد عقوبة الحبس والتدابير الأخرى التي من شأنها نزع المذنب من العالم الخارجي مؤلمة لمجرد كونها تجرد الشخص من تقرير مصيره عن طريق حرمانه من حريته . لذلك فإن نظام السجين يجب أن لا يزيد من العناء المتمثل في هذه الحالة ما لم يكن لهذه الزيادة في العناء ما يبررها أو إذا فرضت بغية المحافظة على النظام .

واضافت القاعدة ٥٨ انه لما كان الفرض والمبرر للعقوبات والتدابير السالبة للحرية حماية المجتمع من الجريمة فان تحقيق هذه الغاية لا يمكن أن يتم الا اذا استخدمت مدة السجن على قدر المستطاع لجعل المذنب عند عودته للمجتمع ليس راغبا فقط بل وقادرا على أن يعيش في ظل القانون وان يسد حاجاته بنفسه . وللوصول الى هذه الغاية نصت القاعدة ٥٩ على وجوب قيام المؤسسة العقابية باستخدام كافة الوسائل العلاجية والتربوية والاخلاقية والروحية بغية تحقيق هدف إعادة تأهيل السجين واثلافه مع المجتمع .

ومن ثم تناولت القواعد اللاحقة تفاصيل وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ بما فيه تهيئة السجين قبل الافراج عنه لدخول الحياة الاجتماعية سواء عن طريق الافراج التمهيدى المشروط او الافراج الجزئي ، مع المراقبة وفقا لوضع كل سجين ودرجة اصلاحه ، وضرورة تأمين الرعاية اللاحقة له حتى يندمج نهائيا في المجتمع دون أن يترك السجن أى أثر على حياته الشخصية أو علاقته بالآخرين .

وهكذا يتبين أن المنظمات الدولية ، وخاصة الامم المتحدة ، قد قامت بدور قيادى في ميدان امادة تأهيل السجين وجعل السجون مؤسسات اصلاحية وعلاجية . ولا شك كان لهذا الدور اثر في توجيه الحركات الاصلاحية في العالم ، وأن لم تؤد هذه الحركات الى تحقيق كافة الاهداف المنشودة الا أن ما يجعل الامل قائما هو عدم توقفها عند العوائق المختلفة التي تصطدم بها من حين لآخر بدليل الحيوية التي تميز المنظمات الدولية والاهلية ، والنشاط المتواصل الذي تقوم به في هذا الميدان .

ثالثا : المنظمات الدولية وتطوير نظم العدالة الجنائية

لما كان هدف الحركات الاصلاحية التي عرفها القرن الماضي وبداية القرن الحاضر تسليط الاضواء على وضع المجرم ودراسة العوامل التي تقود للانصراف فان الهم الاول انصب على الدراسات الرامية الى تقديم تفسير مقبول وعلمي لسلوك الجرمي وللظاهرة الجرمية كظاهرة عادية ترافق نمو المجتمعات الانسانية وتطورها ، وتغير وفقا لتغير المعطيات في كل مجتمع وعبر كل حقبة من تطوره . اما الجهاز القضائي اذ كان في البدء جزءا من السلطة السياسية الحاكمة ومن ثم استقل عنها فانه لم يكن في الواقع موضع بحث وانتقاد وتقييم لاعتبارات شتى منها عدم جواز المساس بالسلطة الحاكمة واستقلال القضاء ، وانصراف القضاة لتطبيق القانون دون النظر الى خلفيات القضايا المعروضة عليهم ، وعدم تدخل القضاة في السياسة الاصلاحية والاجتماعية لاستقلالهم استقلالاً كلياً عن سائر السلطات . وكان هذا الاستقلال من اهم المنجزات الاصلاحية اذ اعطى المواطنين الضمانة التامة لسلامتهم وحريةهم من تعسف السلطة . طبعاً لقد ورد في بعض المؤلفات الجنائية اقتراحات حول تطوير القضاء الجزائي وجعله يتوافق اسلوبا وغاية مع المنجزات العلمية ، الا ان هذه الاقتراحات بقيت بادىء الامر اكاديمية بحتة الا في الحالات النادرة حيث ادخل قسم منها في التشريعات الجزائية الحديثة . وعند ما رسخت العلوم الانسانية والجنائية اقدامها انعكست معطياتها اول ما انعكست على تشريعات الاحداث المنحرفين بحيث ظهرت هذه التشريعات كخطوة مثالية في القضاء الجزائي ، ولذا اعتبرت قوانين الاحداث المنحرفين قوانين طليعية تبشر بحلول قضاء جزائي مستقبلي متطور يركز على هدفين رئيسيين : الوقاية والعلاج بعد ان كان - وما زال في كثير من البلدان يركز على الردع والزجر .

على الصعيد الدولي جاء الاهتمام بتطوير نظم العدالة الجنائية متأخرا جدا لا سيما فيما يتعلق بتنظيم القضاء . ففي اول الامر اهتمت بعض المؤتمرات الدولية التي عقدتها المنظمات الخاصة بمسألة التوقيف الاحتياطي والتدابير الواجب اتخاذها محافظة على حرية المواطن ، ونشرت عدة ابحاث حول هذا الموضوع . ومن ثم تناول المؤتمر الدولي الثالث للقانون الجنائي موضوع تخصص القاضي الجزائي .

انطلق المؤتمر الدولي الثالث من ملاحظة ان القضاة الذين يمارسون القضاء الجزائي انما ينتمون الى سلك القضاة العام ، وبالتالي ان مرورهم في القضاء الجزائي مرور عابر تعليمه متطلبات النظام الداخلي فيقوم القاضي بممارسة قضاؤه لمدة معينة غالبا ما تكون قصيرة دون ان يكون له رأى في اختيار وظيفته كسبيل من سبل ممارسة رسالته القضائية . فيقبل على وظيفته قانعا او غير قانع بما ولى به ويطبق القانون كرجل قانون دون ان يكون له حتما الاطلاع الكافي على العلوم الجنائية والاجتماعية التي تعطي الجريمة والسلوك الجرمي ابعادا واقعية وانسانية واجتماعية اكثر من تلك التي تبدو من محاضر التحقيق وملفات الدواعي . ولذا تأتي العقوبات متجاهلة الوضع الشخصي للمجرم من حيث استعداداته الجرمية وقابليته للعلاج وبالتالي لا تؤدي في الواقع للغاية التي وضعت من اجلها ، فيقضي المجرم فترة سجنه ومن ثم يخرج من السجن الى المجتمع ان لم يكن اكثر فسادا مما كان عليه من قبل فعلى الأقل دون ان يكون قد تقدم في سبيل الاصلاح والائتلاف الاجتماعي .

ولكي يقوم القضاء الجزائي برسائله الانسانية والاجتماعية لا بد من قضاة متخصصين في القانون الجزائي وعلم الاجرام يؤدون الدور البناء والايجابي المطلوب منهم . وقد ذهب بعض المندوبين الى ضرورة ايجاد اخصائيين في العلوم الانسانية والاجتماعية والطبيب العقلي ينضمون الى القاضي الجزائي في ممارسة قضاؤه ان لم يكن في كل القضايا المعروضة عليه فعلى الأقل في تلك التي تستوجب مثل هذا الحضور بالنظر للمسائل الفنية التي يمكن ان تناقش او تعالج اثناء المحاكمة .

وقد استعرض المجتمعون ايضا وسائل تخصص القاضي الجزائي فاتجهت غالبية الآراء الى ضرورة ايجاد معاهد خاصة لتخصص القضاة (٦) واطلاعمهم على احدث ما توصل اليه علم الاجرام في الميدان العلمي النظري والتطبيقي . والجدير بالذكر ان الجامعات في كافة انحاء العالم بادرت الى انشاء معاهد للعلوم الجنائية يؤمها المتخرجون من كافة الفروع لمتابعة دراسات عليا فيها في ميدان علم الاجرام ، ويحصلون بنهاية دراساتهم على شهادات جامعية من درجة ماجستير او ليسانس او حتى دكتوراه في علم الاجرام ، وطبعاً ان القانونيين الذين يحرزون مثل هذه الشهادات العالية يتمتعون عمليا بافضلية في تولي القضاء عامة والقضاء الجزائي خاصة بالنظر للثقافة العلمية الخاصة التي قد توصلوا اليها .

وطبيعي ان يؤدي الاتجاه نحو تخصص القاضي الجزائي الى اعادة النظر في نظم العدالة الجنائية من حيث التنظيم الهيكلي للمحاكم او من حيث التشريعات . فلجهة التنظيم الهيكلي لا بد من ايجاد سلك قضائي مستقل ومواز للقضاة الجزائيين يتدرجون ضمنه نحو قمة وظيفتهم

(٦) انشيء معهد للدروس القضائية تابع لوزارة العدل في بيروت منذ سنة ١٩٦٢ وهو يفرج القضاة بعد دراسة تستمر ثلاث سنوات ، وابوابه مفتوحة امام كافة البلدان العربية التي ترغب في ارسال قضاة متخرجين لمتابعة الدورات الدراسية فيه . وبالفعل تخرج منه قضاة من عدة بلدان عربية .

دون ان يضطروا للانتقال الى سلك القضاء المدني للوصول الى نفس المراكز . واما لجهة التشريعات فان تنظيم المحاكم بصورة تضمن وجود سلكين مستقلين للقضاة ، سلك جزائي وسلك مدني ، وتضمن ايجاد المركز المناسب للقاضي المتخصص لا يؤدي الى نتيجة ايجابية اذا بقيت القوانين التي ترمي الاجراءات الجنائية والعقوبات على حالها . ولا بد من تطوير هذه القوانين بصورة تخول القاضي الجزائي ممارسة تخصصه بأن يتمكن من تقرير اجراء التحقيقات الاجتماعية والشخصية التي تتطلبها حالة المتهم ، واجراء الفحوص الطبية والنفسانية اذا كان الامر يستدعي ذلك ومن ثم بأن يتمكن من تقرير العقوبة او التدبير الاحترازي المناسب مع امكانية الاشراف على تنفيذه وتعديله او الرجوع عنه عند الاقتضاء . ولا بد من الاشارة هنا الى ان اغلب التشريعات الحديثة اعتمدت مثل هذه الامكانيات مما يجعل القاضي فعلا يمارس قضاء متخصصا وبالتالي قضاء فعالا في حقلي الوقاية والعلاج .

وبالاستناد الى الملاحظات والآراء التي استعرضها المؤتمر الدولي الثالث للقانون الجنائي اتخذ التوصيات التالية :

اولا - ضرورة توجيه التنظيمات في كل بلد نحو تخصص اكثر للقاضي الجزائي .

ثانيا - ان هذا التخصص يجب ان يتم بواسطة دراسات جامعية ودراسات لاحقة متخصصة في علم الاجرام تؤهل القاضي والمحامي للحصول على قدر كاف من المعلومات العلمية التي تخولهما ممارسة مهنتهما .

ثالثا - ان تخصص القاضي الجزائي يجب ان يتم تدريجيا في كل بلد وفقا للاطارات القائمة فيه .

كما تمنى المؤتمر ان ينظر بصورة ايجابية الى انضمام خبير متخصص الى القاضي الجزائي .

وخلال انعقاد الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي سنة ١٩٧٢ طرح على بساط البحث موضوع تنظيم العدالة الجنائية في ضوء مبادئ الدفاع الاجتماعي . وهذا الموضوع يشكل خطوة متقدمة في العالم العربي ، ترمي الى ايضاح مبادئ الدفاع الاجتماعي وكيفية ادخالها في التنظيمات والتشريعات الجنائية حتى تتحقق اهداف السياسة الجنائية الرامية الى الوقاية من الجريمة ومعالجة المجرمين .

وقد وردت في الدورة التي وجهت للبلدان العربية للاشتراك في هذه الحلقة اشارة الى اهمية هذا الموضوع حيث نقرأ : « والواقع ان هذا الموضوع على جانب كبير من الاهمية فالالاتجاه الى الاهتمام بالنواحي الاجرائية في القانون الجنائي اصبح اتجاها عالميا ، بعد ان طال اهمالها ، وتركز الاهتمام بالنواحي الموضوعية ، كما ان هذا الموضوع يمس امورا تزداد اهميتها في الوقت الحاضر وهي حماية الحريات والحقوق الفردية وعدم الافتئات عليها من جانب السلطات المختلفة في مراحل الدعوى الجنائية المختلفة . وهذا الموضوع « تنظيم العدالة الجنائية » يتضمن جميع الموضوعات التي يشملها قانون الاجراءات الجنائية منذ وقوع الجريمة وحتى تنفيذ الجزاء على المذنب بما في ذلك بيان السلطات المختلفة التي لها دور في الدعوى الجنائية وخصائصها وتشكيلها وضمائمها ، وكذلك بيان وظائفها واختصاصاتها وحدودها في العمل وما يتضمنه ذلك من تحديد ضمانات الافراد في مواجهة هذه السلطات » .

وقد تضمنت هذه الدعوة ايضا الاسس التي تقوم عليها حركة الدفاع الاجتماعي ونظرتها الى العدالة الجنائية ، فذكرت ان حركة الدفاع الاجتماعي اهتمت « اهتماما بالغا بالدعوى الجنائية وبالنظام الاجرائي ، ورأت ضرورة القيام بتعديلات جوهرية في النظام الاجرائي حتى تتحقق مبادئ واهداف الحركة . ولما كان الاهتمام بشخصية الجاني هو حجر الزاوية في حركة الدفاع الاجتماعي لذلك فان التعديلات الاساسية في النظام الاجرائي تستهدف جعل هذا النظام وسيلة للاهتمام بشخصية الجاني وتقديرها وليس مجرد وسيلة لاصدار حكم على فعل غير قانوني ارتكبه الجاني . فالمحور الاساسي في النظام الاجرائي هو شخصية الجاني وليس الجريمة . ويترتب على ذلك أن الفحص العلمي الدقيق لشخصية الجاني يجب ان يفسح له مكان هام في الدعوى الجنائية ، وان وجود ملف لشخصية الجاني امر لا يقل اهمية عن ملف وقائع الدعوى كما يجب الاهتمام بتنظيم الاجراءات والاحكام الخاصة بالبحث السابق على الحكم باعتباره الوسيلة التي يتم بها الفحص العلمي للشخصية . كذلك من بين التعديلات الجوهرية التي ترى حركة الدفاع الاجتماعي ادخالها على النظام الاجرائي التقليدي زوال صفة الصراع القضائي بين اطراف الدعوى ، ذلك الصراع الذي لم يعد له مبرر ما دامت جميع الاطراف تسعى الى علاج المذنب الجاني واختيار التدبير المناسب له على ان يحل محله تعاون جميع الاطراف لما فيه خير الجاني واصلاحه واختيار انسب جزاء يلائم ظروفه وحالته على ضوء ما اسفر عنه فحص شخصيته . وبذلك تصبح المحكمة وجميع الهيئات القضائية اشبه بنظام محكمة الاحداث حيث يتعاون الاتهام والدفاع والمحكمة والجهزة الاجتماعية المختلفة على اختيار انسب سبيل لعلاج المذنب » .

وعلى ضوء هذه الملاحظات تناولت الحلقة الثالثة دراسة الدعوى الجنائية في مرحلتي الاستدلال والتحقيق ، ومن ثم دراسة الدعوى الجنائية في مرحلة المحاكمة ومرحلة التنفيذ العقابي ، كما ان القسم الرابع من الموضوعات خصص لدراسة تنظيم العدالة الجنائية في الشريعة الاسلامية . وقد اتخذت توصيات خلال هذه الحلقة الدراسية تؤكد على المبادئ والمقترحات التي اوردها سابقا ، والتي سبق واتخذ بعضها اثناء الحلقة الثانية لا سيما فيما يتعلق بتخصص القاضي الجزائي وقاضي الاحداث والاستعانة بالخبراء الاجتماعيين والنفسانيين في كافة مراحل الدعوى الجنائية والتنفيذ وضرورة فحص شخصية المتهم .

وطبعا ليس بالامكان ضمن اطار هذه الدراسة استعراض كافة الابحاث التي جرت اثناء هذه الحلقات ولكن اشرنا الى اهم النقاط التي تناولتها .

اما على صعيد هيئة الامم المتحدة فقد اتجهت المنظمة الدولية بعد مؤتمر كيوتو الذي انعقد في اليابان خلال صيف سنة ١٩٧٠ الى التركيز على دراسة الجهاز القضائي بما فيه جهاز الشرطة والمؤسسات العقابية والمحاكم ، وذلك بغية اقتراح الوسائل الرامية الى جعل هذا الجهاز يتطور مع متطلبات السياسة الجنائية ، وحتى يحال دون تراكم القضايا امام المحاكم مما يشل عمل سائر الاجهزة ويجعل ردة الفعل الاجتماعية اقل فعالية مما لو كانت السرعة في ملاحقة القضايا الجنائية والبت فيها متوفرة .

وقد لاحظ تقرير وضعته الامانة العامة عن مشكلة الاجرام في العالم والوقاية منه ان اغلب بلدان العالم تشكو من تضخم عدد القضايا الجنائية المحالة على المحاكم ومن قلة عدد القضاة مما يسبب تأخيرا هائلا في البت بها ، وهذا ما يضعف مفعول العقوبات التي تقررها المحاكم للفارق الزمني بين وقت ارتكاب الجرم ووقت صدور العقوبة وتنفيذها .

ويلفت التقرير الانتباه الى ضرورة معالجة هذه المشكلة المتفاقمة حتى لا تذهب سدى الجهود المبذولة في حقل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي واندماج التخطيط القضائي فيه . فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي في الواقع مجهود متكامل اذا ما طرا خلل على احد فروعها تأثر الفرع الآخر وتختلف عن أداء الدور المحدد له .

وفي الواقع فقد تقرر بصورة شبه نهائية ان يشكل موضوع تطور التشريع الجنائي والادارة القضائية احدى المسائل التي سيطلب من المؤتمر الدولي الخامس للدفاع الاجتماعي الذي تنظمه الامم المتحدة سنة ١٩٧٥ في مدينة تورنتو - كندا معالجتها .

واهم الاسئلة التي قامت اللجنة التحضيرية للمؤتمر المذكور بتحديدتها بغية مناقشتها ضمن الحلقات الاقليمية الممهدة للمؤتمر الدولي هي مدى تأثير القوانين الجزائية الحالية على سير الاجرام في بلد معين وما يجب القيام به لجعل هذه القوانين اما بوضعها الحالي واما من خلال التعديلات التي يمكن ان تدخل عليها ان يؤثر في سير الاجرام ، بغية الوقاية منه ومعالجة المجرمين . اما على صعيد الادارة القضائية فان الاسئلة المطروحة للبحث هي التي تنبثق من فكرة كون هذه الادارة تشمل في الواقع اجهزة الشرطة والمحاكم والمؤسسات العقابية ، لان هذه الاجهزة متكاملة في وظائفها والاهداف التي ترمي الى تحقيقها ولا يمكن الفصل بينها لان واحدها متمم للآخر . وعلى هذا الاساس جاءت الاسئلة تستقصي مثلا العلاقة القائمة بين الشرطة والمواطنين ، واثار هذه العلاقة في الوقاية من الاجرام وفي ملاحقة المجرمين . هل ان التعاون قائم بين الشرطة والمواطن والى أية درجة يوجد احترام وفهم متبادل لوظيفة كل منهما . اذ عمليا اذا لم يتعاون المواطنون مع رجال الشرطة في الوقاية من الاجرام وتقضي المجرمين فان عمل جهاز الشرطة بمفرده يبقى محدودا جدا . فالمواطن يقوم بدور فعال جدا في الوقاية والملاحقة . وعندما اطلق شعار كل مواطن خفير كان لا بد من التركيز على هذه الناحية من حياة المواطن الاجتماعية والواجبات الملقاة عليه لجعل الحياة الاجتماعية التي يساهم فيها اكثر امانا وافضل مستوى . ولم يقتصر السؤال فقط على العلاقة بين الشرطة والمواطن بل تعدى ذلك الى طرح مسألة بحث افضل النظم التي يمكن ان تتبع في سبيل تحسين فعالية جهاز الشرطة ، واستدراج الاقتراحات الملائمة من البلدان التي تفكر في هذا الموضوع وترمي الى التطوير والتقدم .

اما بخصوص عمل المحاكم فقد طرحت اللجنة التحضيرية اسئلة مختلفة حول العقوبات التي تعترض سير القضاء بصورة منتظمة واثار هذه العقوبات في السياسة الوقائية والعلاجية ، مستدرجة ايضا الاجوبة والاقتراحات التي يمكن الاستعانة بها في تطوير الادارة القضائية بجعلها تواجه الاعباء الجديدة بامكانيات مناسبة . وكذلك تعرضت اللجنة في مبادراتها الاستقصائية الى طرح مسألة تعاون المحاكم مع المؤسسات المتخصصة في تطبيق التدابير اصلاحية والعقابية وتعاونها مع القائمين على الحركة التشريعية في سبيل ايجاد قضاء اكثر فعالية وحيوية .

وتناولت الاستقصاءات كذلك وضع المؤسسات اصلاحية والعقابية التي تشكل الحلقة النهائية من الوظيفة القضائية وكيفية تنظيمها بطريقة تجعلها فعلا حلقة مكملة لما بدأت به الاجهزة السابق ذكرها ، ولايجاد علاقة ايجابية بينها وبين المجتمع الذي سيعود المحكوم عليه فيلججه مجددا .

واستنادا لهذه المبادرة من هيئة الامم المتحدة دعت المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي الدول الاعضاء الى مناقشة هذه المسائل في مؤتمر اقليمي يعقد في اواخر العام الحالي سنة ١٩٧٤ بغية تحديد الموقف العربي من هذه المواضيع حتى يصار للاخذ به سواء في الدول الاعضاء أو اثناء انعقاد المؤتمر الدولي في تورنتو سنة ١٩٧٥ .

يتبين ان المنظمات الدولية اخذت تتجه بصورة اكثر تركيزا على الاعتناء بموضوع الادارة القضائية ، لان عمل المؤسسات المولجة بامر الوقاية والعلاج لا يقل اهمية عن الدراسات العلمية ، ولان كل مشروع او كل خطة لا يمكن ان تنجح اذا لم يتسنى لها جهاز صالح مؤلف من عناصر بشرية ذات كفاءة ومقدرة على القيام بالمهام المنوطة بها . وعلى هذا الاساس بدأت الادارة القضائية تحتل مكانتها ضمن خطط الوقاية والعلاج ، وبدأ الاهتمام بتطويرها وتقييم فعاليتها .

الخلاصة :

ان مشكلة الاجرام مشكلة اجتماعية هامة تهدد الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، كما تهدد استقرار المواطن وطمأنينته . وبالنظر لانتشار هذه المشكلة واتخاذها ابعادا خطيرة ، لا سيما في بعض البلدان ، اتجهت انظار المنظمات الدولية التي تهتم بالانماء الاقتصادي والاجتماعي الى ان تولي هذه المشكلة شأنها كفرع من فروع السياسة الانمائية . وما لبث الامر حتى تأسست اقسام خاصة ضمن هذه المنظمات اخذت على عاتقها امر دراسة مشكلة الاجرام ، بغية وضع الاسس لسياسة وقائية وعلاجية صحيحة .

فالاهتمام الدولي بالمشكلة له مبرراته العديدة ، ولا شك ان هذا الاهتمام اعطى نتائج ايجابية بدليل الحركة الاصلاحية التي يشهدها عصرنا في ميدان الادارة القضائية والانظمة والقوانين الجنائية والمؤسسات الاصلاحية والعقابية .

وتجدر الملاحظة ان منظمة الامم المتحدة اوجدت فرعا للمساعدة الفنية في حقل الدفاع الاجتماعي يهتم بايفاد الخبراء الى البلدان التي تطلب ذلك ، لدراسة مشكلة الاجرام عن كثب ولتقييم فعالية الاجهزة المهتمة بالوقاية والعلاج بغية تقديم المقترحات المناسبة لها . كما ان المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي تقوم بواسطة المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة ، والذي اختيرت بغداد مركزا له ، بدفع عجلة التحرك العلمي والاصلاحي في ميدان الوقاية والعلاج . وما المؤتمرات التي ينظمها المكتب المذكور والدراسات التي ينشرها الا مينة من هذا التحرك .

ولا بد من الاشارة الى ضرورة تعزيز البحث العلمي الجنائي ، وتدريس مادة علم الاجرام بصورة اكثر تعمقا في البلدان العربية ، حتى يتسنى تكوين نواة تطور علمي فعال في ميدان الوقاية من الاجرام . ومعالجة المجرمين مما يساعد على تلافي هذه الظاهرة الاجتماعية بوسائل يمكن معها الحد من انتشارها ومن اخطارها وذلك قبل ان يستفحل امرها وتصبح معالجتها اكثر صعوبة وكلفة ، ناهيك عن الاضرار التي تكون قد احدثتها في المجتمع العربي . ولا شك ان للجامعات العربية والمعاهد المتخصصة دور طليعي في هذا المضمار ، فبقدر ما يتخذ الاقتراب من مشكلة الاجرام طابعا علميا صحيحا تصبح نظرة السلطة له نظرة جديده ، وبهذا ضمان لجعل السياسة الجنائية جزءا من سياسة الانماء الاجتماعي والاقتصادي .

محمد جواد رضا *

ظاهرة العنف في المجتمع المعاصر تفسير سوسيولوجي

العنف في أبسط معانيه الاجتماعية وأشدّها وضوحاً يمكن تعريفه على أنه الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادى أو البدنى ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية . على أنه في جوانبه النفسية يحمل معنى آخر ، معنى من معاني التوتر والانفجار يسهم في تأجيجها في داخل الفرد أو الجماعة عوامل كثيرة أبرزها هذا العالم الحديث المنقسم على نفسه ، والذي يعيش فيه انسان اليوم ، عالم التناقضات السياسية والاقتصادية والعقائدية . ونفس الانسان ... فرداً أخذ أم عضواً في جماعة ... هي منعكس هذا الانقسام والتناقض والتوزع، وهي وارثة منه - هذا العالم - التوزع والحيرة والقلق الذى يعانیه . وطبيعياً ان يتسبب الانقسام والتناقض في المصالح والمعتقدات في النفرة والاحتكاك وسوء الظن وشيوع الريبة ... تلك البرازخ التى لا يختصرها الا الحلم او العنف . غير ان الحلم يقتضى الانسان درجة عالية من ضبط النفس وتحكيم الذكاء في

* الدكتور محمد جواد رضا استاذ التربية القانون في قسم التربية بجامعة الكويت . له العديد من الكتب المؤلفة والبحوث والترجمة .

المشاكل والمواقف الانسانية الصعبة ، مما لايتاح لكل الناس حيناً ، او مما لا يرضى به طرف من اطراف النزاع حيناً ، وبخاصة الطرف القابض على ازمة القوة الاجتماعية ... فلا يبقى امام الآخرين الا العنف فيفيئون اليه . ولقد وجدت **مارجريت ميد** Margaret Mead أن هذه البرازخ الانسانية الفاصلة قد توجد حتى بين اكثر الجماعات تعارفا وتألفا . ففي احدى دراساتها حول مسببات الاحتكاك بين الشعبين الانكليزي والامريكي لاحظت السيدة ميد أن واحدا من هذه الاسباب كان يتمثل في استهجان الانكليز لما كانوا يصفونه بـ « مباهاة الامريكيين » واستهجان الامريكيين لما كانوا يصفونه بـ « الفرور الانكليزي » . وتقرر السيدة ميد في هذا الصدد انه (من الممكن أن يلاحظ انه عندما يتكلم الامريكي فانه يتكلم كما تعود أن يتكلم عندما كان صغيراً ، وهو لهذا يضع في نبراته ذلك التضخيم المنفر الذي يدعو الانكليز مباهاة ... وعندما يتكلم الانكليزي فانه يتكلم كما سمع ابيه وامه والراشدين الآخرين يتكلمون .. بقوة وثقة .. يخرج مقاطعه بعناية وبذلك النوع في التخفيف المستفز في نبراته والذي يسميه الامريكيون غرورا) (١) .

على أن برازخ الفصام الانساني هذه ليس ضروريا أن تكون خارجية فقط . بل هناك برازخ داخلية اخرى تحدثها نوعية المؤثرات التربوية التي يتعرض لها الانسان وتشرح في اعماقه انهيارات وفروجا سرعان ما تنقلب الى امكانيات عنيفة مختزنة وقابلة للانفجار . ولقد وجد الاستاذ **هيرفي G. Murphy** أن الاطفال الهنود يتمتعون بقدر عظيم من الحرية في طفولتهم ، ويعاملون بتسامح كبير من قبل الراشدين . ولكن بعد سنوات الطفولة المفعمة بالحرية يرتطم المراهق بحجاب صفيق من العرف الاجتماعي تنتفي معه حرية الاختيار ، كما يلغى معه حق ممارسة الحرية التي نشأ عليها وعلى النظر اليها على أنها من الامور المسلم بها . لهذا تكون الخيبة متطرفة ومؤلمة للكثيرين منهم ، وقد تتسبب في توليد صراعات داخلية لديهم لا تحسم الا بالياس والاستسلام احيانا ، و احيانا بانفجار عنيف مشفوع بمعاناة مرهقة من اجل الاستقلال (٢) .

على ان هذه التفسيرات المجزوءة لا تعطينا ادراكا شموليا لطبيعة العنف ومسبباته في المجتمع الحديث ، وهي لذلك لا تفني عن البحث عن مثل هذا الادراك . وأول خطوة على طريق هذا الادراك هي الاعتراف باننا نعيش في عالم عنيف . عنيف في ممارساته السياسية وصراعه العقائدي . عنيف في حوله للمشاكل القومية والوان التصادم بين الاقليات والاكثرية . عنيف حتى في التماس حلول لمعضلات التفاهم اليومي الصعب بين الاجيال المتباينة . ثم هو عنيف فيما يقدمه من خدمات وامكانيات للانسان العادي . فضجيج السيارات والحافلات ، وازير الطائرات وقعقة المكائن ليست الا لوانا من العنف بالانسان الحديث . وصخب موسيقى الجاز والتويست والروك هو الاخر من العنف بالانسان الحديث . ودع جانب وسائل القسر الاجتماعي التي جاءت بها النظم السياسية والعقائديت المحدثه فهي قد فاقت في كبتها للانسان وتلصصها عليه ايشع ما كان

(١) Klienber, O., Tensions Affecting International Understanding , P. 10, 1950, New-York.

(٢) Murphy G., In the Mind of Men, P. 55, Basic Books Inc., 1952, New-York.

(*) عنف به ... اخذه اخذا شديدا .

ميسورا لمحاكم التفتيش في العصر الوسطى . كذلك يمكن التجاوز اصطلاحا عن عنف الحروب الموضعية والثورات والانقلابات وما يصاحبها من فنون الغلظة والقسوة والتمثيل فشرطها يلف عالمنا المعاصر من فيتنام الى فلسطين الى التشيلي وغيرها من أصقاع الارض الاخرى . تلك كلها ألوان من العنف المنظور والمستور . وهي سمة من سمات الزمن الذي نعيش فيه . فما الذي جعله زمنا عنيفا على كل ما توفر له من وسائل التقدم التكنولوجي والوفرة المادية ؟ .

يبدو أن التقدم التكنولوجي والوفرة المادية لم يقدر لهما تخطى اسوار العقل الى حيث يسهمان في تلطيف روح العنف في الانسان . انهما بعد كل شيء أداتان ماديتان محايدتان . . الانسان وحده او التعامل الانساني وحده هو الذي يعطيهم قيمتهما الاخلاقية . ومن هنا تظل القضية قضية الانسان نفسه ، وقضية تلك الدوافع التي حكمته بدائيا وتحكمه متحضرا الان . . دوافع البقاء وتنازع البقاء التي تحكم سلوكه مزية بازياء شتى ومتصورة صورا أفانين . وعلى هذا فان الجواب على السؤال . . ما هو مصدر العنف الانساني في المجتمع الحديث ؟ لا يلمس الا في خبايا العقل الانساني وضمير الانسان وفي تعابيره السلوكية الخارجية ؟ .

ما الذي جعله عالما عنيفا ؟

نسلم اذن أن عالمنا هذا عالم عنيف .

حسنا . . فما الذي جعله كذلك ؟

آرنولد توينبي Toynbee يقدم تفسيراتاريخيا ، وجون جاردنر Gardner يطرح تفسيراً نفسياً فلسفياً لظاهرة العنف في المجتمع الحديث . ولنبدأ بالتفسير التاريخي .

توينبي يعزو ظاهرة العنف في الازمنة الحديثة الى انعدام الدائية الفردية وانسحاق الفرد في آلية الحياة الميكانيكية من جهة ، وفي آلية الحياة الاجتماعية من جهة اخرى . وهو يعلل ذلك بقوله ان « الفردية التنافسية المميزة للمجتمع الرأسمالي . . وتعاونية النمل او النحل الشيوعية والقومية ذات الطبيعة القبلية . . كل واحدة منها تمثل الاخرى وكلها تمثل التكنولوجيا في . . . لاشخصيتها impersonality . وان تنظيم اجتماعيا ذا طبيعة لاشخصية يناقض جوهر الطبيعة الانسانية . ولهذا فهو تنظيم مقدر على الطبيعة الانسانية ان تثور ضده . وعندما يستجاب احتجاج الطبيعة الانسانية المبررجيدا سواء بشكل صوري موروث او بالصمت الخالص فان الكائن البشري سيجد نفسه مسوقا الى استنتاج انه لا عمل غير العنف المادي سيكون قادرا على جلب الانتباه له كإنسان وسط العلاقات اللاشخصية التي يجد نفسه فيها . ان الكائن البشري سيعبر على ان يعامل كشخص . . كإنسان حتى لو كان الطريق الوحيد للظفر باهتمام شخصي هو الاصطدام بالشرطي وحمله على ان يهوى بهراوته على رأسه ثم يأخذه الى المحكمة في اليوم التالي ليمثل امام القاضي كمدن . ان هذا فيما اعتقدهو السبب الكامن وراء المظاهرات المتفجرة واعمال العنف التي تقع بشكل موجات تطفو على سطح العالم المفرغ من الانسانية » (٢) .

أما جاردنر فإنه ينطلق في معالجته للقضية من تبرئته العلم والتكنولوجيا من مسؤولية الرتبة والنمطية ... و ... لاشخصية العلاقات الانسانية وجفافها وبردها وغربتها . بل على النقيض من ذلك هو يرى ان المجتمع الانساني محتاج لمزيد من التقدم ، ومزيد من الابتكار والابداع لتغيير انماط الحياة الانسانية الراهنة . وعلى الرغم من أن الهزات التي يتعرض لها الوضع القائم قد تكون أحيانا نتيجة طبيعية للابتكار والتقدم ، غير ان الصاق هذه الصفة التخريبية بكل عملية ابتكار وتجديد قد يكون وصفا مضللا . ولقد اثبتت القرائن التاريخية ان الوضع القائم في المجتمعات الانسانية ، بدائية كانت أم متحضرة ، لا يهدده خطر من جراء الابداع والابتكار والتجديد . بل الخطر الحقيقي الذي يهدده هو خطر الازمات القديمة المعروفة مثل قلة الموارد الغذائية والوبئة والعدوان المسلح والتفوق التكنولوجي عند الأمم الأقوى . في هذه الحالات يكون التقدم العلمي والتكنولوجي مصدرا لتعزير الوضع القائم ضد الاخطار التي تهدده . وعلى هذا فان الایحاء بكون التقدم معولا يضرب في جذور الوضع القائم الهاديء المستتب ، هذا الایحاء لا يمثل الواقع في العالم الحديث . ففي هذا العالم يندر أن يجد المرء وضعا هادئا في غمرة تيارات التغيير العلمي والمجتمعي ، والحلول التي توضع اليوم لمشكلات الحياة الانسانية سرعان ما تصبح غريبة وغير ذات نفع غذا . وأیما نظام ينعم بالتوازن اليوم لا يلبث ان يفقد توازنه غذا ، ولهذا فان الابتكار المتجدد على الدوام هو ضرورة لازمة للتصدي لهذه الظروف المتغيرة .

ان ما يملیه التقدم العلمي والتكنولوجي في حاجة الى التنظيم Organization الواسع النطاق وتنميط الحياة هو الآخر لا يمكن ان يكون مسؤولا عن بؤس الانسان النفسي وانفجاراته السلوكية ، ذلك ان هذا التنظيم لا يحد بالضرورة من حرية الفرد ، بل هو على العكس من ذلك يزيد من هذه الحرية أحيانا . فبفضل التنظيم الواسع اصبح الانسان العصري يتمتع بحريات ما كان في مستطاعه التمتع بها في زمن اخر مضى . المؤسسات الصحية الواسعة التنظيم قادت الى تحرر الفرد من الامراض التي فتكت بالانسانية زمنا طويلا . وتقوم الجامعة العصرية الكبيرة التي يعتبرها بعض النقاد شيئا غير مختلف عن المصنع الكبير ، تقوم بوضع فرص التغلب على الجهل وامكانيات اتساع الافق العقلي في متناول ملايين العمال ذوي المدخولات المحدودة . غير ان هذه الحريات الجديدة سرعان ما تؤخذ على انها امر مسلم به . وعندما يجد الناس ان نطاق حريتهم قد اتسع فانهم يمددون افاق طموحهم في الحرية . وبدلا من ان يكونوا شاكرين للحريات الجديدة فانهم يسخطون على القيود القليلة الباقية على حريتهم في الحركة والتصرف . وهنا تكمن المفارقة . ففي الوقت الذي عمل فيه العلم الحديث على الفاء عوامل الشكوى فإنه تسبب في ايجاد الانسان الشكاء الانسان الذي يتوقع اكثر مما توقعه أي من اسلافه .

ويروى جاردنر - في معرض تدليله على الشكوى غير الواقعية من التقدم العلمي والتكنولوجي - القصة التالية : -

« منذ زمن قريب كنت ازور أحد الاصدقاء من الجامعيين . كان يجلس في مكتبته المكيفة والى جانبه جهاز تسجيل انيق ياتي به بأجمل القطع الموسيقية الكلاسيكية . وكان على المكتب امامه فلم لاحدى اوراق البردى المصرية القديمة وقد حصل عليها بطلب عادي بواسطة مكتبة

الجامعة ، واخذ يقص علي انباء اخر رحلة له الى لندن وباريس والقاهرة وقد استغرقت عشرة ايام . ومجمل القول ان التكنولوجيا الحديثة والتنظيم الاجتماعي كانا في خدمته بصورة ملموسة وواضحة . ولكنني عندما سألته بماذا كان يشتغل اجابني بأنه يعد مقالة لاحدى الدوريات الادبية عن الشر المستطير الذى جاءت به التكنولوجيا الحديثة والتنظيم الواسع »

ولكن اذا كان التقدم العلمي والتكنولوجيا الحديثة والنزعة التنظيمية المصاحبة غير مسؤولين عن نقمة الانسان الحديث وعنفه - وهذا نقض واضح لنظرية توينبي - فما الذى يجعله كذلك ؟

يجيب جاردنر ان ذلك بعض ما في النفس الانسانية من نوازع الريب في قيمة ماهو متوفر للانسان وميسور بين يديه . فالناس عموما يظنون ان آباءهم واجدادهم عاشوا خيرا منهم وان الازمنة الخالية هي ازمة الفضيلة والقناعة والتعفف والرضا والسعادة . هكذا جبل الناس . حتى قبل اربعة آلاف سنة وفي عصر المملكة الوسطى في مصر القديمة يقع جاردنر على شاعر مصرى يتأفف ضجرا من سوء ما كان الناس عليه ويناجي نفسه هذه المناجاة الاسفة الحزينة المرة : -

الى من استطيع ان اتحدث اليوم ؟

لقد هلك السيد المهذب

الى من استطيع ان اتحدث اليوم ؟

ان التمايز الذى يفسد الارض غدا غير ذى حدود

الى من استطيع ان اتحدث اليوم ؟

لم يعد هناك رجال طيبون

واستسلمت الارض للمجرمين

القضية عند جاردنر ليست قضية العصر وانما هي قضية الانسان ، وحلها في ديمومة روح الابتكار والتغيير عنده ومن ثم اقتناعه بأن الزمن الحاضر والزمن الآتى هما خير من الزمن الذى فات ، وهذه مسألة تربوية بأوسع المعانى لكلمة التربية . ومن ههنا تتولد الحاجة الى « الثورى » الاصيل ذى الرؤية المستقبلية المتفحمة لجاهل الغيب ، المؤمن بأن في خفايا الغيب خيرا كثيرا مازال ينتظر الانسان من وراء الحاضر ليرفع البراقع عنه . على ان المأساة هنا هي ان كثيرا من الثوريين - بهذا المعنى الفلسفى للثورية - يكشفون عن قدرات خلاقة في بعض مراحل حياتهم ، ثم لا يلبثون ان يخلفوها وراءهم ظهريا حين تجف ارواحهم في حرارة الوغى ، وقليل منهم من يظل خلاقا ومبتكرا حتى نهاية حياته . ومن ههنا فان كثيرا من الراديكاليين سرعان ما يميلون الى التجمد وتنظيم انفسهم في منظمات عقائدية صارمة لا تطبق التنوع بين صفوفها ، وهذا البعد العنيف عن التسامح واحتمال التنوع والاختلاف في الاجتهاد هو السبب المزمع لوقوع الانشقاقات داخل الحركات الثورية . انها تنشق على نفسها لانها لا تعود تملك سبيلا معقولة للاختلاف سوى الانقسام . ويصدق هذا على المتطرفين اليساريين واليمينيين . انه نتيجة التطرف وليس ثمرة فلسفة كينونية . ان من الحقائق المحزنة حقا في تاريخ الثورات ان بعض الثوريين يكتفون باتخاذ

انفسهم هراوات ينقضون بها على الكيان الاجتماعي القائم ثم يجمدون . وهكذا تنشأ مشكلة فريدة ومعقدة ... مشكلة ماذا نصنع بهذا النوع من الثوريين عندما تنجز الثورة . (٤)

ان نظريتي توينبي وجاردنر في تفسير العنف المعاصر تناقض احدهما الأخرى ، وتكاد الثانية أن تكون ردا على الأولى رغم أنها متقدمة عليها بخمس سنين ، ولكنهما كليهما لاتعطينا أرضا صلبة نقف عليها في محاولتنا فهم العنف . فنظرية توينبي بأن التقدم التكنولوجي ومصاحباته في التنظيم المركز قد محا شخصية الفرد وادخله في شرك العلاقات اللاشخصية لايعدم دليلا مقننا في عصور ما قبل التكنولوجيا . ففي النظام الانقطاعي الذي عرفته العصور الوسطى لم يكن للفرد العادي من امكانية التفرد أكثر مما يتمتع به اليوم في نظام المصنع الحديث . كانت طرق زراعته وتعامله ونمط عيشه كانت كلها تحمل درجة عالية من التنبيط والرتابة لانقل عن درجة النمطية والرتابة في حياة قرينه العامل في المصنع . بل لعل جهله بالكون المحيط به وأسراره الخفية كانت تزيد من عبوديته لنمطية الحياة التي كان يحياها . . فعندما ينال العقل تخمل الحياة كلها . اما عامل اليوم فهو أسعد حظا من فلاح الاقطاع من حيث لجوئه الى استعمال عقله في فهم النظام الكهربائي والميكانيكي ، الذي يعمل بموجبه المعمل ككل والآلة التي يعمل عليها بوجه خاص .

اما تفسير جاردنر للعنف المعاصر بوجود ميل ثابت في الانسان الى تحييد الماضي على الحاضر فهو تفسير يكاد يكون صوفيا وان كنا لانجادل في التعليل التربوي له .

ان رفض هذين التفسيرين يقتضينا ان نضيق دائرة رؤيتنا في طبيعة العنف لنقاربه على أرض أكثر ثباتا ، ولنتعامل معه بواقعية أكبر . وقد يجزي هنا الوقوف عند الوان ثلاثة من صنف العنف المعاصر ... العنف الطلابي ... و .. العنف الأسود ... و .. العنف الثوري عامة .

العنف الطلابي

كانت الستينات - وأواسطها على وجه التحديد - سنوات العنف الطلابي . فمن باريس الى كاليفورنيا الى طوكيو الى بيروت كان طلاب الجامعات سادة الموقف ، كما كانت اضراباتهم واقتحاماتهم المثيرة لادارات الجامعات وتعطيل الفعاليات الجامعية مثار اهتمام الدنيا وشغلها الشاغل . وليست بنا حاجة فيما احسب الى تاريخ هذه الحركة الضخمة فهي أكبر من أن ترصد وتضبط في دراسة واحدة ثم هي موثقة في مضائتها القريبة . غير ان الذي يعيننا هنا هو التفسير ... تفسير فيوءة الطلبة الجامعيين الى العنف في التعبير عن وجهات نظرهم ، او حل مشاكلهم مع جامعاتهم بخاصة ، وان الدين قادوا هذه الحركات الطلابية ماكانوا في الغالب من أبناء المحرومين او المضطهدين اجتماعيا . فالمعروف ان الجامعات التي انفجرت فيها ثورة الطلبة لايدخلها الا المقتدرون والا الممتازون اجتماعيا مع تعدد التفسير لمعنى الاقتدار والامتياز في هذا المجال .

(٤) للتوسع في معرفة نظرية جاردنر في العنف المعاصر . راجع كتابه « تجديد الذات "Self Renewal" » الناشر هاربو + رو ، نيويورك - ١٩٦٤

لقد كان اول ما استوقف مؤرخى هذه الحركة انها ميزت نفسها من سابقتها عبر التاريخ الجامعي بخمس ظواهر اعتبرها هؤلاء المؤرخون غريبة على طبيعة العمل الطلابي الجماعي . هذه الظواهر الخمس هي :

١ - كانت احتجاجات الطلبة في الماضي توجه ضد تصرفات معينة من السلطات الجامعية او الجهات الرسمية خارج الجامعة ازاء قضايا جامعية صرفة كفصل استاذ من عمله بسبب آرائه العلمية او السياسية ، او غلق مطبوع طلابي او منع شخصية معينة من المحاضرة في الطلاب . كذلك ربما احتج الطلاب في الماضي على سوء الطعام المقدم اليهم او التضيق على حرياتهم في السكن الجامعي او ما اشبه . اما في ثورة الطلاب الاخيرة فقد كانت الاضطرابات تبدأ بذريعة من هذه الدرائع ولكنها سرعان ما تمتد خارج الحرم الجامعي لترتبط بقضايا سياسية او اجتماعية وطنية او قومية او عالية . ففي الجامعات الامريكية مثلا كانت الاضطرابات الطلابية ترتبط بقضية الحرب في فيتنام والتجنيد الاجباري ، او سياسة قبول شباب الاقليات الى التعليم العالي ، او بمسالة البحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات لحساب بعض المؤسسات الصناعية او العسكرية .

٢ - في الماضي كانت تدمرات الطلبة وردود فعلهم تتميز بالمفوية وعدم الديمومة طويلا . كان الهياج يلبث اياما معدودات ثم تسوى الامور وتعود الجامعة الى مزاولة نشاطاتها العلمية والاجتماعية . اما في الثورة الطلابية الاخيرة فان انفجار الطلاب ضد ما يحتجون عليه كان يخطط له مسبقا وقد يقع التخطيط لها من جهات وأجهزة طلابية لا تنتسب الى الجامعة التي تقع فيها الاضطرابات ، ثم هي لا تكون لها نهاية معينة . وكلما اجيب الطلاب الى مطلب لم يعدم قادتهم مطلبا جديدا يتقدمون به بصرف النظر عن وجهة المطلب المطروح . . . وهكذا يظل مرجل الاحداث يغلي طويلا . ومن هنا صارت احداث العنف الجامعي الاخيرة تتخذ صفة الاستراتيجية الثابتة التي تصاحبها اجراءات تكتيكية لازمة للتنفيذ .

لقد شهد العقد الاخير في الجامعات الامريكية ظهور مجموعة من المنظمات الطلابية القوية التي تستطيع تحريك أموانها في أى وقت تشاء على النطاق القومي العام او محليا كلما ارادت ذلك .

ومن أهم هذه المنظمات : -

S.D.S. — Students for a Democratic Society.

S.N.C.C. — Students Non-Violent Coordinating Committee.

N.S.A. — The National Students Association.

CORE — The Congress for Racial Equality.

P.F.P. — The Peace and Freedom Party.

لقد كان القاسم المشترك الاعظم بين هذه المنظمات وسواها العمل على انهاء الحرب في فيتنام .

٣ - في الماضي لم تمس الانتفاضات الطلابية الامور التي تتعلق بطبيعة عمل الجامعة ودورها ولا كانت تمس التنظيمات الجامعية . اقصى ما كان الطلاب يستطيعون فعله هو التقدم بطلب لتغيير درس أو أستاذ ، أو التسامح والتجاوز عن نزعاتهم أو نزعاتهم الغريبة . عموما كانت اضطراباتهم موجهة نحو اوضاع معينة داخل الجامعة ، أما في الثورة الطلابية الاخيرة فان فكرة الجامعة نفسها ودورها وتنظيماتها تعرضت لهجمات شديدة من الطلاب . وفي كثير من الاحيان يذهب الطلاب بعيدا حتى يطلبوا اعادة تنظيم الجامعة وفق تصوراتهم الخاصة .

٤ - في الثورة الطلابية الاخيرة سواء في اوربا أو امريكا أو اليابان تبين ان بين صفوف الطلبة الثوار اعداد مهمة من الخبراء في تنظيم الاضطرابات الطلابية ممن لا ينتسبون الى الاوساط الطلابية وكانوا في الغالب محترفين متخصصين في صنع الاضطرابات الخلاقة Creative Disorder ففي عام ٦٨/٦٩ كان قائد اضطرابات الـ S.D.S. رجلا من خارج المحيط الطلابي كانت المنظمة قد استأجرت له لتنظيم تلك الاضطرابات ودفعت أجره من تبرعات الطلبة انفسهم . هذه الظاهرة تمثل بطبيعة الحال تحولا جديدا في الحركات الطلابية .

٥ - الفرق الخامس والأهم من كل ما تقدم هو سلاح الطلبة في كفاحهم ضد مؤسساتهم العلمية لقد كان العقل والحصافة .. وسائل التعبير في الازمات الطلابية القديمة . كانت الحاجة والمنطق ادوات التناحر بين الجامعات وطلابها . أما في الثورة الاخيرة فان المواجهة Controntation بين الجامعة والطلاب كانت القاعدة ... القاعدة بكل مستلزماتها من أوجه العنف المختلفة ... من الشتائم والزعيق بالفاظ السباب ، الى المجابهات الدموية وسقوط الضحايا ، وهذا بالضبط هو ما جعل الصراع الاخير بين الجامعة وطلابها مفعما بصورة خاصة . وإن واحدة من أفجع حوادث العنف الطلابي هي التي وقعت عام ١٩٦٩ للاستاذ جون بونزل John Bunzel وعائلته في كلية San Fransisco State College . فقد اقترح الدكتور بونزل ان يعالج منهج الدراسات السوداء Black Studies القضايا العنصرية كلها وان لا يقتصر على مشاكل السود الامريكيين وحدهم . ويسدو ان اقتراحه أغضب قادة الطلاب السود فهاجموا داره وحاولوا نسفها ، فلما فشلوا مزقوا عجلات سيارته ثم قذفت السيارة بالاصباح ورسمت الشعارات الفاشستية عليها . (٥)

المشخصات الخمسة هذه لثورة الطلاب تنبئ بوضوح عن تجاوز الحركة الطلابية لذاتها وامتدادها الى خارج هذه الذات ، لتلتقي بالمجتمع الاكبر المحيط ، وانها اخر الحواجز القديمة بين الحياة الاكاديمية والحياة الاجتماعية الحقيقية وراء جدران الحرم الجامعي . وعندما وقع هذا الالتقاء بين الحياتين لم يكن غريبا ولا مستغربا ان يستعر القادمون الجدد الى مشاكل المجتمع الحية او الهابطون اليها من ابراجهم العالية بعض ما تمر به هذه المشاكل الحية ، ولم يكن مما يمكن استبعاده عنها .. العنف ... كأداة من أدوات الحسم الاجتماعي .

(٥) لمزيد من التفاصيل عن الثورة الطلابية الاخير قراجع كتابي سدني هوك : Sidney Hook :

1. Academic Freedom and Academic Anarchy (1969).
2. In Defence of Academic Freedom (1971).

على ان تشخيص السمات العامة للعنف الطلابي لم يكن تفسيراً له ، بل هو فتح الطريق عريضة وواسعة امام البحث عن تفسير .

ان اول ما استوقف الباحثين عن تفسير للعنف الطلابي هو انعدام العلاقة الظاهرة بين الاضطرابات الطلابية وبين عمل الجامعة . ولو استطاع الطلاب - كما يقول سدني هوك - ان يثبتوا ان المناهج الدراسية مبتوتة الصلة بالحاضر وبالمشاكل التي تواجههم محلياً وعالمياً ، وانها واطئة ومنحطة من الناحية العقلية ، وانهم محرومون من حقوقهم الطبيعية في الظفر بتربية جيدة بسبب تقصير الاساتذة وضعفهم ، لو استطاع الطلاب ان يبرهنوا على ذلك او شيء منه لتمكن التسليم بمنطقية الدعوة الى اخضاع المناهج الجامعية لهدف تفادي اعمال العنف الجامعية وحصرها به ، ولكن كل ما وقع للان لم يكشف عن مثل هذه العلاقة ، او على الاقل ان الطلبة الثائرين لم يكشفوه (٦) ومن هنا كان لا بد من الذهاب وراء مسؤولية الجامعة للبحث عن تفسير مقبول لعنف الطلبة . ولم تكن المهمة سهلة ، خصوصاً وانه لم يكن ممكناً الاكتفاء بالتفسيرات الظاهرة والمباشرة لهذا العنف كالتفسيرات السياسية والاقتصادية رغم ما في هذه التفسيرات الاخيرة من الصدف والاهمية . ذلك ان احداث الثورة الطلابية لم تكشف في مجملها عن ان القائمين بها كانوا من ابناء الفقراء او المحرومين من الامتيازات الاجتماعية لاسباب كثيرة ، ليس من اقلها ثقلاً في الموازين ان ابناء هذه الطبقات قليلاً ما يلجئون دنيا الجامعات .

من اقوى التفسيرات النفسية التي طرحت للعنف الطلابي هما تفسير الاستاذ برونو بتلهاييم Bruno Bettelheim وتفسير الاستاذ لويس فيور Lewis Feuer (٧) . أما بتلهاييم فقد بنى تفسيره لظاهرة العنف الطلابي على افتراض وجود خواء اخلاقي في حياة الشباب الجامعي الثائر ، خال من الاحساس برسالة اخلاقية لوجوده كله وبالتالي الاحساس بضعة الحياة وتناهتها . لقد اخفقت تربيتهم في اعطائهم هدفاً رفيعاً يصلح ان يكون رمزا ، او محورا ينظمون حوله خبراتهم ويبنون عليه طموحاتهم الاجتماعية والانسانية . هذا الخواء الروحي والفراغ الاخلاقي في حياة الطالب الجامعي يعوضان - كما توحي بذلك تصورات الطلبة - بتبني اهداف اجتماعية قريبة ، ذات بريق اخلاقي وهاج كالاحتجاج على التمييز بين الطلاب في القبول ، او بالثروة على النظام الاجتماعي القائم برمته . ولقد ايد سدني هوك هذا التفسير ذهاباً منه الى ان الجيل الحاضر اقل تفكيراً في المهنة واقل قلقاً على الحصول على عمل بعد التخرج من اى جيل اخر شهد القرن العشرون انهم قليلو التفكير في كيف يكسبون رزقهم وهم اقل معاناة من خوف البطالة ، وهم على ثقة من ان

(٦) Hook, S. Academic Freedom and Academic Anarchy, p. x, A Delta Book, 1969, New-York.

(٧) تحليل الاستاذ لاسباب العنف الطلابي جاء في صورة شهادة مطولة امام احدى اللجان المتخصصة في الكونكرس الامريكي وهو منشور في كتاب :

IN DEFENCE OF ACADEMIC FREEDOM

نشر دار Pegasus نيويورك ، ١٩٧١ . اما الاستاذ فيور فقد طرح تحليله في كتابه Conflict of Generation نشر Basic Books نيويورك ١٩٧١ .

سنوات التعليم العالي ستمضي رخاء بمعونة العائلة او معونة الدولة . وعلى الرغم من ان اعدادا متزايدة منهم تلتحق الان بالدراسات العليا الا ان غالبيتهم تفتقر الى الدوافع العقلية الاصيلية .
انهم أقل أنفعالا بالأفكار من الاجيال المتقدمة وأكثر فردية في الملبس والمظاهر ، ولكنهم أقل تفرداً في اتخاذ المواقف او تحديد وجهات النظر ، ولذا فهم سعداء حقاً في المشاركة بالمواقف الجماعية والتعبير الجماعي عن الاعتراض او الاحتجاج . وفي غياب الاستقلال الفكري الاصيل فان الاعتراض او الاحتجاج او الرفض الجماعي يصبح فعلاً انعكاساً ميكانيكياً . . . بالضبط مثل التقليد . (٨)

وعلى العموم يرى اصحاب هذا التفسير ان ما يوقد العنف الطلابي ويغذوه هو التحول الطارئ على موقف المجتمع من الاجيال الشابة عموماً . هذه الاجيال التي صار المجتمع الحديث - تحت ضغط التبدلات الاقتصادية الجديدة واعتباراتها المثالية - يطيل من أمد اتكالها عليه ، ويعفيها أطول فترة ممكنة من تعلم حمل المسؤولية الاجتماعية . ان المجتمع بهذا يطيل من فترة المراهقة ويمدها عن غير وعي ولا قصد ، ولذلك فاننا حتى على مستوى الجامعة نتعامل من حيث الواقع مع « مراهقين » لم يستكملوا اسباب الرشد الاجتماعي وعلى هذا فاننا لكي نفهم لماذا تثور الضغوط ولماذا تحدث الانفجارات عبر هذه المراهقة المستطيلة ، ولماذا تضعف ضوابط المجتمع على « هؤلاء المراهقين » يجب ان نعترف بأن ثورة « هؤلاء المراهقين » ليست مرحلة من مراحل النمو تتبع أوتوماتيكياً في تركيبنا الطبيعي . ان ما يسبب ثورة « هؤلاء المراهقين » هو حقيقة ان مجتمعنا يجعل الجيل الناشئ متكلاً فترة طويلة جداً على غيره . انه يحجره عن بلوغ النضج المسؤول ، ويحرمه متعة الكفاح من أجل الاستقلال . في السنين الخوالي عندما كان الالتحاق بالمنظم بالمدارس ينتهي بالنسبة للأكثرية الساحقة من الطلاب في سن الرابعة عشرة او الخامسة عشرة - عندما كان الشاب يبدأ باعالة نفسه - لم تكن هناك حاجة الى ثورة المراهقين . ذلك انه اذا كان البلوغ Puberty عطاء بايولوجيا فان المراهقة Adolescence وازماتها المصاحبة والمشخصة لها ليست كذلك . اي انها ليست عطاء بايولوجيا وانما هي « مصطلح اجتماعي » . فكل الاطفال ينمون ويبلغون ولكن ليسوا جميعاً بالضرورة مراهقين . ان تكون مراهقاً يعني انك قد وصلت وتجاوزت مرحلة البلوغ وانك في قمة نموك البدني ، انك اكثر صحة واقوى وأجمل منك في أي وقت مضى وفي أي وقت لاحق من حياتك . وان تكون مراهقاً يعني في الزمن الحاضر انك يجب - على الرغم من كل شيء - ان تؤجل الوصول الى الرشد الكامل فترة طويلة جداً ، أطول من اية فترة عرفت في الماضي وكانت تعتبر معقولة . هذا الانتظار للحياة الحقيقية هو الذي يخلق مناخاً مناسباً للاستجابة لدواعي العنف بين الشباب ، العنف الذي يعطيهم احساساً بأنهم رجال حقيقيون او نساء حقيقيات . ان هذا الانتظار الاجوف للحياة الحقيقية هو الذي يسبب ثورة الطلبة كما يعتقد برونو باتلهام ، وهو يستشهد على رأيه هذا بملاحظة ان اكثرية الطلاب الذين كانوا يشاركون في حركات العنف كانوا من طلاب المرحلة الجامعية الاولى ، المتخصصين في العلوم الاجتماعية او الدراسات الانسانية . ولم يكن بينهم - حسب شهادة باتلهام - الاعداد ضئيل من طلبة الطب او العلوم الطبيعية او الهندسة . .

(٨) Hook, S. Academic Freedom and Academic Anarchy, p. 23, Delta Book, 1969, New-York.

ان هؤلاء - كما يقول باتلهام - مشغولون أغلب الوقت في أعمال مهمة ومجزية . . انهم في المكتبات او المختبرات ليس لهم وقت فراخ يحسون معه بالنقمة على شيء ما او على الجامعة . (٩)

ان ما حير الاستاذ باتلهام وغيره من محلي العنف الطلابي هو ان القول باستطالة المراهقة لا ينسحب الا على الجانب العاطفي في حياة الشباب الجامعي فقط ، الامر الذي يكشف عن فجوة وتناقض واسعين بين نضجهم العقلي وفجائتهم العاطفية . وفي الدراسات التي قام بها باتلهام حول قيادات الثورة الطلابية تكشف له ان أغلب قادة هذه الثورة ينحدرون من عائلات غنية ومتعلمة تعليما جيدا وليبرالية متشددة في ليبراليتها . وهؤلاء القادة كانوا يتميزون بقدرات عقلية متطورة تطورا كبيرا في مراحل مبكرة جدا في حياتهم ، ولكن ذلك كان - فيما يبدو - على حساب نموهم العاطفي . ولذا فانه يدعو الجامعيين الى وجوب تبين العجز عن القدرة على التصرف العقلاني المسؤول وراء الذكاء الظاهر والثابت عند أمثال هؤلاء الطلبة . كما انه ينبه الى مصدر اخر من مصادر النقمة والعنف بين الطلاب هو ما تمخضت عنه الدعوة المتشددة الى التوسع في اتاحة فرص التعليم العالي امام الشباب . لقد صارت الجامعات تقبل اعدادا كبيرة جدا ولا نظير لها في ماضي الجامعات ، وهذا يتضمن طبعا ان اعدادا كبيرة من هؤلاء هي أقل استعدادا وتميؤا للدراسة الجامعية من غيرها او مما ينبغي ان تكون عليه . ولما كانت الافادة من هذا الوضع ، والارتياح الى التجربة الجديدة يتطلب قدرا عظيما من الانضباط الذاتي ودرجة عالية من الرضا عن تطور القوى العقلية للفرد ، ولما كانت التربية الراهنة - سواء في البيت أم في المدرسة - لا تعلم الا القليل من الانضباط الذاتي اذا ما قورنت بالازمنة القديمة ، لما كان ذلك كذلك فان توقعات الطلاب الآن هي ان التعليم العالي يستطيع ان « يناول » المعرفة والمهارات للطلاب مناولة وأن يزقها له زقا . وهناك اليوم شعور واسع الانتشار بين الطلاب بانه اذا ما اخفق الطلاب في دراستهم فان ذلك يعني فشل النظام التربوي نفسه وليس نتيجة لعدم مشاركة التلميذ . ومع مرور كل سنة جديدة على وجود الطالب في الجامعة يتعاظم هذا الشعور عند اولئك الطلاب الذين لا يحرزون تقدما في دراستهم . ومع تعاظم هذا الشعور يصبح النظام الجامعي في نظر هؤلاء الطلاب عدوا لدودا ، عدوا يحاول عامدا الحيلولة بينهم وبين ما يعتقدون انه قادر على اعطائهم اياه . ومن هنا يأتي كرههم للنظام وحقدهم عليه . (١٠)

هنا يأتي دور التربية الجامعية في تقديم حل لهذه المعضلة الانسانية ، ومخرج من هذه الحلقة المفرغة وذلك باحداث تغيير في نوعية التعليم العالي المقدم لهؤلاء الطلبة ، وتحويلهم الى نوع من التعليم الجامعي المهني كمرحلة تمهيدية بعد الثانوية امدته سنتان نكتشف من خلاله اصاله الرغبة في التعليم الاكاديمي واصالة الاستعداد له على نحو ما يقع في الدول الاشتراكية . يقول باتلهام : -

« . . طالما ان العديد من الطلاب الذين يذهبون الى الجامعة ليس لهم الا القليل من الرغبة في الانتفاع بمحتوى التربية الاكاديمية ، والا القليل من القدرة على هذا

Bettelheim, In defence of Academic Freedom p. 64, Pegasus, 1971,
New York.

(٩)

Bettelheim, Ibid, pp. 62-63.

(١٠)

الانتفاع فان هؤلاء الطلبة سيكونون احسن حالا من نوع آخر من التعليم العالى ، تعليم عال مهني يمتد سنتين بعد الدراسة الثانوية ، ويكون مرتبطا بمنهج للتدريب العملي مساو له . هذا النوع من التعليم يعطيهم شعورا بالانجاز المرئى الملموس ، كما يوفر لحاجاتهم البدنية والمادية افقا تتفتح عليه . ان شكوى العديد من هؤلاء الطلاب هى ان لا أحد يريد منهم أو يحتاج اليهم . وهم ينظرون الى انفسهم كما لو كانوا كائنات طفيلية فى المجتمع . وهكذا يمتقنون المجتمع الذى يحملهم وزر هذا الاحساس بالطفيلية . هنا يجب ان نتعلم من الاقطار الشيوعية حيث تكون الدراسات الاكاديمية مربوطة بالعمل فى المصانع أو الحقول الزراعية . ان هذا فى اعتقادى ترتيب افضل كثيرا بالنسبة لأولئك الطلاب الذين لا يشعرون بالتزام عميق نحو المشاريع العقلية . اما بالنسبة لأولئك الطلبة المتزمين عقليا فان هذا الترتيب الجديد لن يضرهم اذانه لن يؤلف الا شقا بسيطا من اعمالهم الجامعية » . (١١)

واضح ان الاستاذ باتلهام يتخذ موقفا عقليا متشددا فى تفسيره للعنف الطلابي ، مستبعدا الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاخلاقية والاقتصادية كمتغيرات اساسية فى تقرير سلوك الطلبة ، مستندا فى ذلك الى حقيقة ان اغلبية الطلبة الجامعيين فى الغرب واليابان وخاصة فى الولايات المتحدة هم من اصول اجتماعية مترفة ، وذات مستويات اجتماعية لاتعاني من الحرمان الاجتماعي . ان هذا هو بالضبط ما يضعف من البعد الاجتماعي لنظرية باتلهام ولكنه لا يقلل بآية حال من الاحوال من مقترحاته التربوية لمواجهة الموقف .

اما الاستاذ لويس فيور Lewis Feuer فقد طرح تفسيره للعنف الطلابي فى كتابه :

« صراع جيل Conflict of Generation » الذى نشره عام ١٩٦٩ . ولقد كان تفسيره اكثر ايفالا فى مجاهل النفس البشرية . فمن خلال سلسلة من الدراسات نظمها ونفذها حول هذه القضية توصل الى تقرير ان هناك ميلانابتا فى سلوك الشباب الى الرغبة فى تحطيم هيمنة شخصية الاب على الفرد والتحرر منها ، وذلك من خلال الثورة على القيم الثقافية القائمة على التسليم بهذه الهيمنة اخلاقيا وفعليا . وهم حينما يقومون بالثورة على الوضع الاجتماعى القائم ، ويحاولون تحطيم قيمه ومؤسساته فكانهم يقولون لانفسهم ... حسنا .. هذه كلها من صنع آبائنا واجدادنا وهى قيودهم التى يمسكوننا بها ويفرضون ارادتهم من خلالها علينا ... ونحن لانستطيع ان نتحداهم او نثور عليهم مباشرة ولا ان نفلت من قبضتهم عنوة فلا اقل من ان نحطم ما بنوه من قيم ومؤسسات ، ونسفه ما التزموا به من مثل وانماط فى العيش ، وبهذا لن نبقى لهم شيئا يسيطرون به علينا .

حقا ان تفسير عنف الشباب بالبرازخ الثقافيه بين الاجيال او الجماعات البشرية المتناكرة ليس جديدا ، وان يكن الاستاذ فيور قد طبقه على حالة خاصة هي ثورة الطلبة . فمنذ اخريات العقد الرابع من هذا القرن اتجه رواد علم النفس الاجتماعى امثال ، ميرفي ، كلاينبرغ ستاكنر ، كونترييل ،

نيو كومب ، وكيرت ليوين الى استقصاء اثر البرازخ الثقافية بين الاجيال والجماعات في تأجيج الصراع الفكري والنفسي وحتى المادى بينها خصوصا في الظروف التي سبقت الحرب العالمية الثانية او التي لحقتها . وكان من جملة ما تكشف عنه جهودهم تلك او قادت اليه هو ان وجود ثقافات بمعنى وجود طرق متباينة للعيش ، يعنى - ولو ان هذا ليس ضروريا في كل الاحوال - وجود حواجز بين مجموعة بشرية معينة ومجموعة اخرى حتى داخل المجتمع الواحد . وقد وجد الاستاذ ميرفي Murphy ان الصراع بين المدينة والقرية في الهند كان من المصادر الاساسية للتوتر والانفجارات الاجتماعية هناك ، كما وجد ان مرد هذا الصراع هو الانماط الثقافية السائدة في كل منهما . فالقرية محافظة حتما وهي خزان للاستقرار التقليدى وموئل للورع والتعفف والتقديس للماضي . وقد ترتب على هذا ان اصبحت هجرة سكان القرى الى المدن بدامى الانتفاع من الفرص المهنية والاجتماعية الافضل من بين مسببات البغضاء والحقد والتناحر بين اهل المدن والقادمين الجدد من القرويين . (١٢)

على ان الصراع الثقافي بين الاجيال يصبح مفاجئا حينما يواجه الفرد بالازدواجيات الاخلاقية او حين يواجه بمعايير اخلاقية متناقضة يطلب منه ان يتكيف لها وان يرضى بها . لقد كانت هذه الهرطقة Hypocrisy مريرة لان الفرد يفقد تحت وطأتها وحدة وجوده الداخلي ، وتتوزع شخصيته ويتبدد ولاؤه ، وكثيرا ما يكون رد الفرد عليها عنيفا ومدمرا . ويلاحظ الاستاذ ستاجنر R. Stagner ان افراد المجتمعات الرأسمالية حيث يقوم النمط الاقتصادى العام على اساس المشاريع الاقتصادية الحرة ... Free Enterprise يسقطون اكثر من سواهم ضحايا لمثل هذا التناقض في القيم . ويقدم لنا في كتابه Psychology of Personality قائمة من هذه الانماط الثقافية المضطربة ، والقيم الاخلاقية المتناقضة كشاهد على « الصراع المشهود داخل الحضارة الغربية » والذي يجب ان نتوقع منه التسبب في « ظهور الصراعات داخل شخصية الفرد » (١٣) . وتشتمل قائمة ستاكنر على النماذج التالية من الازدواج الخلقى : -

١ - ان هذا عالم يعمل فيه كل فرد لنفسه ولياخذ الشيطان من يالي في آخر القافلة . ولكن ...

لا انسان يعيش وحده ، وانت يجب ان تحب جارك كما تحب نفسك ونحن جميعا يجب ان نعمل كأمريكيين طيبين .

٢ - ان الديمقراطية هي افضل انواع التنظيم الاجتماعى التي ابتكرها الانسان ، وكل الناس خلقوا احرارا متساوين .

ولكن ...

اغلب الناس انجى واكثر جمودا من ان يؤخذ رأيهم في تدليل المشاكل الصناعية او حتى في الحكومة احتمالا .

٣ - ان ادائك لمملك على الوجه الافضل اينما كنت هو اهم بكثير من كسبك للمال الكثير .

Murphy G., In the Minds of Men, p. 60, Basic Books Inc., 1952, New York. (١٢)

Stagner, R., Psychology of Personality p. 438, The McGraw - Hill Books Co. (١٣) Inc., 1948, New York.

ولكن

المال هو القوة التي تحرك العالم .

٤ - الدين وأجل الأشياء في الحياة هي ما يجب علينا تثمينه أكثر من أى شيء آخر .

ولكن ...

الدين والتجارة لا يمكن ان يخلطا ببعضهما .

٥ - ان من الذكاء والاناقة ان يمتلك الانسان احدث انواع السيارات والمنتجات الصناعية واخر المعدات الميكانيكية .

ولكن ...

ايما شخص يحاول التحرش بمؤسساتنا الاساسية في الحكومة او الصناعة هو شخص ثورى يجب ان يرسل الى البلد الذى جاء منه .

٦ - الفقر شيء يدعو الى الاسف ويجب ان نقضي عليه هنا في امريكا .

ولكن

اينما تكونوا .. يكن الفقراء معكم .

٧ - العمل الدائب والاقتصاد في النفقات من علامات الشخصية السوية وهما طريقان مضمونتان الى النجاح .

ولكن ...

الشخص الذي يعرف كيف يكسب المال ويتلذذ بالحياة دون ان يرهق نفسه بالعمل . (١٤)

ويؤكد الاستاذ روبرت ليند R. Lind في كتابه « المعرفة لماذا ؟ »

Knowledge for What ؟ على خطر ازدواج الخلقي على الحياة السوية للفرد بصورة مشابهة لما فعله ستاكنر ويضيف ان الفرد في المجتمعات الرأسمالية وبخاصة المجتمع الأمريكي متأثرة بفكرة أخذ المبادأة والتفوق على الآخرين من جهة ، ولكنه من الجهة الاخرى وفي نفس الوقت واقع تحت تأثير افكار التعاون اللا اناني ، وهو يؤمن بالتقدم ولكنه في ذات الوقت يقاوم أى تبدل جذري في النظام الاجتماعي . أن هذه الحقيقة من حقائق السلوك المزدوج والتي تعتبرها كارون هورني Karen Hourney مسؤولة عن مقدار عظيم من الشذوذ النفسي والانحرافات السلوكية في المجتمعات الغربية ، تثير سؤالاً جدياً بالنسبة للغربيين وغير الغربيين على حد سواء . هذا السؤال هو كيف يمكن ان تفسر هذه الظاهرة ؟ وبم يمكن أن تعلق ؟ والسؤال يستثير اجابتين

مختلفتين ولكنهما على جانب كبير من الأهمية . فهذا الصراع - من وجهة نظر غربية - امر لا مفر منه لان المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي يرتبط بها الفرد بصورة او بأخرى ويتأثر بها اجمالا كالكنيسة والمصنع والشركة والعائلة والدولة والمدرسة والمؤسسات المالية وغيرها هي مؤسسات حرة ذات فلسفات واجتهادات متباينة ولا سبيل الى التوحيد بينها حتى درجة التطابق الا بالقضاء على الحرية وهذا امر غير ممكن ولا مقبول . ثم ان كل واحدة تفرض على الفرد التزامات وواجبات متعددة وكثيرا ما تكون هذه الالتزامات والواجبات متضاربة فيما بينها . وليس امام الفرد من اختيار الا بان يحسم هذه التناقضات لنفسه وبطريقته الخاصة دون المساس بها كمؤسسات اجتماعية قومية مجمدة . (١٥)

اما من وجهة نظر عالم اجتماع اشتراكي مثل **الكسندر سيزالاي** فان المسألة تعني شيئا اخر تماما . ان هذا الصراع في القيم لا يمكن ان ينظر اليه الا على انه نتيجة طبيعية للازدواج الخلقي الذي تتميز به النظم الرأسمالية جوهريا ، لان الاسس الاقتصادية للبناء الاجتماعي في هذه النظم مقسمة بين أولئك الذين يعملون ولا يملكون . . . وأولئك الذين يملكون ولا يعملون . . . « خذ مثلا على ذلك » يقول سيزالاي « الازدواج الخلقي للمجتمع البورجوازي الذي يساهم كثيرا في زيادة التوترات الخطيرة وذات الثمن الباهظ ، وفي زيادة الحساسية الفردية والخوف وحالات المرض العقلي ، فمن السهل جدا تحت هذه الظروف ان يكون الشخص رب عائلة طيبا او ان يكون عدوا من اعداء تعذيب الحيوان ، ولكنه في الوقت نفسه يستيغ استغلال عماله بلا خجل ، او ان يهدم حياة عوائل الآخرين من منافسيه او ان يقوم بنشر الدعاية للحرب . الازدواج الخلقي هو التفسير . ان عبارات مثل . . . التجارة تجارة . . . او . . . اوه . . . حسنا تلك قضية سياسية . . . تكشف عن وجهة نظر مخيبة داعية الى القنوط . ان التهديم القاسي لحياة الناس ، السلوك الذي لا يرضيه الرجل الشهم ممكن جدا في الدوائر التجارية وفي الحياة السياسية . الازدواج الخلقي مرة اخرى والتفسير . هنا يتساءل سيزالاي « هل هذه قضية اخلاقية حقا ؟ على العكس تماما . ففي المجتمع الذي تقسم فيه العملية الانتاجية بين العاملين والمالكين ، ويميز فيه بين العمل والعامل لا يستغرب ابدا ان يكون الازدواج الخلقي انعكاسا للازدواج في الاوضاع المادية » . (١٦)

ان رؤيتنا في طبيعة عوامل العنف بين الاجيال والجماعات تظل ناقصة مالم نضف الى قضية البرازخ الثقافية قضيتين اخريين لاثقلان عنها خطرا ولا خطورة في تفجير الصراعات بين الجماعات الانسانية ، هاتان القضيتان هما (١) التعميمات الفكرية والاجتماعية او ما اصطلح عليه في علم النفس باسم « الستيريوتايب » Stereotypes (٢) المواقف Attitudes .

اما الـ Stereotypes فقد ذهب علماء النفس الاجتماعيون الى النظر اليها على انها « صورة في اذهاننا » عن شيء ما او اناس معينين . ونحن معنيون هنا وفي حدود هذا الاطار بالصور التي يحملها الناس في عقولهم عن انفسهم وعن الآخرين بقدر ما تعمل هذه الصور على التوفيق او التفريق

بين الجماعات البشرية . ذلك انه قلما يبرأ مجتمع انساني من ذبوع هذه الصور فيه وهيمنتها على عقول أفرادها كلهم او جلهم . وغالبا ما تكون هذه الصور شديدة التبسيط Oversimplified ومناقضة للحقائق الموضوعية . الا انها تمثل على اية حال مؤشرا قويا من مؤشرات سلوك الجماعات ازاء بعضها البعض .

لقد نظمت احدى الدراسات الشهيرة في هذا المجال من قبل **بونارد بيرلسون** B. Berelson و**باتريشيا سولتر** P. Salter قام هذان الباحثان بتحليل عدد كبير من القصص والروايات الامريكية وبخاصة ما كان ينشر منها في المجلات الشعبية الواسعة الانتشار بغية الكشف عن بعض عوامل التعصب والتمييز غير المقصود - ولكن الثابت - ضد الاقليات والامريكيين الهجاء وما كان يترتب عليها من تطاحن دموي أحيانا ومن احتكاك مزير دائما وبخاصة في الثلاثينات من هذا القرن . وقد خلص الباحثان الى ان ثلاثة أرباع الشخصيات القصصية المنحدرة من الاقليات او الاجانب صورت وفقا لتعليمات Stereotypes شائعة على النطاق القومي . وقد اشتملت الامثلة المختارة لهذه الدراسة على الزنجي الفبي بشكل مضحك ، والايطالي المجرم واليهودي البارع الخبيث ، والاييرلندي التهور عاطفيا ، والبولندي البدائي المتخلف . ومثل الامريكيون في هذه القصص شخصيات تتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية ارفع كما انها تمارس مهنا أشرف من حرف الاخرين . وكان الامريكيون - في هذه القصص والروايات - يعملون من أجل المثل العليا ، على حين كان الآخرون يسعون من أجل اغراض مادية . وقد خرج الباحثان من هذه الدراسة بنتيجة خطيرة وهي ان القصص والروايات الشعبية تتجه الى زيادة ميل قارئها الى اصدار الاحكام العامة غير المستندة الى حقيقة ما عن جماعات المفتربين ، كما انها تعطي انطبعا بأنه قد وجد البرهان على ما كان يحملها من شعور الزاوية والاحتقار لهذه الجماعات ومن احساسه بالرفعة ازاءهم . (١٧)

اما المواقف Attitudes فقد عرفها **جوردن البورت** Gorden Allport في كتابه « الوحي في علم النفس الاجتماعي A Handbook of Social Psychology » بأنها حالات من الاستعداد العقلي والعصبي منظمة من خلال التجارب الماضية للفرد وهي ذات اثر توجيهي او حركي على استجابة الفرد الى كل الاشياء او الحالات التي ترتبط بها الاستجابة . ويعطي كل من **ميرفي** G. Murphy و**ميرفي** L.B. Murphy و**نيوكومب** T.M. Newcomb في كتابهم « علم النفس الاجتماعي التجريبي Experimental Social Psychology » تفسيراً مماثلاً فيتكلمون عن الموقف Attitude باعتباره طريقة من طرق التحفز لبعض الاشياء او ضدها . وعلى اية حال فان الدراسات التي اجريت في معنى « الموقف » تشير الى ان هذا الاصطلاح غالبا ما يستعمل - وخصوصا في الولايات المتحدة - للدلالة على ذات الشيء الذي تدل عليه كلمة « رأى Opinion » مع تمييز واحد هو أن كلمة « رأى » ترمز الى الجوانب العقلية ، على حين ان كلمة « موقف » تشير الى الجوانب السلوكية من الحدث ذاته . (١٨)

Public Opinion Quarterly, No. 10, pp. 168-190, 1964.

(١٧)

Klienberg, O., Tensions Affecting International Understandings, p. 135,
Social Science Research Council, 1950, New York.

(١٨)

وايا كانت التسمية فان هذه « الحالات من الاستعداد العقلي والعصبي » التي تمثل طريقة من « طرق التحفز لبعض الاشياء او ضدها » غالباً ما تكون « حواجز » مانعة بين الافراد والجماعات وتتمخض بالضرورة عن تضيق امكانيات التواصل والتفاهم فيما بينهم ، وهي بهذا تخلق المناخ المواتي لوقوع الصدام والتطاحن . ومن التجارب المهمة التي اجريت في هذا الصدد عقيب انتهاء الحرب العالمية الثانية التجربة التالية التي قامت بها مجلة « الراى العام العالمي World Opinion » في عددها الصادر في تشرين الاول ١٩٤٧ . طرحت المجلة على قرائها في اقطار مختلفة السؤال التالي :

« هل تعتقد ان هناك دولة تريد ان تسيطر على العالم ؟ واذا وجدت فاية دولة هي هذه ؟ »
جاءت الاجابات على النحو التالي :

في الولايات المتحدة اجاب اكثر من ثلاثة ارباع المجيبين بالاثبات على الشق الاول من السؤال ، وقالوا ان روسيا تريد السيطرة على العالم ، غير ان المجيبين الآخرين (٢٥ ٪) ذكروا المانيا وانكلترا واليابان والولايات المتحدة نفسها كدول تريد السيطرة على العالم . وفي بريطانيا قالت الاكثرية ان روسيا تريد السيطرة على العالم غير ان ثلث المجيبين ذكروا الولايات المتحدة كدولة تريد السيطرة على العالم . اما في فرنسا وهولندا فقد ورد اسم روسيا مشتركا مع الولايات المتحدة بكثرة . وفي النرويج قالت جماعات كثيرة ان روسيا تريد السيطرة على العالم . وفي كندا قال ثلاثة ارباع المجيبين ان روسيا تحاول السيطرة على العالم ولكن اسم الولايات المتحدة ورد كذلك .

ومما يلفت النظر في هذا الصدد انه حتى بين الشعوب التي ترتبط ببعضها بالكثير من الود والتعاون ، يوجد مقدار غير يسير من النفرة وسوء الظن . وقد اتضح هذا في الاجابة على سؤال آخر متصل بالسؤال السابق قامت به المجلة المذكورة بطرحه على قرائها في عشرة اقطار بين ١٧ شباط و ١٦ آذار من عام ١٩٤٨ ، وقد صيغ بالشكل الآتي « اذا قدر لك ان تترك وطنك فاين تفضل ان تعيش ؟ » وجاءت الاجابات في سبعة اقطار على الشكل التالي :

الوطن الذي قد يختار في حالة الهجرة			الوطن الأم
فرنسا	سويسرا ١٥ ٪	الولايات المتحدة ١٤ ٪	المستعمرات ١٤ ٪
كندا	الولايات المتحدة ٦١ ٪	بريطانيا ٩ ٪	فرنسا ٧ ٪
الولايات المتحدة	كندا ٢٤ ٪	بريطانيا ٩ ٪	استراليا ٦ ٪
بريطانيا	استراليا ٣٠ ٪	جنوب افريقيا ٢٠ ٪	كندا ١٣ ٪
ايطاليا	الولايات المتحدة ٣٢ ٪	الارجنتين ١٩ ٪	سويسرا ١٥ ٪
السويد	الولايات المتحدة ٤٠ ٪	سويسرا ٨ ٪	الارجنتين ٧ ٪
سويسرا	الولايات المتحدة ١٧ ٪	فرنسا ١١ ٪	بريطانيا ٧ ٪

من الممتع ان نلاحظ هنا ان جميع المجيبين لم يبدوا أية رغبة في الذهاب الى الاتحاد السوفياتي كما لم يبد أي انكليزي رغبة في الذهاب الى الولايات المتحدة .

لقد أثارت هذه الظاهرة ، المواقف ، سؤالاً أساسياً هو كيف ولماذا تتكون المواقف أصلاً ؟ وهناك اتفاق نسبي بين علماء النفس على أربعة مصادر لتكوين المواقف .

هناك أولاً وقبل كل شيء ما يدعوه البورتب « تراكم التجارب Accretion of Experience . أي تراكم عدد كبير من استجابات معينة فوق بعضها ثم توحيدها مع بعضها . فإذا الف الرجل الأبيض - مثلاً - في بعض ولايات الجنوب الأمريكي التعامل مع السود كخدم فمن العسير عليه ان يكيف نفسه للتفكير فيهم على ضوء علاقة أخرى . هنا يكون تراكم التجارب هو الذي يقرر طبيعة الموقف المتخذ من الزنوج .

وفي المنزلة الثانية هناك ما يدعى « التفريد Individuation » و « المخالفة Differentiation » وهذا يعني كما يقول كلاينبرغ ان التجارب الإضافية تجعل الموقف أكثر تحديدا وتميزه عن المواقف الأخرى المرتبطة به .

أما السبب الثالث المقترح لنشوء المواقف فيتمثل في التجارب العنيفة Trauma التي يمر بها الإنسان . فإذا روع إنسان ما من جريمة ارتكبتها فرد من أفراد إحدى القوميات أو - من الناحية الأخرى - اذا ما انقذ من خطر محقق على يد أحدهم فان موقفاً قوياً يتكون لدى الفرد ازاء الجماعة التي ينتسب اليها فاعل الجريمة أو المنقذ من الخطر الداهم . وأخيراً قد تتكون المواقف من طريق التقليد للأباء وغير الآباء من الراشدين كالمعلمين أو الأتراب مثلاً .

وليس هناك ما يميز أياً من هذه العوامل بأهمية أعظم من أهمية غيره . على ان البورت ينفرد بالتأكيد الذي يضعه على العلاقة بين فلسفة الفرد في الحياة ، وبين مشاعر العداء التي يجعلها البعض أساساً يبنون مواقفهم عليها . وهو يلاحظ في هذا الصدد ان الذين يخافون الحياة ويعتقدون ان العالم مكان اعتباطي والناس شريريون بالطبع ، هؤلاء الأفراد يتميزون بقسط أعظم من التعصب العنصري ، كما يتميزون بالتطرف في وطنيتهم أو قوميتهم ولا يجدون الشعور بالأمن الا في « قوتهم » القومية أو الوطنية ، والا في الاندماج الكلي في المنظمات التي ينتسبون اليها وفي ارتباطاتهم الجماعية الضيقة ، وهم متزمتون بشكل خاص في معالجتهم للمشاكل العملية التي تواجههم . ويضيف البورت الى هذا قوله بان هذا النمط من التصلب والجمود يميز الشخصية الاعتدائية ، ويعطي أصحابه فلسفة عدوانية في الحياة . ان التفاهم على الصعيد الوطني والقومي والعالمي يتطلب درجة من الاسترخاء Relaxation وقدرا من السلام مع النفس ، وهذا ما تفتقر اليه شخصيات من هذا القبيل . ويضيف نيوكومب الى هذا ملاحظته بأن بعض الناس يشعرون بانهم وجماعتهم ذوو أهمية خاصة ، ولكل جماعة طريقتها في تقييم نفسها ، وأفرادها لا ينظرون الى انفسهم بطريقتهم الخاصة وحسب ، بل هم يريدون او يتوقعون من الآخرين ان ينظروا اليهم النظرة ذاتها ، وان يزنوهم بموازينهم هم لانفسهم او على الأقل بطريقة توافق ما يحملونه عن انفسهم من صور وهذا توقع لا يتحقق دائماً . (١٩)

العنف الاسود

صيف ١٩٦٧ شهد انفجار الانسان الاسود في الولايات المتحدة ، وسرعان ما غرقت مدن عظمى مثل ديترويت ونيوآرك ومونتكومري وهارلم في بحار من الحرائق والخرائب والدم . وفي صيف ١٩٦٨ انفجر العنف الاسود مرة ثانية ولكن ليمتد هذه المرة الى دائرة اعظم ، ويشمل عددا اكبر من الحواضر الامريكية . وفجأة تيقظ العالم لما يمكن للغضب الانساني المكبوت ان يفعله . لقد كان ذلك تطورا جديدا في تعبير المواطن الاسود من مشاعر الخيبة والالم والاحساس بالخدعة على يد الرجل الابيض . كان ذلك تطورا جديدا ولكنه لم يكن امرا غير متوقع . فقد كان معروفا ان ارادة الانسان للحرية والكرامة والمساواة لا يمكن ان تكبح الى مالا نهاية . ومنذ ان وضع ميردال كتابه الضخم الفريد عن معضلة الانسان الاسود في امريكا والذي اُسماه « المعضلة الامريكية ”The American Dilemma“ » في مطالع هذا القرن كان معروفا ان الانسان الاسود في امريكا لن يسكت طويلا على الاستعباد غير المقتن بعد سقوط العبودية القانونية ، وان محاولة امساكه في مراتب اجتماعية واطنة لا يمكن ان تفلح لاطول مما افلحت فيه . ومن ههنا كان انفجار العنف الاسود في صيف ١٩٦٧ ايدانا ببداية التملل الكبير .

لقد كان هذا عنفا من نوع آخر يختلف عن عنف الطلبة . كان عنفا لا تفرزه البرازخ الثقافية بقدر ما يبرره ويعطيه اخلاقيته الظلم الاجتماعي الواعي . ومن هنا لم يحتج الى من يفلسفه او يبرره اخلاقيا . كان تعبيرا صريحا ومباشرا عن رغبة اجتماعية وانسانية مشروعة في التحرر ، التحرر من الدونية المفروضة والاستغلال الاقتصادي والابتزاز الاجتماعي . وعلى هذا لم يجد كبار مفكري الارض المعاصرون حرجا في تقديم الصفوف للدفاع عنه وتوثيق اخلاقيته . ولعل كلمات آرنولد توينبي كانت من اكثر الكلمات رنيننا ونفاذا الى الضمير الانساني العام حين حاول عام ١٩٦٩ ان يوجه عناية البشرية واهتمامها الى مشروعية هذا العنف الاسود . قال توينبي : --

« لقد وعد الزنجي الامريكي اولا بان التحرير من الرق ومن ثم التوحيد والتكامل مع جسم المجتمع الابيض سيضعان حدا لضعة مركزه الاجتماعي ومستواه المعاشي . ولكن في كل مرة كانت آمال الزنوج تخيب . وكان من نتيجة ذلك وتبعها له ان أصبح الزنجي حائرا ضائعا شاكيا تاكل المראה قلبه . وقد دفع ذلك فيما دفع اليه الى ان تتجه قطاعات من المجتمع الزنجي الامريكي الى الايمان بحياة جديدة قائمة على الانفصال الكلي عن البيض ، انفصال قائم هذه المرة على اختيار السود ومن صنعهم يجرى تحقيقه بطرق العنف . ان هذا التبدل الجديد في مزاج الزنجي الامريكي يهدد بجعل اعمال العنف التي تفجرت في ديترويت ونيوآرك في صيف ١٩٦٧ حدثا روئسيا متكررا . وفي كل مرة يتكرر وقوع هذا العنف فانه سينتشر ويتسع مداه » . (٢٠)

حقا . لقد كان هذا العنف الاسود اكثر انواع العنف المعاصر براء من التهمة واكثرها دعاء الى العطف لانه كان رجعا لظلم بعيد وطويل . كان محاولة لاستعادة الحق والقدرة على اختيار

المصير والتحرر ، وجهادا من أجل اخذ الانسان الاسود قدره في يديه من جديد . ولقد كانت بعض كلمات ستوكلي كارميكل Stockely Carmichael نبوءات مستقبلية على ما كان ينبغي ان يكون .

« هناك نمطان من القوة . هنالك القوة الظاهرة وهناك القوة الحقيقية . القوة بمعنى السيطرة . اننا يجب ان نناضل الآن من أجل السيطرة الحقيقية . هذه هي الكلمة التي يجب ان نستعملها . عندما تتكلمون عن الدراسات السوداء فانتم تتكلمون عن الطريقة والعقيدة ايضا وليس عن موضوعات مدرسية فقط . ليس عن نفس الطريقة التي يستعملها الرجل الابيض ولكن عن طريقة مختلفة للتواصل فيما بيننا . العقيدة المختلفة تعني عقيدة ولودة ونامية في القومية السوداء ليس فقط اضافة الشعوب السوداء الى التاريخ . تلك حيلة مأكرة . انها سوف تشوه وجه كفاحنا اذا سمحنا لها ان تحدث . عقيدة مختلفة لاننا اخيرا يجب علينا - وهذا وهو واجبكم ايضا - ان نصعد التناقضات فيما نحن نهىء الجو للمجابهة . في الوقت الذي نصعد فيه التناقضات فاننا نوعي شعوبنا سياسيا لنضمن النصر لانفسنا . . . حين تحين المجابهة . ان من السهل ان يموت الانسان من أجل شعبه . ولكن الشيء الاصعب هو ان يحيا ، وان يعمل وان يقاتل من أجل شعبه . والآن هناك أمران . عندما تحاربون فانتم تعتمدون على انفسكم فقط . . لا على شخص آخر . اولئك هم السود الحقيقيون . ثم هناك الملونون الآخرون خارج هذه الدائرة السوداء . واذا كنتم ستبدأون الحرب فخذوا لها عدتها اذن . اننا لانتكلم عن معركة الفد . اننا نتكلم من حرب طويلة الامد . . حرب نفسية وسياسية . هذا ما نتحدث عنه . وهذا ما يجب ان تستعدوا له نفسيا . . . » (٢١) .

حتى أولئك الذين فسروا ثورة الطلاب البيض بالخواء الروحي او البرازخ الثقافية لم يستطيعوا تعميم التفسير ذاته على التلميذ الاسود في الجامعات الامريكية ، لانهم كانوا معه أمام مشكلة اجتماعية حقيقية فاستثنوه معترفين بأن الغالبية العظمى من الطلاب السود تطمح مثل الاغلبية البيضاء الى « مكانة » حق لها في المجتمع ، والقليل منهم هم الذين يرغبون في تدمير المجتمع . وهكذا اذا كان من الممكن اقناع الطلبة السود بان لهم مكانهم المضمون في المجتمع فان موقفهم سوف يتغير وسينفصلون عن حركات الطلاب العنيفة . غير أن الصعوبة هنا هي ان عديدا من الطلبة السود لا يشعرون بان كونهم طلابا في الجامعة هو أحسن الطرق الى الحصول على مركزهم الاجتماعي الذي يطمحون اليه ، وذلك بسبب طبيعة الفايات العلمية التي تلتزم الجامعات بها . هنا يحدث الصدام بين طموحهم ورغبة الجامعة في دمجهم بالطبقة الممتازة ، دمجهم بالنخبة Eleit من شباب المجتمع ، لا لأنهم غير راغبين في ذلك بل لانهم غير قادرين عليه . ان اكثرية الطلبة السود تعاني من الاعداد الاكاديمية السيء في المرحلة المتقدمة على المرحلة الجامعية . وهؤلاء الطلبة يفتقرون الى المهارات الاساسية اللازمة للنجاح في الجامعة وهذا بدوره يجعلهم في منزلة اوطأ من منزلة زملائهم البيض . ومع أن الهيئة التدريسية مستعدة دائما لأن تأخذ ذلك

(٢١) وردت هذه الكلمات في الخطاب الذي القاه كارميل مساء ٥ نوفمبر ١٩٦٩ عشية الاضطراب الكبير الذي وقع في جامعة سان فرانسيسكو الحكومية وقد نشر كاملا في جريدة ال « نيويورك تايمز » الصادرة في ١٩٦٩/١١/٩ .

بنظر الاعتبار وتحسب له حسابا الا ان هذا النوع من التعويض يتعارض مع احساس الطالب الاسود باحترامه لنفسه لانه يابى لنفسه ان يعامل كما لو كان طالبا من الدرجة الثانية . وهذا الموقف لا يحسم الصراع بل يريده قوة . فلقد جئ بالطالب الاسود الى الجامعة ليفعل مايفعله الآخرون . وهو حين يفشل في تحقيق ذلك فان ماضيه الفردي والاجتماعي يابى عليه ان يعترف بالفشل الناجم عن سوء اعداده الاكاديمي في المرحلة قبل الجامعية . ذلك ان الاعتراف بهذا يجعله يحس بانه انسان من الدرجة الثانية ، وهذا احساس يكافح من اجل التخلص منه وما مجيئه الى الجامعة الا جزيا من محاولته التخلص من هذا الاحساس . وعلى الرغم من اقتداره العقلي الفطري فانه يجد صعوبة بالغة في التكيف للوضع الاكاديمي ، وهذا يجعله يحس مجددا بأن المؤسسة التي جاءها بحثا عن الخلاص من الشعور بالدونية قد اخفقت في تحريره من هذا الشعور ، بل هي الآن تثبت عليه هذا الشعور بالدونية . (٢٢)

لقد كان هذا الاعتراف وامثاله في ردود الفعل ازاء الانتفاضة السوداء شاهدا غير هائب ، على عدالة هذه القضية ، وهذه التوعية فريدة عز نظيرها في التاريخ .

العنف الثوري

في اواسط الثلاثينيات وفي غمرة الضائقة الاقتصادية العظمى The Great Depression طرح جون ديوى John Dewey قضية تغيير المؤسسات الاجتماعية على انها قضية صراع بين استعمال العنف Violence او استعمال الذكاء Intelligence الانساني في حل المشاكل الانسانية مجادلا بان لبه المسألة هنا ليس ما اذا كان بعض العنف سيرا فحق تحقيق التبديلات الجذرية في المؤسسة الاجتماعية ، القضية هنا هي هل العنف ام الذكاء يجب ان يكون الاداة التي يجب ان نعتد عليها باستمرار في عملية التغيير والتي من اجل تنميتها وتطويرها يجب ان نكرس طاقاتنا . الاصرار على ان استعمال القوة العنيفة هو امر لا مهرب منه يحد من استعمال الذكاء ذلك حيثما يسود المحتوم (الامر الذي لا مهرب منه) يبطل استعمال الذكاء . الالتزام بالمحتوم هو دائما ثمرة من ثمار الدوكتايركية ، على حين ان الذكاء لا يدعي معرفة اكثر من نتائج التجريب . زد على هذا ان القبول مقدما بحتمية العنف يقود الى استعمال العنف حتى في الحالات التي يمكن ان تغلح في حلها الوسائل السلمية . (٢٣)

على ان ديوى سرعان ما عاد فنزع المسألة من اهابها النظرى المحض معترفا بان « اية مناقشة صريحة للقضية يجب ان تعترف بالمدى الذي يستعد للذهاب اليه في استعمال العنف اولئك الذين يشجعون العنف ، والى اى مدى يكونون مستعدين لوضع رغبتهم هذه في التطبيق . ان معارضتهم الاساسية هي ضد تغيير المؤسسة الاقتصادية القائمة الان ومن اجل الحفاظ عليها هم يلتجئون الى استعمال القوة الموضوعة في ايديهم من قبل هذه المؤسسة ذاتها . انهم لا يحتاجون الى المفاضلة بين استعمال القوة وعدمه ، كل ما عليهم فعله ، حاجتهم الوحيدة ، هي استعمال

Bettelheim... In defence of Academic Freedom, pp. 71-72.

(٢٢)

Dewey, J., Intelligence In the Modern World, p. 443, Modern Library, New York, 1934.

(٢٣)

هذه القوة . القوة وليس الذكاء مبنية في إجراءات النظام الاجتماعي القائم . وهي في الظروف العادية تبرز في صورة قسر Coercion أو إكراه . أما في أوقات الأزمات فتفسر عن وجهها كـ « عنف مكشوف » . (٢٤)

بهذا يكون ديوى قد طرح مسألة استعمال العنف في حسم المشاكل الاجتماعية طرعا واضحا دون أن يحسمها رغم تسليمه مبدئيا بقدرة الذكاء الانساني على حل المعضلات الانسانية قدرته على فك الغاز الطبيعية وتطويعها لارادة الانسان . وفي الحق ان المسألة من التعقيد بحيث لايسهل ابداء تقديم الاجوبة القاطعة عليها ، ذلك ان هناك متغيرا جوهريا في الازمات الاجتماعية الانسانية لاقرين له في مشاكل الطبيعة . . . ذلك هو عنصر المصلحة التطبيقية الذي طالما كان الاعتبار الفاصل في الازمات الاجتماعية . ومن هنا تمثل قضية العنف الثورى مسألة اخلاقية من الطراز الاول . بعبارة اخرى . . ان جوهر الاشكال في العنف الثورى هو ليس في فاعلية هذا العنف كأداة لحل المشاكل الاجتماعية بقدر ما هي في اخلاقيته او اخلاقية استعماله ، حيث يمكن استعمال الذكاء والتوصل الى ذات النتائج الايجابية .

ان اول ما يفعله الفقهاء الاجتماعيون في محاولتهم فرز مركبات هذه العقدة الانسانية وارجاعها الى مصادرها الاولى هو رسم الاطر العامة التي يقع داخلها العنف . واول مايقرونه في هذا الصدد هو ان العنف ليس غائبا كليا عن ساحة الحياة اليومية المعاشية . فهناك الوان من العنف المقتن او المقبول عرفا مما لا يثير تساؤلا رغم وقوعه في صميم هذه القضية الاخلاقية الشائكة لسبب بسيط هو ان الذى يمارس هذا العنف هو الدولة او العائلة او المؤسسة الاقتصادية او الدينية المعترف بوجودها اجتماعيا . ولذا فان العنف الذى يثير جدلا وي طرح نفسه كقضية خروج على القانون هو عنف الافراد او الجماعات التي تتحرك ضد « العنف » المفروض عليها، والتي تمثل حركتها نوعا من انواع الخروج على الارادة الاجتماعية المقتنة . من هنا يتوجب علينا - كما يقول الفقهاء الاجتماعيون - ان نميز بين العنف الذى يمثل الاستعمال « غير المقتن » لوسائل القسر البدني او المادى من أجل غايات شخصية او جماعية وبين « القوة الجماعية Social Might » التي لا تفتقر الى السند القانوني والتي تعبر عن نفسها في ممارسة الضغط المادى المباشر ، كما تعبر عن نفسها في صورة ضغوط اجتماعية اقل وضوحا ولكنها اكثر فاعلية ، مثل التمييز الاقتصادي او الثقافي . ان ما يدخل في باب « القوة الجماعية » استعمال الدولة لادوات القسر المادى بصورة غير مثيرة للجدل على اعتبار ان ذلك هو بعض حقوقها للدفاع عن نفسها ، او لاحكام قبضتها على المجتمع ، او لجمع الضرائب وما الى ذلك من الغايات . كل الوان القسر هذه لاثير جدلا ولا تطرح مشكلة اخلاقية ما دامت سيادة الدولة مقبولة ومعترفا بها وغير مجرحة . غير ان هذا لا يلغي بطبيعة الحال ورود التساؤل الاخلاقي في ضرورة هذه الاجراءات العنيفة التي تمارسها الدولة ، والمدى الذى تذهب اليه في هذه الممارسة .

القسر المادى او التهديد به هو اذن من صلب طبيعة حكم الدولة ولا يمكن ان يكون هناك خلاف الا في مناسبتها او درجة ممارسته . ولكن المشكلة تثور حول استعمال العنف وتبريره عندما

تحاول جماعة سياسية او اجتماعية مسلوبه الارادة - اقلية كانت ام اكثرية - الاستيلاء على القوة السياسية او عندما تحاول هذه الجماعة اجبار السلطة السياسية (الدولة) على القبول ببعض الاجراءات المعينة التي تخدم مصالحها وتضمن حقوقها الاجتماعية . وفي حالات معينة تتخذ هذه الامور اشكالا دقيقة وحرجة جدا ، خصوصا بين تلك الجماعات التي تبرز صيرورتها الى العنف ضد السلطة القائمة على أساس ان السلطة ذاتها تمارس الارهاب ضد مواطنيها .

مقابلة العنف بالعنف ؟

هذه معضلة اخلاقية اخرى . ذلك انه اذا كان العنف ضد الفرد شيئا مغلوطا فهل يكون استعمال العنف ضد أولئك الذين يمارسونه أقل غلطا ؟

سؤال صعب حقا . . . من الناحية الاخلاقية النظرية على الاقل . ذلك اننا اذا نظرنا الى هذا السؤال من زاوية اخلاقية محض فان التناقض لا يمكن ان يحسم بالصيغة المنطقية التي تقول انه حيثما يكون الاخلاص لقيم السلام والجلال الروحي اعلى من قيم الاخلاص للحياة نفسها ، او تلك القيم التي تجعل الحياة ممكنة فان الرد على العنف بالعنف لا يمكن تبريره . ولكن حيثما تعتبر قيم اخرى مرفوبا فيها اكثر من الرغبة في قيم الجلال الروحي فان استعمال العنف يفدو امرا مقبولا كوسيلة ضرورية - حتى لو كانت مؤلمة - لبلوغ تلك الغايات . ان هذا هو ما جعل جميع حركات الثورة الاجتماعية الناجحة تستعمل العنف في بعض مراحل وصولها الى القوة السياسية . حتى المسيحية البدائية التي زعمت انها فتحت البلدان بشعارات الحب وفنون اللا مقاومة او اللاعنف فانها دمرت المعابد الوثنية وطاردت الكهان الوثنيين حيثما حظيت بتأييد المواطنين الاجتماعية لها . كما ان النزعة العقلانية الناقدة لفلاسفة الثورة الفرنسية لم تعتبر غير متكافئة مع الاجراءات العنيفة في الدفاع والهجوم التي جرى تبنيها خلال مسيرة الثورة . وازاء المعارضة العنيفة من الثورة المضادة فقد اعتبر عنف الاعمال الثورية من جهة انصار الثورة لازمة (او نتيجة طبيعية) لعملية للاهراب العقلي . أولئك الذين عارضوا العنف على أساس من الانسانية او الحب او العقل ثم عادوا فاصطنعوه في معاملة خصومهم برروا اعمالهم العنيفة بنظرية بسيطة . . باعتبار ان الذين اوقعوا عليهم العنف لم يعودوا جزءا من المجتمع ، وبدا صاروا يخضعون لنفس المعالجة التي تخضع لها العقبات المادية الواقفة في طريق الخير الجماعي كما هو مترجم او مفسر من قبل الجماعة الثائرة . (٢٥) من هنا لا يصعب ان نفهم لماذا يبدو العنف وكأنه قرين ثابت لكل اشكال الثورة الاجتماعية . ذلك ان العنف يجسد بشكل دراماتيكي القضايا المشمولة بعملية التغيير ، ويركز عليها انتباه تلك العناصر التي ليس لها مؤهل تربوي يمكنها من استيعاب هذه القضايا عقليا . ويحتاج القائلون بهذا الرأي بأن الدعوة الى العمل الثوري يجب ان تقع على مستويات متعددة ذلك ان عدد الافراد الاميل الى التأثر بالانفعالية المرتبطة بالاحداث المباشرة ، وما يصاحبها من تضحيات وبطولات تجعل القضية التي يعملون من اجلها تكتسب صفة التقديس ، ان عدد هؤلاء هو دائما اكبر من عدد من يتأثر بصواب الحجة او قوة المنطق . ولقد يذهب بعض

المنظرين الاجتماعيين الى القول بأنه حتى في فترات الاستقرار السياسي والاقتصادي حين لا تكون مشاكل العدل الاجتماعي معقدة فإن العنف يستطيع ان يقدم فرصة مثالية للتعبير عن الفضائل البطولية ، فضائل التضحيات والشرف والشجاعة .

هذا من جهة . ومن الجهة الاخرى فان مكونات العملية الاجتماعية النهائية تتألف من سلسلة من الافعال الفردية . ان التمويل النهائي للقوة هو من رجل لرجل وليس من خلال تطوير المفاهيم او حركة القوى . في النقاط الحرجة من عملية التحويل الاجتماعي حيث تقف الصراعات الاجتماعية العميقة وجها لوجه فان حسمها ينطوي دائما تقريبا على « وضع اليد » على شيء ما او شخص ما ، خصوصا اذا كانت هناك مقاومة او كان هناك خوف من مقاومة . ولذا فان الرفض المنظم والمستمر لاستعمال العنف مع التفاوض عن درجة التطرف في الاثارة والاستفزاز ربما انتهى بكل عملية التحويل الاجتماعي الى العقم ، خصوصا اذا كانت هذه الحركة تواجه خصما متصلا لا تقف حريته في العمل عند وهم اللامقاومة . حتى حيث لا توجد نية حقيقية لاستعمال العنف فان التهديد به ظفر احيانا كثيرة بتنازلات ما كان من الممكن الفوز بها بمجرد اظهار الاعجاب بروح اللامنف .

واضح ان هذا التبرير للعنف يجب على جزء من السؤال . ولكن الجزء الاخر منه لا يزال معلقا . هل العنف وسيلة ام غاية ؟ واذا كان وسيلة فما هي الضوابط التي تحكم استعمال هذه الوسيلة ؟

قضية شائكة اخرى . ولقد كان من مشخصات الحركة الثورية في العالم الحديث - وبخاصة ابتداء من الثورة الفرنسية - الصيرورة الى العنف كاجراء عملي اوحد لحسم الصراعات الاجتماعية . وقد كان هذا الاجراء باهظ الثمن بالنسبة للثوريين أنفسهم قبل سواهم ، ولم يلف من حدة هذا التيار الا ظهور الحركة الاشتراكية العلمية . فلقد نبه الاشتراكيون العلميون الى ان العنف يمكن ان ينجح في حالة واحدة فقط . . . عندما تتوفر الظروف الاجتماعية الناضجة والمهيئة لقبول النظام الجديد . بعبارة اخرى ان العنف يجب ان يتوج عملية تنظيم الحركة العمالية وتعبئتها لا ان يتقدم عليها ، ذلك ان العنف اذا اتخذ صورة فردية ولم يتخذ صورة جماعية فانه سيخدم الحركة الرجعية حتما . ان تأييد استعمال العنف من دون توفر الشرط الاجتماعي لا يمكن ان يوصف عند الاشتراكيين العلميين الا بأنه تعبير مجرد من المسؤولية صادر عن فوضوية البورجوازية الصغيرة ، وباختصارانه عمل بوليس استفزازي . من هنا ، لعله لا يكون من المبالغة القول بأنه لانتشار الافكار الاشتراكية العلمية بين الطبقات العمالية اختفت اعمال العنف او الارهاب الفردي من الحركة العمالية في اوروبا الغربية كما يقول الاستاذ سدني هوك (٢٦) وفي روسيا ايضا ادى انتشار الافكار الماركسية بين الطبقة المفكرة المتقدمة على مرحلة الثورة مع منعطف هذا القرن وما بعده الى انخفاض واضح في اعمال الارهاب . ان هذا يعني بطبيعة الحال ان الماركسية تشجّب العنف كليا فهي في الواقع ترى فيه اجراء ادقائيا من قبل الاكثرية في المجتمع ضد انواع الرعب التي تجلبها الحروب او الفقر او القمع السياسي وهو يهدف اساسا الى ايجاد الظروف

السياسية التي يتحقق في ظلها الانتقال من اقتصاد الربح Profit Economey الى اقتصاد النفع Use Economey . ولكنها ضد استعمال غير المنظم او الاستعمال الفج للعنف لان ذلك يعطي خصوم الثورة مبررا لاستعمال سياسة القمع ضدها . لقد خرج الاشتراكيون العلميون بنتيجة هي انه على الرغم من ان استعمال العنف بصورة مستمرة هو عمل انتحاري ، الا ان شجب العنف نظريا وعلائية وتحت كل الظروف يجرّد الحركة الاجتماعية ليس من قوتها القتالية وحسب ، بل ومن قدرتها على التفاوض والمساومة ايضا . ومع التسليم بصواب التحذير من خطرين عظيمين في الاستعمال غير المشروط للعنف هما اولا خطر الاستعمال الواسع للعنف المؤدى في النهاية الى تغليظ قلوب الذين يستعملونه واصابتهم بالتبليد الحسي ازاء بعض الظروف والحالات التي يمكن حسمها باللفظ واللباقة بدلا من القوة ، او الى استعمال العنف في حسم صراعات علمية او فلسفية او ثقافية بعيدة عن الصراعات السياسية ، وثانيا خطر احتمال انقلاب العنف الى طريقة ثابتة في العنف تظلم المجتمع باسم غاياته العليا ، مع التسليم بهذا كله فان هذه المحاذير والمخاوف لا ينبغي ان تستعمل كتبريرات لاستبعاد استعمال العنف كلية وفي جميع الظروف . يقول بهذا كثير من المنظرين السياسيين من اشتراكيين وغير اشتراكيين . حقا ان فلسفة اجتماعية عظيمة هي وحدها تستطيع تبرير استعمال العنف ، وهي وحدها تعرف كيف تبثّر الضوابط له بحيث لا يقود في اخر المطاف الى دحر الغايات الاجتماعية والاخلاقية العليا التي استعمل من اجلها .

الانسان والعنف والمستقبل

مرة قال شكسبير :

النيران العنيفة تأكل نفسها سريعا

الرخات الصغيرة تدوم اطول

ولكن الاعاصير قصيرة العمر

وذلك الذي يريد مباراة الزمن بسرعه

يتمب قبل اوانه

وهذه الادانة الشكسبيرية للعنف ليست خلوا من الصواب ولكنها ليست ضوآبا كلها ، وهي على العموم مفهومة فقد عاصر شكسبير نفسه كثيرا من العنف وراى العديد من الرؤوس تقطع ووافرا من الدماء يسبح حتى لون ذلك كثيرا من شعره بالتشاؤم . ولكن كما كان الامر في عصر شكسبير ظل من بعده ، بقي العنف ضربا من الشر الذي لا بد منه يفيء اليه الانسان بين الحين والحين - وكلما تعطلت لديه امكانيات استعمال الذكاء - ليحسم به بعض مشاكله المستعصية . وقد حول الانسان زمنا على ما يستطيع العلم ان يفعله له في تقليص حاجته الى استعمال العنف وتوفير السلام له ، السلام في داخله والسلام مع الآخرين والاشياء . غير ان العلم كان - فيما يبدو - رسولا جاء برسالة

(٢٧) للاستزادة من موقف الاشتراكية العلمية من العنف يمكن الرجوع الى « البيان الشيوعي » وكتاب انجلو « التفسير الاشتراكي للتاريخ » ترجمة الدكتور راشد البراوي ، والادبيات الاشتراكية المائلة .

ناقصة . اعطى الانسان أداة ولكنه لم يلزمه او لم يستطع الزامه باستعمالها على الوجه الذى يجب ان تستعمل به . . . ذلك بقي مسألة اخلاقية واختيارية . ومن هنا كانت مفارقة العصر الكبرى مع تعاضل السيطرة على الطبيعة وجد الانسان نفسه وهو يخسر حريته للاجهزة والنظم التى صنعها فكأنه لم يفعل شيئاً . . . استبدل سلطان الطبيعة بسلطان التكنولوجيا عليه .

هذه فلسفة جميلة لمحنة الانسان .

ولكنها فلسفة لاتفني عن رؤية الواقع بوضوح والتعامل معه من موقع المباشرة . ومن باب التعامل الصريح مع الواقع الاعتراف اولاً بان العنف كأداة لحسم الصراعات الانسانية المستعصية سيظل أداة منتجاً اليها ما دامت هذه الصراعات تقف في المركز من تركيب هذا العالم المعقد والمنقسم على نفسه بالمصالح الاقتصادية او بالغربة الثقافية والدينية . وعلى هذا فان الامل بغياب العنف عن الحياة الانسانية سيظل برقاً خائباً بين مطامح الانسان الى السلام الكامل على الارض . غير ان هذا لايعني عجز الانسان عن العمل على استئصال مسببات التعامل العنيف مع المشاكل الانسانية وذلك بالفهم الذكي لطبيعة هذه المشاكل ، ومن المعرفة ينطلق الى العلاج كما فعل مع مشاكل الطبيعة .

وايا كانت التفسيرات المطروحة لظاهرة العنف فان اول العوامل المسببة له ينبغي التماسه في المجال الاقتصادي . هنا في هذا المجال تتكاثر جرائم الحرمان والعازة ومعها تنمو نوابت الحق والبغضاء . وليس في هذا تقرير لشيء جديد اللهم الا الاعتراف به . فمنذ القدم كان الفقر والحرمان يقفان وراء أشد حوادث العنف قوة واكثرها تخريباً واذا كانت مظاهر الحياة الانسانية قد تغيرت فان حاجات الانسان الاساسية لم تتغير . حتى ترائنا الاسلامي شهد على حق الانسان في التحرر من العازة بشهادة فريدة في التاريخ . فقد قال رسول الله صلوات الله عليه « كاد الفقريكون كفراً » وقال علي بن ابي طالب « لو كان الفقر رجلاً لقتلته » . وكان عمر بن الخطاب يقول وهو على فراش الموت . « لو استقبلت من هذا الامر ما استدبرت لاخذت فضول اموال الاغنياء فرددتها على الفقراء » . وقد جاء علم النفس الحديث - ودع عنك حقائق الاقتصاد المعاصر - ليؤكد القيمة النفسية للدوافع الاقتصادية في الحياة الانسانية . وقد خرج الاستاذ ميرفي Murphy من دراسته لظروف العنف الدموي الذى شهدته الهند بعد الاستقلال بان الصراع الاقتصادي كان يقف مباشرة وراء ذلك العنف . ففي احدى القرى التى درستها البعثة التى كان ميرفي يرأسها تبين ان فى القرية طائفتين رئيسيتين هما الشارام Sharams (الطبقة الدنيا) والبراهمة Brahmins .

وكان هناك بئران فى منطقة سكن الشارام . اما فى منطقة البراهمة فتوجد ابار عدة . وكان على كناسر القرية العجوز ان يمتح ماءه من بئر صغيرة تقع على مسافة غير قصيرة من القرية . وكان فى القرية ما يقرب من مائة وخمسين عائلة منها ثمان وسبعون من البراهمة وحوالى الخمسين من الشارام . اما الطوائف الوسطى فكانت ممثلة بمعدل اعلاه عشر عوائل . كما تبين ان هناك مقداراً عظيماً من التوتر بسبب الاحتكاك الطائفي - وعلى الرغم من ان هذا الاحتكاك لم يأخذ صفة التظاهرات الدموية الا ان انماط الحياة القديمة فى القرية كانت تنهار والقوى الجديدة تجاهد من اجل اثبات وجودها ، والفترة الزمنية تمتاز بكونها فترة صراع من أجل الحصول على القوة السياسية

والاقتصادية. الشارام ناقدون على البراهمة وقد نجحوا في شق القرية وفي تصديق وحدتها الاجتماعية وقد وقف البراهمة والطوائف الاخرى ذات المركز الاجتماعي الرفيع في صف ، ووقف الشارام واحلافهم من الفقراء في الصف الآخر . اما طوائف الوسط فقد كانت تحاول احلال السلام بين الجهتين ، وقليل منها تحالف مع الشارام وهم الوسط الادنى بينما بقيت طوائف الوسط الاعلى في حلفها مع البراهمة ، وان كانت تحاول الحفاظ على روابطها الطيبة مع الشارام . وكان البراهمة يقولون ان الشارام اصبحوا احرارا من الناحية النظرية بعد الاستقلال ، الا انهم يريدون ان ينافسوا البراهمة وغيرهم من الطبقات العليا طموحا منهم الى المساواة المطلقة ، وطلباً منهم لحقوق غير مسموع بها من قبل . اما الشارام فكانوا يؤكدون من ناحيتهم ان الدافع لهم على الكفاح - تحت تأثير فلسفة غاندى والاستقلال الوطني - قد جاءهم من القرى حيث يتمتع نظراؤهم (الشارام) بمكانة اجتماعية افضل نسبيا . وقد وجد هذا الاضطراب لديهم حافزا جديدا في النشاط السياسي للعمال في الاجزاء الاخرى من البلاد . على ان هذه الغلالات والبرايق التي تفتى بها الصراع بين الفريقين لم تلبث ان تكتشف مع مرور الزمن عن الاسباب الحقيقية لهذا الصراع . فالبراهمة هم اصحاب الاراضي وملاكها الكبار ، وعلى حين ان الشارام ليسوا من ملاك الارض وانما هم الفعلة فيها المجردون من كل شيء وحتى وقت متأخر كان كثير من الشارام يستصلحون الارض ويرعونها على اساس اقتسام الحاصل مع اصحاب الارض ، ولكن التعديل الذي ادخلته حكومة الاستقلال على قوانين الاراضي منع اعادة تأجير الارض Sub-Letting اكثر من سنتين متتاليتين وبهذا تمكن اصحاب الارض من سحب اراضيهم من كثير من الفلاحين الشارام وهكذا تسببوا في خلق البطالة بينهم ، ووجد الشارام انفسهم فجأة مرغمين على البحث عن عمل داخل القرية وخارجها باجور يومية . بعضهم اخذ يسوق العربات واخرون اخذوا يعملون في القنوات كعمال مؤقتين بينما استؤجر فريق ثالث من قبل اهالي القرية في فعاليات زراعية بدائية كالحرثة والعزق والحصاد والفرل وما الى ذلك (٢٨) .

هذا في مجتمعات الشح والعسر . اما في مجتمعات الوفرة والرخاء فان القيم الاقتصادية التنافسية القائمة على الاستثثار والاستكثار تسهم في تسميم حياة الانسان الطبيعية بصورة اخرى . . صورة التعلق بفايات غير قابلة للتحقيق الا لقلّة قليلة من الناس على حساب الكثرة الكاثرة منهم ، قيم الشراء الباذخ الذي يتحول الى معيار لقيمة الانسان نفسه بدلا من ان يكون الامر معكوسا . ويؤكد الاستاذان فرای Fry وهاجارد Haggred في هذا الصدد على ان الركض وراء هذه القيم بعيدة المنال هو التفسير لكثير من انواع الانهيارات النفسية والتوترات المؤدية الى الانهيارات النفسية ، خصوصا عندما يكون النمط الثقافي العام مبنيا على « النجاح » كهدف اعلى ويكون « المال » رمز ذلك الهدف . وهما يعتقدان ان من افرازات هذا النمط الاجتماعي ان الشباب بصورة خاصة يميلون الى بناء مستويات واهداف طموحية مبالغ فيها وهي في الغالب غير قابلة للتحقيق « وتكون النتيجة واحدة دائما . . نجاحات خارقة قليلة جدا وفشل ذريع لعدد كبير ويفلح قليل من الناس في رفع انفسهم الى منازل اجتماعية عالية ، على حين يجاهد الوف اخرون

بصورة تبعث على الرثاء ثم يفشلون ، وغالبا ماتظهر نتائج هذا الفشل من خيبة ونقمة في صور متباينة في السلوك السايكوباتي . (٢٩)

هذه اذن اول حقيقة مشخصة للعنف المعاصر عتف يفرزه الظلم والاستغلال والقيم الاقتصادية التنافسية التي تستعيز بالمكسب المالي بديلا عن الانسان ، قيم الاستثثار والاستكثار . وهذا تعميم يصلح للتطبيق على كل صور العنف المعاصر عتف السود في حربهم ضد سيطرة الرجل الابيض عنف العرب ضد الاستغلال الصهيوني . وعنفا العمال ضد اصحاب العمل . انه عنف باحث عن العدل . ومن هنا اخلاقيته وشرعيته . ومن هنا ايضا الاستخلاص الكبير . لا سلام من دون عدل . السلام مع الاستغلال والابتزاز هو سلام العبيد مع السادة . اما السلام مع العدل فهو سلام الاكفاء . المبشرون بالسلام القريب مع الاضطراب على العدل الذي سيأتي في الزمن القادم انما هم رسل كذابون .

الحقيقة الثانية المشخصة للعنف المعاصر . ان جميع الدوافع الى العنف - بعد العامل الاقتصادي - هي مكتسبات اجتماعية . فالتعميمات والمواقف والقيم الثقافية هي امور مكتسبة من المجتمع ، وكل الدراسات النفسية التي نظمت حول هذه الامور تشير الى ان هناك عملية مستمرة - واعية حيناً وشبه واعية غالباً - لنقل الانماط الثقافية من الراشدين الى الاطفال . ومن هذه الدراسات دراسة تناولت احوال الطبقة الوسطى من زونج مدينة ناتشز Natches في حوض المسيسيبي ومدينة نيو اورلينز New Orleanze في ولاية اريزونا . وكان بعض ماكتشفت عنه هذه الدراسة ان افراد هذه الطبقة يفرضون انماطهم الثقافية بصورة واعية على اطفالهم ، وانهم يستعملون التهديد بالعنف ازاء محاولة الاطفال العصيان او الخروج على تلك الانماط . وفي حالات العصيان المكشوف كان الطفل يهدد بالحرمان من السند الاقتصادي من لدن العائلة (٣٠) وسجلت دراسة ثانية زيادة مطردة في تكوين التعميمات مع التقدم في العمر وهذا يعني ضمناً انه كلما تقدم الاطفال في العمر زاد تاثيرهم بالراشدين .

اما الحقيقة الثالثة المشخصة لعوامل العنف المعاصر فهي ان هذه العوامل - مأخوذة بمعزل عن العامل الاقتصادي - تتميز بقدرة غير محدودة على التبدل والتغير . اي انها ليست ثابتة . ومن الامثلة الشهيرة في هذا الصدد التبدل في المواقف المتخذة ازاء الصينيين في ولاية كاليفورنيا . فعندما كانت هناك حاجة الى هؤلاء - اي عندما كان المهاجرون البيض في تلك الاصقاع متلهفين الى الفنى السريع ، وعندما لم تكن هناك مشاكل عمل وعمال في مصانع السيكا كان الصينيون موضع ترحاب . وكانت الصحف والمجلات خلال هذه الفترة تتحدث عنهم باعتبارهم « أعظم مواطنينا الجدد قيمة » و « انهم احسن المهاجرين في كاليفورنيا » وكانوا يوصفون بالعمل الشاق وحسن التدبير وعدم التقلب والاعدوانية واطاعة القانون ، وانهم « اظهروا مقدرة غير محدودة » و « استعدادا يقصر من دونه كل ثناء » للعيش بسلام مع الآخرين . ثم جاء العقد السابع من

(٢٩) Fry, C.C. & H.W. Haggard. Anatomy of Personality, p. 124, Harper, 1936, New York.

Newcomb... Social Psychology, p. 430.

القرن التاسع عشر وتبدلت الحالة الاقتصادية في كاليفورنيا وأخذت جماعات جديدة من النازحين تغد إليها لتنافس الصينيين على مراكزهم التي كانوا يحتلون بها فتبدلت طريقة التفكير في الصينيين الأمريكيين والشعور نحوهم . ففي انتخابات ١٨٦٧ مثلاً أدخل كل من الحزبين السياسيين في برامجهما الانتخابية تشريعات لـ « حماية كاليفورنيا من المنافسة المقلية » وغدا الصينيون يوصفون بأنهم « شعب متخلف » غير قابل للانسجام ، وانهم السبب في انحطاط مستوى الحياة في كاليفورنيا وانهم متعصبون مجرمون حقراء خداعون وشريريون » . (٣١)

ان هاتين الشخصيتين الأخيرتين لطبيعة عوامل العنف تفتحان الطريق واسعا امام التربية للاسهام في توفير الخارج المقبولة في حلقة العنف المفزعة . وهما - مضافتين الى وجوب تحقيق العدل الاجتماعي - تصلحان مؤشرين قوين على شروط حماية عقول الاجيال الجديدة ضد سموم المواقف المسبقة والتعميمات العدائية وقيم التنافس المادي المنحرف عن منطق الحاجات الانسانية .

حقا

يوم نعم العدل ويقتسم الناس خيرات هذه الارض الغنية قسمة غير ضيري . .

ويوم ينظر الانسان الى المال نظرة مهذبة غير نظرة الاستئثار والاستكثار ، نظرة تدرك وظيفته الجماعية قبل وظيفته الفردية ويوم يربى الناس على النظر الى انفسهم اجمعين ككائنات بشرية متكافئة في القيمة والاهمية الانسانية ويوم تطهر عقول الناس من افكار الاستعلاء والازدراء ويوم يوفى كل ذي حق حقه يومئذ . . . يمكن ان نحلم بعالم خال من العنف . غير ان ذلك يوم بعيد على الانسان ان يبلغه ويتجاوزه في ضمير الزمن الذي لم يأت بعد .

★ ★ ★

مصادر البحث

1. Cantril, H., **Tensions that Cause Wars**
University of Illinois Press, 1950, Chicago.
2. Dewey, J., **Intellegence in the Modern World**,
Modern Library, 1934, New York.
3. Fry, C.C. & **Anatomy of Personality**,
Haggard, H.W., Harper and Brothers, 1936, New York.
4. Gardner, J.W., **Self-Renewal — The Individual and the Innovative Society**,
Harper and Row, 1964, New York.
5. Hook, S., **Academic Freedom and Academic Anarchy**,
Delta Book, 1969, New York.
6. Hook, S., **In Defence of Academic Freedom**,
Editor Pegasus, 1971, New York.
7. Klienberg, O., **Tensions Affecting International Understanding**.
8. Murphy G., **The Minds of Men**,
Basic Books Inc., 1952, New York.
9. Newcomb, T.N., **Social Psychology**,
The Dryden Press, 1950, New York.
10. Public Opinion Quarterly, No., 1946.
11. Stagner, R., **Psychology of Personality**,
The McGraw-Hill Book Company, 1948, New York.
12. Toynbee A., **Experiences**,
Oxford University Press, 1969, London.
13. **The Encyclopedia of the Social Sciences**,
15th Printing, the Macmillan Company,
1963, New York.
14. The New York Times, Nov., 9, 1969.

★ ★ ★

حقوق الإنسان

بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
وأصول هذه الحقوق في الإسلام

* عادل شعبان *

الفردية ، أو الحريات الفردية ، أو الحرية العامة أو الحريات العامة ، أو الحقوق الفردية أو حقوق الإنسان أو الحقوق العامة .

كل هذه أسماء مترادفة لمسمى واحد .

والحرية لها صفة الحق لأن القانون اعترف بها وقررها . وهي فردية من ناحية أنها تخص الافراد ، وعامة من ناحية أنها تشملهم جميعا دون استثناء .

١ - نظرة عامة على حقوق الإنسان

الحرية والحق والسيادة

ثمة سيادة أو سلطة تمارسها الدولة

وثمة حرية يمارسها الافراد

والحرية ذات مفهوم متطور تضيق دائرته أو تتسع . وقد سار في طريق التكامل عبر العصور . ويقولون اليوم : الحرية أو الحرية

* الاستاذ عادل شعبان - عضو المحكمة العليا السورية سابقا ، واستاذ محاضر بجامعة دمشق .

ويسمون الحرية أحيانا بالحقوق المدنية أو الحريات المدنية ، وأحيانا يقسمونها الى حقوق فردية ومساواة أو يقسمونها الى حرية سياسية أو حقوق سياسية وحرية مدنية أو حقوق مدنية . ولما كانت الدساتير الحديثة والاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يحوى حقوقا اقتصادية واجتماعية وثقافية الى جانب الحقوق الفردية الاخرى ، فان التقسيم الذى نؤثره ونعقد دراستنا في ضوءه هو : أن **حقوق الانسان قوامها (١) حقوق سياسية و (٢) حقوق مدنية و (٣) حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية .**

والحقوق السياسية تخول الفرد انتخاب نواب الشعب الذين يمارسون الحكم ، كما تخوله تقلد الوظائف العامة . أما الحقوق المدنية فمثالها حق الحرية الشخصية وحق الاعتقاد ، وحق التعبير عن الراى . . . وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق العمل وحق الاجر وحق التأمين الاجتماعى وحق التعليم .

طفيان السيادة

هذه الحقوق المعترف بها لانسان هذا العصر في معظم أنحاء العالم ظهرت تدريجيا على مسرح الحياة . وتتفاوت درجة الاستمتاع بها بين دولة وأخرى تبعا لظروف الدول وحاجاتها . وقد تطلب تكامل هذه الحقوق كثيرا من النضال واراقة الدماء . وكانت السيادة أو السلطة التي تمارسها الدولة كثيرا ما تنجح الى الاستبداد ، فتظل الحرية أو حقوق الانسان مشلولة تارة ، وهزيلة تارة أخرى . وحتى في ظل أفضل ديموقراطية عرفها التاريخ القديم ، وهي دولة أثينة ، كانت هذه الحقوق مثلومة الجوانب : فالمرأة الاثينية محرومة لا من الحقوق السياسية فحسب بل من كل الحقوق ، والمواطن الذى يقف على الحياد عند نشوب الفتن يجرد من حق المواطنة ، ومن لا يؤمن بالآلهة المدينة أو يشكك فيها يعدم

كما كان مصرير سقراط وغيره ، ومن يشتبه في انه خطر على الحكم يقضي عليه بالنفي ، ونسبة الناخبين الذين كانوا يحضرون اجتماعات جمعية الشعب لم تتجاوز في أى وقت واحدا في المئة من مجموع السكان . وخلال الفترة التي بدأت بالقرون الوسطى واستمرت حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر (فيما عدا الحكم العربي الاسلامي في القرون الوسطى كما سيأتي) لم يكن من المتصور أن تنمو الحرية وحقوق الانسان في أكناف سيادة مطلقة يمارسها الملك والكنيسة وزعماء الاقطاع ، أو الملك وحده آخر الامر . وقد شهدت هذه المرحلة التاريخية قتل الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية التعبير عن الراى الخ . في صور مختلفة تمثلت في أفنان الارض ، وامتيازات النبلاء والإكليروس (رجال الكنيسة) ، وأعباء طبقة العامة والعقوبات الوحشية والتعذيب ، والمحاكمة بطريقتي التحكيم الالهي والاقتتال ، ومحاكم التفتيش . . الخ .

غلو الحرية

وإذا كان طفيان السيادة يقضي على الحرية وحقوق الانسان أو يضعفها ، فان الغلو في الحرية من شأنه أن يؤدي الى الفوضى ، كما كان حال ثورة ١٧٨٩ الفرنسية التي طلعت على العالم بأروع اعلان لحقوق الانسان في ذلك الزمن ، ولكنها لما مالت الى الغلو انقلبت الى مجزرة شعبية ، وتمخضت عن حكم نابليون الديكتاتورى الذى انقذ سيادة الدولة . وعندما عادت الى فرنسا حرياتها على هدي اعلان حقوق الانسان ساد الوئام بين السيادة والحرية ، وسارت الدولة في طريق التقدم والازدهار .

الوئام بين السيادة والحرية

اذن ، فالمصلحة المشتركة لسيادة الدولة وحرية الافراد تقضي بأن يتعايشا جنبا الى جنب في تفاهم ووئام . ويتحقق ذلك متى كان لكل منهما حدود تقف عندها لا تتجاوزها :

الى تولي الدولة بنفسها ادارة السكك الحديدية والبريد والبرق والهاتف ، وتوزيع مياه الشرب والكهرباء والغاز ، وما شاكل ذلك من الخدمات ، وادارة محطات الاذاعة والتلفزيون ، والمتاحف ، ومكاتب الاستخدام ، برز التعليم الحكومي المجاني أو شبه المجاني الى جانب التعليم الحر ، وأصبح التعليم الابتدائي ، الزاميا ، وبذلك أزيل الحاجز القائم بين العلم وبين الفرد الذي لا يطبق نفقاته ، كما برزت المستشفيات الحكومية والعلاج المجاني الى جانب المستشفيات الخاصة ، ووسائل المواصلات الحكومية ذات الاسعار المعتدلة الى جانب وسائل المواصلات الخاصة ، والساحر القومية الى جانب الساحر الحرة ، وفنادق الاصطياف الحكومية الى جانب الفنادق الأهلية . وسمحت الدولة بتأسيس الجمعيات التعاونية هنا وهناك ، ومنعت استيراد بعض السلع وشجعت على تصدير بعضها الآخر لمصلحة الاقتصاد الوطني ، وشرعت القواعد التي تحكم علاقة العامل برب العمل ، فحددت ساعات العمل وأيام الراحة والعطل والاجازات ، وحصنت العامل ضد الفصل التعسفي من الخدمة ، وأقرت حق الاضراب عن العمل ، ولم تدع رب العمل حرا في تحديد اجور عماله ، وأنشأت للعمال صناديق التوفير وضمنت لهم معاش العجز والشيوخوخة ، ولم تكن باقرار حق العمل والاستخدام بل أقرت للعمال معونة مالية خلال فترة البطالة غير المتعمدة . وفي ضوء ما أضيف الى الحقوق الفردية المألوفة من حقوق جديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية كحق اضراب العمال وحق العمل والاستخدام وحق تقاضي اجر مناسب أثناء العمل ، وحق الضمان الاجتماعي ، وحق الخدمات الصحية ، وحق الخدمات الثقافية ، وحق تكافؤ الفرص وغير ذلك من الحقوق التي ذكرناها ، تكون الدولة قد عدلت عن موقفها السلبي الى موقف ايجابي ، فلم تقتصر على تعزيز الحقوق الفردية وحسب كما كانت تفعل من قبل وإنما وضمت

فالدولة تحترم حرية الافراد فتسن لهم من القوانين ما يكفل استخدام الحرية بالقدر الذي لا تضار منه المصلحة العامة ، وفي مقابل ذلك يخضع الافراد لسيطرة الدولة التي لا تتعدى المقدار اللازم لاسعاد المجتمع وتحقيق أمنه وتقديمه .

تطور أبعاد الحرية

وقد تطورت القاعدة القانونية التي تنتظم الحريات الفردية ، فكان ثوار عام ١٧٨٩ الفرنسيون لا يسمحون بقيام أية نقابة أو جمعية تتوسط الفرد والدولة ، وذلك كرد فعل لما فرضته النقابات الحرفية قبل الثورة من قيود على العمل والعمال منعت كل تجديد . ولكن الدولة عادت فيما بعد ، فسمحت بتأليف النقابات والجمعيات كحق من حقوق الافراد ، وقد تم ذلك عندما أخذ المذهب الفردي الذي يمنع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، يتقهقر أمام هجمات ناقدية بعد التطور الصناعي في القرن التاسع عشر وما أثاره من مشاكل عمالية ، وظهور المبادئ الاشتراكية والاجتماعية التي نادت بوجوب تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لحماية الحريات الفردية . واستمر تأثير المدرسة الاشتراكية بفعل فعله الى أن برزت الى الوجود دول اشتراكية قررت دساتيرها حقوقا اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق ، الى جانب الحقوق والحريات الفردية التقليدية . وللوقوف في وجه المذهب الاشتراكي والحد من انتشار مبادئه في صفوف العمال ، عمدت دول الديمقراطية التقليدية الى التدخل في الاخرى في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنه تدخل أضيّق فلم يذهب الى حد إلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج . فقد سنّت هذه الدول تشريعات خولتها ادارة بعض النشاطات بنفسها وأخضعت نشاطات أخرى لقواعد قانونية تبدو في ظاهرها مقيدة للحرية ، ولكنها في حقيقتها ليست سوى تنظيم للحرية يجعل الاستفادة منها متيسرة للجميع : فبالاضافة

ونعرض لأصول هذه الحقوق في الإسلام ، ثم نتكلم عن القيمة القانونية لإعلان حقوق الإنسان .

وإذا القينا نظرة على وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نجدها :

تشير في ديباجتها الى أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في بني الإنسان ، وبحقوقهم المتكافئة الثابتة هو أساس الحرية والعدالة والسلام ، وأن البشرية تريد عالماً ينعم فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الخوف والعوز ، وأن من الضرورة أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان حتى لا ينتهي به الأمر الى التمرد على الاستبداد والظلم ، وأن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في ميثاق الأمم المتحدة إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقيمه ، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدماً ، وأن ترفع مستوى العيش في ظل حرية شاملة ، وأن الدول الأعضاء قطعت على نفسها بهذا بأن تكفل ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية ، وبما أنه من الأهمية بمكان أن يعي الناس جميعاً هذه الحقوق والحريات لتيسير الوفاء بهذا التعهد والميثاق وفاء كاملاً - فلذلك تعلن الجمعية العامة هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليكون المثل الأعلى للجميع ، تسعى شعوب الأرض وأممها نحو بلوغه ، وعلى هدى هذا الإعلان ينبغي لكل فرد أو هيئة في المجتمع أن يعمل - بوسائل التربية والتعليم - على زيادة احترام هذه الحقوق والحريات ، وأن يستعين بالتدابير المتواصلة - القومية والدولية - ليكفل الاعتراف بهذه الحقوق والحريات والمحافظة عليها محافظة فعالة سواء بين شعوب الدول الأعضاء نفسها ، أو بين شعوب الدول الواقعة تحت حكمها .

ثم تذكر المادة الأولى من الإعلان أن الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلاً وضميراً ، وعليهم أن يعامل

للأفراد استخدام حقوقهم وجني منافعها ، ووضعت في أيديهم الوسائل اللازمة لهذا الغرض . وبذلك عاد الوثام سيرته بين الحرية والسيادة ، بعد أن كان يعكر صفوه طغيان حرية رجال الأعمال على مصالح العمال وتصميم هؤلاء العمال على النضال لتحسين أوضاعهم ، ورؤية كثير من الناس أنفسهم عاجزين عن علاج مرضهم أو تعليم أولادهم أزاء ارتفاع تكاليف المعيشة . . . وقد استقام الأمر عندما أقدمت سيادة الدولة على سن تشريعات تحد من حرية فئة من الأفراد في سبيل خلق حريات وحقوق اقتصادية واجتماعية جديدة تطلبها حاجة أغلبية الأفراد . . ومن هذه الناحية اقتربت الدول الرأسمالية من الدول الاشتراكية وضاعت الشقة بينهما . وقد أصبح عالماً الحاضر يسوس معظم دوله نظامان ديمقراطيان أحدهما كلاسيكي والآخر اشتراكي ، وكلاهما تقرر دساتيره حماية الحريات الفردية ، وأن اختلفا من حيث أسلوب الحماية : تكون الحماية بامتلاك الدولة لوسائل الإنتاج التي تحتاج الى عمال ، وبإدماج الفرد في نظام الحكم بدلاً من السماح له بنقده ، كما يرى الاشتراكيون الجماعيون ؟ أم تكون بالمحافظة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعدم اخضاع حرية الرأي لآية قيود ، كما يرى الكلاسيكيون ؟

٢ - حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الإسلام

ولما كانت حريات الإنسان وحقوقه قد أعلنت بوثيقة «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨ ، وكان هذا الإعلان قد اقتبس قواعده من اعلانات الحقوق السابقة ، وما نصت عليه دساتير الدول الديمقراطية الكلاسيكية منها والاشتراكية ، وما قدّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضرورة الأخذ به في كل دولة معاصرة متمدنة ، فإننا سنقوم بدراسة حقوق الإنسان في ضوء هذا الإعلان ،

بعضهم بعضا بروح الاخاء . كما تذكر المادة الثانية أن لكل انسان أن يتمتع بالحقوق والحريات الواردة في الاعلان دون أى تمييز ، لا سيما في الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسي أو أى رأى آخر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد ، أو أى وضع آخر دون أية تفرقة بين الرجال والنساء ، ولا أية تفرقة تقوم على الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد الفرد سواء كان البلد مستقلا أو تحت الوصاية ، أو غير متمتع بالحكم الذاتي ، أو كانت سيادته خاضعة لقيود ما .

ويعدد الاعلان ، بعد ذلك ، الحقوق والحريات فيقرر :

حق الفرد في الحياة والحرية والأمن الشخصي (المادة ٣) ، وعدم جواز الاسترقاق وتجارته والتعذيب وأية عقوبة أو معاملة قاسية أو وحشية أو حاطة بالكرامة (المادتان ٤ و ٥) وحق الانسان في أن يعترف له بشخصيته القانونية (المادة ٦) ، ومساواة الناس أمام القانون وحقهم في التمتع بحماية متكافئة (المادة ٧) ، وحق الشخص في اللجوء الى المحاكم الوطنية ضد كل اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له الدستور أو القانون (المادة ٨) وعدم جواز القبض على الانسان أو حجزه أو نفيه تعسفا (المادة ٩) ، وحق الانسان في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا ، سواء كان ذلك للفصل في حقوقه ، أو التراماته أو الاتهامات الجنائية الموجهة اليه ، وأن المتهم برئ الى أن تثبت ادانته بمحاكمة علنية تؤمن له فيها جميع ضمانات الدفاع عنه ، ولا بدان الانسان الا اذا كان فعله يعتبر جرما وفقا للقانون النافذ وقت ارتكابه الفعل ، ولا توقع عليه عقوبة أشد من العقوبة المقررة في القانون وقت ارتكابه الجرم (١٠ و ١١) ، وحق الشخص في حماية القانون من التدخل غير المشروع في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو

انتهم على شرفه وسمعته (المادة ١٢) ، وحرية الفرد في التنقل واختيار محل الإقامة داخل الدولة ، وحقه في أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده وأن يعود اليها (المادة ١٣) ، وحق الفرد في الالتجاء الى بلاد أخرى هربا من الاضطهاد على الا ينتفع بهذا الحق من أجل الى المحاكم في جرائم غير سياسية أو لأعمال مخالفة لأهداف ومبادئ الامم المتحدة (المادة ١٤) ، وحق كل فرد بالتمتع بجنسية ما (المادة ١٥) ، وحق الزواج ، مع حقوق متساوية للزوجين (المادة ١٦) ، وحق التملك (المادة ١٧) ، وحق حرية التفكير والدين والضمير ، ويشمل هذا الحق حرية تغيير الديانة وإقامة الشعائر سرا وجها مع الجماعة أو على انفراد (المادة ١٨) ، وحق حرية الرأى والتعبير (المادة ١٩) ، وحق حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية (المادة ٢٠) ، وحق الاشتراك في إدارة الشؤون العامة للبلاد مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا ، وحق تقلد الوظائف العامة . وأن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة يعبر عنها بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السرى وعلى قدم المساواة بين الجميع ، أو وفق أى إجراء مماثل يضمن حرية التصويت (المادة ٢١) ، وحق الشخص في الضمان الاجتماعي على أساس أنفعائه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنمو شخصه نموا حرا بفضل المجهود القومي والتعاون الدولي ، وذلك وفقا لنظم وموارد كل دولة (المادة ٢٢) ، وحق الشخص في العمل في اختياره بشروط عادلة مرضية ، وحقه في أجر متساو مع أجور الآخرين عن عمل متساو ، وحقه في أجر عادل مرض - يكفل له ولأسرته عيشا لائقا بكرامة الانسان تضاف اليه عند اللزوم وسائل أخرى للحماية الاجتماعية ، وحقه في الحماية من البطالة ، وحقه في تأسيس النقابات أو الانضمام اليها حماية لمصالحه (المادة ٢٣) ، وحق الشخص في الراحة وفي أوقات الفراغ ، ولا

حق الفرد في الحياة والحرية والأمن الشخصي (المادة ٣) ، وعدم جواز الاسترقاق وتجارته والتعذيب وأية عقوبة أو معاملة قاسية أو وحشية أو حاطة بالكرامة (المادتان ٤ و ٥) وحق الانسان في أن يعترف له بشخصيته القانونية (المادة ٦) ، ومساواة الناس أمام القانون وحقهم في التمتع بحماية متكافئة (المادة ٧) ، وحق الشخص في اللجوء الى المحاكم الوطنية ضد كل اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له الدستور أو القانون (المادة ٨) وعدم جواز القبض على الانسان أو حجزه أو نفيه تعسفا (المادة ٩) ، وحق الانسان في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا ، سواء كان ذلك للفصل في حقوقه ، أو التراماته أو الاتهامات الجنائية الموجهة اليه ، وأن المتهم برئ الى أن تثبت ادانته بمحاكمة علنية تؤمن له فيها جميع ضمانات الدفاع عنه ، ولا بدان الانسان الا اذا كان فعله يعتبر جرما وفقا للقانون النافذ وقت ارتكابه الفعل ، ولا توقع عليه عقوبة أشد من العقوبة المقررة في القانون وقت ارتكابه الجرم (١٠ و ١١) ، وحق الشخص في حماية القانون من التدخل غير المشروع في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو

ويعدد الاعلان ، بعد ذلك ، الحقوق والحريات فيقرر :

حق الفرد في الحياة والحرية والأمن الشخصي (المادة ٣) ، وعدم جواز الاسترقاق وتجارته والتعذيب وأية عقوبة أو معاملة قاسية أو وحشية أو حاطة بالكرامة (المادتان ٤ و ٥) وحق الانسان في أن يعترف له بشخصيته القانونية (المادة ٦) ، ومساواة الناس أمام القانون وحقهم في التمتع بحماية متكافئة (المادة ٧) ، وحق الشخص في اللجوء الى المحاكم الوطنية ضد كل اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له الدستور أو القانون (المادة ٨) وعدم جواز القبض على الانسان أو حجزه أو نفيه تعسفا (المادة ٩) ، وحق الانسان في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا ، سواء كان ذلك للفصل في حقوقه ، أو التراماته أو الاتهامات الجنائية الموجهة اليه ، وأن المتهم برئ الى أن تثبت ادانته بمحاكمة علنية تؤمن له فيها جميع ضمانات الدفاع عنه ، ولا بدان الانسان الا اذا كان فعله يعتبر جرما وفقا للقانون النافذ وقت ارتكابه الفعل ، ولا توقع عليه عقوبة أشد من العقوبة المقررة في القانون وقت ارتكابه الجرم (١٠ و ١١) ، وحق الشخص في حماية القانون من التدخل غير المشروع في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو

ويختتم الاعلان نصوصه ببيان : انه لا يصح ممارسة الحقوق والحريات ممارسة تتعارض مع اهداف ومبادئ الامم المتحدة (الفقرة ٣ من المادة ٢٩) وان ليس في الاعلان نص يجوز تأويله على انه يخول دولة او جماعة او فردا اي حق في القيام بنشاط، او تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه .

تلك هي المبادئ التي اوردها الاعلان العالمي لحقوق الانسان . انها ، كما قلنا ، مزيج من الحقوق التي درجت عليها اعلانات الحقوق والدساتير في الماضي ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ذات الطابع الاشتراكي . وهذه الظاهرة تشترك فيها الدساتير الحديثة للدول الديمقراطية التقليدية والاشتراكية معا في الغرب والشرق ، فهي جميعا تولي اهتمامها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتضيفها الى الحقوق الفردية الاخرى . ورغم ما تحقق من قيام اسس عامة للحقوق والحريات تلتقى على صعيدها دساتير الدول الديمقراطية المختلفة ووثيقة الاعلان العالمي للحقوق ، - فان العناصر الاخرى التي تدخل في تكوين الحقوق والحريات ليست واحدة ، وانما تختلف في دول عنها في أخرى كما تختلف في وثيقة اعلان الحقوق عما هي عليه في كثير من دساتير الدول وتشريعاتها . . ومرد هذا الاختلاف الى ظروف كل دولة ، وان كان اتساع الاتصالات العالمية وزيادة التعارف بين الشعوب ، وتفاعلها مع حضارة العصر ، كل ذلك كفيل بتحقيق مزيد من التلاقي .

وقبل ان نشرع في تصنيف الحقوق والحريات المقررة في الاعلان العالمي ، تجدر الإشارة الى ان ديباجة الاعلان ومادته ال ٢٩ انطوتا على رسم فلسفة الحقوق والحريات ، فهي في جوهرها : تحرير للفرد من الخوف والفاقة ومن كل ما يمنعه من حرية القول والمعتقد ، وهي ليست مطلقة بلا حدود : فلا بد من خضوعها لقيود القانون ضمانا لحقوق الآخرين وحرياتهم وصونا للنظام والمصلحة

سيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر (المادة ٢٤) ، وحق الشخص في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويشمل ذلك الغذاء والكساء والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش لظروف خارجة عن ارادته . وللأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصة (المادة ٢٥) ، وحق الشخص في التعلم ، وفي أن يكون التعلم بالمجان في مراحله الاولى الاساسية على الاقل ، وان يكون التعلم الابتدائي الزاميا ، وان يعمم التعليم الفني والمهني ، وان ييسر القبول في التعليم العالي للجميع على قدم المساواة وعلى اساس الكفاية : ويجب ان تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان انماء تاما ، والى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات العامة ، وزيادة التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب والجماعات العنصرية والدينية والى مضاعفة جهود الامم المتحدة لحفظ السلام وللآباء الحق الاول في اختيار تربية اولادهم (المادة ٢٦) ، وحق الفرد في الاشتراك الحري في حياة المجتمع الثقافي ، وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والافادة من نتائجه وللأفراد الحق في حماية حقوقه الادبية والمادية من انتاجه العلمي او الادبي او الفني (المادة ٢٧) ، وحق الفرد في التمتع بنظام اجتماعي ودولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الاعلان (المادة ٢٨) .

كما يقرر الاعلان أن : على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يمكن فيه ان تنمو شخصيته نموا تاما ، وان الفرد يخضع في ممارسة حقوقه وحرياته للقيود التي يقررها القانون لضمان الاعتراف بحقوق الآخرين وحرياتهم واحترامها ، ولتحقيق مقتضيات العدالة للنظام العام والمصلحة العامة والاخلاق في مجتمع ديمقراطي (المادة ٢٩) .

الاشتراك المباشر في الحكم ممكنة في الماضي في دول صغيرة كدولة مدينة أئينة . ونجد صورة منها في هذا العصر لدى بعض الولايات (الكانتونات) السويسرية في الشؤون الداخلية . ويتجلى حكم الشعب بالشعب ليس فقط في الديمقراطية البرلمانية (النيابية) التي ينتخب فيها المواطنون من يمارسون السلطة نيابة عنهم ، بل أيضا في ديمقراطية شبه مباشرة تضيق الى النظام النيابي طريقا استفتاء الشعوب في بعض الامور . وتتعايش اليوم جنبا الى جنب ديمقراطيتان احدهما تقليدية والاخرى اشتراكية ، وكلتاهما تنشدان حرية الفرد وتتدخلان في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لمصلحته ، الا ان تدخل الثانية اوسع نطاقا وابعد مدى .

وجميع الدول الديمقراطية تشترط لتقلد الوظائف العامة شروطا توفر للوظائف الكفاءة القادرين على النهوض بابعائها . وبعض هذه الدول يجعل الانتخاب حقا الزاميا فيفرس العقوبة على المتقاعسين عنه . وليس من قيد على الناخب سوى ان يكون بالفا سن الرشد . وفي معظم الدول المعاصرة يستوي الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق السياسية . ويمارس الحكام السلطة عن طريق سن القوانين وتطبيقها . وعليهم ان يحسبوا حسابا للرأي العام فلا يجعلون السيادة القانونية التي خولوا ممارستها تطفي على السيادة السياسية التي يمتلكها الرأي العام .

والاسلام يعتبر السيادة او السلطة ملك الشعب (وامرهم شورى بينهم « قرآن كريم » — ولا تجتمع امتي على ضلالة «حديث شريف ») فيكون الحاكم — واحدا كان او متعددا — وكيل عن الشعب في ممارسة السلطة ، ومن ثم لا يصح توليه الحكم الا اذا اختاره الشعب . ولم يعين القرآن الكريم ولا الرسول عليه السلام اسلوبا محددا لتعبير الامة عن ارادتها في اختيار الحاكم ، بل ترك هذا الامر للمشرع الزمني يتصرف فيه حسب مقتضيات الزمان والمكان .

العامة والاخلاق في مجتمع ديمقراطي ، وهي اذا غضت من شأنها : اضطر الفرد الى التمرد على الاستبداد والظلم ، والتاريخ عرف مأساة انسانية مروعة من هذا الظلم ، ومن ردود فعل الحرية ضده . وقد سبق ان عرضنا لهذا الموضوع ووضحنا ان الحكم السليم هو الذي يقوم على قواعد قانونية تحقق الانسجام بين سلطة الدولة وحرية الفرد ، فلا السلطة تستبد ، ولا الحريات تشتت .

ويمكننا تقسيم الحقوق والحريات المعلنة الى : **اولا** ، حقوق الحرية السياسية . **وثانيا** ، حقوق الحرية المدنية ، **وثالثا** ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتتألف هذه الاقسام من مجموعة حقوق وحرريات اساسية ينضوي الى بعضها عدد من حقوق وحرريات تؤلف العناصر المكونة له . وقد رأت الامم المتحدة ان هذه الحقوق والحريات جميعا مثل اعلى للشعوب يجب ان تبلغ ، واهابت بالدول الى الاخذ بها واحترامها ، وذلك نظرا لما لمسته الامم المتحدة من اختلاف الحريات في دول عنها في دول اخرى ، نتيجة عوامل تاريخية مرت بها الحريات في تطورها وتكاملها عبر الزمن .

حقوق الحرية السياسية

ان حقوق الحرية السياسية تتمثل في حق الحكم وحق الانتخاب وحق التوظيف ، أي انها تفسح امام الفرد مجال الاشتراك في ادارة الشؤون العامة للبلاد مباشرة او بواسطة ممثلين ، وتخوله ان يتقلد الوظائف العامة ، كما تفيد المادة ٢٩ من الاعلان ، ويشمل ذلك الخدمة العسكرية . وحق الفرد السياسي بالاشتراك في ممارسة سلطة الحكم مرده الى ان ارادة الشعب هي مصدر الحكام . وطريقة الاشتراك غير المباشر هي المتبعة في ايامنا ، بواسطة ممثلين يختارهم الشعب في انتخابات عامة يعبر بها عن ارادته . وقد اوجب الاعلان ان تكون هذه الانتخابات نزيهة وان تجرى على اساس المساواة بين الجميع . وكانت طريقة

في المشاكل القائمة . وإذا كان الافراد ملزمين باطاعة السطة الحاكمة (وأطيعوا الله ورسوله وأولى الامر منكم) فلا يجوز للسلطة ان تستبد فيهم بالسيطرة ، وتحملهم ما ليس بوسعهم (ولست عليهم بمسيطر « قرآن كريم ») (وما أنت عليهم بجبار « قرآن كريم ») ، (لا يكلف الله نفسا الا وسعها « قرآن كريم ») ولا يستقيم الامر الا اذا تواءمت سلطة الدولة وحرية الافراد . وللشعب الحق في مراقبة الحاكم ، فاذا ساء سلوكه أو ظلم للشعب ان يعزله ولو باستخدام القوة اذا اقتضى الامر ، وهذا ما يعرف اليوم « بحق الشعب في مقاومة الظلم » . وحق الشعب في خلع الحاكم يرجع الى ان اختياره حاكما لا يعدو ان يكون تعاقدًا بينه وبين الشعب على ممارسة الحكم بالوكالة عن الشعب بممارسة صالحة امينة ، ومن ثم فهو يخضع لما يخضع له الوكلاء في عقودهم فينزل أو يعزل قسرا كلما اخل بشروط العقد . والرقابة الشعبية المفروضة على الحاكم هي ما يعبر عنه في ايامنا بالسيادة السياسية المتمثلة في الراي العام الذي يخشى الحكام جانبه ويسعون الى كسب وده . كما ان الموظفين الذين يعينهم الحاكم كالولاة والقضاة ليسوا سوى موظفي الشعب الذين وكل الحاكم في تعيينهم وعزلهم . ولهذا لا ينزلون بعزله ما داموا يمارسون وظائفهم للشعب وباسم الشعب . وشأن الحاكم شأن اي فرد عادي يحاكم ويعاقب . ولا يرى القاضي في ذلك حرجا لانه لم يول القضاء بسلطة الحاكم وانما بسلطة الشعب ، فهو قاضي الشعب . ويسوى القاضي بين الحاكم وخصمه في مجلس القضاء ، ويوقع عليه العقوبات التي يوقعها على اي فرد اخر من قصاص على القتل عمدا، وجلد بحد الزنا ، ورد لمال مفصوب ، وما الى ذلك من عقوبات .

ومبدأ سلطة الشعب المقرر في الاسلام يتلاقى مع المبدأ الديمقراطي القائم على نفس الاساس وهو سلطة الشعب . واذا كانت انظمة الحكم في دول عربية معاصرة تسير على هذا المبدأ

وبذلك يصح القول ان الاختيار الشعبي يكون مباشرا كما يكون غير مباشر ، وان الاختيار غير المباشر يقع اما باختيار الشعب من يختارون الحاكم ، واما بقيام اهل الحل والعقد باختياره . والطريقة الاخيرة هي التي كان معمولًا بها في الماضي . فلم تكن وسائل المواصلات والاتصالات السريعة بين مختلف اجزاء الدولة معروفة آنذاك . وكان اهل الحل والعقد يبايعون الحاكم فلا يلبث ان يتجاوب معهم سائر الشعب . واهل الحل والعقد - او اهل الاختيار كما يسمونهم ايضا - هم وجه الشعب وكفائاته في مختلف مجالات الاختصاص ، سواء منهم ذوو المناصب ورؤساء الجند والعلماء ورجال الفكر وامثالهم ممن يقصدهم الناس لحل مشاكلهم ، وهم بحكم ثقة الشعب بهم اولى بتمثيله في اختيار الحاكم . ومن الفقهاء من يجد سند ذلك في النص القرآني (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) على اعتبار ان عبارة (وأولى الامر) تشمل في مدلولها الحكام وغير الحكام من ذوي المعرفة والراي . وأقل ما يقال في هذه الطريقة انها غدت عرفا دستوريا في زمن لم تكن فيه طريقة الانتخاب المباشرة متيسرة كما بينا . وبهذا النمط من المبايعة اختير لرئاسة الدولة ابو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن ابي طالب . ولم يكن لكتاب العهد الذي شرع رؤساء الدولة ، منذ العهد الأموي ، يمهّدون فيه بالسلطة الى ابن أو اخ ، أي وزن قانوني قبل ان يقترن بالمبايعة ، بل كان مجرد ترشيح .

ويعرف الحاكم او رئيس الدولة بالخليفة او الامام او الأمير .

والحاكم ملزم بان يعمد الى المشاورة في تصريف شؤون الدولة (وشاورهم في الامر) - قرآن كريم . ولم يقر التشريع الديني نظاما معينًا لطريقة المشاورة بل ترك ذلك للقوانين الوضعية تعالجه حسبما تقتضي به الظروف المتغيرة . وكان رؤساء الدولة منذ عهد الرسول يجمعون الصحابة وذوي الراي ليدلوا بآرائهم

وهذه الحقوق والحريات يضع لها القانون حدودها المعقولة في كل دولة .

(١) حق الحياة

لقد نصت المادة الثالثة من الاعلان العالمي على هذا الحق . ولا ريب انه رأس الحقوق والحريات . فبدون الحياة لا يبقى من جدوى لاية حقوق . والدولة في مراحل تطورها ، كانت تعنى بوضع قاعدة قانونية للمحافظة على حق الحياة ، ففي القديم كان الافتصاص من القاتل حقا لدوى المقتول ، وهو ما يعرف بالشار الشخصي أو الفردي . واليوم تعتبر القاعدة القانونية الاعتداء على الحياة - شأن معظم الجرائم الاخرى - اعتداء على المجتمع بأسره ، وتدخل المجتمع أن ينزل العقاب بالمتهم ويدع للمتضرر الشخصي حق المطالبة بالتعويض المدني . فثمة حق عام للمجتمع وحق شخصي للمتضرر . وبعض القوانين الحديثة تعاقب على جريمة القتل بالاعدام لاهمية الحياة الانسانية . وبعضها الآخر يكتفي بالسجن أخذا بعين الاعتبار أهمية الحياة ولو كان صاحبها مجرما . وبسبب هذه الاهمية تعاقب بعض الدول على محاولة الانتحار ، كما أن جميع القوانين اعتبرت الدفاع عن النفس عملا مشروعا .

والاسلام يقضي باعدام القاتل عمدا ، ولكنه لم يجعل القصاص وجوبيا ، بل خير ولي المقتول ، أى وارثه ، بين العقوبة وبين العفو والاكتفاء بالدية أو الاستغناء عنها . وحبيب الية العفو والصلح (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) قرآن كريم » (، (فمن عفا وأصلح ، فأجره على الله « قرآن كريم ») . ومفاد هذا أن الاسلام يكبر قيمة الحياة الانسانية ، فهو اذ يقر عقوبة الاعدام تعبيرا عن أهمية حياة المقتول لا يجرد حياة القاتل من قيمتها عندما يبقى الباب مفتوحا على مصراعيه أمام ذوى المقتول ليقرروا العفو والصفح .

الديموقراطي فيختار الشعب في كل منها حكامه الذين ينوبون عنه في ممارسة السلطة في مظهرها التشريعي والتنفيذي ، فانها تتجاوب في الحقيقة ، مع أصل مقرر في الشريعة الاسلامية . وإذا نظرنا الى تطبيق مبدأ سلطة الشعب في الماضي الاسلامي من زاوية اختيار الحاكم نجد أن نسبة الذين كانوا يبايعون في مساجد العاصمة والاقاليم من اهل الحل والعقد وسواهم لا يمكن أن تفوقها نسبة الناخبين المشتركين في كل انتخاب أو اجتماع في دولة اثينا الديموقراطية ، فلم يكن هؤلاء يزيدون في الواقع على الفين الى ثلاثة من مجموع عدد الناخبين البالغ اربعين ألفا من أصل السكان المتجاوز ثلاثمائة ألف . والوظائف العامة في الاسلام يولائها الاكفاء الذين يجمعون بين القدرة والامانة أي كان عنصرهم ولونهم ، ومثل ذلك مناصب الجيش . وقد أسرفت الدولة العباسية في منح الحرية السياسية للمواطنين الجدد من سكان البلاد المفتوحة من طريق تسليمهم المناصب العليا في السلطة المركزية والمراكز القيادية في الجيش واقصاء العرب عنها ، وذلك قبل أن يكتمل تألف هؤلاء المواطنين الجدد من غير العرب مع المجتمع السياسي الجديد ، فكان من أثر هذه الظاهرة أن جمحت بهم الأهواء فصاروا يعبثون بالسلطة ، فيخلعون رؤساء الدولة أو يقتلونهم في غير ما شعور بالمسؤولية ، بينما شرع حكام الاقاليم في اعلان انفصالهم عن كيان الدولة . ولم تستطع الدولة التي وهنت قواها أن تصمد بعد ذلك أمام غارات الجيوش الاجنبية الراحفة .

حقوق الحرية المدنية :

ان الحقوق المدنية قوامها : حق الحياة ، وحق الحرية الشخصية ، وحق التملك ، وحق حرية التعبير عن الرأي ، وحق حرية الضمير والمعتقد ، وحق حرية تأسيس الجمعيات ، وحق تكوين الاسرة ، وحق التقاضي أمام قضاء مستقل عادل ، وحق المساواة .

(٢) حق الحرية الشخصية

ومتى كان للانسان حق الحياة وجب ان يكون له الحق في الحياة التي يختارها في نطاق عدم اضاراه بالآخرين اعني ان ينعم بالحرية الشخصية ، ومن ثم يدخل في نطاق الحرية الشخصية :

١ - **تحريم الرق** ، لانه يمنع المرء من الحياة كما يرغب ، ومن تمتعه بالحقوق المقررة للانسان ، وحق الفرد في **الاستيطان والتنقل** باتخاذ محل اقامة له ، وبمفادته بلاده أو أية بلاد أخرى والعودة إليها ، وحقه في التمتع **بجنسية** ما ، وتبديل جنسيته وفق الشروط المبينة في القانون وحقه في **اللجوء** الى بلد غير بلده هرباً من الاضطهاد (وقد اشترط الاعلان للانتفاع بهذا الحق الا يكون الشخص محالاً الى المحاكمة من جرم غير سياسي أو من جرم مناف لاهداف ومبادئ الامم المتحدة) ، وحق الفرد في **الامن الشخصي** أو سلامة شخصه ، فلا يقبض عليه ولا يحبس ولا ينفي الا بمقتضى القانون ومن غير تعسف ، وهذا يعني ان يحاكم المقبوض عليه في أسرع وقت ، والا يقع الحبس أو النفي الا بعد المحاكمة . ويظل المتهم في أية جريمة بريئاً الى ان تثبت ادانته بمحاكمة علنية تؤمن له فيها جميع ضمانات الدفاع . ولا يقضى بادانة المتهم الا اذا كان القانون يعتبر فعله جرماً معاقباً عليه وقت ارتكابه ، وهذا ما يعرف بمبدأ عدم رجعية قوانين الجزاء الى الماضي ، وما يترتب عليه من عدم جواز توقيع عقوبة اشد من العقوبة المقررة للفعل وقت ارتكابه في حالة صدور قانون جديد يشدد العقاب . ولا يجوز تعريض الانسان للتعذيب ولا لاية معاملة أو عقوبة قاسية أو مهينة أو منافية لكرامة الانسان (المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من الاعلان) .

وهذه الحقوق لم تكن مصنوعة في الماضي ، فقد كان الانسان معرضاً لضروب من الامتداء كالرق ، والمعاملة القاسية والعقوبات الشديدة والتعذيب ، والسجن التعسفي .

(١) فلقد كانوا يقتلون الأسير أو يسترقونه ، وكان الدائن يسترق مدينه المعسر ، والرقيق يباع ويشترى ولا حقوق له . وكانت دولة اثينة الديمقراطية تعذب الرقيق قبل ادائه الشهادة أمام المحاكم اعتقاداً منها بأنه لا ينطق بالحقيقة الا بعد تعذيبه . وأجازت قوانين **جستنيان** الرومانية بيع الأبوين المعدمين طفلهم المولود في سوق الرقيق ، وشجعت استرقاق قن الارض فقضت بأن الحر الذي يزرع ارضاً ثلاثين عاماً يصبح مرتبطاً بها هو وأولاده على الدوام لا يستطيع منها انفكاكاً الا برضاء سيده . وخلال القرون الوسطى كانت الدول الأوروبية كفرنسا وانكلترا تحرم على الرقيق أن يصبح قساً . وقد أوصى كبرير أساقفة نربونة عام ١١٤٩ بعبئده المسلمين الى اسقف بيزير . وكان **الفديسي توماس** يرى ان الاسترقاق نتيجة طبيعية لخطيئة آدم ، وانه وسيلة اقتصادية في عالم يجب أن يكبح فريق من اناسه ليتمكنوا الفريق الآخر من الذود عنهم . وما لبثت الكنيسة ان حرمت استرقاق المسيحيين . أما اقنان الارض فكان القانون يفرض عليهم الضرائب وأعمال السخرة لصالح السيد صاحب الارض ، وكان محرماً عليهم أن يطحنوا حبوبهم أو يخبزوا خبزهم أو يعصروا زيتهم في غير مطحنة السيد أو مخبزه أو معصرته ، وعليهم أن يحاربوا الى جانب السيد وأن يرفعوا قضاياهم الى محاكمه . وفي انكلترا سنوا عقوبة الاسترقاق ، وعدوا اولاد الأمة (الجارية) ارقاء ولو كانوا من أب حر ، واجازوا بيع الزوجات أو الاولاد عند الفاقة ، واجازوا للسيد قتل عبده . ولم تكن الدعوى تسمع من رقيق . وقد ادخل بعض التعديل على قواعد الاسترقاق الا أن الرق ظل قائماً . وقد راجت تجارة الرقيق في عهد الاستعمار الاوربي وانشئت شركات لهذا الغرض . ولم تستطع الافكار الحرة التي انتشرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أن تُلغى الرق من العالم الغاء تاماً . فمثل هذا الالغاء لم يتوصل اليه القانون الا في العصر الحاضر .

جسم المجرم بحرف يرمز الى جريمته وذلك بطريق الكي ، وحرق اللسان بالحديد عقابا على الحنث في اليمين والتجديف ، وبتر أعضاء الجسم (اليدين أو القدمين أو الاذنين أو الانف ، وسمل العينين) . وكانت المحاكم تقضي باعدام المسيحي المرتد أو المسيحي الضال أو المنشق حرقا في الساحة العامة . وكان عقاب القتل أو السرقة قطع الرأس أو الشنق أو النفي أحيانا . وتدفن القاتلات وهن على قيد الحياة . وكانت المحاكم الكنسية تفرض العقوبات المطبقة في المحاكم المدنية ، وقدرت محكمة دير القديسة جنيفيف بمعاقبة سبع نساء سارقات بدفنهن وهن على قيد الحياة (١) وكانوا يعاقبون في انجلترا بعقوبات الجلد ، والخصاء ، وبتر اليدين أو القدمين أو الشفة العليا ، وجذع الانف ، وصلم الاذن ، والشنق وقطع الرأس ، والحرق ، والرجم ، والاغراق في الماء ، واللقاء في هوة سحيقة . ومن القواعد التي استنتجها وليام الفاتح الاستعاضة عن عقوبة الاعدام بقتل العينين وقطع اليدين والقدمين والخصيتين حتى تكون البقية الباقية من الجسم شاهدا على اجرام الشخص . وكان القانون الانكليزي يفرض على جميع الرجال أن يصرخوا اذا وقعت مخالفة للقانون وأن يطاردوا مرتكبها .

واستمرت العقوبات الاقطاعية حتى القرن الثامن عشر .

واذا كان نظام الفروسية الذي عرفته أوروبا في القرون الوسطى (وهو نظام عسكري طبقي اقطاعي) يحوى من الوجهة النظرية قواعد اخلاقية قيّمة يقسم الفارس على احترامها عند تنصيبه ، فان هذا النظام لم يستطع على الصعيد العلمي ، أن ينشئ فرسانا يتحلون بالفضيلة . فالواقع أن الفرسان كانوا غلاظ الطباع ، قساة القلوب لا يتورعون من الاعتداء

(٢) وكدليل على قسوة المعاملة والعقوبات في الماضي نذكر انهم في دولة مدينة أثينة كانوا يحكمون بعقوباتي الضرب والكي في كثير من الاحيان ، ويقضون بالاعدام من اجل جرائم صغيرة ، وينفون الشخص لمجرد الشبهة بأن وجوده ينطوى على خطر . وقد عوقب احد ملوك اسبارطة لزواجه من امرأة نحيلة البنية . وكانت اسبارطة تجبر غير المتزوجين على السير عريا بين الجماهير حتى في الشتاء وهم يرددون نشيد ماله انهم يلقون جزاءهم العادل لمخالفتهم قوانين اسبارطة . ولما هزمت اسبارطة في معركة لوكتر ٣٧٠ ق.م ، اوجب حكامها على ذوى القتلى أن يطلعوا على الناس بوجوه باشة ، وعلى الامهات أن يستقبلن ابناهن الناجين من الموت بالبكاء . وقد نصت قوانين جستنيان على عقوبات بتر أعضاء الجسم كجذع الانف ، وقطع اليدين ، وسمل العينين ، ودق العنق ، رغم ما حوته هذه القوانين من قواعد أخرى نيّرة في المجال المدني . ولقد فرض العهد الاقطاعي عقوبات غاية في القسوة : فكان القانون الالماني يقضي بأن من يزيل لحاء احدى اشجار الصفصاف المسكة بجسر يتقر بطنه ، وتنتزع اعضاءه لتلف حول الثلمة التي أحدثها . وكان قانون وستفاليا (الذى ظل نافذا حتى عام ١٤٥٤) ينص على أن من يزيل معالم حدود أرض جاره يدفن جسمه في الأرض حتى رأسه ، ثم يقوم بحرق رأسه رجال وثيران لم يحرقوا أرضا من قبل ، ولهذا الشخص أن ينقل نفسه بالطريقة التي يراها . وكان الثأر الفردي حقا معترفا به . وكان المدعي عاجز عن اثبات التهمة يعاقب بنفس العقوبة المقررة للمجرم الذى اتهم به المدعي في مثل هذه الحالة بالضرب أو بالغرامة . وعرف العهد الاقطاعي أيضا عقوبات : الصلب العلني ، والقذف بالطعام الفاسد ، والرجم بالحجارة ، والجلد بالسوط أو بالعصا ، ووسم

الا يستجاب لطلب المدعي المبارز الا اذا كانت دعواه في حد ذاتها على جانب من القوة يرجح معها كسبها .

والجدير بالذكر ان قسوة المعاملة التي عانى منها الانسان ، لم تقتصر على العصور القديمة والوسطى وعهد الملكيات المطلقة ، فلقد بعثتها النازية من مرقدها خلال الحرب العالمية الثانية عندما كانت تعتقل الناس الآلاف ، وتسومهم الوانا من العذاب والموت .

(٣) وقد اعتمدت القوانين الرومانية اسلوب التعذيب لانتزاع الاعترافات والاقوال . والقوانين الكنسية ايقظت هذا الاسلوب من مرقده في القرن الثالث عشر . وكانت محاكم التفتيش لا تكتفي بتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف فكثيرا ما كان الشهود أنفسهم يعذبون . والتعذيب يكون بالجلد او الكي بالنار ، او بوضع القدمين على جمر الفحم ، او بجذب الساقين واليدين بالحبال ، او بتقليل الطعام حتى ينهار الجسم . ومن المدعى عليهم من كانوا يموتون اثناء التعذيب . على ان المحاكم المدنية قلما كانت تلجأ الى التعذيب . وكان القانون الانكليزي لا يسمح باستخدام التعذيب في ضبط اقوال المتهمين والشهود ، ولما طلب فيليب الرابع ملك فرنسا الى ادوارد الثاني ملك انكلترا ان يلقي القبض على فرسان المعبد الانكليزي لم ينهض دليل ضدهم ، فكتب البابا كلمنت الخامس الى ادوارد قائلا : « علمنا انك تحرم التعذيب لمخالفته قانون بلدك ، ولكن ما من قانون للدولة يملو على القانون الكنسي قانوننا . ولذا آمرك بأن تعذب هؤلاء الرجال » فرضخ ادوارد للأمر . ولكنها مرة واحدة (٢) .

(٤) اما السجن التعسفي بلا محاكمة فقد بلغ مدى بعيدا من الجور في عهد الملكية المطلقة .

على الأسر والضعفاء . ومن ذلك أن ريتشارد وهو مثال الفروسية ، قضى على الفسين وخمسمائة أسير عربي ، كما أنه فقاً عيون خمسة عشر أسيراً فرنسياً وأعادهم الى فيليب ملك فرنسا تاركاً عينا واحدة لواحد منهم ليكون دليلاً ، فلما رأهم فيليب على هذه الحال فقاً هو الآخر عيون خمسة عشر أسيراً انكليزياً وردهم الى انكلترا تحت قيادة امرأة حتى لا يحسب احد - كما قال مادحه - أنه دون ريتشارد قدرة وشجاعة ، أو أنه يخشاه . وفي سنة ١١١٩ فقاً أوستاش دي بروتل النورماندي صهر ملك انكلترا عيني شريف كان رهينة عنده ، فاختطف والد الرهينة بنات أوستاش وقلع أعينهن وجدع أنوفهن (٢) .

ولا تفوتنا الإشارة الى طريقتي التحكيم الالهي والافتتال اللتين كان يعوّل عليهما في كثير من الاحوال لاثبات التهمة أمام القضاء ، رغم ما فيهما من ظلم وقسوة . فبمقتضى التحكيم الالهي كانوا يختبرون المتهم بمواجهته بالنار كالحديد المحمي ، فاذا أصيب بحروق كان ذلك دليلاً على ثبوت التهمة في حقه فينزل به العقاب المقرر . أما طريقة المحاكمة بالافتتال فهي المانية الاصل ، واقتدم من عهد الاقطاع . وقد أدخلها النورمان الى انكلترا ، وظلت مدونة في القانون الانكليزي حتى القرن التاسع عشر . ويرى ان الفارس (هرمان) اتهم الفارس (كاي) بالاشتراك في قتل تشارلس الصالح ، فأنكر التهمة ، فدماه هرمان الى المبارزة القضائية ، واقتتل الرجلان ساعات ، وفقد كلاهما جواده وسلاحه ، وتحولا من المبارزة الى المصارعة ، وأخيراً تمكن هرمان من انتزاع خصيتي كاي فقام الدليل على صحة التهمة ، ولم يتيسر للمحكمة توقيع العقوبة على كاي لأنه مات . وأخذ العهد الاقطاعي يضع بعض القيود على حق المبارزة ، من ذلك

الحكمة ان يقرر الغاءه ، وانما أحاطه بعدد من القواعد التي من شأنها ان تؤدي الى زواله بشكل تدريجي . فمن ذلك انه أمر بإطلاق سراح الأسير بدون مقابل أو بمقابل فدية (فاما مثا بعد وأما فداء حتى تضع الحرب أوزارها « قرآن كريم ») . ويقوم مقام الفدية تبادل الأسرى او أى عمل يؤديه الأسير ، واعتبر الاسلام ولد الجارية من سيدها حراً وهى أيضاً تصبح حرة بعد وفاة السيد والد ولدها . وأوجب الاسلام على الدولة ان تنفق من بيت المال (الخزانة العامة) على تحرير الارقاء (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب « قرآن كريم ») . ويشمل مدلول الصدقات الزكاة التي كانت أهم مورد من موارد الخزانة العامة . ولا يملك السيد الامتناع عن المكاتبه (التعاقد) مع عبده على تحريره لقاء مبلغ من المال . وللعبد ان يعمل كالأحرار لجمع هذا المال . ويكفل له سرعة جمعه ما يتلقاه من الدولة من معونة ومن سيده أيضاً (والذين يتفنون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذى آتاكم « قرآن كريم ») . وجعل الاسلام عتق العبد تكفيراً عن القتل خطأ (ومن قتل مؤمناً فتحرير رقبة « قرآن كريم ») ، وعن الحنث في اليمين (ولا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون به أهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة « قرآن كريم ») . . هذا ، فضلاً عن عتق الأسىاد عبيدهم بلا مقابل بعد ان حثهم الرسول عليه السلام على ذلك لما فيه من مثوبة كبيرة ، ويستوى في ذلك الذكر والانثى (ايما رجل كانت عنده وليدة فعلمها فأحسن تعليمها وأدبها فأحسن تأديبها ثم امتقها وتزوجها فله اجران « حديث شريف ») ، والوليدة هى الجارية . اما معاملة السيد للرق فقد أرادها الاسلام رفيقة رحيمة ، وهذا الالتزام نحو العبد جعله الاسلام فى منزلة الترامات

ففي فرنسا كانت تكفي سعاية او وشاية ضد الشخص حتى يزج به فى غياهب سجن الباستيل بمجرد كتاب ملكي يأمر بسجنه دون سؤال ولا جواب . وكثيراً ما يصبح فى سجنه نسياً منسياً . ولذلك كان أول ما فعله الشعب الفرنسي فى ثورته الكبرى زحفه على الباستيل واستيلاؤه عليه وإفراجه عن سجنائه فى ١٤/٧/١٧٨٩ . وقد خلّد الفرنسيون يوم الاستيلاء على الباستيل فاتخذوا منه عيدهم القومي .

والاسلام يعترف للفرد بحقه فى الاستيطان وفى التنقل (هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه « قرآن كريم ») . وعرف الاسلام حق اللجوء ، وطلب فريق من صحب الرسول عليه السلام الى سلطات الحبشة منحهم هذا الحق بسبب الاضطهاد الواقع عليهم . ولم يكن الاسلام يعاقب على فعل غير محرّم أو منصوص على عقابه ، وهذا ما يعرف اليوم بمبدأ أن « لا جرم ولا عقاب الا بنص » وما يستتبعه من عدم انسحاب اثر قوانين الجزاء الى الماضى . ويجد هذا المبدأ سنداً له فى النص القرآنى الكريم (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) او (عفا الله عما سلف ومن عاد ينتقم الله منه) . والقاضى لا يحكم بالشك بل باليقين (ادروا الحدود بالشبهات فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام ان يخطئ فى العفو خير من ان يخطئ فى العقوبة « حديث شريف ») . ويعتمد الاسلام فى اثبات الادانة على الادلة المعقولة ، بينما كانت بلاد اخرى تطبق فى محاكماتها طريقتى التحكيم الالهى والاقتتال الجائرتين كما رأينا .

اما فيما يتعلق بالرق ، فان الظروف العالمية واوضاع العرب عند ظهور الاسلام كانت تجعل كل دعوة الى الغائه مقضيا عليها بالاخفاق . فلقد كان نظام الرق منتشرا فى انحاء العالم ، وعليه تعتمد الحياة الاقتصادية كقوة رئيسية من قوى الانتاج . ولذلك لم ير الاسلام من

والاسلام يحمي حرمة المساكن ، فلا يجوز دخولها بدون استئذان أهلها او رضاهم (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها . . . وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذكى لكم « قرآن كريم ») . كما يحمي الاسلام سرية المراسلات عن طريق حفظه التجسس (ولا تجسسوا « قرآن كريم ») . ويصون الاسلام السمعة والشرف بمنعه الاغتياب (ولا يقتب بعضكم بعضا « قرآن كريم ») ، والجهر بالسوء وهو التحدث بعيوب الآخرين او نسبة الفاحشة اليهم أفرادا او اسرا (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول « قرآن كريم ») ، الا ان يكون هذا السوء - كما تعرض له احدهم فيجهر به امام الحاكم (الا من ظلم « قرآن كريم ») (ولا يكون الجهر بالسوء بالقول فحسب ، وانما يكون ايضا بالاشاعة والنشر) ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والاخرة « قرآن كريم ») .

(٣) حق التملك

تقضى المادة ١٧ من الإعلان العالمي بحق كل انسان في التملك منفردا او بالاشتراك مع غيره وبعدد جواز حرمانه من املاكه حرمانا غير مشروع . كما تقضى الفقرة ٢ من المادة ٢٧ . يكون لكل قرة حق حماية حقوقه الادبية . المادية المترتبة على انتاجه العلمى او الادبى او الفنى .

ولقد تملك الانسان منذ ان اقيمت الدولة . العالم (لوك) يعزو انشاء الدولة الى الحرص على حماية ملكية الافراد . وقبل تقدم الصناعة كانت اهم ملكية هى ملكية الاراضى . وقد تكلمنا عن نظام اقدان الارض في القرون الوسطى . واليوم تقلصت ملكية الفرد الاراضى الواسعة . والاشتراكيون الجماعيون لا يسمحون بتملك الفرد الا لمساحة صغيرة من الارض بالقدر الذى لا يمكنه من استغلال جهده الآخرين . والدول غير الاشتراكية في عصرنا

اخرى عددها القرآن الكريم (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت ايمانكم) ، والعبيد اخوة الاحرار (اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت ايديكم فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه مما ياكل وليلبسه مما يلبس « حديث شريف ») . وابعاح الاسلام للعبد والامة ان يتزوجا ولو من حر وحررة وأن يؤسسا أسرة ، الى آخر ما هنالك من احكام شرعية الاسلام لتحسين مركز العبيد والسير بهم قدما في طريق التحرير .

ب - حق الشخص في الا يكون هدفا لتدخل غير مشروع في شؤونه الخاصة او أسرته او مسكنه او مراسلاته ، ولا لتهمج على شرفه وسمعته ، وحقه في حماية القانون من مثل هذا التدخل او التهمج . فمن الواضح ان حق الفرد في الحرية الشخصية يستلزم في جملة ما يستلزم ان يمنع التدخل في شؤونه الخاصة واسرته ، والا يدخل احد بيته بدون رضاه ، وان يصاب شرفه وسمعته من الطعن ، وان تحصن سرية مراسلاته من اى انتهاك ، كل ذلك تحت طائلة توقيع العقاب الرادع على المعتدين . وتحتوى قوانين الدول الاحكام التي تنظم هذه الامور . ولا تجيز هذه القوانين المساس بالحماية المقررة فيها الا استثناء في حالات محددة : كما في الحالة التى يكون فيها القصد من الاطلاع على المراسلة احباط مؤامرة ، او جريمة يراد اقترافها ، او تكون هناك جريمة مرتكبة يحتاج اثباتها الى الوقوف على المراسلة ، وكما في حالة الطعن في شرف او سمعة موظف عام يعزى اليه ارتكاب فعل جرمى كالسرقة او الرشوة او نحوهما ، فلا جناح على هذا الطامن اذا استطاع ان يثبت التهمة ، وكما في حالة اعتصام جان بمنزل احدهم . على الا تفض الرسالة او يقع الدخول الى المنزل الا باذن القضاء وتحت اشرافه .

اخرى ترى الدولة أن الحاجة تدعو اليها كالضرائب التي كان يفرضها الحكام على الواردات وعلى التجار وغير ذلك .

ويعتبر الاسلام أن للفقر والمحروم حقاً في المال الذي بأيدي الآخرين (والدين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم «قرآن كريم») . وعلى هدي هذه القاعدة والقاعدة التي تجعل المال لله والناس مستخلفين فيه ، يمكن أن يتدخل الحاكم في شؤون الافراد لتنظيم الملكية عن طريق التشريع على وجه يتجاوب مع مصلحة المجتمع ويكفل تقدمه وازدهاره . ولا يجوز الاسلام ولا الاعلان العالمي لحقوق الانسان أن يبلغ التنظيم حد الغاء الملكية الفردية على النحو الذي تراه الاشتراكية الشيوعية .

(٤) حق حرية الرأي والتعبير عنه

تقضي المادة ٩١ من الاعلان العالمي بأن يكون للانسان الحق في حرية الرأي والتعبير عنه . ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الأنباء والاخبار وتلقيها وإذاعتها بمختلف الوسائل دون التقييد بالحدود الجغرافية . وقد أصبح الفرد في عصرنا أكثر تمتعاً بهذه الحرية من أي وقت مضى . والدساتير الحديثة تقر هذا الحق على أن يكون في حدود القانون . وتضع قوانين مختلف الدول الديمقراطية قيوداً لحرية الرأي ، فلا تسمح لها بالأساس بالنظام العام ولا بسمعة الافراد الآخرين . وغني عن القول أن الحرية المطلقة تورث البلبلة والفوضى . وتقضي القوانين أيضاً بتقليص حق حرية التعبير عن الرأي في أوقات الخطر والحرب . وأهم وسيلة معاصرة للتعبير عن الرأي هي الصحافة . وقد سنّت الدول قوانين خاصة لتنظيم حرية الصحافة حوت الشروط الواجب توافرها في أصحاب الصحف ، والعقوبات التي توضع على ممارسي هذه المهنة في حالة اعتدائهم على النظام العام أو على سمعة الآخرين وكرامتهم .

لا تمس الملكية الفردية إلا في حالات استثنائية كحالة الاستملاك العام للنفع العام لتعويض عادل ، وحالة تولى الدولة بنفسها إدارة بعض الخدمات العامة الصحية والكهربائية وغيرها . أما الدول الاشتراكية فإن دائرة الملكية العامة فيها يتسع مداها . وهذه الدول تختلف فيما بينها من هذه الناحية ، وإن كانت جميعاً تهدف إلى شل فعالية رأس المال المستغل عن طريق انشاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أو اموال الانتاج (الارض والمصانع والآلات والمال المستثمر) أو الغاء ما كان منها بحاجة إلى عدد من العمال بموجب العدد الذي يحدده القانون ، وتحل محل الملكية الخاصة الملكية الجماعية أو ملكية الدولة . وثمة اليوم دول عربية اشتراكية يقوم فيها قطاع عام وقطاع خاص يعملان جنباً إلى جنب .

والانسان حق على انتاجه الأدبي أو العلمي أو الفني . وهو ما يسمى بحق المؤلف . ولهذا الحق صفة مؤقتة تستمر طوال السنوات التي يحددها القانون ، ويتمتع صاحب الحق خلال هذه المدة بملكية مؤلفه ، وبعد انتهائها يدخل المؤلف في الملكية العامة .

والشريعة الاسلامية تعتبر الملك لله ، والناس مستخلفون فيه (وأنفقوا مما جعلكم الله مستخلفين فيه « قرآن كريم ») . وما داموا مستخلفين فيه ، فعليهم أن ينفقوا منه لصالح الدولة والمحتاجين ، وتستطيع الدولة أن تلزمهم بذلك عن طريق حصولها من أموالهم على القدر الذي يفي بحاجة المجتمع .

وقد سنّ الخليفة عمر بن الخطاب قاعدة ملكية الدولة لرقبة الارض واخضاع زارعها لضريبة الخراج . وقد تم ذلك بعد فتح العراق ، وطبق أول ما طبق على أراضي العراق . وسميت الاراضي فيما بعد بالاراضي الاميرية ، للدولة حق رقبته أي ملكيتها ، ولل فرد حق التصرف فيها . أما الاموال المنقولة ، فالاسلام يخضعها لضريبة الزكاة ونسبتها واحداً من أربعين تدفع إلى الدولة كما يخضعها لاية ضرائب

وكانوا ، في الماضي قبل اعلانات حقوق الانسان ، لا يجيزون دينا آخر غير دين الدولة . وفي حين أن حرية الرأي والتعبير عنه كانت محترمة في دولة ائينة الديمقراطية فائمرت حضارة رائعة ، (فيما عدا عدم تسامحهم في انتقاد قوانين الدولة ونظام الحكم) فان حرية الاعتقاد لم يكن لها وجود .

وقد قضت ائينا بنفي **بروتاجورس** ، فمات غرقا أثناء فراره الى صقلية ، وذلك لمجرد أنه أبدى شكوكه في الآلهة مستلهما حرية ضميره . ولم يشفع لهذا الفيلسوف الكبير ما كان له من شأن في عالم الفكر وهو الذي قرر أن الحقيقة المطلقة لا وجود لها ، وليس ثمة سوى الحقائق التي يعتنقها الناس في ظروف معينة ، وما الحقيقة والخير والجمال الا أمور نسبية وشخصية . وطلع على الناس بالنظرية الدائية في الفلسفة قبل **سقراط** . وهو واضح أسس النحو وفقه اللغة ، وقد اخذت بها أوروبا . ويقول عنه **أفلاطون** أنه بحث في الطرق الصحيحة لاستعمال الالفاظ ، وكان أول من قسم الاسماء الى مذكر ومؤنث . . وأول من ذكر أزمان الافعال . كما أن مصر **سقراط** كان الحكم عليه بالموت بتهمة أنه « لا يؤمن بالآلهة التي تعترف بها الدولة » . وقد أدانت ائينا **انكساجوراس** بالالحاد لقوله أن الشمس كتلة من حجارة محترقة . وكانت الشمس الها من آلهة الشعب . وبعد أن فرّ **انكساجوراس** من ائينا قال معقبا على الحكم باعدامه : « لقد قضت الطبيعة عليهم وعليّ بهذا الحكم من زمن بعيد » . وهذا العالم العظيم علل الخسوف والكسوف تعليلا علميا سليما بقوله أن القمر يخسف حين تتوسط الارض بينه وبين الشمس ، والشمس تكسف عندما يتوسط القمر بينها وبين الارض وقال . أن القمر جسم صلب فيه جبال وسهول وأخاديد ويتلقى نوره من الشمس . وقال أيضا بتطور الحياة الحيوانية والبشرية . . وكانت روما تعتبر انكار الآلهة أو التجديف بها جناية عظيمة عقابها الاعدام ،

والاسلام يقر حرية الرأي والافصاح عنه . ويرجع ذلك الى أن الاسلام ينظر الى السيادة أو السلطة على أنها تخص الشعب ، والحاكم وكيل عنه كما سبق أن أوضحنا . وهذا يجعل من حق افراد الشعب أن يراقبوا الحاكم وجميع الموظفين العاملين والمجتمع ، فاذا راوا زللا أو خلا عمدا الى التنبيه اليه ابتغاء اصلاحه ، ولهم أن يلفتوا انظار الحكام الى أي اصلاحات أخرى من شأنها أن تحقق تقدم المجتمع ورفاهه . ويؤيد هذا الحق نصوص منها (ولتكن منكم امة يدمون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر « قرآن كريم ») .

وقد قال رجل لرئيس الدولة عمر بن الخطاب (اتق الله يا عمر) ، فكان جوابه لمن استنكرها : « لا خير فيكم أن لم تقولوها ولا خير فيّ أن لم اسمعها » . وقد أعجب هذا الحاكم برأي إحدى النساء في مقدار المهر فقال « أصابت امرأة وأخطأ عمر » وكانت مجالس كثير من الحكام تضم علماء ومفكرين مسلمين يتناقشون في حرية تامة في الادب والعلم والاديان . وبلغت هذه الندوات أوجها في العهد العباسي ولا سيما أيام المأمون .

(٥) حق حرية الضمير والمعتقد

أن هذه الحرية المعروفة أيضا بحرية الاعتقاد والعبادة منصوص عليها في المادة ١٨ من الاعلان العالمي التي قررت أن « لكل انسان الحق في حرية التفكير والضمير والدين . ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو عقيدته وحرية في الاعراب عنهما بالتعليم والممارسة والعبادة واقامة الشعائر سواء اكان ذلك سرا أم جهرا ، على انفراد أم مع الجماعة » . وغني عن القول أن هذا الحق لا يخول صاحبه أن يعصي قوانين الدولة بحجة أنها تتعارض مع مبادئ دينه ، فان للفرد أن يفكر كما يريد ، ويعتقد فيما يشاء ، ويتعبد وقيم شعائر دينه بملء حريته ، ولكن ليس له أن يجسد اعتقاده في افعال تحرمها قوانين الدولة .

الضمير بانتهاء القرون الوسطى ، فلقد شهد القرن السادس عشر اعتداءات دموية جماعية على هذه الحرية تمثلت في تلك المذابح الوطنية المروعة بين الكاثوليك والبروتستانت ، يؤيد البروتستانت حكام انكلترا ، والكاثوليك حكام فرنسا .

اما في الاسلام فتختلف الحال تماما . فلقد ظهر الاسام في اوائل القرن السابع الميلادي ، وأخذ ينادى بحرية الضمير والعقيدة في جملة ما نادى به من قيم اخلاقية وانسانية . وعندما حاول أحد الآباء المسلمين اكراه ولدين له على اعتناق الدين الاسلامي نزلت الآية القائلة (لا اكراه في الدين) ومما جاء في القرآن الكريم ايضا (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) . وقد تقيد العرب بتعاليم الاسلام فلم يعمدوا الى قسر أحد على تغيير دينه . ولما أوصى الخليفة أبو بكر الصديق جنده بعدم الخيانة والفدر وعدم قتل الاطفال والشيوخ والنساء وعدم اقتلاع الاشجار ، لم ينس أن يقول لهم : (وستجدون أقواما حبسوا أنفسهم في الصوامع فدعوهما وما حبسوا أنفسهم له) . ومما ورد في كتاب الخليفة عمر بن الخطاب الى سكان بيت المقدس انه : (أعطاهم امانا لانفسهم ولكنائسهم وصلبانهم ، لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينقص منها ولا من خيرها ولا من صليبهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم) . وبعد أن فتح العرب بلاد الديلم او جيلان الواقعة في الجنوب الغربي من بحر الخزر بقيت على وئنيتها ، ولم تعتنق الدين الاسلامي الا في العهد العباسي ، بعد أن قام الحسن بن علي الملقب بالاطروش بين ظهرائي القوم ثلاث عشرة سنة يدعوهم الى الدين الجديد ، وينشر فيهم تعاليمه بالاسلوب الحكيم ، والموعظة الحسنة والمناقشة الحرة (أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن « قرآن كريم ») .

فاذا لم يظهر من يتهم المشتبه فيه استدعاه القاضي وباشر التحقيق معه Inquisitio ، ومن هنا استعرت تسمية محاكم التفتيش التي انشأتها الكنيسة في القرون الوسطى . وظل الرومان يضطهدون المسيحيين طوال القرون الثلاثة الأولى بعد المسيح . وفي ظل الامبراطورية البيزنطية كانوا يحكمون باعدام المانويين وامثالهم ، وقد قررت مجموعة قوانين جستنيان عقوبة الاعدام في المانويين وغيرهم من المارقين والمرتدين . وفرضت القرون الوسطى في اوروبا عقوبة الاعدام في حق المرتدين والمنشقين والضالين . وكانت القوانين المدنية والقوانين الكنسية في ذلك سواء . وقد امر البابا بمحاربة الاليجنسيين (وهم طائفة دينية منشقة) والقضاء عليهم بتهمة الالحاد ، فهاجمهم النبلاء الاقطاعيون اينما كانوا ، ولا سيما في لانكودوك Languedoc واستولوا على بلدة بيزير Biziers وقتلوا عشرين ألف رجل وامرأة وطفل ، ولم يستثنوا من المجزرة أولئك الذين احتماوا بالكنيسة ، ولم يفرقوا بين المنتسبين الى طائفة الاليجنسيين وغير المنتسبين . وكان يدخل في اختصاص محاكم التفتيش محاكمة المسلمين الذين كانوا مسيحيين قبل أن يعتنقوا الاسلام باعتبارهم مرتدين ، فتقضي المحكمة بادانتهم اذا لم يعلنوا عودتهم الى حظيرة الكنيسة ، وتنفذ فيهم عقوبة الاعدام حرقا في الساحة العامة شأنهم شأن غيرهم من المارقين أو الضالين . وقد احرق هنري أسقف استراسبورج ثمانين ضالا في يوم واحد (عام ١٢١٢) لم يكن لمعظمهم من ذنب سوى عدم ايمانهم بالفقران والمطهر ، وبقاء رجال الدين بلا زواج وامتلاك رجال الدين املاكا . وقد حارب شارلمان ، الساكسونيين في الشمال لأكراههم على اعتناق الدين المسيحي . ولم ينته اضطهاد حرية

سيادة الامة ومع مبدأ حرية الافراد ، لأنه ينتقص منهما كليهما . وكثيرون من اصحاب المذهب الفردى يرون هذا الرأى . وقد تأثر به الثوار الفرنسيون فى بداية امرهم . وحق الاجتماع وتآليف الجمعيات مقرر فى الدساتير والقوانين الحديثة ، شأنه فى ذلك شأن حقوق الحريات الفردية الاخرى . ويحوى القانون الخاص بالجمعيات القواعد المنظمة لكل ما يتعلق بتأليفها ونشاطها على وجه يحقق رقابة الدولة عليها ، حتى لا تنحرف عن الاهداف التي انشئت من أجلها .

والاسلام لا يمنع الاجتماعات والجمعيات وانما يدعها مباحة . وطبيعى ان يسلك هذا السلك ما دام قد اقر حرية الرأى والتعبير عنه كما قدمنا . ويبقى للدولة ان تعتمد فى ضوء المصلحة العامة الى سن القواعد الخاصة بالاجتماعات والجمعيات .

(٧) حق تكوين الأسرة

فى هذا الصدد ، تقرر المادة ١٦ من الاعلان العالمى ان (للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج الحق فى الزواج وتكوين الأسرة ، دون اى قيد يتعلق بالجنس او الجنسية او الدين ، ولهما حقوق متساوية عند الزواج واثناء قيامه وعند انحلاله . ولا يبرم عقد الزواج الا برضاء الطرفين الراغبين فى الزواج رضاء تاما لا اكره فيه . والأسرة هي الوحدة الطبيعية الاساسية للمجتمع ، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة) .

ومثل هذه الحقوق تشرعها قوانين الدول فى ايمانها مع شيء من القيود على الزواج والطلاق . وتمر واجبات قانونية تقع على كل من الزوجين نحو الآخر ، وعلى الآباء والاولاد ، وفيما عدا ذلك تتمتع الأسرة بحريتها فى تنظيم

والاسلام لا يفرض عقوبة دنيوية على المرتد عن الدين . وكل ما فى الامر ان المرتد لا يدخل الجنة ، بل تكون له النار فى الآخرة اذا استمر ارتداده مدى حياته ومات غير مسلم ، يؤيد ذلك الآية الكريمة (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر ، فأولئك حبطت اعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون) كما يؤيده مبدأ عدم الاكراه فى الدين فى النصين المتقدمين .

(٦) حق حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات

تقضى المادة ٢٠ من الاعلان العالمى بأن يكون لكل انسان الحق فى الاشتراك فى الجمعيات والاجتماعات السلمية . ولا يجوز ارغام احد على الانضمام الى جمعية من الجمعيات . وبالاستناد الى هذا الحق يستطيع الافراد ان يجتمعوا فى مكان معين للافصح عن آرائهم ، كما يستطيعون ان يكونوا اكثر تنظيما بتأسيسهم جمعية لها صفة الدوام ، وتخضع لنظام مقرر كالجمعيات الاجتماعية والعلمية ، والنوادر الرياضية والادبية ، والنقابات الصناعية والتجارية والمهنية ، واتحادات العمال . . . ومن هذه الجمعيات ما يكون اقليميا محصورا فى حدود الدولة ، ومنها ما يكون ذا طابع عالمي لا يقتصر نشاطه على اقليم دولة معينة ، بل يتجاوزه الى اقليم دول اخرى كالاتحاد الدولي للعمال ، وجمعية الصليب الاحمر ، وجمعية الهلال الاحمر . . . وتشجع الدول الافراد على تأسيس الجمعيات ، وتمنحها مساعدات مالية احيانا ، لانها بممارستها نشاطات اجتماعية وعلمية ورياضية تسهم فى رفع مستوى المجتمع .

وكان **جان چاك روسو** ، مؤلف كتاب العقد الاجتماعى ، يرى ان قيام جماعات اخرى غير الشعب والافراد يتنافى فى آن واحد مع مبدأ

دون السن . ويمنع زواج من نذر ان يبقى بلا زواج ، وكذلك زواج من لم يُعمد . وعلى صعيد النظريات ، كان لرجال الدين بوجه عام آراء معادية للمرأة ، فكانوا يرون فيها على حد تعبير كريستوم : « شرا لا بد منه ، وأغواء طبيعيا ، وكارثة مرغوبا فيها ، وخطرا منزليا ... » ، وهى التى خسر آدم الجنة بسببها ، وهى « اداة الشيطان الذى يقود بها الرجال الى الجحيم » (٤) .

ومن المبادئ المقررة فى قوانين الكنيستين الارثوذكسية والبروتستانتية عدم جواز الطلاق الا فى حالة الزنى ، وعدم جواز الزواج بعد الطلاق ، وذلك اخذا بما ورد فى انجيل متى من قوله : (لا يصح ان يفرق الانسان ما جمعه الله) وقوله (من طلق امراته الا بسبب الزنى يجعلها تزنى) وقوله (من يتزوج مطلقة يزنى) . اما الكنيسة الكاثوليكية فانها تحريم الطلاق الفاصم لعروة الزوجية ، وتكتفى فى حالة الخيانة الزوجية بتفريق الزوجين تفريقا جسديا ، مع بقاء الرابطة الزوجية قائمة ، فهي ترى ان منع تفريق ما جمعه الله هو منع مطلق . وللتخلص من وطاة امثال هذه القيود تدخل المشرع المدنى فى معظم الدول التى يدين أهلها بالدين المسيحى فوضع قواعد نظم بمقتضاها الزواج والطلاق والنفقة والميراث ، وغير ذلك مما يتعلق بالاحوال الشخصية تنظيما مدنيا ، فاصبح الطلاق مسموحا به وكذلك الزواج بعد الطلاق . وتتولى المحاكم المدنية الفصل فى المنازعات المتعلقة بهذه الامور .

ويدعو الاسلام الى تكوين الأسرة عن طريق الزواج ، ويعتبر الحياة الزوجية حياة مودة

امورها . وتشمل هذه الحرية شؤون الارث عند كثير من الدول .

وكانت دولة مدينة ائينة الديمقراطية لا تعترف للمرأة بالحقوق . اما دولة مدينة رومة فكانت تضع المرأة مدى حياتها تحت ولاية رجل هو ابوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها ، فلا تستطيع ان تتصرف بمالها الا بموافقة ، كما ان الزوجة فى رومة كانت احسن حالا فى بيت زوجها من زميلتها اليونانية القابعة فى جناح الحريم ، فهي تأكل مع زوجها جنبا الى جنب وإن كانت تجلس اثناء الطعام منتصبة بينما يكون الزوج المحترم متكئا . وفى عهد الامبراطورية الرومانية رفع قيد الولاية عن المرأة التى تجاوزت الخامسة والعشرين .

وفى غضون القرون الوسطى كان كل من القانونين المدنى والكنسى يجيز ضرب الزوجة . وكان يحق للزوج ان ينتفع بكل ما للزوجة من متاع . وقد أوجب القانون الكنسى على الزوجة طاعة زوجها ، لأن الله خلق الرجل فى صورته الا المرأة ، ويجب ان تبلغ الطاعة درجة تصبح معها الزوجة اقرب الى الخادمة . وعلى الابناء ان يحبوا آباءهم اكثر مما يحبون امهاتهم . وكانت الكنيسة تسمح أحيانا بزواج من لم يبلغوا سن الزواج بقصد حماية الملكية ، فقد تزوجت جراس صليبى Grace de Saleby وهي فى الرابعة من عمرها بأحد النبلاء من أجل حماية ضيعتها ، فلما مات تزوجت من نبيل آخر وهى فى السادسة ، فمات هذا ايضا فتزوجت زوجها الثالث فى الثالثة عشرة من عمرها . وكان من الممكن انهاء الرابطة الزوجية فى كل وقت قبل سن الزواج ، فقاعدة وجوب استمرار رابطة الزواج لا تنطبق على من هم

الدولة للأسرة ما يقوم بأود العيش وضرورات الحياة، فلكل «محروم» حق فيما تجمعه الدولة من الناس من أموال، وللدولة أن تجمع ما يفي بحاجة المجتمع كما قدمنا عند الكلام على حق التملك في الاسلام .

(٨) حق التفاضل المتكافئ العادل

في هذا الشأن تقضي المادة ١٠ من الاعلان العالمي بأن يكون « لكل انسان الحق ، على قدم المساواة ، في أن تنظر قضيته امام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا سواء كان ذلك للفصل في حقوقه والتزاماته ، ام في الاتهامات الجنائية الموجهة اليه » .

ولا يكون هناك مساواة اذا لم تكن المحاكم واحدة للجميع ومفتوحة الابواب امام الجميع . والقضاء لا يكون مستقلا اذا استطاعت جهات الدولة الاخرى ان تتدخل في عمله او أن تلغى احكامه . وبفضل علانية المحاكمة يتيسر للرأي العام ان يمارس رقابته على نزاهة الاحكام وعدالتها .

وفي الماضي ، كان الحكام يزجون بكثير من الناس في السجن من غير تقديمهم الى المحاكمة . وكرد فعل لهذا التصرف قضت وثيقة العهد الاعظم Magna Carta في انكلترا بعدم اطالة حبس الشخص بلا محاكمة ، وبعدم نزع الملك او النفي او الايداء الا بمحاكمة ، كما راحت الثورة الفرنسية تقوض اركان الباستيل . وشهد الماضي محاكم خاصة بالنبلاء ورجال الدين ، ومحاكم استثنائية لنظر جرائم معينة ، وعقوبات تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها الشخص المحكوم بادانته . وفي دولة مدينة أئينة كان القضاء جميعهم ينتخبون من بين أفراد الشعب ، فكانوا في كثير من الحالات يتأثرون ببلاغة

ورحمة وطمأنينة (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة « قرآن كريم ») . ولا يمنع الاسلام الزواج بين البيض والملونين ، ولا بين الاجناس والجنسيات المختلفة . ولكل من الزوجين حقوق وواجبات متساوية (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف « قرآن كريم ») . وتصرف الزوجة بمالها دون تدخل الزوج ، لأن الزواج لا ينتقص شيئا من حقوق المرأة المساوية لحقوق الرجل . ولا يستطيع الزوج ان ينتفع بشيء من مال زوجته الا اذا رضيت بذلك (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا « قرآن كريم ») . ولا ينعقد زواج بغير رضا المرأة . ويحق للزوج ان يطلق زوجته، ولكن الطلاق بفيض الى الله (ان ابغض الحلال الى الله الطلاق « حديث شريف ») فلا ينبغي اللجوء اليه الا عند الضرورة القصوى . كما ان للزوجة ان تطلق نفسها اذا اشترط عقد الزواج ان تكون عصمتها في يدها ، فاذا خلا العقد من هذا الشرط فلها ان تحصل على « الخلع » من عصمة الزوج لقاء تنازلها عن مهرها المؤجل او جزء منه او دفعها بعض المال . وللزوجة ايضا ان تلجأ الى القاضي ليطلقها على زوجها بعد ثبوت وقوع الضرر عليها من الزوج . وكثيرا ما يعين القاضي حكما من أهلها وحكما من أهل الزوج ، فاذا لم يستطيعا الاصلاح بين الزوجين فرتق القاضي بينهما وانحلت الرابطة الزوجية (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما « قرآن كريم ») .

والاسلام يوجب على الدولة ان تولي الاسرة عنايتها فتحمي مسكنها وسمعتها (البندب من الحرية الشخصية) وتقيها العوز والحرمان بتوفير العمل والكسب لعائلها ، فان لم يكن لها عائل او كان لها عائل لم يتيسر له عمل آتي قدمت

والاعمال الادارية المشوبة بعدم المشروعية عندما يتظلم منها الافراد الى القضاء (العادى او الادارى) ، او بالامتناع عن تطبيق قانون من القوانين لعدم دستوريته .

واذا أمعنا النظر في المبادئ التي شرعها الاسلام في شأن القضاء نجد :

ان علانية المحاكمة هي الاصل ، فقد كان الرسول عليه السلام وخلفاؤه يعقدون مجلس القضاء في المسجد او في مكان عام . ولكل واحد من الناس ان يشهد مجلس القضاء . ولا يجوز الخروج على هذا المبدأ الا استثناء لضرورة يقدرها القاضي . والناس سواسية أمام القضاء مسلمين وغير مسلمين (انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس » قرآن كريم) ، فهم يتمتعون جميعا بحق التقاضى أمام قضاء واحد ، ووفقا لقواعد قانونية واحدة ، وذلك فيما عدا ما يتعلق بالشؤون الدينية لغير المسلمين ، فلا يحكم القضاء بما يتعارض مع القواعد التي تقرها لهم شرائعها ، ويسمى الذين يتمتعون برعوية (جنسية) الدولة من غير المسلمين بالدميين او المعاهدين (ومن ظلم معاهدا او انتقصه حقه او كلفه فوق طاقته او أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا خصمه يوم القيامة » حديث شريف) . ومما جاء في رسالة عمر بن الخطاب الى القاضي أبى موسى الاشعري قوله (آس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك) أى ساو بينهم . والمساواة أمام القضاء تشمل الناس جميعا بما فيهم ذوى المناصب الحكومية . وكان ينظر في التظلمات ضد عناصر السلطة الحاكمة ، وفي تظلمات الموظفين ضد رؤسائهم ، صاحب المظالم . وهو يمارس سلطة قضائية فيسمع الدعاوى ويفصل فيها . والخليفة هو صاحب المظالم بحكم ولايته العامة . ولكنه كثيرا ما كان يعهد بهذه المهمة

المحامين - وهم أرقى منهم ثقافة - أكثر من تأثرهم بمقاييس العدالة الصحيحة . وكانت طريقتا المحاكمة بالتحكيم الالهى وبالمبارزة تجمعان بين السخف والجور خلال القرون الوسطى وما بعدها .

وفي أيامنا ، أصبح تقاضى الجميع أمام محاكم واحدة ، وعلانية المحاكمات ، واستقلال القضاء من المبادئ التي تقرها دساتير الدول وقوانينها . ويمكن اجراء المحاكمة سرا اذا قررت المحكمة ذلك لاسباب تتعلق بالنظام العام كالمحافظة على سمعة الاسرة في جرائم الاعراض ، او على أمن الدولة في جرائم افشاء اسرار الدولة . وفي معظم الدول يتجلى استقلال القضاء لا في مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فحسب ، بل ايضا في النظام القضائي نفسه ، الذى يضع على رأس القضاء مجلسا أعلى يختص بنظر كل ما يتعلق بشؤون القضاة من مناصب وترقية ونقل وفصل الخ . ويكون جميع اعضاء هذا المجلس او غالبيتهم من بين القضاة أنفسهم . وكثير من الدول الاشتراكية يجعل اختيار القضاة ذا طابع أكثر شعبية . والدول التي تأخذ بنظام المحلفين تختارهم من الشعب ، وتجرى المحاكمة التي يديرها القضاة القانونيون أمامهم ، وعلى قناعتهم تتوقف الادانة او اعلان البراءة . وبعض الدول يشترط ان تكون الادانة حصيلة القناعة المشتركة للمحلفين والقضاة معا .

والقضاء أقوى ضمانا لحماية الحقوق والحريات الفردية . فهو يحميها من الافراد بتطبيقه قانون الجزاء تارة عند وجود جرم جزائي ، والقانون المدنى تارة أخرى في المنازعات المدنية الصرف . وفي كثير من الدول يحمى القضاء الحقوق والحريات من عناصر السلطة الحاكمة نفسها ، سواء بالغاء القرارات

(٩) حق المساواة

ان للانسان حق المساواة بينه وبين أى انسان آخر سواء (١) فى الكرامة والاخاء ، كما جاء فى الاعلان العالمى الذى قرر أن الناس جميعا يولدون أحرارا متساوون فى الكرامة . . . وعليهم ان يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء (المادة الاولى) ، (ب) او أمام القانون كما تقضى بذلك المادتان ٣ و ٧ من الاعلان ، اللتان افصحتا عن أن الناس كلهم سواسية أمام القانون ، ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة من دون أية تفرقة ، كما لهم الحق فى حماية متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الاعلان العالمى لحقوق الانسان . .

مجتمعات سياسية ينعم فيها الافراد بكرامتهم ، ويرفرف عليهم الاخاء ويسود بينهم التعامل بمقتضى المبادئ المقررة فى الاعلان العالمى دون أى تمييز فى الجنس او اللون او الدين او الرأى السياسى او الاصل الوطنى او الاجتماعي او الثروة او الميلاد او أى وضع آخر ، ولا أية تفرقة بين النساء والرجال . . . فلا استرقاق ، ولا أقتان ارض ، ولا اقطاع ، ولا امتيازات طبقية للنبلاء ورجال الدين ، ولا انتقاص من حقوق المرأة كما كانت الحال فى الماضى ، وانما مساواة بين الناس كلهم أمام القانون فى الحقوق والواجبات ، كالمساواة أمام القضاء حيث تكون المحاكم واحدة للجميع والقانون واحدا للجميع ، والمساواة فى شغل الوظائف العامة لمن يكون مؤهلا لها علما ومقدرة ، مع تكافؤ الفرص لجميع من تتوفر فيهم شروط الوظيفة العامة ، والمساواة فى الاستفادة من المرافق العامة ، والمساواة فى الضرائب ، فلا يعفى منها احد كما كانت الحال فى فرنسا قبل الثورة بالنسبة الى طبقتي النبلاء والاكليروس (رجال الدين) ، والمساواة فى الخدمة العسكرية .

الى الوزراء والولاة (العمال) والقضاة . ويعين القضاة الخليفة فى العاصمة والولاة فى الاقاليم وكان اختصاص القضاة مقيدا فى المواد الجزائية ، وما يخرج عن نطاق التقييد يفصل فيه الخليفة وعمله . وفى عهد هارون الرشيد أنشئ منصب قاضي القضاة ، فأصبح هذا القاضي مفوضا اليه أمر القضاة يعينهم ويعزلهم ويراقبهم وينقض احكامهم عند الاقتضاء . ويدخل فى اختصاص القضاء أعمال السيادة التى تمنع المحاكم فى ايامنا من سماعها . ومن ذلك ان اهل سمرقند شكوا الى الخليفة عمر بن عبد العزيز من أن قتيبة بن مسلم استولى على بلدهم غدرا ، فأحال الخليفة القضية الى القاضي ليفصل فيها ، ف قضى بخروج قتيبة وجنده من سمرقند الى حيث كانوا يعسكرون خارج المدينة قبل فتحها . وامام هذا العدل الرائع رضى السمرقنديون بانتسابهم الى الدولة بلا حرب . وبمقتضى مبدأ المساواة يمكن لكل فرد أن يخاصم الخليفة نفسه أمام القضاء ، فليس الخليفة ، فى نظر الاسلام ، سوى فرد كسائر الافراد يحاكم ويحكم عليه كغيره سواء بسواء .

والاسلام يأمر بالعدل ويعتبره امانة فى عنق القاضى يجب أن تؤدى الى أصحابها (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل « قرآن كريم ») .

واذا كان التنظيم القضائى فى الدول التى يدين معظم أهلها بالاسلام قد اتخذ فى العصر الحديث شكلا غير شكله الماضى ، شأنه فى ذلك شأن التنظيمات الاخرى فى الدولة ، فان الامر الجوهري ان يظل أساس كل تنظيم هو « العدل العام » . وكل تطوير للشكل لا يتعدى هذا الاطار يتفق ومصالحة المجتمع ويساير تقدم الحضارة ويعبر تعبيرا صحيحا عن مفاهيم الاسلام .

(١) الحق في العمل

ان هذا الحق يقرره الاعلان العالمي لكل فرد . فله الحق في اختيار عمله بحرية بشروط عادلة مرضية ، كما له حق الحماية من البطالة . ولكل فرد الحق في أجر متساو مع غيره عن عمل متساو . وله الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشا يليق بكرامته كإنسان ، تضاف اليه عند اللزوم وسائل أخرى للحماية الاجتماعية . ولكل فرد الحق في تأسيس النقابات او الانضمام اليها حماية لمصالحه (المادة ٢٣) . ولكل فرد الحق في الراحة وفي أوقات الفراغ ، ولا سيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر (المادة ٢٤) . وتعتبر حرية العمل من متممات الحرية الشخصية .

وقد سبق الكلام على حق تأليف النقابات .

وليست حرية العمل مطلقة ، فالدولة تتدخل لمصلحة الاقتصاد العام حماية « للمستهلكين » او تشجيعا للتصدير ، كما تتدخل لحماية حقوق العمال فتسنّ قوانين خاصة بالعمل تنظم بها العلاقة بين العامل والقائمين على ادارة العمل على وجه يمنع استغلال العمال ، وينسجم مع قواعد القانون الدولي المتعلقة بالعمل . ومن ذلك تحديد الأجور ، وساعات العمل والتعويض ، وشروط عقد العمل ، ومنع تشغيل الصغار ، ومنع تشغيل النساء في بعض الاعمال المرهقة . والديموقراطية التقليدية تقر للعمال حق الاضراب بخلاف الديموقراطية الاشتراكية ، التي لا تسمح لهم به لأن الغاية منه الدفاع عن مصالحهم حيال أرباب رؤوس الاموال المستغلين وهم غير موجودين في النظام الاشتراكي .

والاسلام يقرر حق حرية العمل (هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا

وتحرص الدول الديموقراطية اليوم (التقليدية منها والاشتراكية) على اقامة المساواة بين الافراد أمام القانون . وجميعها تسعى الى الحد من الفوارق المادية بين الافراد ، اما بفرض الضرائب التصاعدية والاكثار من الخدمات العامة المجانية كما تفعل الديموقراطيات التقليدية ، واما بتقليص حق التملك الفردي بالاضافة الى الخدمات العامة المجانية كما تفعل الديموقراطيات الاشتراكية .

والاسلام يكرم الانسان (ولقد كرمنا بني آدم « قرآن كريم ») ، ويقرر أن الناس من نفس واحدة (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة « قرآن كريم ») بلا تمييز بينهم (ايها الناس . . كلكم لآدم وآدم من تراب ، لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر الا بالتقوى « حديث شريف : من خطبة الوداع ») ، فهم جميعا سواسية (الناس سواسية كأسنان المشط « حديث شريف ») .

ويساوى الاسلام بين الناس كلهم امام القانون مع احترام الشؤن الدينية لغير المسلمين كما سبق ان اوضحنا . والمساواة تشمل الرجال والنساء ، فهن شقيقات الرجال (انما النساء شقائق الرجال « حديث شريف ») يتمتعن مثلهم بالحقوق المدنية والسياسية ، وكلا الرجل والمرأة يصلحان للولاية (المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر « قرآن كريم ») .

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ويدخل في مفهوم هذه الحقوق الحق في العمل ، وفي التأمين الاجتماعي ، وفي التعليم .

من رزقه « قرآن كريم » . ويحث على الانتشار في الارض ابتغاء العمل والكسب (فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله « قرآن كريم ») وكان العلماء في الاسلام يعيشون من كسب ايديهم ولا يقبلون عطاء من الدولة ولا من الافراد . وقد عمل الرسول عليه السلام لكسب قوته وكذلك عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وغيرهم .

(٢) الحق في التعلم

يقضي الاعلان العالمي ان يكون لكل انسان الحق في التعلم ، وان يكون التعلم مجانيا في مراحلہ الاولى الاساسية على الاقل ، وان يكون التعلم الاولی الزاميا ، وان يعمم التعلم الفني والمهني ، وان ييسر القبول في التعليم العالي على أساس المساواة والكفاية . ويجب ان تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان ، وتعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب ، والجماعات العنصرية او الدينية ، والى زيادة مجهود الامم المتحدة لحفظ السلام . ويجب ان يكون للآباء الحق الاول في اختيار نوع تربية اولادهم . ولكل فرد حق الاشتراك الحر في حياة المجتمع الثقافي ، وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والانتفاع بنتائجه (المادة ٢٦ الفقرة الاولى من المادة ٢٧) .

والاسلام يولي العلم بالغ الاهتمام . فليس غير المتعلم كالمتعلم (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون « قرآن كريم ») . والله يقسم بالعلم (ن والقلم وما يسطرون) - قرآن كريم ، ويقرنه بالايمان من حيث انهما يرفعان الانسان درجات (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات « قرآن كريم ») . وكانوا يطلقون سراح الاسير اذا علم عددا من

الافراد القراءة والكتابة . ويعتبر الاسلام العلم فريضة على كل من الرجل والمرأة على السواء (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة « حديث شريف ») . وقد عرف التاريخ نساء عالمات كن أساتذة للرجال ، كالسيدة نفيسة بنت الحسين بن زيد بن الحسن بن علي بن ابي طالب التي اقامت في مصر ، وكان لها مجلس علم كان الامام الشافعي من جملة من حضروه . ومن بين من يعدهم أبو حيان اساتذة له مؤنسة الايوبية بنت الملك العادل أخي صلاح الدين الايوبي ، وزينب بنت عبد اللطيف البغدادي ، وشامية التيمية . وقد سمع ابن خلكان على شهادة الكاتبة وكانت من العلم والادب في القمة .

(٣) حق الضمان الاجتماعي

وللفرد الحق في أن يتمتع بضمان اجتماعي به يوفر المجتمع له ولاسرتة مستوى محترما من الحياة من حيث الغذاء والكساء والخدمات الصحية والثقافية وغيرها ، وبقية غائلة العوز والحاجة في حال البطالة او المرض او العجز او الشيخوخة . كما يضمن المجتمع للأومة والطفولة رعاية خاصة . وتأتي المادة ٢٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على تفصيل ذلك قولها ان (لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولاسرتة . ويشمل ذلك الغذاء والملبس والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن ارادته . وللأومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين ، وينعم الاطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناشئة عن رباط زوجي ، أم كانت بطريقة غير شرعية .

يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر « قرآن كريم ») ، وبعد استئثار
فريق منهم بالاموال يتداولونها دون سواهم
(كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم « قرآن
كريم ») ، - نقول ان الاسلام اذ يقرر ذلك
كله ، فانما يضع الاساس لضمان اجتماعي
تتولى السلطة الحاكمة في الدولة سن النصوص
التفصيلية المنظمة له حسبما تقضي بذلك ظروف
البلاد ومصحتها العامة .

والاسلام اذ يقرر ان للمحروم حقا في اموال
الآخرين (والذين في اموالهم حق معلوم للسائل
والمحروم « قرآن كريم ») وان الناس
مستخلفون فيما يملكون من مال (وانفقوا مما
جعلكم مستخلفين فيه « قرآن كريم ») ، وانهم
مأمورون بالتعاون على البر (وتعاونوا على البر
والتقوى « قرآن كريم ») ، وبالعدل والاحسان
(ان الله يأمر بالعدل والاحسان « قرآن كريم »)
وبالدمعة الى الخير والمعروف (ولتكن منكم امة

★ ★ ★

بعض المراجع :**القرآن الكريم**

- محمد شلتوت : (١) الإسلام عقيدة وشريعة ٢ (من توجيهات الإسلام .
 ول ديورانت : قصة الحضارة (ترجم باشراف الادارة الثقافية في جامعة الدول العربية) .
 سينوبوس : تاريخ العصور الوسطى ترجمة محمد كرد علي .
 ريموند كارفيلد كيتل : العلوم السياسية ترجمة فاضل زكي محمد .
 محمد يوسف موسى : نظام الحكم في الإسلام .
 محمد سلام مذكور : القضاء في الإسلام .
 مصطفى كامل : الموائيق والمعقود الدولية .

* * *

الإبصار

بعض آلياته العضوية والنفسية

عمر محمد جبرين *

عنها . وبعض النباتات يتبع ضوء الشمس بازهاره كما تتابع لاقطات موجات الراديو الكواكب السيارة في مداراتها .

والحيوانات على اختلاف درجات تطورها تستفيد من الضوء في عملياتها الحيوية (الميتابولمية) . ولكن اروع استقلال للضوء في الحياة الحيوانية هو استخدامه واسطة لابصار بيئتها وتحليل عناصر تلك البيئة الى

اول خصائص الحياة تحسس الضوء . فجميع الكائنات الحية بما فيها النباتات تتأثر بالضوء وتستجيب له بطريقة او باخرى . كما ان جميع الكائنات الحية بما فيها النباتات لها اجهزة بيولوجية - كيميائية في ذاتها تقوم على امتصاص الضوء من الفضاء المحيط بها وتحليله والاستفادة منه بشكل او باخر . والنباتات جميعها تتبع مصادر الضوء اذا هو حجب

* الدكتور عمر جبرين ، استاذ مساعد في كلية التربية - قسم علم النفس - بالجامعة الاردنية ، له عديد من الابحاث والدراسات في مواضيع نفسية وتربوية مختلفة .

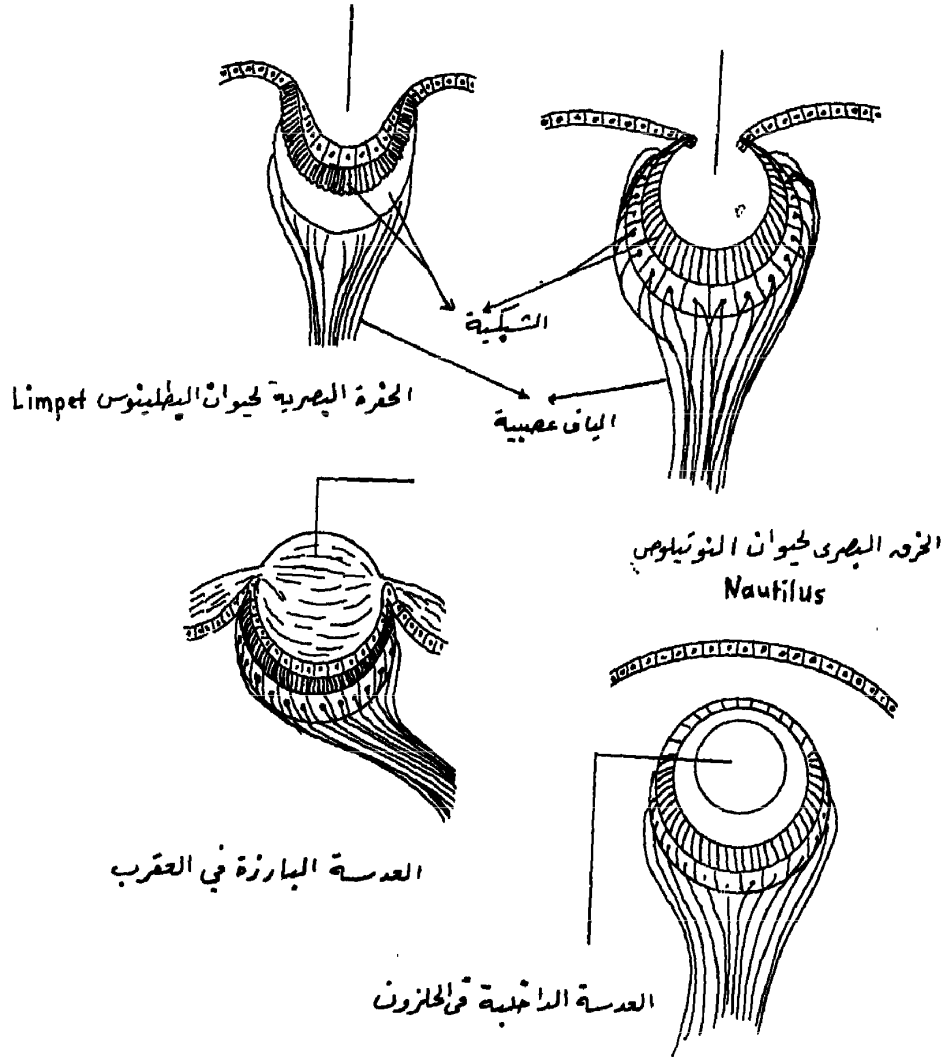
اشكال وظلال واللوان وابعاد باجهزة حسية بلغت في بعضها حد الاعجاز في التطور .

ولم يكن بالامكان حتى عهد قريب معرفة العمليات الاساسية للابصار ، واعتقد الكثيرون بانها عملية تشبه عمل آلة التصوير الامتدادية ، وكان اعتقادهم مبنيا على اساس الملاحظة الشكلية بين العين وبين آلة التصوير . ولكن البحوث الاخيرة في الابصار اظهرت ان العين كما نالها ليست الواسطة الوحيدة لتحسس الضوء . وعيون الحيوانات - وبعضها ليست لها عيون بالرة - تتباين شكلا وعملا حسب تباين حاجاتها الابصارية . كما ان كثيرا من العيون ليس له عدسة تجمع الضوء ، بل يكتفي بنقبة صغير يقوم مقامها . والبعض منها له آلاف العيون لكل واحدة منها عدسته . وبعضها ليس له عيون بالرة ومع ذلك فهو يتأثر بالضوء ويستجيب له . اما الصفة الوحيدة التي تجمع بين مختلف اجهزة حس الضوء المذكورة فهي انها تمكن الكائن الحي ان يتحسس بيئته بما فيها من عناصر تختلف في الشكل والملمس واللون والحركة واللعمان ودرجة الحرارة وغير ذلك من خصائص وهو بعيد عنها . فباستطاعة الكائن الحي (وعلى الاخص الراقي منه) ان يميز بين ما هو مألوف وما هو خطر ، وبين ما هو شيء يؤكل وما هو شيء لا يؤكل ، وبين ما هو ساكن وما هو متحرك . وفوق ذلك كله يستطيع بواسطة جهازه الابصارى ان يقرر ساعة نشاطه من ساعة ركونه الى النوم والراحة . ويقوم بكل ذلك وهو تابع في مكانه يرقبها ، وقد تفصله عن تلك العناصر وغيرها مسافات تكبر او تصغر ، ولكنها تسمح له باتخاذ قراراته ازاءها .

ولا احد يدري بالضبط كيف نشأت الحياة المبصرة او كيف انتهت الى هذا التباين في

القدرة ، وكل ما يعتقده العلماء لا يتعدى درجة الحدس والتخمين . فحتى مخلفات الحياة الاولى ، قبل ملايين السنين ، لم تختلف عن الحياة المبصرة في يومنا الحاضر . ونحن نعرف بالتأكيد اليوم ان هناك كائنات حية تبصر ولا عيون لها . خذ مثلا دودة الارض التي تنتشر في الحقول . انها تستجيب للضوء بفعل خلايا حسية خاصة منتشرة على مساحة كبيرة في جلدها . وحتى الحيوانات احادية الخلية كالاميبا تتحسس الضوء وتستجيب له . وحيوان الخلد الذي يقضي عمره تحت سطح الارض في انفاق يحفرها في كل اتجاه ليست له سوى عينيْن صغيرتين جدا حتى انهما لا تعتبران عينيْن احيانا ، ومع ذلك فلا غنى للخلد عن الابصار في ظلمة انفاقه . كما ان اجهزة الابصار لبعض الحيوانات الدنيئة لا تتعدى كونها تجمعات من الخلايا الحسية المتخصصة تراكمت في تجويف بسيط في رأس الحيوان وليس لها من شكل العيون شي : انظر الشكل (١) . وبعض العيون لم تزد عن كونها خرقا صغيرا يسمح للضوء بالعبور منه ومع ذلك تتكون فيها اطياف ومرئيات . ويبدو انه مع الوقت (حسب ما تدميه نظريات التطور) ولكي لا تفلق الاجسام الغريبة المتطايرة في الهواء منافذ الضوء البدائية تلك تطورت بعض خلايا الجلد الاخرى لتكون غلافا شفافا فوق المنفذ يسمح ببقائه صالحا للعمل .

واعجب من كل ذلك عيون الحشرات ذات الارجل الست ، كالجنذب والجراد وحشرات اخرى كالنحل والفراس واليعسوب وغيرها كثير . هذه الحيوانات لم تكتف بزواج من العيون شأن بقية الحيوانات ، بل انها جميعا تمتلك عيونا مركبة يبلغ عددها في حشرة اليعسوب بالذات حوالي ثلاثين الف عين مجمعة في جهاز ابصارى واحد نسميه تجاوزا



الشكل ١

نشاهد هنا مجموعة من أجهزة الابصار المختلفة لاربع حيوانات مختلفة . والاختلاف في الشكل والتركيب بينما تبقى الوظيفة ثابتة (المرجع ١) .

ان جميع الحشرات تدرك ابصار الالوان ، ان جزئيا ام كليا ، وربما فاقت بعض العيون المركبة عين الانسان في ذلك (٥ ، ٧) .

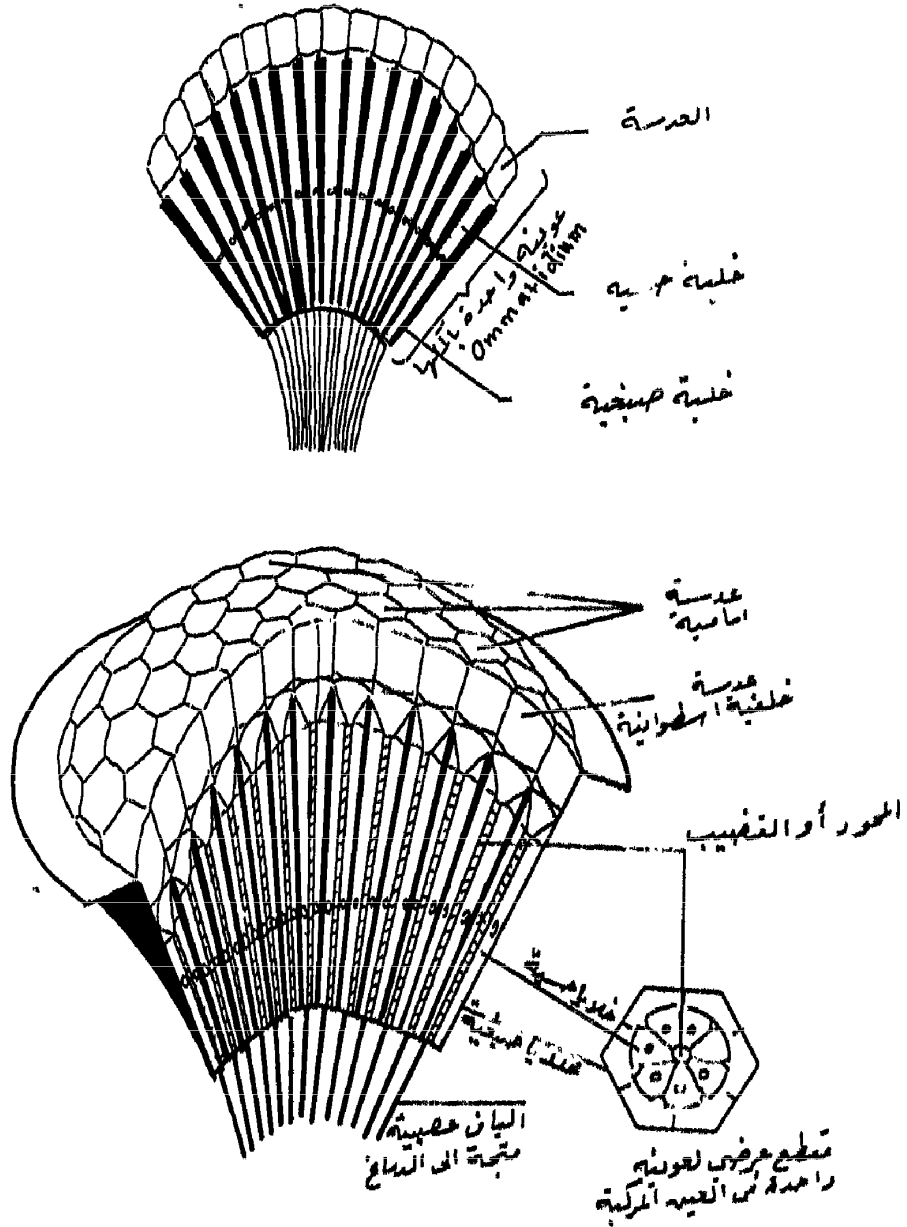
مما تقدم يتضح لنا ان الابصار عملية تأخذ اشكالا متعددة غير الشكل التقليدي الذي نعتقد به، وان ابصار الاشكال والظلال والالوان والحركة هي خصائص بعض العيون وليس كل العيون . فهناك الكثير من عيون الحيوانات لا ترى الالوان الا ظلالا سوداء وبيضاء ، من ذلك عيون القطط باشكالها بما فيها الاسود والنمور ، وهناك العيون التي لا تدرك الجسم الا اذا تحرك بشكل معين كما هي عيون الضفادع . وبعض الحيوانات تتميز ببصر حاد يفوق مرات ومرات عين الانسان كما هي الحال في عيون الصقر . ناهيك عن تلك العيون التي ترى الاشعة فوق البنفسجية كما نرى نحن ضوء النهار مثل عيون النمل . وخلاصة القول ان عيوننا ليست افضل العيون للابصار كما انها ليست من العيون المعقدة التركيب رغم ان دماغ الانسان اعقد تركيب بيولوجي في الطبيعة كلها . ويبدو ان رقى دماغ الانسان هو التعويض المنطقي لما تميز به من ضعف في حواسه . اذ ان الحواس المعقدة تتمشى مع الادمغة البسيطة غير المتطورة (١) .

عين الانسان :

شكل عين الانسان كروي تقريبا يبلغ قطرها في المعدل العام حوالي الانس . وكل جزء فيها يعتبر تركيبا فسيولوجيا خاصا ذا وظائف خاصة فيما يتعلق بعمل العين الكلي . ومع ان عين الانسان ليست معقدة التركيب بالمقارنة مع عيون بعض الحيوانات الاخرى ، الا انها اداة ابصارية ممتازة . وتشرح العين يعرفنا على الاجزاء التالية (انظر الشكل ٣) .

بعين اليعسوب (٣) . فماذا يرى اليعسوب بعيونه الكثيرة ؟ هل تراه يرى ثلاثين الف طيف لجسم واحد ؟ ام ان كل عين من عيونه الكثيرة ترى طيفا مستقلا لجسم مرئي مستقل ؟ : انظر الشكل (٢) . الحقيقة ان كل عين ترسل اشارة حسية بوجود ضوء ما ساقط عليها عموديا . ومجموع الاشارات من العيون المتأثرة بالضوء يمثل طيف الجسم المرئي (١ ، ٢) وفي كل عوينه (وتسمى عادة اماتيدوم) توجد عدسة امامية تعقبها عدسة اسطوانية اخرى يعبر منها الضوء الى الاجزاء الحساسة ، وهذه عادة تتكون من مجموعة من الخلايا الحاسة يختلف عددها من حيوان لآخر ، وترى متراصة عموديا حول محور يتوسطها (انظر الشكل ٢) ويخرج من نهاية كل خلية منها عصب ينقل النبضات الحسية . وقد تعمل عوينة بمفردها كما تعمل العوينات مجتمعة ، ويعتمد ذلك عادة على حجم وكمية الضوء التي تتعرض لها الحشرة . (٥) ولقد تأكد بالبحث مؤخرا (٣ ، ٤ ، ٦) ان العين المركبة تعتبر ارقى جهاز ابصارى لتتبع الحركة . كما انها جهاز دقيق لتميز الحركات المتتالية ذات التردد العالي ، ولا مقارنة هنا بينها وبين عين الانسان التي تعتبر ضعيفة جدا في ادراك الحركة فالحوادث التي يقل تتابعها زمنيا عن ١/٣ جزء من الثانية تستحيل على عيوننا ان تدركها ولذلك كانت أعلى سرعة يمكن ان يعرض فيها فلم سينمائي لا يزيد عن ٢٤ صورة في الثانية الواحدة ، فاذا زادت سرعة عرض الفلم استحال علينا ان نتابع الفلم . ولو قدر لحشرة مثل النحلة ان تشاهد عرضا سينمائيا لوجب ان تعرض عليها (٣٥٠) صورة في الثانية الواحدة لتحس النحلة بحركة طبيعية شيقة لاحداث الفلم (٥) . هذا بالاضافة الى

الابصار بعض آلياته العنصرية والنفسية



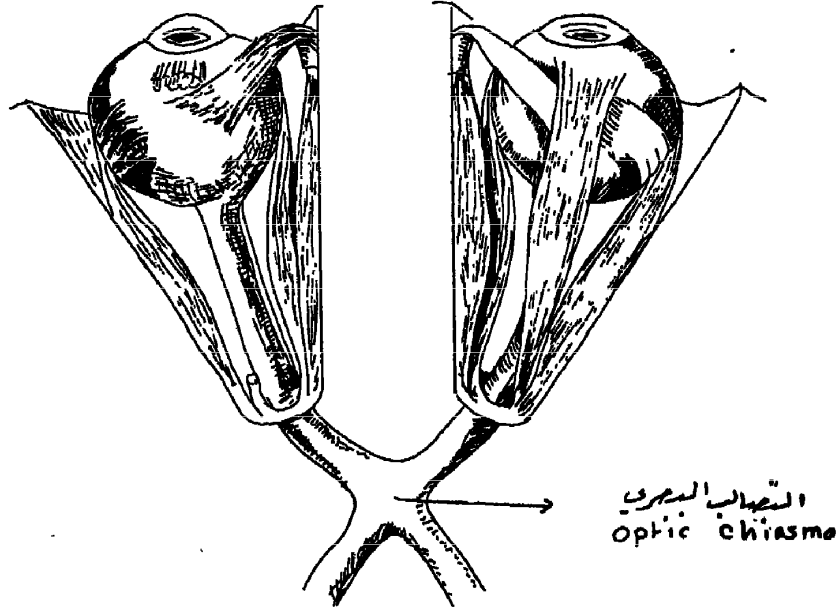
الشكل ٢

نشاهد مثل هذه العيون المركبة في مجموعة كبيرة من الحشرات مثل النحل والجندب والذباب وغيرها (المرجع ٢) .

اللازم لاجراء عملية التبديل هذه بحوالي اربع ساعات في كل مرة . ويحدث احيانا ان يرى المرء بقعا عابرة مضيئة او معتمة في عينه سببها وجود اجسام غير شفافة اثناء عملية التبديل فيسقط ظلها على الشبكية بفعل الضوء الساقط على العين .

العضلات الضابطة : وكل عين من عيني الانسان محكومة بست عضلات تضبطها من الخارج في الوضع المناسب اثناء حركتها في محجرها . وهذه العضلات تمكن العين من تتبع الاجسام المتحركة وتوجهها نحو الجسم المراد ابصاره . وتعمل عينا الانسان معا ، فهما تتجهان او تنحرفان او تدوران دائما بنفس النمط (انظر الشكل ٤) والى جانب هذه العضلات يوجد في العين ذاتها عضلات اخرى ، فالحدقة

القرنية : وهي غشاء شفاف خال من شرايين الدم يقع في مقدمة العين وتأخذ شكلا محدبا . وبالرغم من خلو القرنية من شرايين الدم المغذية الا انها تتغذى على السائل شبه المائي المحصور في تجويف العين الامامي كما في الشكل . ولهذا السبب اعتبرت القرنية مختلفة عن باقي اجزاء الجسم ، اذ يمكن هذا الوضع العضوي الفريد لها من ترقيعها حينما تصاب باى مرض يضعف شفافيتها . وقد ثبت طبيا ان الجسم لا يرفضها كما يحدث عند زراعة الاعضاء الاخرى كالقلب والرئة . ولا يشبه القرنية في هذه الخاصية سوى جهاز كورتي في الاذن . اما السائل المغذي للقرنية فدائم التغير عن طريق الافراز والامتصاص يشبه في ذلك عملية تبديل ماء حوض السباحة . وقد قدر العلماء الزمن



الشكل ٤

وضع العينين الطبيعي والعضلات الست الضابطة لكل منهما (المبرمج ١)

الموقع . فحينما ننظر الى جسم قريب يزداد تحذب العدسة وبذلك تساعد القرنية على زيادة كسر الضوء . وبالعكس حينما ننظر الى جسم بعيد فان شكل العدسة يتفطح (انظر الشكل ٥) . وعملية التكيف البصرى هذه تتم تلقائيا . فالعدسة معلقة بفشاء عضلى يطوقها ويبقيها في حالة توتر . وعند تكيف العين للمنظر القريب يقل التوتر في الفشاء فتتكور العدسة ويزداد تحذبها ، وعند التكيف لمنظر البعيد يزداد التوتر في الفشاء مما يزيد في شد العدسة وبذلك تتفطح .

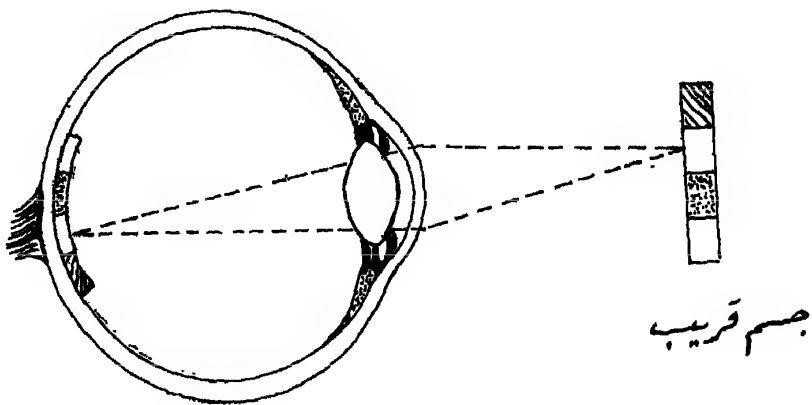
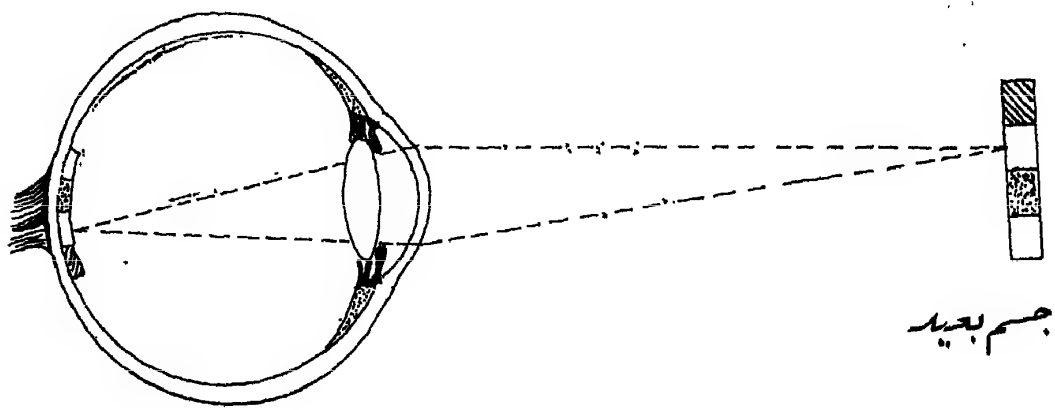
اما تركيب العدسة العضوى فينشأ منذ المراحل الاولى للنمو الجنيني . اذ يبدأ تكونها من المركز وتضاف الخلايا اليه باستمرار طوال العمر مما يجعل العدسة هي الجسم الوحيد في العين الدائم النمو (١) . والواقع ان خلايا العدسة تشكل رقائى تلبس واحدها الاخرى كما هو الحال في رقائى البصلة العادية . وبكل طبقة من تلك الرقائى قوة خاصة على كسر الضوء . ومع مرور الوقت (حوالي منتصف العمر) تضعف خلايا الرقائى المركزية وهذا طبيعى لكونها اقدم خلايا العدسة تكوينا . ومع الضعف هذا يقل وصول الغذاء والاكسجين اليها وبالتالي تموت . ومعنى ذلك انها لا تصبح قادرة على تمرير الضوء . واهم من ذلك كله ان العدسة كلها تفقد مرونتها على التقير مع الاجسام والابعاد المختلفة مما يسبب عجزا ملحوظا في قوة الإبصار عند المسنين .

القرحية : القرحية فيها صبغيات لونية ، ولذلك كان لون العيون مختلفا . وهي دائرية الشكل تقريبا وتتكون من نوعين من الالياف ، واحد منها موزع بشكل دائرى وهي التي تعمل على تضيق البؤبؤ ، بينما يتوزع النوع الثانى

او القرحية ما هي الا عضلة شبه دائرية تشكل في وسطها فتحة تعرف بالبؤبؤ او صبي العين ، ومن هذه الفتحة يعبر الضوء الساقط على العين الى العدسة التي تقبع خلف البؤبؤ تماما . ويتسع البؤبؤ او يضيق حسب شدة الضوء الساقط على العين وكذلك حسب قرب الجسم المنظور او بعده (١) .

العدسة : يعتقد الكثيرون ان العدسة في عين الانسان تعمل على كسر احزمة الضوء العابرة اليها لتكوين الطيف على الشبكية . والواقع ان هذا الاعتقاد ليس صحيحا تماما ، وان صح في عدسة آلة التصوير (الكاميرا) او في عدسة عين السمكة مثلا . اما في عين الانسان فالغلب انكسارات الضوء تحدث بفعل السطح الخارجى لمقدمة القرنية . والسبب في ذلك هو ان قوة اى عدسة على كسر الضوء يعتمد على الفرق بين معامل الانكسار للوسط الخارجى ومادة العدسة . ومعامل الانكسار للهواء صغير جدا بينما معامل الانكسار للسائل المائى الذى يقع بعد القرنية مباشرة عال ، لدرجة يعادل فيها معامل الانكسار للعدسة ذاتها . اما في حالة السمكة فالقرنية مغموسة في الماء وعليه فالضوء لا ينكسر البتة حينما يدخل العين . ولذلك كان للسمكة عدسة صلبة ذات كثافة عالية وكروية الشكل تتحرك الى الامام والى الخلف لتتكيف مع بعد الاجسام المرئية او قربها (١) ، (٥) .

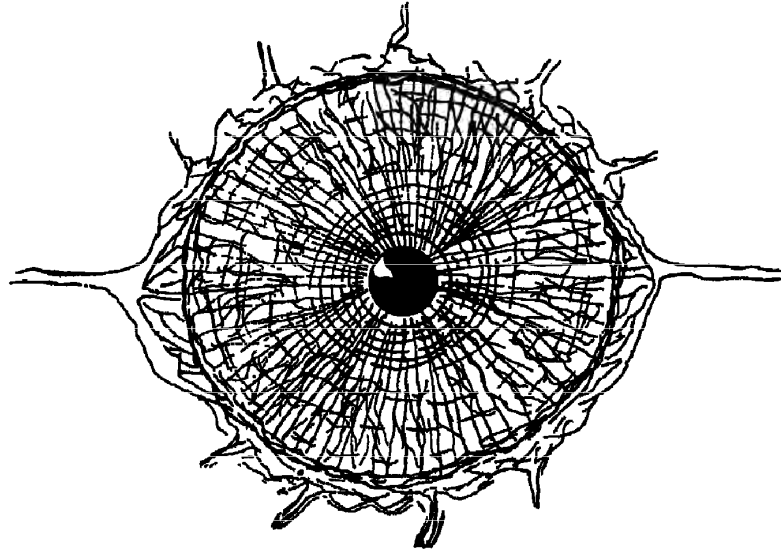
ومع ان العدسة غير مهمة في تكوين الطيف على شبكية عين الانسان الا انها هامة جدا في عمليات التكيف البصرى . ولا يتم ذلك التكيف بتغيير موقع العدسة كما هي الحال في عدسة آلة التصوير او عدسة عين السمكة ، بل بتغيير شكل العدسة مع بقائها في نفس



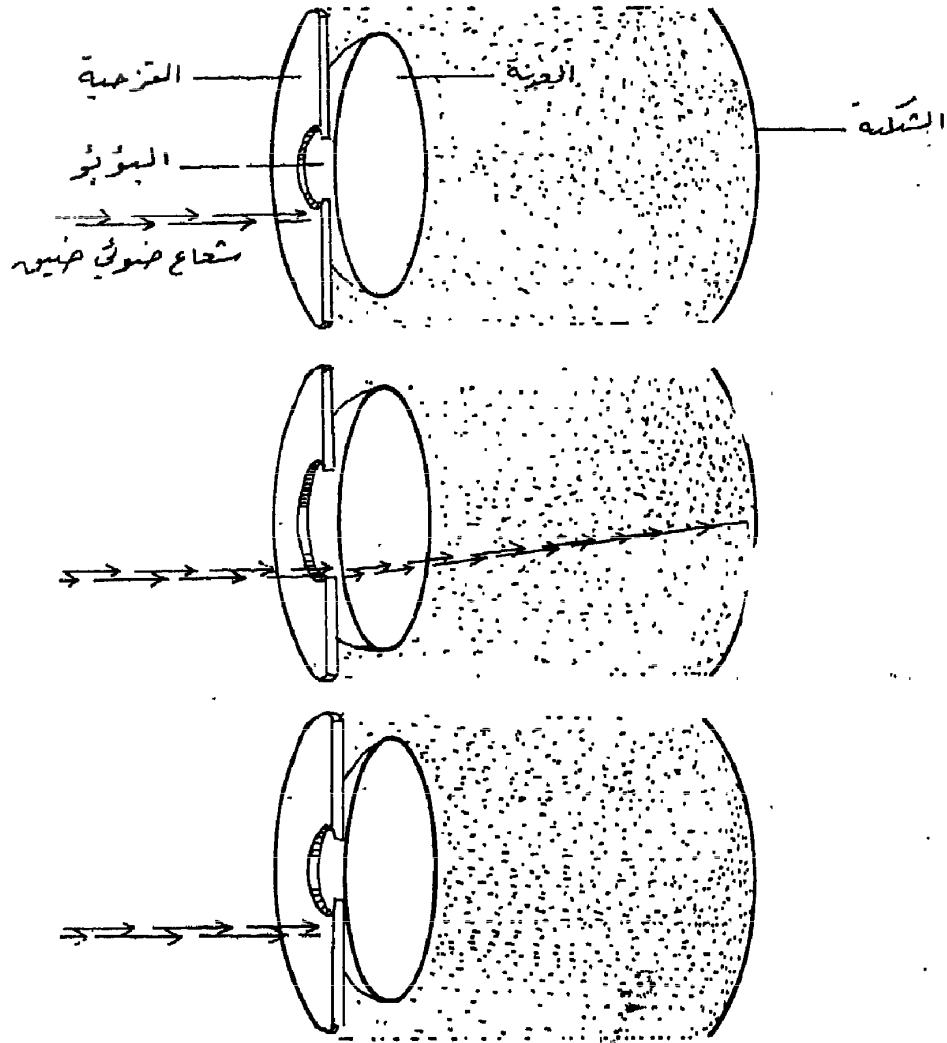
شكل (٥)

كثير استعماله في الادوات والآلات المنزلية مثل الثلاجة والفرن الكهربائي والمدفأة وغيرها . ففي حالة الثلاجة نلاحظ ان آلتها تعمل على فترات منتظمة وسبب ذلك ان ضابطها الحرارى الآلي يقطع عنها التيار الكهربائي حينما تصل درجة برودتها حدا معيناً ويعود فيسمح للتيار بالعبور حينما ترتفع درجة الحرارة فيها ، وبذلك يحميها من اثر العمل المتواصل . وبنفس الاسلوب يعمل كل من القزحية والبؤبؤ . فلو اننا وجهنا شعاعاً محدوداً من الضوء نحو داخل العين بحيث يمر من طرق القزحية (انظر الشكل ٧) فاننا نجعلها تتذبذب بشكل آلي تجعل فتحة البؤبؤ تضيق وتتسع . فاذا نحن تحكمتنا في الضوء بحيث نقطعه حينما يضيق البؤبؤ فاننا بذلك لا نسمح الا الى الحد الأدنى من الضوء ان يصل الى الشبكية ، وهنا تضطر الشبكية بدورها ان ترسل اشارة الى البؤبؤ بأن يتسع ليسمح لكمية اكبر من الضوء ان تصل اليها ، فاذا هو

منها بشكل عصابات قطرية وهي التي تعمل على توسيع فتحة البؤبؤ (انظر الشكل ٦) وبشكل الجزء الاوسط من القزحية فتحة البؤبؤ . وتغير حجمه يعتمد على شدة الاضاءة التي يتعرض لها . ففي الضوء الخافت تتسع فتحة البؤبؤ لتسمح لأكبر كمية ممكنة من الضوء بالعبور الى داخل العين ، اما في الضوء الساطع وخاصة حينما يسقط عمودياً على البؤبؤ فانه يضيق حتى يصل الى $\frac{1}{4}$ من اوسع حجم يأخذه (١) . وتغير حجم البؤبؤ هذا له وظيفتان اساسيتان في الابصار : اولهما انه يقي العين من التعرض للضوء القوي الذي قد ي تلف خلايا الشبكية . وثانيهما انه يحدد حزمة الضوء العابرة الى نقطة التركيز المفضلة في العدسة ، وبذلك نستطيع ان نتعرف على الجسم المرئي دونما حاجة لأن يكون الجسم في مواجهةنا تماماً . (١) والحقيقة ان آلية البؤبؤ بالنسبة للضوء تشبه آلية الضابط الحرارى الآلي Thermostat المعروف ، والذي



شكل (٦)



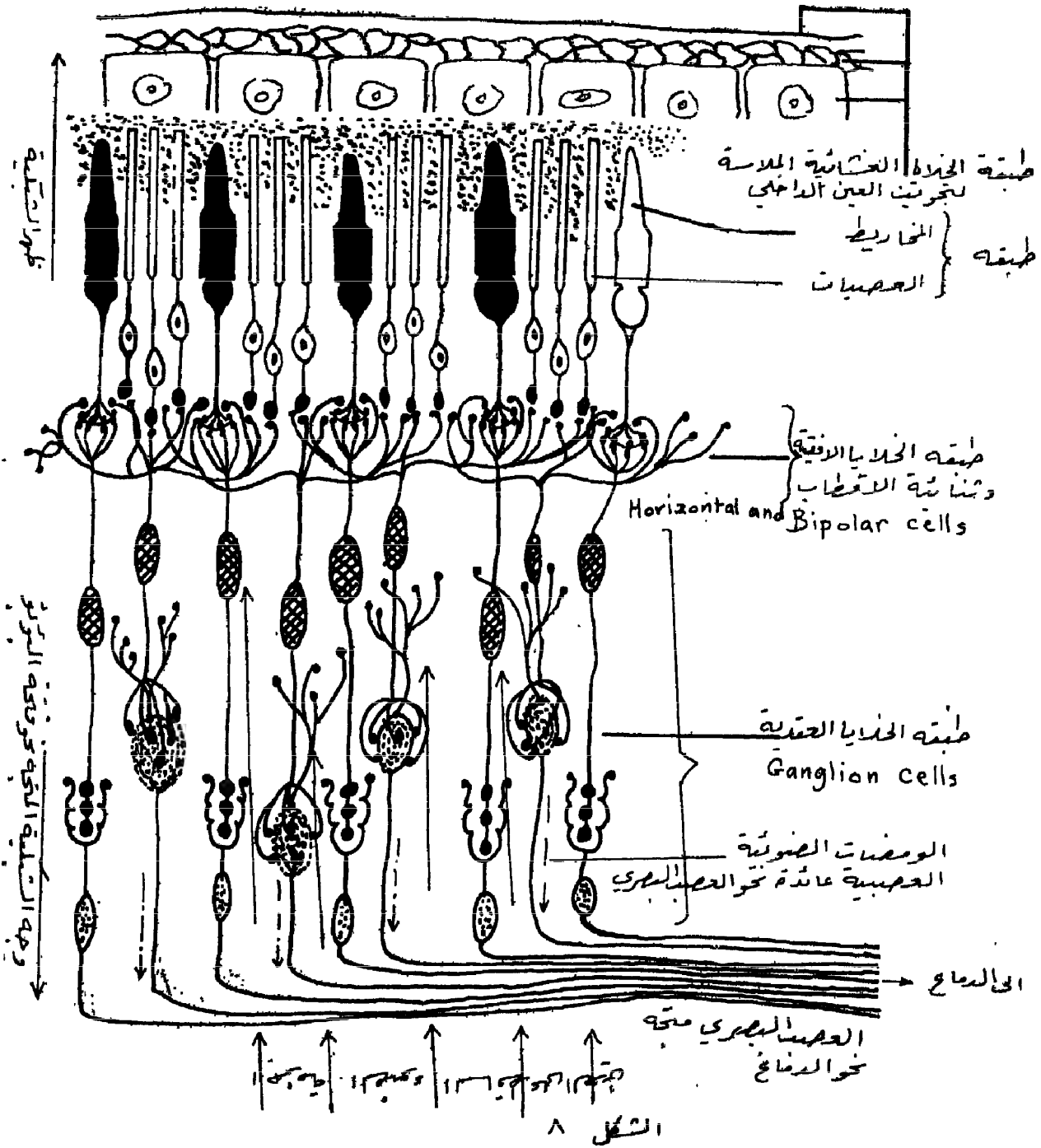
الشكل ٧

إذا سلطنا شعاعاً ضوئياً مناسباً نحو فتحة البؤبؤ مباشرة فإنه ينكمش ليحمي الشبكية وبالتالي يخلت الضوء المساعد على الابصار مما يدفع الشبكية لأن ترسل إشارة بتوسيع فتحة البؤبؤ وهذا يعني دخول كمية أكثر من الضوء مما يدفعه لأن يضيق ثانية ... وهكذا يستمر في التذبذب بين الاتساع والضييق (الرجع ١) .

عليها أنها من نوعين مختلفين في الشكل : واحد يأخذ شكلا أفقيا ماداً فروعه وشوايكه كالأذرع المفتوحة ولذلك سميت هذه بالخلايا الأفقية . وأما النوع الثاني فيمثل شكلا كرويا له طرفان مدببان فقط ، ولذلك سمي هذا النوع بالخلايا ثنائية الاقطاب . وكما هو واضح في الشكل فان شوايك خلايا هذه الطبقة تتصل بخلايا الطبقة الثالثة والتي تتميز ايضا بأن فيها نوعان : واحد يبدو كالعصا الطويلة ولذلك سمي هذا النوع بالعصيات ، والآخر يبدو اقرب للقمع المخروطي ولذلك سمي بالمخاريط . والعصيات والمخاريط هما الخلايا الوحيدة في الشبكية الحاسة للضوء ، وهما المسؤولان عن ابصارنا للشكل والحجم والبعد واللون وغير ذلك من الصفات ، وفيهما كما سنرى فيما بعد تتم عمليات كهربائية - كيميائية بفعل الضوء الساقط عليهما . كما انهما يتوزعان على سطح الشبكية الخلفي بشكل يسمح لنا ان نبصر في النهار والليل على السواء ، لأن خلايا العصيات متخصصة بالرؤية في الضوء الضعيف ، ولذلك فهي تشغل حيزا كبيرا من اطراف الشبكية . وعلى اطراف الشبكية نبصر الحركات العامة والاطياف غير المحددة . ومع ذلك فبالامكان ان نجد العصيات في اماكن اخرى غير الاطراف ، ولكن يغلب في مناطق الوسط ان تتوفر المخاريط لانها المسؤولة عن ابصار اللون بشكل خاص ، ونحن نبصر الالوان في النهار او تحت أي ضوء يشبه النهار كاضواء النيون والفلوروسنت . وخلايا الطبقات الثلاث الرئيسية التي ذكرناها كلها من نوع النيرونات ، أي الخلايا العصبية المتوفرة في الجهاز العصبي ، وخاصة تلك التي في الدماغ . وطريقة ترابطها مع بعضها البعض هي نفس طريقة ترابط خلايا الدماغ ذاته ، ومن هنا اعتبرت الشبكية امتدادا للدماغ في داخل العين ، وهذا اقرب الى العقل من اعتبار الشبكية مجرد شاشة أو فلم يقع عليها الطيف . فاذا عرفنا ان كثيرا من التحليلات الابصارية للطيف تتم في الشبكية قبل ان ترسل الى

فعل ذلك اطلقنا الضوء ثانية مما يضطره الى ان يضيق ليحدد من كمية الضوء العابرة ، وهكذا يقطع الضوء واطلاقه في الوقت المناسب نستطيع ان نجعل البؤبؤ يتذبذب بين الضيق والاسراع بشكل آلي (١ ، ٨ ، ٩) .

الشبكية : الشبكية هي اعجب جزء موجود في العين وربما كانت اكثر اجزاء الاعضاء الحسية كلها حقوة عند الباحثين ، وقد لفت عملها انتباه قدماء العلماء من يونان وهرب وغيرهم ، ووصفوها في صور مختلفة ولكن اول من اعتبرها على حقيقتها هو العالم الفلكي كبلر في اوائل القرن السابع عشر . فقد اشار هذا العالم الى الشبكية على انها الشاشة التي يتكون عليها الطيف . اما تفاصيل مركباتها فلم تعرف الا في وقت متأخر من القرن التاسع عشر واول القرن العشرين ، وكان في مقدمة الباحثين فيها توماس يونج (١٧٧٣ - ١٨٢٩) وهارمان فون هلمهولتز (١٨٢١ - ١٨٩٤) . فلقد تبين ليونج وهلمولتز ان وضع الشبكية في العين معكوس على غير ما توقعاه ، فهي اشبه بوضع فلم معكوس في الكاميرا بحيث يواجه سطحه الحساس للضوء ظهر الكاميرا وليس عدستها فكيف يمكن لجهاز موضوع بهذا الشكل ان يقوم بوظيفته الابصارية وبهذه الدقة المتناهية ؟! غير ان الفحص الجهرى الاليكترونى لقطع من الشبكية اوضح السبب في اتخاذها هذا الوضع . فالشبكية في الواقع مكونة من رقيق خلوي متشابك ، ولكن لكل نوع من الخلايا فيه موقعه الثابت . ففي (الشكل ٨) نلاحظ طبقات الخلايا المختلفة في الشبكية ، فاذا بدأنا من سطح الشبكية الملامس لتجويف العين لاحظنا ان الالياف العصبية للشبكية صادرة عن طبقة من الخلايا العقدية Ganglion Cells تتصل شوايكها الداخلية مع محاور خلايا الطبقة التالية والتي يلاحظ



مقطع لشبكية عين الانسان وفيها طبقات الخلايا العينية المساعدة على عملية الحس البصرى .
 فاذا مكست الشكل كان الوضع الطبيعى لهالى العين .

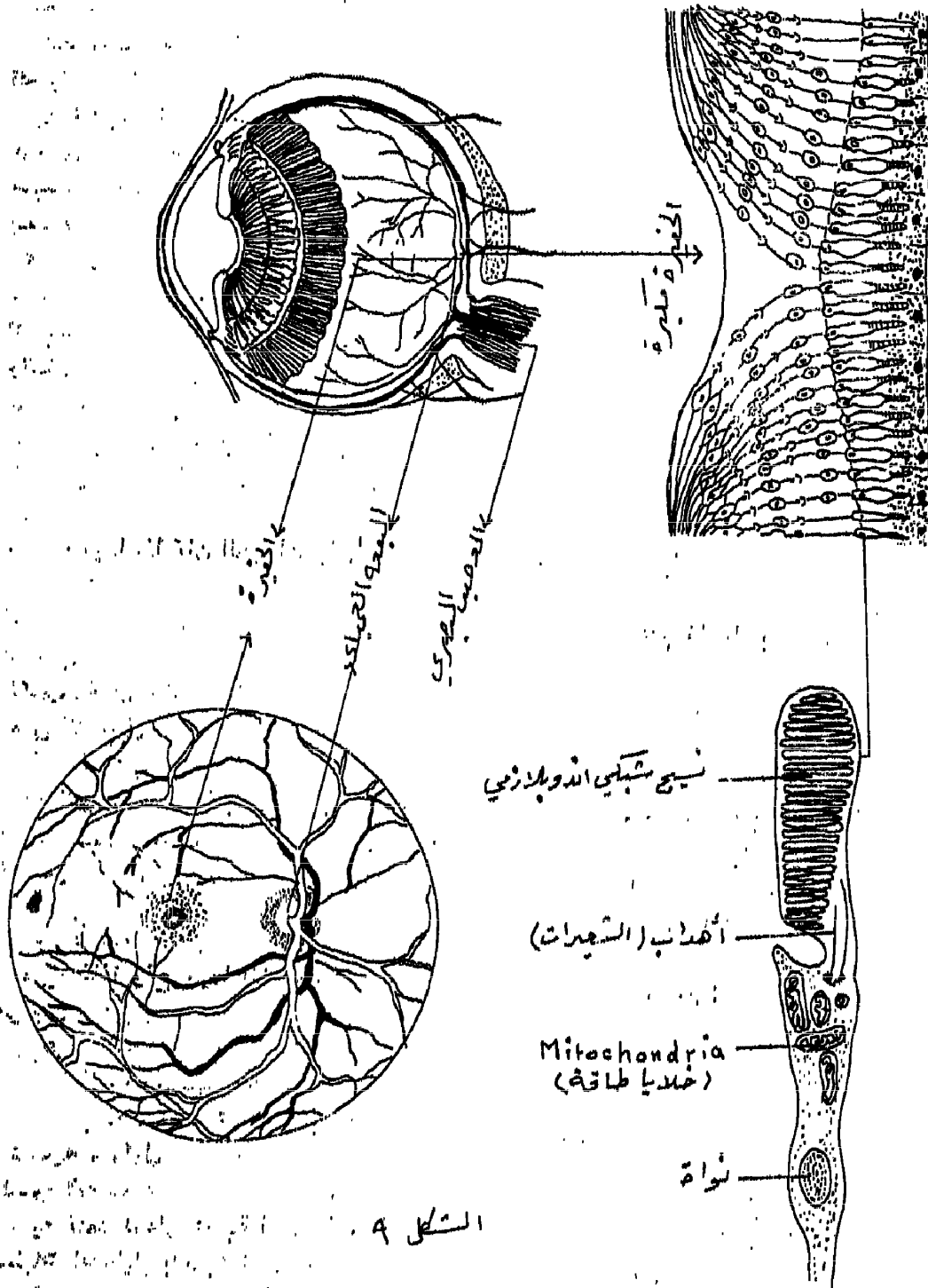
الدماغ ادرتنا العلاقة النوروفيسيولوجية بين الاثنين . فعلى عكس الحواس الاخرى في الجسم التي تحس بالشيء وتترك ادراكه للدماغ ليبت فيه ، فان الشبكية تشارك في عمليات الادراك البصرية التي تجرى في الدماغ (١٠ ، ١١) .

ولنعد الآن قليلا الى الشكل (٨) السابق . ان الضوء العابر الى العين يمر في اكثر من وسط قبل ان يصل الى خلايا الابصار (العصبية والمخاريط) في الجزء الخلفي للشبكية . فالضوء يعبر القرنية فالتجويف الامامي للعين فالعدسة ثم يصل الى التجويف الخلفي (الكبير) في العين ، وعليه (اي الضوء) ان يعبر طبقة كثيفة من الاوردة والشرين قبل ان يسقط على سطح الشبكية الامامي ، وهنا يخترق الشبكية الى الداخل حتى يصل الى المخاريط والعصبية (اتجاه الاسهم المتصلة) . وعندها تقوم في هذه الخلايا الضوئية عمليات كيميائية تنتهي بارسال نتائجها بشكل اشارات كهربائية في اتجاه معاكس لاتجاه الضوء (اتجاه الاسهم المقطعة) حيث تعبر هذه الاشارات عن طريق خلايا الطبقة الثانية (الافقية وثنائية الاقطاب) ومنها الى الخلايا العقدية التي تنتهي محاورها باللياف عصبية تنحني مع سطح الشبكية المقعر لتعبر نقطة التجمع (والتي هي الفتحة الوحيدة في الشبكية) لتكوّن في مجموعها ما يسمى بالعصب البصري (انظر الشكل ٩) وتسمى نقطة التجمع تلك بالبقعة العمياء نظرا لعدم توفر العصبية والمخاريط فيها ، وبالتالي لا نبصر فيها شيئا .

خصائص اخرى للشبكية :

لو نظرنا الى الشبكية بواسطة مجهر العين Ophthalmoscope (وهي آلة تشع ضوءا على الشبكية ثم تعكسه على عين الفاحص)

فاننا نرى سطح الشبكية ، واهم ما نراه عليه هو بقعة صفراء دائرية تعرف بالحفيرة ، وهذه هي مركز الابصار الدقيق والابصار الملون ، لانها تحتوى على المخاريط فقط . واذا امعنا النظر قليلا في سطح الشبكية امامنا لرأينا بالقرب من الحفيرة بقعة اخرى شاحبة اللون تبدو الاوردة والشرين عابرة منها ، كما نلاحظ الالياف العصبية القادمة من الخلايا العقدية تنحرف لتعبرها الى داخل الرأس حيث تكون العصب البصري . وهذه البقعة هي ما ذكرناه سابقا بالبقعة العمياء (انظر الشكل ٩) . ويقدر عدد المخاريط في الشبكية بحوالى سبعة ملايين مخروط ، اما عدد العصبية فيبلغ اضعاف هذا العدد بكثير وتختلف التقديرات بين ١٢٥ - ٢٠٠ مليون عصبية في شبكية العين الواحدة (٥ ، ٦ ، ٧) اما احجام المخاريط والعصبية فصغيرة جدا ومع ذلك فالتركيب الجهرى لهما يدل على الدقة المتناهية في التنظيم والتعقيد في هذه الاجسام الصغيرة (انظر الشكل ٩) ففي الجزء العلوى من العصبية (وكذلك المخروط) نلاحظ غشاء رقيقا مثنيا على شكل رقائق تعلو بعضها بعضا ، ويظن ان هناء تتم العمليات البيولوجية - الكيماوية للابصار . وفي الجزء الاوسط ترى الشعيرات ، وهي تسعة ازواج وظيفتها تحريك الخلية بالشكل الذى يتحرك به نبات القمح بفعل النسيم في الحقل . ولهذه الحركة وظيفة اساسية في تغيير موقع الضوء على الشبكية . اما الاجسام المسطحة الاخرى التي ترى في عنق الخلية فهي اشبه بالبطاريات التي تزود الخلية بالطاقة ويرى في اسفل الخلية نواتها . وطبيعي ان التفاصيل التشريحية ليست من اختصاصنا هنا ولكن ما تقدم يعطينا فكرة عامة عن تركيب الخلية الضوئية (٥ ، ٨ ، ١٢) .



الشكل ٩

(المراجع ١٥٧١٢)

عصب مليء ولا يختلف عنه
المحيط في التركيب

التحليل الكهروكيميائي للضوء البصر :

الضفدع ، واخضع للعملية الكهروكيميائية في المختبر . وقد تبين أن الريتينين في العين لا يستمر على حاله لمدة طويلة ، فاما ان يتحد تلقائيا وبسرعة مع الأوبسين لاعادة تكوين الرودوبسين ، او ان يتحول الى فيتامين أ . الحالة يتم تحويل جزء كبير منه الى فيتامين أ . لم يكن تعريض العين للضوء القوي مستمرا . اذ انه تحت التعريض المستمر للضوء القوي ينتج كمية اكبر من مادة الريتينين وفي هذه الحال يتم تحويل جزء كبير منه الى فيتامين أ . والريتينين في الواقع فيتامين زائد هيدروجين ، وتحويله الى فيتامين أ يعني انتزاع الهيدروجين منه (١٥) .

اما العملية العكسية التي يتحول فيها فيتامين أ والأوبسين الى ريتينين فعملية اضافة الاكسجين الى المركب ، ومعنى ذلك حاجتها الى طاقة لكي تتم : لان عملية الاكسدة ، الكيمياء تتم فقط باحدى طريقتين : اما اضافة الاكسجين الى المركب ، او ازالة الهيدروجين منه . وفي معظم التحليل العضوية تتم عملية انتزاع الهيدروجين ، لان التكوين التلقائي للرودوبسين متوفر لاصطياد جزيئات لفيتامين . وفي الظلام يتحول معظم الريتينين الى رودوبسين اما مباشرة او بعد ان يكون قد تحول الى فيتامين أ . اما في الضوء فيقام وع من التوازن فيه دورتان تسيران متزامنتين وبالتتابع اعتمادا على كثافة الضوء وعلى درجة تحلل الرودوبسين :

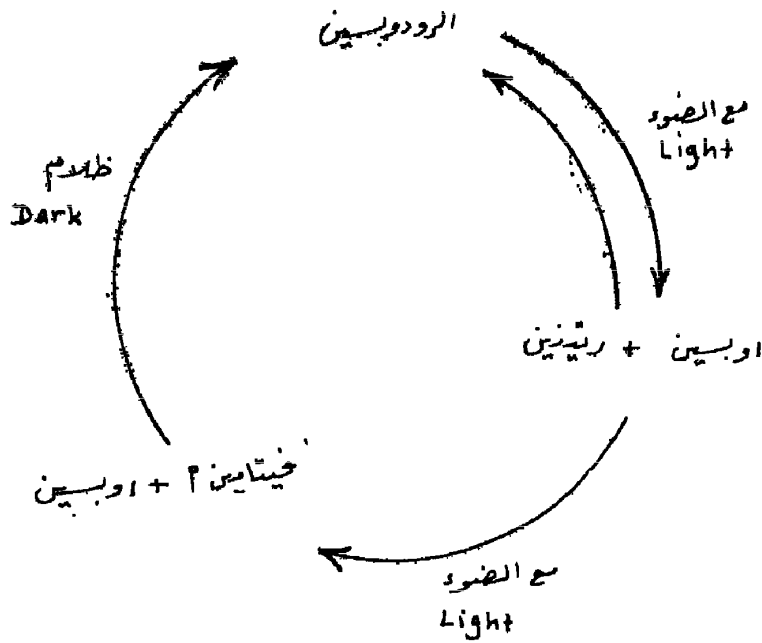
رودوبسين $\xrightleftharpoons{\text{ريتينين} + \text{أوبسين}}$ العملية الاولى

ريتينين + أوبسين $\xrightleftharpoons[\text{O} +]{\text{H} +}$ فيتامين أ + أوبسين العملية الثانية
وتشارك الانزيمات في العملية الثانية فقط (١٠ ، ١٢) .

بالاضافة الى مادة الرودوبسين توجد ثلاث مواد اخرى متوفرة في العيون المختلفة حسب كثرة العصيات او المخاريط فيها . ففي العيون

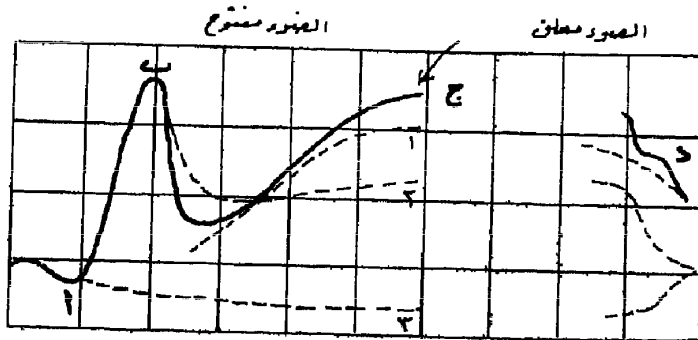
لقد اكتشف فرانس بول عام ١٨٧٦ الصبغيات الكيميائية في الشبكية ، فلاحظ ان العين المتكيفة للظلمة هند الضفادع لها لون قرمزي ، واذا عرّضت للضوء غسّلت صبغياتها فتحوّلت الى اللون الاصفر . الا ان بحوث وولد Wald وزملائه ١٥٩٩ (١٣) اكدت ان في كل نوع من الحيوانات الراقية يتوفر اربعة انواع من الصبغيات الكيميائية في الشبكية ، اثنان منها موجودان في العصيات واثنان آخران موجودان في المخاريط ، وان مواد هذه الصبغيات متشابهة مع فوارق بسيطة جدا في كيميائياتها . وطبيعى ان تلك الكيميائيات تختلف من حيوان لآخر اعتمادا على مكان عيش الحيوان : في البرام في البحر . وكذلك فيما اذا كان الحيوان ليلي النشاط ، حيث تكثر في عينيه العصيات ، ام انه نهاري النشاط تكثر في عينيه المخاريط . ام انه ازدواجي النشاط كالانسان . ولكن المواد الكيميائية في مختلف العيون الحيوانية تتبع نفس النهج في العمل (١٤) ولهذا السبب سناخذ نموذجا واحدا فقط للتحديث عنه وهو المادة التي اكتشفها بول سابقا واسماها (الارجواني البصري) والتي تعرف اليوم بمادة الرودوبسين Rhodopsin (٧) .

توجد هذه المادة بكثرة في عصيات الحيوانات الفقرية فاذا وقع عليها الضوء انقسمت الى مركبين : الريتينين Retinene والأوبسين Opsin (الشكل ١٠) . والواقع ان هناك ثلاث خطوات رئيسية بين الرودوبسين وبين تلك المركبات . لكنها تحدث بسرعة داخل الشبكية . واول خطوة منها تعتمد على سقوط الضوء لانه مصدر الطاقة المحللة . اما الخطوة الثانية فتعتمد على درجة الحرارة . اذ لا تتم عمليات التحليل بدرجة اقل من عشرين تحت الصفر المئوي . واما الخطوة الثالثة فتعتمد على الماء . اذ لا تتم الا اذا كان جو العملية مرطبا به . هذه الحقائق امكن اثباتها مخبريا بعد ان اشتق الرودوبسين من عصيات عين



الشكل ١٠

يوضح هذا التخطيط موجز التغيرات الكيميائية في مادة الرودوبسين عند تعرضها للضوء والظلام (المرجع ١٥)



الشكل ١١ (المرجع ١٤)

الآلية الكهروبيائية للإبصار • ERG

ان كل الاحداث التي تجرى في العين عند اثارها يمكن قياسها وتسجيلها كشحنات كهروبيائية على منحنيات . وقد امكن تميز اربعة انواع من هذه النشاطات الكهروبيائية : النوع الاول يقيس حالتها عند الاستراحة ، فاذا وضعنا قطبين كهروبيائيين على جانبي العين امكننا تسجيل تيار كهربائي يعتقد بأنه يقيس حركة العين . لانه ثبت اثناء التجريب ان طاقة التيار تزداد بتحريك العين . اما النوع الثاني فيحدث عند اثاره العين بالضوء وهو ما يسمى بمنحنى الشبكية الكهربائي .

واما النوع الثالث فيقيس النبضات العصبية بالوحدة اثناء وجودها في الخلايا العقدية او في الالياف العصبية الصادرة منها (الشكل ٨) . اما النوع الرابع من هذه التيارات فهو التيار المباشر العابر للعصب البصري متجها نحو الدماغ .

وقد امكن تحليل صور التيار الثاني (ERG) في مراحلها المختلفة . فعند اثاره الشبكية بالضوء يسجل الجهاز منحنى يظهر في الشكل (١١) وهو كما يظهر لنا هنا يتكون من اربع مراحل : الاولى حينما يفتح الضوء فيحدث تيار كهربائي اولى سالب هو التيار ١ . ثم يحدث تغير ايجابي عليه يتمثل في المنحنى ب . ويتبعه تغير ثان ايجابي الى حد ما يتمثل في المنحنى ج ولكنه تغير اطول من السابق . فاذا اغلق التيار فجأة حدثت حدة في الموجة تتمثل في (د) ولكنها ايجابية حيث يبدأ وضع الشبكية يعود ببطء الى حالته الاسترخائية الاعتيادية .

ولكن شكل هذه المنحنيات الاربعة يعتمد على عاملين هما : شدة الاثارة وتغيرها . فمع الضوء الضعيف تكون موجة التيار ١ ضعيفة جدا او قد لا تسجل مطلقا . وعند استعمال اللمعات الضوئية القصيرة Flashes فان الجهاز لا يسجل سوى التيارين ١ ، ب .

التي تحتوي على العصيات والمخاريط معا يلاحظ ان العصيات تزداد على المخاريط الى حد ما (٨) ولذلك يكثر وجود مادة الرودوبسين او البوفروبسين Porphropsin كمواد صبغية حاسة ، وهذه الاخيرة تختلف عن الرودوبسين في ناحية واحدة فقط اذ انها تحتوي على نوع من فيتامين ١ يختلف عن فيتامين أ في الرودوبسين .

اما العيون التي تتكون فقط من مخاريط ففيها مادة تعرف باسم ايدوبسين Iodopsin ويفترض انها مادة موجودة في عين الانسان لتساعد على ادراك الالوان . اما المادة الرابعة فتكثر في عيون الحيوانات المائية وهى مادة السيانونوبسين .

والجدير بالذكر ان جميع هذه المواد امكن تركيبها صناعيا في المختبر مما ساعد على دراسة كل الظروف المساعدة على الابصار او العائقة له . كما امكن معرفة اطوال الموجات الضوئية المثيرة لكل مادة منها .

لقد عرفنا الآن ان الضوء بصفته الطاقة الفيزيائية المثيرة للإبصار ينتهى الى احداث عمليات كيميائية في شبكية العين (تسمى عادة فوتوكيميائية) . وفي معظم الاعضاء الحسية المتطورة كالعين والاذن والانف ... الخ . لا بد للمثير الفيزيائي ان يحدث في جهاز الحس المعين نوعا من العمليات البيولوجية-الكيميائية باعتبار اننا لا ندرى بالضبط ما يحدث في جهاز السمع من عمليات كيميائية عند اثارته بموجات الصوت . ولكن ايا كان نوع العملية او العمليات التي تحدث فيه فانها لن تخرج عن نطاق العمليات البيولوجية - الكيميائية . غير ان الدماغ لا يفهم لغة الكيمياء وعليه لا بد ان تترجم نتائج التحاليل البيولوجية - الكيميائية في الجهاز الحسي الى شحنات كهروبيائية رمزية يفهمها الدماغ . وهذا ما يحدث بالفعل في العين وفي اجهزة الحس الاخرى (١٧) .

نتيجة حاسمة وذلك بسبب صعوبة تحديد مكان الخلية المراد دراستها ، الا انه في جميع الحالات يمكن مسح الحقل الاستقبالي لأي خلية تقع عليها . وقد كان هذا هو أسلوب هارتلين حتى ١٩٦٧ في دراسة الشبكية . والجدير بالذكر ان هارتلين نال جائزة نوبل على تجاربه تلك عام ١٩٦٧ (١٠) .

صفحة معهد مسوشوست للتكنولوجيا MIT

لقد قام فريق من العلماء الباحثين في المعهد الأمريكي الشهير MIT في أواخر الخمسينيات بسلسلة من التجارب المدهشة على شبكية عين الضفدع وارادوا من وراء تجاربهم تلك تسجيل (ان امكن) ما ينقله العصب البصري من شبكية الضفدع الى دماغه من صور حسية على اشرطة خاصة لمعرفة ما تفعله العين اثناء عملية الابصار . وفعلنا تمكن أولئك العلماء من نشر حقائق غاية في الروعة في مقال مشترك نشر عام ١٩٥٩ تحت عنوان « ماذا تقول عين الضفدع لدماغ الضفدع » (١٧) وتتلخص تجاربهم الكلية في ان يتحكم المحرّب الباحث بالثير الضوئي الذي تراه العين ، ولأجل ان يحققوا غرضهم وضعوا ضفدعة مخدرة تخديرًا جزئيًا خاصًا تحت وعاء على شكل نصف كرة قطرها ١٤ انش . وعلى سطحها القائم الداخلي وضعوا ضوءًا صغيرًا او جسمًا ملونًا يمكن تحريكه من الخارج بواسطة مغناطيس يحرك على السطح الخارجي . وكانت الضفدعة في وضع يسمح لعينيها ان ترى الضوء او الجسم الملون . واتبعوا أسلوب زرع الاقطاب اللاقط لل شحنات الكهربائية في العصب البصري او في منطقة الخلايا العقدية في الشبكية . وبما ان الضفدعة حيوان فقري فان لها عينا تشبه عين الانسان الى حد ما ، بمعنى ان الطيف المرئي يقع على المخاريط والعصيات فيها وهذه ترسل النبضات العصبية على شكل تيار كهربائي عبر العصب الى الدماغ . ولذلك توقع هؤلاء العلماء ان يعرفوا نوع الصور التي يحملها العصب البصري الى الدماغ بتسجيل شحناتها الكهربائية وهي في

اما حقيقة الارتفاع المفاجيء الذي يطرأ بين المنحنى (١) والمنحنى (ب) فسببه شدة الاضاءة كما تحس بها العصيات والمخاريط بعد ان يكون الضوء قد وصلها ، وحدث التحاليل الكيميائية السابقة . ولذلك يستعمل هذا التغير بين ١ ، ب لقياس اثر المثير الضوئي على حساسية العين الابصارية (٩) .

انما كيف يتحول الضوء المتص في الشبكية الى شحنات كهربائية فآلية ليست معروفة لنا حتى الآن . وكل ما نعرفه انها موجودة وبامكاننا متابعة سيرها من خلايا الحس في الشبكية حتى مراكز الابصار في الدماغ . ولما كان من الصعب دراسة كهربائية كل نوع من نيرونات الشبكية على حدة فقد كانت معظم المعلومات المتوفرة لدينا الآن مشتقة فقط من دراسة كهربائية الخلايا العقدية واليا لها العصبية وكذلك من دراسة مناطق العصب البصري المختلفة . وقد اشتق الباحثون مصطلحات عدة اثناء تجاربهم على خلايا الشبكية اهمها هنا هو مصطلح حقل الاستقبال الخلوي . ويعني ذلك اننا اثناء ربط طرفي الخلية العقدية بقطبين كهربائيين نلاحظ انها تستقبل معلوماتها من مجموعة خلايا الاستقبال (العصيات والمخاريط) التي تثار عند وقوع الضوء عليها . اي ان لكل خلية عقدية ناشطة مجموعة من العصيات والمخاريط ناشطة معها في نفس الوقت . وهذا المصطلح يهمننا ان نعرفه مقدما لفهم معنى التجارب التي سنوردها بعد قليل (٩ ، ١٧) .

واثناء التجربة على الشبكية تعرض امام العين سلسلة من المثيرات الضوئية الموضوعة خصيصا لتعكس مباشرة على الشبكية او بشكل غير مباشر بعد عكسها على شاشة بيضاء يكون الكائن الحي مواجهًا لها . ويكون الجزء المراد دراسته من الشبكية او العصب البصري قد ربط بقطبين كهربائيين لتسجيل التيارات المختلفة التي يحدثها كل مثير بمفرده . وقد يستمر البحث عدة ساعات قبل الوصول الى

الرؤية ، وهناك متتبعات الحواف المتحركة وكذلك خلايا متتبعة للشكل العام للشيء المرئي ، ثم أخيرا متتبعات العوامل التي تعطي العين الحس بالعمق في رؤية الأشياء . ونحن نعرف ان هذه الوظائف تقوم بها عين الانسان ايضا . ومن هنا كان تصورهم الى ان الصورة الاولى ستمثل الجسم المرئي في هيئته العامة أى بشكل الخطوط الخارجية العامة لهيكله كما يفعل رسام الكاريكاتير عادة دون ان تظلل او تملأ اجزائه . اما الصورة الثانية التى تنتج عن حركة الحواف فتمثل استجابة الحيوان لرؤيته شيئا قد يكون عدوا او فريسة تؤكل . ويبدو ان الصورتين الثالثة والرابعة ليستا سوى تكملة للصورة الثانية ، فلا بد للحيوان ان يدرك كم يبعد الجسم عنه ليحجم عنه او يقبل عليه ، ولكي يتأكد من قدرته على تناوله لبعده او قربه .

وقد اعتبرت الصورة الرابعة اكثر الصور اثارة للدهشة حقا . فالالياف العصبية الناقلة لها لا تستجيب الى التغيرات فى الاضاءة العمومية او الى وجود حواف مستقيمة حادة او الى ثبات الجسم او حركته . بل تستجيب فقط حينما يدل جسم دائن صغير حقل الرؤية فى مسافة السبع انشات التى تفصل بين الحيوان والجسم المثير .

كما تبين لهم ان الجسم المبصر لا يتم ابصاره الصحيح اذا كان اكبر من انش واحد فى قطره ، والا كانت الاستجابة فى عين الضفدع ضعيفة او معدومة . اما الحد الأدنى لصغر الجسم فيجب ان لا يقل عن نصف انش ومن هنا ثبت لهم ان الحد الأدنى والحد الأعلى لحجم أى جسم يمكن ان يحدث استجابة بصرية فى عين الضفدع لجسم مرئي على بعد ٧ انشات هو بين الانش ونصف الانش ، وتزداد قوة الاستجابة اذا كان الجسم يقفز من مكانه بدلا من ان يتحرك حركة متواصلة ، وهذه الملاحظات ثابتة فى استجابة الضفدع اثناء

طريقها اليه . وبالفعل كانت النتائج مثيرة للغاية فقد وجدوا اربع انواع من الصور تمثل كل ما يقع فى حقل رؤية الضفدع اثناء التجربة . ولاحظوا بان هناك اربع ممرات عصبية شبيهة مستقلة فى نقل الصور فى العصب البصرى ، مما دعاهم لمقارنة ذلك بعملية نقل الصور التلفزيونية الملونة التى هي فى الواقع مجموعة صور ذات الوان مختلفة تنقل عبر مجموعة اقنية باثة تلتقي فى جهاز الاستقبال لتتداخل ويخرج منها الطيف المرئي الملون الذى نشاهده . وقد دعم هذه الفكرة ما وجدوه حينما زرعت الاقطاب فى نقاط التقاء العصب البصرى بمراكز الابصار فى الدماغ ، اذ تبين لهم ان الاعصاب البصرية الناقلة للصور الاربع المختلفة (التى تدل كل واحدة منها على وضع معين لما هو واقع فى حقل الرؤية) تنتهي على شكل تسجيلات عصبية فى الدماغ ولكن ليس فى مكان واحد من منطقة الابصار ، بل على شكل طبقات فيه تشغل كل صورة منها مستوى خلويا معيناً ، فاذا تم وصولها الى الدماغ بشكل دقيق وكامل ادرك الحيوان الصورة الصحيحة لما يراه ، اما غير ذلك فيعني صورة مشوشة .

ولكن يجب الحرص على عدم تأكيد المقارنة بين نقل العين للصور وبين التلفزيون الملون ، لأن نقل الصور عصبيا اعقد بكثير من عملية نقلها كهربائيا كما فى التلفزيون .

ثم تبين لهم ان الشبكية لا ترسل الصورة على علاتها بما فيها من تشويق ابصارى محتمل ، بل تقوم على تنقيتها أولا وتحليلها الى ما يسمى بطبقات طيفية ترسل شبيهة مستقلة ولكن فى زمن واحد الى الدماغ وهو يقوم بتركيبها فى الشكل الكلي النهائي الذى نسميه ادراك الشيء المرئي . اما كيفية تحليل الشبكية للصورة فقد قالوا بان الخلايا الحسية فيها (المخاريط والعصيات) تتوزع العمل بينها بحيث يكون هناك خلايا منها تتبع التباين الضوئي لحقل

بحيث تكون عيون القطة مركزة في وضع معين على شاشة امامها حيث يمكن عكس الجسم المرئي عليها . وقد حافظا على بقاء الحيوان ثابتا طيلة التجربة بواسطة نوع من العلاج الشال للحركة . وكما هي الحال في التجربة السابقة فقد لاحظنا تأثيرات أنواع مختلفة من المثيرات البصرية على عين الحيوان وطريقة نقلها الى الدماغ بواسطة زرع الاقطاب راسا في النسيج العصبي للجهاز البصري . ثم قاسا الاثر الكهربائي الحاصل فيه . والفرق الوحيد بين التجريبتين كان في موقع الجزء المدروس من الجهاز البصري . فبينما ركز فريق MIT على دراسة البيانات التي تحدث في العين والعصب البصري ، فان هيل وويزل ركزا بحثهما حول الاشارات الكهربائية الواصلة للقشرة الدماغية للبصر حيث المركز الاول للابصار في الدماغ (انظر الشكل ١٢) . وهذا يعني انهما درسا العملية من نهايتها عائدين الى بدايتها . فعندما غرسا الاقطاب اللاحقة في نيرون دماغي في القشرة الدماغية للابصار ، ثم راقبا اي بقعة في الشبكية يجب ان تثار ضوئيا لكي تلتقط اشاراتها تلك الاقطاب ، وجدا حالة تختلف تماما عن تلك التي تحدث فيما لو غرسا الاقطاب في العصب البصري الناقل لنفس الاشارات والمتجه نحو منطقة الابصار في الدماغ ، فتبين لهما ان حقل الاستقبال للخلية النيرونية (اي المساحة المثارة على الشبكية) ليست دائرية الشكل بالمرّة كما هي الحال دائما حينما تفرغ الاعصاب شحناتها في الدماغ ، ولكنها شريحة طولية بشكل خطوط مستقيمة . ثم راقبا الواويرة المحورية التي تدور عليها الشريحة المثارة فوجدا ، بعد عدة تجارب ، ان تغير زاويتها عن المحور فيما بين ٥ - ١٠ درجات فقط كاف

حياته الاعتيادية فهي تصطاد فريستها اذا قفزت كما تفعل مع الدباب مثلا . ويندر ان يستجيب لضدع لجسم ساكن * .

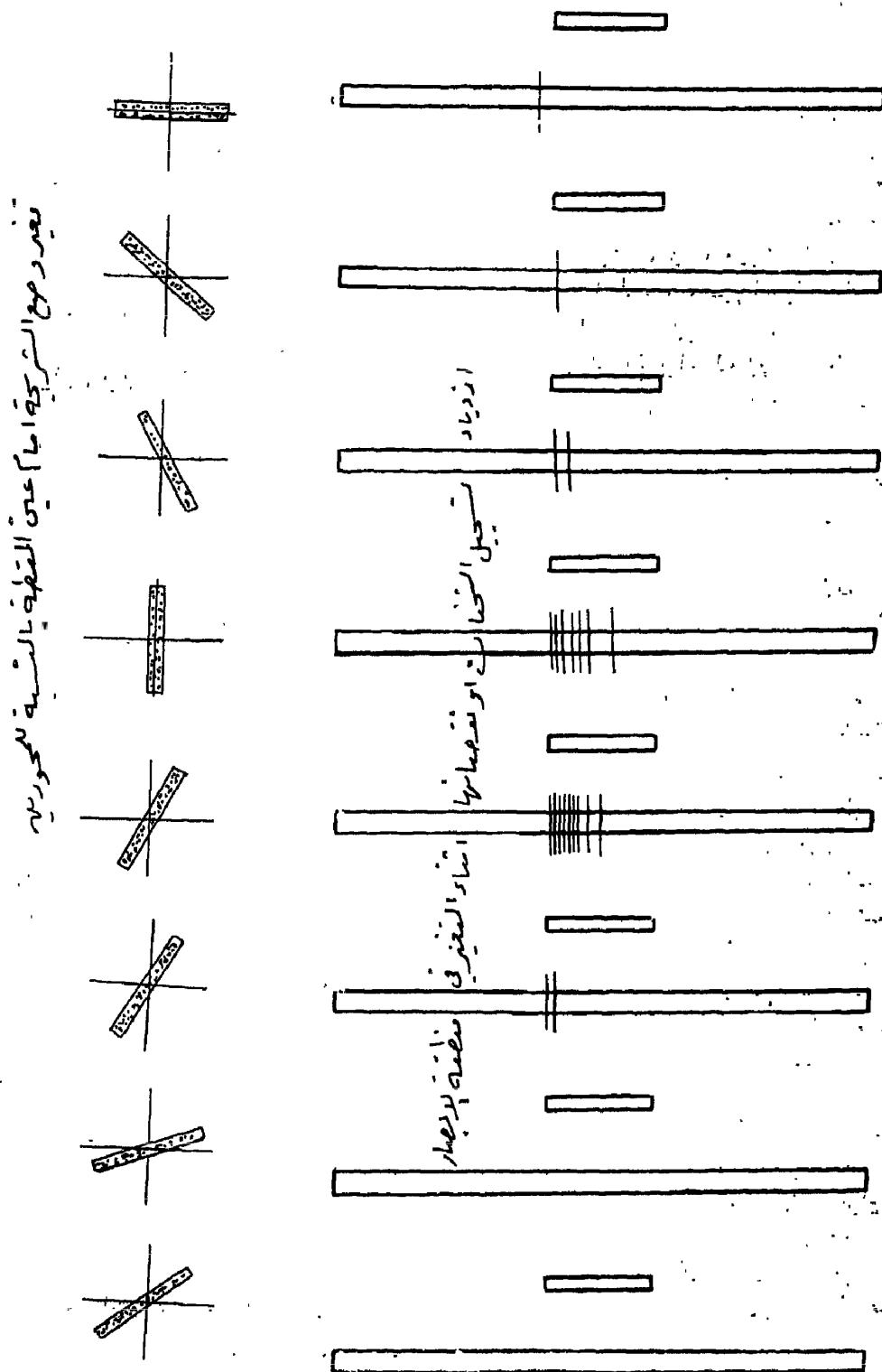
والبحث لم يكتمل بعد فهناك بحوث اخرى لاعضاء من نفس الفريق قائمة لمعرفة : كيف تقوم الشبكية بعمليات التصفية للطيف ونعني بذلك الاضافات والتنقيص والتنقية ، ثم اقامة توازن بين تداخلات كل هذه العوامل في خلايا الشبكية ولكن المهمة ليست سهلة . وبالمقارنة مع الانسان فاننا متأكدون بان عين الانسان لا تخضع كليا لنفس التنظيم الآلي كما في عين الضفدع ، فعيننا قادرة على ادراك ما يسمى « ثبات الشكل » وهو ما يزال يحير علماء النفس باستمرار فنحن مثلا نعرف على الزوايا والدوائر والمكعبات والكرويات والسطوح وغيرها في اطار ما ترمز اليه هذه الاشياء ومع ذلك فنحن نعرف ان تغير وضعها وتوجيهها وتقريبها او ابعادها وغير ذلك من ظروف اضافتها يؤثر قطعاً في طيفها الذي تراه عيوننا . ولكننا نبقى ندركها كما هي لا كما طرأ عليها من تغير . واذا فلا بد ان يكون في مكان ما في جهازنا العصبي عملية تفصل بين الوضع الطوبولوجي (الشكل الهندسي العام) للشيء والمعلومات الواردة عنه ، وبين اي وضع طوبولوجي منحرف لذلك الشيء . ان هذه الخاصية الادراكية لا يشارك الانسان فيها حيوان آخر وقد ثبت ذلك بالتجربة .

قطب هاروارد

في عام ١٩٦٢ قام كل من هيل وويزل بتجربة مشابهة لتجربة MIT مع فارق نوع الحيوان المجرب عليه . فقد استعملوا القطط بدلا من الضفادع في تجربتهما . ولقد رتبا التجربة

* نص التجربة الكاملة منشور في مجلة :

Proceedings of the institute of Radio Engineers, Vol. 47, 1959 pp. 1940 - 1951: « What the frog's Eye tells the frog's Brain » by: Lettvin, J.Y.R., Maturana, W.S., McCulloch, and Pitts, W.H. of the MIT. U.S.A



الشكل ١٢

تسجيلات هيل وويلز من خلية منفردة في منطقة الإبصار في دماغ القطة . لاحظ أن تسجيل
الشحنات العصبية يعتمد على وضع الشريحة (النقطة الى اليسار) بالنسبة للمحورين
وبالنسبة لزاوية الرؤية . كما يعتمد أيضا على شكل وحجم الشريحة . (المرجع ١ ، ١٧)

تسجيلها . وبتكرار التجربة على عدة مئات من النيرونات المستقلة في منطقة الابصار والقشرة الدماغية خلصا الى نتيجة هامة هي ان ليس هناك دليل واحد يؤكد افضلية اى محور يأخذه حقل الاستقبال على محور آخر الا من حيث كبر درجة زاويته او صغرها ، ولكن افضل الاستجابات تحصل حينما يكون حقل الاستقبال على الشبكية عموديا او افقيا او على زاوية قريبة من الاثنين كما يتضح في الشكل المذكور .

ويبدو ان هذه الظاهرة التي درسها هبل وويزل تثبت معنى حساسيتها غير العادية للخطوط المستقيمة من الضوء والظلال ايا كان الجسم المنظور * .

ولقد نشر تشارلز ميتشل بحثا قيما (١٠) عام ١٩٦٩ بعنوان : « تحليل الشبكية للأطباء المرئية » استعرض فيه معظم النتائج التي وصل اليها الباحثون في الموضوع طيلة الثلاثين عاما الماضية ، وضمنه آخر التجارب والنتائج الحاصلة منها ، وخلص الى ان كثيرا من تحليل المعلومات التي تحس بها الشبكية يتم فيها قبل ان تترجم الى نشاطات كهربائية يفهمها الدماغ . ولا بأس على القارئ ان يعود اليه .

سيكولوجية الابصار

المثير الضوئي هو ما نعبر عنه بلفظنا الدارجة حينما نقول مثلا : ما أبهج هذا اليوم الجميل . او حينما نقول : ان السماء زرقاء صافية او ان السماء قاتمة ، وكذلك حينما نصف لوحة

ليكون التأثير الكهربائي المنقول عبر العصب في اعلى درجاته . وهنا جرب هبل وويزل ان يزرعا الاقطاب اللاقطة عميقا في نسيج منطقة الابصار في الدماغ وبشكل عمودي بالنسبة لسطح الدماغ الخارجي ، ثم بدءا في تسجيل الاشارات الكهربائية الواصلة فوجدا شيئا يشبه الى حد كبير ما وجدته الفريق السابق في تجربتهما ، وهو ان تسجيل الاطيف في منطقة الابصار يتم في طبقاتها المختلفة بحيث يتميز ما تسجله طبقة معينة منه عما تسجله طبقة اخرى .

ولكي يتأكدوا من ان اى موقع على حقل الاستقبال في الشبكية يتبع نمطا معيناً في ارسال الاشارات الكهربائية الى منطقة الابصار * زرعا الاقطاب في مناطق متجاورة تماما في منطقة الابصار فوجدا ان بعض هذه المناطق يستجيب الى تغيرات في الشكل اطولي لحقل الاستقبال . كان يكون دقيقا طويلا ام عريضا طويلا نسبيا ام حافة حادة رية وهكذا . واكثر من ذلك وجدا ان بعض هذه المناطق في الدماغ تستجيب حينما يكون الضوء ساقطا على الشبكية وبعضها يستجيب حينما ينقطع الضوء عنها . ولكن حقيقة واحدة بقيت ثابتة لهما وهي ان المحاور لحقول استقبال لكل هذه الانواع من الاشارات كانت هي نفسها دائما .

ثم قام هبل وويزل بررع الاقطاب اللاقطة في مناطق مجاورة للقشرة الدماغية السطحية لمنطقة الابصار فوجدا ان النيرونات في العمود الواحد في القشرة الدماغية تأخذ ايضا محاور مشتركة لحقول الاستقبال على الشبكية امكن

* هذا لان كل حقل استقبال على الشبكية يتكون من مجموعة خلايا استقبال (المخاريط والمصليات) وطبيعي ان كل مخروط او عصي يستجيب للمثير بحسب ظروف الاثارة الواصلة له مثل شدة المثير وقربه او بعده وغير ذلك ومن هنا كان من المتوقع ان تتباين مناطق الشريحة المثارة في نوع الاشارات التي تبثها للدماغ . (الكتاب)

* تجربة هبل وويزل منشورة بالتفصيل في :

Journal of Physiology, Vol. 160, 1962, pp. 106 - 154 »Receptive fields, Binocular Interaction and Functional Architecture in Cat's Visual cortex» Hubel, D.H., and T.N. Wiesel.

طولها $A 5700$ ترينا الاصفر والموجة التي طولها يساوي $A 6100$ ترينا اللون البرتقالي والتي طولها $A 7000$ ترينا اللون الاحمر وهذه الاطوال للموجات الضوئية وما يقع بينها هي كل ما يمكننا ان ندركه من الوان الطيف الضوئي . اما الموجات التي تقل كثيرا عن $A 4000$ او تزيد كثيرا عن $A 7000$ فلا نستطيع ادراكها . وعليه فالطيف الضوئي الذي نبصره محصور تقريبا بين الاطوال $4000 - 7000$ انجستروم او وحدة ضوئية .

وفي العادة يحتوى ضوء الشمس على خليط من كل الموجات المرئية ، وخطها جميعا يرينا اللون الابيض وغيابها جميعا يبدو لنا اسودا .

ولو نحن مررنا الضوء الابيض عبر منشور زجاجي لانكسرت موجاته المختلفة بزوايا مختلفة ولظهرت لنا في الجهة الثانية من المنشور بالوانها الحقيقية التي نراها . (انظر الشكل السابق) . وهذا ما يحدث عند تكوين قوس قزح الذي هو في الحقيقة تحليل للضوء الابيض بواسطة ذرات الماء العالقة في الجو بعد توقف سقوط المطر . ومع ان الوان الطيف المرئي كثيرة العدد الا انها تختصر الى ست الوان تعتبر رئيسية بالنسبة لوضوحها في الطيف . هذه هي الصفة الاولى للمثير الضوئي .

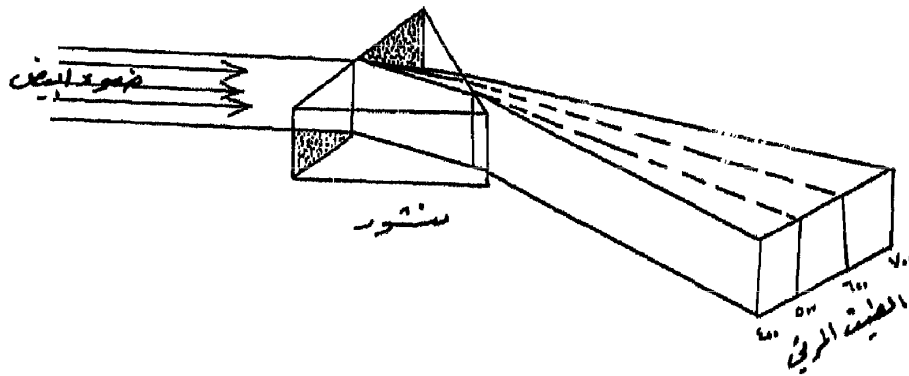
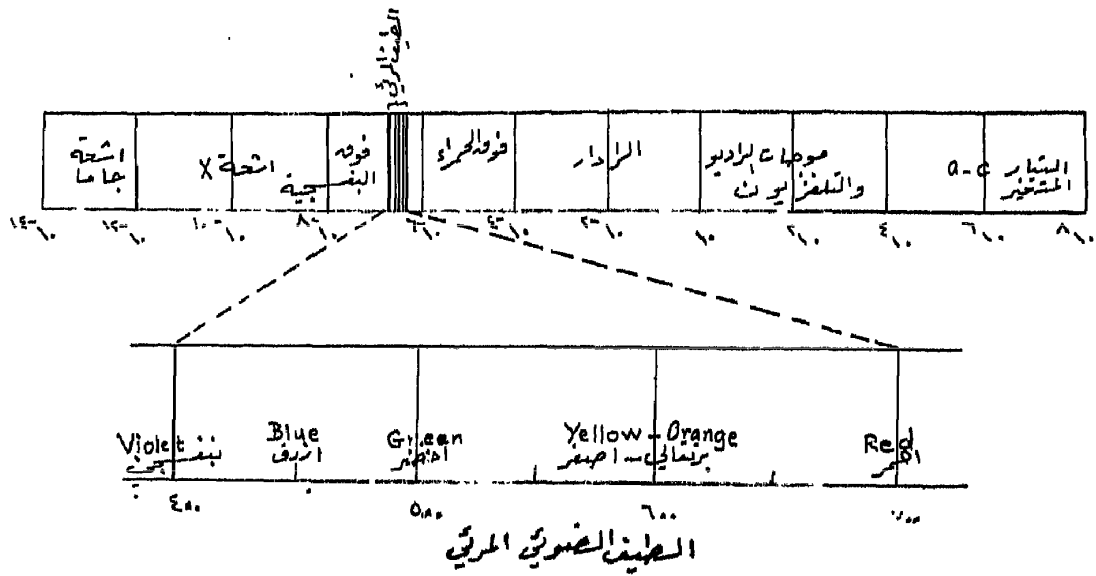
اما الصفة الثانية فهي تباينه في الكم . فنقول : انه ضوء خافت وضوء ضعيف وضوء ساطع وهكذا . وهذه كلها تعابير نفسية ايضا لا ترمز الى مقاييس محددة ولكنها تعبر عن استجاباتنا الحسية لتخدم حاجات قائمة في نفوسنا ، ولو اردنا الدقة العلمية لقلنا عن هذه

مرسومة بالالوان بانها الوان مفرجة وغير ذلك من التعابير التي لا يمكن في الواقع ان نحدد معيارا رقميا او كميها . مثل هذه التعابير وغيرها نطلقها عادة لندلل على احساسنا باللذة او الامتعاض من لون رايناه . ولكن ماذا نرى حينما نقول لون اخضر او ازرق او احمر وهكذا ؟ الحقيقة اننا اذا اردنا تفسير علميا لكل ذلك فاننا لا نرى الوانا معينة ، بل اننا نحس بطاقة ضوئية ذات موجات مختلفة في الطول وهي التي تثير في عيوننا وعيون الحيوانات الاخرى ما نسميه نحن بني البشر بالالوان بما في ذلك الظلال السوداء .

والمثير الضوئي خصائص ثلاث هي : طول موجته وكميته وتجانسه ولو نظرنا الى طيف الضوء في (الشكل ١٣) نلاحظ ان ما نستطيع ابصاره منه لا يزيد عن شريحة ضيقة جدا اذا ما قورنت مع مساحة الطيف الكلية . ومع ذلك فهذه الشريحة الضوئية تغمر عالمنا الارضي بالضوء والجمال الذي نتمتع به . وموجات ضوء الطيف المرئي ليست ملونة في طبيعتها انما عملية التلوين تتم في عيوننا وبالتحديد داخل الخلايا الحسية (العصبية والمخاريط) عن طريق التحاليل الكيميائية لمواد صبغياتها كما رأينا سابقا . فطول الموجة الضوئية يثير تلك الصبغيات بشكل يتناسب مع ذلك الطول ويقوم الدماغ بترجمتها الى الوان . والموجة تقاس بوحدة انجستروم $Angstrom$ * وتختصر بحرف A وهي وحدة قياسية صغيرة جدا تساوي جزءا من مليون من السنتيمتر . فالموجة الضوئية التي تساوي $A 4000$ تجعلنا نرى لونا بنفسجيا والموجة التي تساوي $A 4800$ ترينا اللون الازرق والتي طولها $A 5200$ ترينا الاخضر والتي

* Ander J. Angstrom

* عالم فلكي سويدي عاش في القرن التاسع عشر



الشكل ١٣

الى مصباحين كهربائيين واحد ذو قوة ٢٥ شمعة ضوئية والآخر ذو قوة ٢٠٠ شمعة ضوئية . وينطبق هذا على الوان الاشياء التي نستعملها في حياتنا اليومية . واما الصفة السيكولوجية الثالثة للون فهي درجة اشباعه .

وابسط مثال على ذلك هي حالة لون البحر بين يوم مشمس ويوم ملبد بالفيوم . (انظر الشكل ١٤) .

ابصار الالوان :

باستطاعة عين الانسان العادى ان تميز بين عدد كبير من درجات الالوان اكثر مما يتوقع صاحب العين نفسه ، وقد قدر العلماء ان بصر الانسان السليم يميز بين (٣٥٠) الف لون ، بينما تميز عين الانسان المدربة على الالوان بين عشرة ملايين درجة لون (١٨) ولكن كيف يتم تمييز العين للالوان ؟ هناك اكثر من نظرية حاولت تفسير الموضوع . وتدرس هذه النظريات على اساس المجموعات لا فردية النظرية . والسبب هو انه ليس هناك نظرية واحدة ادمى شخص واحد بتطورها بل ان كل النظريات المتعلقة بدراسة الالوان اليوم هي حصيلة متابعة عدة اشخاص في ازممنة متعاقبة .

واول مجموعة في هذه النظريات والتي ما زالت رائجة حتى اليوم هي ما قال بها العالم الانجليزى **توماس يونج** عام ١٨٠٢ وطورها من بعده العالم الالماني **هارمان فون هلمهولتز** عام ١٨٢٢ وتعرف بنظرية الالوان الثلاث Trichromatic وطبقا لهذه النظرية فان عين الانسان تحتوى على ثلاثة اصناف من المخاريط، كل صنف منها يختص بحساسيته لأحد الالوان الاساسية في الطيف وهي الاحمر والاخضر والازرق . فحينما تثار اصناف المخاريط كلها

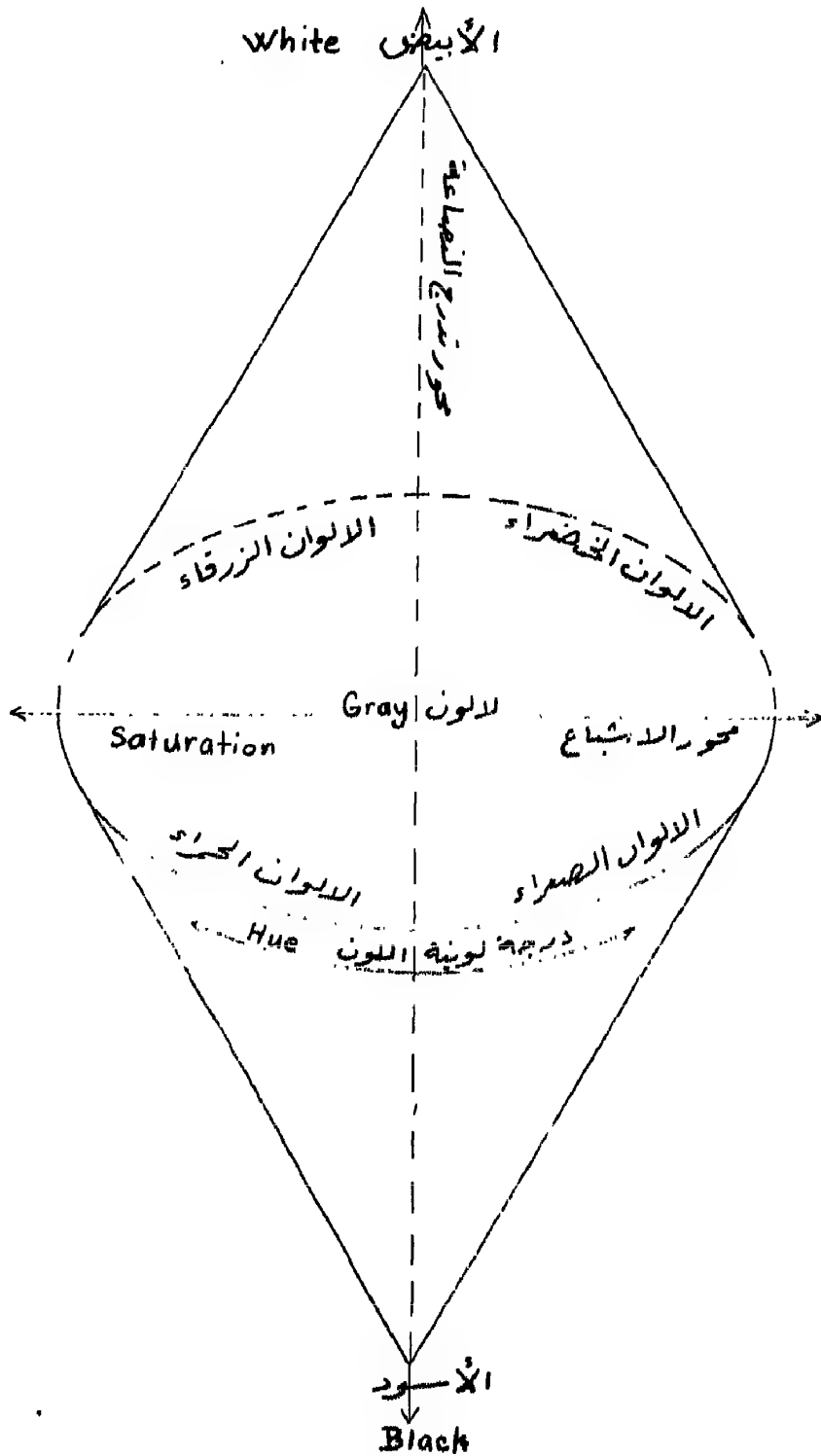
الصفة بأنها مقدار الطاقة المشعة لكل موجة من موجات الطيف المبصر . فالطاقة التي تشعها شمعة عادية تختلف عن الطاقة التي يشعها المصباح الكهربائي في البيت . وكذلك الطاقة التي يشعها قميص ازرق فاتح غير لياقة التي يشعها قميص ازرق غامق وهكذا .

اما الصفة الثالثة للمثير الضوئي فهي التجانس ، ونعنى بذلك تحديد عدد الموجات الضوئية الموجودة فيه . فقد يكون الضوء متجانسا كليا كما هي الحال في ضوء النهار في يوم مشمس ، او قد يكون غير متجانس كما هي الحال في ضوء مصباح سيارة الشرطة الاحمر .

لقد قلنا ان هذه الصفات الثلاث للضوء يعبر عنها عادة بمصطلحات رمزية ولكنها كما راينا حقائق او خصائص فيزيائية للضوء لطول الموجة وطاقته الاشعاعية وتجانس موجاته كلها صفات يمكن قياسها بالآلات ومعايير مادية وعليه فهي فيزيائية الطبيعة سيكولوجية التعبير .

ويقابل هذه الصفات الثلاث للمثير الضوئي ثلاث خصائص اخرى يتميز بها الحس الابصارى باللون . وهذه المزايا ايضا سيكولوجية في اصولها واساليب تعبيرنا عنها . فاللون يتباين في درجة لونيته HUE فلون السماء ازرق ولكن هذه الزرقة تختلف في نظرنا من يوم لآخر . وقد تذهب لشراء قطعة قماش حمراء فيعرض عليك البائع اكثر من قطعة قماش لونها احمر ومع ذلك فكل واحدة منها لها حمرتها المختلفة عن الاخرى . وتذكر انت طبعا ان هناك اكثر من لون احمر حسب درجة لونيته .

كما نتباين اللون في درجة نصاعته Brightness وهو ما نحس به حينما ننظر

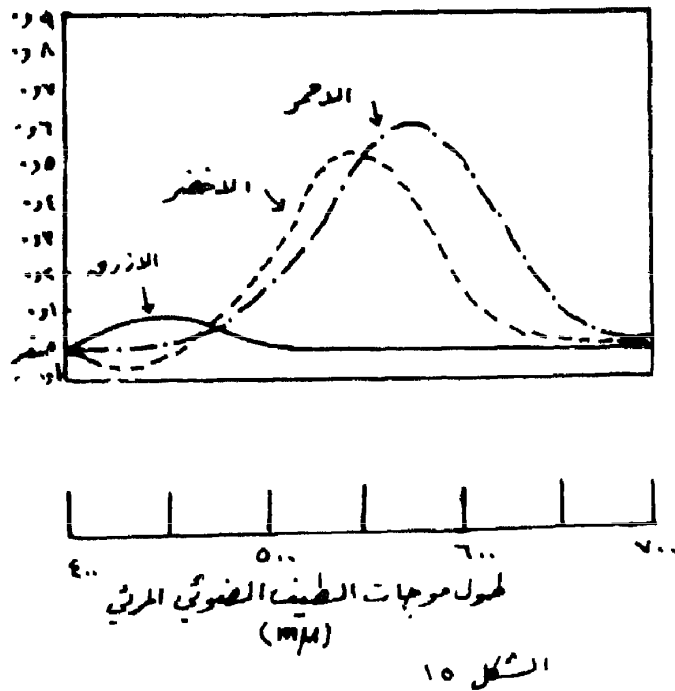


(الشكل ١٤)

يمثل هذا الشكل المخروطي التغيرات الحاصلة في اللون : فعلى المحور العمودي تتغير نساطته وعلى المحور الأفقي تتغير درجة إشباعه وعلى المحور الدائري تتغير درجة لونيته . ويلاحظ أن قمته تنتهيان إلى اللون الأبيض والأسود.

غير ان المحاولات حول صحة النظرية او خطئها كليا او جزئيا ما زالت قائمة ، سواء باعادة نفس التجارب التي اجراها كل من يونج وهلمهولتز ، او باجراء تجارب حديثة اكثر دقة واتساعا . ومن جملة من بذلوا جهداً في هذا الموضوع وحاز على اعجاب الكثيرين من المهتمين بالادراك البصرى طالب امريكي سابق اسمه ادوين لاند (٢٠) فقد اثبت هذا العالم بالتجربة امام عدد كبير من العلماء عام ١٩٥٩ ان ما يعتبر صحيحا عند مزج الالوان الضوئية لا يمثل كل ما يحدث في ادراكنا البصرى للالوان في عناصر البيئة المحيطة بنا . وقد اظهر لاند بالمقارنة بين نوعين من التجارب على خلط الالوان الاساسية الثلاث ان مزجها لا يعطى كل

بالتساوى يحس المرء باللون الابيض وعندما يحس بلون آخر غير اللون الابيض فانه يكون قد تأثر بمزيج من الالوان بنسب متباينة ، وعلى ذلك فالنظرية تقول بأن مزج موجات ضوئية ذات اطوال مختلفة يؤدي الى الاحساس بالوان مختلفة . (انظر الشكل ١٥) . ولقد قامت تجارب عديدة لقياس الاستجابات الحسية المستقلة لكل نوع من انواع المخاريط التي تدعيها هذه النظرية ، ولكن النتائج اثبتت ان الصعوبة في ذلك كبيرة جدا اذ لم يمكن عزل انواع المخاريط التي تدعيها النظرية . ومع ذلك فليس هناك ما ينفي صحتها ايضا وافضل النتائج المتداولة في الاوساط العلمية اليوم ممثلة في الشكل الآنف الذكر (١ ، ١٩ ، ٢٣)



المنحنيات الثلاثة هنا تمثل استجابات الخلايا الضوئية في الشبكية للالوان والتي اعتبرها رايت W.D.Wright الالوان الرئيسية التي تستجيب لها العين . اما الالوان الاخرى فهي حصيلة مزج يتم بين هذه الالوان الثلاثة . وهذه هي نفس نظرية بونجه وهلمهولتز القديمة في ابصار الالوان . (المرجع ١)

تركيبه عن تجربة يونج - هلمهولتز ذات
الالوان الضوئية الثلاثة واذا اردنا الدقة قلنا
ان الفلم المذكور عبارة عن ثلاث مصافي لونية
ممزوجة بشكل خاص ، فكيف يستطيع الفلم
هذا ان ينتج لنا اللون البني او الفضي او غيره
من الالوان التي يستحيل انتاجها راسا بمزج
الالوان الضوئية الرئيسية ؟

يبدو مما تقدم انه عندما تتركب الالوان
الرئيسية الثلاثة في تراكيب معقدة بشكل تمثل
عناصر الطبيعة فان العين تحس بفزارة الالوان
وتعدها اكثر مما تحس حينما تمزج هذه
الالوان مباشرة كاطياف ضوئية صرفة . ومعنى
ذلك ان ابصارنا اللوني لا يعتمد فقط - كما
يعتقد الكثيرون - على الموجة الضوئية المثيرة
او على شدتها بل ايضا على ما اذا كانت تلك
الموجات مقبولة لدى العين كاشياء مألوفة في
الطبيعة . ولكي تدرك العين ذلك لا بد من قيام
الدماغ بعمليات ذهنية غاية في التعقيد يصعب
اجراء التجربة المخبرية عليها (١٩ ، ٢١) .

اما تفسير ظاهرة اللون البني كما تراه العين
فعبارة عن لون اصفر مشبع بكثرة ، ويمكن
ان ننتجه اذا كيفنا العين الى الالوان المكملية
للون الاصفر ثم نشيرها باللون الاصفر الضوئي
مع وجود عوامل اضافية اخرى مثل التناقض
في الخلفية وانماط الاشياء كالأجسام المألوفة
وخاصة اذا كانت الاضواء التي تصل العين
تمثل سطوح تلك الاشياء . عندها نحس باللون
البني . ومع ذلك فاللون البني كثير الوجود في
الطبيعة وهو وان تم بنفس الاسلوب الا اننا
لا نعي العمليات الداخلة فيه . (٢٠ ، ٢٢) .

ومثال ذلك هو ما نسميه باللون الابيض .
فالعين تألف كل اضاءة نيرة على اساس انها
لون ابيض ولذلك يرى السائق ضوء مصابيح

الالوان الموجودة في الطبيعة ، فمثلا لا تستطيع
هذه الالوان الضوئية انتاج اللون البني وهو
كثير الوجود في البيئة الطبيعية ، كما انها لا
تنتج الالوان المعدنية (الفضي والذهبي مثلا)
فكيف تحس العين بهذه الالوان الطبيعية اذا ؟
لقد قام لاند بأخذ مجموعة من الصور
الفوتوغرافية المسودة لنفس المنظر الطبيعي
الواحد ولكن باستعمال مصافي لونية
Filters متعددة في كل مرة يصور فيها
المنظر ثم حول المسودات الى شرائح مبيضة
وبالتالي عكسها على شاشة من خلال المصافي
الاصلية التي صورتها فحصل على نتائج باهرة
حينما عكسها مرة خلال مصفاة حمراء ومرة
اخرى بدون مصفاة .

والمبدأ في حد ذاته هنا ليس جديدا ، ولكن
استغلاله بهذا الشكل يعتبر استبصارا ذكيا .
ولو رجعنا الى نظرية يونج - هلمهولتز لوجب
ان تكون نتائج لاند مجرد منظر ذي اشكال
حمراء متباينة في الاشباع ولكن ما وجده لاند
كان الوانا خضراء والوانا اخرى غيرها لم تكن
موجودة اصلا في المنظر الطبيعي . فكيف نفسر
ذلك اذا ؟ الواقع ان التفسير يعتمد على حقائق
معروفة في الاصل : فاولا ان الافلام المسلوقة
القديمة كانت مبنية على اساس مزيج لونين
فقط ، ولكن احدا ما لم يدرك مدى نجاح ذلك
الاسلوب . وثانيا هو انه بالرغم من ان يونج
وهلمهولتز قالوا بان الطيف المرئي واللسون
الابيض عبارة عن مزيج من الالوان الثلاثة
الرئيسية الا انه كان من المستحيل عليهما انتاج
كل الالوان المألوفة للعين في الطبيعة . وعليه
فلا بد ان يكون هناك نقص ما في عملية مزج
الالوان الضوئية الثلاثة الرئيسية . فلو اننا
عكسنا صورة من شريحة عادية لفلم كوداكروم
اللون لحصلنا على كل الالوان التي صورناها
في الطبيعة ومع ذلك فهذا الفلم لا يختلف في

للمرء حينما يحرق في ضوء مصباح احمر اللون لفترة دقيقتين او اكثر تقريبا ثم يحول بصره نحو جدار ذي لون رمادي مثلا فانه يرى شكل المصباح ولكن بلون اخضر داكن . (١٦ ، ٢١) .

النظريات الحديثة :

هذه مجموعة من التجارب الحديثة التي قامت اثر التجارب النيرو - فيسيولوجية التي اعقبت الحرب العالمية الثانية والواقع ان اصحابها لم يدعوا بالنظريات بل مجرد نتائج تجارب على الابصار اللوني ، وكلها تقوم على اساس قياس التيارات الكهربائية التي تسجلها الخلايا العقدية واليافاها الموجودة في الشبكية حينما تثار بمثيرات ضوئية ذات موجات مختلفة في الطول والشدة . كما قيست ايضا التيارات الكهربائية في العصب البصري الناقل للنبضات الحسية الى الدماغ بعد اثارة العين . وقد امكن من كل هذه النظريات استخلاص كثير من الحقائق عن الابصار اللوني عند الانسان والحيوان والتي لم يكن بالمستطاع سابقا التأكد من وجودها . الا ان المدهش حقا ان تلتقي هذه التجارب مع اقدم النظريات في الموضوع التي قدمها يونج وهلمهولتز في القرن التاسع عشر ولكنها تختلف معها في طريقة ارسال النبضات العصبية من المخاريط الى الدماغ عبر ثلاث مجموعات من الالياف العصبية المستقلة عن بعضها البعض . ومن احدث هذه التجارب ما نشره مؤخرا ادوارد مارك نيقول (٦) * . الذي اكد باستعماله مقياس الطيف البصري الحديث ان فكرة يونج - هلمهولتز هي اقرب النظريات صحة في ادراك الالوان ولا مجال لبحثها هنا لضيق المكان .

سيارته الكاشفة كالوان بيضاء طالما هو يقودها في مناطق مفتوحة كالارياض فاذا دخل بها شوارع المدينة المضاءة بالنيون الابيض بدت الوان مصابيح سيارته اقرب الى اللون الاصفر ، ولكن يستثنى لاند اثر الخيرة في الحكم على الالوان (كما نحكم مثلا على لون الليمون والبرتقال) عرض مجموعة من الاجسام التي بناها بنفسه من مادة البلاستيك والاسلاك الملتوية وغطاها باغشية قماشية ملونة فحصل على نتائج مدهشة حينما عرضت على اعين المتفرجين ، اذ رأوا فيها الوانا غير تلك التي استعملها في صنعها اصلا والتي لا يمكن ان يراها الناس فيما لو مزجت لهم كاطياف ضوئية فقط . وهذا اكد له ان في طبيعة الشيء (من شكل وحجم وخلفية وسطوح وبعد او قرب وغير ذلك) السر في ادراك العين لبعض الالوان الخاصة . وطبيعي ان يكون الدماغ هو الذي يقرر اثر هذه العوامل على لونية اللون المرئي (١ ، ١٠ ، ١٩) .

مجموعة نظريات تعدد الالوان :

هذه المجموعة تدعي بذات الالوان الاربعة رغم انها تستعمل ست الوان في تفسيراتها . وخلاصتها ان في عين الانسان مستقبلا حيا (او قل متجيبا حسيا) معين لكل لون من الالوان الستة التالية : الاحمر والاخضر والازرق والاصفر والاسود والابيض ولكن المستقبلات مصنفة بحيث يكون لكل لون لون آخر يعارضه فمثلا اللون الاحمر يتعارض مع اللون الاخضر في التأثير ، فحينما ينتهي تأثير اللون الاحمر في العين يبدأ تأثير اللون الاخضر فيحدث ما يسمى بالطيف اللاحق السلبي وهذا ما يحدث Negative after-image

كالتى توضع فى المبادئ العامة ، اما العامل الثانى لتمييز الحركة فيعتمد على الخلفية التى ينتسب الجسم المتحرك اليها . فكلما كانت عناصر الخلفية واضحة ومتميزة فى سكونها او حركتها بالنسبة للجسم المرئى كان ادراكنا لحركة ذلك الجسم اوضح ، وقد يصعب علينا تتبع رؤية قمر صناعى يتحرك بسرعة فائقة امام سماء مظلمة ولكننا بالتاكيد ندرك حركته اذا نسبناه الى الكواكب والنجوم اللامعة فى السماء . ولقد اتضح الآن ان السرعة الضرورية لادراك حركة جسم ما تتناقص كلما زادت شدة الاضاءة الساقطة عليه وعلى خلفيته كما تتناقص ايضا مع زيادة الفترة الزمنية التى يعرض فيها الجسم المتحرك خصوصا اذا كانت تلك الخلفية ثابتة . اما اذا عرض الجسم المتحرك كبقعة لامعة فوق خلفية وعلى مسافة قريبة من العين فاننا ندرك حركته بيسر وهو ما يحدث عندما تلوح بسيجارة مشعلة لصديق لك فى غرفة معتمة فانه يدرك حركة ضوء السيجارة فى ظلام الغرفة بسهولة . وعليه فالبعد الفاصل بين العين المبصرة والجسم المتحرك عامل ثالث لتوكيد الحركة لاي جسم مبصر .

الا ان كل هذه العوامل ترتبط ببعضها البعض نسبيا . (٣ ، ٤ ، ٢٣) . وما اكثر ما تخدع العين بالحركة (انظر الخداع البصرى) ولم ينتبه علماء النفس لاهمية ادراك الحركة الى ان تورطوا فى تحليل ظواهر الخداع البصرى بالذات . ومنذ ايام هلمهولتز فى القرن التاسع عشر حتى اليوم والبحث جار فى تحليل ظاهرة ادراك الحركة فيسيولوجيا وسيكولوجيا واهم المبادئ التى تفسر تلك الظاهرة مبدء أن يعمل بهما حاليا (١ ، ٢٣)

والجدير بالذكر ان لا احد من هذه النظريات (هناك نظريات اخرى لم نعرض لها لقلة اهميتها) استطاع حل مشكلة الابصار اللوني بكامله وربما كانت نظريات المستقبل اوفر حظا فى معرفة الاحداث التى تجرى فى العين وفى الدماغ حينما يقرران شكل اللون المبصر . فهناك الكثير من الصعوبات النروفيسيولوجية تتعلق بعمليات نقل الحس من الشبكية الى الدماغ وحتى فى داخل الشبكية ذاتها . من ذلك مثلا ما يحدث عند التقاء محور خلية مع شوابك خلية ثانية من نيرونات الشبكية . فالعمليات الكيميائية التى تتحول الى شحنات كهربائية فى طبقة العصبيات والمخاريط وطبقة الخلايا العقدية وثانية الاقطاب (كلها فى الشبكية) لا تستمر على حالها الواحد اثناء انتقالها من الشبكية الى الدماغ ، فقد تأكد الآن ان النيرون الناقل لشحنة كهربائية يسلمها الى نيرون آخر ولكن على شكل تغير كيمائى آخر يحدث عند التقاء النسيرونين . وهنا مشكلة البحث . فهل ان الشحنة الكهربائية فى العصب تتبادل الطبيعة من كهرباء الى كيمياء بالتتابع مهما طال او قصر ممرها العصبى ؟ لا احد يعرف بالضبط ولكننا نعرف بالتأكيد انها تصل الى الدماغ كشحنة كهربائية . (٦ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٢)

الادراك البصرى للحركة

ادراكنا البصرى للحركة يعتمد على بعض الظروف الطبيعية المحيطة بالجسم المرئى . لا بد للحركة ان تتميز بسرعة معينة قبل ان ندركها كما انه ليست كل السرعات تعتبر مميزة لحركة الجسم ، فقد ثبت بالتجربة ان الجسم بطيء التحرك يُدرك باعتباره جسم « ثابت » ينتقل الى وضعيات متعاقبة وهو ما يحدث حينما ننظر الى عقارب ساعة كبيرة

الاول : يسمى بمبدأ الطيف - الشبكية

فمن تسجيلات الاشارات الكهربائية للشبكية اثناء الابصار تبين ان هناك مستقبلات متعددة فيها تنذر بوجود حركة مرئية . وهذه المستقبلات تسجل كل تغير يحصل على اضاءة الجسم المرئي . بعض تلك المستقبلات يبرق حينما يشعل ضوء ما سواء كان صادرا عن جسم او عن مصدر ضوء فعلي ، والبعض الآخر يبرق حينما ينطفئ او ينعدم الضوء فجأة . وهاتان الخاصيتان تشبهان عمل مفتاح الضوء الكهربائي التقليدي فالمفتاح اما مفتوح او مغلق . والبعض من تلك المستقبلات تهرق فيما اذا كان الضوء مشتتلا او منطفئا وعلى ذلك يمكن تسمية تلك المستقبلات الضوئية في الشبكية على انها : مستقبل اشتعال ، ومستقبل انطفاء ومستقبل اشتعال - انطفاء (١ ، ٦) . وكل هذه المستقبلات تنذر بوجود الحركة وفيما يتبقى من مستقبلات الشبكية تنذر بتغير الاضاءة فقط وليس لها علاقة بالحركة .

ويبدو ان مركز مستقبلات الحركة موجود في حواف الشبكية وليس في اجزاها الوسيطة . اذ ان جميع الحيوانات ذات العيون الشبيهة بعيوننا تدرك الحركة بيسر اذا جاءت من جانبي حقل الرؤية وبالامكان اثبات ذلك بتجربة بسيطة ، فلو انك حاولت التلويع بيدك وانت واقف الى جانب صديقك فانه سيدرك حركة اليد ، وكذلك اتجاه الحركة ولكنه لن يستطيع التعرف على هوية الجسم المتحرك . واذا انت تراجعتم قليلا الى الخلف بحيث لا يراك الا بمنتهى طرف عينيه ثم لوحث بشيء ما فان رد فعل ارتكاسي يحدث للعين يجعلها تتحرك محاولة التصويب نحو الجسم المتحرك وهو ما يحدث في كل العيون حينما تسعى للتعرف على هوية الشيء . هذه الظواهر وغيرها اعتبرت

العيون الشبيهة بعيوننا متنبعات الحركة الاولى ، وقد راينا في تجربة ضفدعة معهد مسوشوست ان تحليل نشاطات المستقبلات في شبكية عين الضفدع تحدث في الشبكية قبل ان ترسل الى الدماغ ، كما تبين ان هناك ثلاثة الياف عصبية ترسل معلوماتها بالحركة الى الدماغ وان واحدا منها على الاقل يحدث رد فعل ارتكاسي في عضلات لسان الضفدع اذا رأت جسما متحركا من نوع خاص وذلك دون الحاجة الى مساعدة الدماغ (١ ، ١٠) . اما الالياف الثلاثة فهي المسؤولة عن :

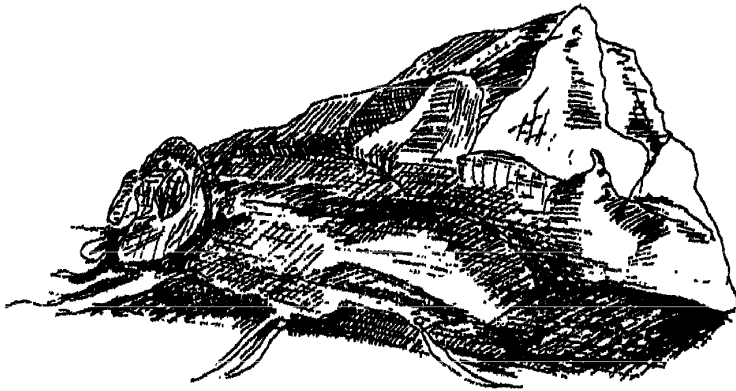
- ١ - كيف يستجيب الضفدع الى الخطوط الرئيسية المحددة فقط لاشكال الاشياء المرئية .
- ٢ - كيف يستجيب للتغيرات الحاصلة في الاضاءة لتلك الاشكال .
- ٣ - كيف يستجيب لخفوت الاضاءة العامة لتلك الاشكال كما يحدث حينما يسقط خيال جسم كبير فوق جسم صغير .

وعين الضفدع تهرق اشارات عند تغير انماط الاضاءة وعند رؤيتها لحواف اما غير ذلك فلا تستجيب له بل وتتعامى عنه وعليه فعين الضفدع محددة في عالم ذي حركات معينة وفقا لمتطلبات حياتها . (الشكل ١٦) .

اما تجربة هبل وويل (انظر ققط هارفارد فيما سبق) فاشارت الى ان في عيون الققط مستقبلات تستجيب لحركات تعبر الشبكية باتجاهات وزوايا محددة (انظر الشكل ١٢) . مثل تلك التجارب تدل على ان ادراك السرعة يعتمد على نوع من التوقيت الذاتي للعين البصرة فالطيف الساقط على الشبكية يتحرك واثناء تحركه يقع على مجموعات متعاقبة من المستقبلات وكلما ازدادت سرعته الظاهرية



الشكل ١٦



لقد جهد كل من شاول شربختون ووليم هلمولتز في تفسير عملية الالغاء تلك ولكن كلا منهما خرج برأى يختلف عن رأى الآخر (١، ٢) اذا قال شربختون بنظرية التدفق الداخلي ، بينما قال هلمولتز بنظرية التدفق الخارجى . ومعنى التدفق الداخلي هنا (حسب رأى شربختون) ان الاشارات العصبية من عضلات العين اثناء حركتها تغلدى رجعيا في الدماغ (انظر الشكل ١٨) ، لتغلى الاشارات الصادرة عن ذاتها . اما هلمولتز فראה ان الاشارات من الشبكية تغلدى لا بفعل اشارات عضلات العين بل بواسطة مراكز ضبط حركة العين في الدماغ وقد دعى ذلك بالتدفق الخارجى للاشارات ولكن المشكلة لا تحسم بالنظريات فالتجارب اثبتت عدم توفر الدقة العلمية في كليهما على السواء . (١) وقد نجد في عمليات الادراك البصرى للقضاء المحيط بنا دليلا اثبت لتوضيح الموضوع .

كيف نبصر الفضاء المحيط بنا ؟

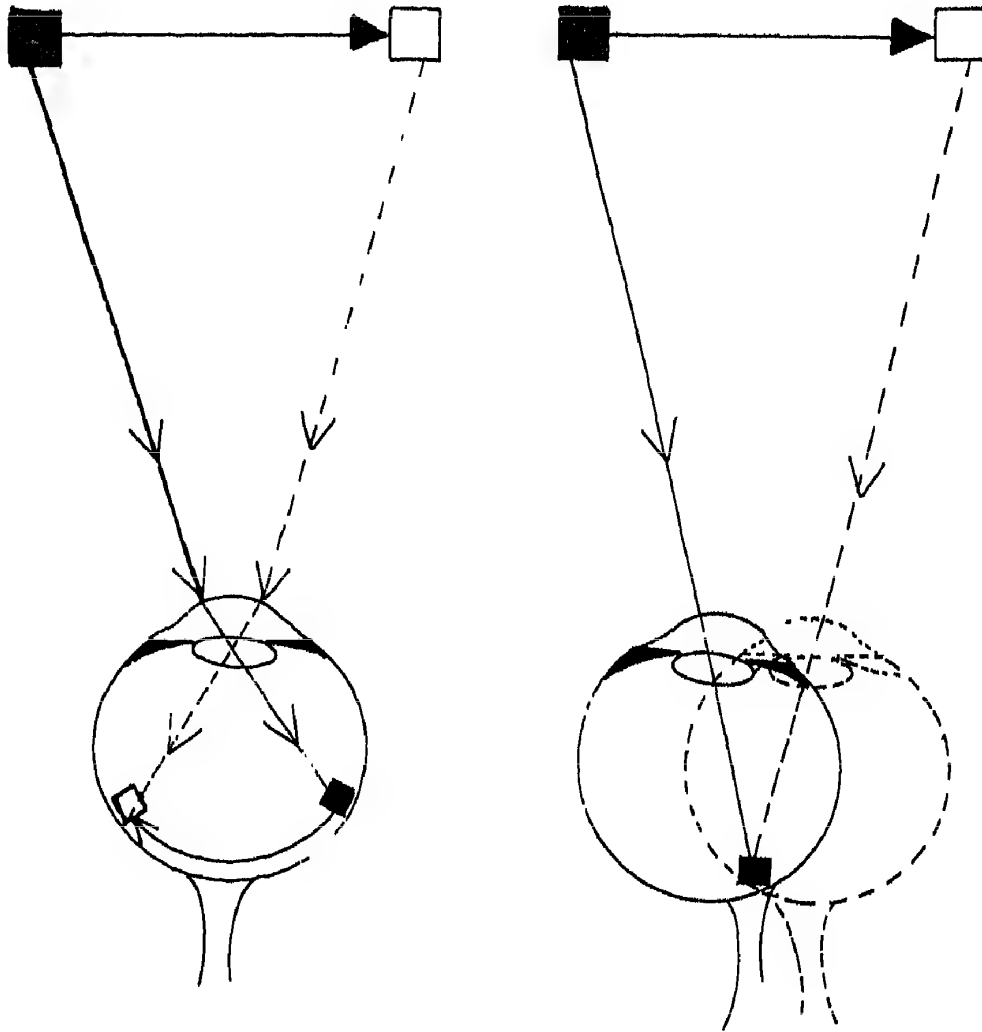
ان جميع الاشياء المحيطة موزعة فضائيا فبعضها يبدو لنا من فوق والبعض الآخر يبدو لنا من اسفل . كما انها موزعة ذات اليمين وذات الشمال وعلى مسافات بعيدة او قريبة منا . بمعنى انها موزعة افقيا وعموديا وعميقا . وهذا التوزيع يقيم بيننا وبينها من جهة وبين بعضها البعض من جهة اخرى . علاقات فضائية نسبية تساعدنا على التعرف على ما يحيط بنا من عناصر . وحينما تحركنا وسطها فان تلك العلاقات تبقى وسيلتنا الوحيدة للاهتمام . وحتى التغيرات التي تطرأ على تلك العلاقات تبقى نسبية ايضا فما كان قريبا منا يصبح بعيدا وكذلك يصبح البعيد قريبا . وما كان يبدو لنا فوقنا يهبط ، اما بارتقائنا نحن اليه او بهبوطه هو نحونا وائناء الارتقاء والهبوط تتبدل المعايير الفضائية ولكنها لا تنعدم (٢، ٣، ٧) .

ازداد انتقاله على سطح الشبكية ولكن الى حد معين ، واذا ازاد عن ذلك الحد لاتستطيع العين ادراكه . فعملية انتقال الطيف من مستقبل لآخر هي التي تعطينا الحس بالسرعة الشكل ١٧ (١، ٢)

الثاني : يسمى بمبدأ العين - الرأس

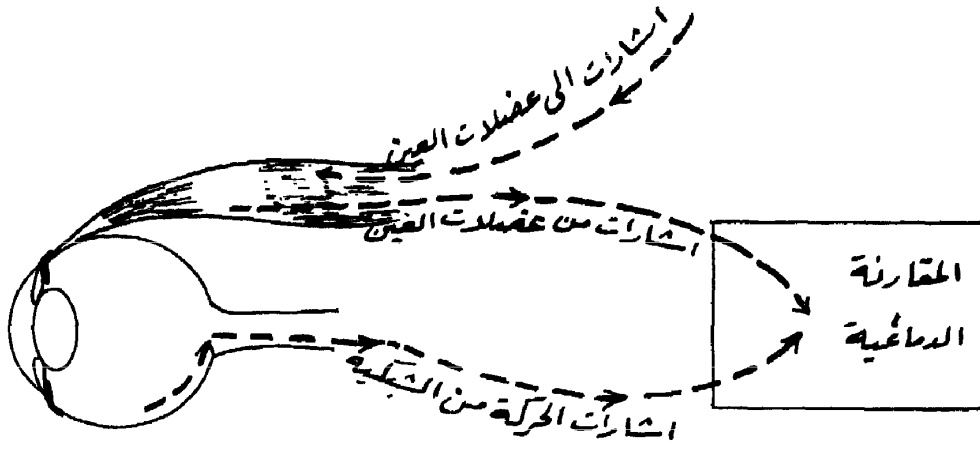
من المعروف ان العين مضبوطة بست عضلات (الشكل ٤) وبطريقة ما فان العين اذا تحركت بفعل تلك العضلات فانها تبرق الى الدماغ بالحس بالحركة . وتجربة السجارة السابقة دليل واضح على ذلك فطيف السجارة المضئ لا يتحرك على الشبكية ولكنها العين تتابعه بحركتها الدائرية ومع ذلك فنحن نحس بحركة السجارة . والتوضيح الوحيد لهذه الظاهرة هو ما يسمى بالتغذية الرجعية للحس التي تصدر عن عضلات العين . فعندما تتمدد او تقلص تلك العضلات فانها ترسل اشارات الى الدماغ بان العين كلها تتحرك اى ان الجسم المرئي متابع من العين . ومع ذلك فالسؤال هو : لماذا تبدو الدنيا ثابتة من حولنا رغم استمرار تحرك عيوننا ؟ .

يبدو ان توضيح هذا السؤال يكمن في المبدأين السابقين فبينما يقول الاول بان الحركة هي نتيجة انتقال الطيف على سطح الشبكية ويقول الثاني بان الحركة هي ثمرة التغذية الرجعية للحس التي تصدر عن عضلات العين اثناء حركتها فان ثبات الاشياء في العالم من حولنا يعني ان النظريتين تلفيان بعضهما بعضا في بعض المواقف الابصارية ، بمعنى ان حركة العين تلفي انسياب الطيف على سطح الشبكية . وهناك اكثر من توضيح لهذه الظاهرة ولكن احدا منها لم يعط الدليل القاطع على صحته او بطلان غيره . وايا كانت التفسيرات فان الحقيقة تبقى وهي اننا ندرك الحركة بمبدأين اساسين واحد بفعل حركة الطيف على الشبكية وآخر بفعل حركة العين ذاتها .

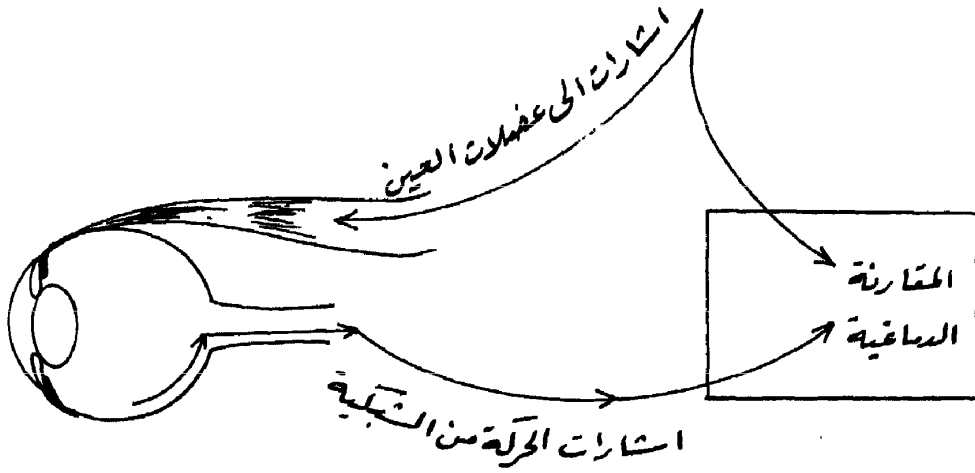


(الشكل ١٧)

مبدأ الطيف الشبكية في ادراك الحركة (المرجع ١)



نظرية التدفق الداخلي لشرنجتون



نظرية التدفق الخارجي لهامبولتز

الشكل ١٨ (المراجع ١)

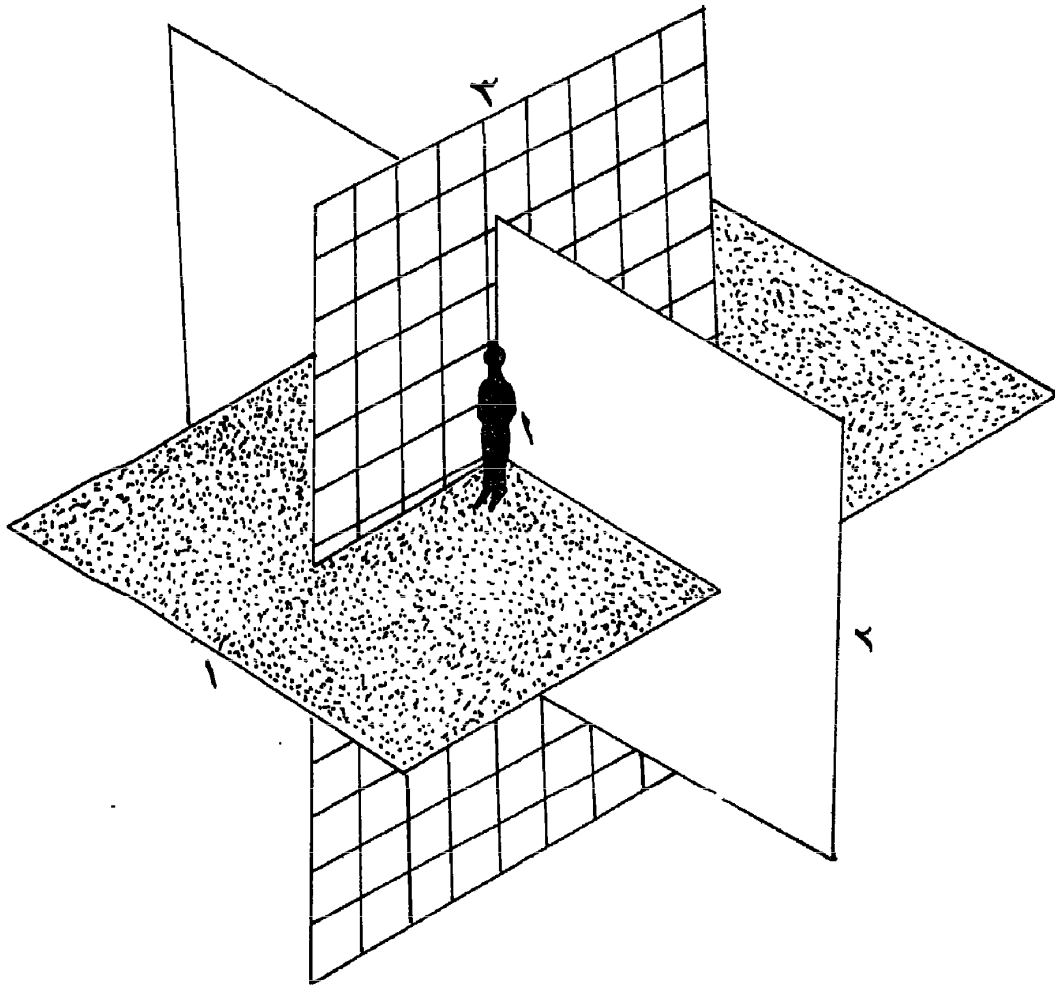
تغير في توازن الجسم بالنسبة للجاذبية (٢٣). وهناك أيضا بعض المستقبلات الحسية في العضلات ذاتها تستجيب بطريقة ما (غير معروفة لنا جيدا حتى الآن) الى تغيرات وضع الجسم . كل هذه الاجهزة ترسل بمعلوماتها الى الدماغ مسجلة اى اختلال في توازن الرأس والجسم . ويجرى في الدماغ تنسيق بين الاستجابات الواردة منها فاذا كان الوضع غير متزن صدرت الاوامر الى الجهاز العضلي بتعديل الوضع واتزانه . ولذلك تجدنا عند ركوب سيارة في طريق وعرة نميل ذات اليمين وذات الشمال اذ ان ردود فعل ارتكاسية في جلد الجسم وفي الرأس وفي الهيكل العظمي تقوم بتعديل وضعنا المتأرجح غير المتزن . وبنفس الاساليب نموض عن عدم التوازن الذي قد يحصل لنا بفعل قوى خارجية اثناء الجري والتسلق والسباحة والتزلج وركوب الدراجة وغيرها . (٤ ، ٩) اصف الى ذلك اننا نستمر في نسبة اوضاعنا مع محاور الأبعاد الفضائية الثلاثة السابقة .

غير اننا قد نفقد الوعي بالتوازن في ظروف معينة من ذلك مثلا المشي في الظلام . فلأن المعلومات الواصلة لنا عن موقعنا بالنسبة للأشياء المحيطة غير كافية بل وحيانا معدومة فاننا نتأرجح في الحركة ونتردد في اتخاذ قرار بشأنها ، والوضع المتوازن الوحيد الذي نتمكن منه هو الوقوف فقط .

والواقع ان ابصارنا للعمق او البعد او التجسيم لا يعتمد على خصائص ضوئية او بالاحرى حسية مرتبطة بالطيف الذي يعكسه الجسم البعيد على الشبكية ، ولكننا مضطرين لان نستشف البعد الثالث من مجرد وقوع الطيف على الشبكية لأن الطيف هو مشيرنا الوحيد الذي يصلنا بالعمق هنا اما الآلية

ويمكن القول بأن حركة الكائن الحي في البيئة الفضائية منسوبة دائما الى ثلاث نقاط رئيسية تشكل في حركاتها مستويات تتمثل في الشكل (١٩) . فحيثما اتجه الشخص ا فان موقعه ينسب الى تلك المستويات الثلاث ١ - ٢ - ٣ فكل شيء منتصب يعتبر عموديا كالاشجار والبنائات وغير ذلك . وكل شيء منبسط يعتبر افقيا كالطرق واسلاك التلفون (رغم انها معلقة) وغيرها . وكل شيء بعيد يعتبر عميقا ونقيسه عادة بأن نقيم علاقات فضائية تنسبه لمواقع أجسامنا وكذلك بالنسبة للمستويين العمودي والافقي . اصف الى كل ذلك اننا لا نفتأ نقارن بين الأشياء المرئية وننسبها الى بعضها البعض على اساس الأبعاد الثلاثة الاتفة الذكر .

ومن هنا كان تحركنا وسط البيئة الفضائية لا يعنى بتحريك اطياف مرئية على الشبكية رغم حدوث ذلك التحرك . بل اننا نؤكد ان كل ما هو مرئي لا يجمد طيفه على سطح الشبكية حتى ولو حاولنا ذلك وسبب ذلك ان العين في حركة مستمرة . (٢ ، ٣ ، ٤) . وفي الظروف المخبرية فقط نستطيع تجميد لطيف على الشبكية وذلك بتعطيل حركة العين ولكن المرء في مثل ذلك الوضع لا يحس بتوازنه او بتوازن البيئة من حوله بل يراها اشبه بدوامة دائبة الحركة وانه يدور معها . مما يؤكد ان هناك اكثر من عنصر من عناصر الابصار يتدخل في تقرير حسنا بثبات الأشياء او حركتها مع بقاء الجسم متوازنا . فالتقنات شبه الهلالية في الاذن تسجل حركة الرأس باستمرار : من جانب لآخر ومن فوق الى تحت ومن الامام الى الخلف وهكذا . كما وانها تشير عند عدم توازي الرأس مع الجاذبية . كما ان مفاصل الهيكل العظمي تشارك في تسجيل اى



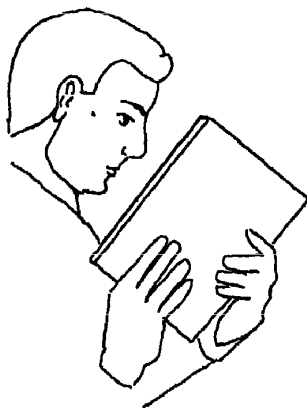
(الشكل ١٩)

الخداع الحركي في الابصار مسألة الضوء المتجول :

اشعل سيجارة ثم ثبتها فوق منضدة في غرفة مظلمة وقف على بعد مترين او ثلاثة منها وانظر اليها فانك ستري الضوء يتجول في اتجاهات متعددة رغم علمك المسبق بانها ثابتة. هذه الظاهرة تدعى بظاهرة الضوء المتجول وهي نوع من الخداع الحركي الدائري يشبه شيء ما في جسمك : ربما في العين وربما في الدماغ ولكن احدا لم يقطع في تحليلها بعد . ولقد لاقت تلك الظاهرة وما زالت اهتماما خاصا من علماء النفس التجريبيين لانها بالاضافة الى غرابتها فانها تلقى ضوءا على عملية احساسنا بالحركة العادية . والغريب في الامر ان الناس الناظرين للضوء يتشابهون في احكامهم حول سلوك الضوء اذا هم نظروا اليه مجتمعين ، ولكنهم يختلفون اذا نظروا اليه فرادى . ولكن المسألة ليست في اختلافهم او اتفاقهم حول حركة الضوء بل في كيفية احساسنا بحركته مع علمنا الاكيد بأنه ثابت .

هناك اثنتا عشرة نظرية تقريبا حاولت تفسير الموضوع . بعضها فسره على اساس ان هناك ذرات تطفو في السائل المائي الموجود في التجويف الامامي للعين وعندما يقع طيف الضوء عليها فانه ينعكس بالتالي على الشبكية وهكذا نحس بحركته ، ولكن النظرية لم تفسر معنى احساسنا بضوء واحد يتحرك طالما وان هناك اكثر من ذرة واحدة تطفو في السائل . ونظرية ثانية فسرتها على اساس ان العين في وضع كهذا لا تستقر بطبيعتها فهي باستمرار تسعى للبحث عن مرجع تنسب الضوء اليه كما يحدث في ابصارنا اليومي العادي . وبسبب عدم استقرار العين فاننا نحس بحركة الضوء ولكن النظرية كلها الفيت بعد ان قام كل من

النير - فيسيولوجية للعمق فتكمن في التركيب والنظام الابصارى لوضع العينين (٧) . فلأن العينين تأخذان وضعين مختلفين الى حد ما فان الطيف الواقع على كل شبكية منهما يختلف عن الآخر وهذا ما نسميه بالتفاوت الشبكي للاطراف . فلو اننا نظرنا الى كتاب موضوع امام عينينا كما في (شكل ٢٠) وحاولنا ان نرى الطيف الواقع على كل شبكية على حده فان العين اليمنى ستبصر الوجه المتجه الى اليمين اكثر مما تبصره العين اليسرى وبالمثل فان العين اليسرى ستبصر جانبا اكبر من الوجه المتجه الى اليسار ومع اننا لا نحس بطيفين للجسم الواحد في آن واحد الا انهما موجودان في عيوننا في الواقع ووظيفة الدماغ هي دمج الطيفين في طيف واحد لنرى البعد الثالث (٢٤) . فالآلية اذاً بالاحساس بالعمق موروثه في التركيب الابصارى للانسان وبالامكان اثبات ذلك بالتجربة التالية : ضع مكعبا ذا سطوح مختلفة الالوان فوق راحة يدك الممدودة حتى نهايتها وانظر اليه بكل عين من عينيك على حدة وذلك باغلاق واحدة وفتح الاخرى فانك ستري تفيرا يطرأ على السطوح التي تراها في كل مرة . وقد اصبحت عملية التصوير المجسم رائجة اليوم بفعل هذه الظاهرة اذ بالامكان ان نصوّر منظرا واحدا بآلة تصوير لها عدستان تبعدان عن بعضهما البعض بنفس المقدار الذي تبعد فيه عينانا الطبيعيتان فنحصل على صورتين او وضعين مختلفين الى حد ما للمنظر نفسه ، فاذا عكسناهما بواسطة عاكس له عدستان متباعدتان بنفس المقدار فاننا سنرى صورة واحدة مجسمة وهذا ما نفعله حينما نستعمل مجسم الصور المعروف (الستيروسكوب) .



بالعين اليمنى



بالعين اليسرى



بالعينين معاً



الشكل ٢٠
المراجع ٢٤

لقياس النبضات العصبية التي ينقلها العصب البصري إلى الدماغ أثناء الاحساس بالحركة وتسجيل ذلك . ثم تسجيل حركة العين في نفس الوقت ومقارنة تلك التسجيلات بحالة الاحساس الحركي الاعتيادية أثناء النهار . وبذلك نستطيع مقارنة الصورتين لمعرفة ما اذا كان الدماغ ام الشبكية هي التي تحس بالحركة ، ومعرفة ما اذا كان هناك حركة فعلا .

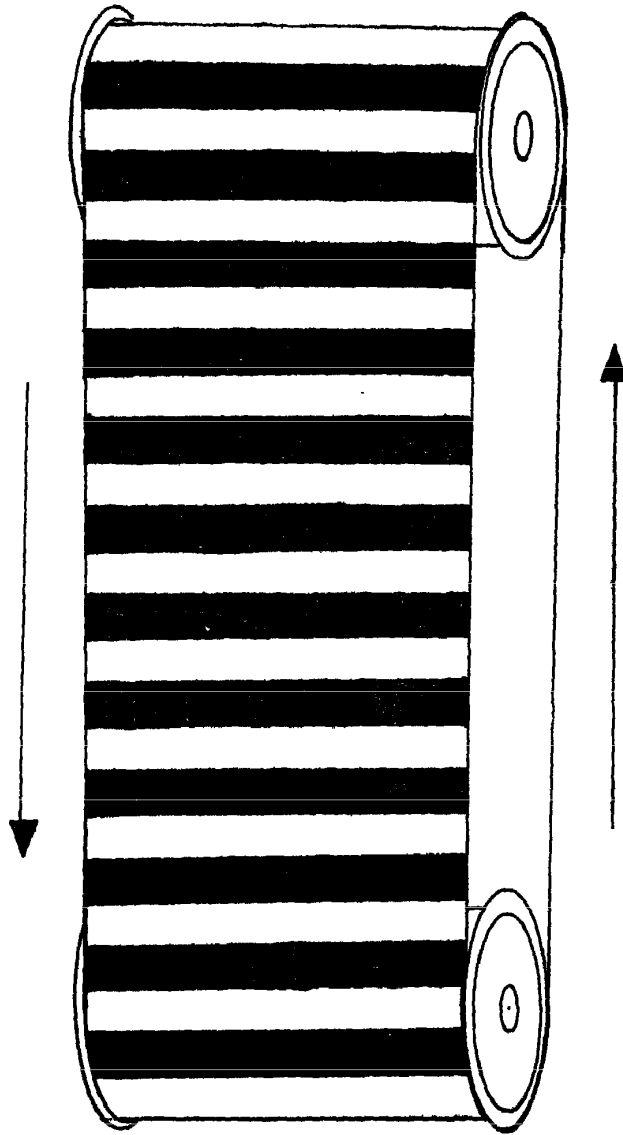
الطيف الرجعي لحركة الشلال

يبدو ان عملية خداع الضوء المتجول تتسبب من اضطرابات ابصارية نظام العين - الرأس . ولكن هناك الواما من الخداع الحركي تتسبب من اضطرابات في نظام الطيف - الشبكية . فقد اورد كثير من الناس ممن شاهدوا شلالات المياه انهم يحسون (بعد ان يريحوا عيونهم عن الشلال نحو جهة ثانية) بان الشلال يتحرك الى اعلا . اى في الاتجاه المعاكس . كما اورد بعض الناس نفس الاحساس عندما يحدقون لفترة طويلة في مياه جارية كمياه الانهار ثم يريحوا ابصارهم نحو ضفة النهر . واهتم علماء النفس بالموضوع فطوروا ما يشبه حركة سقوط مياه الشلال (الشكل ٢١) واجروا تجاربهم على كثير من الناس وكانت النتائج مذهشة حقا اذ افاد كل من رأى الحزام في الشكل السابق يتحرك باتجاه معين لفترة ما بأنه يرى الحزام يتحرك في الاتجاه المعاكس اذا هو حول بصره نحو جدار الغرفة . كما طور العلماء شكلا آخر (الشكل ٢٢) وهو عبارة من لولب يدور على مركزه وقد افاد كل من رآه بأنه يحس كما لو ان اللولب ينكمش نحو المركز ويتسع مبتعدا عنه بالتتابع . واضمح من نتائج التجارب تلك بان هناك احساسا بخداع حركي من نوع او

جيلفورد وديلنباخ عام ١٩٢٨ بتجربة علمية تثبت عدم صحتها (١) . واخر النظريات جاء من جريجورى عام ١٩٦٦ الذى اقترح ان للعين معايير لقياس السرعة كما للسيارة جهازها الآلي لقياس سرعتها . ولسبب ما قد يثبت مقياس سرعة السيارة على معيار معين (فلنقل ٢٠ كيلو مترا فى الساعة) فانه سيقيس تلك السرعة حتى والسيارة واقفة فى مرآبها . وبنفس الصورة فان العين قد تضطر للاحساس بسرعة جسم ما ليست موجودة كما هي الحال فى مسألة الضوء المتجول . اما السبب فقد اعتقد جريجورى بأنه الاجهاد الذى قد يصيب عضلات العين المسؤولة من حركتها ومن ثبوتها ولذلك اقترح اجراء التجربة التالية :

اذا شددنا العينين جيدا فى اتجاه ما لعدة ثوان ثم اعدناهما الى وضعهما المركزى الاعتيادى بينما الضوء نفسه موجود فى الفرنة المظلمة فان الضوء يبدو متحركا نحو الاتجاه الذى كانت العينان مشدودة اليه او ربما فى الاتجاه المعاكس له وليس فى اى اتجاه آخر غيرهما . وقد تستمر حركة الضوء لدقائق معدودة اذا كانت عضلات العين قد اجهدت فى الشد . وهنا يتدخل الدماغ باصدار اوامره الى العضلات لكي تضبط وضع العينين ولكن ذلك يتطلب اوامر اكثر من المعتاد اذ لا بد ان تتضمن جزءا من اوامر تضبيط العضلات المجهددة وجزءا من اوامر تثبيت العين ذاتها . بمعنى ان هناك اوامر لتصحيح قدرة العضلات واوامر لتثبيت العين ذاتها ، وهذا الاختلاف فى الاوامر هو الذى يجعل العين تتأرجح قبل ان تستقر ولذلك نرى الضوء يتحرك رغم ثباته (١) .

ولكن الامر ليس بهذه السهولة كما يخمن جريجورى . اذ لا بد من عمل تجربة تسعى



الشكل ٢١

خداع الشلال

الاسباب ان تضاربت المعلومات التي تنقلها الاقنية العصبية المختلفة فان الحكم فيما سنرى يعتمد على قرار الدماغ نفسه . وقد يحكم بأن نرى الواقع في صورته ما يناقضه . وربما كان هذا هو ما يحس به المدمنون على المخدرات عندما يهلوسون بخيالات مستحيلة التطبيق .

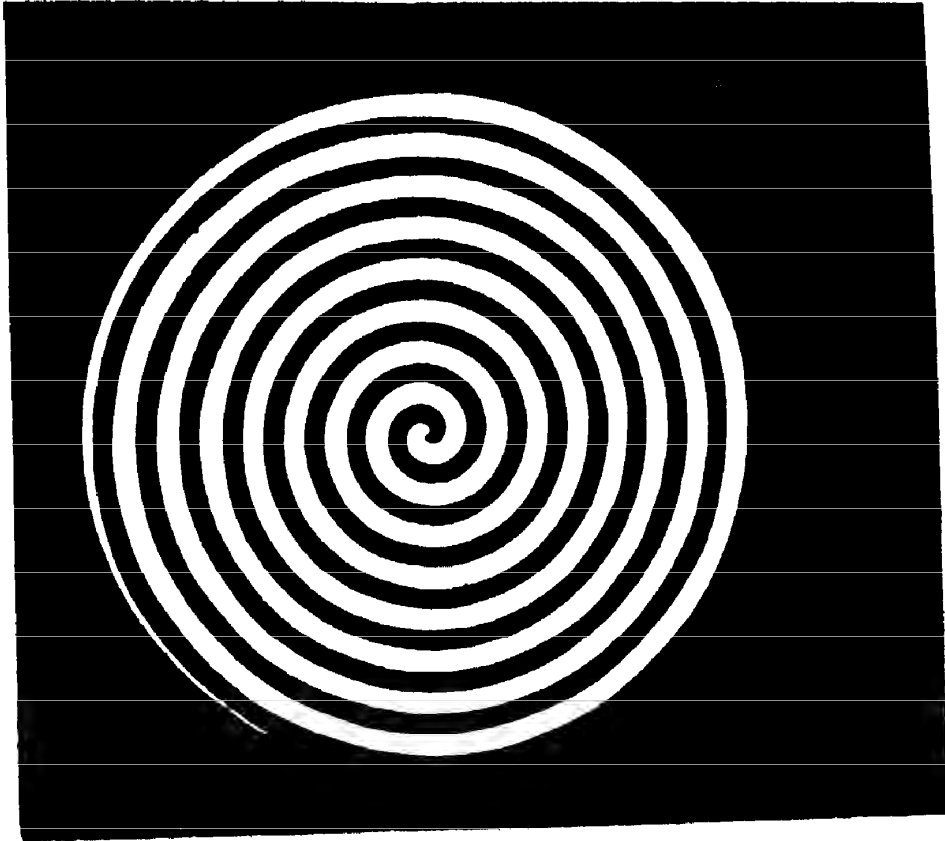
اما الحقيقة الثانية فهي انه بعد فترة طويلة من التصديق في اللولب المتحرك يحس الناظر كما لو كانت دوائره اقرب الى الخطوط المستقيمة ولو حول المرء نظره بعد ذلك مباشرة نحو شكل دائرة مرسومة فانه سيراهها بوضعية الشكل ، وذلك ناتج عن اتجاه حركة دوائر اللولب .

الحركة الظاهرية في السينما

كما رأينا في المثالين السابقين فانه يمكن اصطناع الخداع الحركي البصر ، كما يمكن جعل كل من العين والعقل يقبلانه على انه حقيقة رغم انه خداع بصري . وقد لا يسهل على البعض التصديق بأن السينما ليست سوى خداع بصري اتقن صنعه بحيث اصبح مقبولا للعقل والمنطق . وكذلك التلفزيون . ولا نقصد بذلك الجهاز السينمائي او التلفزيوني بل الحركة التي يعكسها علينا . اما في السينما فليس هناك حركة على الاطلاق لاي شخص او شيء نراه يتحرك وكل ما نراه في الحقيقة هو مجرد صور جامدة تعرض كل اربع وعشرين واحدة منها في الثانية الواحدة من فترات زمنية متساوية ولكن العين لا تستطيع تمييز الفواصل الزمنية بين الصورة والاخرى ويدعى ذلك « مثابة الابصار » ونعنى به عدم قدرة الشبكية على متابعة التقطع السريع في عرض الصور وارسال اشاراتها الى الدماغ عن ذلك . ويمكن توكيد ذلك بالتجربة المخبرية التالية :

من آخر يرتبط بنظام الطيف - الشبكية وليس له علاقة بنظام العين - الرأس السابق . فعندما نطلب الى الشخص الناظر الى الشكل ٢١ ان يتابع حركة الحزام منذ بدء دورانه على البكرة العليا حتى اختفائه بالدوران حول البكرة السفلى دون ان يغير الموقع الذي ينظر اليه ثم يكرر العملية لفترة معينة حيث يطلب اليه ان يذكر فيما اذا كان يحس بأى حركة غير طبيعية كانت اجابة كل الاشخاص المجرب عليهم تنفى وجود حس بأى خداع حركى مما يدل على ان المرء يتغلب على ما يسمى بخداع الطيف الرجعي للشلل بتحريك راسه وعينه . وهذا يؤكد ان المسألة مرتبطة بنوع من الاضطراب الذى يطرا على نظام الطيف الشبكية . (١) ولكننا لا نعرف ما هو ذلك الاضطراب وقد يكون بسبب الارهاق الذى يصيب المستقبلات على الشبكية او بسبب ثبات الطيف عليها لمدة اطول مما يجب .

لو نحن تفحصنا جيدا مظاهر حركة اللولب في الشكل (٢٢) لتبيننا حقيقتين هامتين اولهما : ان الحركة الخادعة للولب مناقضة للمنطق ، فهي تضيق وتوسع مع ان حجم اللولب ثابت وان كان يبدو اكبر بين الحين والآخر . ولو طبقنا هذه الحقيقة على ما نراه في الواقع لاستحال تصديقه ، ولكن ما ينطبق على واقع الاشياء من قوانين لا ينطبق بالضرورة على ادراكنا اذا كنا نحس بالخداع . والا كيف نفسير ظاهرة السراب وانعكاس صور الاشياء فيه ولا ماء هنا في الواقع ؟ وتعليل هذا التناقض يكمن كما يبدو في جهازنا الادراكي كله : في العين والدماغ والاقنية التي توصل المعلومات من العين الى الدماغ . فقد رأينا في تجربة هبل وويزل (انظر قسط هارفاد) بأن هناك اكثر من قناة عصبية تنقل ما تراه الشبكية الى الدماغ . فاذا حدث لسبب من



الشكل ٢٢

بمعيار زمني يزيد او ينقص حسب الحاجة مما يجعل المرء يحس باشتعال الضوئين في آن واحد اذا وصلت السرعة ثلاثين مرة او اكثر في الثانية الواحدة . وآلة السينما الحديثة تعمل بنفس الاسلوب تقريبا اذ ان فيها ضابطا يجعل كل صورة من الاربع والعشرين صورة في الثانية تعرض ثلاث مرات امام العين . اى اننا في الواقع نرى اثنين وسبعين صورة في الثانية مما يجعلنا نحس بانسياب الحركة في الفلم كما لو كانت طبيعية .

اذا فتحت الضوء ثم اغلقته ببطء وبشكل متتابع فانك تدرك لمعانه ثم انطفائه ، فاذا زدت سرعة الفتح والاعلاق قلت الفترة الزمنية التي تنقضي بين لمعة واخرى واذا وصلت سرعة الفتح والاعلاق الى ثلاثين مرة في الثانية فانك ستري ضوءا مستمرا ولا تستطيع تمييز فترة الانقطاع .

هذا ما نجريه في المختبر ولكن على ضوئين موصولين بمفتاح مشترك يدور آليا ومحكوما



المراجع

1. Gregory, R.L., Eye and Brain, Weidenfield and Nicolson, London 1966.
2. Gibson, J.J., The senses Considered as Perceptual Systems, Allen & Unwin London, 1968.
3. —————, The Perception of the Visual World, Allen & Unwin, London, 1952.
4. —————, The Visual Field and the Visual World, Psychol. Rev. 59, 149 - 151.
5. Lowenstein, Otto, The Senses, Penguin books, 1966.
6. Miller, W.H. & Others, How cells Receive Stimuli, Sc. Amer. Sept. 1961. Vol. 205, pp. 222 — 238.
7. Milne, L.J. and M. Milne, The Senses of Animal and Men, Atheneum, 1962.
8. Pirenne, M.H., Vision and the Eye, Science Paperbacks, Chapman & Hall, London 1967.
9. Polyak, S.L., The Vetebrate Visual system, Univ. of Chicago Press, 1957.
10. Michael, C.R., Retinal Processing of Visual images, Sc. Amer. May 1969, Vol. 220, pp. 104 — 114.
11. Katz, B., How cells communicate, Sc. Amer. Sept. 1961, 205, No 33
12. DeCoursey, R.M., The Human Organism, 3rd ed. McGraw—Hill, New York, 1968.
13. Wald, G. & others, The Photoreceptors Process in Vision, In: Handbook of Physiology eds. J. Field & others Vol. 1, Amer. Physiolo. Soc. 1959.
14. Morgan, C.T. Physiological Psychology, McGraw Hill, New York, 1965 .
15. Morrison, T. 2., Human Physiology, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1967.
16. Wenger, M.A., & others, Physiological Psychology, Holt, Rienhart and Winston, 1956
17. Wooldridge, D.E., The Machinery of the Brain, McGraw—Hill, New York, 1963.
18. Ruch, F.L., (ed), Psychology and life, Scott, Foresman & Co. Chicago, 1958.
19. Edward, F.' Mac Nichol, Jr. Three Pigment colour vision, Sc. Amer. Dec. 1964, (Reprinted N°. 197)
20. Land, E.H., Experiment in Colour Vision, Sc. Amer. 5, 84, 1959.
21. Katz, D., The World of Colour, (Eng. Tr.) London, Kegan, Trench, Trubner & Co. 1932.
22. Young, J.Z. Neural Networks, Science Journal, May 1967, PP. 52 — 59.
23. Vernon, M.D., The Psychology of Perception, Pelican books, 1966.
24. Wilson, J.R. & the Eds. of Life, The Mind, Life Science Library, Nederland, 1965.

أشجان عضو منتسب سيرة ذاتية

بقلم : يحيى حقى

مطلوب منى أن أكتب هنا سيرتى الذاتية ،
التحدث عن النفس !
يا لها من لذة ساحرة ، تواضعها زائف ،
يا له من ملل فظيع ، يستحب معه الانتحار !

وانت معذور حين تقرأ هذه السيرة بعد
قليل اذا حكمت - ولا أقول ظننت - اننى
لكى اكتبها قد تزينت وجلست امام مرآة
أفغزل (كم أود أن يكون بين الاختبارات
النفسية دراسة مجاوبة الشخص لصورته

أغلب احاديثنا - بعد كلمتين ليس غير -
تتحول من الموضوع - ايا كان - الى الذات،
الشكوى أو الافتخار ، ولكنى أحس انهما
ينبعان من نزعة واحدة متكئة: استجداء تبرير
للوجود .

* كتب الاستاذ يحيى حقى هذه السيرة الذاتية لتكون مقدمة للطبعة الجديدة الكاملة لمؤلفاته التى سوف تنشرها وزارة
الثقافة بجمهورية مصر العربية بمناسبة بلوغه عامه السبعين في ٧ / يناير / ١٩٧٥ .

أكثرها طموحا لانه يطلب الله لا الناس ،
الخلود في الآخرة لا العبور في الدنيا ، فسيبقى
الفن وسطا جامعا للطرفين ، يالها من منزلة !



وقد عرفت مقامى منذ وعيت لهذا العرق
الذى ينبض فى روحى ، لست من الملهمين ،
ولا لى صاحب فى وادى عبقر . الالهام نور
ساطع كاشف لجميع آفاق الروح والعالم ،
يهبط على من يختاره دون سبب ظاهر ،
فيتلقاه بغير سعى منه اليه . ما أبعد الفرق
بين هذا النور وبين أزيز الشرارة الخاطفة
التي أحس بها وهى تنقذ أحيانا فجأة ثم
تنطفئ لتوَّها . انها لاتنير لى الا دربا ضيقا
وسط غابة كثيفة ، يؤدى الى كنز صغير
لايفرح به الاثرياء . . حتم على أن أشرَّب
لكى اصطادها (وضعت هذا فى قطعة بعنوان
« الشاعر بصير ») تنطفئ هذه الشرارة
وتتركنى لكى أشقى غاية الشقاء . . حتى
يتفصد العرق من جبينى من أجل أن أصل
الى هذا الكنز الذى رأيته - بل قل حدسته -
من بعيد ، كأننى انحى فى صخر . وحتم على
أن أزيل عن العمل كل آثار العرق ، ليظن
الناس انها ولادة سهلة .

اننى ممن يدخلون معبد الفن من أشد ابوابه
ضيقا وعسرا ، وليست هذه الشرارة بزوارة ،
لهذا كنت من المقلين ، أسمعهم يعيبون هذا
على ، كأنهم يطلبون منى أن أكون من
المدلسين . . يكفينى الصدق .

ومع هذا فان عمري القصير فى الفن - انه
مجموع لحظات خاطفة عابرة - قد جاوز نصف
قرن ، وأحمد الله على ذلك ، لأن هذا الطول
اتاح لى أن أشهد فى نفسى تحولا عجيبا .
ولولاه لما شهدته .

كانت الذات تندلق على الموضوع فى مطلع
هذا العمر .

فى المرأة : العجب ، عدم التصديق ، الافتتان ،
النفور (ولكن ثق - وهذا عشمى فيك ان
كنت لاتعرفنى - أن شيئا من هذا لم يحدث .
انقلدتنى حيلة بسيطة ، التجأت الى مقص
قطع لى فقرات من احاديث عديدة ظهرت لى
فى الصحف والمجلات يملأون فراغها على
قفانا بالمجان !) ولصقت بعضها الى بعض ،
مضيفا هنا ، منقحا هناك .

ومع ذلك فصورتى فى هذه المرأة هى جلسة
امام فوتوغرافى محترف ، يسلط على أضواء
اعشى لها ، واعوج رقبتى لكى تمتد فى نظره ،
وابتسم بلا سبب . صورتى فى هذه الاحاديث
مأخوذة خطأ - أحيانا وأنا فى مبادلى ، فهى
أصدق . وهكذا أبرأت ذمتى منك وزيادة .

ولكن هذه السيرة ستقيس عمري بالسنين
والأيام ، وما هو بالقليل . . طُظَّ ! لا قياس
عندى لعمري الا بهذه اللحظات القليلة النادرة
التي نبض فيها عرق فى روحى مهتزا بجذلى
قدسى عند التقائى بالفن ، متلقيا ومعبرا .
قمة هذا الجدل عند التقائى بالشعر والموسيقى
- على قدم المساواة - ثم النحت ، ثم
التصوير ، ثم العمارة . لست أدري أين
أضع بينها لقائى برشاقة الانسان فى فن
الباليه .

يعلو كل هذا جدل اللقاء بفن أعظم وأجل :
فن الطبيعة وجمالها ، لو أفضت فيه لاحتجت
أن أكتب مجلدا ضخما . . لحظات قليلة
نادرة ، ولكنى عرفت بفضلها طعم السعادة
وحمدت ربى عليها حمدا طويلا لا ينقطع . .
ولا ولوج الى ساحة السعادة - فى اعتقادى -
الا من أحد ابواب ثلاثة : الايمان والفن
والحب ، لاشئ يشعُّ بها مثل هذا الخشوع
الذى أراه فى المعابد . واذا كان الحب هو
أكثرها التصاقا بالصلصال والحمى المسنون ،
وبالزمان والمكان والصدف ، فانه شرط ارتفاع
الانسان عن مرتبة الحيوان ، وكان الايمان

أحياء، بينهم تواصل الاخوة وتواصل لا ينقطع،
فسمح لى ان انضم اليه ، عضوا منتسبا !

عرفت اننى - حتى قبل انضمامى اليه -
كنت أكتب لهم . هم الذين يطلون على من
وراء كفى وأنا أكتب ، أصبح رضاؤهم هو
مطلبى الوحيد . لا تخلو ورقة لى من اثر خاف
لبصماتهم ، او من اشارة مستترة الى اعمالهم ،
فلفة أهل هذا النادى صريحة وشفرة فى آن
واحد ، ولا تجد حريتها الا فى استعبادهم لها .

وأول مادة فى قانون هذا النادى هو توفير
الكلمة سواء كانت من حروف أو انغام أو حجر
أو لون .

لا طرد من هذا النادى لجريمة سوى
جريمة العبث بكرامة هذه الكلمة . . فماذا
يبقى لهم ؟ . . ليس لهم جزاء سواها .

• • •

رضيت أخيرا باعادة طبع مؤلفاتى لقيمتها
التاريخية أولا ، فالمتاحف قد تكون أولى بها
من المكتبات - فأنت ستظل على مسار نصف
قرن ، يفرق عن المسارات الأخرى ، فانه لم
يأخذ من حيث أنتهى سابقه مع تماثل أو تقارب
فى المستويين ، بل أخذ بدايته من البداية ،
فكتبت له الريادة ولو رغم أنه ، لذلك كانت
خطواته الأولى مسيرة متخططة .

كان علينا فى فن القصة ان نفك مخالب
شيخ عنيد شحيح ، حريص على ماله أشد
الحرص ، تشتد قبضته على أسلوب المقامات ،
أسلوب الوعظ والارشاد والخطابة ، أسلوب
الزخارف والبهرجة اللفظية والمتراذفات ،
أسلوب المقدمات الطويلة والخواتيم الرامية
الى مصمص من الشفاء ، أسلوب الواوات
والفأوات والشمات والمعدلات والرمذلات
واللاجرمات والبندلتات واللاسيومات ،
أسلوب الحدوتة التى لا يقصد بها الا التسلية .

هذا الاندلاق سهل ، وله فرحة ، واسترضاء
للأنانية . وكنت أشعر بشئ من الضيق دون
أن أعرف سببه على وجه اليقين . . سببه
أننى كنت خاضعا لبداية لا بد منها . انها مرحلة
ستمر ، ولكن متى وكيف . . انها حموة
الموسى !

وبدأ التحول شيئا فشيئا حتى تم اواخر
عمرى . أصبحت الآن أحس احساسا واضحا
قويا اننى لست الا بوقا ، لا قيمة له فى ذاته ،
ولكن قيمته أن ارادة لاندري سرها قد اختارته
لكى تهمس منه - على تقطع - سليفة اللغة
والتراث ، مختلطة بأشجان الانسان منذ اعز
أجدادى - ساكن الكهوف - حتى اليوم . .
أشجان الانسان - أولا - فى علاقة روحه بربه ،
نسيانه لها - كما قال هو فى كتابه - أشد
عذاب تتوجع له وتئن . . بالكون : أين وكيف
ينسلك فى نظامه ، يدخل خائنه . . بالقدر :
بين الثورة عليه والرضاء به .

ينعكس هذا كله على المجتمع المتقلب
ليستطيع أن ينطق بلسان انسان ويجد من
يفهمه ، فليس من المفارقات قولى : ان الفن
للفن هو المدخل الوحيد للفن من أجل الحياة .

ورغم أن هذا البوق قد عزلني فقد
استطعت ان أعوض لذة البوح بلذة المراقبة ،
كأننى شاهد واقف على جنب ، يطل على
شئ عجيب يحدث أمامه ، ويحاول فهم سره ،
ثم لا ينقضى عجه منه . الفن بهذا المعنى هو
النفحة لا الوتر ، الزهرة لا البستان ، النشوة
لا قينة الحان .

ولو بقيت وحدى لزهقت روحى ، او جفئت
وذرتها الرياح ، لا بد للنحلة من خلية . وجدت
الصحبة والراحة والأطمئنان ، كما وجدت
المدرسة التى أستكمل فيها تعليمى حين قدئمت
مارضيت عنه من أوراقى الى نادٍ عجيب . انه
وقف على من لمسه الفن بعصاه السحرية ،
ايا كان عصره او لفته او دينه او جنسه او
لونه ، والرجال والنساء سواسية - هم داخله

كنا نريد أن ننتزع من قبضة هذا الشيخ أسلوبا يصلح للقصة الحديثة كما وردت لنا من أوروبا ، شرقها وغربها (ولا اتحول عن اعتقادي بأن كل تطور أدبي هو في المقام الأول تطور أسلوب) .

كان علينا أن نضرب على يد من يحكى لنا قضية جنائية ، ويقول اكتبوها فهي قصة جميلة حقا ، ونقول له : القصة شيء مختلف أشد الاختلاف . وكان علينا آخر الأمر أن يقبل الناس ادعاء انسان ما أن له الحق في إعادة صياغة الواقع ، حتى ولو وقف عند هذا الحد ولم يصف قوله : إعادة صياغة بحرية لها أخلاقياتها التي قد تعدى عند الناس زيفا أو اجتراء ، كان من العسير أن يتقبل الناس هذا ، وأعترف لك اننى الى اليوم انتفض من شدة الضيق والكرب حين أقرأ : الفنان الخالق ، فلان خلق هذا العمل ..

انى لا أعترف بخالق الا بالله وحده ، أحب أن اكتب بدلها : هذا هو ابتكار الفنان ، الفنان المبتكر ، (لعل هذا هو سر توقف المسلمين - ولا أقول الاسلام - من النحت والتصوير) .

وكان لابد لنا أن نعمل حتى يكف الناس عن سؤالنا : وما هو المقصود من هذه القصة ؟ تلك العبارة التي كانت ترد بعد ختام كل حكاية في كتاب القراءة والمطالعة ، فالمقصود من حكاية أن عدوا عاقلا خير من صديق جاهل ، وأن العاقل من اتعظ بغيره والجاهل من اتعظ بنفسه .

ومما زاد من المشقة والعسر في الخطوات الاولى ان الفصحى لم تكن قد أفلحت بعد في أن تسمى لنا أشياء نلمسها بأيدينا أو أفكارا مجردة تطوف بعقولنا ، أو ظلال عواطف تلم بقلوبنا ، وإذا صدقنا عددا غير قليل من المستشرقين لاعتقدنا أن هذه المشقة لم تكن عاقلة بمرحلة البداية وحدها ، بل هي ممتدة لانها ناجمة من خصائص الأسلوب العربى ، فهم يصفونه بأنه أسلوب يسير على خط أفقى

مستقيم ، سطح ولا عمق ، لا يتركب منه بناء ينمو شيئا فشيئا ، انه دلق البضاعة كلها دفعة واحدة أمام الزبون ، انه - كما فى مادبنا - وضع جميع الأطباق على المائدة فى رتل متلاصق قبل جلوس الضيوف ، فالذى ينبغى أن يؤكل ساخنا يؤكل باردا ، ويزعمون أن أسلوب اللغات الغربية - وبالأخص الانجليزية والفرنسية - هو أسلوب يشبه عمل فنان يرسم لوحة ، انه يبينها خطأ خطأ ولمسة بعد لمسة من فرشاته ، ناظرا طوال الوقت الى التناسب والشكل التركيبى للوحة وموضع كل خط وكل لمسة فيه ، بل انهم يذهبون الى حد تفضيل الجملة الاسمية - وهى من خصائص لغاتهم - على الجملة الفعلية ، وهى من خصائص العربية ..

وكل هذا كذب فى كذب ، وحماقة ليس بعدها حماقة ، فليست اللغة كائنا مستقلا عن الفكر الذى يقودها ، فحين يلزم الفكر المستخدم للعربية ماينبغى لكل فكر ، من وضوح وبصر وجد وعمق ، فان لغتنا الفصحى لن تكون أقل قدرة على الاداء من لغات هؤلاء المستشرقين الأجلاء ، فالعيب ليس فى اللغة ، بل فىنا نحن أنفسنا .

ولكن ينبغى لى أن أعترف وأقرر ان مشقة الخطوات الاولى فى انتزاع أسلوب القصة من أسلوب المقامات تمثلت أكثر ما تمثلت لدى من كان يقرأ الآداب الغربية بلغتها ، غير مكتف بالترجمات أن وجدت ، فان الذى كان يراد اقتباسه من الغرب لافن القصة وحده بل أسلوبها ، وصياغتها ، وتستطيع الى اليوم أن تلحظ الفرق بين أسلوب قصصى له اطلاع على الآداب الغربية بلغاتها وأسلوب قصصى لايعرف غير العربية .

وقد داعبتنا اللغة العامية أول الأمر فهمنا أن نجرى إليها - لاهربا من مشقة الفصحى فحسب - بل لأننا كنا نتلهف أن يكون الأدب صادق التعبير عن المجتمع ، ولكننا تحولنا - كأنما بدافع غريزى - الى الفصحى ، لانها

ثم قفزنا بعد ذلك سريعا الى مطلب اهم ، ان تكون لنا قصة مصرية لحما ودما ، تنبع من خصائصنا ، وتدل علينا .. لكننا لم نستطع ان نتقدم في هذا الطريق (لذات الاسباب التي وعدتك ان أعرض لها فيما بعد) وكان لابد لهذا المطلب ان ينتظر حتى تمت الفنون الشعبية رواقها في ظل الاشتراكية ، وتمثل تحقيق هذا المطلب اكثر ما تمثل في المسرح .

يجب ان اعترف ان اغلب المنجزات في هذا الميدان غير مقنعة ، وتبدو أحيانا مضحكة . ان اعتناقنا للاشتراكية لم يفرض أن يندرج أدبنا وآداب الأمم الاشتراكية في وحدة واحدة ، ناجمة من وحدة المذهب ، او وحدة المجتمع الذي قام أو يراد اقامته ، ولكننا قلنا ان اشتراكيتنا مصرية ليست صورة طبق الاصل من نظام اشتراكي اجنبي . لذلك ساغ حتى في ظل الاشتراكية السعي الى ظهور ادب محلي صميم .

وبجانب هذا التيار تيار آخر ، تيار ثقافة مترفة تقول بعالية الفن دون نظر الى انقسام هذا العالم الى اشتراكية ورأسمالية ، فالفن عنده جوهر واحد لا يقبل الانقسام ، وله هدف واحد لا يتعدد .

وقد حاولنا عقد صلح بين التيارين فقلنا ان كان الفن نهرا عظيما فلأنما له روافد عديدة ، كل منها له ذاتيته وخصوصيته ، ويجب ان نعمل وفقا لهذا الفهم .



لكي أشرح الاسباب الاخرى لهذا الفقر الفني الذي عانىنا في مراحلنا الاولى دعني ألجأ الى التشبيه فاني من المفرمين به ، حصيرة الصلاة عندنا ، قد تعد نقوشها - مهما بلغت بساطتها - تعبيرا عن ذوق فني جميل وأصيل ، ولكن اقلبها وتأملها ، ستجدها مجدولة من ساقين لاغير من سيقان القش ، حتى بالعرض وحده دون الطول ، ارتفعا

هي الأقدر على بلوغ المستويات الرفيعة ، على ربط الماضي بالحاضر ، على توحيد الأمة العربية ، ومن الممتع ان ندرس كيف سائر تأثير العروبة على الأدب المصري تأثيرها على سياستنا القومية .

ومما زاد من المشقة والعسر في الخطوات الاولى اننا - نحن القصصيين - كنا نعيش في شبه عزلة عن أبناء الفنون الاخرى ، مع ان المشكلة عندنا جميعا واحدة ، ولابد ان ينتفع بعضنا بتجارب بعض ، لكي يتساوى الخطو الى الامام على الاقل في جميع ميادين الفن . بسبب هذه العزلة كان لابد لعملنا ان يكون هشا وفقيرا مهما ملك من ماله الخاص ، (لهذا الفقر اسباب أخرى سأعرضها فيما بعد) . أقول : كنا في شبه عزلة ، اذ كانت لنا اتصالات لم تتصف بالنشاط مع أبناء الفنون الاخرى ، نعد أنفسنا زمرة واحدة تضمنا وتضم مختار وسيد درويش ويوسف كامل واحمد صبرى .. وعددا آخر غيرهم .

والعجيب ان هذه العزلة ممتدة حتى اليوم ، بل يخيل لي انها تفاقمت ، وكان المنتظر ، وقد زاد عدد المشتغلين بالفنون اليوم عن عددهم في أيامنا الاولى ، ان تعمل هذه الزيادة على تيسير القضاء على تلك العزلة ، فاذا بها تزيدها مشقة ، فلا لقاء في زحام شديد .



لم نكد نضع اقدامنا على اول الطريق حتى طارت منا آمالنا ، كان القصة وقد سكنت لاقتحامنا لحماها ، فأردنا أيضا ان ندخلها بحمارنا ، لم نكتف بالافتداء بالقصة المستوردة ، بل أصبحنا نطمح في أن ندخل تجديدا على شكلها داخل اطارها الذي عرفناه لها ، أي دون أن نخرج عنه ، فكان منا من سبق الى كسر الترتيب الزمني ولجأ الى « الفلاشباك » او من زعم انه كتب قصة لها شكل دائري ، أي تنتهي من حيث بدأت .. الخ

ولا ينطبق هذا الكلام بطبيعة الحال على الترجمة في ميدان العلوم ، ولكن اصدق مثال عليه تجده في المسرح ، وهو أكثر الفنون عكسا للمجتمع اذ يتكلم بلفته . ما أكثر ازدحام مكتبتنا العربية بمسرحيات مترجمة ، لماذا لا نصترف أن العديد منها غير مفهوم ، بل أن بعضها يدعو الى الضحك .

لا شك أن مجتمعنا يتحول بسرعة من هذه الحصرة الى تلك السجادة . . ومع انتشار التعليم ومحو الأمية سيبدأ انتاجنا الأدبي من الضحالة والسطحية ، ومن هذا القدر الهائل من البديهييات ، وكل بديهية لها رنين الحكمة . . كل هذا ولم أقل لك كلمة واحدة عن سيرتي وحياتي . . اليك بعضا مما تريد . .



في أوائل القرن التاسع عشر قدم الى مصر من مسلمي المورة شاب اسمه ابراهيم حقي ، كانت خالته - الست حفظة - خازنة قصور الخديوى اسماعيل ، وبواسطتها عين قريباها الوافد في خدمة الحكومة المصرية . عمل فترة بدمياط ، وتدرج في الوظائف حتى أصبح مديراً لمصلحة في بندر المحمودية بمديرية البحيرة .

وظل أهل ذلك البندر يذكرون له - بعد وفاته بسنوات - صلاحه وتقواه وجمال خطه . وقد رزق ابراهيم حقي بثلاثة أبناء هم : محمد ، ومحمود طاهر ، وكامل ، واستطاع أن يقتني حوالي مائة فدان .

التحق ابنه الأكبر محمد - وهو أبى - بالأزهر عدة سنوات ، ثم انتقل للدراسة بمدرسة فرنسية ، ولكنه لم يصبر حتى يتم تعليمه ، وأثر الالتحاق بوظيفة بوزارة الاوقاف ، وأن ظل مشغولاً بالقراءة ، مفرماً بحفظ روائع الأدب العربي القديم . . روى لنا انه

سطحها عن الارض يحدده غلظ الساق وحده ، حقا لها ظاهر وباطن ولكن ليس لها عمق . قارن بها سجادة عجمية ، دمع من فنون سطحها - بهرجة ووقار وأصالة مولودة في عصر حديث - اقلبها وتأملها ، ستجدها سيمفونية من خيوط متشابكة من عقد عديدة ، وكلما زادت العقد زادت القيمة ، لها دون الحصرة عمق وتشابك .

كان المجتمع الذى بدأنا كتابة القصة فيه يشبه هذه الحصرة ، فكان لابد للقصة أن تكون مثلها في البساطة والسطحية ، وكيف تريد لها أن تثرى وتعمق دون أن يكون بجانبها حركة نشيطة في الفلسفة ، في الاجتهاد الدينى ، في الدراسات التاريخية واللغوية - مجتمع بسيط ، لا انكشاف بعد فيه لفروق بليغة ومصادمات بين المصالح ، كان هناك جوار لا اشتباك .

ان ثراء نسيج المجتمع في الحضارة الغربية ليس سببه تشابك خيوطه فحسب ، بل لأن هذا التشابك يجد أسانيده في مقولات الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد ، ولكن المجتمع الغربى يشترى هذا الثراء الآن بثمن باهظ ، هو تفتت الشعب الى خلايا مغلقة على ذاتها ، لاتدافع الا عن مصلحتها هي أولا ، فلنحذر هذا . .

وقد تجلّى هذا الخلاف بين حصرة الصلاة والسجادة أكثر ما تجلّى في الترجمة ، فهم ليست نقل لفظ الى لفظ ، وحتى لو كان الامر كذلك ففى اللغات التى نترجم عنها تنشأ كل يوم تقريبا ألفاظ جديدة ليس لها مقابل عندنا ، انها ليست الفاظا مبتكرة ، فقد انقطع عهد الابتكار فى اللغة ، بل هى الفاظ مألوفة ، ولكن خصصت لها معان جديدة لم تكن لها من قبل ، فاستقلت بها دون معانيها السابقة ، او مع معانيها السابقة ، واصبحت الالفاظ غير معبرة عن معانيها فحسب ، بل عن علاقات يعكسها نسيج المجتمع . . فلا يمكن أن نترجم سجادة عجمية الى حصرة صلاة .

اشجان عضو منتسب

على حياتي وتكوينني النفسي والفني ، فما زلت الى اليوم اعيش مع الست ما شاء الله « بائعة الطعمية » ، والاسطى حسن حلاق الحي ، وبائع الدقة . . ومع جموع الشحاذين والدراويش المتلفين حول مقام « الست » . .

كانت والدتي شديدة التدين ، مفرمة بقراءة القرآن الكريم وكتب الحديث والسيرة النبوية ، وكانت تختار أسماء أبنائها من صفحات القرآن ، فإذا اقترب موعد الوضع فتحت المصحف على أى صفحة واختارت أول اسم يقابلها . . وكثيرا ما كانت تقرأ علينا صفحات من البخارى والغزالي ومقامات الحريري . .

وكان أبي مفتونا بالمتنبي ، يحفظ كثيرا من شعره ويلقيه علينا في جلسائنا المسائية . . وكان مفرما بالقراءة الى ابعد حد ، حتى انه كان يقرأ وهو يسير في الطريق . . وما زلت اذكر كيف عاد لنا ذات يوم وجهته مبطوحة قد نبتت فيها حبة زرقاء ، فقد صدم عمود الترام ، وهو سائر يقرأ في صحيفة . !



وهكذا نشأت في بيئة تعشق القراءة . . والدتي وابي . . وكذلك أخي الأكبر ابراهيم الذي يعرفه جميع باعة الكتب في مصر ، جديدها وقديمها . . لقد كوّن لنفسه مكتبة عريضة وانجليزية كانت أول معين استقيت منه . . وقد شارك أخي ابراهيم في تحرير جريدة « السفور » . . أما أخي اسماعيل فقد ألف مسرحية لم تمثل ، بالاضافة الى جهود عمي محمود طاهر حقي في القصة والمسرحية والصحافة . .

اذكر انه حينما كانت تظهر قصيدة لأحمد شوقي في الصفحة الأولى من « الاهرام » ، كان البيت كله يقف على رجل . . كنا نقرأها بصوت عال ونحفظها ونظل نرددتها في مختلف المناسبات . . من هذه القصائد قصيدته في

خلال مجاورته للآزهر كان يصلي الجمعة ذات مرة في مسجد غاب عنه امامه ، ولأنه كان معمما فقد دعاه المصلون الى ارتقاء المنبر والقاء الخطبة . . فلم يجد مخرجاً من تلك الورطة الا ان يثلو عليهم جزءاً من مقامات الحريري أوله « أيها السادر في غلوائك . . » فدهش المصلون لفصاحته وحضور بديهيته ، وان لم يفهموا من الخطبة شيئاً !

وكذلك لم يتم الابن الاوسط محمود طاهر حقي - وهو عمي - تعليمه ، ولكنه اتجه بكل قواه الى الكتابة والتأليف ، ومن أهم مؤلفاته رواية « عذراء دنشواي » التي نشرها سلسلة سنة ١٩٠٦ في صحيفة كان يصدرها اسمها « المجلة الاسبوعية » ، وكان الشاعر احمد شوقي ينشر فيها بعض قصائده بأسماء مستعارة .

ولعمي محمود طاهر حقي عدد كبير من القصص والمسرحيات بعضها مطبوع ، وقد عمل فترة طويلة سكرتيراً للفرقة القومية منذ كان مديرها الشاعر الكبير خليل مطران .

وفي المحمودية كان من الطبيعي ان تتوثق العلاقة بين أسرة جدى واسرة « السيد حسين » وكيل مكتب البريد ، فهو الآخر من اصل تركي وزوجته أرناؤوطية (البانية) . وما لبثت هذه العلاقة ان تطورت الى نسب ، اذ تزوج الابن الأكبر محمد من « سيدة » ابنة السيد حسين . واثمر هذا الزواج عددا كبيرا من الأبناء : ابراهيم ، واسماعيل ، ويحيى ، وزكريا ، وموسى ، وفاطمة ، وحمزة ، وصالح ، ومريم . .

كنت أنا الابن الثالث بين أخوتي . . ولدت في ٧ يناير سنة ١٩٠٥ بحارة الميضة وراء مقام السيدة زينب في بيت ضئيل من أملاك وزارة الاوقاف . ورغم أننا غادرنا حي السيدة وأنا لا ازال طفلاً صغيراً ، ففهمت ان أنسى تأثيره

الناصرية . وكانت تلك المدرسة تخلع على تلاميذها حلا خاصة كتب عليها بالقصب المذهب « مدرسة والدة عباس باشا الأول » .

قضيت في المدرسة الابتدائية خمس سنوات غاية في التعاسة . كانت ضربات عصي المدرسين تجعل الدنيا تظلم في عيني ، كما كنت اتعذب عذابا هائلا وأنا أحشر دماغي بمعلومات لا أكاد أفهم منها شيئا ولا لماذا يعلمونها لنا . . . أكد لك اني لم أفهم الفرق بين الرى الدائم ورى الحياض الا بعد أن تخرجت وعملت معاون ادارة في الصعيد . .

كان طبيعيا أن أرسب في السنة الأولى الابتدائية ، ولكني لم أرسب بعد ذلك قط . . كنت أنجح كي أفر من هذا الجحيم ، ولكي لا أغضب أمي أو أجرحها خيبة الأمل ، . . كانت هي عماد الأسرة . ربنتا بيديها ، تخطط ثيابنا ونحن ستة ، تطبخ وتطعمنا متكلفة في ذلك أشد العناء ، متحيلة للوصول بنا مستورين لآخر الشهر . اذا قدمت لنا طعاما نورا لا يغنى ولا يسمن من جوع ضاحكتنا وصبت علينا ضحكة مرحة ، كأنما اجتمعنا حول المائدة لمبة مسلية ، فكنا على ضحكها - ونحن نعلم أنه تمثيل ، نجد الطعام وفيرا مشبعا لذيذا ، وهي التي ربنتا بلسانها ، تحثنا بغير الحاح على الاستقامة والجد والذاكرة ، كسوط صاحب الجواد الاصيل ، له وقع وليس له لسع . .

لا يفوتني أن أذكر لمدرسة « والدة عباس » ميزتين :

الأولى أنها هي التي خرجت الزعيم مصطفى كامل ، فقد كان بيته قريبا منها . . حينما التحقت بالمدرسة كان كل المدرسين الذين علموه قد تركوها الا واحدا هو الشيخ عبد المنعم ، وكان يلقي الاحترام والتبجيل من الجميع لانه كان يوماً مدرسا للزيم .

اما الميزة الثانية لتلك المدرسة فتتمثل في تلك الصداقات العميقة التي ربطتني بعدد من تلاميذها فما زلت محتفظا الى اليوم

البكاء على خلع السلطان عبد الحميد وما زلت الى اليوم أحفظ مطلعها :

سل « يلدزا » ذات القصور

هل جاءها نبأ البدور

لو تستطيع اجابة

لبكتك بالدمع الغزير

وكان عمي محمود طاهر على صلة وثيقة بشوقي ، وعن طريقه أتيج لي الجلوس الى شوقي عدة مرات سواء في محل « صولت » الحلواني أو في بيته . وفي إحدى تلك المرات أعطاني قصته « أميرة الاندلس » وهي مخطوطة لأبدى فيها رأبي ، وكنت وقتها لا أزال شابا في السادسة عشرة ، ومع ذلك فقد تجرأت ونقدتها بشيء من العنف ، وكان ذلك غرورا مني ندمت عليه فيما بعد . .

كان الجواب الغالب على بيتنا يتلخص في ثلاثة مظاهر :

الاول : شغف برشاقة اللفظ ، والابتهاج بالتوفيق في العثور على الكلمة المناسبة للمعنى . لذلك كانت الخطابات التي تتبادلها تكتب بأسلوب أدبي متأنق .

الثاني : نوع من الحياء يتنبه لزلة اللسان مهما كانت طفيفة .

والظاهر الثالث يتمثل في قدر من الانطوائية، لاننا كنا أسرة موظفين من أصل تركي ، وليست لنا أملاك تذكر ، بعد أن أساء الإبناء ادارة الاراضي التي ورثوها عن جدى ، حتى أصبح وجودها كعدمه ، ثم ما لبثت أن تبددت .

● ● ●

بدأت تعليمي في كتاب السيدة زينب ، ثم التحقت - كسائر أخوتي - بمدرسة والدة عباس ، وكانت مدرسة مجانية من أوقاف الهامي باشا ، وكان يلتحق بها أبناء الفقراء في حين كان أبناء الاغنياء يلتحقون بمدرسة

الشريعة حتى يحيلها شرابا سائفا لو استطاع
لصبه في حلقنا صبا .. والاستاذ احمد امين ،
العالم الثبت في قانون العقوبات ، والرحوم
الدكتور احمد نجيب الهلالي .. حين دخل علينا
اول مرة حسينا - لنحافته وصفر سنه -
تلميذا مثلنا ، وما كاد يتكلم حتى انعقدت
السنننا وفرت افواهنا اعجابا به ، فقد هدم
في درسه الاول كل ما بين ايدينا من كتب قديمة
بالية بكلام جديد تشع منه الحياة .

حين التحقت بكلية الحقوق كنت متشبعا
بمبادئ الحزب الوطني ، فقد كانت « اللواء »
هي جريدة الاسرة المفضلة ، وان لم يمنعا
ذلك من التعلق بسعد زغلول ومتابعة أحداث
ثورة سنة ١٩١٩ بحماسة شديدة ، فما أكثر
ما كنت اصحب ابي وشقيقي ابراهيم
واسماعيل الى الازهر او بيت الامة ، او شادر
مقام في ساحة فسيحة لاستمع الى خطباء
الثورة ، وتبهرنى اصواتهم المجلجلة حتى
اصبحت الخطابة من بين هواياتي ..

واحيانا كان الانجليز يسدون الطرق المؤدية
للأزهر ليمنعوا الجماهير من حضور اجتماعات
الثورة ، فكنت اسير مع ابي واخوتي في طرق
ملتوية وأزقة ضيقة حتى نصل الى الازهر
ونستمع الى خطباء الثورة ، ونردد مع
الجموع أناشيدها ، وما زلت احفظ من بينها
نشيدا مملعة :

رسول السلم الى مصر

انشر في الطريق لنا الزهر ..

وكان أفراد الأسرة يتخاطفون بلهفة شديدة ،
ما يصل الى ايدينا من منشورات الثورة ..
وقد سرت في بعض المظاهرات الصاخبة التي
كانت تكتسح شوارع القاهرة ، وحين كان
الانجليز يطلقون علينا النار كنت أجرى مع
الجارين .

وما زلت اذكر الى اليوم الجموع الفيرة
من جميع طبقات الامة التي خرجت لتشجيع

بصداقتي للاستاذين محمد عصمت ومحمد
لبيب الجبالي ، وما زلت اذكر بالخير صديقي
المرحوم محمد ذو الفقار الاخ الأكبر للممثل
صلاح ذو الفقار ، والرحوم مصطفى حسن
النائب العام السابق .. كلهم تعرفت بهم في
مدرسة « والده عباس » الابتدائية ..

• • •

حصلت على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية
سنة ١٩١٧ ، والتحقت بالمدرسة الالهامية
الثانوية (بنبا ، قادن الآن) ، وكانت تتبع
نفس الوقف الذي تتبعه مدرسة « أم عباس » ،
ومنها حصلت على شهادة الكفاءة ، ثم انتقلت
الى المدرسة السعيدية ، فالخديوية ومنها
حصلت على البكالوريا سنة ١٩٢١ وكان
ترتيبى الخمسين بين المتقدمين لتلك الشهادة .

كنت في صباى اتمنى ان اصبح طبيبا لانى
امشق اكنناه ذلك المجهول الكامن داخل جسم
الانسان وراسة ، فأردت ان اتفرغ لدراسة
اسباب علله وامراضه ، وأسهم في اسعاف من
يحتاجون الى العون والمساعدة ، وكذلك كنت
أؤمن بأن « المهنة الحرة هي افضل عمل
للانسان فهو فيها سيد نفسه .. وبعد حصولي
على الكفاءة وقفت في مفترق الطرق ..

كان من الطبيعي ان التحق بالقسم العلمي
لاحقق أمنيته .. ولكني خشيت أن أرسب
سنة أو أكثر ، واشفقت أن أحمل الأسرة مزيدا
من الاعباء والمصروفات ، فأثرت الالتحاق
بالقسم الادبي ..

والتحقت بعد ذلك بمدرسة الحقوق العليا ،
في وقت كانت تمثل فيه قمة التعليم العالي ،
لا يدخلها الا المحظوظون ، وكان من زملائي فيها
الاساتذة : توفيق الحكيم ، والدكتور عبد
الحكيم الرفاعي وسامي مازن وعبد الكريم
ابو شقة والرحوم حلمي بهجت بدوى .
ودرس لنا نخبة من اساتذة القانون وفقهائه ،
اذكر من بينهم الاستاذ الشيخ ابو زيد مدرس
الشريعة .. كان رجلا دائم الابتسام ، يعالج

الخارج ، في حين بقيت انا اقضي فترة التمرين
بنيابة الخليفة ، ثم اعمل محاميا بالاسكندرية
ودمنهور فترة قصيرة ، عينت بعدها معاونا
للادارة ..

ومن أبرز آثار دراستي للحقوق شغفي
الواضح بدراسة الجريمة والمجرمين .. لعلها
مخلفات رغبتني الدفينة في دراسة الطب
واستكشاف كنه تكوين الانسان الجسمي
والعقلي .. وبلغ من هذا الشغف انني انشغلت
فترة عقب تخرجي بكتابة عدة ابحاث عن
الاحداث المنحرفين مدعمة بالاحصاءات
والمقارنات ، والقيت بعض المحاضرات العامة
حول هذا الموضوع .

• • •

في أول يناير سنة ١٩٢٧ تسلمت عملي
الجديد معاونا للادارة بمركز منفلوط حيث
قضيت أهم سنتين في حياتي على الاطلاق .
اتيح لي خلالهما أن أعرف بلادى وأهلها وأخالط
الفلاحين عن قرب ، وأعيش في الحقول بين
نباتها وحقولها ، وأكل بصلها وسريسها ، بل
لقد وجدت فيهما سعادتي عندما أصبح الحمار
يزاملني طول النهار .

أهمية هاتين السنتين ترجع الى أربعة أشياء:
أولها : استقلالي في المعيشة ، أدخل وأخرج
كما أشاء ، ومع ذلك ففي كل مرة كنت أضع
فيها المفتاح في الباب اذا عدت متأخرا بالليل ،
كنت أشعر بشيء من التهيب كأنني في بيتنا
القديم وأمي تنتظر .

والثاني : اتصالي المباشر بالطبيعة المصرية
والحيوان والنبات .. كنت قبل ذلك لا أفترق
بين القمح والشعير ، ولا أعرف عن الريف
سوى منظر الحقول كما يبدو من نافذة القطار.
ولعلك تلحظ في القصص التي كتبتها في ذلك
العهد مقدار التحامي بالنبات والحيوان ..
حقن القطن ، الجاموس المربوط على البرسيم
.. الخ ..

جنازة ابن القباقيبي في حي الركبية وكان قد
قتل برصاص الانجليز ..

في تلك الايام قرأت كل ما وقع في يدي من
كتابات عبد الله النديم ومصطفى كامل ، وكل
ما نشر عن حادثة دنشواي .. وهكذا التحقت
بمدرسة الحقوق وقد تشيع وجداني حتى
الثمالة بحب مصر .. وعندما حدث الخلاف
المعروف بين سعد وعدلي . بين الوفد والاحرار
الدستوريين .. اجتاحت بيتنا موجة عارمة
من الكآبة وخيبة الامل لفرقة الصف الوطني ..

• • •

قبل أن التحق بمدرسة الحقوق كنت قد
التقيت بمؤلفات المنفلوطي وجبران خليل جبران
.. جرت دموعي مع ماجدولين ، وترنمت
بشعر المهجر وأنا في الخامسة عشرة من عمري
.. وقادني أخسي ابراهيم في دروب الأدب
الانجليزى فقرأت كتباً لديكنز وروبرت لويس
ستيفنسون وأديسون وغيرهم ..

أما في الحقوق فقد كان علتي أن استكشف
قارة جديدة مختلفة عن منطقة الأدب والفن
والشعر والتاريخ والسياسة التي تعرفت عليها
من قبل .. عرفت في مدرسة الحقوق أن
القانون رياضة ذهنية عليا تقارع فيها الحجة
الحجة ، والاثبات عدم الاثبات ..

ودخلت مع زملائي في الكلية في سباق حامي
الوطيس كانت حدته تزداد كلما اقتربنا من
التخرج .. وانكبت على كتب القانون
التهمها ، وثمة حلم يراود خيالي بالسفر
لاتمام دراستي في جامعات أوروبا ، حيث
البحث العلمي الحر وعباقة فقهاء القانون ..
وكاد الحلم يتحقق لولا هامش في أحد الكتب
عن الاتفاقية المصرية السودانية بشأن تسليم
المجرمين ، أهملت ذلك الهامش وكان موضع
سؤال ، فجاء ترتيبى الرابع عشر في اليسانس ،
وسافر الاربعة الاوائل : حلمي بهجت بدوى ،
وطه السيد نصر ، وعبد الحكيم الرفاعي ،
وطالب رابع يدعى زهدى .. في بعثات الى

باسلوب واقعي ، لا يكتفي بذلك ، بل يرتفع الى حد التبشير ، وهذا ما وجدته في الادب الروسى فسحرنى .

ويخيّل الىّ - مرة أخرى - اننا لا نستطيع أن نفهم روسيا الا اذا فهمنا أنها تؤمن - لا أدري لماذا - بأن لها رسالة عالمية هي تخلص البشر كافة . وقد يكون في ذلك تفسير للدعوة العالمية للشيوعية ، كما قد يكون من المتع حقا مراقبة أثر التعايش السلمى الذى أصبحت تنادى به أخيرا على هذا الشعور الداتى المتغلغل فيها .

نشرت أوائل قصصى فى صحيفة « الفجر » التى كانت تصدرها المدرسة الحديثة برئاسة احمد خيرى سعيد ، ومن بينها قصة كتبها وأنا واقع تحت تأثير الكاتب الأمريكى ادجار آلن بو ، وأخرى أبطالها من القطط والكلاب اسمها « فلة . مشمش . لولو » .

وكانت « قهوة ديمترى » هى أول قصة نشرتها فى جريدة « السياسة » ، وقد خرجت منها بدرس فنى انتفعت به طول حياتى .. فقد وصفت فيها قهوة حقيقية موجودة فى مدينة « المحمودية » ، وسجلت فيها الواقع كما هو ، وصورت العمدة بطربوشه المائل كما رأيته تماما .. مجرد تصوير برىء لم أقصد من ورائه شيئا .. فاذا بالعمدة يفضب على غضبا شديدا ، ويظننى أهرا به .

حرصت فيما بعد على أن اتجنب مثل هذه المطابقة ، بعد أن فهمت أن الادب الواقعى ليس هو التصوير الفعلى ، واصبحت الشخصيات التى أرسمها ليست منقولة عن فرد واحد ، بل عن مجموعة من الافراد .

• • •

وأعود الى منفلوط لأسجل الانقلاب الخطير الثانى فى حياتى . كنت راقدًا بعد العشاء على السرير بعد نهار أنهك روحى وأنّ له جسدى ، أقلب ولا أقرأ صحيفة يومية ، فاذا بنظرى

ثالثا اتصالى المباشر بالفلاحين والتعرف على طباعهم وعاداتهم .

رابعا : اتصالى المباشر أيضا ، وبحرية ، بالجنس الآخر ، وقد عشت هناك تجربة خصبة عميقة .

سجلت تلك المرحلة على مستويين : (المستوى الوصفى فى « خليها على الله » . وجعلت محورها تأمل أسباب تلك الهوة التى تفصل بين الحكومة والفلاحين .. وقد دهشت أشد الدهشة وأنا أكتبها بعد مرور ثلاثين سنة على التجربة ، ودون أن تكون لدى اية مخطوطات او مذكرات ، ومع ذلك فقد وجدتنى لا أزال أعيش بكل وجداني فى منفلوط سنة ١٩٢٧ و ١٩٢٨ .

أما المستوى الثانى فهو التصوير القصصى فى مجموعة « دماء وطن » ، وهى عبارة عن صعيديات تدور فى منفلوط ، ولها بقية فى مجموعة « أم العواجر » مثل قصتى « ازاعة ريحة » و « حصر الجامع » ..

• • •

قد يكون من المناسب ان اتوقف قليلا هنا لأروى قصتى مع القصة ، ومع الكتابة بشكل عام ..

بدأت أكتب فى سن مبكرة ، فى حوالى السادسة عشرة .. ومعظم كتابات تلك المرحلة تجارب ساذجة لم أمن بجمعها أو الاحتفاظ بها .. ثم بدأت أكتب القصة القصيرة وأنا طالب بمدرسة الحقوق ، وبعد تخرجى .. وكنت متأثرا فى كتابتها بالادب الروسى أكثر من تأثرى بالادبين الانجليزى والفرنسى .. فقد وجدت فى الادب الروسى ان كل شخص تقريبا مشغول بقضية كبرى ، هى قضية خلاص الروح ..

يخيّل الىّ أن الادب الصادق هو الادب الذى ، وان سجل عبث وحلل وكتب

ومن أهمها ست مقالات عن « الفكاهة في المجتمع المصري » كان هو مصدرى فيها ، ونشرتها في جريدة « البلاغ » .

• • •

نقلت من جدة الى استانبول سنة ١٩٣٠ ، وهناك أتيحت لى أن أرقب من قرب تلك التجربة الخطيرة التى قام بها مصطفى كمال حين حوّل دولة شرقية اسلامية الى دولة علمانية حديثة ينفصل فيها الدين عن الدولة . . وقد قرأت عن مصطفى كمال كثيرا والتقيت به أكثر من مرة ، وربما أتيحت لى أن أكتب عنه يوما . .

وفي استانبول ارتديت القبعة لأول مرة ، وتعلمت أن للقبعات علما وأصولا ، وأن ما يصلح للنهار أو الرحلات لا يصلح للمساء أو السهرة ، وأن لكل زى القبعة التى تتناسب معه . واضطرت - بحكم الوظيفة - الى شراء ست انواع مختلفة من القبعات بالإضافة الى الطربوش .

وبذهابى الى تركيا ، عدت الى الأرض التى هاجر منها جدى ، وعثرت هناك على اقرباء لنا سكنت عندهم ، كما تعلمت التركية على كبر واتقنتها . . فلم تكن اللغة التركية تستخدم فى بيتنا الا للسباب فى لحظات الغضب . . كل ما تعلمته منها فى مصر لا يزيد على كلمات مثل : أدب سيس ، خرسيس ، سيكتير بره . .

وحاولت الاتصال بأدباء تركيا ، واسعدنى الحظ بمقابلة الشاعر عبد الحق حامد - شكسبير تركيا - فى اخريات أيامه ، والشاعر يحيى كمال ، ولكنى لم أعثر على الشاعر محمد عاكف ، وعلمت أنه فر من تركيا بعد الحركة الكمالية ، وأقام فى مصر زمنا . .

وبعد أربع سنوات حافلة قضيتها فى تركيا نقلت الى روما . . فانتقلت من دكتاتورية اتاتورك الى فاشستية موسوليني ، وكما تعلمت التركية تعلمت الإيطالية ، وأقبلت على الأدب الإيطالى اغترف منه . وقرأت مسرحية

يقع على اعلان لوزارة الخارجية بأنها ستعقد مسابقة تعيين الفائزين فيها بوظائف أمناء المحفوظات فى القنصليات والمفوضيات .

لقاء النظرة على الاعلان كان مجرد مصادفة . . ولكنها قلبت حياتى رأسا على عقب ، فقد تقدمت للمسابقة ، ونجحت وان جاء اسمى فى ذيل قائمة الفائزين ، وصدر الامر بتعيينى أمينا لمحفوظات القنصلية المصرية فى جدة باعتباره أسوأ المناصب الشاغرة وقتذاك .

ما أبلغ هذا الانقلاب فى حياتى !

فى جدة فيما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ حدثت فى حياتى ثلاثة أحداث هامة :

رايت المسلمين يأتون للحج من جميع ارجاء العالم فيكوئون لوحة شاسعة كان لها اقوى الأثر فى نفسى . . وهناك درست المذهب الوهابى ومشكلات الحج والكورنيتين . . وكتبت حولها عدة مقالات فى مجلة « الرابطة الشرقية » . .

والتقيت فى جدة بالعقيلة الفربية المنظمة . . ممثلة فى بعض رجال السلك الدبلوماسى . . من أهمهم « سان چون فيليبى » المستشرق البريطانى الذى قام بدور هام لحساب مخابرات بلاده ، واجتاز « الربع الخالى » واثف عنه كتابا و « فلان در مولن » قنصل هولندا فى جدة ، وكان هو الآخر مستشقا تخصص فى وضع الخرائط عن الجزيرة العربية . .

وفى تلك الأونة كان النشاط الدبلوماسى قليلا ، فرحت اقضى وقت فراغى فى مكتبة القنصلية حتى قرأتها عن آخرها . . وفيها اكتشفت تاريخ الجبرتى لأول مرة ، وفتنت به اشد الافتتان ، فلم أعرف كاتباً أو مؤرخاً استطاع أن يصور روح الشعب المصرى مثله ، ومنذ ذلك الحين وأنا شديد الاتصال الروحى بالجبرتى ، حتى لقد وقعت عددا من مقالاتى الأولى باسمه « عبد الرحمن بن حسن » . .

يعيشون برزق يوم يوم . وحين عدت الى مصر سنة ١٩٣٩ شعرت بجميع الاحاسيس التي عبرت عنها في « قنديل أم هاشم » . ان بطل القصة شاب يريد ان يهز الشعب المصرى هذا غنيفاً ويقول له :

« اصح .. تحررك ، فقد تحرك الجماد ! .. »
انها قصة غريبة جدا كتبتها في حجرة صغيرة كنت استأجرها في حى عابدين ، وعشت فيها لوعة عاطفية مشيرة عبرت عنها في أناشيد « بينى وبينك » * .

واسم اسماعيل - بطل « قنديل أم هاشم » - اخذته من اسم صديق لى يدعى اسماعيل كامل ، كان آخر منصب شغله هو سفير مصر في الهند ، فقد كان يعمل - في نظرى محاولة المزاوجة بين الشرق والغرب .

ان اسمى لا يكاد يذكر الا ويذكر معه « قنديل أم هاشم » . . كانى لم اكتب غيرها . . وكنت أحيانا أضيق بذلك . . ولكن كثيرين حدثونى عنها واعترفوا بعمق تأثيرها في نفوسهم . . منهم اديب يعنى قال لى لقد احسست انك تصفني حين اعود من القاهرة الى اليمن . . وقال لى بائع كتب قديمة : مش القصة اللى فيها واد بياكل بفتيك في أوروبا واهله بياكلوا طعمية في مصر !!

و حين أحاول البحث عن سبب قوة تأثير « قنديل أم هاشم » . . لا أجد ما أقوله سوى انها خرجت من قلبي مباشرة كالرصاصة . . وربما لهذا السبب استقرت في قلوب القراء بنفس الطريقة . .



تقلبت في وظائف وزارة الخارجية ، وشغلت فترة وظيفة مدير مكتب الوزير ، وكانت الشفرة السرية للوزارة في درج مكتبى ، وعملت

موسولينى الوحيدة « مائة عام » ، وكتابا آخر الفه بعنوان « أخى أرناالدو » ، وعلمت انه كان يكتب خطبه وبياناته الرسمية بنفسه ، فكانت قطعاً من الأدب الحار الملتهب .

في تلك السنوات بدأ اتصالى المباشر بالحضارة الاوربية ، واخذت موقف التلميذ فى الموسيقى والتصوير والمعارض والمتاحف والمسارح ، واذا كانت الثقافة في روما وحركة التجديد والنشاط والابتكار لا تبلغ الذروة التى بلغت في باريس ، فقد كانت تناسب شخصا مبتدئاً مثلى ، معالمها واضحة ملموسة ، وضجتها محدودة ، وحياة الليل فيها لم تكن صارخة كما يقال الآن ، فوجدت نفسى غارقاً في عصر النهضة الذى نقل أوروبا كلها من الظلام الى النور . . كل بضاعتي في الموسيقى والتصوير وبقية الفنون ، الفضل فيها أردته الى السنوات الخمس التى قضيتها في روما .

ورغم ذلك فقد كنت أشعر دائماً ان في داخلى شيئاً صلباً لا يدوب بسهولة في تيار حضارة الغرب ، وقد وضحت ذلك مرة في مقال قارنت فيه بين الأثر الذى تتركه روما في القادمين اليها من الشمال والنازحين اليها من الجنوب ، ولاحظت ان أهل الشمال ينبهرون بشمسها وحضارة عصر النهضة ، اما أنا فقد وصلتها وعندى قدر أكبر من اللازم من الشمس . . عندي حضارة - ان لم تفق - فهي تماثل حضارتها ، وعندى دين هو نظام متكامل فيه الفناء .

عشت في روما مع اطماع موسولينى وبهلولانياته ، وزرت ألمانيا وسمعت هتلر ورأيتة وأعوانه وهم يؤججون الحركة النازية بالشعارات الضخمة ومشية الأوزة .

وطول تلك السنوات لم انقطع عن التفكير في بلادى وأهلها . . كنت دائم الحنين الى تلك الجموع الفقيرة من الغلابة والمساكين الذين

* ستشر في الطبعة الجديدة الكاملة من مؤلفات الاستاذ يحيى حتى .

مع النحاس والنقراشي وإبراهيم دسوقي أباطه
وإبراهيم عبد الهادي وأحمد محمد خشبة ..

وفي سنة ١٩٤٢ وجدتني أشغل وظيفه
مرموقة وقد بلغت السابعة والثلاثين من عمري،
وما زلت أعزب ، فتزوجت كريمة عبد اللطيف
سعودي المحامي وعضو مجلس النواب عن
الفيوم .. ولم تدم سعادتي معها أكثر من
ثلاثة أشهر ، أصيبت بعدها بمرض خطير مؤلم
سحب النور من عينيها ، وسرعان ما توفيت
بعد أن أنجبت لي وحيدتي «نهي» .. وتركت
في نفسي حسرة لا تنقضي .

وأثناء عملي بديوان وزارة الخارجية توثقت
صلى بالمحقق البحاث الاستاذ محمود شاكر ،
وقرات معه عددا من امهات كتب الادب العربي
القديم ودواوين شعره .. ومنذ ذلك الحين
وأنا شديد الاهتمام باللغة العربية وأسرارها ،
وفي اعتقادي انها لغة عبقرية في قدرتها على
الاختصار الشديد مع الأيحاء القوي ..

ولست أخجل من القول بأنني منذ امسكت
بالقلم وأنا ممتلئ ثورة على الأساليب
الزخرفية ، متحمس أشد التحمس لاصطناع
أسلوب جديد اسميه الأسلوب العلمي الذي
يهيم بالدقة والعمق والصدق .. ولقد أرضى
أن تغفل جميع قصصى وكتاباتى ، ولكننى
سأحزن أشد الحزن اذا لم يلتفت أحد الى
دعوتى للتحديد اللغوى في محاضرتى « حاجتنا
الى أسلوب جديد (١) وفي كثير من كتاباتى
الآخرى .. والأسلوب الذى أطالب به هو
أسلوب علمي يتميز بطلب الحتمية والدقة
والوضوح ، لأن اللفظ عندي هو وعاء الفكر ،
ولا وضوح لفكر الا بهذا الأسلوب العلمي
الدقيق ..

ومفهوم الحتمية - حتمية اللفظ - هو ان
يختار كل لفظ بدقة ليؤدى معنى معين بحيث
لا يمكنك أن تحذفه أو تضيف إليه لفظا آخر ،

أو تكتب لفظا بدلا من آخر .. ولذلك قد
أكتب الجملة الواحدة ثلاثين أو أربعين مرة
حتى أصل الى اللفظ المناسب الذى يتطلبه
المعنى ..

وأهمية هذه الدعوة ترجع الى أنها تعود
الذهن على عدم استعمال العاظم عائمة معانيها
غير محددة ، وموضوعة في مكانها بلا سبب
واضح .. فمثل هذه الالفاظ لا تخل بالمعنى
فقط بل تشل قدرة الذهن على التفكير الناضج
الحدد .. ولذلك اضيق أشد الضيق باستهانة
الكتاب باللفظ واستخدامهم كلمات بلا معنى ..

ولكننى أشرت مع ذلك كله الا يبدو على
الكلام اثر من عرق الكاتب وجهده ، بل لا بد
ان يختفى هذا كله حتى يبدو الأسلوب شديد
البساطة .. عليك اذا عزفت على العود الا
تسمع الناس خبطة الريشة ، واذا كتبت الا
تسمع القارئ صرير القلم ..

ونقلت سنة ١٩٤٩ سكرتيرا أول للسفارة
المصرية في باريس .. ان روما بالنسبة لباريس
أشبه بمسرح صغير بالقياس الى محيط هائل
بلا قرار ..

وكان أهم ما شعرت به في باريس ، وأعظم
ما عشته فيها ، هو ذلك الاحساس الغامر
بطعم الحرية ، ولم أكن ذقتها بهذا الشكل لا في
القاهرة ولا في جدة ولا في تركيا ، ولا حتى في
روما .. في باريس كل انسان حر .. والحكومة
هناك لا تشعر بها الا في شخص رجل المرور
فقط لا غير ..

وعلى درب الفن التقيت بزوجتى الثانية
- جان ميري جيهو - لفتت لوحاتها وتماثيلها
نظري ، ومن خلال المناقشات الفنية تولد
الود ، فالحب الذى نضج على نار هادئة ..
وتزوجنا سنة ١٩٥٤ ، ومن أجلها تركت

(١) أرجو أن تراجع نصها في كتابي « خطوات في النقد » .

واجبه يفرض عليه ان ينشر في المجلة احسن ما يصله ومن بين ما يصله مقالته هو ، فاذا وجد فيما يصله ما هو افضل منها لم ينشرها .

يبدو أن زحمة العيش وتشابك المصالح كانا يحولان بين العناصر العلمية والادبية الممتازة وبين التنبه الى دورها في احتضان « المجلة » وتبنى رسالتها . وما لم تشعر هذه العناصر بمسئوليتها عن أمثال هذه المجلات الثقافية الجادة ، فسنظل ننضح في بشر غير فياضة .

ورغم ذلك فقد نجحت في تحويل مقرر « المجلة » الى ندوة متصلة لا تكاد تنفص ، يشترك فيها عدد كبير من شباب الادباء والباحثين ، احتضنت « المجلة » انتاجهم ، وكان لها شرف تقديم الكثيرين منهم الى القراء لأول مرة .

هل يهكم ان تعلم بعد ذلك اني نلت جائزة الدولة التقديرية في الآداب سنة ١٩٦٩ ، واني اتشرف بعضوية المجلس الاعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية ؟ ..

• • •

وأعود لوصل ما انقطع من الحديث عن كتاباتي .. لقد عالجت معظم فنون القول من قصة قصيرة ورواية ونقد ودراسة أدبية وسيرة أدبية ومقال أدبي ، وترجمت عددا من القصص والمسرحيات ، ولكن تظل القصة القصيرة هي هواي الأول ، لأن الحديث فيها عندي يقوم على تجارب ذاتية ، او مشاهدة مباشرة ، وعنصر الخيال فيها قليل جدا ، دوره يكاد يكون قاصرا على ربط الاحداث ، ولا يتسرب الى اللب أبدا ..

وأهم الافكار التي ألححت عليها في قصصي هي :

أولا : الاعلاء من شأن الارادة وجعلها اساسا لجميع الفضائل . فالعالم في نظري معركة كبيرة ، والسلاح الاول الذي يستخدمه الانسان

السلك الدبلوماسي لأعمل في وزارة التجارة والصناعة مديرا لمصلحة التجارة الداخلية .

وقبل ذلك عملت مستشارا لسفارتنا في أنقرة سنة ١٩٥٢ ، وبقيت فيها عامين رقيت بعدها وزيرا مفوضا لمصر في ليبيا ..

وفي سنة ١٩٥٥ اشئت مصلحة الفنون بوزارة الارشاد القومي ، فكننت أول وآخر مدير لها ، اذ ألقيت سنة ١٩٥٨ ، فنقلت مستشارا لدار الكتب ، حيث أتيح لي ان أفرغ لقرائي وأبحاثي سبعة أشهر ، قدمت بعدها استقالتى من الحكومة .

وخلال السنوات الثلاث التي عملت فيها في مصلحة الفنون عاصرت وشاركت ونفذت الخطوط العريضة للنهضة الفنية في مصر ، ابتداء من انشاء المعاهد الفنية ومسرح العرائس واوركسترا القاهرة السيمفونى وكورال الاوبرا .. حتى انشاء فرقة « يا ليل يا عين » و « ندوة » الفيلم المختار ، التي تخرج فيها عدد غير قليل من شباب مخرجى السينما المصرية ونقادها ..

وفي ابريل سنة ١٩٦٢ عينت رئيسا لتحرير مجلة « المجلة » ، وظللت اتولى مسئوليتها حتى ديسمبر ١٩٧٠ . وطوال تلك السنوات حاولت ان أحافظ للمجلة على شعارها الذى اتخذته لنفسها منذ انشائها ، وهو « سجل الثقافة الرفيعة » ، فسميت ما وسعنى السعي لوصلها بالجامعات المصرية بنشر أبحاث اساتذتها النابهين ، كما حاولت ربطها قدر الامكان بمشاكل المجتمع الواقعية ، وما من بحث قيم بعيد عن النغمة الخطائية والدعائية والتبسيط الا نشرته فيها ، بل وسعيت اليه وطلبتة .

لم أتصور وظيفة رئيس التحرير على ان الدولة سلمته مجلة ليتبجح فيها على هواه ، ويطلع القراء كل عدد بمقال له او عنه ، بل ان

غير مهتمة بقوانينهم أو أعرافهم . وفي قصة «احتجاج» (مجموعة « أم العواجز ») صورت سيطرة هذه الفريرة على بيت ، لذلك تعمدت أن أكثر فيها من المصطلحات الفسيولوجية : قيء الحامل ، ليلة الدخلة ، غسيل القوط الصغيرة المبقعة ، رائحة العرق .

ومنذ اشتغلت بكتابة القصة القصيرة وأنا أحاول دائما العثور على أشكال فنية جديدة . ولعل في قصة « البوسطجي » (مجموعة « دماء وطن ») كنت أول من استخدم « الفلاش باك » ، أي البدء بالأحداث المتأخرة في القصة . لقد كتبت هذه القصة في استامبول وما زلت أذكر تلك الليلة التي كتبت فيها وصف ليل الصعيد ، وكيف شعرت برغبة شديدة وأنا أكتبه . . . ولقد سرني أن سمعت من بعض من قرأوا القصة أنهم أحسوا عند هذا الجزء بنفس الرغبة (٢) .

وفي قصة « السلحفاة تطير » (في هذا الكتاب) استخدمت الشكل الدائري فانتهت القصة حيث بدأت .

وقد تكون رواية « صبح النوم » أحب أعمالى القصصية الى نفسي ، لأنها تطبق صارم للمبدأ الذي أنادى به في ضرورة التزام الدقة والعمق في أسلوب الكتابة . فليس فيها لفظ واحد لم يكن موضع جس ووزن ، وفيها صفحات كاملة لا يتكرر فيها لفظ واحد ، والمسألة ليست صنعة بقدر ما هي ثراء في المعاني والاحاسيس التي تتطلب الفاظا لا تتكرر . ومن الاجزاء التي اعتقد انه حالفني التوفيق فيها منولوج التربي الذي يناجي الطبيعة . فالانسان لا يلتحم مع الطبيعة التحاما كاملا إلا عند الموت . والتربي في الرواية هو صاحب الحان الذي لا يستطيع أن

في خوضها هو الارادة . . وما أكثر ما وصفت شخصية رجل طيب ولكنه ضعيف ، فتكون النتيجة الحتمية انه يجزر جزرا . . وهذا واضح في قصص مثل «نهاية الشيخ مصطفى» نشرتها في جريدة « السياسة » سنة ١٩٢٧ « وأم العواجز » و « السلحفاة » .

ثانيا : الشغف بالدراسات والتحليلات النفسية ، وكانت لي قراءات مستفيضة في علم النفس وتراجم كبار الفنانين المصابين بتمزقات روحية ونفسية ، وتأثرت بأراء فرويد وآدلر . . ومن القصص التي يتضح فيها هذا الشغف « الغراش الشاعر » ، و « سوسو » (مجموعة « عنتر وجوليت ») و « مرآة بغير زجاج » (مجموعة « أم العواجز ») وأشير فيها الى أن كلا منا خزانة مغلقة لا يعرفها أحد ، وإن سر الحياة في القدرة على الجذب ، وفيها تعبير غريب جدا في كلمات قليلة : « وعجل يدي عن الامتلاك » ، انه أصدق وصف لاشخاص تضيع منهم محافظتهم واموالهم . . وزوجاتهم ، لافتقارهم للقدرة الإيجابية على الجذب .

ثالثا : التنبه لمفارقات الحياة ، وأول هذه المفارقات جبروت الانسان وضعفه في وقت واحد . ومن هنا تنشأ نفمة السخرية التي تسرى في كثير من قصصى .

رابعا : الاهتمام بوصف الحيوان ، ومن أمثلة ذلك قصة « فلة . مشمس . لولو » ، « عنتر وجوليت » ووصف الحمار في « خلتها على الله » ، والجمل والبقرة والماعز في « صبح النوم » .

خامسا : في المرحلة الاولى انشغلت بالجنس ، فصورت الفريرة الجنسية كقوة واعية لها ارادتها المستقلة التي تنفذها من خلال البشر

(٢) « ليل في ظلمة العمى ، تلفح به الكون مرغما ، هبط على الفضاء حملا ثقيلا ، احاط بالارض كالقيد ، غطي الحقول كالكتف ، ولت القرى كالضماد ، وانحدر - ولا حد لاساعه - الى الشقوق فاحتواها . ثم تلفت يبحث عن مداخل النفوس التي يعلم انها تستقبله وتشربه ، فاحتلها يتمطى فيها . هو الآن في كل زوره لكون النحل يتسلل كاللص الى قلب عباس ، على غفلة منه . . » .

العقلية ودقة الملاحظة لتسلوك الناس ، ومن مقالاتي القريبة الى قلبي « خرج ولم يعد » والحكاية وما فيها » و « سبعة في قارب » الذي قدمت فيه تفسيراً لكل النزاع الفنية .

وما أغتر به صداقتي العديدة بالأديباء الشبان واجتفائي بكتاباتهم على اختلاف مذاهبها ، فالحنو على الجيل الصاعد ليس مسألة عاطفية في نظري ، والظن ان الصادق هو الذي يشعر ان العبد او الهيكل الذي يعيش فيه يجب ان يستمر وان يسلمه جيل الى آخر . هناك بالطبع لذة الاب وهو يرى ابنه يتقدم ، ولكن اللذة الاساسية هي المتصلة بوجود الفن واستمراره .

لعل ذلك يفسر كثرة المقدمات التي كتبها لقصاص الأدباء الشبان ، وقد سمعت من يقول انني جاملتهم ، والواقع انني لم اكلد في أي مقدمة كتبها ، بل قلت الحقيقة بأسلوب رقيق ، ولكنني أغضب حينما يوصف نقدي بأنه « دبلوماسي » ، لان هذا معناه انه نقد منافق ، وانا سعيد بتقديم عدد كبير من الادباء الشبان ، وبصفة خاصة محمد سالم والشبان الستة الذين اشتركوا في اصدار مجموعة « عيش وملح » .

وكانت لي مشاركة لا بأس بها في الترجمة ، فترجمت مسرحيتي « الطائر الازرق » لبيترلينك ، و « دكتور لنوك » لجول رومان ، وروايات « انتوني كروجر » لتوماس مان ، « ولاعب الشطرنج » لستيفان زفايج ، و « البلطة » لميخائيل سادوفيانو ، وسيرة اسكندر دوماس التي كتبها ادبث سوندرز بعنوان « الاب الضليل » ، بالإضافة الى كتاب « القاهرة » لدموند ستورانت ، كما قمت بمراجعة ترجمة عدد من المسرحيات العالمية التي اصدرتها وزارة الثقافة .



يرى الناس الا على حقيقتهم وهم سكارى ، فلما اغلقوا له الحان لم يجد امامه سوى المونی ليرى فيهم الانسان على حقيقته .

والى جواز القصة والمقال الادبي - لا الصحفي - اسهمت بقدر لا بأس به في النقد والدراسات الادبية ، فكتبت تاريخ « فجر القصة المصرية » بأسلوب درامي يجمع بين الحقائق العلمية والتشويق القصصي ، واهتمت فيه بابرار المفارقات التي تثير السخرية كقولي عن الدكتور محمد حسين هيكل حينما نشر روايته « زينب » بتوقيع « مصري فلاح » اني لم ادر رجلا مثله يتنكر حين يتشرف !

ويدل كتابي « خطوات في النقد » على اتصالي منذ وقت مبكر بالحركة الادبية في مصر ، رغم بعدى المادي عنها ، ففيه مقالات عن « ديوان رامي » ومصرع كليوباترا ، لشوقي و « اهل الكهف » لتوفيق الحكيم .

واعرف اني متهم بانني ناقد تأثري ، ولكنني في مقالتي عن « مصرع كليوباترا » مثلاً تحدثت عن ادق تفصيلات المسرحية ، فلم اترك حتى الشخصيات الثانوية . وفي مقالتي عن « عودة الروح » لتوفيق الحكيم لعل كنت اول كاتب مصري يثير قضية الفن للفن والفن للحياة ، وقد اخذت على الرواية ان الذي يدافع عن مصر فيها رجل فرنسي !

وفي مقالتي عن « المستحيل » لمصطفى محمود تحدثت عن كيفية نشوء الفكرة لدى الكاتب ، ثم كيف يخرجها على الورق ، كما قدمت تفسيراً اجتماعياً لشخصية كشكش بك يتضح منه مدى حبي لمصر واشغافي عليها .

وازعم اني اسهمت في تطوير الكتابة الفكاهية ، خير ما يمثلها كتابي « فكرة فابتسامة » فالفكاهة فيه تقوم على المفارقات

القديمة التى أسمع فى أزقتها كلمات مثل
« أجرتها » و « يا العدى » وأعيش تلك الروح
الشعبية الحلوة الصابرة التى حاولت
تصويرها فى « قنديل أم هاشم » .

يا أخى ..

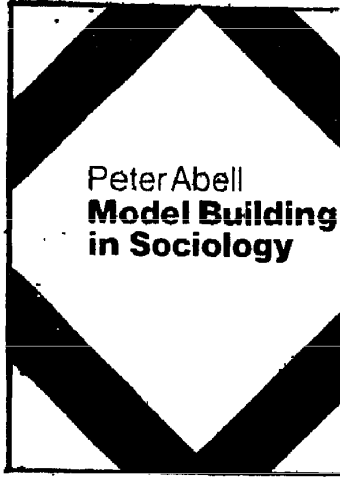
ها أنذا قد فتحت لك قلبي ، وقدمت لك
ما قدرنى الله عليه من سرتى وآرائى ، أيا كان
حكمك عليه فسأتشفع عندك بمثل فرنسى
معروف يقول :

« ان أجمل امرأة لا تستطيع ان تمنح الا ما
عندها - لا أكثر .. » .

اما الظاهرة الغريبة التى احار كثيرا فى
تحليلها وانا أتأمل حياتى وانتاجى ، فهى انى
وان كنت من أصل تركى قريب ، فانى أحس
بانى شديد الاندماج بتربة مصر وأهلها ، وفى
بعض الاحيان يرجئى هذا الشعور رجا عنيفا
.. ومعرفتي باللغة العامية المصرية وتعبيراتها
تفوق ما حصلته منها مباشرة . قد يكون ذلك
راجعا الى الفطرة والحدس والاحساس غير
الواعى ، ولعل هذا الحب هو الذى يميل بى
الى استخدام بعض الكلمات العلية فى كتاباتى
رغم انى من المهوسين بالفصحى .

وإثناء اقامتى الطويلة فى أوروبا كان أكثر
ما أحن اليه فى مصر هو أحيائها الشعبية

★ ★ ★



بناء النماذج ف علم الاجتماع

عرض وتحليل: الدكتور إسحق يعقوب القطب

المؤلف :

يقع الكتاب في تسعة فصول ، يتناول كل فصل موضوعا مستقلا ومرتبطا بنفس الوقت بالموضوع الذي يسبقه بحيث تجعل الكتاب متكاملًا في معالجته للموضوع الرئيسي .

الدكتور بيتر أبيل Peter Abell محاضر قديم في علم الاجتماع في جامعة اسيكس ، وقد ألف العديد من البحوث والدراسات التي نشرت في المجلات العلمية الخاصة بعلم الاجتماع .

الكتاب :

يعالج الفصل الأول التدرج الارتقائي في تحليل العلاقات بطريقة علمية ، ويلخص الفصل الثاني الوحدات التحليلية لبناء النماذج في علم الاجتماع ، ويهتم الفصل الثالث بالمصطلحات والمفاهيم المستخدمة للنموذج المقترح ، وينتقل المؤلف في الفصل الرابع لمناقشة مشكلات قياس هذه المفاهيم وتحويلها إلى متغيرات . أما الفصل الخامس فيعنى بالمصطلحات النظرية في علم الاجتماع ، ويتناول الفصل السادس بعض القضايا والمسائل حول استخدام بعض المصطلحات ، ويواصل الفصل السابع مناقشة مشكلة ربط هذه المسائل والقضايا مع بعضها البعض ، وفي الفصل الثامن يبحث المؤلف

نشر الكتاب « بناء النماذج في علم الاجتماع » عام ١٩٧١ من قبل وندفيلد ونيكلسون بلندن ، ويقع في ٢٤٨ صفحة ، كما اعتمد على ثمانية وأربعين مرجعا في تأليفه . والكتاب ضمن سلسلة الكتب التي تقع تحت عنوان « الأفكار الأساسية في العلوم الإنسانية » التي يشرف على تحريرها السيد مكننتير وباتريك دوريان . وقد تم اخراج الكتاب من حيث الحروف وتنظيم الصفحات والرسوم التوضيحية والهياكل الحسابية للأفكار المختلفة بحيث تجذب القارئ وتسهل عملية متابعة الفصول .

Peter Abell, Model Building in sociology, Weidenfeld and Nicolson, London, 1971

باختصار أهم مظاهر التغيرات في علم الاجتماع ، وناقش في الفصل التاسع والآخر بناء النماذج ذي العلاقات السببية . وبالرغم من كثرة المعادلات والمعالجات الاحصائية فيعترف المؤلف بأن الكتاب ليس مقررا لطلاب الاحصاء، هذا بالإضافة الى أن الفصول الأخيرة تتضمن بعض القياسات والاساليب القياسية طرحت بطريقة سهلة يمكن للقارئ الذي يتوفر لديه الامام بمبادئ الاحصاء من دراستها وفهمها .

مقدمة المؤلف :

هناك طريقتان متعارف عليهما في تدريس علم الاجتماع في بريطانيا ، الأولى ، التأكيد على فلسفة العلوم لتوضيح المدى الذي يمكن اعتبار علم الاجتماع علما من وجهة نظر العلوم الطبيعية ، والثانية ، الاتجاه نحو الاسلوب الاحصائي ، ولما تلتقي الطريقتان في مؤلفات العلوم الاجتماعية ، ويقوم المؤلف من خلال هذا الكتاب بمحاولة التقريب أو الجمع بين الطريقتين .

ان المؤلف ليس بفيلسوف ، ولا هو متخصص في الاحصاء ، وبالرغم من التعليقات التي سيتعرض لها الكتاب ، سواء من قبل الفلاسفة أو من المتخصصين في الاحصاء ، الا انه مقتنع بأن المطلوب في علم الاجتماع خاصة في هذه المرحلة اساليب متطورة في معالجة الموضوعات الاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة .

وبالرغم من أن المؤلف يقف بجانب الدين يقررون بأنه لا يمكن النظر لعلم الاجتماع كعلم الكيمياء أو الفيزياء ، خاصة فيما يتعلق بالاعتقاد بصلاحيات المفاهيم والقوانين الاجتماعية لكل زمان ولجميع المجتمعات ، الا أنه يعترف بأنه يمكن الاستفادة من العلوم الطبيعية في الدراسات الاجتماعية .

وعرب المؤلف عن اعتقاده بأن علم الاجتماع يجب أن يعنى بتطوير المجتمعات التي يكون فيها الأفراد والجماعات مدركين للمؤثرات التي تحيط بهم ، وللنتائج التي تنأتى عن أعمالهم في المواقف المعقدة ، أى أنه يؤكد ضرورة عدم التفرقة بين التحليل الاجتماعي والدراسات المختلفة وبين الاهتمام بتطوير الحياة الاجتماعية .

الاطار الذي تتم بموجبه عملية بناء النماذج

في علم الاجتماع :

يقول المؤلف اننا نحاول وصف توضيح العالم المادى والانسانى من حولنا باستخدام العديد من المصطلحات والمفاهيم ، وكذلك العلم فانه يعنى باستخدام مصطلحات ومفاهيم متصلة بعضها ببعض في مجموعات مترابطة من العلاقات تسمى « نماذج » . وليس بالضرورة أن تتضمن عملية بناء النماذج النظريات فقط ، بل يمكن أن تشمل أيضا مفاهيم خاضعة للملاحظة العلمية ، أى أن ليس لها صفة النظرية .

ويجب أن تمتد عملية بناء النماذج في ميادين علم الاجتماع الى ابعاد من مجرد الدوران حول المفاهيم النظرية والوقوف عند هذا الحد ، بل الوصول الى مرحلة الارتباط بالواقع والحقائق الاجتماعية .

ويقتصر نطاق المفاهيم التي يتناولها الكتاب الى المواقف التي تتوافر حولها معلومات وبيانات تمثل المقطع العرضي للظاهرة قيد البحث ، أى أن الاسلوب المقترح لبناء النماذج يستبعد الاعتماد على المعلومات والبيانات التي تتطلب عملية جمعها واعدادها الوقت الطويل ، أو تلك التي يتم جمعها على مراحل زمنية متباعدة .

واذا كان لدينا على سبيل المثال متغيران (Variables) الاول (س) والثاني (ص)

وبعبارة أخرى إذا ما قارنا المعادلة المتوازنة

(ج) بهذه الطريقة نجد أن $b = \frac{c}{a}$ ، وهكذا

فإن تقرير قيمة « ب » (من القيم المتوازنة لكل من « س » و « ص » يؤدي إلى تقرير نسبة كل من « ب » و « ك » الثابتتين أيضا .

إن القيمة التي يتم استخلاصها لأي معلم مثل ب ، (أو أي معامل ارتباط آخر) يمكن اعتبارها كمعلم تركيبى للنموذج إذا ما توفرت الأدلة على أن المتغيرات تكون في حالة تجمع متوازن . وإذا كانت العلاقة القائمة بين المتغيرات علاقة مضبوطة في مرحلة زمنية واحدة، فليست هناك مشكلة في بناء النموذج، ويمكن في هذه الحالة ملاحظة القيم المتوازنة ، وفي الحالة الأخرى التي تتطلب عملية التوازن في العلاقة بين المتغيرات فترة زمنية طويلة فإن الباحث يجد نفسه بحاجة إلى البحث عن إثبات مستقل للوصول إلى التوازن المطلوب . وهنا فإن علم الاجتماع قلما يعترف بهذه المشكلة . ومما يثير الدهشة أن الارتباطات بين متغيرين تؤخذ كمعالم ذات دلالة هامة بدون الاهتمام إلى مدى ما وصلت إليه هذه المتغيرات من حالة متوازنة (equilibrium) مشتركة فيما بينها . ويبدو هذا واضحا بصورة خاصة في حالة ارتباط الاتجاهات بأحدى أو ببعض المتغيرات التي تمثل نمطا من التركيب الاجتماعى في عينة البحث أو المجتمع . ومثال على ذلك العلاقة بين المكانة الاجتماعية والحرية السياسية ، أى أن الفرد لا يتوقع أن يصبح حرا من الناحية السياسية حينما يجد نفسه في وضع اجتماعى منخفض ، ولكنه يصبح حرا من الناحية السياسية نتيجة لمحصلات الخبرات الاجتماعية والمعاينة التي يواجهها من خلال الخبرات المتواصلة . أى أن المتغيرات التي تتطلب فترة زمنية طويلة حتى تصل إلى حالة توافق متوازن فقد تظهر خلال هذه الفترة متغيرات متنوعة متداخلة تلعب دورا في تشكيل العلاقة بين المكانة الاجتماعية والحرية السياسية .

وكانت بينهما علاقة أو ارتباط بطريقة ما ، فإن عالم الطبيعيات يمثل هذه العلاقة بالمعادلات التفاضلية كالتالى :

$$(1) \quad \frac{dS}{dZ} = K \cdot S$$

(ب) $\frac{dS}{dZ} = K \cdot S$ (حيث تكون ك ، ك ثابتة)

أى أنه يعبر عن معدل التغير الذى يحصل في متغير واحد بالدلالة إلى المتغير الثاني ، وبذلك فإن تركيب النموذج يعتمد على العامل الزمني بالنسبة للعلاقة بين س ، ص .

وأما بالنسبة إلى عالم الاجتماع فإنه غالبا ما يلجأ إلى توضيح العلاقة بين المتغيرات بواسطة معادلة سهلة على النحو التالي :

(ج) $S = L \cdot V$ (حيث تكون ب ثابتة)

أى أنه يسقط من حسابه العامل الزمني في العلاقة القائمة بين س ، ص . والافتراض النماذج في هذه الحالة هو أن المتغيران س ، ص النماذج في هذه الحالة هو أن المتغيران س و ص يكونان في تجمع متوازن .

وإذا أردنا أن نقيس المعلم (Parameter) « ب » في المعادلة السابقة الذى اعتبرناه ثابتا فأننا لا بد وأن نفتراض أن العلاقة متوازنة . وكثيرا ما يغيب عن الظن بأنه متى يتقرر تعامل الارتباط بين متغيرين فإن قيمة معامل الارتباط ستعتمد على العامل الزمني ، ما لم يتم ملاحظة المتغيرات في علاقة متوازنة . أى إذا كانت العلاقة بين س و ص يمكن تمثيلها بالمعادلتين التفاضليتين عندها يكونان في حالتى توازن .

$$\frac{dS}{dZ} = \frac{dV}{dZ} = K \cdot S$$

لذلك $K \cdot S = K \cdot V$

$$\text{أى أن } S = V$$

ما المقصود بالتدرج العلمي :

يمثل الجدول التالي المراحل المعقدة التي تمر بها عملية بناء النماذج :

وحدات التحليل	أمثلة
مصطلحات (مفاهيم)	الجماعات الانسانية ، التماسك ، الخلافات داخل الجماعة ، العلاقة مع الجماعات الاخرى .
قياس	درجة التماسك ودرجة الخلافات
المتغيرات (والمتغيرات المتصلة بها)	الزيادة في الخلافات داخل الجماعة تؤدي الى زيادة التماسك الجماعي .
مسألة (قضية) Proposition (القضايا ذات الصلة)	الزيادة في الخلافات داخل الجماعة تؤدي الى زيادة التماسك ، وزيادة التماسك تؤدي الى الانخفاض في الخلافات بين الجماعة والجماعات الاخرى .
مسألة (قضية) ذات قاعدة اولية	ان الاداة التي يعتمد عليها علماء الاجتماع في البحوث والدراسات هي المفهوم او المصطلح (Concept) مثل التماسك الاجتماعي ، التفكك الاجتماعي ، نسبة الانتحار ، الانعزال الاجتماعي ... الخ . وتتمشى هذه المفاهيم مع وحدات التحليل ، أي أن هذه المفاهيم توضح العلاقات بين وحدات التحليل التي تستخدم في الدراسات الاجتماعية . والمهم في هذا المجال هو معرفة وتحديد مصدر هذه المفاهيم وكيفية استخدامها .
والملاحظ ان كثيرا من اهتمامات علم الاجتماع تدور حول المواقف التي تتضمن انواعا متباينة من الوحدات التحليلية ، وبسط الاشكال الشائعة تفسير سلوك الفرد او الدور الذي يقوم به من خلال تركيب البيئة الاجتماعية التي يتفاعل معها مثل المؤسسات واشكال التنظيم المختلفة . وعندما تجرى محاولة لبناء نماذج فان ذلك يستدعي التحرك بين عدة وحدات تحليلية . هذا بالإضافة الى ان الوحدات التي تستخدم في البحوث الاجتماعية يمكن تعريفها في اطار افكار نظرية فمثلا عندما تستخدم « الجماعة » كوحدة تحليلية أساسية فاننا نسبطين بالمفاهيم النظرية ، وبعبارة أخرى يصعب التفرقة بين المفاهيم النظرية ومشكلات تحليل المفاهيم والمصطلحات :	وبعد قياس المفاهيم (تحديد المتغيرات) فالخطوة التالية هي ربطها في مسائل او قضايا (Propositions) مثل وجود علاقة بين التماسك الاجتماعي والخلافات في الجماعة ، ومضمون القضية او المسألة يصبح الزيادة في المتغير الواحد (التماسك الجماعي) يؤدي الى

والمرحلة الأخيرة في بناء النموذج هو التوصل الى قاعدة أولية من خلال القضايا او المسائل التي ترتبط بعضها ببعض .

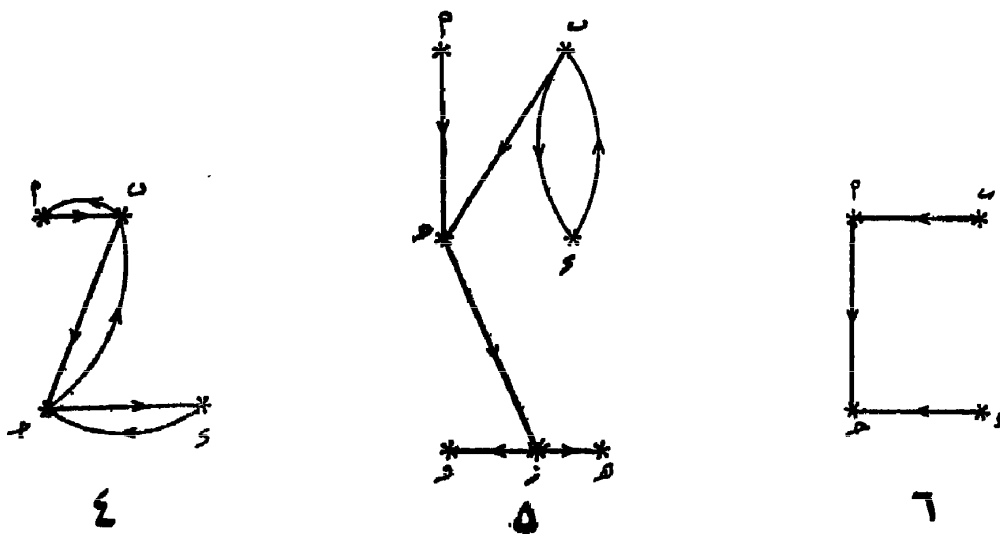
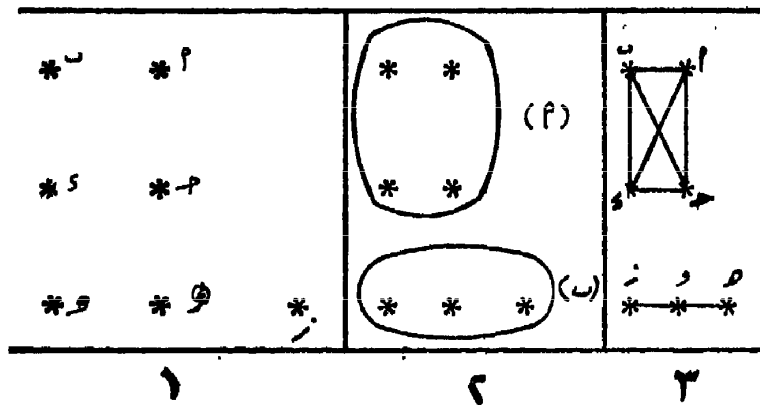
ان الكثير من الدراسات والبحوث في علم الاجتماع المعاصر تعنى بصك المفاهيم وتحويلها الى متغيرات بقصد اختيار القضايا المنعزلة ، وقليل ما نجد نظريات تشتمل على مجموعات من المسائل المترابطة ، واذا ما تمكنا من تحقيق مثل هذا الانجاز فاننا نقرب نوعا ما مما يسمى بالنظرية . واهم ما في الامر ان يتم تركيب النماذج العلمية لاستخدامها في الواقع الاجتماعي .

اما بالنسبة الى وحدات التحليل فيمكن تمثيلها في الرسوم التالية :

الزيادة في المتغير الآخر (الخلافات داخل الجماعة) وبعبارة أخرى فان أى قضية او مسألة لا بد وأن تتضمن علاقة تربط بين المتغيرات ، الامر الذي يستدعي توجيه الاهتمام لطبيعة وشكل هذه المتغيرات .

والمرحلة التالية من التدرج العلمي هو محاولة التوصل الى علاقة مترابطة بين القضايا او المسائل التي يتم التوصل اليها كما هو مبين في الجدول السابق .

والنموذج Model في علم الاجتماع ما هو اكثر أو أقل من مجموعة من العلاقات المترابطة بين القضايا او المسائل التي يتم تحديدها على النحو التدريجي الذي أشرنا اليه .



وفيما يتعلق بقياس التركيبات الاجتماعية فإن هناك مستويات للقياس بالنسبة الى كل نوع ومستوى من تركيبات الوحدات (المتغيرات) مثلا هناك القياس الاسمي أو الاعتباري الذي يقيس علاقات ثنائية بسيطة ، وهناك القياس الترتيبي الذي يستخدم في قياس تركيب العلاقات الطولية كما في الرسم السابق ، وهناك القياس الموزون المنظم الذي يقيس العلاقات التي تتسم بنوع من التنظيم والوضوح . واخيرا هناك القياس المرحلي وقياس المعدلات في الحالات التي تشتمل على تركيبات اصيلة رئيسية في الوضع الاجتماعي قيد البحث .

وبالنسبة الى معالجة المتغيرات النظرية فإن المؤلف يقترح ثلاث محاولات لتحويل المتغيرات النظرية الى مفاهيم ومتغيرات يمكن قياسها وملاحظتها ، اما المحاولات فهي :

أ - المحاولة الاولى عن طريق تعريف المتغيرات النظرية (Definitional) من خلال المتغيرات التي يمكن ملاحظتها .

ب - المحاولة الثانية (Operationalist) عن طريق ارتباط المتغيرات النظرية بالمتغيرات التي يمكن ملاحظتها بطريقة علمية .

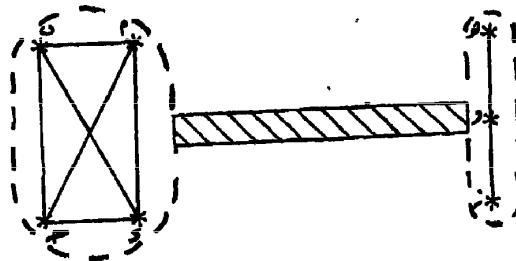
ج - المحاولة الثالثة (Causal) عن طريق ايجاد العلاقة السببية بين المتغيرات النظرية والتي يمكن ملاحظتها .

ويقوم المؤلف العديد من الامثلة الاحصائية لمختلف جوانب وابعاد كل محاولة من المحاولات

يتضح من الشكل ان هناك علاقات متماثلة تسير بحسب الخطوط والمنحنيات التي تفسر العلاقة بين المتغيرات ، ففي كل رسم من هذه الرسوم تتمثل عملية ارتباط وعلاقة اذا ما اعتبرنا ان كل حيز (١ ، ب ، ج) يمثل متغيرا واحدا . فالجموعة (١) تمثل الوحدات الاولى (المتغيرات) ثم تكوينات من الوحدات في المجموعة (٢) ثم العلاقات التي تربط الوحدات الاولى مع بعضها البعض مجموعة (٣) و (٤) ، أي يمكننا التوصل الى مجموعات اولية وتركيبات اولية وتشكيلات من المتغيرات لها قابلية للبحث العلمي .

ويمكن ان نمثل المتغيرات الاجتماعية (العلاقة بين المتغيرات) التي يمكن وصفها على انها تركيبات ثانوية كما هو موضح في الرسم التالي :

يتضح من الرسم ان هناك علاقة بين مجموعتين من التركيبات الاجتماعية الاولى ممثلة في الخطوط المتصلة تتأثر بتركيبات ثانوية ممثلة في الخطوط المتقطعة . ومن أبرز مميزات التحليل في علم الاجتماع نشوء التركيبات عادة من مجموعات اولية من الوحدات (المتغيرات) مثل الافراد ، ثم تتطور الى تركيبات تتألف من مجموعات ثانوية من الوحدات الى تركيبات تتضمن مجموعات من الوحدات اكثر تعقيدا بحسب الاهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها ، وبحسب الاوضاع الاجتماعية التي تعنى بها الدراسة .



تسمى القضية او المسألة نظرية اذا اشتملت على متغيرات نظرية ومتغيرات يمكن ملاحظتها (Observational) ، كما ان العامل الموصل يمكن ان يكون نظريا او مختصا بالملاحظة .
واهم موصل نظري هو الموصل السببي ، ويشترك الموصل المختص بالملاحظة عادة مثلما يشترك مقياس الارتباط ، كما هو موضح في الرسم التالي :

الثلاث ، ويتبين كيفية الاستنتاج في كل محاولة .

اما بالنسبة الى القضايا او المسائل (Propositions) في علم الاجتماع فانها تتضمن في العادة عنصرين اساسيين الاول - مفاهيم او متغيرات ، وعامل موصل (Connective) يربط هذه المتغيرات والمفاهيم ، ويمكن ان

نوع الموصل	العلاقات	فرضية
« دال » تشير الى المختص بالملاحظة	١ = ادراك المكانة الطبقة ب = الصراع داخل الطبقة ١ دال في علاقته مع ب ١ = د (ب)	١ - ان ادراك المكانة الطبقة دال للصراع داخل الطبقة
السببية نظري	١ يسبب ب	٢ - الصراع داخل الطبقة يؤدي الى الادراك الطبقي
الوظيفة الاجتماعية نظري	ق = التركيب القرابي ض = الضبط الاجتماعي ض يؤدي الوظيفة الاجتماعية للتركيب القرابي (ق)	٣ - التركيب القرابي يؤدي وظيفة الضبط الاجتماعي
اذا ... لذلك المختص بالملاحظة	م = مجتمعات ح = محرمات جميع م عندها ح	٤ - لدى جميع المجتمعات مجموعة من المحرمات

متغيرات مفسرة (Explained) مثل دراسة الفروق في المكانة الوظيفية في مجتمع من المجتمعات التي لا يمكن الاعتماد فيها على متغير تفسيري واحد (عدد سنوات التعليم الرسمي) اذ ان هناك متغيرات تفسيرية اخرى يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار مثل الخلفية والتنشئة والطبقة الاجتماعية، اى ان النموذج يتضمن اكثر من دالة واحدة وهذا مايمكن ان يعتبر نموذج الدال (Functional Model) .

انواع النماذج الاجتماعية

اذا امكننا تصنيف المتغيرات كالتالي :
رئيسية (Cardinal) ترتيبية (Ordinal)
او اعتبارية (Nominal) عندها يمكن تمييز

بعض مزايا النماذج في علم الاجتماع

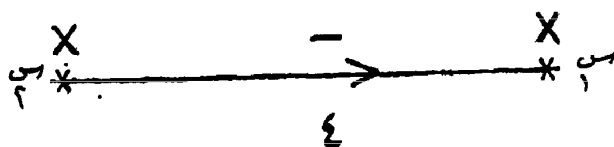
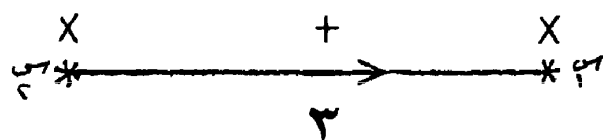
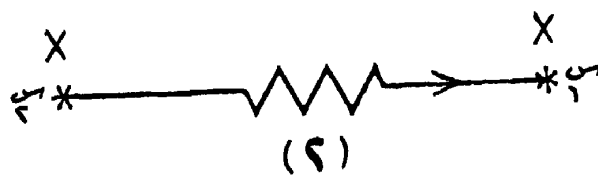
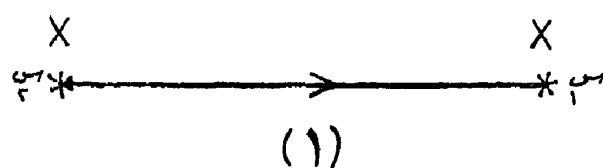
ان من اكثر الطرق المجردة في تحديد المسألة او القضية هي الشكل الدال (Functional) ويمكن التعبير عن المسألة ذات المتغيرين التي تربط بين س١ و س٢ ضمنا على النحو التالي (س١ ، س٢) = صفر . وهناك أسلوبان صريحان متسقان مع هذا الاتجاه يمكن التعبير عنهما على النحو التالي :
س١ = د (س٢) والعكس من ذلك .
س٢ = د (س١) والفرق بين الضمني (Implicit) والصريح (Explicit) مرتبط بدرجة التأكيد والاستعمال . كما ان استخدام الشكل الدال ماهو الا تحويل قيم المتغيرات التفسيرية (Explanatory) الى

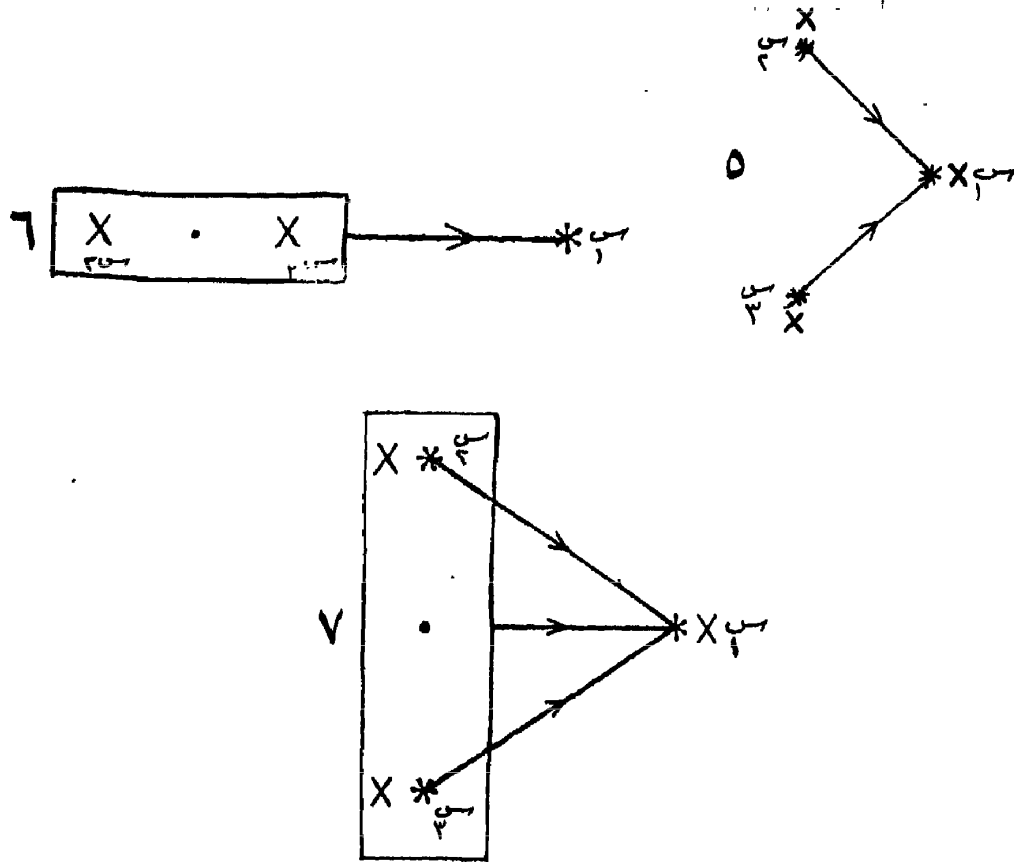
الظروف التحليلية التي تؤثر في تشكيل النموذج وهي :
(٣) حيث تكون جميع المتغيرات في النموذج اعتبارية .

(١) حيث تكون جميع المتغيرات في النموذج رئيسية سواء أكان عدد المتغيرات اثنين أو ثلاثة .
(٤) نماذج تكون فيها المتغيرات على مستويات قياسية متباينة .

النماذج السببية في علم الاجتماع :

(٢) حيث تكون جميع المتغيرات في النموذج ترتيبية .
يمكن تمثيل النماذج السببية كالتالي :





تعليق ونقد :

يقدم هذا الكتاب محاولة جديدة في بناء النماذج أي العلاقات التي تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر الظاهرة التي يستهدفها الباحث بالدراسة والتحليل .

ان بناء النماذج في علم الاجتماع من الأمور الضرورية التي تسهل عمليات التحليل والاستنتاج ، التي تمكن عالم الاجتماع بصورة تدريجية من الوصول الى الفرضيات والقوانين والنظريات ، وبصورة خاصة تحويل المتغيرات ذات الطابع النظري الى متغيرات يمكن قياسها وملاحظتها .

ان المؤلف يحاول تأكيد الاتجاه الحديث في علم الاجتماع الذي يميل الى الاسلوب

يتضح من الرسم رقم (١) ان الوضع س٢ يسبب الوضع س١ وفي رقم (٢) فان الوضع س٢ يسبب الوضع س١ عن طريق متغيرات متداخلة ، ويمثل الرسم رقم (٣) الفرضية القائلة اذا حدثت زيادة في الوضع س٢ فان ذلك يتسبب بزيادة في الوضع س١ وعلى العكس (رقم ٤) فان أي نقصان يحدث في الوضع س٢ يتسبب في نقصان في الوضع س١ .

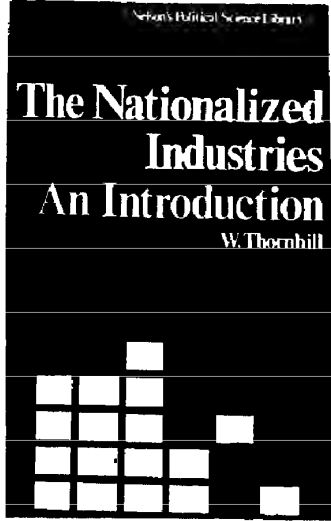
اما في رقم (٥) فان أيما من الوضعين س٢ أو س٣ يتسبب في الوضع س١ وفي رقم (٦) فان الوضعين س٢ و س٣ معا يتسببان في الوضع س١ ، اما في رقم (٧) فان الوضعين س٢ ، س٣ يسببان س١ معا بوجود أسباب ثانوية أخرى .

نا كان هذا الاسلوب جديدا بالنسبة الى علماء الاجتماع في بريطانيا فانه ليس جديدا بالنسبة الى علماء الاجتماع في الولايات المتحدة ، وقد عاصرت اثناء دراستي للدكتوراه الجهود التي كان يبذلها علماء الاجتماع في جامعة ولاية متشجان الامريكية في هذا المجال .

لقد وفق المؤلف في عرض النماذج في الفصول المختلفة بصورة مبسطة وتدرجية ، الامر الذي يسهل على القارئ متابعة بناء النماذج حينما يصل الى الفصول الاخيرة من الكتاب . وندعو اخيرا علماء الاجتماع العرب في الوطن العربي الى تجريب هذا الاسلوب في دراسة مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر .

الاحصائي والكمي في تحليل الظواهر ، اذ ان ذلك دلالة احصائية يمكن تحديد اتجاه العلاقات ودرجات التأثير للمتغير الواحد على المتغيرات الاخرى . وهذا بالطبع لا يلغي او يحل محل الاتجاه الآخر وهو النظري ، والتحليل النوعي الذي يعتمد على قدرة الباحث في الملاحظة الدقيقة والتسجيل الصادق بمختلف الادوات للظواهر السلوكية واتجاهات الافراد والجماعات ، ودراسة المشكلات الاجتماعية . وبالتالي فان مجال تطبيق الاسلوب الاحصائي يصبح مميزا في مجالات الدراسة والبحث الاجتماعي دون غيرها .

يقدم المؤلف منهجا جديرا بالتجريب اكد في صحة وسلامة الادوات والمعالجات الاحصائية التي قدمها في كتابه ، واعتقد انه



الصناعات المؤممة

عرض وتحليل: الدكتور قيس النورى

مقدمة :

العام فحوّله الى شركة رسمية معقدة وكبيرة. ويتضمن الكتاب نظرة تحليلية في خصائص الشركات الرسمية وما يتصل بها من تشريعات دستورية ومشكلات ادارية وسياسية ، اى أنه يتناول بالبحث علاقاتها بالبرلمان والوزارات . كما يعالج موضوع ادارة هذه المشاريع كلا على حدة ، وامورها المالية وملاكاتها وتعاملها مع الجمهور . ويناقش الكتاب ايضا المشروعات العامة الخاضعة لاشراف المؤسسات الحكومية او الوكالات شبه المستقلة .

ان كتاب الصناعات المؤممة يلقي ضوءا كاشفا على صناعات ومشاريع متفرقة . وينطبق من المعلومات الاحصائية الكثيرة عنها فيعطى صورة واقعية ومركزة عن هذا الموضوع الهام .

لقد أصبحت الصناعات الوطنية المؤممة *
Nationlized Industries جزءا دائما وحيويا من حياتنا اليومية . ولاشك ان تقييم لياقتها ومستقبلها وتحديد كيفية تنظيمها وما يرتبط به من مشكلات والكشف عن طبيعة علاقاتها بالحكومة والجمهور تستدعى كلها من الباحث أولا ان يفهمها فهما علميا موضوعيا دقيقا . ان هذا الكتاب يقدم مسحا Survey تحليليا مفيدا عن الموضوع كما يلاحظ في الصناعات البريطانية المؤممة .

ويبدأ الكتاب بالتعريف بالافكار الرئيسية المؤيدة والمعارضة لمفهوم الملكية الرسمية العامة . كما يعرف بكيفية ابتداء امتلاك الدولة للصناعات والتطور الذى طرأ على المشروع

* W. Thornhill. The Nationalized Industries, An Introduction, Thomas Nelson and Sons Ltd. London. 1968.

ويبدو أن المشاريع العامة في انكلترا هي أقدم ظهوراً من الجدلية السياسية المؤيدة أو المعارضة لها . فالدائرة العامة للبريد بشكلها الحديث قد مر عليها أكثر من ثلاثمائة سنة . كما يرجع ظهور المؤسسات البلدية المسؤولة عن صنع الغاز إلى القرن الثامن عشر ، وقد شرعت هذه المؤسسات في توزيع الطاقة الكهربائية على المواطنين في القرن التاسع عشر، ويبدو أن بريطانيا أوجدت عدداً من المشروعات العامة ليس نتيجة لتفكير مسبق بل كرد فعل لحاجات محددة . فالمشروعات البلدية ظهرت بتحفيز من الحاجات المحلية . أما اتساع المشروعات البلدية العامة فقد وقع في وقت راجت فيه الاشتراكية الفابية Fabian Socialism التي رأت في تطوير المشروعات العامة وفي وضعها تحت سيطرة المجتمعات البلدية والمحلية وسيلة لتيسير خدماتها للطبقات الفقيرة .

ولا بد من ملاحظة المثالية الاشتراكية في برامج التأمين الخاصة بحكومة العمال . ولعل من الواقع القول بأن أية حكومة بصرف النظر عن اتجاهها تستطيع أن تمارس التأمين بشكل أكثر احتراساً وأكثر اعتدالاً ومع ذلك فقد كان لابد من وقوع تغييرات أساسية في صناعة التعدين والسكك الحديدية ، والطاقة الكهربائية والغاز .

ويستعرض المؤلف المناقشات الجدلية المؤيدة والمعارضة للتأمين . فهناك جدل يتصل بالاحتكار Monopoly وبضرورة السيطرة عليه باعتبار هذه السيطرة من بين الأسباب الرئيسية التي استدعت قيام الحكومة باستملاك الكثير من المشاريع الخاصة . وهو يقترح أن الاحتكار في مجال الخدمات الرئيسية ينبغي أن يقيد . أما الاحتكار الذي نجم عن

ويقع الكتاب في تسعة فصول ، يتناول الأول منها نشوء المشروعات العامة . أما **الفصل الثاني** فيعالج موضوع الشركات العامة . ويدرس **الفصل الثالث** الشركات العامة وعلاقتها بالسلطة التشريعية . ويشكل موضوع المجالس الخاصة بالصناعة هيكل **الفصل الرابع** ، خصوصاً مشكلات العضوية في هذه المجالس وتنظيمها . ويكرس **الفصل الخامس** لمناقشة الجوانب المالية . أما مشكلات التوظيف والملاك فيخصص لها **الفصل السادس** . وتبحث علاقات المشروعات بالمستهلكين في **الفصل السابع** . ويتناول الكتاب أنواعاً أخرى من المشروعات العامة في **الفصل الثامن** . وخصص **الفصل التاسع** لتلخيص الاستنتاجات الرئيسية للدراسة .

ظهور مفهوم الشركات العامة

لقد اعتاد المفكرون السياسيون لعدة قرون على التسليم بوظائف الدولة المتصلة بحفظ القانون والنظام وتوفير وسائل الدفاع والسيطرة على نظام العملة . وبصرف النظر عما إذا كانت الدولة قائمة على أسس ديمقراطية أو ديمقراطية فقد وجد السياسيون أنه مع تقدم المعرفة والتكنولوجيا أصبح بمقدور الحكومات أن تتجاوز هذه الوظائف الأساسية لضمان مساندة الجماهير .

ويشير مصطلح المشروع العام Public Enterprise إلى الخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق جهاز الحكومة المركزية أو غيرها مما تستوجبه الحياة الحضرية . ومع أن هذه الخدمات يمكن أن تتوفر عن طريق المشاريع الأهلية بطرق فيها درجات متفاوتة من اللياقة إلا أن هناك أسباباً مختلفة دعت الدولة إلى إخضاعها للملكيتها وإدارتها .

وتوجد ثلاث خصائص رئيسية تميز الشركة العامة عن الاشكال الاخرى للمشروعات الرسمية خصوصا المؤسسات الحكومية .

اولها أنها غير مقيمة امام البرلمان بواسطة وزير من وزراء الحكومة .

وثانيها ان موظفي الشركة العامة لا يملكون المنزلة أو المسئوليات التي تسند عادة للموظفين بل يتمتعون عادة بحقوق مختلفة للتوظيف والترقية والادارة .

وثالثا ان مالية الشركة العامة ليست جزءا من مالية الحكومة .

لبرلمان والشركات العامة

يبدو ان القوانين المتوعة المتعلقة بالشركات العامة تحدد السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها الوزراء المعنيون بكل من هذه الشركات . وتكون هذه الصلاحيات صلاحيات مصادقة . وتوجد صلاحيات اخرى اكثر تأثرا منها قيام الوزير بتعيين أعضاء مجالس الشركات كذلك يملك الوزير صلاحية المصادقة على برامج التنمية المالية وخطط الاقتراض النقدي لغرض التوسع الصناعى وبرامج البحث العلمى والتدريب المهنى . واخيرا فان كل شركة عامة نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قد أصبحت تحت ادارة وزير معين لضمان سيرها فى اتجاه المصلحة الوطنية العامة .

والظاهر ان الفعاليات البرلمانية المتصلة بالشركات العامة تقع فى ثلاث فئات او اصناف وهى أولا الفعاليات التى تأخذ شكل الاهتمام المباشر من جانب البرلمان بالشركات . والثانية هى الفعاليات الناتجة من القواعد البرلمانية التقليدية . وهناك صنف خاص يتضمن النوع

سيطرة الحكومة فقد ارتكز على اساس رفع مستوى اللياقة الرسمية بفرض منع قيام حالات المنافسة غير الضرورية .

ويتطرق الكتاب الى موضوع التخطيط الاقتصادى . فقد برزت مشكلة حفظ

الاقتصاد فى حالة من التوازن فى بحوث الكثيرين من الاقتصاديين ، خصوصا فى آراء اللورد كينز Keynes التى أثرت فى المسئولين الرسميين فى بريطانيا خلال الثلاثينات عندما بدأت الحكومة تستولى على بعض المشاريع الخاصة . كما ظهرت الحاجة ليجاد اجراءات وقائية لمنع الدورات والتقلبات الاقتصادية ولتحقيق توزيع عادل ومناسب للموارد النادرة وتوجيه القدرة الانتاجية نحو الاهداف الجوهرية . ولا شك ان الصناعة والخدمات لها اهميتها فى ادارة دفة الحرب او لضمان نظام دفاعى مناسب وتضاف هذه الاهمية الى جملة الاسباب التى تستوجب سيطرة الدولة .

المشروعات العامة

ان المشروعات العامة يعبر عنها بأسماء متعددة مما يخلق اختلاطا وتشويشا لغويا كبيرا . وبصرف النظر عن اختلاف الاسماء فهى تمثل تنظيمات عامة تتصف بالخصائص القانونية والرسمية التى تميزها عن المشروعات الخاصة .

والملاحظ ان الشركات العامة فى بريطانيا أصبحت مشروعات تخص الجمهور قبل فترة الحرب العالمية الثانية . وقد حدد هدف المشروع أو الشركة العامة بأنه يكفل تحقيق سيطرة الدولة على احدى الصناعات او الخدمات المهمة دون تحويلها الى مؤسسة حكومية عادية .

المرتبطة بهذه الصناعات في عهود حكومات متعاقبة لكل من العمال والمحافظين . أما الانجاز الثاني الذى تحقق على يد اللجنة هذه فينطوى على الاجراءات الكثيرة التى اتخذتها الحكومة في المجالات الصناعية والتى جاءت كنتيجة لتقارير اللجنة . وخلاصة ما توصل اليه المؤلف في معرض مناقشته للجنة المنتقاة قوله ان معظم النشاطات التى مارستها توحى بأن تطور واتساع فكرة الشركات العامة ترجع اولا الى الاتجاه الدرائى او البراغمانى اكثر من كونه حصيلة الالتزام بمبادئ سياسية معينة .

عضوية المجالس وتنظيمها :

ان اكثر الشركات العامة التى اسست منذ عام ١٩٢٥ كانت ولا تزال تخضع لمجالس تم تعيين اعضائها من قبل الوزراء . ويبدو أن أهم مشكلة تتعلق بالتعيين الوزارى هى ما اذا كانت الاعتبارات السياسية تلعب دورا مهما . ولكن يبدو ان هذه الاعتبارات لم تشكل اساسا لتعيين الاعضاء . وتتضح هذه الحقيقة في قيام وزير الطاقة ، وهو من المحافظين ، بتعيين عضو برلماني عمالي لرئاسة المجلس الوطني للفحم ، او في تعيين اللورد هاركومب Hurcombe ، وهو وزير سابق للنقل ، تم تعيينه كأول رئيس لوكالة النقل البريطانية . كما لا يظهر دليل في بحث حالات التعيين على رفض احد الاشخاص الاكفاء لاي منصب ادارى بسبب امكانية تعرضه للانتقادات والجدليات السياسية .

اما بصدد الاتحادات النقابية فيشير المؤلف الى انقسام المواقف ازاء سيطرة العمال . فقد وقف بعض النقابيين بجانب فكرة تعيين ممثلين نقابيين في مجالس الشركات على اساس ان هذا النظام هو الضمان الوحيد لحماية مصالح الطبقة العاملة اضافة الى القول بأن مساهمة العمال

الثالث من فعاليات البرلمان وهو ناتج من تشكيل لجنة منتقاة Select Committee للصناعات المؤممة . وتدخل في الصنف الاول القوانين التى يشرعها البرلمان والتى تخول الدولة صلاحية تأميم الصناعات وتأسيس الشركات العامة . كما يضم هذا الصنف القوانين التى تسهل على البرلمان التدقيق في شئون الشركات . ويلاحظ ان البرلمان البريطانى قد واجه صعوبة في التعرف بصورة مناسبة على كل شئون الشركات العامة مما دفعه الى تشكيل بعض اللجان البرلمانية المتخصصة للاشراف على جوانب اعمالها المتعددة كلا على انفراد . ومنها لجنة الحسابات العامة .

ويفرد المؤلف جزءا من بحثه لمناقشة موضوع (اللجنة المنتقاة للصناعات المؤممة) التى تم تأسيسها سنة ١٩٥٦ . ويتركز عملها في فحص تقارير وحسابات الصناعات المؤممة التى اوجدها القانون والتي تم تعيين مجالسها من قبل الوزراء . ويبدو أن هذه اللجنة واجهت مشكلتين رئيسيتين اولاهما دستورية تتعلق بتعاقب اللجان نتيجة لانتخاب الواحدة منها في كل دورة برلمانية لتبقى مدة الدورة وتنتهي بانتهائها لتنتخب غيرها في الدورة الثانية بانتهائها لتنتخب غيرها في الدورة الثانية وهكذا . اما المشكلة الثانية التى واجهتها اللجنة المذكورة فهى عدم توفر المعونة التكنيكية لها من مصادر محددة .

ومن اهم انجازات هذه اللجنة انها كشفت عن التأثيرات الوزارية في الصناعات المؤممة التى لم توضع لها قواعد انضباطية معينة من قبل البرلمان . ويبدو ان اللجنة المنتقاة ظلت تتمتع بصلاحيات تفتيشية ساعدتها على التعمق في الزوايا المعتمة في علاقات المجالس الوزارية

ان هناك صعوبة تتخلل عملية اتخاذ القرارات بهذا الصدد . وخير مثل على ذلك هي المشكلات المستمرة التي واجهت الصناعة الكهربائية فيما يتعلق بتحديد نمو الطلب على الطاقة . وليس هذا فحسب ، بل كان لابد لها ان تقرر الكيفية التي بواسطتها يمكن مواجهة هذا النمو المطرد ، عن طريق محطات التوليد الخاصة التي تعمل بالطاقة النووية او التقليدية ، وما اذا كانت الاخيرة تعتمد في وقودها على الفحم او الزيت او الغاز الطبيعي . ثم ان الاختيار في القرار ينبغي ان يحدد الزمن او الحالة التي ينبغي استبدال الآلات فيها ، اى ما اذا كانت الآلات الصغيرة تستبدل بالكبيرة ام القديمة بالحديثة . هذه المشكلات وعشرات غيرها من بين المشكلات التي واجهت المشاريع المؤممة التي تناولها المؤلف في كتابه . كما يتطرق المؤلف الى موضوع الميزانية وموقف القانون من مشكلة جعل مردودات المشاريع مقاربة لمصروفاتها وتكاليف انتاجها ، اى تحقيق مبدأ (عدم الربح والخسارة) ولعل ذلك ناتج من الفكرة القائلة بان المشاريع العامة هي ليست (مشاريع ربح) Profit Enterprises بل هي مشاريع خدمة . كما يتناول المؤلف موضوع ضعف الدافع النفعي في المشاريع العامة لانعدام وجود عامل الربح . ولكن هذه الدعوى تنطوي على الخطأ اذا نظرنا اليها من زاوية ان القوانين السائدة لا تمنع المشاريع عن تحقيق فوائض مالية تجاوز التكاليف الناشئة عن عملية الانتاج . كما ان من الخطأ الربط بين مستوى اللياقة الانتاجية للمشروع وبين وجود الربح . فالربح لوحده لا يكفي لضمان نوعية الانتاج لان الاخير يرتبط بعوامل متعددة وليس بعامل الربح فقط .

ويعالج الباحث موضوع الموظفين والمستخدمين في المشاريع المؤممة . وهو يشير الى حقيقة

تقدم تعضيدا للمجالس لا يقل عن خدمة باقى الاعضاء الخارجيين . وهناك موقف آخر وقفة بصورة خاصة عمال المناجم ، وقد أبدوا فيه اعتراضهم على وجود ممثلين نقابيين في مجالس الشركات العامة بحجة ان الشخص لا يستطيع تمثيل العمال والادارة في نفس الوقت . والملاحظ ان الموقف الاخير لاقى تأييد نسبة كبيرة من جانب اعضاء النقابات الصناعية خصوصا ذوى الياقات البيض منهم .

الشنون المالية

ويتناول المؤلف موضوع الظروف المالية الخاصة بالصناعات المؤممة ويبدو انها تخضع لعاملين . الاول عدم وجود رأسمال مساهم يبدأ به المشروع الصناعى الحكومى . فرأسمال المشروعات من هذا النوع يتوفر عن طريق المخصصات والسلفات التي تعينها وزارة المالية اما العامل الثانى فهو النظام المالى الذى وضع بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو يتطلب من الشركات العامة ان تضمن كفاية مدخولاتها لتغطية اعمالها على اساسى سنوى . ويتناول الكتاب موضوع (برمجة رأس المال Capital Planning) المستثمرة في الشركات المؤممة ، خصوصا فيما يتعلق بتوظيف النقود في مجال المعدات الجديدة لاسباب مختلفة وفي مقدمتها توسيع الخدمات والطاقت الانتاجية في المشروعات ، واستبدال المعدات المستهلكة بمعدات جديدة ، او التخلص من المعدات المتخلفة والحصول على معدات عصرية . وقد اثيرت مشكلتان بصدد استثمار اى رأسمال جديد اولاهما تتصل بالتوقيت الزمني Timing لضرورة صرف الاموال لغرض استبدال المعدات ثم تحديد نوع الحاجات التي تبرر هذا الاستبدال . ويبدو

مشاكل الخلاف بين المستخدمين وبين المدراء المشرفين على الصناعات المؤممة . ويبدو أن النزاعات الصناعية التي وقعت لم تتعرض لتدخل الوزراء لحسمها خارج نطاق الفعاليات في حقل العلاقات الصناعية والتي تصلح لمعالجة المنازعات الصناعية بشكل عام . فالوزراء قد اتخذوا موقفا حياديا من أمور النزاع بين العمال وإدارات المصانع والمشاريع المؤممة يظهر في عدم تدخلهم فيها .

علاقة الشركات العامة بالمستهلكين

ويخصص المؤلف فصلا للبحث في تفاعل الشركات المؤممة مع جمهور المستهلكين . وفيما يخص منزلة المستهلك يتحدث الكاتب عن الشركات الحكومية بوصفها تدير صناعات تعنى بتوفير الخدمات للزبائن . ويدور جانب من النقاش حول الجدليات الرئيسية عن السيطرة الحكومية على الاحتكارات وحول تنمية وتطوير الصناعات لغرض ضمان مصالح المستهلكين وصيانتها من استغلال المحتكرين . وترتكز هذه الجدليات المؤيدة لمبدأ الشركات المؤممة على القول بأن شئون المشاريع الصناعية الحكومية يمكن ضبطها بدرجة اعظم مما في المشاريع الخاصة عن طريق الاجهزة الرسمية التي تقوم بدورها بحماية مصالح المستهلكين . وفي مقدمة اجهزة الضبط ، الوزارة ، والبرلمان وبضمنه اللجنة البرلمانية المنتقاة المخصصة للإشراف على الصناعات الوطنية مع تأكيد مركز على دور الوزارة والبرلمان في هذا الصدد .

ويذكر المؤلف ان تأميم الصناعات في بريطانيا لم يحدث تغيرا فجائيا في موقع المستهلك ولكنه اسهم في التعجيل في عملية هذا التغير ودفعها في مجالات الخدمات

هامة هي انهم لم يكونوا موظفين مدنيين قبل تأميم المشروعات التي يعملون فيها . فالموظف المدني هو شخص يتم تعيينه من قبل الوزير نيابة عن حكومة التاج . وقد ظهرت في فترة التأميم التي اعقبت عام ١٩٤٥ بعض المخاوف كان يدور بعضها حول احتمال ان الموظفين والعمال في بعض الصناعات التي كانت في طريقها للتأميم كانوا سيدخلون في فئة المستخدمين المدنيين . وقد نتج الخوف من هذا الاحتمال عن ثلاثة اعتبارات ، اولها ان هذا التحول سيزيد في عدد موظفي الدولة الى اربعة اضعاف العدد الموجود قبل التأميم ، واعتبر اعتماد هذا العدد الهائل من الناس على حكومة العرش في كسب المعيشة غير مرغوب فيه من الوجهة السياسية . والاعتبار الثاني كان يتعلق بحقيقة ان اساليب التوظيف الحكومية كانت من الصرامة والدقة بحيث انها لا تنسجم وطبيعة المشاريع الصناعية الكبيرة . اما العامل الثالث فهو ان اخضاع هذا العدد الكبير من العمال والمستخدمين الى مسؤوليات وقيود الخدمة المدنية (كالقيود المفروضة على النشاط السياسي) لابد ان يؤدي الى اشتداد المعارضة والاحتقاد . ويذكر المؤلف ان ما وقع فعلا في المشاريع المؤممة عقب الحرب العالمية الثانية لم يكن يبرر هذه المخاوف او ينطبق عليها .

ويتناقص المؤلف موضوع المنازعات الواقعة في المشاريع الصناعية وكيفية حسمها . وقد وضعت قوانين تضمن للشركات المؤممة ان تصرف بحرية تسمح لها ان تفاوض العمال في موضوع الاجور وظروف العمل بروح تجارية كما يفعل ارباب المصانع بشكل مسئول ودقيق . وقد انشئت هيئات استشارية مشتركة مؤلفة من العمال والاداريين لبحث

ومع ذلك فإن الشركات العامة بوصفها تمثل شكلا من اشكال التنظيم لا تزال تنتظر الكثير من التطوير والتجديد . ومع وجود امثلة أسبق على هذا النوع من التنظيم الصناعي ، إلا أن الشركات المؤممة هي حصيلة فترة ما بعد عام ١٩٢٦ . وأن مفهوم التأميم في بريطانيا لم يطبق على الصناعات الرئيسية ذات الرساميل الكبيرة إلا بعد عام ١٩٤٦ . أما المحاولات الحقيقية الهادفة لتوفير اطار علمي ومنهجي للسيطرة والاشراف فانها ترجع في الحقيقة الى تاريخ ١٩٥٦ ، وهي لهذا تبدو متأخرة نسبيا في وقوعها . وهكذا فهناك الكثير من الابتكار يمكن ان يصاحب عملية تطوير المشروعات العامة في المستقبل لجعلها مؤسسات سياسية . كذلك سيبقى المجال واسعا ومفتوحا لخلق النظام الملائم لتحقيق شكل أفضل من السيطرة وتحديد المسؤوليات في هذه المشاريع .

وينصح المؤلف بعدم تبسيط مشكلات المشاريع العامة خصوصا ما يتعلق منها بالتوفيق بين حرية العمل اليومي وبين امكانية السيطرة الحكومية . وبصرف النظر عن عدم تلاؤم الحريات التجارية وبين سيطرة الدولة فان هناك بعض جوانب العمليات اليومية لا يمكن ابقاؤها خارج نطاق سيطرة مؤسسات الدولة . ويتضح ذلك في التدخلات الوزارية في ميدان الاسعار . فالنقطة الرئيسية هي أن العمليات اليومية لا بد لها من أن تنفذ على ضوء ارتباطاتها بالمصلحة الوطنية ، وهذا لا يتحقق بطريقة تجارية عشوائية . وهكذا فالمصلحة الوطنية في التحليل النهائي لا بد أن تحدد من قبل الوزير المختص بالمشروع العام ، والذي تقرر أعماله بالعمليات اليومية الجارية في المشروع، كتحديد الاسعار، واستثمار رؤوس الاموال . على أن معرفة الشئون العامة

الصناعية المختلفة . فقد ظلت المنافسة على حدتها بين صناعات الفحم ، والغاز ، والكهرباء وهي صناعات مؤممة مسئولة عن الطاقة الوقودية وخدمات التدفئة للسكان . وقد كانت هذه الصناعات تواجه منافسة مشاريع زيت الوقود الاهلية، كذلك استمرت الشركات الحكومية للسكك الحديدية والنقل البري والخطوط الجوية البريطانية تتنافس فيما بينها في توفير خدمات النقل الداخلي في البلاد . وهي من ناحية أخرى كانت تواجه منافسة قوية من جانب الشركات الاهلية للنقل بالسيارات ، والبواخر والطائرات . ومع ذلك فلم تتجاهل الشركات المؤممة بعد الحرب مظالم وشكاوى المستهلكين ، خصوصا وأن العمليات السياسية للضبط والاشراف وفرت امكانيات للعمل لصيانة ودعم منافع المستهلكين خصوصا ما يتصل منها بتحديد وتقييد الاسعار . ولم يفت المؤلف بحث المجالس الاستشارية المعنية بالشئون الاستهلاكية للمواطنين ومراعاتها في ادارة مرافق الخدمات المختلفة في البلاد . وانشئت فروع اقليمية لهذه المجالس في انحاء مختلفة من القطر . وقد تخصصت كل من هذه المجالس في صناعة من الصناعات الرئيسية كصناعة الفحم ، وصناعة الكهرباء ، وصناعة المنتجات الغازية وصناعة النقل الخ .

ويلاحظ أن المؤلف يخلص من دراسته المسهبة الى استنتاجات قليلة . فهو يرى ان الشركات الرسمية اصبحت الاسلوب الاعم في ادارة وتطوير معظم اشكال المشاريع العامة التي تمس المصالح الاساسية للسكان في البلاد . ويضيف الى ذلك قوله بأن الشركات العامة لم تتطور الى درجة عالية من اللياقة والتنظيم ، فهي لا تزال تعاني من نواقص بنائية ووظيفية متفرقة .

العامة كوحداث في نظام كلى موحد وليس كوحداث منفصلة ومبعثرة . ففى مجال المؤسسات الرسمية هناك مشكلات مشتركة ومتكررة منها عضوية المجالس والعلاقات الوزارية والسلطات البرلمانية .

وأخيرا ينتهى المؤلف الى القول بأن الصناعات المؤممة تقف فى مقدمة الابتكارات السياسية التى حصلت فى بريطانيا القرن العشرين . ولكى تظهر طبيعتها بلا تشويه يجب ان يعترف بموقعها المستقل فى المجال العام من بناء الدولة الذى تنتمى اليه .

المرتبطة بالمؤسسات الصناعية العامة لاعتمد على الوزير فحسب ، بل ان انتظام سيرها يعتمد ايضا على تنمية الشعور بالمسئولية لدى الكوادر التى تسير وتدير المشاريع العامة . والمهم هو ان تحدد المسئوليات لكل من الوزراء والمجالس المشرفة على الصناعات تحديدا واضحا . كذلك ينبغى الوصول الى صيغ دقيقة فى تعريف التبعات وما ينتج عنها من تفصيلات انضباطية وعقابية لضمان نمو المشروعات العامة .

كما يجب النظر الى الشركات والمشروعات

★ ★ ★

من الكتب الجديدة

كتب وصلت الى ادارة المجلة ، وسوف نعرض لها بالتحليل في الاعداد القادمة

1. Calia, Vincent F., & Corsini, Raymond J.; (eds.), *Critical Incidents in School Counseling*. Prentice Hall, Inc., N.J., 1973.
2. Cleveland, William L., *The Making of An Arab Nationalist, Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati' Al - Husri*, Princeton University Press, N.Y. 1971.
3. Hamilton, David, *Technology, Man and the Environment*, Faber and Faber Ltd., London 1973
4. Hunt, John Dixon (Edit.), *Tennyson: In Memoriam*, Macmillan, 1970.
5. Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War, 1958 — 1976, A Study of Ideology in Politics*, Oxford University Press, London 1967. (Second edition).

★ ★ ★

طبعة حكومية الكويت

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

العدد التالى من المجلة

العدد الرابع - المجلد الخامس

يناير ، فبراير ، مارس ١٩٧٥
قسم خاص عن المشكلة السكانية
بالإضافة الى الابواب الثابتة

الخليج العربي	٥	ريالات	سوريا	٣	ليرات
السعودية	٥	ريالات	المتاهرة	٢٥٠	ملياً
البحرين	٤٠٠	فلس	السودان	٢٥٠	ملياً
اليمن الجنوبية	٤٠٠	فلس	ليبيا	٣٥	قرشا
اليمن الشمالية	٤٥	ريال	مستط	٤٠٠	بايع
العراق	٣٠٠	فلس	الجزائر	٥	دنانير
لبنان	٢٠٥	ليرة	بتونس	٥٠٠	مليم
الأردن	٢٥٠	فلساً	المغرب	٥	دراهم

مطبعة حكومة الكويت

التمن
٢٥٠
فلساً